



الفتاوى الغياثية

تأليف حجة الاسلام الامام الكبير مولانا الشيخ داود
ابن يوسف الخطيب على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان
ابن تاجرتيهما
الله

al-Khatib al-Hanafī, Dāwūd ibn Yūsuf

وبهامشه فتاوى سيدنا ومولانا العالم العلامة الشيخ زين الدين بن نجيم الحنفى المصرى
صاحب البحر الرائق المتوفى سنة ٩٧٠



al-Fatāwā al-ghiyāthiyyah

(حقوق الطبع محفوظة)

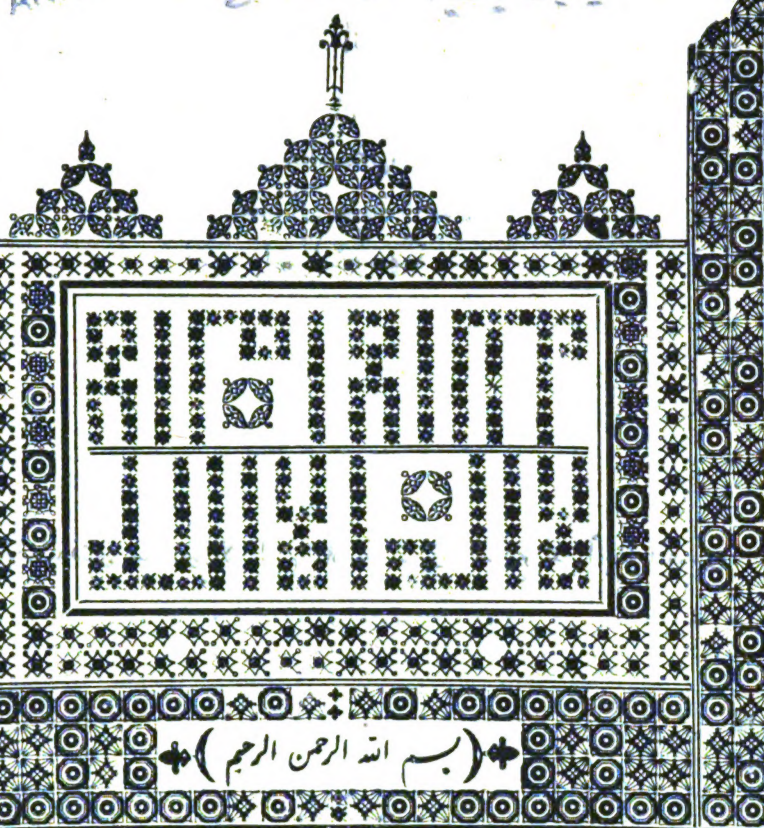
(الطبعة الاولى)

بالطبعة الامعة سالمة مصر المحمدية

سنة الفجر
فصادى فيا بنبر
هياى لسانه
لا زلعه
دفت
دفت
دفت

ANNEX A

بسم الله الرحمن الرحيم



جد المني أبرز العالم على أحسن
ترتيب ونظام وأنشأ دعائم عوارف
أهل المعارف فله الفضل العام
وجمع شتى الفضائل ليكمل
عباده على وجه الكمال والتمام
حتى صارت في سهولة المأخذ على
طرف النمام وصلاة وسلاما
على أشرف الانام ورسول الملك
العلام وعلى آله وصحبه الكرام
وعلى تابعيهم باحسان السادة
الفخام وسائر علماء الاسلام
(وبعد) فيقول شيخنا
وأستاذنا شيخ مشايخ الاسلام
وقدوة الفضلاء ومفتي الانام
شمس الملة والدين وارث علوم
الانبياء والمرسلين الشيخ محمد
شمس الدين بركة المسلمين ومفيد
الطالبين خلف السلف الصالحين
فجل مولانا المرحوم الشيخ الامام
العلامة جمال الدين عبد الله فجل
مولانا المرحوم الشهابي شهاب الدين
أجد الخطيب الشهير بنسبه الكريم
بابن قرقاس الحنفي المقرئ نفع الله
به وبعلومه المسلمين انه قريب
موجب لما كان كتاب الفتاوى
المنسوبة الى أستاذنا شيخ الاسلام
بركة الانام قدوة المشايخ العظام

271
50886
K 4
333

ECAP

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الاول بلا مطلع البذاه الآخرا بلا مقطع النهايه الكافي المعنى بالكفايه الوافي
المعطي خلاصة الهدايه جاعل ذخيرة الصلاح محيطا بساحل زيادات الفلاح عالم معالم
خفايا سر مكتوم أسر العلوم اسرار الغيوب ساتر نوازل واقعات مجردا مالى متهى الذنوب
كاشف محجوب لوايح طواع الكروب مفصل مفصل قواعد لباب نوادر اصول الكائنات لاعلى
أساس تأسيس تقويم تقرير أحدى من الموجودات موضع غوامض الاقضية بأوضح الآيات
البيانات اعانة لتحقيق معيار مرام مستصفي الخروج عن عهدة الواجبات مر كعب غنية الطلبة
في تجنيس مباحث أحكام الدين مظهر غرر درر أم المعاني حليلة فلائد أهل اليقين مقدر بسيط
مبسوط التقدير جامع المنافع الصغير والكبير ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الذى
أنزل الاحكام وبين الحلال والحرام أحل الحلال ليرتكبوه وحرم الحرام ليجتنبوه علم وأعلم
حكم وأحكم وعدوا وعد أفنى وأوجد أمر باتباع أحسن ما فى الكتاب وخص بفرضية
العلم أهل الخطاب أعد العلماء مرابع الحسنات وأخبر بقوله والذين أوثروا العلم درجات
شهاده هي مصباح مشارق خلاصة الاعتقاد وكلمة هي مفتاح اعراض تمة الارشاد وأشهد أن
سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله الذى بالغ (أ) في تقرير تهذيب المواعظ غاية الاستغناء وبلغ فيما
بلغ استقصاء ايضاح سنن فرائض الانبياء صلى الله عليه وعلى آله ما أضيف اصلاح منطق
المبتلى الى الفتوى وأفيض منتقى زلال حكم الصغرى والكبرى وسلم تسليم كثيرا
قال العبد الراجي رحمة ربه المحيى داود بن يوسف الخطيب (أما بعد) فقد دعوتنى نفسى الى
أن أكتب قبل غروب شمسى مجموعا يشتمل على ما اختاره مشاهير المتقدمين وأقضى به نجابر

(أ) قوله في تقريره الى آخر العبارة
كذا فى الاصل ولعل فى الكلام
تحريرا فخره كنهه معصمه

المتأخرين ليكون عوناً لآرباب الفتوى غوثاً لاصحاب البلوى معيناً لثمار المفتى مغنياً لآوار
المستفتى وسألني اخوان الصفاء وأخذان الوفاء وكانت الدواعي لم تقتدر (١) بالغنا الى
أن وقعت من مقادير القضاء والقدر مسألة الاستخلاف في الاشياء البسته وأجاب على قولهما
علماء السنه وابن عتي بئولف على قولهما الجواب ويرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الصواب وعلما بخارافيا قد أصابوا أطلقوا على قولهما فيه وبه أجابوا فخرضني عدم احاطته
مع وفور درايته وقلت ان أمهلتني هجوم الاجل وأمكنني بلوغ الأمل أجمع ما يحجمون
الروايات وما أفتوا بقول أبيهم في الواقعات فهممت أن ألق من كل كتاب وأنتقم من سياق
كل باب ليسهل الامر عند الافتاء وينفق الجواب عند اختبار العلماء ويرتفع الاشتباه عند
الاجابه ويسلك المجيب نهج الاصابه (٢) ولو وفق للتسنيق بعد التلفيق ليجز اللفظ ولا
يجهز الحفظ فإزلت أغوص قاموس اختيارهم حتى أستخرج مختارهم ولم يرل دأبي كذلك
حتى اتسقى بعون الله ذلك فانه ينقل الفتوى على قول الامام الاكبر ويظهر فيه الفتوى على
قول الامام زفر ويرغم مرة بأنه يأخذ بقول صاحبيه وقد كانوا أخذوا بقوله وعقلوا عليه
وتارة يدون الفتوى على قول الجمهور وكلهم أفتوا بقول الفذ من أولئك الصدور ويرى أنه
أخذ بقول أبي يوسف الاحسن والمختار فيه قول محمد بن الحسن أو حادثة يفتي فيها بقول
السلف وعدلوا بالبلوى الى قول الخلف أو يؤخذ بقول مشايخ بغداد كبار الدهر ومدار
الفتوى قول مشايخ بخارا وما وراء النهر فلا بد أن يؤلف ما اختاروا من الاقاويل وبها يحجب
لدى الفتوى على ما قيل فأنفت مختاراً ما ودعوه ولفقت ما جمعه وأدرجت ما كثر وقوعه
ومن الغريب ما قصر سريره تأسياباً في المجتهدات فالوا لا تحز بالليل درجة ما نالوا وشرعت
فيه مع قلة بضاعتي وكساد صناعتي لاندركوا ما مجلحي يحضرون ويندروا من سواهم لعلمهم
يحذرون تفصيا عن عهدته ليتفقوه في الدين واعتصاماً بالجيل المتين لا أتصلف أن أتشبه
بالمؤلفين وأن تصف فيما أنا من المتكلفين ولكن الحصى في العقود وان لم توازن نبذا من
التقود ففي الشراب مافي الشراب وفي الخفي مافي الجلي وفي المستير مافي المنير وفي
اتضاع الوضع مافي ارتفاع الرفيع وهل في تحزى ذى الفهاهة بلاغة قس الامعانة النفس
ومكابره الحس وهل يدرك الفطال شأ والمجلي (٣) وان يلقي في الخنادس يقع المحلى فاستخرت الله
تعالى لا انعام ما نويت واستغفنه على قبول ما سمعيت وأسأله أن يجعل سعبي مشكوراً
وأجرى على ذلك موفوراً ويصير لملاظة أفواه العالمين وقبالة شفاة العالمين ومحفوظ خير
الانام ولمحوظ الخاص والعام ويظهره بألفاظ المتقسين غاية الظهور ويشيعه بالاعمال
كيلا يندوراء الظهور ولفقت من المنتقى والذخيرة والمنتهى والشامل والزيادات والخلاصة
والواقعات وفوائد الشيخ الامام الرستغفى وأبي العباس وجامع الفتاوى والاجناس ومن
نظم الاشرف الزندوستى وفتاوى الشيخ الامام الكشى ومن فتاوى أهل سمرقند وفتاوى
الشيخ الامام الصاعدى ومن مجموع البقالى الخوارزمى وفتاوى الشيخ الامام أبى بكر محمد
ابن الفضل البخارى ومن الواقعات المنسوبة الى قدوة أهل الحق واليقين الصدر الشهيد حسام
الدين ملك الأئمة في العالمين ومن العيون والنوازل ونوادير ابن سماعه والخصائل وفتاوى
السيد الامام ناصر الدين وفوائد الشيخ الامام نجم الدين النسفى وجامع الاصول ومن
اختصادات شمس أفة الحدة الاحتداد و... دد أصداف الغداة الاشداد شمس الأئمة

مولانا الشيخ زين الدين بن نجيم
المصرى الحنفى عامله الله باطفه
الحنفى كتاباً مشتملاً على بعض
أجوبة يحتاج اليها ويعول في
الافتاء والقضاء عليها غير أنها
يعسر استخراج المسائل منها لعدم
ترتيبها والوقوف على ما فيها من
الفوائد بسرعة لعدم تبويبها
أردت أن أرتبها على منوال الكتب
الفقهية وأجعلها على أسلوب
المعتبرات الشرعية لتكون عوناً
لمن ابتلى بمنصب الفتوى وسلك
في فتواه طريق الاستقامة
والتقوى مع تنبيه على فوائد
يحتاج اليها وإشارة الى تصحيح
بعض مواضع لم يعول في افتائه عليها
وها أنا أسرع في المقصود مستمداً من
الملك الوهاب الودود

(كتاب الطهارة)

(سئل) رحمه الله تعالى عن البر
اذا وقع فيها هرة وماتت فامقدار
ما ينزح منها من الماء (أجاب)
ينزح منها أربعون دلواً وجوباً بعد
إخراجها والله أعلم (سئل) عن
الماء المتغير يحبه بالقطران هل
يجوز الوضوء منه أم لا (أجاب)

- (١) بالغنا كذا في الاصل وحرره
- (٢) ولو وفق كذا في الاصل
ولعل لومى بدمه من الناسخ وألجواب
محذوف لعلمه وحرره
- (٣) وأن يلقي الخ كذا في الاصل
ولا يخلو من تحريف محرره كته
معجمه

نعم يجوز والله أعلم (سئل) عن مريض معذور لا ينقطع البول عنه ولا يمكنه غسل نوبه لعدم انقطاعه عنه فهل له أن يصلي مع التجاسة أم لا (أجاب) نعم يجوز له أن يصلي مع التجاسة ولا يكلف إلى الغسل لكل صلاة والله أعلم (سئل) عن التوضي من ماء السقاية والحياض المعذرة للشرب هل يجوز أم لا (أجاب) إن كان الماء كثيرا في السقاية جاز والافلا ولا يجوز التوضي من ماء الحياض وإن كان كثيرا والله أعلم (سئل) عن الشبرج أو الزيت إذا نجس بموت فأرغ فيه أو غيرها هل يمكن تطهيره أم لا (أجاب) نعم يمكن تطهيره بصب الماء عليه حتى يغلفوقه ويوضع عليه الماء أيضا إلى نهاية ثلاث مرات فيطهر والله أعلم (سئل) عن وجب عليه الغسل هل يجب عليه ابصال الماء إلى ما تحت الشعور في الوضوء كذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليه في الغسل ابصال الماء إلى ما تحت الشعور في الوضوء بكنفيه امرار الماء على ظاهر الحية والله أعلم (سئل) عن

(١) وأجلهم بالجمعة الخ كذا وقع في الأصل وحرره

(٢) أشعرته بالنون كذا في الأصل وسيأتي له أنه يرمن بالنون للنوازل أيضا وفي هذا البس غرره

(٣) ووطن الخ هكذا في الأصل الذي بيدنا وهو سقيم غرر العار من أصل سليم كتبه

الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفتاوى الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني وفوائد الشيخ الإمام الزاهد الكردي أحلهم الله تعالى رياض رضوانه (١) وأجلهم بالجمعة شرف غرف جناته وما هو من كتب سواهم أذكره بأسامي كتبهم أو كتبهم فذكر المصنف والكتاب يوجب الأطلافة في الباب فأثبت الحروف للعلامات على رؤس المسائل والروايات ليكون أدل على التعريف على المنقح من أي التأليف ويصغرا حجم ويكثر الرسم فالمنقول من المتني معلم بالميم والمأخوذ من المجرد موسوم بالميم وما أثبتته من البقالي أعلمته بالباء وما أخذته من الجامع الحسائي سميته بالحاء وما أورده من فتاوى الكشي ذكرته بالكاف وما نقلته من فتاوى الناصري (٢) أشعرته بالنون وما هو للزندوستي بالزاي وما هو للنسفي بالفاء وأعلمت ما هو من النوازل بالنون وبالعين ما هو من العيون وما هو من واقعات أبي العباس الناطقي بالواو وما هو من فتاوى أبي بكر بن الفضل البخاري بالياء وما هو من الذخيرة بالذال وما هو من الصاعدي بالذال وما استخرجته من الشامل وسميته بالشين وما أدرجته من فتاوى أهل سمرقند كتبه بالسين وما حووته من الظهيرية بالطاء وما طووته من الطحاوي بالطاء وما صورته من فتاوى افتخار عز وصحته بالخاء مع الالف واللام وما هو من جامع الفتاوى أوضحه أوضحه الإعلام مستعينا بالله الذي على الصالح من العمل يثيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب فلما تحقق الفراغ بالمعونة الإلهية سميت كتابي هذا (الفتاوى الغياثية) ليشهر الكتاب اشتهارا وتداوله الأيدي جهارا ويكون الذكر ذخرا على امتداد الزمان وشكرا لسبوع النعمة بقدر الامكان وتذكرا في الخفايا وتبصرة في المحافل وتقربة تقربها عيون الاعيان وتكررا لاثنية عليه مكررا الدهور والازمان ويبقى النقاء في المدارس ويقوى الشناء في المجالس إلى انفلاق صباح يومى المناح ونسكت فيه متأسيبا فأرا أهل اليقين وتوجهت به تلقاء حضرة سلطان السلاطين وهو المجلس الاعلى السلطان العالم الاعظم مولى ملوك العرب والعجم ظهرا لاسم سلطان أرض الله مالك بلاد الله محرز ممالك الدنيا مظهر كلمة الله العليا كهف الثقلين سلطان سلاطين الخافقين المؤيد من السماء المظفر على الاعداء غياث الدنيا والدين مغيث الاسلام والمسلمين غوث الملوك والسلاطين باسط الامن في الارضين خليفة الله في العالمين علاء الدولة القاهرة سناء الملة الباهرة ناسر العدل والرافه الجناح الامين للخلافة صاحب الخاتم في ملك العالم مداد ملوك ممالك بني آدم درة تاج السلطنة واسطة قلادة المملكة ذوالامان لاهل الايمان وارث ملك سليمان أبو المظفر بيلين السلطان عين خليفة الله ناصر أمير المؤمنين ذوالمآثر الباهرة والمفاخر الظاهرة والوقاية في الولاية والحماية على ذى الراية طووت مناكب رياض سلطنته باطواد الاقبال حتى انفجرت منها ينابيع الاطاعة والامثال طرز الله تعالى رايته بآيات الفتح المبين وأيده بتأييده وعصمه بالحبل المتين عمره الله تعالى متوجا بتاج السلطنة تعمير فروع ونور الممالك بأنوار معدلته تنوير يروح وجعل مناويه عن عروض غرور الاماني محروما ومن بيت مصر اع بسط الحياة مخروما (٣) ووطن مرقاة جناب حضرته كل خان توطين الدلاسة فناء كل خان ترطين الدراسة فناء كل خال وسخرها مات العدا لمخاضل هياضه غمدا وأثبت لقوائم ممالك الاسلام بدوام سلطنته عمودا ومكنه في اتباع الاسباب تمكين ذى القرنين وقرن له ملك

ونفذ حكمه كالفضاء الذي لا يمنع أبداً والماء الجاري الذي لا ينقطع سرمداً

(باب المياه)

المختار في حد الماء الجاري الذي يتوضأ به أن لا يتغير بالاعتراق ما تحته مطلقاً غير مقيد بكونه من أعمق المواضع في شرح شمس الأئمة الحلواني وفي نظم (ذ) الأفضل لمن يتوضأ من الماء الجاري أن يجعل يمينه إلى مورده ويأخذ الماء من الأعلى فإن فعل على عكسه والماء كثير يجوز وفي القليل يجوز أيضاً إن كان الماء سريع الجرى وإن كان بطيء الجرى ينبغي أن يتأني في استعماله حتى يضيء الماء المستعمل عنه وهو موافق لما ذكره في (ن) وهو المختار وفي متفرقات أبي جعفر إذا وكف ماء المطر من السقف وعليه نجاسة إن كانت على جميعه أو أكثره فجميع ما يكف نجس وإن كان أكثره غاباً فلا وكان الإمام أبو بكر بن الفضل لا يستحسن هذا ويقول لا بد من اعتبار حال الماء إن النجاسة وإن كانت في بعضها ولكن لما كان الماء يمر عليها يكون هذا ماء جارياً نجساً فالصحيح أن ينظر فيما يسيل من السقف أو من الثقب فإن كان المطر دائماً ينقطع بعد فاسال منه فهو طاهر إذا لم يكن متغيراً في نفسه وإن انقطع فإيسيل من الثقب يكون نجساً قال مشايخنا المتأخرون وهو المختار لأن المطر مادام يعطرفه حكم الجريان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس إلا أن يتغير وفي (ظ) النهر إذا كان بعضه يجري على جيفة أو في جوف الجيفة فإن كان ماثلاً في الجيفة أكثر فهو نجس وإن كان أقل فهو طاهر لأن لا أكثر حكم الكل في موضع الاحتياط وإن كانا سواء فهو نجس ترجيحاً للنجاسة احتياطاً وعلى هذا ماء المطر إذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح عذرة متفرقة فالأمر طاهر لأن الذي يجري على غير العذرة أكثر وإن كانت العذرة عند الميزاب فإن كان الماء كله أو أكثره أو نصفه يلاقي العذرة فهو نجس وإن كان أكثره يجري على غير النجاسة فهو طاهر وكذا ماء المطر إذا مر على عذرة فاستنقع في موضع كان الجواب كذلك هو الصحيح رجل غرق من حوض الحمام ويده نجاسة وكان الماء يدخل من الأنبوب في الحوض والناس يعترفون من الحوض غرقاً تمتد أركامه يتنجس الماء لأنه صار بمنزلة الماء الجاري ونص عليه المعلى عن أبي يوسف (قال) وإذا أدخل الإنسان فيه يده وعليها قدر لم يتنجس وأطلق في الجواب فاختلف المشايخ في مرادهم من قال ماء الحمام عنده كالماء الجاري على كل حال لأجل الضرورة كالماء الراكد في الحوض الكبير ويجوز التوضي بماء الحمام وإن كان الماء في الحوض راكداً لا يدخل من الميزاب ما لم يعلم وقوع النجاسة فيه وإن أدخل رجل يده فيه في هذه الحالة وعلى يده قدر على قول أبي يوسف على ما اختاره هؤلاء لا يتنجس الحوض أصلاً وقال بعضهم مراده حالة مخصوصة وهي حالة جريان الماء فيه على ما مر وإذا أدخل إنسان فيه يده ووجهها قدر والماء راكداً فيه يتنجس وهو قول عامة المشايخ وعليه الفتوى ولكن يجوز التوضي منه بالاعتراق كما يجوز بماء الجرة والحب ونحوهما

(فصل في الحياض)

وحد الحوض الكبير أن يكون عشرين في عشر بذراع المساحة عند بعضهم لأن هذا من المصوحات فكان ذراع المساحة أولى وفي (س) أن المعتبر ذراع الكرباس هو المختار لأنه ألبق بالتوسعة وفي تفسيره أنه سبع قبضات ليس فوق كل قبضة أصبع قائم بخلاف ذراع المساحة

شخص مار بالطريق فأصابه من طين الشوارع كثير حتى ملأ ثوبه هل يجوز له الصلاة فيه مع وجود ذلك حتى يغسله (أجاب) نعم تجوز الصلاة فيه مع وجود ذلك لأنه عفو للضرورة والله أعلم (سئل) إذا كانت اذن الرجل مثقوبة هل يجب عليه إيصال الماء في الغسل إلى داخل الثقب أم يكفي إمرار الماء على خارج الثقب (أجاب) نعم يجب إيصال الماء إلى داخله حيث لا حرج (سئل) هل الماء الموضوع في الزير إذا سلا الإنسان منه وهو جنب بكوز مراراً وانقضت يده في الماء هل يجوز الوضوء به أو منه وكذا الاغتسال أم يصير مستعملاً (أجاب) لا يصير مستعملاً بذلك ويجوز الوضوء والاغتسال منه والله أعلم (سئل) عن الرجل إذا أمنى من غير شهوة ولا انتشار آله هل عليه غسل أو لا (أجاب) لا غسل عليه والله أعلم (مطلب المطر مادام يعطرفه حكم الجريان) (مطلب يجوز التوضي بماء الحمام)

أهل زمان ومكان ذراعهم ثم التقدير بالعشر في العشر لبيان الطول والعرض فأما العمق في (ل) انه ان انحسر بالغرف ثم اتصل لم يتوضأ به وان لم ينحسر يتوضأ به وهو الماء خوذ من الكل وفي الفتاوى الحوض اذا كان كبيراً حتى لا يتنجس جميعاً وقوع النجاسة فيه هل ينحس شيء منه (١) فان كانت مرئية لا يتوضأ من موضع النجاسة بل يتجافى منه الى موضع آخر كما في الماء الجاري والمختار انه يحرك الماء بيده من حيث يجافى اليه قدر ما يعتاد في الوضوء فان تحركت النجاسة في موضعها لا يستعمل الماء منه بل ينتحى عنه الى الابد وان كانت غير مرئية فالمختار عند مشايخنا انه يتوضأ من موضعها ومن أي موضع شاء لانه كالماء الجاري والحكم فيه بهذا التفصيل فكذا هذا ويترب على هذا اذا توضأ في حوض كبير فسقطت غسالة وجهه في الماء فرفع الماء من موضع وقوعها قبل التحريك قالوا على قياس قول أبي يوسف لا يجوز ما لم يحركه ليكون الواقع فيه مستعملاً وهي نجسة عنده وعامة المشايخ جعلوه كالماء الجاري وجوزوا ذلك قبل التحريك توسعة وكذلك ان غسل فيه نجاسة عينيه كالدمل ونحوه واستنحى فيه ان تغير الماء لاشك في تنجس موضع التغير وان لم يتغير فعلى هذا وفي (ن) الحوض الصغير اذا تنجس فدخل الماء من جانب وخرج من جانب يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه لانه صار جارياً وعن أبي بكر بن سعيد رحمه الله انه لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مررات مثل ما فيه وبه كان يفتي استاذنا الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني ومن المشايخ من شرط خروج مثله مرة واختار الصدر الشهيد ما ذكرناه أولاً وفي (س) قدر الحوض المدور ثمانية وأربعين ذراعاً واربعة وأربعين أو أقل منها اعتباراً لأقصى ما قيل فيه اخذ بالاحوط وفي (س) غدير كبير يحذف في الصيف وتصبية النجاسة ثم يملأ في الشتاء فيرفع منه الجمد ويتوضأ منه فان كان أول ما دخله الماء من عليها فالأمر بالجد نجسان وان مر أولاً على مكان طاهر وان بسط حتى صار عشرين أو عشرين ثم انتهى اليها فمطاهران لانه صار كبيراً ولا ينحس الوصول الى النجاسة وحكي عن شمس الأئمة الحلواني أنه سئل عن عين الماء اذا كانت نجساً في جنس والماء يجري منه هل يجوز الوضوء فيه قال ان كان يتحرك الماء من جوانبه يجوز ويبقى القاضي الامام على السغدي بالجواز مطلقاً قالوا والحوض الصغير يجب أن يكون كذلك لان هذا ماء جارٍ والفتوى على هذا وفي (س) اذا أنتن ماء الحوض وهو كثير ولا يعلم وقوع النجاسة فيه فلا بأس بالتوضي به لانه قد يتغير بطول المكث ووقوع الاوراق ونحو ذلك فيه نص عليه في الكافي واذا تنجس حوض الحمام فاغترف منه بالقصعة وأمسكها تحت الميزاب فسال الماء من رأسها وتوضأ به لا يجوز هكذا رأيت في المحيط قال صاحب جامع الفتاوى وقال بعض المتأخرين اذا خرج أكثر ما فيها يجوز

(فصل في الآبار)

وحكم البرحكم الحوض الصغير يفسدها ما يفسده والجملة في ذلك أن الواقع اما أن يفسدها لاحالة أو على بعض الوجوه أو لا يفسدها أصلاً فما يفسدها لاحالة جميع النجاسات كثر الواقع أو قل كقطرة البول والخروج غيرهما من الاشربة المحرمة وكذا الوقوع ذنب الفأرة وكذا بول مايثوكل لهما عندهما وكذا الوقوع فيها خنزير وأخرج حيا وكذا عظمه بكل حال من غير اشتراط الدسومة عليه بخلاف عظم غيره وكذا الدخول فيها جنب لم يستنج بالماء فانه يفسدها وكذا كافر وقع فيها

(سئل) عن لبن الشاة الميتة والبقرة الميتة هل هو طاهر أم نجس (أجاب) طاهر والله أعلم (سئل) عن أصاب ثوبه نجاسة دون الدرهم هل يمنع الصلاة أم لا (أجاب) لا يمنع على ما عليه الفتوى صرح به في القنية والله أعلم (سئل) عن امرأ رأت الدم بعد الحكم بإسائها هل يكون حيضاً أم لا (أجاب) لا يكون حيضاً على الصحيح والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا وطئ امرأه بالغلة هل عليه غسل أم لا (أجاب) لا غسل عليه وجوباً وعليها الغسل والله أعلم (سئل) عن الفرد اذا شرب ماء من اناء وفضل منه شيء هل هو طاهر أم نجس ولا يجوز استعماله (أجاب) نعم هو نجس والله أعلم (سئل) عن دم الوزغ هل هو طاهر أم نجس (أجاب) هو نجس والله أعلم (سئل) عن اللحم اذا تنجس كيف يطهر (أجاب) يغلى بالماء الطاهر ثلاثاً ويرد في كل مرة والله أعلم (سئل) عن الزيت النجس اذا جعل صابوناً هل يحكم بطهارته أم لا (أجاب) نعم يحكم

(١) قوله فان كانت الخ هكذا في الاصل الذي بيدنا ولعل بينه وبين ما قبله شيئاً سقط من الناسخ كتبه مصححه

أبو اليسرى في الفتاوى عن أبي القاسم الصفار إذا وقع في الماء بحيث لا يفسد غسل أوله يغسل وهو بمنزلة الحى (قال) وتأويل الزنجي وقع في بئر مزم أنه أصابته جراحة فاخطأ الدم بالماء وعن خلف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال إن كان قبل الغسل أفسد ما بعده لا وكذا ذكر رسمه عن محمد وهو المختار إلا أن يكون كافراً فإنه يغتسل وإن وقع بعد الغسل ثم في هذه المواضع إذا فسد الماء يجب نزح جميعه وإذا وقع حيوان فيها غير الخنزير وأخرج حيا فإن أصاب فيه الماء يعتبر حال الماء بحال سوره وإن وقع بغل أو جارفان أصاب فيه الماء ينزح ماؤها كله لأنه صار مشكلاً كسوره وأما الفرس فعندها لا ينزح شيء وعن أبي حنيفة يستحب أن ينزح دلام (١) وفي الكلب إذا خرج حيا فإن لم يصب فيه الماء ذكر في (م) عن أبي حنيفة أنه لا بأس به أشار إلى أن عينه ليست بنجس وكذا روى ابن المبارك عنه وعن أبي نصر الديلمي رحمه الله أنه إذا لم يصب فيه الماء ولم يكن على دبر نجاسة لم يغتسل وإن المسئلة تدل على أن عينه ليست بنجس عندها ما عندهما يجب نزح جميع الماء ولم يشترط شيء من ذلك لأنه نجس العين عندهما وما ذكر في (ج) وغيره من المواضع قوله ما هو المختار والبعرة والبرص لا نجس الماء قبل التفتت لتعذر الاحتراز عنه في المفاضة وبعد التفتت بنجس لا اختلاط أجزاءها بالماء وفي (الح) تكلموا في نزح الماء عند أبي حنيفة ما ثلثان وعند محمد ما ثلثان أو ثلثمائة وبه يفتي أي يفتي بثلثمائة (ب) وإن وقع (٢) التفتت نصفها ونحو ذلك فعلى طريقة الضرورة والبالوى لا تغتسل الماء وهو المختار وإن وقعت في غير البئر من الأول أو في قيل تفسد على الوجه المختار وكذلك إذا وقعت في بئر الأمصار لعدم الضرورة وبعض مشايخنا لم يسلموا لعدم الضرورة وقالوا لا يفسد ما إذا كان قليلاً (م) عن أبي حنيفة في اليابس من البعير يقع في الماء والبئر أنه لا بأس به إذا كانت واحدة أو اثنتين وإن كان كثيراً أفسده وإن كان رطباً فقليله وكثيره يفسده والرطب واليابس سواء عند بعض المشايخ اعتباراً على طريقة الضرورة ولاشك أن الريح القوي ينقل الرطب فتحقق الضرورة وهو المختار وفي الشرح (م) عن أبي يوسف في رونه رطبة وقعت في بئر ينزح منها عشرون دلواً وكذلك إن وقعت يابسة وابتلت وتفرقت فإن أخرجت يابسة فلا شيء فيه (٣) وكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في السريقين والاختاء وهو كالبعير عند أكثر المشايخ وينظر فيه إلى الضرورة والبالوى فإن كان من موضع الضرورة لا يفسد القليل منه كما في البعير فأما إذا وقعت بعرة في اللبن عند الحلب فرميت قبل أن تفتت فاللبن طاهر وعليه جماعة من المتقدمين وهو المأخوذه (ن) البئر إذا اتجست ثم غار ماؤها ثم عاد عانجسا فإن صلى رجل في قعرها وقد جفت يجزيه وقوله عاد نجسا في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وفي الأخرى يطهر بالحقاق مطلقاً وهو قول محمد (ن) وإذا وجب نزح ماء البئر كله فنزح لا يغسل الدلو والرشاء كغاية الخمر إذا تخطى ويد المستنقى وعروة القمعة في الفتاوى قدر طجفت فوقعت فيها نجاسة فلا خير في مرها وفي اللحم أيضاً إذا كان في الغلبان لأنه يتشرب فيه فكان كالخطة طجفت في الخمر وهي لا تطهر أبداً وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتاوى (ط) ولو وقعت فارتقى سمن جامد أخذت الفأرة وما حولها ويؤكل الباقي وإن كان ذاتاً لا يؤكل ويستصح به ويذبح الجلد ثم يغسل الجلد هكذا روى ابن عمر فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الجامد أنه إن كان بحال لوقور ذلك الموضع لا يستوى من سلته فهو جامد وإن كان يستوى من سلته

بطهارته والله أعلم (سئل) عن المريض إذا كانت قبابه متفحمة وبلغه الحرج في غسلها هل له أن يصلي فيها أم لا (أجاب) إذا كان لا يلبس شيئاً الا ويتجسس من ساعته له أن يصلي على حاله والله أعلم (سئل) عن المقتصد أومن به جراحة إذا مسح على العصابة في الوضوء ثم بدلها بأخرى ولم يعد عليها المسح هل له أن يصلي ويجزيه المسح الأول (أجاب) نعم له أن يصلي ويجزيه المسح الأول والله أعلم (سئل) عن صورة الاستنجاء بالاجمار في زمن الصيف والشتاء (أجاب) صورته أن يدبر الرجل بالجر الأول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في زمن الصيف وفي الشتاء يقبل الأول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والله أعلم (سئل) إذا جامع الرجل زوجته فأرادت أن تغتسل في الحمام من الجنابة هل يلزمه أجرة الحمام أعلى الزوج أم عليها (أجاب) الاجرة على الزوج والله أعلم (سئل) عن الجنب إذا اغتسل في رمضان هل عليه أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق كما

- (١) (مطلب الخلاف في نجاسة عين الكلب)
- (٢) قوله المتفتت نصفها كذا في الاصل وفي الكلام نقص فتأمل وحرر كتبه معصمه
- (٣) (مطلب الكلام على السريقين والاختاء)

فجعل فيها الرب ووطفت على رأسه قال فان الرب نجس لان الفأرة الميتة اذا يبست وان كان المختار أنهم اطهر حتى لو صلى وفي جيبه فأرة ميتة تجوز صلاته لكن اذا ابتلت تعود نجاسة في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وان كان ثلاث دنان في أحدهما الدهن وفي الآخرة الدبس وفي الآثار الخلل فاخذ من كل واحد منها شيئا وجعله في طرف واحد ثم وجد في الطرف فأرة ميتة ويعلم قطعاً أنها لم تكن فيه فاحال الدنان كان أستاذاً الشيخ الامام طهيري الدين يشق بطنها ويحكم بنجاسة دن في بطنها شيء منه وان لم يكن في بطنها شيء منها تلقى الفأرة بين يدي الهرة فان أكلتها فالنجاسة لدن الدهن والدبس وان لم تأكلها فلدن الخلل لان الهرة تأكل الدهن والدبس وأما الخلل فلا ^ي وسئل عن فأرة وجدت في كوز ولا يدري أنها وقعت فيه ابتداءً ونقلت اليه من الجرة التي جعل فيها منها أو من البئر التي نزع الماء منها (قال) اذا لم يتعين شيء منها فالنجاسة لهذا الكوز خاصة وكان يقول بان الصحيح عند عامة مشايخنا أن الجر اذا ماتت فيها فأرة ثم أخرجت فصارت الجر خلافاً لا يطهر وان لم تنتفخ فيها لان الجريرة تزول بالخلل فأما نجاسة الفأرة فلا (نوع من هذا الفصل) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر في الكلب المائي يموت فيه أنه يفسده وهكذا روى عنه في الحية المائية فقد اعتبر الدم السائل فيه وان مات في غير الماء أجعوا على أن في السمكة لا ينجسه إمام القدم الدم لها ولسقوط اعتبار دمها شراً حتى حلت بلاذ كاه وأما في غيره فقد اختلفوا قال نصر ومحمد بن سلمة وأبو المعالي البخني وأبو مطيع رحمهم الله تعالى بنجاسة دمه وقال أبو عبد الله البخني ومحمد بن مقاتل رحمهم الله لا لان ما يرى منه ليس بدم بل تلقون به وأما اذا كان يعيش في الماء وفي البر كاطير المائي ونحوه فان مات في غير الماء ينجسه لوجود الدم فيه وعدم الضرورة وان مات فيه روى ابن زياد عن أبي حنيفة أنه ينجسه لدمه ترجيحاً الجانب عيشه في البر على عيشه في الماء احتياطاً (ن) الضفدع البري الذي ليس له دم كثير يربده الصغير منه يموت في الماء أو اللبن لا يفسده كالذباب يموت في الماء الا اذا نقت فيه فان كان له دم سائل يفسده والحية البرية تموت في الماء على هذا التفصيل أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى البعوضة اذا ماتت في الماء لا يفسده وان مصت ثم وقعت في الماء أفسدته وقال محمد لا يفسده قبل الامتصاص وبعده وحذ المائي أنه اذا استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو غير مائي ويرى جلدة الانسان اذا وقعت في الماء وقشره ان كان قليلاً كما ينتثر من شقوق الرجل وما أشبه ذلك لا يفسده وان كان كثيراً يفسده ومقدار الظفر كثيراً لأنه من جلدة لحم الادمي فأما الظفر اذا وقع فيه لا يفسده لما عرف وشعر الادمي وعظمه لو وقع في الماء لا ينجس وان كثروا هو المختار والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الأسرار)

سؤر الادمي مسلماً كان أو كافراً محدثاً أو جنباً حائضاً وطاهرًا طاهر بلا كراهة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الباز الاهلي وكذا الصقور ونحوهما كالذئب المحبوسة سؤرها غير مكروه لعدم توهم النجاسة عنقارها بخلاف الوحشية وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية وأفتوا بعدم كراهة سؤرها سؤر الخنزير نجس بالاجماع سؤر سباع البهائم كالاسد والذئب والثور والفهد نجس عندنا وسؤر حشرات البيت كالخس والفأرة مكروه كراهة تنزيه هو الصحيح وهذه الجملة في (الخلا) في الفتاوى وسؤر القليل نجس اعتباراً بلباعه وكذا روى عن

الفطر أم لا (أجاب) لا يكلف الى ذلك والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) عن الصغير هل يسئل في قبره (أجاب) نعم يسئل والله أعلم (سئل) عن الميت اذا دفن بغير بلد أهله وأرادوا نقله بعد دفنه الى بلد هل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز أن ينقل بعد دفنه ويترك هناك طالبت المدة أم قصرت ولكن يخرج من الارض المصوبة الى غيرها والله أعلم (سئل) عن المصلي اذا أبدل الضاد بالطاء في الضالين أو غيرها هل تفسد صلاته مع قدرته على النطق بالضاد (أجاب) الراجح عدم الفساد والله أعلم (سئل) عن نسي القنوت فتذكره وهو راکع هل يعود الى القيام ويأتي به واذا عاد وأتى به هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا يعود الى القيام ويأتي بالقنوت على الصحيح ويتم صلاته ويسجد للسهو فان عاد وقت لا تفسد صلاته واقه أعلم (سئل) اذا صلى شخص وهو لابس فرجة ولم يدخل يديه هل تكره صلاته

(١) مما عرف بعضهم كذا في الاصل وجرر العبارة كتبه معصمه

أم لا (أجاب) لا تكره صلاته والله أعلم (سئل) عن رجل عليه صلاة الفجر فدخل الجامع فوجد الامام يحط به هل له أن يصلي الفجر أو يصبر حتى يفرغ الامام من الخطبة (أجاب) له أن يصلي الفجر ولو كان الامام يحط به وليس له أن ينتظر فراغ الامام من الخطبة والله أعلم (سئل) عن حضر صلاة الجمعة فوجد الامام في التشهد فتوى الجمعة معهم حتى أتم الامام التشهد وسلم هل يتم الجمعة أو الظهر (أجاب) يتم الجمعة والله أعلم (سئل) عن أدرك الامام في تشهد صلاة العيد قبل السلام هل له أن يقوم ويأتي بصلاة العيد أم لبس له ذلك (أجاب) نعم له أن يأتي بصلاة العيد والله أعلم (سئل) هل تجوز صلاة العيد بالتيمم (أجاب) تجوز اذا خاف فوتهما والله أعلم (سئل) عن أول من أذن في السماء وأول من أذن في الاسلام وأول من أذن بمكة المشرفة وأول من زاد الاذان الاول في الجمعة وأول من بنى المنابر بمصر المحروسة (أجاب) بمعونة الله تعالى أول من أذن في السماء جبريل عليه السلام وأول من أذن في الاسلام بلال بن أبي رباح وأول من أذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن وأول من زاد الاذان الاول في الجمعة عثمان بن عفان في زمن خلافة وأول من بنى المنابر بمصر

(١) قوله ولولئك الجمع في السور الخ أي بين الموضوع والتيمم لا تجوز صلاته كافي قاضيان والهندية (٢) قوله المختار فيه قول محمد أي بأنه طاهر كافي قاضيان وبه يتضح ما هنا

الابوالفتوح شفاء بخلاف الانان والصحيح سواء لان ما ذكرناه موهوم والاصل هو الطهارة وسور الفرس طاهر في احدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة وهو الصحيح من مذهبه والمأخوذه (١) ولولئك الجمع في السور المشكوك لا تجوز ولو توضع بالسور المكروه كره وأجزأه (نوع آخر) عرق الحمار والبغل ولعابهما اذا وقع في الماء القليل أفسده وان قلاوان أصابا الثوب جازت الصلاة فيه وان غسق قيل معناه أنه لا يزال الحدث بذلك الماء بالشك ولا يجس الثوب الطاهر به بالشك وفي عرق الجلالة نجس بخلاف ولبن الهرة قيل بأنه طاهر ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرحه وأما بولها اذا بالت في البئر نزح ماء البئر كله وكذلك اذا قرت من الكلب ووقعت في البئر لانها اذا قرت يخرج منها شيء وأما اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم قال شدد اسألت محمد رحمه الله تعالى فقال يفسده (وسئل) أبو نصر محمد بن سلام عنه فقال ما يقدر على الاحتراز عنه الظاهر أنه نجس بالاتفاق وبول الخفافيش لا يفسده لانه لا يمكن الاحتراز عنه وعن محمد رحمه الله تعالى أكره سور الفأرة ولا أرى ببولها بأساً لتعذر الاحتراز عنه ومساوها من الابوال نجس وخلاف محمد في بول ما يؤكل لحمه معروف والفتوى على قولهما انه نجس نجاسة خفيفة

(فصل في الماء المستعمل وأحكامه) من الفتاوى المختار (٢) فيه قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى الامن الجنب اذا غاض ماء الحمام بعد غسل قدميه ان علم أن فيه جنبا قد اغتسل لا بد أن يعيد غسلهما وقال محمد لا حاجة اليه ومشايخنا وان اختاروا قوله للفتوى لكنهم استثنوا هذا الموضع وبه أخذ الفقيه أبو الليث اذا وصلت شعر آدمي بذوائبها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستعملاً بخلاف ما اذا غسل رأس انسان قد بان منه حيث يصير الماء مستعملاً لان الرأس المبان اذا وجد يضم الى الجسد فيصلى عليه وأما الشعر المبان فلا يضم الى الجسد وهذا على الرواية المختارة ان شعر آدمي لبس نجسا (ع) لو أدخل الجنب رأسه في الاناء أو خفيه أو ذراعيه وعليها جبار ولم ينو المسح في هذه الوجوه أجزأه عن المسح ولا يصير الماء مستعملاً بلا خلاف البالغ اذا غسل يده للطعام أو من الطعام صار الماء مستعملاً في (الخا) واذا أدخل الصبي يده في اناء لا قامة القربة اختلف فتوى المتأخرين فيه ولا رواية لها في شيء من الكتب والاشبه أن في الصبي العاقل يصير الماء مستعملاً لانه من أهل القرب والماء انما يأخذ حكم الاستعمال بمزايله العضو فان زایل ولم يستقر في مكان بعد يصير مستعملاً عند عامة المشايخ حتى لو مسح رأسه بماء أخذه من لحية لم يجزه وذكر في ن أن عند مشايخ بخارى يصير مستعملاً بشرط الطحاوي وبعض مشايخ بلخ أن يستقر في مكان وكان يبقى الاستاذ الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بهذا وما بقى على أعضاء المتوضئ وأخذ به خرفة لا يكون مستعملاً لانه لا يثبته فيه ضرورة وهو المختار وانتصاح الغسالة في الاناء قليلاً لا يغفر وحده عن محمد أن يكون مثل رؤس الابر وعن الكرخي أن لا تسفين مواقع القطر والله سبحانه أعلم

(فصل في نجاسات) من الفتاوى الارواث والاختاء نجسة نجاسة مخففة عندهما جرة البعير كسرقينه لانه يخرجهما من بطنه ذرق الطيور كلها غير مفسد اهلي والاوز الاهلي عندهما خلافاً لمحمد فيما لا يؤكل لحمه والاصح أن عينها نجسة حتى لو وقع في الماء القليل أفسده عند بعضهم فاذا أصاب الثوب

سجانه أعلم غليظة عند الالدياء نجس لك

سلمه رضي الله تعالى عنه والله أعلم
(سئل) عن فاتته صلاة في السفر
وأراد أن يقضيها هل يقضى الفرض
أربعاً أم ثنتين (أجاب) يقضى
ركعتين والله أعلم (سئل) عن
فاته صلاة في السفر فأراد أن يقضيها
أربعاً هل يجوز (أجاب) يجوز مع
الكراهة والله أعلم (سئل) عن وجد
في ثوبه نجاسة مانعة عن جواز
الصلاة ولم يدرك ثوباً أصابته وكان
صلى في ثوبه هل يلزمه إعادة الصلاة
من حين لبسه أم لا (أجاب) لا يلزمه
إعادة والله أعلم (سئل) رحمه الله
عن صلى الظهر مع الإمام ولم يصل
سنته التي قبل الفرض كيف
يقضيها (أجاب) يقضى الأربع
قبل الركعتين والله أعلم (سئل)
عن الصلاة في الحمام هل تجوز مع
الكراهة أم من غير كراهة (أجاب)
تجوز الصلاة في الحمام من غير كراهة
حيث كان مكان الصلاة طاهراً والله
أعلم (سئل) عن يتكلم بين السنة
وبين الفرض هل تبطل السنة
ويلزمه إعادة ثوبها (أجاب) لا تبطل
ولكن يبطل ثوبها ولا يلزمه
إعادتها (سئل) عن التخنخ في
الصلاة هل يفسدها (أجاب)
إن كان لغیر عذر يفسدها ولعذراً
والله أعلم (سئل) عن اقتدى
بالإمام في صلاة المغرب فقام الإمام
لرابعة بعد ما قعد الإمام القعدة
الثانية هل يتابعه المأموم أم لا

(١) قوله ولكن نجاسة الصابون بناء

عليه كذا بالأصل بدون الخبر وهو

بعده ولا تحرم بها أو نحو ذلك

لا يفسده إلا أن يكون فاحشاً هكذا ذكره الصدر الشهيد دم البقي والبراغيث ونحوها ليس
بشيء وإن كثرت الدم الذي يخرج من الكبدان كان من عينها ليس بنجس لأن عينها دم سقط
اعتبارها بالحديث (ن) الدم الملتزق باللحم إن كان من الدم السائل بعد ما سال كان نجساً وإن لم
يكن منه فلا هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى نصاً أن المحرم هو
الدم المسفوح والملتزق باللحم من اللحم لا من الدم الدم السائل لا بأس به وذكر القدوري
ما بقي من الدم في العروق واللحم بعد الذبح طاهر ويؤكل مع اللحم وبه أخذوا إلا أن يكون في
العروق بحال لو غرت لسال كذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف وأما إذا شق الطحال والقلب
فخرج منه دم فذلك ليس بشيء لعاب النائم طاهر لأنه من الفم غالباً عن الإمام أبي بكر
محمد بن الفضل رحمه الله أن الفارس إذا جرى فرسه في الماء فأصاب ثوبه من ذلك الماء إن كان
في رجل الفرس سرقين ونحوه بنجسه سواء كان الماء جارياً أو راكداً وإن لم يكن في رجله
شيء من ذلك لا يضره (وسئل) أبو نصر رحمه الله تعالى عن يغسل الدابة فيصنعه من مائها
أو عرقها قال لا يضره قيل له فإن كانت غرغت في رونها أو بولها قال إذا جف وتناثر وذهب
عينه لا يضره فعلى هذا إذا جرى الفرس في الماء وابتل ذنبه وضرب به على ركبته ينبغي أن
لا يضره (في الفتاوى) ماء يتقاطر من الثوب المغسول عن النجاسة بعد العصر في المرة الثالثة
إن عصر على وجهه صار بحال لو عصر مرة أخرى لا يسيل منه شيء فهو طاهر كالثوب ويد
الغاسل ولا ينجس ما أصابه وإن لم يعصر على هذا الوجه لم يطهر الثوب ولا يده وكذا ما يتقاطر
منه يكون نجساً وحده العصر يعتبر في كل شخص بقدر قوته وإذا لثوب نجس رطب في ثوب
يابس طاهر فزدي به الطاهر لكن لم يصير بحال لو عصر يسيل منه شيء أو يتقاطر قال شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يصير نجساً ثوب صبغ بالنيل قيل بأنه لا يصلح فيه حتى
يغسله ثلاثاً فيطهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن النيل تربي بالدم والصحيح ليس كذلك
فقد سئل عنها أهل تلك الصنعة فأنكروا ذلك ولو صح ما قيل كان الجواب كما قال وهكذا القول
في ثياب الروم لو صح ما قيل أنهم يستعملون البول وشحم الخنزير لزيادة البريق فيها لا تجوز الصلاة
الابعد الغسل ثلاثاً عند أبي يوسف رحمه الله وأما الثوب المغسول بالصابون طاهر وما قيل بأن
وعاء الدهن يكون مفتوح الرأس فلا يخلو من أن تقع فيه فارة فهو فاسد لأنه حكم بنجاسة الدهن
بالشك على أنه وإن نجس الدهن ولكن نجاسة الصابون بناء عليه (١) لأن الدهن قد تغير فصار
شيئاً آخر والنجس يصير طاهراً بالتغير عند محمد فأن أخذ به لعدم الضرورة (ن) ومن دخل
المشرفة وتوضأ ولم يكن له نعلان فوضع رجله على ألواحها وقد يكون فيها من على رجله قد رجا
ولا يجب غسل قدميه ما لم يعلم بأنه وضع قدميه في موضع النجاسة والاحتياط أن يغسلهما
(قال خلف بن أبوب) لا ينبغي لمن كان له أربعة آلاف درهم يبلغ أن يمشي في الأسواق حافياً
كيلا يصيبه أذى الطريق وروى عن أبي بكر الوراء رحمه الله تعالى وفي هذا تشديد عظيم
على العوام الجهلة الذين يمشون حفاة وكان يحكم بنجاسة أقدامهم وثيابهم وتنجس بوازي
المسجد وتنجس متاع بيوتهم وفرشهم وأعضاء نسائهم إذا انصرفوا كذلك إلى بيوتهم لاسيما
في حق أصحاب الدواب * وعامة المشايخ لم يحكموا بشيء من ذلك لعدم التيقن به (نوع فيما
يصيب الخف) خف أصابه روث فعلى قول من يعتبر الكثير الفاحش إنما يعتبر بدون الكعنين

يمنع وإذا استنجى بخرى ماء الاستنجاء تحت قدميه فغسل مع ذلك الخف فان كان غير متخرق رجوت أن يتسع الامر فيه لانه حكم بطهارته تبعاً كما قلنا في عروة النجمة والحبل والدلو وان كان متخرقاً يدخل الماء تحتها (في الفتوى) اذا أحرقت العذرة في بيت فعلا بجواره ودخاله الى الطابق وانعقد ثم ذاب أو غرق الطابق فأصاب ماؤه ثوباً لا يفسده استحساناً لم يظهر أثر النجاسة فيه وبه أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو اختيار استاذنا الشيخ الامام الاجل زهير الدين المرعيني رحمه الله تعالى

(فصل في تطهير الارض والعضو والثوب وغيرها) أرض تنجس فيبست وذهب أثرها طهرت فان أصابها ماء عادت نجسة في رواية وفي رواية لا وأما الثوب المفروق عن المني لا يعود نجساً في رواية تالان الفرل غسل وتطهير (ن) الخشيش وما ينبت من الارض اذا أصابته النجاسة نجف ولا يرى أثرها يطهر لان الارض تطهر به هذا فكذا ما تولد منها وقالوا وحكم الحصى المركوزة في الارض حكم الارض اذا جفت وذهب أثرها (م) أرض أصابها بول أو عذرة ثم أصابها ماء المطر وكان غالباً حتى جرى ماؤه عليها فذلك تطهير لها لان تطهير كل شئ على حسب ما يليق به فان كان المطر قليلاً لم يجز ماؤه عليها لم تطهر وفي فوائد الامام الرستغني لو صلى في كرتستان برعى فيها الدواب في موضع لا يرى فيها من بولها وورثها شيئاً يجوز لانه صلى في مكان طاهر فيجوز لعموم النص وفي (ن) الأجر اذا أصابته نجاسة وتسربت فيه فان كان عتيقاً مستعملاً كفاء الببل ثلاثاً بدفعة وان كان جديداً يجفف على اثر كل مرة وكذا كل خرف جديد أو آنية منه وهذا قول أبي يوسف وهو المختار قالوا وحده التجفيف أن يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط اليبس ولا تنضه الندوة وهو المختار (ن) حصير تنجس ان كانت النجاسة يابسة لا بد من ذلك لتزول به وان كانت رطبة يجرى عليها الماء مراراً قدر ما يقع في قلبه زوالها وذلك الاجزاء كالعصر والتجفيف في كل مرة ليس بشرط قالوا وهذا اذا كان من القصب ونحوه وان كان من بردي ونحوه يغسل ثلاثاً ويوضع عليه شئ ثقيل أو يقوم عليه انسان حتى يخرج الماء من أثقاله كذا ذكره في بعض المواضع (م) الدقيق اذا أصابته خمر أو دم لا يؤكل وليس لهذا حيلة أصلاً (في الفتاوى) السيف والسكين يطهران من الدم بالمسح على الصوف أو على الثوب أو غيرهما اذا ذهب أثر الدم عنهما وكذا المرأة وكل جديد صقيل غير خشن كالسيف والمرآة ذكره الكرخي في مختصره وأطلق الجواب ولم يفصل بين نجاسة ونجاسة رطب وبابس وعلل بكونه جرمًا صقيلاً وهو الصحيح وعليه الفتوى فان موه السكين ونحوه بالماء النجس فخلاص محمد فيه معروف وقال أبو يوسف يموت عليها الماء الطاهر ثلاثاً فيطهر وهو المختار * الطين النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهراً قاله صاحب جامع الفتاوى قال كذا رأيت في المحيط

(فصل في العضو) سمن تنجس فغمس الانسان اليد فيه وغسلها ثلاثاً بغير حرض تطهر وأثر الدسومة لا يضر لان نجاسته بالمجاورة وقد زالت (في الفتاوى) المتحجم اذا مسح موضع الجمجمة بثلاث خرق رطب نطاف أجزاء قال الحاكم أيضاً رأيت عن أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به

(فصل فيما يصيب الثوب) من الذخيرة الثوب اذا أصابه منى ان كان رطباً لا بد من الغسل وان كان جافاً مسحته فله الفل قال الفقيه أنه مسح الحافظ رحمه الله تعالى

وان لم يتابعه وسلم تكون صلاته تامة أم لا (أجاب) لا يتابعه واذا سلم فصلاته تامة والله أعلم (سئل) عن أدرك الامام في الركعة الثانية من المغرب فقام بعد سلام الامام ليقضى ما فاته هل يقضى الركعتين بقعدة واحدة أم بقعدتين (أجاب) يقضيهما بقعدتين والله أعلم (سئل) عن اقتداء الحنفي بالشافعي في الفرض هل يجوز (أجاب) نعم يجوز اذا كان يظن به مراعاة الخلاف والله أعلم (سئل) عن رجل له وظيفة خطابة يجامع فاستخلف من يخطب ويصلي عنه بلا اذن ولي الامر هل له ذلك وتصح الصلاة خلف النائب عنه أم لا (أجاب) نعم الاستخلاف في الجمعة وتصح الصلاة خلف النائب ولو بلا اذن ولي الامر له في الاستخلاف والله أعلم (سئل) عن اذان الصبي هل يكره أم لا (أجاب) نعم يكره والله أعلم (سئل) عن السقط ان طهر خلقه ونزل ميتاً هل يصلي عليه (أجاب) لا يصلي عليه والله أعلم (سئل) عن رجل حفر له قبراً في أرض مباحة فجاء آخر ودفن ميتاً في القبر هل يخرج الميت من القبر أم لا (أجاب) لا يخرج وللعاقر قيمة حفره والله أعلم (سئل) عن المسبوق بركة أو ركعتين اذا قعد مع الامام قدر التشهد ثم قام وأتم ما عليه قبل فراغ

الامام من التشهد وتابعه في السلام هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا تفسد صلاته على الصحيح والله أعلم (سئل) عن شرائط الخطبة للجمعة (أجاب) للخطبة شرطان الاول أن تكون بعد الزوال الثاني أن تكون بحضور الرجال والله أعلم (سئل) في رجل شذ هـ هل صلى الفرض أم لا (أجاب) ان كان في الوقت يعيد وان كان الشك بعده لا يعيد والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) نعم يغسل ويصلى عليه على الصحيح والله أعلم (سئل) عن امرأة حامل ماتت ودفت ثم رويت في المنام وهي تقول للرائي خذ الوالد من القبر هل ينش القبر وينظر ان كانت ولدت أم لا (أجاب) لا ينش القبر بسبب الرؤيا والله أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) عن صغير علك ما لا كثيرا هل تجب فيه الزكاة ويؤمى وصيه بدفع الزكاة عنه أم لا (أجاب) لازكاة في مال الصغير ولا يؤمى وصيه بدفعها عنه لعدم وجوبها عليه والله أعلم (سئل) عن الزكاة في الفلوس المتعامل بها هل يلزم المالك (أجاب) نعم يلزمه اذا بلغت ما يساوى نصابا فأكثر من الذهب والفضة والله أعلم (سئل) عن دفع الصدقة

يطهر بالفرك ان كان رأس الذكراً طاهر اوقت خروجه بان بال واستنجد بالماء اما اذا لم يكن طاهرا لا يطهر قال هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة * ما يصيب من النجاسة مما لا جرم لها رطباً أو يابساً لا بد من الغسل وحكى القاضي الامام أبو علي النسفي عن أستاذه أبي بكر محمد بن الفضل في الرطب انه اذا مشى على الارض فلزق به التراب ونحوه وحف ومسحه بالارض يطهر عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذا ذكر الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وكذا روى عن أبي يوسف من غير اشتراط الجفاف قال بعض المتأخرين رحمهم الله تعالى يجب أن يغتسل بهذا توسعه ودفع العرج فان يستعينها لا بد من غسلها (ن) خف بطانة ساقه من كبراس دخل في خروقه ما نجس فغسله ودلكه ثم ملأه بالماء ثلاثاً وأراقه الا أنه لم يتبأ عصر الكبراس طهر لقيام أجزاء الماء مقام العصر وبعض مشايخنا لم يشترط تخفيف الخف استدلالاً بمسئلة خف يجري تحته ماء الاستنجاء على ما عرف المختار أنه يترك في كل مرة حتى ينقطع النفاط وما يتصل به هذا كل نجاسة مرتبة تصيب الثوب ونحوه غسل مرة فزال العين والاثر بمرّة قهـ بل يكفي به والصحيح من قول مشايخنا أنه لا بد من الغسل مرتين آخرين لان النجاسة المرتبة لا تخلو عن أجزاء غير مرتبة والحكم في غير المرتبة وجوب الغسل ثلاثاً هو الصحيح وعن الفقيه أبي اسحق الحافظ أنه قال المرأة اذا خضبت يدها بحناء نجس والثوب اذا صبغ بصيغ نجس انه يغسل اليد والثوب حتى يصفوا ي سبيل منه ماء على لونه أبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثاً وهكذا كان يقول في الدم العتيق الذي يذهب أنره وأما اشتراط العصر فقد شرط الثلاث في الاصل على ما مر ولا نسل أنه أحوط وفي غير رواية الاصول انه يكفي بالعصر مرة وهذا أرفق وأوسع وعليه الفتوى ويحكم بطهارة ازار الجنب اذا صب الماء عليه بعد الخروج من الجنابة وان لم يعصره واذا صبه وأمره بكفيه فوق الازار فهو أحسن وأحوط وان لم يفعل يجزئه وفي (م) عصر الازار شرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى ابن سماعه عنه ما يدل عليه أيضاً وهو المأخوذ به في غير موضع الضرورة والحاصل أن ما يكون في حكم البلة عفو لتعذر الاحتراز عنه وما يمكن الاحتراز عنه فهو ما نجس فلا يكون عفو ولا لا يتأتى فيه العصر اجزاء الماء عليه يقوم مقامه والخف والنعل والمكعب اذا وجب غسلها فاختار أنه لا يشترط التخفيف أصلاً ولكن يغسل ثلاثاً وتترك في كل مرة حتى ينقطع النفاط ولا تضره النداء وغير الغالبة ولا يشترط اليبس (ل) كوز من خرصب في دن من خل ولا يوجد طعمها ولا ريحها فيه يباح الخل من ساعته لوجود دليل تغير الخمر وهو عدم رائحة الخمر المصبوبة وطعمها مع صلاحية الافادة الطعم والرائحة باعتبار الكثرة ولو وقعت فيه قطرة خمر لا يباح شربه الا بعد ساعة أو مدة لعدم دليل التغير وعدم الطعم والرائحة هنا لا يدل على التغير لعدم صلاحية الواقع لافادة الاثر باعتبار القلة ومن مشايخنا المتأخرين من قال ينبغي أن يقال في القطرة انه اذا غلب على طنه صير ورنها خلا فانه يطهر (١) وخل أبكته اختلف المشايخ فيه واختار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أنه يطهر قال الصدر الشهيد والاحتياط في أبكته أنه يطبخه حلو ولا يجعله خلا لاختلاف المشايخ فيه * الخل النجس اذا صب في الخمر فخلخل لا يطهر والله أعلم

(فصل) في الفتاوى في بيان النجاسة الغليظة والخفيفة وأحكامها تمكوا في قدر الدرهم الذي قدر به النجاسة الغليظة اجماعاً هو الوزن أو البسط قال الفقيه أبو جعفر نوفي بن الفاطم محمد

(١) قوله وخل أبكته كذا بالاصل في المحلين وحرره اهـ

هو الصحيح من المذهب ثم فيما يعتبر البسط فيه الصحيح أنه يعتبر كبر ما يكون من الدراهم من نقد الزمان والاصح أن ما أصاب من نجاسة الخفيفة مقدراً بالربع عند بعضهم بربع جميع الثوب فعن أبي بكر الرازي أنه اعتبر السراويل احتياطاً لأنه أقصر الثياب وبعضهم قدره بربع أي ثوب كان وبعضهم بربع الطرف الذي أصابه وهو المختار * تكلموا في حد الغليظة والخفيفة وذكر السيوري في شرحه أن قول أبي حنيفة كل نجاسة ورد فيها نص ولم يعارضه نص آخر فهي غليظة اتفق العلماء على نجاستها أو اختلفوا فكانه أشار إلى أن المؤثر في التخفيف تعارض النصين لأن النص وإن لم يعمل به لا يقصر عن احتمال كونه حجة فيؤثر في التخفيف وعن هذا قال نجاسة الارواث غليظة لورود النص فيها وهو حديث ليلة الجن من غير معارض له وهما قالاما كان مجتهدا فيه مخفف لأن الاجتهاد كالنص في كونه حجة فلذلك قال بأن نجاسة الارواث خفيفة لاختلاف العلماء فيه وعموم البلوى والفتوى على قولهما * في الفتاوى الجرح وهي التي من ماء العنب اذا غسلا واشتد وقذف بالزبد نجاستها غليظة واذا طبع أدنى طبخة فبلغ هذا المبلغ فكذلك اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الانشربة قالوا وكذلك روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى (ن) دخل في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وكان في الوقت ساعة فالأفضل أن يقطعها ويغسل الثوب ويستقبلها في جماعة أخرى وإن فاتته هذه ليكون مؤدياً فرضه على الجواز بيقين فإن كان عادماً للماء ولم يكن في الوقت ساعة ولا يرجو جماعة أخرى مضى عليها وهو الصحيح والمراد من الاول هذا وفي (الخا) ان أصاب دم لصاحب الجرح عليه غسله ان كان مفيداً وان لم يكن مفيداً بأن يصيبه مرة أخرى ثانياً وثالثاً حينئذ لا يفرض عليه وقال محمد بن مقاتل يفرض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة والفتوى على الاول

(باب الوضوء وما يتصل به)

من الفتاوى لا يتوضأ ولا يغتسل بنبذ التمر وهو رواية نوح عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وهو المختار ولو توضأ بماء مكروه مع قدرته على الماء المطلق كره وأجزأه بخلاف ما اذا توضأ بسور الحرام مع الماء المطلق فإنه لا يجوز وذكر القدوري كل ماء غلب عليه طننا وقوع النجاسة فيه لا يتوضأ به كالوئيقناه وعند بعض مشايخنا ما لم يعلم به يقينا يتوضأ لأنه علم كونه طاهراً والصحيح ما ذكره القدوري بدليل مسئلة اخبار الواحد بنجاسته ولأن الغالب الحق بالمتيقن في هذا الباب احتياطاً واذا توضأ بماء استعماله انسان في عضو طاهر غير أعضاء الوضوء لا متقرباً أصلاً قال بعض مشايخنا لا يجوز لانه ماء مستعمل فقد ذكر الطحاوي أن من تبرد بالماء صار مستعملاً وقال أكثر المشايخ يجوز لانه لم يصير مستعملاً لما عرف وما ذكر الطحاوي مؤول * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس أن يغسل وجهه ومغضاعينه * عن الفقيه أحمد ابن ابراهيم أنه لو بالغ وغض عينيه تغميضاً شديداً لا يجوز ويجب ايصال الماء الى المآقي ولو اجتمع رمصها في جانب تكلف ازالته وايصال الماء تحتها * وعن الفقيه أبي جعفر في الشفة أن ما يلتصق منها فهو في حكم القم وما يظهر منها عند الانضمام يجب ايصال الماء اليه لانه من الوجه به أخذوا * وعن شمس الانفة الحلواني أن عليه أن يمس الماء شعر حاجبيه ويسله حتى لو لم يصيبه الماء لا يجوز قال وكذا الحكم في الشارب يجب ايصال الماء اليه وفي

الذي هل يجوز ويثاب الدافع أم لا (أجاب) يجوز ويثاب الدافع والله أعلم (سئل) هل يلزم الزوج أن يخرج صدقة الفطر عن زوجته أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والله أعلم (سئل) اذا أراد الرجل أن يجعل صدقة الفطر قبل دخول رمضان هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك والله أعلم (سئل) عن فقير ادعى على غني عندهما كمن حق بوجوب الزكاة في ماله وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه عليه بذلك ويحكم الحاكم بدفع الزكاة أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا يحكم الحاكم عليه بالدفع للسعي المذكور والله أعلم (سئل) عن جمع مالا حراماً حال عليه الحول وهو في يده هل يجب عليه الزكاة فيه أم لا (أجاب) لا يجب عليه فيه زكاة والله أعلم (سئل) عن دفع من ماله الحرام عن ماله الحلال بقدر الواجب عليه من الزكاة هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز لانه ملكه بالغصب ويضمن مثله مستحقه والله أعلم (سئل) عن عليه زكاة وعنده صغير يتيم يعوله فيطعمه ويكسوه من زكاة ماله هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز والله أعلم (سئل) عن رجل له على آخر دين مؤجل وليس

مسح ما يلاقي بشرة الوجه من اللحية أى ما يوازي الذقن والخدين روايات حاصل الجواب أن
 عند أبي حنيفة يمسح ثلثها ولا يمسح أصلا في رواية وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى
 قول محمد وهو قول الثقات يمسح كلها لأن اللحية بواجهها الناس فكانت من حد الوجه للحاجين
 وهو الاحتياط وعليه الفتوى ولا يجب إيصال الماء إلى ماتحت شعر اللحية والحاجين وهو
 الأصح والشارب عندنا يعفى أصول المنابت باتفاق الروايات وذكر الامام الرستغني في كتابه
 فيمن طال شاربته ولم يصل الماء تحته أنه يجزئه لأن المأمور بغسل الوجه وقد وقع الاسم على ما هو
 الظاهر منه وفي البياض بين العذار والاذن كلام لأن الفرض عندهما غسله أو بابه ذكر
 شمس الأئمة الحلواني أن ظاهر المذهب أن يبله لأن في إيجاب غسله كلفة ومشقة وذكر الطحاوي
 أنه يغسله وعليه أكثر المشايخ وذكر الفقيه أبو إسحق الحافظ أنه يفرض غسله فيما روى عن
 أبي يوسف ومحمد وزفر وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يغسل خفسي وان لم يغسل
 أجزاءه والمختار ما قاله أكثر المشايخ أنه يغسله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الصحيح
 وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ويجب إيصال الماء إلى ماتحت الأنف والأظفار
 والطين والخبث للطيان والخباز عنهما عن الفقيه أبي بكر رحمه الله تعالى بخلاف الدرر حيث
 لا يجب إزالته لأنه متولد منه فكان في حكم أجزاءه وفصل الشيخ الزاهد أبو نصر الصغار رحمه الله
 تعالى فقال إن كان الظفر طويلا يسترا لأغلة يجب إيصال الماء إلى ماتحته وإن كان قصيرا لا * عن
 أصحابنا لا بد من نزع الخاتم أو تحريكه إذا كان ضيقا وإن كان واسعا لا يجب شئ منه والاحتياط
 في غير الضيق أن يحركه ولو حلق رأسه أو لحيته أو قلم ظفره أو جز شاربته أو نزع خفيه بعد أن
 غسل ومسح عليهما كان إبراهيم يقول بالأعادة فيهما والصحيح أنه لا إعادة فيهما وذكر القدوري
 أنه ليس في مزال عن البدن وضوء ولا أمراء على موضع المزال يريد به إذا حلق الشعر وقلم
 الظفر (ل) إذا كان به قروح فبرأت وتوضأ وأمر الماء على ما حدث من قشره فامسحها فمزال
 يلزمه غسل ماتحته قال إن نزع بعد البرء من غير تألم يلزمه إعادة الوضوء وإن نزع قبل تمام البرء
 وتألم به فإن خرج وسال منه شئ يلزمه إعادة الغسل والوضوء وإن لم يخرج شئ أو خرج ولم يسال
 لا يلزمه إعادة غسله والظاهر أنه لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا وهو المأخوذ به عن القاضي
 الامام علي السعدي في فتاواه * إذا كان على بعض أعضاء وضوءه حدث الذباب ونحوه ولم
 يصل الماء إلى ماتحته جاز لتعذر الاحتراعه وإن كان جلده مملأ أو شئ من طعام مصنوع
 جف لم يجز لامكان التعرّض عنه * أكثرهم على أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء مرة ويغسله مرة
 والتسمية محلها قبل الاستنجاء عند بعضهم وقيل قبله بقلبه وبعده بلسانه (ن) لا يستنجي على
 سط نهر أو مشرعة ليس بينه وبين الناس ستر ولو استنجى قالوا يصير فاسقا لأنه يكون كاشفا
 للعودة من غير ضرورة * الاستنجاء بالماء أفضل وليس بسنة قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا
 في زمانهم أما في زماننا فسنة لأنهم كانوا يعبرون بعرا والآن يثبطون ثلطا وبعينه ورد الأثر
 عن علي رضي الله تعالى عنه وهو المختار * وفي فتاوى السيد الامام رجل يعتر به ريح فلا يمكن
 دفعها وهي تدوم به فحكمه حكم المستحاضة يتوضأ لكل صلاة هكذا فتوى أصحابنا * إذا بالغ
 في الارضا حتى خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من موضعه حتى ينشفه بخرقه طاهرة
 وكذا صاحب الباسور * وعن الشيخ الامام الزاهد أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى من
 شاء السوء بحيث لا يتقدر على الاستنجاء أن لم يحد من بصل الماء عليه والماء في الأناة تركه

له مال سواء هل يحل له أخذ
 الزكاة إلى حلول الأجل (أجاب)
 نعم يحل له أخذ الزكاة والله
 أعلم (سئل) عن المجنون إذا كان له
 مال هل يجب فيه الزكاة (أجاب)
 لا يجب فيه الزكاة مادام مجنونا
 والله أعلم (سئل) عن جمع مالا
 خبيثا حتى يبلغ نصابا هل يجب
 فيه الزكاة أم لا (أجاب)
 لا يجب فيه الزكاة والله أعلم (سئل)
 عن تعجيل صدقة الفطر إذا دفع
 القدر الواجب للفقراء فخص كل
 واحد منهم قدح بالمصري هل
 يجزئه ذلك أم لا (أجاب) لا يجزئه
 ذلك والواجب عليه أن يدفع
 للفقير نصف صاع من بر أو قيمته
 لا دون ذلك والله أعلم (سئل)
 عن معاملة عليه دين هل يجب
 عليه الزكاة فيه (أجاب) إن
 كان الدين محيطا بماله لازكاة عليه
 وإن كان أقل منه زكى عن الفاضل
 إذا بلغ نصابا (سئل) عن رجل
 يملك مالا ووجب عليه الزكاة فيه
 ولزوجته أولاد من غيره فقراء هل
 يجوز دفع الزكاة إليهم أم لا
 (أجاب) نعم يجوز دفع الزكاة إليهم
 والله أعلم (سئل) عن دفع
 الزكاة لشريف فقير هل يجوز
 وتسقط عن المؤدى ويحل
 للشريف أخذها (أجاب) نعم
 يحل للشريف أخذها ويجوز دفع
 الزكاة إليه وتسقط عن المؤدى

أصلاً وإن قدر على الماء الجاري يستنجي بنفسه لثبوت الامكان هنا وعدمه ثمة فإن شئت بده ولا يستطيع الوضوء مسح يديه على الأرض يعني ذراعيه مع المرفقين ووجهه على الحائط فيجزيه ذلك لأن الطاعة بقدر الطاقة ولا يدع الصلاة بحال (ن) في الاستنجاء يغسل حتى يطمئن قلبه قدر بعضهم في الاحليل ثلاث وفي المقعد خمس والصحيح تحصيل الانقاء * ذكر الناطق في الهداية أن الوضوء مرة فرض ومرتين فضيلة وثلاث في المغسول سنة وأربع بدعة والمختار انه ان كان يرى أن السنة في الزيادة تكبره والافلا * تكرار المسح والاستنجاء بماء واحد قليل لا بأس به وبماء جديد بدعة ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده واستاذ الصدر الشهيد أن هذا ضعيف لأن العمل للماء دون الفعل فلم يكن العمل بدون الماء معتبراً والمختار عنده ترك التكرار والاستنجاء أن يبل يديه ثم يلمس من كل يد ثلاث أصابع بعضها ببعض ويمسك باهاميه ومسح يديه ثم يضعهما على مقدمة رأسه ويذهبهما الى القفا ويجافي كفيه ثم يرسل الاصابع ويضع كفيه ثم يمسح فوديه ويمسح ظاهر أذنيه بياطن ايهاميه وباطن أذنيه بياطن مسح يديه * مسح الرقبة سنة كذا ذكره الفقيه أبو جعفر وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى

(باب المسح على الخفين)

من الفتاوى من أنكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر وروى أن أنس رضي الله تعالى عنه سئل عن السنة والجماعة فقال أن يحب الشيخين ولا تطعن في الخنتين وتري المسح على الخفين وعن شمس الأئمة الحلواني أن الاحسن تحصيل المسح بجميع اليد وهو أن يضع أصابع يديه على مقدم خفيه مع كفيه ويمسح بها الى الساق مفرجا بين أصابعه قليلاً ولومشي بالغة في الحشيش فأصاب خفه الطل الصحيح أنه يجزئه قال شمس الأئمة السرخسي مسح على الخف المتخذ من البدتركي هو الصحيح قالوا ولو علم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصلح قطع المسافة معه لافتي به وفي الجورين الفتوى على أنه يجوز المسح اذا كانا خنتين كذا ذكره في ق وحد الخين أن يثبت على الساق من غير شد وربط وحد الخرق الكبير ما يمنع المسح اذا كان منفرداً يرى ما تحته وان كان لا يرى يمسح عليه لان المانع هو الخرق الظاهر الذي يرى منه * اذا خرج موضع الغسل الى الساق ينقض مسحه والافلا وأكثر المشايخ على أنه ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث أصابع لا ينقض وهو المروي عن محمد رحمه الله تعالى وهو المختار * الرجل والمرأة في حكم المسح على الخف سواء * موضع المسح مقدار ثلاث أصابع البدن الصحيح من الرواية فن قطع رجله ولم يبق من جانب الاصابع شيء وبقي مقدارها أو أقل أو أكثر من جانب العقب لم يمسح قالوا وهو الصحيح لان محل المسح ظاهر القدم من جانب الاصابع والمذكور في الزيادات بخلاف هذا والمختار هذا * في التجريد المسح على الجبيرة الصحيح أنه ليس بفرض عنده وان كان لا يضر واختار القاضي الامام أبو علي النسفي أنه لمن كان لا يضره لا يجوز الترك وكان يقول ينبغي أن يحفظ هذا فان الناس قد غفلوا عنه (ن) المسح على الجبائر وان زادت على القرحة وكذا على ممرارة أدخلت في الاصبع لقرحة بها جازل كان الضرورة بفعل الزائد تبعاً قال القاضي الامام أبو علي النسفي لا يجوز المسح على العصاة ويجوز على الخرق التي على موضع الفصل وما وراءها أخذته العصاة كان يوجب غسله وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انه ان كان يمسح باليد العصابة في الساقين كان يمسح على العصابة في اليدين لا هكذا في كاحه

والله أعلم (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه الفتاوى قد خالف في فتواه هذه ظاهراً والرواية فان المجزوم به في سائر المتون والشروح الموضوعات لتقل المذهب أن الصدقة لا تحل لبني هاشم ومواليهم لكن نقس في شرح الجمع لابن الملك عن شرح المنار رواية عن أبي حنيفة قائلة بان الصدقات كلها جائزة على بني هاشم وأن الحرمة كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لوصول خمس الخمس اليهم فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة قال الطحاوي وبالجواز أخذ انتهى وهذا هو سند شيخنا رحمه الله تعالى في فتواه والله أعلم (سئل) عن دفع زكاة كاهن الى شخص في ظلة فلما أنه مسلم فظهر بعد ذلك أنه يهودي هل يجزئه ذلك ولا اعادة عليه أم لا يجزئه وعليه الاعادة (أجاب) نعم يجزئه ذلك ولا اعادة عليه والله أعلم (سئل) عن رجل يخرجها الوصي من ماله ويدفعها للفقراء هل يخرجها من ثلث المال أم من رأس المال (أجاب) يخرجها من ثلث المال والله أعلم (سئل) عن ملك مالا ولم يؤد زكاته حتى هلك هل تصير الزكاة ديناً في ذمته أو تسقط بهلاك المال (أجاب) تسقط الزكاة بهلاك المال والله أعلم (سئل) عن

جاوزت موضع القرحة قال الصدر الشهيد الفتوى على الاول وأما القرحة التي تبقى في يد المقتصدتين العقدتين اختلفوا فيها واختار بعضهم أنه لا يجب غسلها ويكتفى بالمسح تحريزاً أن يتعدى الماء وتبتل العصاة وتنفذ البسلة الى موضع الفصد والاستيعاب بالمسح في رواية الحسن عن أبي حنيفة شرط والله أشار القاضي الامام أبو زيد في الاسرار وفقهه أنه في معنى الغسل والاستيعاب فيه شرط وأكتفى بعضهم بمسح الاكثر تحريزاً عن التعدى وفساد الجراحة قال ان كان دون الاكثر لا يجزئه بلا خلاف بين المشايخ والاصح أنه لا يشترط التكرار فيه كافي الرأس والخف

(فصل في الغسل) اذا غضمض الجنب وشربه ولم يجمعه وقد أصاب الماء جميعه فله أجزاء هكذا ورد عن جماعة من المشايخ وهو المختار في الفتاوى الصحيح أنه يمسح رأسه في الوضوء المقدم على الغسل لانه ثبت بالآثار أن النبي عليه الصلاة والسلام توضأ وضوءه للصلاة أولاً وهو اسم للغسل والمسح والمرأة اذا بلغ الماء أصول شعرها دون رؤس الذوائب وأثنائها قال بعضهم لا يجزئها لحديث بل الشعر ولما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها تبتل ذوائبها لافاع كل بلة عصرة قالوا وفائدة العصر أن يصل الماء تضاءعيفها والصحيح أنه يجزئها لكن المختار أن المرأة اذا كانت لا تخرج في ابصال الماء الى أثنائها يفرض عليها ذلك حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال المتأخرون وهذا أحسن عملاً بحديث بل الشعر وبحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يضر الجنب والحائض الشعر الحديث وفي (ع) الاحتياط أن يحرك الخاتم الضيق في الغسل اذا لم ينزعه وكذا في الوضوء لا يجب على المغسلة ادخال الاصبع في قبلها هو المأخوذ به في (الخا) لو أدخل الكف في الاناء للغسل نجس عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قول محمد وهو قول أبي حنيفة فانه طاهر وعليه الفتوى وفي الفتاوى الكافر اذا سلم على جنبه كانت قبله فالغسل واجب على ما هو الصحيح من قول المشايخ رحمه الله تعالى والكافر اذا أسلمت بعد الحيض والتفاس يستحب ولا يجب بالاخلاق لان صفة الجنبه قائمة في الحال فيعطى لبقائها حكم الابتداء وأما انقطاع الحيض لادوامه يعطى حكم الابتداء فلا يتحقق السبب حالا

(باب التيمم)

اذا كان الماء في ركوة معلقة في عنقه أو هي على ظهره ففسى الظاهر أنه لا يجزئه التيمم لانه نسي ما لا ينسى عادة لا ينتظر اذا لم يكن على طمع ورجاء هو الصحيح وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى التأخير حتم وفي ظاهرها جواب مستحب لاحتم وهو المختار لان العجز ثابت على الحقيقة الماء اذا كان قريباً من المسافر لا يتيمم وان خاف فوت الوقت لانه هو والمقيم الواحد سواء (ن) اذا مسح في تيممه الاكثر من وجهه ومن ذراعيه وكفيه لا يجوز وقال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار لان الاستيعاب شرط فيه لكونه خلفاً عن الوضوء الافضل هو الضرب لان به يدخل التراب أثناء أصابعه وذكر في المجرى عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه اذا مسح أكثر الذراعين يجوز ولا يشترط الاستيعاب كافي الرأس والخف دفعا للخرج ومحافضة على التيسير فعلى هذه الرواية لا يشترط التخليل ونزع الخاتم وتحريكه قال شمس الأئمة الحلواني يجب أن

الدرهم الشرعي كم قيراطا هو وكل قيراط كم شعيرة والمثقال كم مقداره من القيراط (أجاب) الدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات والمثقال عشرون قيراطا والله أعلم (سئل) عن له أو أن من فضة تزيد على مائتي درهم هل عليه زكاة فيها أم لا (أجاب) نعم عليه فيها الزكاة بشرط حولان الحول في ملكه والله أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن أفطر في رمضان جهارا متعمدا ما يلزمه (أجاب) يلزمه القتل لانه مستهزئ بالدين والله أعلم (سئل) عن الصائم اذا أدخل أصبعه في دبره هل يفسد صومه أم لا (أجاب) لا يفسد صومه الا أن تكون مبلولة بماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن الطبيب الذي اذا أخبر المريض المسلم بان الصوم يضره وأخبر بعيب في عبد أو جارية هل يقبل قوله ويباح للمسلم الفطر ويرد العبد أو الجارية على البائع أم لا (أجاب) لا يقبل قول الكافر ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم (سئل) عن شرب الخمر في رمضان ماذا يلزمه (أجاب) يلزمه الحد ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب ثم يعزل افطاره في رمضان (سئل) عن امرأته أصابته أدخلت أصبعها

في فرجها أو دبرها هل يفسد صومها أم لا (أجاب) لا يفسد إلا أن تكون مبتلة بماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن المريض في رمضان إذا خاف زيادة المرض أن يصام هل يباح له الفطر أم لا (أجاب) نعم يباح له الفطر والله أعلم (سئل) عن وطئ ميمية في نهار رمضان هل يفسد صومه وعليه القضاء والكفارة أم لا (أجاب) إن أنزل فسد صومه وعليه القضاء لا الكفارة وإن لم ينزل لا يفسد صومه والله أعلم (سئل) عن إذا مات وعليه صوم فرض فأذى وارثه أو وصيه لكل يوم نصف صاع من بر أو قيمته من تركه الميت يحكم الإيضاء بذلك هل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن نوى في الليل أن يصوم غدا ثم بدله أن لا يصوم ورجع هل يصح رجوعه ولا قضاء عليه حتى لو أفطر لأقضاء عليه (أجاب) نعم يصح رجوعه ولا قضاء عليه إذا أفطر والله أعلم (سئل) عن أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموه تسعة وعشرين يوما وأهل بلدة أخرى رأوه وصاموه

(١) مطلب الخوف على الدابة من العطش والضعيف يجوز له التيمم لأمور

(٢) ق هكذا في الأصل مرموزا بحرف ق وسأني كثيرا ولم يتقدم للقاف ذكر في الرموز أول الكتاب فخر ركتبه معصمه

(٣) مطلب الفقهة والفحص والتسليم

ولهذا اشترع في العضوين بخلاف الوضوء والتيمم بالماء لا يجوز ما ثابا أو جليها هو الأصح عند شمس الأئمة السرخسي وبالجلبى يجوز وهو اختيار الصدر الشهيد حسام الدين في الوقاعات (١) في الفتاوى الخوف على الدابة من العطش كالخوف على نفسه والضعيف الذي يضره الماء أو لا يجحد من بوضئه يجوز له التيمم بخلاف وهو الأصح إذا كان بعض بدنه جريحاً وهو جنب يعتبر الأكثر ولو استوى الجريح والصحيح لاروايه فيه واختار الصدر الشهيد الغسل في الوقاعات ذكر شمس الأئمة الحلواني أن المحدث بعد الزوال لا يتيمم بالإجماع ويتوضأ قالوا والمختار أنه إذا كان في موضع فيه حمام وهو جنب وكان له أجرة أو لم يكن لا يتيمم الجنب أحق بالماء المباح من الحائض والمحدث والميت بالإجماع إذا قال لئسائه المستحاضة والجنبنة والحائض والنفساء أي كن نجس فهي طالق تطلق الجنبنة لكونها أشد نجاسة لأن ما منعت عنه الحائض نهى عنه الجنب بالإجماع والجنب نهى عن شئ لم تمنع عنه الحائض بالإجماع وهو قراءة القرآن لأن الحجر عن القراءة غير ثابت في حق الحائض عند مالك رحمه الله تعالى ولوطن إن الماء قد فني فتيمم وصلى ثم ظهر أنه باق لا يجوز بالإجماع ولو كان الرقيق لا يعطيه إلا بالثمن ولم يكن معه ثمن يتيمم بالإجماع الخرف إذا استعمل فيه شئ من الأدوية حيث لا يجوز التيمم به بالإجماع وأجمعوا أنه لا يجوز بالرمال ولو تيمم بغبار الثوب والبدن وهو لا يقدر على الصعيد جاز بالإجماع وأجمعوا أنه إذا لم يكن عليه غبار لا يجوز المسافر إذا خاف الهلاك يتيمم ولا يتوضأ بالإجماع إذا سبقه الحدث بعد الشروع في صلاة العيدان خاف زوال الشمس جاز له التيمم بالإجماع وإن كان يرجو أدراك الإمام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالإجماع وإن كان لا يرجو شروعه بالتيمم تيمم وبني بالإجماع وجملة هذا في (الخلا) (٢) (ق) إذا أحرقت النار الأرض فتيمم به جاز ومنهم من قال لا والفتوى على القول الأول

(باب الأحداث)

(ما يوجب الوضوء وما يوجب الغسل وما يتصل بذلك)

(نوع في نواقض الوضوء) في الفتاوى السكران إذا أفاق وكان بحال لا يعرف الرجل من المرأة فعليه الوضوء جعل حده ما هو حده في باب الحدود وهو اختيار الصدر الشهيد في الوقاعات وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه إذا صار بحال يتمايل في مشيته انتقض وضوءه قبل هو الصحيح وكان أشبه بالفقه وأقرب للاحتياط (ق) إذا نام مستنداً بحيث لو أزيل لسقط لا تنتقض طهارته إذا كانت ألبسة مستقرتين وعليه الفتوى (ق) امرأة خرجت من فرجها دودة أو ریح فهو بمنزلة الحدث وعليه الفتوى (٣) في الفتاوى الفقهية في الصلاة المطلقة ناقضة لها والوضوء وحدها أن يسمع لها صوت بدت الإنسان أو لم تبد كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ومعنى هذا أن يكون مسموحاً ولم يقر به فان كان مسموحاً دون جبرانه فهو صحيح ينتقض الصلاة دون الوضوء وهكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده وهذا دون الفقهية الناقضة لهما وفوق التيمم الذي لا ينتقض شيئاً وبعض مشايخنا اعتبروا أن تبدوا وواجده وينعنه ذلك عن القراءة والتسبيح فإذا كان كذلك ينتقض الوضوء والأفلا والأول هو المختار في الفتاوى إذا نام قاعداً وهو مستوفى سقط على الأرض أن استيقظ حين سقط فلا وضوء عليه وإن لم يستيقظ إلا بعد سقوطه فله الوضوء

فجعل فيها الرب وطلعت على رأسه قال فان الرب نجس لان الفأرة الميتة اذا دبست وان كان المختار انهم تطهر حتى لو صلى وفي جيبه فأرة ميتة تجوز صلاته لكن اذا ابتلت تعود نجسة في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وان كان ثلاث دنان في أحدهما الدهن وفي الآخرة الدبس وفي الآخر الخلل فاخذ من كل واحد منها شيئا وجعله في ظرف واحد ثم وجد في الظرف فأرة ميتة ويعلم قطعاً أنهم لم تكن فيه فما حال الدنان كان أستاذنا الشيخ الامام ظهير الدين يشق بطنها ويحكم بنجاسة دن في بطنها شيء منه وان لم يكن في بطنها شيء منها تلقى الفأرة بين يدي الهرة فان أكلتها فالنجاسة لدن الدهن والدبس وان لم تأكلها فلدن الخلل لان الهرة تأكل الدهن والدبس وأما الخلل فلا **❦** وسئل عن فأرة وجدت في كوز ولا يدري أنها وقعت فيه ابتداء أو نقلت اليه من الجرة التي جعل فيها منها أو من البئر التي نزع الماء منها (قال) اذا لم يتعين شيء منها فالنجاسة لهذا الكوز خاصة وكان يقول بان الصحيح عند عامة مشايخنا أن الجر اذا ماتت فيها فأرة ثم أخرجت فصارت الجر خلائها لا يظهر وان لم تنفسح فيها لان التجرية تزول بالخلل فأما نجاسة الفأرة فلا (نوع من هذا الفصل) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر في الكلب المائي يموت فيه أنه يفسد وهكذا روى عنه في الحية المائية فقد اعتبر الدم السائل فيه وان مات في غير الماء أجعوا على أن في السمكة لا ينجس إمام القدم الدم لها ولسقوط اعتبار دمها شرعاً حتى حلت بلا ذكاة وأما في غيرها فقد اختلفوا قال نصر ومحمد بن سلمة وأبو المعالي البلخي وأبو مطيع رحمهم الله تعالى بنجاسة دمه وقال أبو عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمهم الله لا لان ما يرى منه ليس بدم بل تلقون به وأما اذا كان يعيش في الماء وفي البر كالطير المائي ونحوه فان مات في غير الماء ينجسه لوجود الدم فيه وعدم الضرورة وان مات فيه روى ابن زياد عن أبي حنيفة أنه ينجسه لدمه ترجيحاً للجانب عيشه في البر على عيشه في الماء احتياطاً (ن) الضفدع البري الذي ليس له دم كثير يريد به الصغير منه يموت في الماء واللب لا يفسده كالذباب يموت في الماء الا اذا نفتت فيه فان كان له دم سائل يفسده والحية البرية يموت في الماء على هذا التفصيل أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى **❦** البعوضة اذا ماتت في الماء لا تفسده وان مصت ثم وقعت في الماء أفسدته وقال محمد لا تفسده قبل الامتصاص وبعده وحد المائي أنه اذا استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو غير مائي ويرى جلدة الانسان اذا وقعت في الماء وقشره ان كان قليلاً كما ينثر من شقوق الرجل وما أشبه ذلك لا يفسده وان كان كثيراً يفسده ومقدار الظفر كثيراً لانه من جلة لحم الا دمي فأما الظفر اذا وقع فيه لا يفسده لما عرف وشعر الا دمي وعظمه لو وقع في الماء لا ينجس وان كثروا هو المختار والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الأسار)

سؤر الا دمي مسلماً كان أو كافراً محدثاً أو جنباً مائتاً أو طاهراً طاهر بلا كراهة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الباز الا هلي وكذا الصقرون نحوهما كالذئابة المحبوسة سؤرها غير مكروه لعدم نوبهم النجاسة بمنقارها بخلاف الوحشية وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية وأفتوا بعدم كراهة سؤرها سؤر الخنزير نجس بالاجماع سؤر سباع البهائم كالاسد والذئب والنمر والفهد نجس عندنا وسؤر حشرات البيت كالحية والفأرة مكروه كراهة تنزيه هو الصحيح وهذه الجملة في (الخلا) في الفتاوى وسؤر الفيل نجس باعتبار ابلعابه وكذا روى عن

الفطر أم لا (أجاب) لا يكلف الى ذلك والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) عن الصغير هل يسئل في قبره (أجاب) نعم يسئل والله أعلم (سئل) عن الميت اذا دفن بغير بلد أهله وأرادوا نقله بعد دفنه الى بلد همل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز أن ينقل بعد دفنه ويترك هناك طال المدة أم قصرت ولكن يخرج من الارض الموصوبة الى غيرها والله أعلم (سئل) عن المصلي اذا أبدل الضاد بالطاء في الصالين أو غيرها هل تفسد صلاته مع قدرته على النطق بالضاد (أجاب) الراجح عدم الفساد والله أعلم (سئل) عن نسي القنوت فتذكره وهو راعع هل يعود الى القيام ويأتي به واذا عاد أو أتى به هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا يعود الى القيام ويأتي بالقنوت على الصحيح ويتم صلاته ويسجد للسجود فان عاد وقت لا تفسد صلاته واقه أعلم (سئل) اذا صلى شخص وهو لا لبس فرجيه ولم يدخل يديه هل تكره صلاته

(١) مما عرف بعضهم كذا في الاصل وجرر العبارة كتبه معصمه

الابوالقتلح شفتامخلاف الاتان والصحيح سواء لان ما ذكرناه موهوم والاصل هو الطهارة وسور الفرس طاهر في احدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة وهو الصحيح من مذهبه والمأخوذ به (١) ولو ترك الجمع في السور المشكوك لا تجوز ولو توجأ بالسور المكروه كره وأجزأه (نوع آخر) عرق الحمار والبغل ولعابهما اذا وقع في الماء القليل أفسده وان قلا وان أصابا الثوب جازت الصلاة فيه وان غش قيل معناه أنه لا يزول الحدث بذلك الماء بالشد ولا ينجس الثوب الطاهر به بالشد وفي ب عرق الجلالة نجس بخلاف ولبن الهرة قيل بأنه طاهر ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرحه وأما بولها اذا بالت في البر نزع ماء البر كله وكذلك اذا فرت من الكلب ووقعت في البئر لانها اذا فرت يخرج منها شيء وأما اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم قال شمس الأئمة محمد رحمه الله تعالى فقال يفسده (وسئل) أبو نصر محمد بن سلام عنه فقال ما يقدر على الاحتراز عنه الظاهر أنه نجس بالاتفاق وبول الخفافيش لا يفسده لانه لا يمكن الاحتراز عنه وعن محمد رحمه الله تعالى كره سور الفأرة ولا أرى سببها بأساً لتعذر الاحتراز عنه ومساواها من ابوالنجس وخلاف محمد في بول ما يؤكل لحمه معروف والفتوى على قولهما انه نجس بنجاسة خفيفة

(فصل في الماء المستعمل وأحكامه) من الفتاوى المختار (٢) فيه قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى الامن الجنب اذا غاض ماء الحمام بعد غسل قدميه ان علم أن فيه جنبا قد اغتسل لابد أن يعيد غسلهما وقال محمد لا حاجة اليه ومشايخنا وان اختلفوا في قوله الفتوى لكنهم استثنوا هذا الموضع وبه أخذ الفقيه أبو الليث اذا وصلت شعر آدمي بذوائبها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستعملاً بخلاف ما اذا غسل رأس انسان قد بان منه حيث يصير الماء مستعملاً لان الرأس المبان اذا وجد يضم الى الجسد فيصلي عليه وأما الشعر المبان فلا يضم الى الجسد وهذا على الرواية المختارة ان شعر الأدمي ليس نجساً (ع) لو أدخل الجنب رأسه في الاناء أو خفيه أو ذراعيه وعليها جبار ولم ينو المسح في هذه الوجوه أجزأه عن المسح ولا يصير الماء مستعملاً بلا خلاف البالغ اذا غسل يده الطعام أو من الطعام صار الماء مستعملاً في (الخال) واذا أدخل الصبي يده في اناء لاقامة القرية اختلف فتوى المتأخرين فيه ولا رواية لها في شيء من الكتب والاشبه أن في الصبي العاقل يصير الماء مستعملاً لانه من أهل القرب والماء انما يأخذ حكم الاستعمال بجزالة العضو فان زایل ولم يستقر في مكان بعد يصير مستعملاً عند عامة المشايخ حتى لو مسح رأسه بماء أخذه من لحية لم يجزه وذكر في ن أن عند مشايخ بخاري يصير مستعملاً بشرط الطحاوي وبعض مشايخ بلخ أن يستقر في مكان وكان يقف الاستاذ الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بهذا وما بقي على أعضاء المنوضي وأخذ بخرقه لا يكون مستعملاً لانه لا يشترط فيه ضرورة وهو المختار وانتضاح الفسالة في الاناء قليلاً عفو وحده عن محمد أن يكون مثل رؤس الابر وعن الكرخي أن لا تسقيين مواقع القطر والله سبحانه أعلم

(١) قوله ولو ترك الجمع في السور الخ أي بين الوضوء والتيمم لا تجوز صلاته كافي خاضيجان والهندية (٢) قوله المختار فيه قول محمد رحمه الله

(فصل في بيان النجاسات) من الفتاوى الارواث والاختاء نجاسة نجاسة مخففة عندهما غليظة عنده (ن) جرة البعير كسرقينه لانه يخرجها من بطنه ذرق الطيور كلها غير مفسد الا الدجاجة والبط الاهلي والاوز الاهلي عندهما خلاف للمحمد فيلاني كل لحمه والاصح أن عينها نجس لكن بنجاسة خفيفة حتى لو وقع في الماء القليل أفسده عند من

سلم فرضي الله تعالى عنه والله أعلم
(سئل) عن فاتة صلاة في السفر
وأراد أن يقضيها هل يقضى الفرض
أربعاً أم ثنتين (أجاب) يقضى
ركعتين والله أعلم (سئل) عن
فاته صلاة في السفر فأراد أن يقضيها
أربعاً هل يجوز (أجاب) يجوز مع
الكراهة والله أعلم (سئل) عن وجد
في ثوبه نجاسة مانعة عن جواز
الصلاة ولم يدرك متى أصابته وكان
صلى في ثوبه هل يلزمه إعادة الصلاة
من حين لبسه أم لا (أجاب) لا يلزمه
إعادة والله أعلم (سئل) رحمه الله
عن صلى الظهر مع الإمام ولم يصل
سنته التي قبل الفرض كيف
يقضيها (أجاب) يقضى الأربع
قبل الركعتين والله أعلم (سئل)
عن الصلاة في الحمام هل تجوز مع
الكراهة أم من غير كراهة (أجاب)
تجوز الصلاة في الحمام من غير كراهة
حيث كان مكان الصلاة طاهراً والله
أعلم (سئل) عن يتكلم بين السنة
وبين الفرض هل تبطل السنة
ويلزمه إعادتها (أجاب) لا تبطل
ولكن يبطل ثوابها ولا يلزمه
إعادتها (سئل) عن التخنخ في
الصلاة هل يفسدها (أجاب)
إن كان لغیر عذر يفسدها ولعذر لا
والله أعلم (سئل) عن اقتدى
بالإمام في صلاة المغرب فقام الإمام
لرابعة بعد ما قعد الإمام القعدة
الثانية هل يتابعه المأموم أم لا

(١) قوله ولكن نجاسة الصابون بناء

عليه كذا بالأصل بدون الخبر وهو

بعيداً ولا تجزئها وأحسب ذلك

لا يفسده إلا أن يكون فاحشاً هكذا ذكره الصدر الشهيد دم البقي والبرغيث ونحوها ليس
بشيء وإن كثرت الدم الذي يخرج من الكبدان كان من عينها ليس بنجس لأن عينها دم سقط
اعتبارها بالحدوث (ن) الدم الملتصق باللحم إن كان من الدم السائل بعد ما سال كان نجساً وإن لم
يكن منه فلا هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى نصاً أن المحرم هو
الدم المسفوح والملتصق باللحم من اللحم لا من الدم الدم السائل لا بأس به وذكر القدوري
ما بقي من الدم في العروق واللحم بعد الذبح طاهر ويؤكل مع اللحم وبه أخذوا إلا أن يكون في
العروق بحال لو جرت لسال كذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف وأما إذا شق الطحال والقلب
فخرج منه دم فذلك ليس بشيء لعاب النائم طاهر لأنه من الفم غالباً عن الإمام أبي بكر
محمد بن الفضل رحمه الله أن الفارس إذا جرى فرسه في الماء فأصاب ثوبه من ذلك الماء إن كان
في رجل الفرس سرقين ونحوه بنجسه سواء كان الماء جارياً أو راكداً وإن لم يكن في رجله
شيء من ذلك لا يضره (وسئل) أبو نصر رحمه الله تعالى عن يغسل الدابة فيصنعه من مائها
أو عرقها قال لا يضره قيل له فإن كانت غرغت في روثها وبولها قال إذا جف وتناثر وذهب
عينه لا يضره فعلى هذا إذا جرى الفرس في الماء وابتل ذنبه وضرب به على ركبته ينبغي أن
لا يضره (في الفتاوى) ماء يتقاطر من الثوب المغسول عن النجاسة بعد العصر في المرة الثالثة
إن عصر على وجهه صار بحال لو عصر مرة أخرى لا يسيل منه شيء فهو طاهر كالثوب ويد
الغاسل ولا نجس ما أصابه وإن لم يعصر على هذا الوجه لم يطهر الثوب ولا يده وكذا ما يتقاطر
منه يكون نجساً وحد العصر يعتبر في كل شخص بقدر قوته وإذا لثوب نجس رطب في ثوب
يابس طاهر فندى به الطاهر لكن لم يصير بحال لو عصر يسيل منه شيء أو يتقاطر قال شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يصير نجساً ثوب صبغ بالنيل قيل بأنه لا يصلى فيه حتى
يغسله ثلاثاً فيطهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن النيل تربي بالدم والصحيح ليس كذلك
فقد سئل عنها أهل تلك الصنعة فأنكروا ذلك ولو صح ما قيل كان الجواب كما قال وهكذا القول
في ثياب الروم لو صح ما قيل أنهم يستعملون البول وشحم الخنزير لزيادة البريق فيها لا تجوز الصلاة
الابعد الغسل ثلاثاً عند أبي يوسف رحمه الله وأما الثوب المغسول بالصابون طاهر وما قيل بأن
وعاء الدهن يكون مفتوح الرأس فلا يخلو من أن تقع فيه فارة فهو فاسد لأنه حكم بنجاسة الدهن
بالشك على أنه وإن نجس الدهن ولكن نجاسة الصابون بناء عليه (١) لأن الدهن قد تغير فصار
شيئاً آخر والنجس يصير طاهراً بالتغير عند محمد فنأخذ به لعدم الضرورة (ن) ومن دخل
المسرة وتوضأ ولم يكن له نعلان فوضع رجله على ألواحها وقد يكون فيها من على رجله قد رجاز
ولا يجب غسل قدميه ما لم يعلم بأنه وضع قدميه في موضع النجاسة والاحتياط أن يغسلهما
(قال خلف بن أيوب) لا ينبغي لمن كان له أربعة آلاف درهم يبلغ أن يمشي في الأسواق حافياً
كيلا يصيبه أذى الطريق وروى عن أبي بكر الوراق رحمه الله تعالى وفي هذا تشديد عظيم
على العوام الجهلة الذين يمشون حفاة وكان يحكم بنجاسة أقدامهم وثيابهم وتنجس واري
المسجد وتنجس متاع بيوتهم وفرشهم وأعضاء نسائهم إذا انصرفوا كذلك إلى بيوتهم لاسيما
في حق أصحاب الدواب * وعامة المشايخ لم يحكموا بشيء من ذلك لعدم التيقن به (نوع فيما
يصيب الخلف) خف أصابه روث فعلى قول من يعتبر الكثير الفاحش انما يعتبر دون الكعين

يمنع وإذا استنجى بخرى ماء الاستنجاء تحت قدميه فصلي مع ذلك الخلف فإن كان غير منخرق رجوت أن يتسع الأمر فيه لانه حكم بطهارته تبعاً كما قلنا في عروة النخلة والحبل والدلو وان كان منخرفاً يدخل الماء تحتها (في الفتوى) إذا أحرقت العذرة في بيت فعلاً بجاره ودخانها إلى الطابق وانعقد ثم ذاب أو غرق الطابق فأصاب ماؤه ثوباً لا يفسده استحساناً ما لم يظهر أثر النجاسة فيه وبه أفتى الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو اختيار استاذنا الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى

(فصل في تطهير الأرض والعضو والثوب وغيرها) أرض تنجس فيبست وذهب أثرها طهرت فإن أصابها ماء عادت نجسة في رواية وفي رواية لا وأما الثوب المفروق عن المني لا يعود نجساً في رواية ما لان الفرق غسل وتطهير (ن) الحشيش وما ينبت من الأرض إذا أصابته النجاسة نجف ولا يرى أثرها يطهر لان الأرض تطهر به هذا فكذلك ما تولد منها وقالوا وحكم الحصى المركوزة في الأرض حكم الأرض إذا جفت وذهب أثرها (م) أرض أصابها بول أو عذرة ثم أصابها ماء المطر وكان غالباً حتى جرى ماؤه عليها فذلك تطهير لها لان تطهير كل شيء على حسب ما يليق به فإن كان المطر قليلاً لم يجر ماؤه عليها لم تطهر وفي فوائد الإمام الرستغني لو صلى في كربستان برعى فيها الدواب في موضع لا يرى فيها من بولها أو روثها شيئاً يجوز لانه صلى في مكان طاهر فيجوز لعموم النص وفي (ن) الأجزاء أصابته نجاسة وتشربت فيه فإن كان عتيقاً مستعملاً كغذاء البلب ثلاثاً بدفعة وإن كان جديداً يجفف على اثر كل مرة وكذا كل خرف جديد أو أنية منه وهذا قول أبي يوسف وهو المختار قالوا وحده التحفيف أن يترك في كل مرة حتى ينقطع النقاط ولا يشترط اليبس ولا تضربه السدوة وهو المختار (ن) حصير تجس إن كانت النجاسة يابسة لا بد من الماء لتزول به وإن كانت رطبة يجرى عليها الماء مراراً قدر ما يقع في قلبه زوالها وذلك الأجزاء كالعصر والتحفيف في كل مرة ليس بشرط قالوا وهذا إذا كان من القصب ونحوه وإن كان من بردى ونحوه يغسل ثلاثاً ويوضع عليه شيء ثقيل أو يقوم عليه إنسان حتى يخرج الماء من أثقاله كذا ذكره في بعض المواضع (م) الدقيق إذا أصابته خمر أو دم لا يؤكل وليس لهذا حيلة أصلاً (في الفتاوى) السيف والسكين يطهران من الدم بالمسح على الصوف أو على الثوب أو غيرهما إذا ذهب أثر الدم عنهما وكذا المرأة وكل حديد صقيل غير خشن كالسيف والمرأة قد كره الكرخ في مختصره وأطلق الجواب ولم يفصل بين نجاسة ونجاسة رطب ويابس وعلل بكونه جرمًا صقيلاً وهو الصحيح وعليه الفتوى فإن مؤه السكين ونحوه بالماء النجس فخلاص محمد فيه معروف وقال أبو يوسف يمؤه عليها الماء الطاهر ثلاثاً فيطهر وهو المختار * الطين النجس إذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهراً قاله صاحب جامع الفتاوى قال كذا رأيت في المحيط

(فصل في العضو) سمن نجس فغمس الإنسان يديه وغسلها ثلاثاً بغير حرض تطهر وأثر الدسومة لا يضر لان نجاسته بالمجاورة وقد زالت (في الفتاوى) المختجم إذا مسح موضع الخجامة بثلاث خرق رطب نظاف أجزاء قال الحاكم أيضاً رأيت عن أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به

(فصل فيما يصيب الثوب) من الذخيرة الثوب إذا أصابه مني إن كان رطباً لا بد من الغسل وإن كان يابساً يجوز فيه الفرق قال الفقيه أبو إسحق الحافظ رحمه الله تعالى المني الناس إنما

وان لم يتابعه وسلم تكون صلاته تامة أم لا (أجاب) لا يتابعه وإذا سلم فصلاته تامة والله أعلم (سئل) عن أدرك الإمام في الركعة الثانية من المغرب فقام بعد سلام الإمام ليقتضي ما فاتته هل يقضى الركعتين بقعدة واحدة أم بقعدتين (أجاب) يقضيهما بقعدتين والله أعلم (سئل) عن اقتداء الحنفى بالشافعى في الفرض هل يجوز (أجاب) نعم يجوز إذا كان يظن به مراعاة الخلاف والله أعلم (سئل) عن رجل له وظيفة خطابة بجامع فاستخلف من يخطب ويصلى عنه بلا إذن ولي الأمر هل له ذلك وتصح الصلاة خلف النائب عنه أم لا (أجاب) نعم له في الاستخلاف في الجمعة وتصح الصلاة خلف النائب ولو بلا إذن ولي الأمر له في الاستخلاف والله أعلم (سئل) عن أذان الصبي هل يكره أم لا (أجاب) نعم يكره والله أعلم (سئل) عن السقط أن ظهر خلقه ونزل ميتا هل يصلى عليه (أجاب) لا يصلى عليه والله أعلم (سئل) عن رجل حضر له قبرا في أرض مباحة فجاء آخر ودفن ميتا في القبر هل يخرج الميت من القبر أم لا (أجاب) لا يخرج وللحافر قيمة حفره والله أعلم (سئل) عن المسبوق بركعة أو ركعتين إذا قعد مع الإمام قدر الشهد ثم قام وأتم ما عليه قبل فراغ

الامام من التشهد وتابعه في السلام هل تفسد صلاته أم لا (أجاب) لا تفسد صلاته على الصحيح والله أعلم (سئل) عن شرائط الخطبة الجمعة (أجاب) للخطبة شرطان الاول أن تكون بعد الزوال الثاني أن تكون بحضرة الرجال والله أعلم (سئل) في رجل شذ هـ هل صلى الفرض أم لا (أجاب) إن كان في الوقت يعيد وإن كان الشك بعده لا يعيد والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) نعم يغسل ويصلى عليه على الصحيح والله أعلم (سئل) عن امرأة حامل ماتت ودفنت ثم رويت في المنام وهي تقول للرائي خذ الولد من القبر هل ينبش القبر وينظر إن كانت ولدت أم لا (أجاب) لا ينبش القبر بسبب الرؤيا والله أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) عن صغير علك ما لا كثيرا هل تجب فيه الزكاة ويؤمر وصيه بدفع الزكاة عنه أم لا (أجاب) لازكاة في مال الصغير ولا يؤمر وصيه بدفعها عنه لعدم وجوبها عليه والله أعلم (سئل) عن الزكاة في الفلوس المتعامل بها هل يلزم المالك (أجاب) نعم يلزمه إذا بلغت ما يساوي نصابا فأكثر من الذهب أو الفضة والله أعلم (سئل) عن دفع الصدقة

(١) قوله وخل أبكته كذا الما اصل في المحلن وحرره اه معصية

يطهر بالفرك إن كان رأس الذكراً طاهر وقت خروجه بان يال واستنجد بالماء أما إذا لم يكن طاهراً لا يطهر قال هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة * ما يصب من النجاسة مما لا جرم لها رطباً أو يابساً لا بد من الغسل وحكي القاضي الامام أبو علي النسفي عن أستاذه أبي بكر محمد بن الفضل في الرطب أنه إذا مشى على الأرض فلزق به التراب ونحوه وجف ومسحه بالأرض يطهر عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وكذا روى عن أبي يوسف من غير اشتراط الخفاف قال بعض المتأخرين رحمهم الله تعالى يجب أن يغتسل بهذا تسعة ودفعا للرجحان فيستعينها بالبدن من غسلها (ن) خف بطانة ساقه من كبراس دخل في خروقه ما نجس فغسله ودلكه ثم ملأه بالماء ثلاثاً وأراقه إلا أنه لم يتبأ عصر الكبراس طهر لقيام أجزاء الماء مقام العصر وبعض مشايخنا لم يشترط تخفيف الخف استدلالاً بعسلة خف يجري تحته ماء الاستنجاء على ما عرف المختار أنه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وما يتصل بهذا كل نجاسة مريئة تصيب الثوب ونحوه غسل مرة فزال العين والاثرة مرة فزيل يكنى به والصحيح من قول مشايخنا أنه لا بد من الغسل مرتين أخريين لأن النجاسة المريئة لا تخلو عن أجزاء غير مريئة والحكم في غير المريئة وجوب الغسل ثلاثاً هو الصحيح وعن الفقيه أبي اسحق الحافظ أنه قال المرأة إذا خضبت يدها بجماء نجس والثوب إذا أصبغ بصغ نجس أنه يغسل اليد والثوب حتى يصفو أي يسيل منه ماء على لونه أبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثاً وهكذا كان يقول في الدم العتيق الذي يذهب أنره وأما اشتراط العصر فقد شرط الثلاث في الأصل على ما مر ولا شك أنه أحوط وفي غير رواية الأصول أنه يكفي بالعصر مرة وهذا أرفق وأوسع وعليه الفتوى ويحكم بطهارة أزارا الجنب إذا صب الماء عليه بعد الخروج من الجنابة وإن لم يعصره وإذا صب عليه أمره بكتفيه فوق الأزار فهو أحسن وأحوط وإن لم يفعل يجزئه وفي (م) عصر الأزار شرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى ابن سماعه عنه ما يدل عليه أيضاً وهو المأخوذه في غير موضع الضرورة والحاصل أن ما يكون في حكم البله عفو لتعذر الاحتراز عنه وما يمكن الاحتراز عنه فهو ما نجس فلا يكون عفو ولا يأتى فيه العصر إجراء الماء عليه يقوم مقامه والخف والنعل والمكعب إذا وجب غسلها فاختار أنه لا يشترط التخفيف أصلاً ولكن تغسل ثلاثاً وتترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا تضره الندوة غير الغالبة ولا يشترط اليبس (ك) كوز من خرصب في دن من خل ولا يوجد طعمها ولا ريحها فيه يباح الخل من ساعته لوجود دليل تغير الخمر وهو عدم رائحة الخمر المصبوبة وطعمها مع صلاحية لافادة الطعم والرائحة باعتبار الكثرة ولو وقعت فيه قطرة خمر لا يباح شربه إلا بعد ساعة أو مدة لعدم دليل التغير وعدم الطعم والرائحة هنا لا يدل على التغير لعدم صلاحية الواقع لافادة الاثر باعتبار القلة ومن مشايخنا المتأخرين من قال ينبغي أن يقال في القطرة أنه إذا غلب على طنه صير وزنها خلافاً أنه يطهر (١) وخل أبكته اختلف المشايخ فيه واختار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أنه يطهر قال الصدر الشهيد والاحتياط في أبكته أنه يطبخه حلواً ولا يجعله خلافاً لاختلاف المشايخ فيه * الخل النجس إذا صب في الخمر فخلت لا يطهر والله أعلم

(فصل) في الفتاوى في بيان النجاسة الغليظة والخفيفة وأحكامهما تكملوا في قدر الدرهم الذي قدر به النجاسة الغليظة أي ما هو الوزن أو البسط قال الفقيه أبو جعفر نوفي بين الفاظ محمد

هو الصحيح من المذهب ثم فيما يعتبر البسط فيه الصحيح أنه يعتبر أكبر ما يكون من الدراهم من نقد الزمان والاصح أن ما أصاب من النجاسة الخفيفة مقدراً بالربع عند بعضهم بربع جميع الثوب فعن أبي بكر الرازي أنه اعتبر السراويل احتياطاً لأنه أقصر الثياب وبعضهم قدره بربع أي ثوب كان وبعضهم بربع الطرف الذي أصابه وهو المختار * تكلموا في حد الغليظة والخفيفة وذكر السيوري في شرحه أن قول أبي حنيفة كل نجاسة ورد فيها نص ولم يعارضه نص آخر فهي غليظة اتفق العلماء على نجاستها أو اختلفوا فكله أشار إلى أن المؤثر في التخفيف تعارض النصين لأن النص وإن لم يعمل به لا يقصر عن احتمال كونه حجة فيؤثر في التخفيف وعن هذا قال نجاسة الارواث غليظة لورود النص فيها وهو حديث ليلة الجن من غير معارض له وهما قالوا ما كان يجتهد فيه مخفف لأن الاجتهاد كالنص في كونه حجة فلهذا قالوا بأن نجاسة الارواث خفيفة لاختلاف العلماء فيه ولعموم البلوى والفتوى على قولهما * في الفتاوى الجرح وهي التي من ماء العنب اذا غلغلا واشتد وقذف بالزبد نجاستها غليظة واذا طبع أدنى طبخة فبلغ هذا المبلغ فكذلك اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الانسربة قالوا وكذلك روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى (ن) دخل في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وكان في الوقت سعة فالأفضل أن يقطعها ويغسل الثوب ويستقبلها في جماعة أخرى وإن فاتته هذه ليكون مؤدياً فرضه على الجواز بيقين فإن كان عادماً للماء أو لم يكن في الوقت سعة أو لا يرجو جماعة أخرى مضى عليها وهو الصحيح والمراد من الاول هذا وفي (الخا) ان أصاب دم لصاحب الجرح عليه غسله ان كان مفيداً وان لم يكن مفيداً بأن يصيبه مرة أخرى ثانياً وثالثاً حينئذ لا يفرض عليه وقال محمد بن مقاتل يفرض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة والفتوى على الاول

(باب الوضوء وما يتصل به)

من الفتاوى لا يتوضأ ولا يغتسل بنبذ التمر وهو رواية نوح عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وهو المختار ولو توضأ بماء مكروم مع قدرته على الماء المطلق كره وأجزأه بخلاف ما اذا توضأ بشور الحمار مع الماء المطلق فإنه لا يجوز وذكر القدوري كل ما غلب عليه ظننا وقوع النجاسة فيه لا يتوضأ به كالوتيقناه وعند بعض مشايخنا ما لم يعلم بيقيناً يتوضأ لأنه علم كونه طاهراً والصحيح ما ذكره القدوري بدليل مسألة اخبار الواحد بنجاسته ولأن الغالب الحق بالمتيقن في هذا الباب احتياطاً واذا توضأ بماء استعمله انسان في عضو طاهر غير أعضاء الوضوء لا متقرباً أصلاً قال بعض مشايخنا لا يجوز لأنه ماء مستعمل فقد ذكر الطحاوي أن من تبرد بالماء صار مستملاً وقال أكثر المشايخ يجوز لأنه لم يصير مستملاً لما عرف وما ذكر الطحاوي مؤول * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس أن يغسل وجهه ومغضاه عينية * عن الفقيه أحمد ابن ابراهيم أنه لو بالغ وغض عينية تغيمضاً شديداً لا يجوز ويجب ايصال الماء الى المآقي ولو اجتمع رمضها في جانب تكلف ازالته وايصال الماء تحتها * وعن الفقيه أبي جعفر في الشفة أن ما يلتصق منها فهو في حكم القم وما يظهر منها عند الانضمام يجب ايصال الماء اليه لأنه من الوجه وبه أخذوا * وعن شمس الأئمة الحلواني أن عليه أن يمس الماء شعر حاجبيه

الذي هل يجوز ويثاب الدافع أم لا (أجاب) يجوز ويثاب الدافع والله أعلم (سئل) هل يلزم الزوج أن يخرج صدقة الفطر عن زوجته أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والله أعلم (سئل) اذا أراد الرجل أن يجعل صدقة الفطر قبل دخول رمضان هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك والله أعلم (سئل) عن فقير ادعى على غني عندهما كمن حق بوجوب الزكاة في ماله وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه عليه بذلك ويحكم الحاكم بدفع الزكاة أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا يحكم الحاكم عليه بالدفع للمدعي المذكور والله أعلم (سئل) عن جمع مالا حراماً حال عليه الحول وهو في يده هل يجب عليه الزكاة فيه أم لا (أجاب) لا يجب عليه فيه زكاة والله أعلم (سئل) عن دفع من ماله الحرام عن ماله الحلال بقدر الواجب عليه من الزكاة هل يجزيه أم لا (أجاب) نعم يجزيه لأنه ملكه بالغصب ويضمن مثله لمستحقه والله أعلم (سئل) عن عليه زكاة وعنده صغير يتيم يعوله فيطعمه ويكسوه من زكاة ماله هل يجزئه ذلك أم لا (أجاب) نعم يجزئه والله أعلم (سئل) عن رجل له على آخر دين مؤجل وليس

مسح ما يلاقي بشرة الوجه من اللحية أي ما يوازي الذقن والخدين روايات حاصل الجواب أن
عند أبي حنيفة يمسح ثلثها ولا يمسح أصلا في رواية وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى
قول محمد وهو قول الثقات يمسح كلها لأن اللحية بواجهها الناس فكانت من حد الوجه كالحاجبين
وهو الاحتياط وعليه الفتوى ولا يجب إيصال الماء إلى ما تحت شعر اللحية والحاجبين وهو
الأصح والشارب عندنا يعمي أصول المنابت باتفاق الروايات وذكر الامام الرستغفي في كتابه
فبين طال شاربته ولم يصل الماء تحتها أنه يجزئه لأن المأمور بغسل الوجه وقد وقع الاسم على ما هو
الظاهر منه وفي البياض بين العذار والاذن كلام لأن الفرض عندهما غسله أو بابه ذكر
شمس الأئمة الحلواني أن ظاهر المذهب أن يبيله لأن في إيجاب غسله كلفة ومشقة وذكر الطحاوي
أنه يغسله وعليه أكثر المشايخ وذكر الفقيه أبو اسحق الحافظ أنه يفترض غسله فيما روى عن
أبي يوسف ومحمد وزفر وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن غسل خفس وإن لم يغسل
أجزأه والمختار ما قلناه أكثر المشايخ أنه يغسله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الصحيح
وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ويجب إيصال الماء إلى ما تحت الأنف والأظفار وأزلة
الطين والبعين والطين والنجاسات عن الفقيه أبي بكر رحمه الله تعالى بخلاف الدرر حيث
لا يجب إزالته لأنه متولد منه فكان في حكم أجزائه وفصل الشيخ الزاهد أبو نصر الصغار رحمه الله
تعالى فقال إن كان الظفر طويلا يسترا لأغلة يجب إيصال الماء إلى ما تحته وإن كان قصيرا لا * عن
أصحابنا لا بد من نزع الخاتم أو تحريكه إذا كان ضيقا وإن كان واسعا لا يجب شئ منه والاحتياط
في غير الضيق أن يحركه ولو حلق رأسه أو لحيته أو قلم ظفره أو جز شاربته أو نزع خفيه بعد أن
غسل ومسح عليهما كان إبراهيم يقول بالأعادة فيهما والصحيح أنه لا إعادة فيهما وذكر القدوري
أنه ليس في مزال عن البدن وضوء ولا امرأاء على موضع المزال يريد به إذا حلق الشعر وقلم
الظفر (ل) إذا كان به قروح فبرأت وتوضأ وأمر الماء على ما حدث من قشره ثم قشرها هل
يلزمه غسل ما تحته قال إن نزع بعد البرء من غير تألم يلزمه إعادة الوضوء وإن نزع قبل تمام البرء
وتألم به فإن خرج وسال منه شئ يلزمه إعادة الغسل والوضوء وإن لم يخرج شئ أو خرج ولم يسل
لا يلزمه إعادة غسله والظاهر أنه لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا وهو المأخوذ به عن القاضي
الامام علي السعدي في فوائده * إذا كان على بعض أعضاء وضوءه حدث الذباب ونحوه ولم
يصل الماء إلى ما تحته جاز له تعذر الاحتراز عنه وإن كان جلد سمك أو شئ من طعام مصنوع
جف لم يجز لامكان التعرض عنه * أكثرهم على أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء مرة وبعد مرة
والسمية محلها قبل الاستنجاء عند بعضهم وقبل قبله بقلبه وبعد بلسانه (ن) لا يستنجي على
شط نهر أو مشرعة ليس بينه وبين الناس ستره ولو استنجي قالوا يصير فاسقا لأنه يكون كاشفا
للعورة من غير ضرورة * الاستنجاء بالماء أفضل وليس بسنة قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا
في زمانهم أما في زماننا فسنة لأنهم كانوا يبعرون بعرا ولا ن يملطون نلطا وبعينه ورد الأثر
عن علي رضي الله تعالى عنه وهو المختار * وفي فتاوى السيد الامام رجل يعتر به ريح فلا يمكن
دفعها وهي تدوم به حكمه حكم المستحاضة يتوضأ لكل صلاة هكذا فتوى أصحابنا * إذا بلغ
في الإرخاء حتى خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من موضعه حتى ينشفه بخرقة طاهرة
وكذا صاحب الباسور * وعن الشيخ الامام الزاهد أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى من

له مال سواء هل يحل له أخذ
الزكاة إلى حلول الأجل (أجاب)
نعم يحل له أخذ الزكاة والله
أعلم (سئل) عن المجنون إذا كان له
مال هل يجب فيه الزكاة (أجاب)
لا يجب فيه الزكاة مادام مجنونا
والله أعلم (سئل) عن جمع مالا
خيئنا حتى بلغ نصابا هل يجب
فيه الزكاة أم لا (أجاب)
لا يجب فيه الزكاة والله أعلم (سئل)
عن تعجيل صدقة الفطر إذا دفع
القدر الواجب للفقراء فخص كل
واحد منهم قدح بالمصري هل
يجزئه ذلك أم لا (أجاب)
ذلك والواجب عليه أن يدفع
للفقير نصف صاع من بر أو قيمته
لا دون ذلك والله أعلم (سئل)
عن مع مال وعليه دين هل يجب
عليه الزكاة فيه (أجاب) أن
كان الدين محيطا بماله لازكاة عليه
وإن كان أقل منه زكى عن الفاضل
إذا بلغ نصابا (سئل) عن رجل
ملك مالا وجبت عليه الزكاة فيه
ولزوجته أولاد من غيره فقرا هل
يجوز دفع الزكاة إليهم أم لا
(أجاب) نعم يجوز دفع الزكاة إليهم
والله أعلم (سئل) عن دفع
الزكاة لشريف فقير هل يجوز
وتسقط عن المؤدى ويحل
لشريف أخذها (أجاب) نعم
يحل للشريف أخذها ويجوز دفع
الزكاة إليه وتسقط عن المؤدى

أصلاً وان قدر على الماء الجاري يستنجي بنفسه لثبوت الامكان هنا وعدمه ثمة فان شئت يده
ولا يستطيع الوضوء بمسح يديه على الارض يعني ذراعيه مع المرفقين ووجهه على الحائط فيجزئه
ذلك لان الطاعة بقدر الطاقة ولا بدع الصلاة بحال (ن) في الاستنجاء يغسل حتى يطمئن قلبه
قد رجعهم في الاحليل بثلاث وفي المقعد بخمس والصحيح تحصيل الانقاء * ذكر الناطق في
الهداية ان الوضوء مرة فرض ومرة تين فضيلة وثلاث في الغسل سنة وأربع بدعة والخيار
انه ان كان يرى ان السنة في الزيادة تكبره والا فلا * تكرار المسح والاستنجاء بماء واحد
قليل لا بأس به وبماء جديد بدعة ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده واستاذ الصدر
الشهيد ان هذا ضعيف لان العمل للماء دون الفعل فلم يكن العمل بدون الماء معتبراً والخيار
عنده ترك التكرار والاستنجاء أن يبل يديه ثم يلمص من كل يد ثلاث أصابع بعضها ببعض
ويعسل باهاميه ومسح يديه ثم يضعهما على مقدمة رأسه ويدهما الى القفا ويجافي كفيه ثم يرسل
الاصابع ويضع كفيه ثم يمسح فوديه ويمسح ظاهر اذنيه بياطن ايهاميه وباطن اذنيه بياطن
مسح يديه * مسح الرقبة سنة كذا ذكره الفقيه أبو جعفر وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى

(باب المسح على الخفين)

من الفتاوى من أنكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر وروى أن أنس رضي الله تعالى عنه
سئل عن السنة والجماعة فقال أن تحب الشيخين ولا تطعن في الخنتين وترى المسح على الخفين
وعن شمس الأئمة الخواص أن الاحسن تحصيل المسح بجميع اليد وهو أن يضع أصابع يديه على
مقدم خفيه مع كفيه ويمرهما الى الساق مفرجا بين أصابعه قليلاً ولومشي بالغة في الحشيش
فأصاب خفه الطل الصحيح أنه يجرئه قال شمس الأئمة السرخسي يمسح على الخف المتخذ من
البدن التركي هو الصحيح قالوا ولو علم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصلح قطع المسافة معه لافتي به
وفي الجوربين الفتوى على أنه يجوز المسح اذا كانا خنتين كذا ذكره في ق وحد الخين أن
يثبت على الساق من غير شد وربط وحده الخرق الكبير ما يمنع المسح اذا كان منفرجا يرى ما تحته
وان كان لا يرى يمسح عليه لان المانع هو الخرق الظاهر الذي يرى منه * اذا خرج موضع الغسل
الى الساق ينقض مسحه والا فلا واكثر المشايخ على أنه ان بقي في موضع قرار القدم مقدار
ثلاث أصابع لا ينقض وهو المروى عن محمد رحمه الله تعالى وهو المختار * الرجل والمرأة في حكم
المسح على الخف سواء * موضع المسح مقدار ثلاث أصابع اليد في الصحيح من الرواية فمن
قطع رجله ولم يبق من جانب الاصابع شيء وبقي مقداره أو أقل أو أكثر من جانب العقب
لم يمسح قالوا وهو الصحيح لان محل المسح ظاهر القدم من جانب الاصابع والمذكور في الزيادات
بخلاف هذا والمختار هذا * في التجريد المسح على الجبيرة الصحيح أنه ليس بفرض عنده وان
كان لا يضر واختار القاضي الامام أبو علي النسفي أنه لمن كان لا يضره لا يجوز الترك وكان يقول
ينبغي أن يحفظ هذا فان الناس قد غفلوا عنه (ن) المسح على الجبائر وان زادت على القرحة
وكذا على مראה أدخلت في الاصبع لقرحة بها جائر لمكان الضرورة فجعل الزائد تبعاً قال
القاضي الامام أبو علي النسفي لا يجوز المسح على العصا ويجوز على الخرق التي على موضع
الفصل وما وراءه مما أخذته العصا كان يوجب غسله وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انه ان
كان حال الحائض العائض من الحيض من غير طهر غسلها الا بالليل هكذا في الخرق

والله أعلم (قال) مولانا العلامة
المرتب لهذه الفتاوى قد خالف في
فتواه هذه ظاهر الرواية فان
المحزوميه في سائر المتون والشروح
الموضوعة لنقل المذهب أن
الصدقة لا تحل لبني هاشم ومواليهم
لكن نقل في شرح الجمع لابن
الملك عن شرح المنار رواية عن
أبي حنيفة قائله بان الصدقات كلها
جائزة على بني هاشم وأن الحرمة
كانت على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم لوصول خمس الخمس اليهم فلما
سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة
قال الطحاوي وبالجواز نأخذ
انتهى وهذا هو سند شيخنا رحمه الله
تعالى في فتواه والله أعلم (سئل)
عن دفع زكاة الى شخص في ظلة
ظانا أنه مسلم فظهر بعد ذلك أنه
يهودي هل يجرئه ذلك ولا إعادة
عليه أم لا يجرئه وعليه الإعادة
(أجاب) نعم يجرئه ذلك ولا إعادة
عليه والله أعلم (سئل) عن رجل
عليه زكاة لم يؤدها فأوصى أن
يخرجها الوصي من ماله ويدفعها
للفقراء هل يخرجها من ثلث
المال أم من رأس المال (أجاب)
يخرجها من ثلث المال والله أعلم
(سئل) عن ملك مالا ولم يؤد زكاته
حتى هلك هل تصير الزكاة ديناً
في ذمته أو تسقط بهلاك المال
(أجاب) تسقط الزكاة بهلاك
المال والله أعلم (سئل) عن

جاوزت موضع القرحة قال الصدر الشهيد الفتوى على الاول وأما القرحة التي تبقى في يد المقصدين العقدتين اختلفوا فيها واختار بعضهم أنه لا يجب غسلها ويكتفى بالمسح فخرز أن يتعدى الماء وتبطل العصابة وتنفذ البسلة الى موضع الفصد والاستيعاب بالمسح في رواية الحسن عن أبي حنيفة شرط واليه أشار القاضي الامام أبو زيد في الاسرار وفقهه أنه في معنى الغسل والاستيعاب فيه شرط واكتفى بعضهم بمسح الاكثر فخرز عن التعدي وفساد الجراحة قال ان كان دون الاكثر لا يجزئه بالاخلاق بين المشايخ والاصح أنه لا يشترط التكرار فيه كما في الرأس والخف

(فصل في الغسل) اذا غضمض الجنب وشربه ولم يجمعه وقد أصاب الماء جميعه فجزءه هكذا ورد عن جماعة من المشايخ وهو المختار في الفتاوى الصحيح أنه يمسح رأسه في الوضوء المقدم على الغسل لانه ثبت بالآثار أن النبي عليه الصلاة والسلام توضأ وضوءه للصلاة أولاً وهو اسم للغسل والمسح والمرأة اذ بلغ الماء أصول شعرها دون رؤس الذوائب وأنثائها قال بعضهم لا يجزئها لحديث بل الشعر ولماروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها تبلى ذوائبها ثلاثاً ناعم كل ليلة عصرة قالوا وفائدة العصر أن يصل الماء تضايعها والصحيح أنه يجزئها لكن المختار أن المرأة اذا كانت لا تخرج في اتصال الماء الى أنثائها يفرض عليها ذلك حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال المتأخرون وهذا أحسن عملاً بحديث بل الشعر وبحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يضرب الجنب والحائض الشعر الحديث وفي (ع) الاحتياط أن يحرك الخاتم الضيق في الغسل اذا لم ينزع وكذا في الوضوء لا يجب على المغسلة ادخال الاصبع في قبلها هو المأخوذه في (الخا) لو أدخل الكف في الاناء للغسل تجس عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قول محمد وهو قول أبي حنيفة فإنه طاهر وعليه الفتوى وفي الفتاوى الكافر اذا أسلم على جنبه كانت قبله بالغسل واجب على ما هو الصحيح من قول المشايخ زجهم الله تعالى والكافرة اذا أسلمت بعد الحيض والنفس يستحب ولا يجب بالاخلاق لان صفة الجنابة قائمة في الحال فيعطى لبقائها حكم الابتداء وأما انقطاع الحيض لادوامه ليعطى حكم الابتداء فلا يتحقق السبب حالا

(باب التيمم)

اذا كان الماء في ركوة معلقة في عنقه أو هي على ظهره فتسوى الاظهر أنه لا يجزئه التيمم لانه نسي ما لا ينسى عادة لا ينتظر اذا لم يكن على طمع ورجاء هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف زجهم الله تعالى التأخير حتم وفي ظاهر الجواب مستحب لاحتم وهو المختار لان العجز ثابت على الحقيقة الماء اذا كان قريباً من المسافر لا يتيمم وان خاف فوت الوقت لانه هو المقيم الواحد سواء (ن) اذا مسح في تيممه الاكثر من وجهه ومن ذراعيه وكفيه لا يجوز وقال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار لان الاستيعاب شرط فيه لكونه خلفاً عن الوضوء الافضل هو الضرب لان به يدخل التراب أثناء أصابعه وذكر في المجرى عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه اذا مسح أكثر الذراعين يجوز ولا يشترط الاستيعاب كما في الرأس والخف دفعا للخروج ومحافضة على التيسير فعلى هذه الرواية لا يشترط التخليل ونزع الخاتم وتحريكه قال شمس الأئمة الحلواني يجب أن

الدرهم الشرعي كم قيراطا هو وكل قيراط كم شعيرة والمثقال كم مقداره من القيراط (أجاب) الدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات والمثقال عشرون قيراطا والله أعلم (سئل) عن له أو ان من فضة تزيد على مائتي درهم هل عليه زكاة فيها أم لا (أجاب) نعم عليه فيها الزكاة بشرط حصولان الحول في ملكه والله أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن أفطر في رمضان جهارا متعمدا ما يلزمه (أجاب) يلزمه القتل لانه مستهزئ بالدين والله أعلم (سئل) عن الصائم اذا أدخل أصبعه في دبره هل يفسد صومه أم لا (أجاب) لا يفسد صومه الا أن تكون مبلولة بماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن الطبيب الذي اذا أخبر المريض المسلم بان الصوم يضره أو أخبر بعيب في عبد أو جارية هل يقبل قوله ويباح للسلم الفطر ويرد العبد أو الجارية على البائع أم لا (أجاب) لا يقبل قول الكافر ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم (سئل) عن شرب الخمر في رمضان ماذا يلزمه (أجاب) يلزمه الحد ثم يجلس حتى يخف عنه الضرب ثم يعزل لفطره في رمضان (سئل) عن امرأة صائغة أدخلت أصبعها

في فرجها أو دبرها هل يفسد صومها أم لا (أجاب) لا يفسد إلا أن تكون مبتلة بعماء أو دهن والله أعلم (سئل) عن المريض في رمضان إذا خاف زيادة المرض أن يصام هل يباح له الفطر أم لا (أجاب) نعم يباح له الفطر والله أعلم (سئل) عن وطئ بهيمة في نهار رمضان هل يفسد صومه وعليه القضاء والكفارة أم لا (أجاب) إن أنزل فسد صومه وعليه القضاء الكفارة وإن لم ينزل لا يفسد صومه والله أعلم (سئل) عن إذا مات وعليه صوم فرض فأذى وارثه أو وصيه لكل يوم نصف صاع من بر أو قيمته من تركته الميت يحكم الإيصاء بذلك هل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن نوى في الليل أن يصوم غدا ثم بدله أن لا يصوم ورجع هل يصح رجوعه ولا قضاء عليه حتى لو أفطر لأقضاء عليه (أجاب) نعم يصح رجوعه ولا قضاء عليه إذا أفطر والله أعلم (سئل) عن أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموه تسعة وعشرين يوما وأهل بلدة أخرى رأوه وصاموه

(١) مطلب الخوف على الدابة من العطش والضعيف يجوز له التيمم لأمور

(٢) ق هكذا في الأصل مرمرزا بحرف ق وسأني كثيرا ولم يتقدم للقاف ذكر في الرموز أول الكتاب فخر ركنه معجمه

(٣) مطلب القهقهة والفحص

ولهذا اشترع في العضوين بخلاف الوضوء والتيمم بالمخ لا يجوز مائتا أو جليبا هو الأصح عند شمس الأئمة السرخسي وبالجلبى يجوز وهو اختيار الصدر الشهيد حسام الدين في الوقعات (١) في الفتاوى الخوف على الدابة من العطش كالخوف على نفسه والضعيف الذي يضره الماء أو لا يجحد من يوضئه بجوزله التيمم بخلاف وهو الأصح إذا كان بعض بدنه جريحا وهو جنب يعتبر الأكثر ولو استوى الجريح والصحيح لاروايه فيه واختار الصدر الشهيد الغسل في الوقعات ذكر شمس الأئمة الحلواني أن المحدث بعد الزبد لا يتيمم بالإجماع ويتوضأ قالوا والمختار أنه إذا كان في موضع فيه حمام وهو جنب وكان له أجرة أو لم يكن لا يتيمم الجنب أحق بالماء المباح من الحائض والمحدث والميت بالإجماع إذا قال لتسائه المستحاضة والجنبه والحائض والنفساء أي كن نجس فهي طالق تطلق الجنبه لكونها أشد نجاسة لأن ما منعت عنه الحائض نهى عنه الجنب بالإجماع والجنب نهى عن شئ لم تمنع عنه الحائض بالإجماع وهو قراءة القرآن لأن الحجر عن القراءة غير ثابت في حق الحائض عند مالك رحمه الله تعالى ولو ظن أن الماء قد فني فقيم وصلى ثم ظهر أنه باق لا يجوز بالإجماع ولو كان الرقيق لا يعطيه إلا بالثمن ولم يكن معه ثمن يتيمم بالإجماع الخرف إذا استعمل فيه شئ من الأدوية حيث لا يجوز التيمم به بالإجماع وأجمعوا أنه لا يجوز بالرمال ولو تيمم بغبار الثوب والبدن وهو لا يقدر على الصعيد جاز بالإجماع وأجمعوا أنه إذا لم يكن عليه غبار لا يجوز المسافر إذا خاف الهلاك يتيمم ولا يتوضأ بالإجماع إذا سبقه الحدث بعد الشروع في صلاة العيدان خاف زوال الشمس جاز له التيمم بالإجماع وإن كان يرجو أدراك الإمام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالإجماع وإن كان لا يرجو شروعه بالتيمم تيمم وبني بالإجماع بوجهه هذا في (الخلا) (٢) (ق) إذا أحرق النار الأرض فقيم به جاز ومهم من قال لا والفتوى على القول الأول

(باب الاحداث)

(ما يوجب الوضوء وما يوجب الغسل وما يتصل بذلك)

(نوع في نواقض الوضوء) في الفتاوى السكران إذا أفاق وكان بحال لا يعرف الرجل من المرأة فعليه الوضوء جعل حده ما هو حده في باب الحدود وهو اختيار الصدر الشهيد في الوقعات وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه إذا صار بحال يتميل في مشيته انتقض وضوءه قيل هو الصحيح وكان أشبه بالفقه وأقرب للاحتياط (ق) إذا نام مستندا بحيث لو أزيل لسقط لا تنتقض طهارته إذا كانت أليته مستقرتين وعليه الفتوى (ق) امرأة خرج من فرجها دودة أو ریح فهو بمنزلة الحدث وعليه الفتوى (٣) في الفتاوى القهقهة في الصلاة المطلقة ناقضة لها والوضوء وحدها أن يسمع لها صوت بدت الأسنان أو لم تبد كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ومعنى هذا أن يكون مسموعا له ولين يقر به فإن كان مسموعا له دون جيرانه فهو صحيح ينتقض الصلاة دون الوضوء وهكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده وهذا دون القهقهة الناقضة لهما وفوق التبسيم الذي لا ينتقض شيئا وبعض مشايخنا اعتبروا أن تبدوا واجده ويمنعه ذلك عن القراءة والتسبيح فإذا كان كذلك ينتقض الوضوء والأفلا والأول هو المختار في الفتاوى إذا نام قاعدا وهو مستوفى سقط على الأرض أن استيقظ حين سقط فلا وضوء عليه وإن لم يستيقظ إلا بعد سقوطه

المختار والنعسة (١) إن تسمع عن المضطجع ان كانت خفيفة ليست بحدث وان كانت ثقيلة فهي حدث والخفيفة أن يسمع عامة ما يقال عنده ويفهم والثقيلة أن لا يفهم عامة ما يقال عنده كذا عن الشيخ الامام الحلواني وفي الصاعدي حد امتداد النوم واسترخاء المفاصل أن يكون بحيث لا يتنبه بأدنى شيء يسمعه وفي نظم (ز) اذا نام قائماً أو ساجداً ثم فقهه لا رواية في الاصول وقال أبو حنيفة تفسد الصلاة لا الوضوء وبه أخذ بعض مشايخنا وقال أكثرهم يفسد كلاهما والاول اختيار الصدر الشهيد في الوقائع لان الفقهه جعلت حدثاً حكماً بشرط أن تكون جنابة وفعل النائم لا يوصف بها ولو دخل بنية العصر في صلاة رجل يصلي الظهر لزمه المضى معه وهو متطوع وعليه الوضوء ان فقهه وهذا على رواية باب الاذان أما على رواية باب الحدث وجواب زيادات الزيادة أن تجوز صلاة المأموم عند اختلاف القرضين فلا تكون الفقهه في الصلاة ناقضة وهو المختار

(فصل في الشك في الوضوء)

اذا شك في ترك شيء مما لا بد له في الوضوء بعد الفراغ لا يلتفت اليه بخلاف ما اذا شك في خلاله قال الامام الرستغني رحمه الله تعالى في فوائده انه ان وقع هذا أول مرة يغسل ثانية لان الحدث كان ثابتاً فيه قطعاً فلا يزول بالشك وان كان يعرض كثيراً يأخذ بالظاهر اذا رأى البلل على طرف ذكره وقد استنجد فلا وضوء عليه ولو كان في الصلاة مضى عليها كذا ذكره شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى ما لم يعلم أنه خرج من إحليله قال صاحب جامع الفتاوى ولعل هذا اذا كان زمن الاستنجاء قريباً قال الشيخ الامام الرستغني ان وقع هذا مرة بعد الوضوء هو المختار وان كان يعرض كثيراً فالجواب ما ذكرنا الكل في الفتاوى وسع المتأخرون في مس كتب الفقه بالكم للبلوى والضرورة بلا خلاف بخلاف مس المحقق بكمه فانه يكره وعند محمد لا يكره والاكثر أن يأخذوا بهذه الرواية والغلاف الذي يحل المس معه هو المنفصل غير المشرز هو الاصح

(نوع في أسباب الجنابة وأحكامها)

الايلاج في احدى السبيلين اذا توارت الحشفة يوجب الغسل على الفاعل والمفعول وان لم يوجد الا تزال هذه المذهب ويشترط الا تزال في ايلاج البهيمية والصغيرة التي لا يجامع مثلها ذكره في الاجناس اذا كان الانفصال عن مكانه وخروجه لا بشهوة فلا غسل عندنا بلا خلاف الا عيسى بن أبان يقول يجب كيفما خرج وهو قول الشافعي وفي الاجناس أنه لو اغتسل قبل النوم وقبل البول وصلى ثم خرج منه بقية التي فعله إعادة الغسل دون الصلاة واذا بال نخرج من ذكره مني فان كان منتشر افعليه الغسل لانه وجد انخروج والانفصال على وجه الدقيق والشهوة فان كان منكسراً فاعليه الوضوء لان عدم ما ذكرنا (ومما يصل بهذا) اذا استيقظ وهو ذا كر أنه رأى في منامه مباشرة امرأة ولم يربل الا على شيء منه وبعد ساعة خرج منه مذى فلا غسل عليه تظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من احتلم فلم يربل الا فلا شيء عليه وكذا في (ن) وكذا في غريب الرواية ذكره شام عن محمد بن نوادره أنه اذا وجد البلل في طرف إحليله شبه

ثلاثين يوماً هل على من صام تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم أم لا قضاء لانه صام على يقين بالرؤية (أجاب) نعم على من صام تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم والله أعلم (سئل) عن أهل مصر لم يروا هلال رمضان فحضر إلى قاضي بلدهم شاهدان شهدا عنده أن قاضي الخانكاه مثلا شهد عنده جماعة برؤية الهلال في ليلة رمضان وثبت ذلك عند القاضي وأمر بالصوم هل لقاضي مصر أن يأمر أهله بالصوم اذا ثبت عنده بشهادة الشاهدين المذكورين أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت عنده بشهادة الشاهدين أمر أهل المصر وغيرهم بالصوم والله أعلم (سئل) عن نسي أن ينوي الصوم في رمضان ليلاً فنواه نهاراً قبل الزوال هل يصح صومه أم لا (أجاب) نعم يصح صومه والله أعلم (سئل) عن نظر إلى امرأته وهو صائم في رمضان فقلبت عليه شهوته فأنزل هل يفسد صومه وعليه عادته أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عن الصائم اذا احتلم في نهار رمضان هل يفسد صومه ويفضيه أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عن لا ط وهو صائم في رمضان هل عليه كفارة أم لا (أجاب) نعم عليه

(١) ان تسمع كذا في الاصل وفي الكلام بحريف ولعل الوجه ان

منتشرا عند النوم فعليه الوضوء لا غير لانه وجد سبب خروج المذي فيعتقد كونه مذيا وبمحاله اليه الا اذا كان أكبر رأيه أنه منى ريق خيشم يلزمه الغسل قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب أن تحفظ وفي (الخلا) المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها الماء اذا وجدت شهوة عند الانزال يجب الغسل والا لا وجواب ظاهر الرواية أنه يشترط الخروج من الفرج الداخلى الى الطاهر حتى لو لم يكن كذلك فلا غسل عليها قال السيد الامام والفتوى على أنه لا غسل عليها وان انفصل الماء عن مكانه وبه يفتى الفقيه أبو جعفر وشمس الأئمة الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتاوى امرأة قالت معى جنى يأتيني في النوم مرارا وأجدنى نفسى مأجدا من جاع زوجى فلا غسل عليها لان هذا حقيقة احتلام بلاماء (س) بكرة للجنب والحائض دعاء الفتوى قيل لانه قرآن وهو اختيار الفقيه أبي الليث وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية لا يكره لانه ليس بقرآن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى فى الجنب لا يكتب القرآن وان وضع الصحيفة على الارض أو اللوح على الارض ولا يضع يده على ذلك وان كان مادون الآية لان كتابته بمنزلة القراءة واستوى فى القراءة الآية ومادون الآية وهو الصحيح وأفتى الفقيه أبو جعفر بعدم الكراهة ان كان أقل من آية وكذا فى الكتابة ولو بقى الدرن بين أظفار المغتسل جاز لان الدرن تولد من هناك ولا يكلف ايصال الماء تحته ويستوى فيه القروى والمدنى هو الصحيح وفي مس الصبيان المصاحف على غير وضوء بكره والمختار أنه لا يكره

(فصل فى أصحاب الاعذار)

(كتاب الحج)

(سئل) عن المحرم اذا لبس ثوبه أو عمامته من عذر ما يلبسه (أجاب) يلبسه أن يذبح شاة ان شاء أو يتصدق بثلاثة أصوع من البر على ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) عن أركان الحج ما هي (أجاب) أركان الحج ثلاثة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة والله أعلم (سئل) عن وصى أو وارث دفع لا تحرامهم ليجع عن موصيه أو ميتة فادعى أنه حج عنه ولم يصدق الوصى أو الوارث هل عليه أن يتكلف البيعة أو يصدق

فى الفتاوى من رعى أو سال من جرحه دم ينتظر آخر الوقت فان توضع وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع الدم توضع وأعادها وان لم ينقطع فى وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت أجرته تلك الصلاة وحاصل هذا أن حد صيرة الانسان صاحب عذر بسبب الرافق ونحوه وحد صيرة ورق المرأة مستحاضة سواء والحد فى ذلك أن يستمر الدم بها وقت صلاة كاملا اعتبارا للثبوت بالسقوط وقد شرط استيعاب الانقطاع وقتا كاملا لا سقوط العذر حتى ان المستحاضة اذا انقطع دمها مقدار وقت صلاة كامل تخرج من أن تكون مستحاضة وان كان أقل من ذلك لا وكذا فى الثبوت (م) ثم صاحب الجرح اذا منع السيلان بحيلة خرج عن كونه صاحب عذر والحائض لا وفى المستحاضة روايتان (١) صاحب العذر اذا شد عليه خرقه فأصابها أكثر من قدر الدرهم أو أصاب ثوبه فتوضأ وصلى ولم يغسل ما أصابه ان كان بحال لو غسل ينتجس فانما قبل الفراغ من الصلاة جازله أن لا يغسله ويصلى والا فلا

(باب الحيض والنفاس وأحكامهما)

فى الفتاوى الحيض دم مخصوص يخرج من رحمها فى أواته ويعرف بألوانه ويختص بنصابه ويجب اثباته عند شرطه أجمعوا أنها اذا رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم فى الشهر الثالث فإنها ترد الى ما تولى عليه الدم مرتين فى الفتاوى الصحيح أن الصفرة حيض حيثما رآها من غير تفصيل عليه عامة المشايخ وهو المأخوذه وصفتها عند بعضهم أن تكون كصفرة السن وقيل كصفرة اللثة. وقد كلفها العمامة ان كان من الجمدة الساخنة الى الجمدة أو من فم

(١) مطلب صاحب العذر اذا شد عليه خرقه

بیمینه (أجاب) یصدق بیمینه ولایینہ
علیہ واللہ اعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) عن بكر بالغة عاقله رشيدة وكلت من يزوجهما من آخر والاب حاضر فزوجها الوكيل هل يصح التزويج أم لا (أجاب) نعم يصح ان كان من كفء والله أعلم (سئل) عن شخص مات وخلف بنتا صغيرة في حضنة أمها فزوجت الام باجنبي وللبنت عم فهل له أخذ البنت أم لا (أجاب) ان لم يكن للبنت من يقدم عليه فله أخذها والله أعلم (سئل) عن امرأة حبست على دين لا تحرف هل يلزم الزوج نفقتها وهي بالسجن أم لا (أجاب) لا يلزمه نفقتها والله أعلم (سئل) عن رجل أنفق على معتدة الغير ليتزوج بها فبعد المدة تزوجت بغيره هل له الرجوع عليها بما أنفقه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليها بذلك ان دفع اليها الدراهم لتنفقها على نفسها والله أعلم (سئل) عن امرأة حضرت الى الحاكم وأخبرته بأنها خالية من الموانع الشرعية وزوجها بزواج فبعد مدة ظهر لها زوج وأثبت التزويج فهل يفرق بينهما وعليها العدة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما ونجس العدة ان كان لا يعلم النكاح والله أعلم (سئل) عن

حيض وان كان الى البياض أقرب فلا كذا قاله أبو علي الدقاق وهو المختار والسواد على مذهبهم جميعا حيض والبياض على مذهبهم جميعا ليس بحيض أو انه من وقت جواز البلوغ الى وقت الأياس وهو ثابت في بنت التسع بلا خلاف نصابه أقله ثلاثة أيام وليالها ذكر في الاجناس أن المراد من ذكر الاليالى ليل تقع بين الايام ونقصى الايام بها حتى لو رأت عند الطلوع في يوم السبت الاثثة الخلوانى أن معنى قولهم لا غاية لا كثر الطهر أن الطهر طهر حقيقة وان طال الزمان به . وشرطه فراغ الرحم من الحمل عندنا . وحكمه مس المصحف بذيلها وكما عند عامة المشايخ على أنه لا يكره بخلاف الجنب اذا وضعت الكرسف في آخر حيضها وقت العشاء ونامت فلما أصبحت بعد الفجر رأت أنه أبيض فيحكم بطهرها من أول النوم حتى يحجب عليها قضاء العشاء للتيقن بطهرها في ذلك الوقت ولو وجدت عليه أثر الدم يحكم بحيضها من وقت الانتباه وذلك بعد الفجر حتى يجب عليها قضاء العشاء لخلو وقته عن الحيض (ن) المرأة اذا خرج بعض ولدها ان خرج الاقل لا تسقط عن الصلاة لان اكثر ليس بخارج فكأنه لم يخرج فتجب عليها وان لم تصل تصبر عاصية ثم كيف تصلى قالوا تؤدى بقدر فيجعل تحتها أو يحفر لها حفرة وتجلس هنالك وتصلى لثلاثا تؤذى الولد المرأة اذا خرج ولدها ميتا من قبل سرتها وكان على سرتها قرحة فتشقيقت وخرج الولد ميتا وهي تعيش فان سال الدم من قبل السرة فحكمها حكم المستحاضة لان النساء تتوضأ لو قت كل صلاة ولا غسل عليها لان الدم النفاس يخرج من الرحم ولم يوجد وان سال الدم من الرحم صارت نفساء لوجود دم النفاس ولو كانت معتدة تنقضى العدة لانها وضعت حملها فدخلت تحت النص ولو كانت أمة تصير أم ولدان ادعاء مولاه ولو كان قال لها الزوج ان ولدت فانت طالق طلقت لوجود الولد وأحكام النفاس كاحكام الحيض سوى أنه لا تنقضى به العدة والاستبراء والنساء لا تطلق للسنة كالخائض

(نوع من حكم المسجد وما يليق به)

يكره مسح الرجل من الطين ونحوه بأسطوانة المسجد ومحاطة لان حكمه حكم المسجد وان مسح يردى المسجد يعني الحشيش الخلق المجتمع في ناحيته أو بقطعة حصير محرقة أو غير محرقة وملقاة لأبأس لانها ليست في حكم المسجد كذا قالوا والاولى ان لا يفعل وان مسح بتراب مجموع فيه لأبأس به لانه في حكم الكفاة وان كان منبسطا يكره كذا قال أبو القاسم الصفار وهو المختار لانه حكم أرض المسجد (١) يكره الجلوس في المسجد للضحية ثلاثة أيام وقال أبو الليث لأبأس به والاول هو المختار ولا يلزم الغريم فيه لانه لم ينل مثله وعلمه الفتوى

(فصل فيما يتعلق به وما يكره وما لا يكره)

لو اتخذ مزار في المسجد فان كان بعد رجاز دفعا للخرج وبغير عذر بكره ثم في موضع العذر يحتز
عن التكثير ما أمكن حتى قالوا يمر في اليوم مرة في الفتاوى الخياط يخطط في المسجد بكره
وروى أن عثمان رضي الله تعالى عنه رأى خياطاً في المسجد فأمر به فأخرج (٢) وكذا الوراق يكتب
فيه بالاجرة وكذا الفقهاء يكتبون الفقه فيه ونحوه بأجر لانه عمل للعبادة والمسجد لم يبن له فاذا لم
يكن له أجر فلا فدية تعاد له أحكام الشرع فله حله المعافاة المستندة إليه

(۱) مطلب کراہیۃ الجلووس فی

المسجد للصحة
(٢) مطلب عن من يكتب في

بكر قاصرة لها عمان في درجة واحدة فزوجها أحد هيا بلد وزوجها الآخر بلد أخرى ولم بدر الاول هل يفرق بينهما أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما والله أعلم (سئل) عن تزوج بامرأه وخلابها خلوة شرعية وطلقها هل عليها عدة أم لا (أجاب) نعم عليها العدة والله أعلم (سئل) عن النشوز الذي أسقط الفقة والكسوة (أجاب) هو الخروج من محل الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا منعت زوجها من وطئها بعد ما دفع لها مهمل الصداق ودخل بها هل يكون نشوزاً أم لا (أجاب) لا يكون ذلك نشوزاً وله وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته بأنه يريد السفر بها الى بلدة بعيدة ولم ترض بذلك وسألت الحاكم أن يحكم لها عليه بعدم السفر بها الا برضاها هل تصح دعواها ويحكم لها الحاكم بعدم السفر أم لا (أجاب) نعم تصح دعواها عليه ويحكم لها الحاكم عليه بالمنع والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكرافو جدها ثيباهل يصح النكاح وله الخيار أم لا (أجاب) نعم النكاح

(١) قوله بكره الجلوس الخ هذا مكر مع ما سبق في الصحيفة قبله كنه معصية
(٢) قوله قال العبد ذكره هنا الخ كذا في أصله وهو سقيم وفيه تحريف فليحذر المقام اه
(٣) مطلب لا نفى التصديق على

ان كان حسة لا بأجر لا بأس به فأما عمل الخياطة ونحوه بكره فيه لاحتالة (١) يكره الجلوس فيه للصبي ثلاثاً لان المسجد لم يبن لمثله هو المختار وان جلس لها في غير المسجد ثلاثاً فهو مريض فيه في شرح أدب القاضي عن الامام أبي علي النسفي أن المذهب عندنا ان لا يلزم الغريم في المسجد لانه لم يبن له والفتوى على هذا (ن) اعطاء سؤال المسجد المختار أنه اذا كانوا لا يتخطون رقاب الناس ولا يعبرون بين يدي المصلين ويسألون ما لا بد لهم منه ولا يلجون في السؤال فلا بأس بالسؤال ولا باعطائه (س) لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع قال خلف بن أيوب لو كنت قاضياً لم أقبل شهادة من يتصدق عليه وقال أبو بكر بن اسمعيل من تصدق بفلس واحد يحتاج الى سبعين فلساً تكون كفارته فينبغي أن يتصدق قبل أن يدخل أو ينوي فيه التصديق ويتصدق اذا خرج منه (ط) أهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد ونعشاصار خلقاً يجوز لكن يفى أنه لا يجوز الا بأمر الحاكم (٢) قال العبد ذكره هنا ولكن فيه نظر بأنهم يؤذون بمجاهرة ويؤذون الآخر مكابرة في الفتاوى يذكره المتحدث فيه بحديث الدنيا للورد والخبر أو الاثر الحديث في المسجد بأكل الحسنات كآناً كل البهم الحشيش يعني أولاد الضان جمع جهة بفتح الباء

(كتاب الصلاة)

من الفتاوى وهو مشتمل على فصول

(فصل) الاسفار في الفجر أفضل في الازمنة كلها الاصبحة المزلفة الحاج الا أنه لا يؤخر تأخير الخاف وقوعه في الوقت المكروه والمختار أنه لا يؤخر تأخير الا يمكن المسبوق قضاء ما سبق به في وقته وأداؤها ثانياً في الوقت ان فسد ما شرع فيه واختيار الطحاوي الجمع بين التغليس والاسفار يبدأ بالفلس ويطول القراءة فيجتم بالاسفار وهو حسن ولا سيما في جماعة الصلحاء والابرار ويؤخر العصر في الازمنة كلها ما لم تتغير الشمس واختلفوا فيه والاصح أنه اذا كان بحال يمكن احاطة البصر بالقرص ولا تحار العين فيه فقد تغير به تأخذ وقال بعضهم يعتبر تغير الضوء على الحوائط وبه قال قوم من السلف والمتأخرين ولا تأخذ به بكره تأخير المغرب الا بعد السفر وهذا الاستثناء مذكور في كتاب الصلاة في آخر باب المريض وتأخير العشاء أفضل الى ثلث الليل وذكر الطحاوي الى الثلث مستحب والى النصف مباح وبعده الى الفجر مكروه بغير عذر يؤخر المغرب يوم الغيم قدر ما يستيقن بغروب الشمس والظهر بقدر ما يستيقن زوالها واختار بعض مشايخنا في العشاء أنه يؤخذ بقول أبي حنيفة في الشتاء يعتبر الشفق بياض الطول الليالي وعدم بقاء البياض الى ثلث الليل اذا ارتفعت الشمس قدر رمح أو ربحين زول الكراهة وعند الامام أبي بكر محمد بن الفضل ما أمكن النظر في قرصه فافهم في الطلوع فلا يباح فيه الصلاة فاذا تعذر جاز في الفتاوى استغنى الصدر الشهيد الكبير السعيد برهان الأئمة عبد العزيز رحمه الله تعالى وصورة الفتوى ان اقوم لا نجد وقت العشاء في بلدنا فان الشمس كانت قرب من جانب تطلع من الجانب الآخر فهل علينا صلاة العشاء فكتب لا قال صاحب جامع الفتاوى وهكذا كان يفى أستاذنا الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني وسعته شفاها المصلي في سراويل واحد اذا انكشف ما بين سترته وعورته ان كان

كان فاحشا لوصلى بغير ازار وهو محلول الجنب جازوان كان خفيف اللحية قال الصدر الشهيد هو المختار لان الستاء ما يجب عن الغير لان حكم العورة يظهر في حق الغير (ن) في قدم المرأة اختلاف والاصح أن القدم منها ليست بعورة (ن) اذا صلت وشعرها تحت الاذنين مكشوف قدر الربع لم يجر لان في كون الشعر المسترسل عورة روايتين والمختار أنه عورة وفي الاجناس للصغيرة أن تصلى بغير قناع لان صلاحها ليست فرضا بل هي اعتياد والمختار أن تصلى بقناع لتعتاد ما يجب عليها بعد البلوغ

(فصل في طهارة مكان الصلاة)

(س) إذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه لكن إذا سجد وقعت ثيابه على مكان نجس يابس أو ثوب نجس يابس جازت (م) طهارة موضع الركبتين ليس بشرط عندهم جميعا وهو المختار إذا كان موضع إحدى القدمين طاهرا وموضع الأخرى غير طاهر فوضع قدميه قال بعضهم يجوز لأن فرض القيام يتأدى بإحداهما فيجعل وضع الأخرى عدما عن الإمام الزاهد الصفار رحمه الله تعالى أن الأصح أنه لا يجوز وكذا أفتى الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والمعنى طاهر ولو بسط كعبه على النجاسة فيه اختلف المشايخ قال صاحب جامع الفتاوى سمعت أستاذي رحمه الله تعالى أن الصحيح أنه لا يجوز ولو صلى على بساط في أحد طرفيه نجاسة جازت إذا صلى على طرف آخر سواء تحركت بتحريك الجانب النجس أولا هكذا اخبر الفقيه أبو جعفر لأنه غير مستعمل لها قال وأما اعتبار الحركة بتحريكه إذا كان لا بسا للثوب كالمندبل والملاءة فإذا كان في أحد طرفيها نجاسة وصلى معها والطرف الذي به النجاسة على الأرض فالأمر فيه على التفصيل إن تحركت بانتقاله لا يجوز لأنه يصير مستعملا للنجاسة حكما وإن كان لا يتحرك جاز في الفتاوى إذا صلى على الدابة والسرير نجس إن كان على السرير دم أو عذرة أو نحوهما أكثر من قدر الدرهم لم يجز وإن كان عليه عرق الحمار ولعابه جاز لأنه مشكل وهذا معنى قول أصحابنا إذا صلى على الدابة وسرجهما نجس يجوز قالوا وهذا أمر محدد بقوله إذا كان سرجه قدر الدرهم فلو تعدت قدره لم تفسد صلواته ومن مشايخنا من قال لا بل تأويل ما ذكره محمد في الكتاب أن تكون النجاسة في باطن السرير لأن قراره على الظهر فلا بأس به كالوصلي على بساط طاهر بسط على أرض نجسة فاما إذا كان على طاهره في موضع الجلوس أو الركاب أكثر من قدر الدرهم فلا يجوز كذا روى عن محمد بن مقاتل وأبي حفص الكبير ومن مشايخنا من قال إذا كان موضع الغرز طاهرا فقط يجوز لأن قراره عليه بالقدمين ويمكنه الأداء في الجملة والصحيح أنه يجزى به في الوجوه كلها إليه أشار الحاكم الشهيد قال إن كل ذلك على السواء وشئ منها لا يمنع الجواز لأنه عاجز عن النزول حكما وطهارة المكان تسقط بالعجز حكما وهو المختار وعليه الفتوى

(فصل في استقبال القبلة)

كل من كان بحضرة الكعبة فعليه اصابه عينها ومن كان غائبا فعليه اصابه جهتها ويشترط نية عينها عنده وعندهما لا يشترط نية الكعبة مع استقباله جهتها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل هي شرط يعني ينوي العرصة دون البناء والعجم انه لا تشترط النية كما لا تشترط النية في الوضوء في الفتاوى اذا رفعت الكعبة من مكانها لزيارة أصحاب الكرامة كما جاء في الآثار في ذلك الحال فحازت صلاة المتوجهن الى أرضها (الخا) أن ينوي مقام ابراهيم العجم أنه لا يحوز

صحیح ولاخیار والله أعلم (سئل)
عن ولی الصغیر اذا کان فاسقا هل
یصح منه التزویج أم لا (أجاب)
نعم یصح تزویجه والله أعلم (سئل)
عن رجل قبل أجنبية بشهوة
أولسها كذلك هل تحرم علیه
أصولها وفروعها أم لا (أجاب) نعم
یحرم علیه أصولها وفروعها بذلك
والله أعلم (سئل) عن رجل طلق امرأه
وله منها ولد فطیم وهو فی حضانتها
هل تستحق علیه أجرة الحضانه أم لا
(أجاب) نعم تستحق علیه أجرة
الحضانه مادام فی حضانتها والله
أعلم (سئل) عن رجل اشتري
جارية واستولدها ولدا وغاب عنها
مسدة فتزوج آخرها وأنت منه
بنت طائفة مات فحضر بعد ذلك
فمن علك تزویج البنت السید أم
الاب (أجاب) الولایة للسید لا للاب
والله أعلم (سئل) عن زوج امرأه
نكاحا فاسدا او طلقها قبل الدخول
هل له أن یتزوج بأمرها أم لا
(أجاب) نعم یحل له ولا یمنع من
العقد علیها التزویج بابتها كما
ذكر والله أعلم (سئل) عن
رجل خطب بنتا فذکرت أمرها
أنها أرضعت الخاطب فهل یقبل
قولها بغير دها أم لا یقبل ویحل له
أن یتزوج بها (أجاب) لا یقبل
قولها بغير دها ویحل له أن یتزوج
بها والله أعلم (سئل) عن رجل
زوج ابنته من آخر ولم یکنه منها فهل
یحبره الحاکم علی التمكن بعد وفاء
محل صداقها أم لا (أجاب) نعم
یحبره الحاکم علی ذلك والله یران

الآن ينوي بذلك جهة الكعبة (ن) اذا صلى الى غير القبلة فوافقته الكعبة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر لانه كالمستخف بالدين ولانه شعار الكفر كالترزي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا الوصلى بغير طهارة أو مع الثوب النجس وفصل القاضي الامام على السعدي فقال لوصلى الى غير القبلة أو مع الثوب النجس متمدا لا يكفر لان ذلك جائز في الجملة لماعرف وأما الوصلى بغير طهارة متمدا يكفر قال الصدر الشهيد وبه نأخذ وفي (ق) اذا اعتقد جواز الصلاة بغير طهارة يكفر وعليه الفتوى في الفتاوى المصلى اذا دفعه رجل عن مقامه ثم أقامه يصلى من غير أن حول وجهه لم تفسد صلاته (س) المصلى اذا تحول وجهه عن القبلة ان تحول صدره معه تفسد لانه تم التحول لو أن مريضاً صاحب فراش لا يمكنه أن يتحول وليس يحضره من بوجهه تجزئه صلاته المفروضة حيث توجه وكذا الصحيح اذا كان محتضياً من العدو وغيره ويخاف لو تحول واستقبلها أن يشعر به العدو ويجازله أن يصلى قاعداً أو قائماً أو مضطجاً عابداً حينما كان وجهه (في التحري) ذكر في غريب الرواية ثلاثة مسافرون صلوا جماعة بالتحري وأحد المقتدين لاحقاً في ركعة بأن نام والثاني مسبوق بركعة فلما فرغ الامام تبين أنه أخطأ فاللاحق يستقبل الصلاة لانه لو أتم يلزمه أحد الأمرين الغير المشروعين إما التوجه الى غير القبلة عن اختياراً ومخالفة امامه وأما المسبوق يحول وجهه ويتم صلاته لانه كالمفرد (ن) من اشتبهت عليه القبلة فأخبره رجلاً أن القبلة هنا وقع اجتهاده الى جانب آخر فان كان من أهل ذلك الموضع لا يجوز له إلا أن يأخذ بقولهما لان خبرهما فوق اجتهاده وان لم يكونا كذلك لا يترك اجتهاده باجتهاد غيره (نوع في النية) النية شرط ويكفي للتفعل نية مطلق الصلاة وكذا في التراويح والسنن عند عامتهم والمختار أن السنن والتراويح لا تتأدى بطلق النية اجماعاً في جامع الاصول والذخيرة الاختيار في السنن أن ينوي الصلاة متابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي التراويح ذكر بعض المتقدمين أن الاصح أنه لا تجوز بنية التطوع أو نية صلاة مطلقة لانه سنة والسنة لا تتأدى بنية التطوع هو المختار ولا بد للفتراض المنفرد من نية الفرض المعين في الوقت كالظهر ونحوه واذا عينه في اشتراط فرض الوقت اختلاف المشايخ لان الظهر نوعان وقتي وفائي والظاهر أنه لا يشترط لان الوقتي مشروع فيه والفائي غير مشروع فيه وكان الوقتي أخص به فينصرف اليه كنفق البلد عند ذكر الدراهم مطلقاً اذا نوى فرض الوقت أو ظهر الوقت لا يشترط عدد الركعات اذا شئت في خروج وقت الظهر ونحوه فنوى ظهر الوقت وقد خرج يجوز بناء على أن الاداء يجوز بنية القضاء وكذا على القلب هو المختار حكم الامام حكم المنفرد لماعرف ولو نوى الشروع أو الدخول في صلاة الامام اختلفوا فيه والاصح أنه يجزئه ولو نوى الاقتداء به في صلاته ولم يعينها اختلف المشايخ فيه والمختار أنه لا يجزئه ولو نوى صلاة الامام لا يجزئه اجماعاً (ل) ولو قال اقتديت بهذا الشيخ وهو شاب صح لان الشاب يدعى شيخاً للتعظيم ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لا يصح قال ان كانت هذه القعدة الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت به لا يصح الاقتداء أصلاً لتردد في النية كافي الصوم اذا نوى ان كان غداً من رمضان فان صام ثم وان لم يكن فليست بصائم فتبين انه من رمضان لا يكون صائماً ولو قال ان كانت الاولى اقتديت به في الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به تطوعاً لا يصح في الفرض لعدم الاقتداء بأصل النية فيه ويصح في التطوع لا كفتائه به هنا فرق بين

ظفر بها أن يطأها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته القاصرة من آخر بصدق معلوم بعضه مقبوض وبعضه محل موت أو فراق فبلغت البنت فهل لها مطالبة على الزوج بالبعض المؤجل أم لا مطالبة لها به (أجاب) لا مطالبة لها به الا بعد موت أو فراق والله أعلم (سئل) عن امرأة حامل من الزنا هل يجوز العقد عليها أم لا (أجاب) نعم يجوز العقد عليها ولا يطؤها حتى تضع والله أعلم (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته البكر البالغة هل يملك قبض محل صدقها قبل التسليم الى الزوج بلا توكيل منها أولاً (أجاب) نعم يملك ذلك والله أعلم (سئل) عن الحاكم الخفي اذا زوج بالولاية الشرعية القاصرة بمهر المثل من كف هل يكون تزويجه حكماً ليس للخالف نقضه أم لا (أجاب) نعم تزويجه حكم رافع للخلاف لا يجوز لغيره أن ينقضه والله أعلم (سئل) عن امرأة أقامت بينة عند الحاكم أن زوجها فلا ناغب عنها وزكها بالنفقة ولا منفق شرعي وفسخ الحاكم النكاح على قاعدة مذهبه فبعد مضي العدة حضرت الى الحاكم خفي فزوجها من آخر هل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والله أعلم (سئل) عن القاضي المولى نائبه هل يملك تزويج الصغار والصغار أم لا (أجاب) ان قوض اليه من له ولاية ذلك يملك

الصوم وفرض رمضان يتأدى بأصل النية وصلاة الفرض لا تتأدى إلا بالنية المتقدمة يجوز جمع العبادات اذ لم يفصل بينهما بما يحالفها عند محمد تيسيرا لا امر ودفع العرج ذكره في الواقعات وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن خرج عن منزله يريد أن يصلي الظهر بجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية تلك الساعة جازوهي تلك الصلاة بعينها قال محمد بن مقاتل لا أعرف أحدا من أصحابنا خالفه في هذا وبه نأخذ لان النية المتقدمة على العبادة اذ لم يعترض عليها مبدأ تبقى حكما في الصلاة وأما وقت نية المقتدى للاقتداء عند عامتهم اذ انوى الاقتداء به حين وقف هو موقف الامامة يجوز وقوم من مشايخ بخارى قالوا لا يجوز ما يكبر الامام ومنهم من قال ينوى الاقتداء به بعد قوله الله وقبل قوله أكبر والصحيح قول العامة وبه أفتى الشيخ الامام اسمعيل الزاهد والحاكم عبد الرحمن الكاتب والمعتبر أن النية في هذه الفصول كلها نية القلب دون اللفظ لكن يستحب أن يتكلم بلسانه مع ذلك هو المختار (ن) وان افتتح الصلاة لوجه الله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو في الصلاة على ما أسس لان التعرض عن اعتراض مثله متعذر

(فصل في تكبيرة الافتتاح)

هي فرض وينبغي أن يكبر قائما وهو مستويا به أشار محمد رحمه الله تعالى في الفتاوى اذا انتهى الى الامام وهو راكع فكبر وهو الى الركوع أقرب مقتديا به لم يجز لما قلنا ولو كان الى القيام أقرب جاز اسقاطا لا اعتبارا ذلك القدر من الانحناء فكأنه كبر قائما مستويا وان كبر وهو راكع فسدت تكبيرته وصلاته لفوات التكبير قائما واحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح التي هي خير من الدنيا وما فيها بان يكبر بمقارنالا امام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بان يكبر حاله الشاء ورفع اليدين عند التكبير سنة وعن أبي حنيفة ان تركه جاز وان رفع فهو أفضل والاول هو المختار وقال الامام الزاهد الصفار ان تركه أحبانا لا يأنهم وان اعتاد ذلك يأنهم وأما وقته عن أبي يوسف انه يقرن التكبير برفعهما وبه أخذ الامام خواجه زاده والامام الزاهد الصفار وقال الفقيه أبو جعفر يستقبل ببطون كفيه القبلة فاذا استقر تافى موضع محاذاة الابهامين شمعى الاذنين يكبر وقال الشيخ الامام الاجل السرخسي على هذا عامة المشايخ فنأخذ به (الخا) أجمعوا على أن المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات في نوادرستم لا يفرج أصابعه كل التفريج في شئ من الصلاة ولا يضمها كل الضم الا في موضعين في الركوع يفرج للاخذ وفي السجود يضم كل الضم ليكون أعون على الوضع بالسنة (د) اذ ارفعهما وتحترم لا يرسلهما بل يضعهما لانه قيام فيه ذكر مسنون والمختار فيه هذا وكذا في القنوت وصلاة الجنائز وكذا في كل قيام فيه ذكر مسنون وأما القومة اختار في (ن) الارسل وكذا أورده الصدر الشهيد حسام الدين واختاره وكذا أبو الصدر السعيد برهان الدين وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي كلهم أفتوا بان كل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الارسل وقوم آخرون من كبار مشايخ بخارى وسمرقند اختاروا الوضع تحقيقا لمخالفة الروافض وبه نأخذ في الفتاوى لا يزيد في ثناء الافتتاح بعد التكبير على ما هو المعروف ولا يقل جل ثناؤه

والالا ان كتب في تقليد المفوض الاستخلاف عنه كذلك والله أعلم (سئل) عن تزوج بكر او دخل بها ولم يصبها فهل لها أن ترفعه الى الحاكم ليؤجله سنة ويطلق عليه أم لا (أجاب) ان كانت بالغه لها ان ترفع أمرها الى الحاكم لينظر في أمره ان كان عنيانا أحله الحاكم سنة فان قربها في المدة والافرق الحاكم بينهما ما يطلبها ويكون طلاقا بائنا والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا كان لها وليان في درجة واحدة هل يملك كل منهما التزوج بانفراده واذا زوج أحدهما لا يفقر الى اجازة الآخر أم لا (أجاب) نعم يملك كل منهما التزوج على انفراده واذا زوج أحدهما لا يفقر الى اجازة الآخر والله أعلم (سئل) عن الولي الاقرب اذا امتنع من التزوج يجهل للولي الأبعد التزوج أو الحاكم (أجاب) للولي الأبعد التزوج لا الحاكم والله أعلم (سئل) عن شخص تزوج امرأة فاخبرته أمها أنها ارضعته فهل تحرم عليه الزوجة بذلك الاخبار أم لا (أجاب) لا تحرم عليه ولا بد من نبوته (سئل) عن رجل خلا بزوجه خلوة شرعية ثم تصادقا على عدم الوطء وطلقها هل يحل له أن يتزوج بابتها بعد العدة (أجاب) نعم يحل له أن يتزوج بابتها بعد العدة والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة وخطبها وادعى عدم الوطء وصدقته عليه وطلقها

(باب القراءة)

(أجاب) يلزمه كامل المهر والله أعلم (سئل) عن البكر البالغة اذا زوجها أبوها بولاية الاجبار عند الحاكم الذي يراه وحكم بخصته هل لها رد النكاح بعد ذلك عند حاكم حنفى ويحكم بطلانه أم لا (أجاب) ليس لها الرد بعد ذلك ولا للحاكم الحنفى ان يحكم بطلانه والله أعلم (سئل) رحمه الله عن امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فانكر ثم انه ادعى عليها بالتزويج وأقام بينة هل تقبل ويقضى بالنكاح أم لا (أجاب) نعم تقبل ويقضى بالنكاح والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا عقد لها أبوها وهي

بفتح القراءة بالتعوذ والمختار أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم تأسيًا بالكتاب ولو قال استعذ بالله جاز واختاره بعض المتأخرين لانه أبلغ موافقة لما فى الكتاب وأما حدها فتصح الحروف فى القراءة أمر لا بد منه واسماع نفسه عن الفقيه أبى جعفر والامام أبى بكر محمد بن الفضل انه شرط وبه أخذ عامة المشايخ وهو المختار . وكل حكم يتعلق بالذكري نحو التسمية على الذبيحة والاستثناء فى الميم والطلاق والعتاق والبيع على هذا وأما محلها فى الفرائض الاوليان (ن) والقراءة فى الآخرين أفضل من السكوت والتسبيح لتكون صلاته جائزة بيقين وهو الصحيح من الروايات . فى الفتاوى اذا قرأ آية قصيرة وهي كلمات أو كلمتان نحو والله على كل شئ قدير والله بكل شئ عليم انه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم نظري مجزئه عنده بلا خلاف بين مشايخنا أما اذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو مدهامتان أو حرف واحد نحو ق ص ن اختلف المشايخ . واذا قرأ آية الكرسي أو المداينة فى ركعتين اختلفوا على قول أى حنيفة وعامتهم على أنه يجوز . فى نوادر المعلى عن أبى حنيفة انه اذا كان لا يحسن الا هذه الآية وهو قوله الحمد لله رب العالمين فانه يقرأها فى كل ركعة مرة ولا يكررها فتجوز صلته فى قوله . المنفرد فيما يجهر فيه بخبرين الجهر والمخافة فى عامة الروايات وفى رواية أى حفص ان الجهر بها أفضل وبه نأخذ اذا كان فى الوقت (ك) الافضل فى نوافل الليل أن يكون بين الجهر والمخافة

(فصل فيما يكرم منها وما لا يكرمه)

(ط) توقفت شئ من القرآن لشيء من الصلاة يكرمه قالوا هذا اذا اعتقد أن لا تجوز الصلاة بدونه . اذا كرر آية واحدة فى التطوع لا يكرمه وفى الفرائض يكرمه . ولو قرأ بعض السورة فى ركعة وبعضها فى أخرى قالوا لا يكرمه وكانهم أرادوا بذلك سورة قصيرة وروى عيسى بن أبان عن أصحابنا انه لا يكرمه . ولو قرأ فى كل ركعة آخر سورة على حدة فانه لا ينبغى ذلك عن أصحابنا لانه عند أكثر مشايخنا مكروه . اذا جمع بين سورتين بينهما سور أو سورة واحدة فى ركعة واحدة فانه يكرمه واختلفت الاقوال والمختار ان كانت السورة طويلة لا يكرمه لانها تصير كالسور وقال بعضهم لا يكرمه أصلا . ولو قرأ فى ركعة سورة وفى الثانية سورة أطول منها ان كان التفاوت قليلا لا يكرمه وان كان كثيرا يكرمه لانهم قدروا ذلك بآيتين أو ثلاث قال صدر الاسلام أبو اليسر هذا فى الفرائض وفى السنن والنوافل لا يكرمه الكل فى الفتاوى (س) تطويل الثانية على الاولى بقليل لا يكرمه قالوا والقليل مقدريا بآية أو آيتين وان كان التفاوت بثلاث فما فوقها لا شئ أنه يكرمه

(باب زلة القارئ)

(سئل) عن تأجيل المهر الى وقت الطلاق أو الى الموت هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح والله أعلم (سئل) اذا طلق

فى الفتاوى قال سعد بن معاذ المروزي من قرأ فلا يحزنك قولهم اننا نعلم بنصبنا فان كان عالما بالنص والاعراب فقد كفر وبانت منه امر أنه وان كان جاهلا فسدت صلته ولا يكفر وعن أحمد العياشى أنه كان يقول لا يكفر وعليه الفتوى وروى أبو عصمة فبين قرأ انما يحشى

الرجل امرأته طلاقا رجعيها هل
يتجمل المهر المؤجل عليه الى وقت
الطلاق أم لا يتجمل ويتجمل بالطلاق
البائن (أجاب) يتجمل بالطلاق
الرجعي والله أعلم (سئل) عن
تزوج امرأة بمهر معلوم ثم جدد
النكاح بمهر أكثر منه هل يلزمه
الاول أم الثاني (أجاب) يلزمه
الاول والله أعلم (سئل) عن
الولي في النكاح اذا امتنع عن
التزوج حتى يأخذ شيئا من الزوج
فدفعه له الزوج هل للزوج الرجوع
به عليه أم لا (أجاب) نعم له
الرجوع عليه به لانها رشوة والله
أعلم (سئل) عن امرأة بالغة
وكلت آخر في تزويجها من فلان
فزوجها الوكيل بحضرتها
وحضرة شاهد واحد هل يصح
العقد أم لا (أجاب) نعم يصح
العقد والله أعلم (سئل) عن
رجل قال لاجنبية هذه اخي ثم
تزوج بها بعد ذلك هل يصح
النكاح أم لا (أجاب) ان كذب
نفسه وصدقته على ذلك يصح
النكاح والله أعلم (سئل) عن
المرأة الغنية اذا كان لها محرم
وأرادت أن تخرج حجة الاسلام هل
لزوجها منعها أم لا (أجاب)
ليس له منعها ولها أن تخرج بلا
اذنه والله أعلم (سئل) عن

سبرين وأبي حنيفة وأصحابه وعن بعض أصحابه أنه لا تفسد صلاته لان قوله يخشى أي يعلم
(فصل في النسبة) ان قرأ ومريم ابنة عيدان أو عيسى بن سارة نفسها صلاته بلا خلاف
لانه ليس في القرآن هذا الاسم وان كان في القرآن بأن قرأ مريم ابنة لقمان فعن أبي يوسف
انه لا تفسد صلاته وعن محمد أنها تفسد وكذا عن أبي يوسف وهو قول عامة مشايخنا رحمهم
الله تعالى

(فصل في الاعراب)

عن أبي حنيفة فبين قرأ واذا بتلى ابراهيم ربه برفع الميم لا تفسد الصلاة لان الابتلاء من العبد
السؤال واظهار الحاجة والصحيح أنها تفسد ولا يسمى اظهار الحاجة ابتلاء . ولو قرأ قل
أغبر الله اتخذ ذوليا فاطر السموات والارض وهو يطعم ولا يطعم ينصب الياء من الاول ونصب
العين منه ورفع الياء من الثاني وكسر العين أفتى عامة الأئمة بفساد الصلاة فبلغ ذلك
الشيخ السروفي المقرئ فأخذ برأيه قراءة الاعشى ووجهه أغبر الله اتخذ ذوليا ذلك الولي يطعم
ولا يطعم فأخبروا بذلك فرجعوا . ولو قرأ بكسر اللام من قوله ان الله يرى من المشركين
ورسوله الصحيح أنها لا تفسد

(فصل) اذا ترك التشديد والمد والترك لا يغير المعنى لا تفسد صلاته كالمؤقر أم لعونين أنبأ
نقفوا أخذوا وقتوا ونقضوا لا يغير تشديد وكذا المؤقر أيدركم الموت وأظهر الكاف الاولى وان
غير المعنى بان قرأ رب الناس وترك تشديد الباء وأقرأ ان النفس لا مارة بالسوء وترك تشديد
الميم فعند بعضهم لا تفسد صلاته وقال عامة العلماء تفسد وأما اذا ترك التشديد من قوله فن
أظلم ممن كذب بايات الله أو شدد في قوله ومن أظلم ممن كذب على الله قال بعضهم تفسد وقال
بعضهم لا تفسد الصلاة لان المعنى يقرب وعليه الفتوى وان ترك المد وتركه لا يغير المعنى
لا تفسد الصلاة كالمؤقر المدم من قوله أولئك أو من قوله انا أعطيناك أو من قوله انما أنت أو غير
المعنى بان ترك المدم من قوله سواء عليهم أو من قوله دعاء ودعاء قيل تفسد الصلاة وقال بعضهم
لا تفسد لان في مراقبة المد والتشديد حرجا وهو المختار . ولو قرأ الفاجر مكان الاثيم في قوله
تعالى طعام الاثيم فصلاته تامة على قول أصحابنا رحمهم الله تعالى ولو قرأ رب العالمين أو قرأ
ملك ملك يوم الدين قال بعضهم لا تفسد والصحيح تفسد . ولو قرأ الفاجر مكان الاثيم في قوله
عند بعضهم والصحيح انها تفسد . الحسن في الاعراب ان كان لا يغير المعنى لا تفسد الصلاة بالايجاع
وان غير المعنى تغييرا فاحشا كالمؤقر بغيره بكفر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد الصلاة
وبه يفتي لان في اعتبار الصواب في الاعراب ايقاع الناس في الحرج والخرج من مرفوع شرعا
و لو قرأ لا ترفعوا أصواتكم أو قرأ ان الذين يغضون أصواتهم برفع التاء فيهما أو قرأ الرحمن
على العرش استوى بنصب فون الرحمن لا تفسد صلاته بالايجاع . اذا وقف في غير موضع
الوقف أو ابتدأ من غير موضع الابتداء ان كان لا يغير المعنى تغييرا فاحشا لا تفسد صلاته بالايجاع
بين علمائنا رحمهم الله تعالى وان كان يتغير به المعنى لا تفسد صلاته أيضا عند عامة علمائنا وعند
بعض علمائنا تفسد صلاته والفتوى على عدم الفساد بكل حال لما في مراعاة الوقف والوصل
والابتداء خشية ايقاع الناس في الحرج . اذا فصل بين النعت والمنعوت والصفة والموصوف

تعالى وان كان لا يحسن هذا الوقف ولو قرأ شهد الله أنه لا اله ووقف ثم قال الا هو أوقراً
وقالت النصارى ووقف ثم قال المسيح ابن الله في هذه الوجوه لا تفسد عند علماءنا ما ذكرنا من
الحرج . في جامع الأصول اذا وصل حرفا من كلمة بكلمة أخرى قال بعضهم تفسد صلاته وقال
عامة العلماء لا تفسد وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان يعلم أن القرآن كيف هو الا أنه جرى
على لسانه هذا لا تفسد صلاته وان كان في اعتقاده أن القرآن كذلك تفسد صلاته . ولو قرأ
اباؤه نعبد ووصل كاف اباك بنون نعبد أوقراً انا أعطيناك الكوثر ووصل كاف انا أعطيناك
بلام الكوثر أوقراً غير المغضوب عليهم ووصل الباء بالعين وما أشبه ذلك فعلى قول بعض
العلماء تفسد صلاته وعلى قول عامة العلماء لا تفسد لانه عسى لا يمكنه السكنة في مثل هذه
المواضع لا يباع الفصل فلوراعينا ذلك يقع الناس في الحرج . اذا ذكر بعض الكلمة وما أعتمها
اما لا ينقطع النفس اولانه نسي الباقي ثم ذكر الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله فلما قال أل
انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم ذكره وقال حمد لله أوقراً الفاتحة والسورة ثم نسي قراءته فأراد
أن يقرأ فلما قال أل تذكر أنه قد كان قرأ فترك ذلك وركع أو ذكر بعض الكلمة ولم يذكر
البعض وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها وما شاكلها تفسد صلاته عند بعض المشايخ وبه
كان يفتي شمس الأئمة الحلواني وذكر في الدين النسي في الخصال في فصل زلة القارئ هذه
المسائل وفريق بين الاسم والفعل فقال في الاسم اذا قرأ أل وترك الباقي لا تفسد صلاته وفي الفعل
اذا ترك البعض وذكر البعض بأن أراد أن يقرأ يشكرون فقال يش وترك الباقي تفسد صلاته
والفرق أن الألف واللام في الاسماء بمنزلة قد في الافعال فلم يوجب تغييرا فاحشا فلا تفسد به
الصلاة . اذا قرأ آية مكان آية ان وقف على الآية وقفا تاما ثم ابتدأ بآية أخرى لا تفسد
صلاته وان تغير به المعنى لان هذا الانتقال من آية الى آية وان لم يقف ووصل الآية بالآية ان
كان لا يتغير المعنى لا تفسد الصلاة وان تغير به المعنى قال عامة أصحابنا تفسد صلاته وبعض
أصحابنا لا وهو اختيار فخر الاسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى

(فصل في ذكر آية مكان آية) اذا غير المعنى بأن قرأ ان الابرار لي بحم أوقراً ان الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم خير البرية أوقراً ربه قها
فترة أولئك هم المؤمنون حقا هل يوجب فساد الصلاة فقد اختلفوا منهم من لا يوجب الفساد
للضرورة ومنهم من يوجب الفساد لفتح المعنى وخروجه من أن يكون قرأنا وعليه الفتوى وهو
اختيار أبي يوسف وسفيان الثوري وابن المبارك رحمهم الله تعالى ومن المتأخرين القاضي
الامام أبو اليسر رحمه الله تعالى ولو قرأ بالفارسية وليس يذكر لله تعالى تفسد صلاته بالاتفاق
وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرجوع عن القول بجواز الصلاة بالفارسية من الفتاوى والله
سبحانه أعلم

(فصل في القراءة بالفارسية)

ذكر أبو سعيد البردعي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى انما جاز بالفارسية خاصة دون غيرها
على ما في الحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية (١) والاصح أن الاختيار في
الالسية واللغات والتركية والهندية والرومية سواء لكن جواز أبو حنيفة رحمه الله اذا كان

رجل تزوج امرأة بمصر المحروسة
ودخل بها وأقام معها مدة وأراد
أن ينقلها الى الخانكا ففعل
له ذلك بدون رضاها أم لا (أجاب)
نعم له ذلك حيث وفاهها معجل
صداقها وكان الطريق آمنا والله
أعلم (سئل) عن رجل تزوج
بكرًا وطلقها قبل الدخول هل له
أن يتزوج بامها أم لا (أجاب)
لا يحل له أن يتزوج بامها والله أعلم
(سئل) عن خطب امرأه خطبة
شرعية ثم تزوجت بغير الخاطب
فهل يصح التزويج أم يمنع من
ذلك الخطبة السابقة (أجاب)
نعم يصح التزويج ولا يمنع من ذلك
الخطبة المذكورة والله أعلم
(سئل) عن تزوج بامه على
حرة هل يصح أم لا (أجاب)
لا يصح والله أعلم (سئل)
عن تزوج امرأته لها ولد من غيره
أشهد على نفسه أنه رضى به أن
ياكل من مأكوله ويشرب من
مشروبه وينام على فراشه مادامت
والدته في عصمته متبرعا بذلك فهل
له الرجوع عن الاشهد المذكور
ومنعه الولد من الدخول الى والدته
في منزله أم الاشهد لازم ومنعه له
من ذلك (أجاب) نعم له الرجوع
فيما أشهد به على نفسه ومنعه الولد
من الدخول الى منزله ولا يمنع من

ذلك الشهاد المذكور والله أعلم
(سئل) عن الرجل اذا قال
لا امرأته أنت ابنتي من النسب ولها
نسب من غيره معروف هل يفرق
بينهم أم لا (أجاب) لا يفرق
بينهم بذلك والله أعلم (سئل) عن
الصغيرة اذا تزوجت من آخر ولم يكن
لها ولي ولا بالبلد قاض هل
ينعقد النكاح أم لا (أجاب) نعم
ينعقد النكاح ويتوقف على
اجازته بعد البلوغ والله أعلم - لم
(سئل) عن الصغيرة اذا زوجها
غير الاب والجد ودخل بها الزوج
وبلغت عنده هل لها الخيار على
العور حتى يبطل بسكوتهما
(أجاب) لا يبطل خيارها
بالسكوت وانما يبطل بالرضا
بالنكاح صريحاً أو يوجد منها
ما يدل على الرضا كالتمكين من
الجماع أو طلب النفقة وما أشبه
ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص
له ابنتان كبرى وصغرى فالكبرى
اسمها فاطمة والصغرى اسمها
خديجة فخطب رجل الكبرى
فعند التزويج قال له زوجتك ابنتي
خديجة وقبل الخاطب التزويج
فلما أنها الكبرى هل له الخيار
أم لا (أجاب) ينعقد النكاح
على من ذكرت حال العقد ولا خيار
له (سئل) عن القاضي اذا زوج

است فأما اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز ولا تنفسه صلواته وقال بعضهم انما يجوز اذا كان
مما هو ثناء الله تعالى كسورة الاخلاص ونحوها وان كان من جملة الاقاصيص لا يجوز والصحيح
انه يجوز في الكل عند من يجوز القراءة بالفارسية أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط الوفاء
بالمعنى والنظم . ولو اعتاد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب المحصف بها منع من ذلك أشد
المنع لمافيه من القنعة العظيمة (ن) اذا نام في الصلاة فقرأ وهو نائم يحزبه عن القراءة تعظيماً
للسان المصلي بخلاف الطلاق والعنق والفرق أن المجنون أو الصبي لو صلى كانت صلواته جائزة
ولو طلق أو عتق لا يقع وفي موضع آخر لا يحزبه وهو المختار لان الاحتياط شرط أداء العبادة
ولم يوجد منه (ق) رجل يقرأ في صلواته فكلما انتهى الى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه
وقال ليلى سيدى لاشك أن الاحسن أن لا يقول وهل تفسد قالوا لا والاطهر هو الفساد (ك)
من لا يقدر على بعض الحروف لا يؤتم بالاجماع واذا صلى وحده وقرأ بمافيه من الحروف التي
لا يقدر عليها وهو يجده ما يقدر عليه لا تجوز صلواته بلا خلاف . في الفتاوى المسبوق بثلاث
ركعات لا يقرأ في ثلثه لانه من حيث انه مقتضى التحريم كانت قراءته بدعة ومن حيث انه
مبدع في الافعال كانت نفلاً والدائر بين النقل والبدعة يترك (س) أكثر المشايخ على أن
قراءة القرآن بالالحن مكروه لا يحل فعله والاستماع اليه لمافيه من التشبه بفعل الفسقة والمراد
من قوله عليه الصلاة والسلام زينوا القرآن بأصواتكم القراءة بنغمة العرب وقال عليه الصلاة
والسلام اقرأوا القرآن بلحون العرب (ك) سئل شيخ الاسلام أبو الحسن الرستغني رحمه الله
تعالى عن يقرأ القرآن فسمع الاذان قال ان كان في المسجد لا يجيب ويعضي في قراءته وان كان
في منزله ان كان اذان مسجده ترك القراءة ويجيب لانه يلزمه جوابه فعلاً فأولى أن يلزمه قولاً
وان لم يكن اذان مسجده لا ولو سلموا عليه يجب رده بخلاف وقت الخطبة وينبغي أن لا يسلم
عليه مخزاعن شغله قال صاحب جامع الفتاوى رأيت في بعض النسخ أنه لا يستحب الختم
في أقل من ثلاثة أيام لقوله عليه الصلاة والسلام من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفتهقه ولان
الزيادة عليه تمنع الترتيل المأمور به بقضية الآية واختلفت الآثار والمختار أن يكون الختم في
ثلاث أخذ بالحديث (س) رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن لا يمكنه أن يستمع
كان الاثم على القارئ لانه قرأ في موضع اشغل الناس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب (ن)
قراءة القرآن في الحمام خفيفاً لا يكره هو المختار (ن) قراءة القرآن عند القبور عند أبي
حنيفة تكروه وعند محمداً ومناجناً أخذوا بقول محمد وهل ينفع والمختار أنه ينفع لان
الاخبار وردت بقراءة آية الكرسي والفاحة والاخلاص وغيرها عند القبور (س) اتخذ من
يقرأ القرآن على رأس القبر المختار أنه ليس بمكروه وبه أوصى الشيخ العياضی وفعل السلف
أسوة . يجب على المولى أن يعلم رقيقه شيئاً من القرآن بقدر ما يحتاج اليه في الصلاة (ع)
اذا رفع رأسه من السجود قليلاً ثم سجد أخرى فان كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه ساجد
بعد وان كان الى الجلوس أقرب جاز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ترك الطمأنينة في السجود
أخشى أن لا تجوز صلواته واذا رفع أصابع رجله عن الارض لا تجوز صلواته كذا ذكره
الكرخي في كتابه والخصاص في مختصره وهذا اذا لم ينصب أصابعه على الارض عند وضع
الرأس أصلاً . اذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين ذكر شمس الأئمة السرخسي
في كتاب الصلاة انه اذا كان التفاوت بمقدار لينة أو لنتين يعني المنصوبة دون المقروضة يجوز

وان كان أكثر من ذلك فلا . في الفتاوى ولو سجد على العجلة وهي على ظهر البقر لا يجوز لانه كالسجود على ظهر البقر وان كانت على الارض فهي كالسجود على السرير فيجوز . في خزانة الفقه لأبأس بجمع جبهته بعد الفراغ قبل السلام وقال أبو يوسف أحب إلى أن يدعه وقال المتأخرون وهو المختار انه يجزى دفعا للثلة . فتوى مشايخنا على أنه لو لم يضع ركبته عند السجود يجزئه واختار الفقيه أبي الليث أنه لا يجزئه والاولى أن يفتي بما قاله الفقيه رحمه الله تعالى . في المحيط سئل الفقيه عبد الكريم البخاري عن وضع جبهته على الكف قال لا يجوز وقال غيره من أصحابنا يجوز وهذا أظهر وفي فوائد الامام الرستغني لو سجد على يديه يجزئه والافضل أن لا يفعل ذلك لانا أمرنا بوضع أشرف الاعضاء وهو الوجه على أهون الأشياء وهو التراب . ذكر الفقيه أبو الليث أن المختار أن يقول قبل افتتاح الصلاة وجهت وجهي وهو اختيار جماعة من المتأخرين وأبي المتقدمون ذلك ولا يقول وجل ثناؤك وهو المختار وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يمنع عنه ولا أمر به أي أسكت لو قال سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك بلا وافتقد أصاب وفي قوله لا اله غيرك أربع لغات فتح الهاء ورفع الراء ونصبها وتنوين الهاء كذلك فالكل جائز . اختيار الفقيه أبي جعفر أنه يؤمن المقتدى إذا سمع ولا الضالين في المخافة والمختار للامام في التسبيح أن يأتي بأكثر من ثلاث حتى يمكن القوم أن يقولوا ثلاثا لكن بحيث لا يمل القوم والثلاث أذناه أي أدنى الفضيلة قال شمس الأئمة الحلواني كان شيخنا القاضي أبو علي النسفي يحكي عن أستاذه الامام أبي بكر محمد بن الفضل أنه عيّل إلى قولهما في جمع الامام بين التسبيح والتحميد وكان يفعل كذلك إذا صار اماما وهو اختيار الطحاوي وجماعة من المتأخرين وهو قول أهل المدينة والاختبة أحسن . لو انكشف من شعرها ما تحت أذنها قدر الربع لا يجوز صلاتها لان ذلك الشعر عورة وهو الصحيح

(فصل فيما يكره وما لا يكره وفيما يفسد الصلاة)

في الفتاوى لا يشير بالسبابة عند التشهد هو المختار وعليه الفتوى ولو بلغ شيئا من أسنانه يكره ولا تفسد صلاته وان كان قدرا الحصاة هكذا اختيار الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى لان المفسد وجود العمل الكثير وهذا لا يوجد عملا كثيرا بخلاف الصوم لان الفطر مما يدخل وقد وجد . المختار في الفتاوى أنه لا تكره الصلاة في نوب واحد يستره . في المحيط عن بعض المشايخ إذا عطس وقال لنفسه يا نفسي يرحمك الله لا تفسد صلاته (س) مريض يقول في صلاته عند القيام والانهطاط باسم الله من الروع والمشفقة لا تفسد صلاته لانه لم يخرجها جوا باليكون كلاما وفي (ن) تفسد في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لانه صار من كلام الناس والاول أقيس وأظهر وأما قوله أو به بالتشديد فقد اتفق المشايخ على فساد الصلاة على قوله لوجود أربعة أحرف وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن المرض إذا كان خفيفا يقطعها وان كان ثقيلا لا وعن محمد بن سلة لا يقطعها لان هذا مما يبتلى به المريض إذا اشتد مرضه قالوا والاختبة هذا أحسن للفتوى . في الفتاوى ان قال بالفارسية أرى ولم يكن عادته في أثناء الكلام حتى جعل من القرآن ينبغي أن يكون على الاختلاف المعروف كذا ذكره الفقيه أبو الليث قال الصدر الشهيد الصحيح أنها لا تفسد لان عربيته إذا جعلت من القرآن صار كالمؤقرأ القرآن بالفارسية ونعمة لا تفسد بالاجاع . في المحيط المصل إذا وسوسه الشيطان فقال لاحد ولا فائدة الا بالله

الصغيرة بالولاية من ابنه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز والله أعلم (سئل) عن الكافر هل تثبت له ولاية التزويج على ولده الصغير الكافر كالمسلم أم لا (أجاب) تثبت له الولاية كما تثبت للمسلم والله أعلم (سئل) عن الوصي هل يملك تزويج أمة النبي المسمول بوصايته أم لا (أجاب) نعم يملك ذلك والله أعلم (سئل) عن امرأة ادعت على رجل أنها امرأته ولا بينة لها فقال لها ان كنت امرأتى فأنت طالق هل يكون ذلك اقرارا لها بالنكاح أم لا (أجاب) لا يكون اقرارا والله أعلم (سئل) عن الصغيرة إذا تزوجها الحاكم بحكم الولاية الشرعية فبلغت هل لها الخيار أم لا (أجاب) لها الخيار ان شاءت أقامت على النكاح وان شاءت فسخته (سئل) عن زوج امرأة نكاحا فاسدا وفرق بينهما قبل الدخول ولها أم هل يحل له أن يتزوج بها أم لا (أجاب) يحل له أن يتزوج بها والله أعلم (سئل) عن الزوج والمرأة إذا اختلفا في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها باقل مما ادعته ولا بينة لاحدهما الحاكم في ذلك (أجاب) يتخالفان لا يفسخ والنكاح وبحكم مهر

ان كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد صلاته وان كان في أمر الدنيا تفسد . قال الامام أبو نصر الصفار اذا كان حافظا للقرآن ومع هذا نظري في المحصف أو المحراب وقرأت صلاته (ن) لو نظرت الى شيء مكتوب غير مستفهم لكنه فهم لا تفسد صلاته بالاجماع فان نظرت مستفهما وفهم فعلى قياس قول محمد تفسد به أخذ الفقيه أبو الباث وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد وأصل المسئلة اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فنشر كتابه ونظر فيه حتى فهم ما فيه فعند محمد يحنث وعند أبي يوسف لا وعلى هذا مسئلة هرون الرشيد فالتخاريفه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يقرأ القرآن فنظر وفهم ما فيه لا يحنث بلا خلاف . ولو طلب منه شيء فأومأ برأسه أى نعم أو لا لا تفسد . قالوا والمختار في حد الكثير ما يحسبه الناظر باعتباره أنه خارج الصلاة . قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا روى الثلجي عن أصحابنا وهو اختيار الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى (ن) ولو روى بالخبر في صلاته باطراف أصابعه لا يكفه واحدا أو اثنين لا تفسد فان روى ثلاثا فمتواليات فسدت وسواء الخبر في يده أو أخذته من الارض اذا كان قليلا لا تفسد لا طلاق جزاء الاصل وهو المختار . في الفتاوى ولوقتل الحية والعقرب واحتاج الى المشي والضربات قالوا تفسد وهذا أوجه وأحوط في فتاوى محمد بن الفضل اذا صلى في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه المختار أنها لا تفسد . وعن الحسن اذا حرك رجله لا تفسد قالوا وهذا اذا حرك رجله قليلا أما اذا حرك رجله كثيرا تفسد . سلام السهول لا يفسد سلام العمد هو مفسد نظيره ما في (ع) لو صلى العشاء فلما فرغ من ركعتين ظن أنها ثروية فسلم أو صلى الظهر وظن أنها جامعة فسلم على رأس الركعتين . اذا شرعت في الصلاة بعد ما شرع الامام مع الرجال ناويا امامة النساء فقامت بجذاء رجل فأشار الرجل اليها باليد بالتأخر فلم تتأخر تفسد صلاتها لاصلا تة كذا حكى عن مشايخ العراق قالوا لان المعنى في فساد الصلاة بالمحاذاة ترك فرض التأخر وهذا الفرض وان كان عليه لا عليها بالحديث لكن في مثل هذه الصورة لا يمكنه السعي في اقامته الا بما أتى به من الإشارة والتخطي خطوة أو خطوتين ممنوع عنه لانه مكروه فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضا من فروض الصلاة فتفسد صلاتها لاصلا تة بخلاف ما اذا جاء الرجل بعدها أو جاء معها وهذه مسئلة تحجية غريبة والصحيح أن مقدار ما يكره له المرور مقدار انتهى بصره وهو موضع سجوده فان زاد على ذلك لا يكره هذا في الصحراء والمسجد الكبير كالجامع على هذا والخط والقاء السترة لا يعتبر هو المختار . في الاجناس لو صلى وفي كه شعر الخنزير أكثر من قدر الدرهم قالوا الصحيح أنها لا تجوز وان صلى ومعه شعر الأدمى الاصح أنها تجوز وان كان أكثر من قدر الدرهم وعليه الفتوى . في الفتاوى لو قطع أذنه أو قلع سنه ثم أعاده في مكانه وصلى أو صلى وأذنه المقطوعة أو سنه المقطوعة في كه أو بجسبه جاز وفي الاجناس لا وكذا روى المعلى عن أبي يوسف والاول هو المختار . لا تخرج الجائز في زماننا الى الجماعات هو المختار (ط) المأموم اذا كان أطول من الامام وصلى بجنبه وهو بحال لم يسجد بغير رأسه قبل رأس الامام فصلاته جائزة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى بعلقمة والاسود وأقام أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره وكان ابن مسعود صغير الجشة بخلاف ما لو صلى بالايماء ورأس المؤتمه وقع قبل رأس الامام لا يجوز هكذا ذكر بعض المشايخ والصحيح أنه يجوز لان العبرة لاقدامهم للرؤوسهم . رجل صلى يقوم في فلاة من الارض فامقدار

المثل والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة ومات عنها قبل الدخول بها هل عليها عدة منه وهل عليه الصداق أو نصفه (أجاب) نعم عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام وتستحق المهر تأخذ منه تركته والله أعلم (سئل) عن الصغيرة التي لا ولي لها سوى الام أو الاخت الشقيقة أو الاب من زوجها منها (أجاب) ولاية التزويج للام لتقدمها على الاخت والله أعلم (سئل) عن تزوج بتمية بكر افاصرة بولاية أمهاتهم بعد مدة ادعت البلوغ بالحيض واختارت فسخ النكاح هل يبطل النكاح بذلك أم لا (أجاب) لا يبطل النكاح بذلك ما لم يفسخ الحاكم العقد بينهما والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة ودخل بها ثم ظهر أنها في عصمة الغير وفرق بينهما وقضى بها للاول هل له وطؤها من غير عدة أو لابد من عدة (أجاب) ان كان الثاني لا يعلم بنكاح الاول تجب العدة وان كان يعلم لا تجب ويحصل للزوج الاول وطؤها (سئل) عن الوصي أو الجده له أن يزوج أمة الصغير الذي في ولايته (أجاب) نعم له ذلك والله أعلم (سئل)

ما يمكن أن يصطف فيه القوم وقال بعضهم مقدار ما يصطف فيه الصفان وعليه الفتوى .
اختلفوا في أدنى الصف قال بعضهم ثلاثة وفي ظاهر الرواية لم يجعل الثلاثة صفاحق قال (١)
تفسد صلاة ثلاثة من كل صف إلى آخر الصفوف وجاز اقتداء الباقي والفتوى على ظاهر الرواية

(فصل في الامامة والاقتداء)

(ط) الصلاة خلف أهل الأهواء والبدعة تجوز تأويله إذا كان هوى لا يكفره لكن مال عن الحق بتأويل فاسد وهو من أهل قبلتنا وإن كان هوى يكفره كالجهمي والقدرى وهو الذي يقول بخلق القرآن والرافضي الغالي وهو الذي ينكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لا تجوز لانه كافر والكافر ليس من أهل الامامة والعبادة (في الفتاوى) إذا صلى خلف فاسق أو مبتدع وهو من تجوز الصلاة خلفه فإنه ينال فضل الجماعة لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل برو فاجر لكن لا كما صلى خلف تقي ورع لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء والعالم بالسنة أولى وإن كان غيره أو روع منه إذا اجتنب الفواحش الظاهرة أما الصلاة خلف شافعي المذهب من مشايخنا من قال ان الاولى أن لا يصلي خلف من يقنت في الفجر ومنهم من قال يجوز الاقتداء به وإن كان يوتر بركعة ويقنت في الفجر إذا كان لا يميل عن قبلتنا ويتوضأ عن فصد وحجامة إلى غير ذلك والمختار أنه إذا لم يعلم منه شيء من هذه الأشياء يجوز الاقتداء به من غير كراهة لان الاصل عدمها . إذا أم قوما وهم كارهون ان كان ذلك لفساد فيه أو لانهم أحق بها منه بكرمه ذلك كذا روى الحسن عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان هو أحق بالامامة منهم ولا فساد فيه فلا يكره ذلك لان امامة الجاهل والفاسق تكره للعالم الصالح أبدا وفي المحيط الفاسق إذا كان يؤتم ويعجز القوم عن منعه فالمختار أنه في صلاة الجمعة يقتدى به ولا تتركها . الاي إذا كان يصلي وحده وهناك قارئ يصلي وحده غير صلاة الاي جازت صلاة الاي ولا ينتظر فراغه منها إجماعا . عن البقالى القارى إذا اقتدى بالاي لم يصح ذلك . الصحيح أنه لا يصير شارعا في صلاة تفسد حتى لا يلزمه القضاء في التطوع بالافساد نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الاصل وكذا الجواب في الرجل إذا اقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث . في الفتاوى متى يكبر الامام فالاختلاف فيه معروف وذكر في النوادر أنه يكبر قبيل قوله قد قامت الصلاة قال شمس الأئمة الحلواني هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ينتظر فراغ المؤذن رقبته فان لم يكن الامام معهم في المسجد ان كان يدخل عليهم من وراء الصفوف فكلما جاوز صفقا قام ذلك الصف هو المختار وإن كان يدخل من قدامهم قاموا إذا رآوه وإن كان الامام هو المؤذن فان أقام في المسجد لا يقومون مالم يفرغ من الإقامة ومشايخنا تنفقوا على أنهم لا يقومون مالم يدخل المسجد (ق) من لا يقدر أن يتكلم ببعض الحروف لا ينبغي أن يؤتم الناس بالإجماع . ليس للناس أن يولوا خليفة الا أفضلهم هذا خاص بالخلفاء وعليه إجماع الامة . العارى إذا أم العراة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين وصلاة اللابسين فاسدة بالإجماع ان كان بين الامام والمقتدى مهر صغير لا تجرى فيه السفينة والزوارق لا يمنع الاقتداء هو المختار .

عن صغيرة زوجها غير الاب والجد فبلغت والزوج غائب هل لها أن تختار فسخ النكاح في غيبته ويفرق الحاكم بينهما (أجاب) لها أن تختار نفسها حين بلغت وتشهد على ذلك والله أعلم (سئل) عن البكر البالغة أو الثيب البالغة إذا أذن القاضي الحنفى أن يزوجهما من فلان بصدق معلوم فزوجها منه هل يكون التزويج حكما منه كالأول كانت الولاية له وزوج بحكمها أو لا يكون حكما منه ويكون كالوصي عليها (أجاب) لا يكون التزويج المذكور حكما منه ويكون كالوصي عليها ولا يكون بمنزلة تزويج بحكم الولاية والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها قبل أن يدفع لها مهمل الصداق فأرادت أن تمنع نفسها حتى يدفع لها مهمل صداقها هل لها ذلك بعد الدخول بها أم لا وهل تستحق النفقة والكسوة أم لا تستحق لاجل المنع المذكور (أجاب) نعم لها أن تمنع نفسها منه لقبض مهمل صداقها عليه ولو بعد الدخول بها وتستحق عليه النفقة والكسوة ولا يمنع من ذلك المنع المذكور والله أعلم (سئل) إذا اختلف ورثة الزوجة مع الزوج في المهر ولاينة فالقول لمن وهل

(١) قوله حتى قال تفسد صلاة ثلاثة أي فيما إذا صلى ثلاث نسوة أمام صفوف الرجال والمسئلة في فاضحان وغيره اه معجمه

يرجع الى مهر مثلها (أجاب) القول
للزواج في مقداره (سئل) عن زواج
ابنته القاصرة من أحد بصدق
معلوم شرط قبض بعضه قبل
الدخول والباقي على حكم الحلول هل
لأبيها مطالبة الزوج بالمهر المعين
قبل الدخول قبل تسليم ابنته
أم لا لمطالبة له الا بعد الدخول
(أجاب) لأبيها مطالبة الزوج بالمهر
المذكور قبل الدخول والله أعلم
(سئل) عن المرأة اذا كان لها
مهر على زوجها على حكم الحلول
فأنظرته به لموت أو فراق أو لمسة
معلومة هل يصح ذلك أم لا (أجاب)
نعم يصح ذلك ويمنع عليها المطالبة
مادام الاجل باقيا والله أعلم (سئل)
عن السيد اذا تزوج أمة بآخر
بصدق معلوم ثم وهبه للزوج هل
يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح
لانه ملكه (سئل) عن خلا
بامر أنه في محل قابل مع عدم المانع
ثم طلقها وادعى عدم الاصابة هل
يلزمه نصف المهر ولا عدة عليها أم لا
(أجاب) يلزمه المهر كاملا لتأكده
بالحلوة الصحيحة وعليها العدة والله
أعلم (سئل) عن الذي اذا أسلم
وله زوجة ذميمة ومعه أولاد صغار
منها هل يتبعونه في الاسلام أم لا وهل
يبطل النكاح الذي بينهما أم لا
(أجاب) نعم يتبعونه في الاسلام
ويعرض الاسلام على الزوجة فان
أسلمت فيها وان لم تسلم تستمر في
عصمتها (سئل) عن الرجل هل يجوز
له أن يجمع بين امرأة وخالها

تكون أصابع المقتدى عند كعبيه ولو قام خلفه مطلقا لم يكره في الفتاوى لو سلم الامام ولم
يفرغ المأموم من التشهد يتم ما بقى لان سلام الامام على قول من يخرج من الصلاة لا يخرج
مادام عليه شيء وهما كذلك لان التشهد من الواجبات بخلاف التسبيحات لان التسبيحات
كلمات بعضها منفصل عن البعض حقيقة واعتبارا فترك ما بقى لا يوجب بطلان ما أتى به وأما
التشهد فهو في حكم كلام واحد لكونه منظوما فترك ما بقى يبطل ما مضى فيبطل أصلا وان بقي
شيء من الدعوات والصلوات يسلم معه بفراغه عن الواجب . صلى ثلاثا من الفريضة ثم أقام
المؤذن فالحيلة له ليدركها في الجماعة أن يصلي الرابعة قاعدا حتى تنقلب هذه نقلا عندها خلافا
لمحمد وس على هذا مثال ذلك (ط) من سبق الامام بالافتتاح لم يجز الاقتداء لان الاقتداء
بناء والبناء على المعدوم مستحيل ثم هل يصير شارعا في صلاة نفسه فيه روايتان والاصح أنه لا
يصير شارعا لان الصلاة منفردة تخالف صلاته مقتديا بحكمها فصار كاختلافهما سما ومن نوى
الظهر لا يصير شارعا في العصر فكذا هذا . والكلام في التسمية في ثلاثة مواضع أحدها أنها
ليست من الفاتحة ولا من أول كل سورة عندنا خلافا للسافعي رحمه الله تعالى . والثاني أنها آية
من القرآن وهو الصحيح . والثالث أنه يؤتى بها في كل ركعة عند افتتاح قراءة الفاتحة ولا يعيدها
مع كل سورة بعدها وهو الصحيح . ولو صلى العصر خمسا وقعد في الرابعة قدر التشهد لا يضيف
اليها السادسة لانه لا تطوع بعد العصر ولا سهو عليه لان سجود السهو شرع في آخر الصلاة
ولم يوجد آخرها لانه لم يوجد آخر العصر ولا آخر التطوع بدخول الواسطة وهي الركعة الخامسة
الآن في رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضيف اليها السادسة وكذا الوصل في ركعة من
التطوع ثم طلع الفجر والفتوى على رواية هشام هكذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى .
الامام اذا رفع رأسه من الركوع قبل أن يقول المقتدى ثلاث تسبيحات يتابع الامام هو الصحيح
لان التسبيحات سنة ومتابعة الامام فريضة والاشتغال بالفريضة أولى . اذا أدرك الامام
في التشهد وقام الامام قبل أن يتم المقتدى أو سلم الامام في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى التشهد
فالمختار أن يتم التشهد . المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام سهوا لا يجب عليه السهو وان سلم
بعده يجب هو المختار لانه سها بعد ما صار منفردا . المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام
في التشهد الاخير واذا تم التشهد لا يشتغل بما بعده من الصلاة والدعوات لانه ليس له أو ان ذلك
ثم ماذا يفعل تكلم موافقه وعن أبي شجاع أنه يكرر التشهد أي قوله أشهد أن لا إله الا الله هو
المختار (ق) واذا بدأ المسبوق بقضاء ما فاتته ثم تابع الامام فيما أدركه فقد خالف السنة وصلاته
جائزة عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى وفي الفتاوى اذا طعن الامام أن عليه سهوا فسجد
وتبعه المسبوق ان لم يعلم انه لم يكن على الامام لم تفسد صلاته هو المختار لان مثل هذا يقع كثيرا
فيسقط اعتباره به كان يقف أو يحضف الكبير رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به (س) مسبوقان
قاما الى قضاء ما سبقا فافتدى أحدهما بالاخر فسدت صلاة المقتدى قرأ أو لم يقرأ هو المختار وصلاة
الاخر جائزة . سلم المسبوق ساهيا مع الامام ومسح يديه على جبهته كما هو العادة ثم تذكر ما عليه
قالوا لا ينبغي لانه وجد عمل كثير وكذا في (ط) قالوا هذا يؤيد رواية مكحول النسفي عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن من رفع يديه عند الركوع أو الرفع تفسد صلاته لكونه عملا كثيرا وذكر في
مواضع أن هذا ليس بما خذ به فعلى قياس ذلك ينبغي أن يكون المختار في هذه المسئلة جواز البناء

(سئل) عن رجل متزوج بامرأة ولها ابوان يأتیان اليها بمنزل الزوج ويحصل مجيئهما الضرر له لكونهما يكرهان الزوج ويعلمانهما عليه يمنع القربان والذوم عنده والاساءة عليه هل له منعهما من الدخول الى منزله والاجتماع عليها بالبحضرة خارج المنزل (أجاب) نعم له منعهما من الدخول الى منزله ولهما النظر اليها والكلام معها خارج المنزل والله أعلم (سئل) عن زوج مستولده من آخر وماتت معه وخلفت ارضا هل يكون للسيد أو للزوج (أجاب) يستحقه السيد بمفرده والله أعلم (سئل) عن زوج بامة الغير وأنت منه بولدته اشتراها هل يبطل النكاح أو لا وهل نصير أم ولده وهل يكون المهر للسيد البائع أو لا (أجاب) نعم يبطل النكاح وتصير أم ولده والمهر للبائع والله أعلم (سئل) عن الولي في النكاح اذا كان فاسقا وزوج هل يصح التزويج منه أولا (أجاب) نعم يصح التزويج منه ولو كان فاسقا والله أعلم (سئل) عن عبد تزوج بغير أمر سيده فأجاز نكاحه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح وينفذ بالاجازة والله أعلم (سئل) عن رجل له جارية مستولدة وزوجها من آخر وماتت منه بنت وماتت الجارية فهل تكون البنت ملكا للسيد وحكمها كما أمها أو تكون

(١) عبارة فاضحان وان تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام

مقتديا فذهب ولو ضا فإن فرغ من الوضوء قبل أن يفرغ الامام من الصلاة فعليه أن يعود الى مكانه لا محالة لانه بقي مقتديا ولو أتم بقية الصلاة في بيته لا يجزئه لان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء ولو فرغ امامه خيرا لمقتدي بين أن يعود الى السجود وبين أن يتم في بيته وان كان منفردا بتغييرين الرجوع الى المسجد ليكون مؤديا جميع الصلاة في مكان واحد وبين أن يتم في بيته وذ كرشيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسي الافضل لهما العود وهو المختار في الفتاوى (ق) امرأة ظنت أنها أحدثت فاستدبرت القبلة ثم علمت أنها لم تحدث فان برحت عن مصلاها فسدت وليس البيت كالمسجد قال السيد الامام ناصر الدين البيت كالمسجد في حق هذا الحكم وعليه الفتوى . لو كان الماء بعيدا من المنصرف للوضوء وبقره بئر ماء يذهب الى الماء وان كان بعيدا لانه لو نزح الماء استقبل الصلاة هو المختار . المنصرف للوضوء اذا قرأ اذا هبها أو جأثيا تفسد صلاته هو المختار لانه لا فرق بين أن يقرأ اذا هبها أو جأثيا ان قرأ اذا هبها فقد أدى ركنا مع الحدث وان قرأ جأثيا فقد أدى ركنا مع عمل المني . في الفتاوى الامام اذا أحدث وخرج من غير استخلاف فاحكم صلاته ذكر الطحاوي أنها تفسد وذكر الحاكم في مختصره عن أبي عصمة عن محمد لا وكذا الكرخي في مختصره ولم ينسبه الى أحد وهو الاصح . ذكر في الحصائل امام أحدث فقدم رجلا جأثيا وكان مع الامام غيره أو لم يكن فان كبر الجأثي مقتديا به بعد حدثه قبل خروجه صح وان كبر ينوي الدخول في صلاة نفسه فصلاة هذا تامة وصلاة الباقي فاسدة لان الاستخلاف هذا لم يصح له لانه ليس شريكا معهم في الصلاة وتفسد صلاة الامام ههنا هو الصحيح . (١) لو تقدم واحد من غير تقديم أحد قام مقامه قبل خروج الامام صار اماما للضرورة الحاجة

(نوع في استخلاف من ظن أنه أحدث) في الاجناس لو ظن أنه أحدث فاستخلف ثم ظهر الامر قبل خروجه فسدت صلاتهم لان الاستخلاف عمل كثير ولو قدم القوم رجلا ثم ظهر الامر فعلى الروايات كلها فسدت صلاتهم خرج أو لم يخرج

(باب السهو)

اختار القاضي الامام صدر الاسلام البرزوي أن سبب وجوبه ترك الواجب وهذا أجمع قول فيه (ن) قرأ في الجمعة بعد الفاتحة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة ثم تنجأ فلا سهو عليه هو المختار (س) لا سهو عليه بقراءة الفاتحة والسورة جميعا في الاخيرتين هو المختار لا إطلاق قوله ان شاء قرأ عن محمد رحمه الله تعالى اذا قرأ مقدار ما تجزئه الصلاة من الجهر وغيره جهر افيما يخاف فعليه السهو والا فلا قال الصدر الشهيد حسام الدين هكذا ذكره عصام ولعله اختار هذه الرواية وهو المختار لانه حينئذ يصير مصليا بالقراءة جهر او ليس له ذلك هذا في الامام والمنفرد لا يلزمه السهو لان قراءته مقصورة عليه بجهره ومخافته سواء ولو أتم في التراويح وخافت ساهيا فعليه السهو ولو ترك القعدة الاولى ثم تذكرها ضا كان الى القعود أقرب يقعد وعليه الفتوى ويلزمه السهو ذكره الحاكم وذكر الشيخ الامام محمد بن الفضل أنه لا سهو عليه بعذر ذلك فكانه لم يوجد شيء أو رده شيخ الاسلام خواهر زاده قالوا انما يكون أقرب الى القعود اذا لم يرفع ركنه قال الفقيه أبو جعفر بلغني عن أبي القاسم الصفار لا سهو بالقعدة الاولى بالصلاة لان الصلاة لا تامة الا بقراءة الفاتحة والركعة الاولى

حرّة كآنيها وان كانت في حكم
أما هان له ولاية تزويجها الأب أو
السيد (أجاب) تكون للسيد
وحكمها كآنها ولاية التزويج
للسيد والله أعلم (سئل) عن رجل
تزوج امرأة على صداق معلوم
بعضه مجهول مقبوض بيدها وبعضه
مؤجل بموت أو طلاق هل لها
المطالبة به متى شاءت أو لا مطالبة لها
به إلا بعد الطلاق أو الموت (أجاب)
لا مطالبة لها عليه بالصداق
الغير الحال المذكور إلا بعد
الطلاق أو الموت لأنه مؤجل عرفا
والمؤجل بالعرف كالمؤجل بالشرط
والله أعلم (سئل) عن زوج
ابنته الصغيرة من آخر فطالب أباه
بأخذها عنده هل يقضى عليه
بتسليمها له مع عدم طاقته على الجماع
(أجاب) لا يقضى عليه بتسليمها
له مع عدم طاقته على الجماع والله
أعلم (سئل) عن زوج امرأة بقرية
قريبة من المصر هل له أن ينقلها من
القرية إلى المصر بغير رضاها إذا
أوفاهما مجهول صداقها أم لا (أجاب)
نعم له ذلك بدون رضاها والله أعلم
(سئل) عن امرأة حرة تزوج بها
عبد فظهر لها حاله ولم تعلم به حالة
العقد هل لها الفسخ أولا (أجاب)

(١) قوله فالتخلاف فيه معروف
أي وهو أنه يتحرى فإن لم يقع
تحرره على شيء فإنه يبدأ بأيتها
شاء فإن بدأ بالظهر ففرض الظهر ثم
العصر قال أبو حنيفة بعد الظهر
وقال صاحباه لا يعيد كذا في

في قوله بتأخير القيام واختيار الاستاذ المرغيناني أنه لا يلزمه بقوله اللهم صلى على محمد وأئمة المعصين
مقدار ما يؤدي فيه ركنا

(فصل في السهو عن أفعال الصلاة وأركانها) لو قيد الخامسة بالسجدة وقعد على الرابعة
فالمختار أنه يضيف إليها السادسة حتما (س) صلى العصر خمسة وتشهد في الرابعة ونذر في
الخامسة لا يضيف إليها السادسة وعن هشام عن محمد أنه يضيف لأنه وقع في النفل لا عن قصد
وعليه الفتوى . في بعض الشروح لو صلى ركعة وسلم وعليه عليه تركها من ركعة سهوا وتلاوة
سهوا فإن سلم ناسيا للكل لا تفسد صلاته بالاتفاق وإن كان ذا كرا للكل والصلية تفسد
بالاجماع في الفتاوى من سلم عن يمينه وسهوا عن يساره مادام في المسجد يأتي بالتسليم الأخرى
وان استند برقبته به قال بعضهم وعامة المشايخ على أنه لا يأتي به بعد الاستدبار قال شيخ
الاسلام خواهر زاده هو الصحيح لأنه انحراف من غير عند

(فصل في وقت سجود السهو) في الفتاوى إذا وقع سجود السهو في وسط الصلاة لا يعتد به
ويسجد له ثانيا لان موضعه آخرها . إذا صلى المسافر الظهر وسها فيها وسجد لسهوه ثم نوى الإقامة
فانه يصح ويقوم لانعام صلاته والمختار أنه يعيد سجدة في السهو

(مسائل الشك) قال مشايخنا المختار أن المراد بما قال في الكتاب وهو أول ما سها فيه أي
في هذه الصلاة لأنه أول سهو في عمره . وذلك لا يشترط لجواز المضي فيها بالتحرى أن يصير
السهو عادته . في الفتاوى إذا ترك صلاة في يوم وليس له ولا يدري أي صلاة هي يصلي صلاة يوم
وليلة يخرج ٤ ما عليه بقينا وقال بعض مشايخ نيل يصلي الفجر بخبر عمة والمغرب بخبر عمة ثم
يصلي أربع ركعات بنية ما عليه من صلاة هذا اليوم وليس له . وقال سفيان الثوري يصلي أربع
ركعات بنية ما عليه من صلاة هذا اليوم وليس له ويقعد على الثانية والثالثة والرابعة . لو ترك
صلاتين من يومين الظهر والعصر ولا يدري الأول منهما (١) فالتخلاف فيه معروف . ويقول
أبي حنيفة نأخذ . لو فاتته الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام ولا يدري كيف فاتت فعندهما
يصلي كل متروكة مرة واختلفوا على قوله منهم من قال لا ترتيب ههنا لان الفوائت زادت على يوم
وليست ولا يبق الترتيب واجبا حتى يبدأ بيهن شاء ثم يصلي الثانية والثالثة ولا يعيد شيئا وهو القول
المختار . من فاتته صلاة وصلى على ذلك شهر اثم ترك فصلي الوقتية وهوذا كرلها أجزاء لان
الترتيب بين الفائتة وهذه الوقتية سقط لان المختل بينهما كثير وهو اختيار الطحاوي وهو المأخوذ به
ولو ترك وقت الخطبة أنه لم يصل الفجر يقوم ويصلي ولا يسمع الخطبة

(نوع في قضاء الفوائت) في الشرح أن من ترك صلاة عليه وهو في صلاة فالمختار أن يركعها
أنه لا تفسد صلاته حين ذكرها ويبقى أصل الصلاة حتى يتم ركعتين تطوعا . في الفتاوى من تاب
بعد ما ترك صلاته مدة مديدة ثم اشتغل بأداء الصلوات في مواقيتها ترك صلاة وصلى بعدها وقتية
مع ترك المتروكة القريبة قال بعضهم لا يجوز به احتياطا قالوا وعليه الفتوى زجره عن
التهاون بأمر الصلاة وكان الاستاذ الاجل ظهير الدين المرغيناني يقول لا قبس أنه يجوز به وكان
يفتي بهذا . إذا سقط الترتيب بكثر الفوائت ثم عادت إلى القبلة بقضاء بعضها عن محمد رحمه
الله تعالى روايتان في أحدهما يعود الترتيب لانعدام المسقط واليه مال الفقيه أبو جعفر واختاره
بعضهم وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير لا يعود وفتوى بعض المتأخرين على هذا وما قبل
في أدلة من أدلة الشافعية ثلاثة في أدلة من أدلة الشافعية ثلاثة في أدلة من أدلة الشافعية ثلاثة

ظهر ادفعه الى آخر المجلس على قول من قال انه لا يعود الترتيب لاحاجة الى (١) التكليف بين الجائر والفاسد وهو المختار . في الواقات الصغيرة للصدر الشهيد اذا فات الوتر من المريض يكفر لكل وتر بنصف صاع كما في سائر الصلوات قال وبه يتبين أن لكل صلاة منونين لا عن كل يوم وليلة

(باب الوتر)

(ن) أهل قرية اذا اجتمعوا على ترك الوتر أدبهم الامام وجبهم وان لم يمتنعوا قاتلهم وهذا عندهم جميعا . ولو ترك الوتر حتى طلع الفجر فعليه قضاؤها ومن قضى قضاء بالقنوت عندهم جميعا لقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسيه فليصله اذا ذكره وما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال لا وتر بعد الصبح محمول على أنه لا يؤخر الى هذا الوقت (ح) المنفرد يخاف في الوتر والامام يخاف عند بعض المشايخ منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري والامام السفكر نذري وهو المختار وقد جرى التوارث بالخفاقة في مسجد أبي جعفر الكبير ولولا أنه علم من استأذنه محمد بن الحسن والامام الخالف استأذنه والقراءة في كل ركعة منها فريضة بالاجماع . رجل أو تر ولم يقرأ في الثالثة لم يجز في قولهم جميعا لان الوتر في حق اشتراط القراءة ليس حكمه حكم الفريضة فكان نفل في حق القراءة فتشترط القراءة في الركعات كلها . في الفتاوى من لا يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا وهو اختيار الفقيه أبي الليث أو يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الواقات الصغيرة يارب ثلاث مرات وأسنده الى فتاوى أهل سمرقند ويضع النبي على اليسرى فيه

(فصل في الشك) ولو شك في الوتر في القيام أنها الثانية أو الثالثة يتم تلك الركعة ويقت فيها لجواز أنها الثالثة ثم يقوم بعد القعدة ويضيف اليها ركعة أخرى ويقت فيها هو المختار بخلاف المسبوق ركعتين في الوتر اذا قنت مع الامام في الاخيرة من صلاة الامام حيث لا يفت في الاخيرة مما قام الى قضائه في قولهم جميعا والفرق أن تكرار القنوت في موضعه ليس بمشروع وفي مسألة الشك أحدهما في موضعه والاخر لا ولا يتحقق التكرار في موضعه

(فصل في النذر بالصلاة) اذا قال الله على أن أصلي ركعتين بغير قراءة تلزمه صلاة صحيحة وهو قول محمد وهو المختار ولو قال الله على أن أصلي نصف ركعة تلزمه ركعتان عند أبي يوسف وهو المختار وفي بعض الشروح اختلف المشايخ فبين نذر أن يصلي ركعتين ولم يقل قائما قال بعضهم لا يلزمه القيام وقال بعضهم يلزمه اعتبار الإيجاب العبد بإيجاب الله تعالى ومطلق الامر بالصلاة يوجبها قائما هو المختار

(باب سجود التلاوة)

يكبر في سجدة التلاوة ابتداء وانتهاء وهو المختار والمعتبر تلاوة أكثر من نصف الآية مع حرف السجدة سواء كان الاكثر قبل حرف السجدة أو بعدها وأداؤها ليس على الفور حتى لو أداها في أي وقت يكون مؤديا لاقاضيا (ب) النائم اذا هذى وجرى على لسانه آية السجدة فلا سجدة على السامع منه وكذا لو قتها الطوطى فسمعها منه أحد قبل هذا قول محمد وكيفما كان هو المختار وكذا ان سمع الصدى . في الفتاوى شبه انط حوازا ما هو شبه انط حوازا الصلاة هو المختار

نعم لها ولا ولياتها الفسخ والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة بصدق معلوم ثم جدد لها عقدا ثانيا بغير أكثر من الاول هل لها المسمى في العقد الاول أو المسمى في العقد الثاني (أجاب) لها المسمى في العقد الاول لا غير والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا زوجت متى يمكن الزوج منها (أجاب) حتى تصير مطيقة للوطء والله أعلم (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته الصغيرة هل له قبض بمجمل الصداق قبل التمكن والحال أنها لا يستمتع بها الصغرى (أجاب) نعم له المطالبة بذلك وقبضه من الزوج دون النفقة والله أعلم (سئل) عن زوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج فاذا بلغت فارادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الاخ (أجاب) ان كان الاخ وصيهاها الطلب عليه لا على الزوج وان لم يكن وصيهاها الطلب على الزوج والزواج يرجع على الاخ بالصداق وان كان باقيا عنده والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته البالغة من آخر بحضرتها وهي ساكنة هل ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاعه أولا (أجاب) نعم ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاعه والله أعلم (١) قوله التكليف بين المخ كذا في الاصل وانظر وحرر كتبه معصمه

(ن) والصحيح أن يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلاة . في غريب الرواية إذا اتلا على الأرض فأصابه خوف فسجدرا كباجاز لعجزه

(فصل في تكرارها) لوقرأها على غصن ثم انتقل إلى غصن فأعادها وقرأ مرارا في الدرس أو تسدية الثوب أو يدور حول الرما في الطاحونة الصحيح أنه يتكرر الوجوب في الكل في (١) (الخامس) إذا كان يقرأ القرآن في مسجد أو بيت فقرأ آية السجدة مرة ثم قرأها ثانية في مكانه ذلك يكفيه واحدة وكذلك أن تحول من زاوية إلى زاوية لأنه مشى قليل لا يتبدل المجلس به إلا أن يكون المسجد الجامع حينئذ تارمه سجدتان هو المختار في الفتاوى إذا تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه نأخذ ولتبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الوجوب عليه لا على التالى (الحا) ولو سمع المقتدى من أجنبي أو سمع الامام من أجنبي قرأها الاجنبى خارج الصلاة أو في صلاة أخرى غير صلاة الامام سجدها بعد الفراغ من الصلاة بالاجماع ولو سجد في الصلاة لا تجوز لانها ليست بصلاة ولا تفسد صلاته هو الصحيح بناء على أن الزبادة سجدة واحدة ساهيا وسجدتان ولا تفسد صلاته بالاجماع . إذا قرأها في الصلاة على الدابة مرارا وخلفه سائق نجح سجدة واحدة على الراكب وعلى السائق يتكررها المختار في الفتاوى اختلاف المشايخ في أنه إذا ركع أو سجد للصلاة فسجدة التلاوة تتأدى بإيهما عند بعضهم بالركوع لقربه من التلاوة ولكن لا بد من النية وعند بعضهم بالسجود لانه أشبه وهل تشترط النية قال مشايخ بلخ ومحمد بن سلمة وغيره لا ينوب عما عليه من التلاوة ما لم ينو في ركوعه أو بعد ما استوى قائما أنه يسجد لصلاته وتلاوته جميعا ومن المتأخرين من قال على قول هؤلاء ينبغي أن ينو حين ينحط للركوع ويكون على النية حين ينحط للسجود . وقال بعض المشايخ النية ليست بشرط وسجدة التلاوة تقع عنها بدون النية والاول هو المختار اذا سمع من الامام من ليس معه ثم دخل معه قبل أن يسجد فهو هنا يتابع الامام بلا خلاف وان دخل بعد أن يسجد لا يسجد ها في الصلاة فخر زاعن مخالفة الامام ولا بعد الفراغ قالوا وهذا إذا أدرك الامام في آخر هذه الركعة فاما اذا أدركه في ركعة أخرى يسجد ها بعد الفراغ هو المختار لان ما وجب عليه لم يصرمؤدى أصلا فيؤديه قال شمس الأئمة الحلواني ينبغي أن لا يسجد للتلاوة اذا اتلاها في الجمعة لامتداد الصفوف وكثرة القوم والمكبرين

(باب السنن والتطوعات)

من الفتاوى (س) رجل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يرها حقا فقد كفر لانه لم يرمنا بعة النبي صلى الله عليه وسلم حقا وذلك كفر وان رآها حقا قيل لا يأثم والصحيح أنه يأثم لانه جاء الوعيد بتركها . السنة بعد الجمعة فعلى ما عرف من الخلاف وكثير من مشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف وهو المختار قال شمس الأئمة الحلواني الافضل أن يصلى أربعين ركعتين وفيه اشارة الى التخيير بين تقديم الاربع أو الركعتين وكل واحد منهما مروي عن علي لكن الافضل تقديم الاربع كيلا يصير متطوعا بعد الفرض بمثلها . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في الوافعات الصغيرة انه اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب الخطبة ففي قطعها اختلاف المشايخ منهم من قال يتم الاربع لان هذه الاربع صلاة واحدة ولهذا قالوا يقضى أربعين ركعة اذا قطعها وبه

(سئل) عن القاصرة اذا كان لها أخ شقيق وجد من يقدم منهما في تزويجها (أجاب) ان كان الجد لاب فهو أولى والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا زوجت نفسها من غير كف ولها أولياء لم يرضوا بذلك هل لهم رفعه للحاكم ليفسخ النكاح أم لا (أجاب) نعم لهم رفعه الى الحاكم ليفسخ النكاح بطلبهم والله أعلم (سئل) عن المرأة اذا اختارت زيارة أوبها في كل جمعة هل لها زيارتهما أم للزوج منعها (أجاب) نعم لها زيارتهما في كل جمعة وليس للزوج منعها ان لم يأتيا اليها والله أعلم (سئل) عن العبد اذا تزوج بحرة بلاذن سيده هل ينفذ أولا واذالم ينفذ هل يلزمه شئ من المهر حيث لم يدخل بها أولا (أجاب) لا ينفذ بلا اجازة السيد واذالم يجزى لا يلزمه شئ من المهر حيث لم يدخل بها فان دخل بها يلزمه مهر المثل يطالب به بعد العتق والله أعلم (سئل) عن زوج أم ولده من آخر ثم اعتقها هل يثبت لها فسخ النكاح سواء كان زوجها حرا أو عبدا (أجاب) نعم يثبت لها الفسخ سواء كان الزوج حرا أو عبدا ما لم ترض بالنكاح صريحا ودلالة كالتمكن وغيره والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته القاصرة من آخر وقبض

(١) (الخامس) كذا في الاصل وتقدم

أول الكتاب أن (الحا) رمز لبعض الكتب ولعل (سنن) رمز لكتاب

آخر فليس كونه معصية

ذكره الفقيه أبو جعفر في غريب الروايات هو المختار . صلى الظهر سنا وقد قعد على الرابع فانه لا تنوب الركعتان عن سنة الظهر فيما هو المختار . والفقه فيه أن السنة به متابع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما واظب عليه ومواظبته كانت بتحريره مبتدأة . سائر السن سوى سنة الفجر اذا فاتت عن وقتها كما عرف لا تنقض بالاجماع سواء فاتت السنة مع الفرض أو بدونه وفي سنة الفجر خلاف محمد معروف . قال بعض المشايخ السن كلها في المسجد حسن وفي البيت أحسن وبه يفتي الفقيه أبو جعفر وخير شمس الأئمة الحلواني فيما عدا سنة الفجر بين أن يؤتى بها في المسجد أو في البيت قال أكثر مشايخنا اذا صلى مع شرائط الجواز جازت صلاته والقبول لا يدرى هو المختار لان الله تعالى يقول انما يقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة . عن الشيخ الامام السرخسي أن التطوع بجماعة خارج رمضان انما يكره اذا كان على سبيل التداعي والتجمع أما اذا اقتدى واحد أو اثنان لا يكره وفي الثالث اختلاف وفي الرابع يكره بلا خلاف (الخا) في التراويح اذا صلى الامام التراويح قاعدا بعد رأو وبغير عذر والقوم قيام خلفه اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يصح الاقتداء بالاجماع . في جامع الاصول أن ركعتي الفجر قاعدا من غير عذر لا يجوز ومتى فات التراويح قال بعضهم تنقض ما لم يمض رمضان وقال بعضهم لا تنقض وهو الصحيح لانها لو قضيت لقضيت كما فاتت وانها لا تنقض بالجماعة اجماعا . لا يجوز الاقتداء فيها بالصبي وان كان ابن (١) عشرين سنة وهو قول مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ قال السرخسي هو الصحيح لانه غير مخاطب بالجنون (ق) ولو صلى التراويح قبل الفريضة لا روايه بهذا ولا اشكال انه لا يجوز . في الاصول وان صلى التراويح كلها بتسليم واحدة ان قعد على رأس كل ركعتين جاز عن الكل عند عامة المتأخرين وبعض المتقدمين لانه قد اكمل كل شفع بالقيود وسائر الافعال والتسليم قطع وخروج وليس بمقصود وان لم يقعد على رأس كل ركعتين جاز عن تسليم واحدة وهو الصحيح

(باب صلاة المسافر بفصولها)

في الفتاوى بعض مشايخنا اختاروا التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسرا لابل ومشى الاقدام لكونه أوسط قالوا وهو الصحيح وعامتهم قدروا بالفراسخ واختاروا بثمانية عشر فرسخا في التقدير لخمسة عشر وعليه الفتوى لانه أضبط وأحوط . وسفر الجبال قدره الحلواني بثلاث مراحل في الجبل لا السهل وفي البحر ينظر كم تسير السفينة في ثلاثة أيام ولياليها حال استواء الريح واعتدالها ويجعل ذلك أصلا ويقدر به . ويجزئانية بدون الخروج لا يصير مسافرا والمعتبر من الخروج أن يجاوز بض المصر وعمرانها هو المختار وعليه الفتوى قالوا الا اذا كانت ثمة قرية أو قري متصلة برض المصر فان كان كذلك يعتبر مجاوزتها (ن) اذا خرج مسافرا من بخارى فلما بلغ بكستان كعب أو الى رباط وليان أو الى موضع آخر في معناهما فاختار أنه يقصر الصلاة لما ذكرناه . اذا حاصروا بأهل أخيه ونحووا الاقامة قصر و بالاجماع . في جامع الاصول اذا حاصروا أهل أخيه وقساطيط وزلوا في أخيتهم وخيامهم ونحووا الاقامة فيها لا يصح بالاجماع لان هذا لا يعد اقامة قال شمس الأئمة الحلواني وهكذا عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعاً بخيامهم وأخيتهم فلما زلوا فمازة في الطريق نصبوها وعزموا الاقامة ثمة لا يصيرون مقمين بهذه النسبة واختلف المتأخرون في الذين يقعون في الخيام والاحسة في المفاخرات من

منه مهمل الصداق وبعد مدة بلغت فارادت مطالبة الزوج بما قبضه لها والدها وهو مهمل الصداق هل لها المطالبة عليه به أو على والدها (أجاب) لا مطالبة لها عليه ولها المطالبة على أبيها والله أعلم (سئل) عن تزوج بأم أخيه من الرضاع هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح والله أعلم (سئل) اذا كان للرجل أب من الرضاع له زوجة مدخول بها وطلقها أيجوز أن يتزوجها (أجاب) لا يجوز أن يتزوجها لانها زوجة أبيه من الرضاع (سئل) عن تزوج امرأة بغير معلوم من الغلوس المتعامل بها فكسدت وصار التعامل بغيرها هل يلزمه من الغلوس الكاسدة أو من الحادثة بعدها أم القيمة (أجاب) يلزمه قيمتها يوم كسدت من الفضة أو الذهب والله أعلم

(كتاب الطلاق)

(سئل) عن شخص (٢) وكله آخر في قبض حقه من آخر قبضه ودفعه فأنكره فهل يكلف الى بينة أم يصدق (أجاب) يصدق بيمينه في الدفع الى الموكل ولا بينة عليه والله أعلم (سئل) عن رجل

(١) عشرين سنة كذا في الاصل ولعل في العبارة تحريفا أو نقصا فقرر كنهه
(٢) هذه المسئلة ليس هنا محلها بل محلها باب الوكالة كنهه

الاعراب والتراكم هل صاروا مقيمين بالنية عن أبي يوسف فيه روايتان في احدهما لا وفي
الآخرى قال يصيرون مقيمين وعليه الفتوى لاستحالة أن يكونوا مسافرين أبدا . في الفتاوى
اذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب فغلبوا على مدينة فان اتخذوها دارا فقد صارت دارا اسلام
يتمون فيها وان لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا الإقامة فيها شهر أو أكثر قصروا

(فصل في صيرورة المسافر مقيما بنية غيره) . الاصل أن من يمكنه أن يقيم باختياره يصير مقيما
بنية نفسه ومن لا يمكنه ذلك لا يصير مقيما بنية نفسه كالمراة مع الزوج والرقيق مع المولى والتلميذ
مع الاستاذ والاجير مع المستأجر والجندي مع الامير وذكر في (م) أن النية الاصل دون
الاتباع وذكر هشام في نوادره أن في المراة اختلافا بين أصحابنا رجعهم الله تعالى منهم من قال
إذا استوفت صداقها فهي كالعبد وإذا لم تستوف لكن سلمت نفسها عنده لها حق حبس نفسها
خلاف المحمد والجواب أنها لا تصير مقيمة بأقامته عندهم جميعا . الامير اذا خرج لطلب العدو ومع
جيشه ولا يعلم أين يدركهم فانهم يصلون أربعاء في الذهاب وان طالت المدة وفي الرجوع ان كان
الى مصره مسيرة سفر قصر واوالا فلا . العبد اذا كان بين المولين في السفر فنوى أحدهما
الإقامة دون الآخر فان كانا تاهبا في خدمته ونوى الإقامة أحدهما فالعبد يتم يوم خدمته
ويقصر يوم خدمة الآخر وان لم يكونا تاهبا قالوا ينبغي أن يصلي أربعاء اعتبارا للاصل وترجيحا
به اذا الاصل هي الإقامة ويقعد على رأس الركعتين لاحتمال احتياط

(فصل في تبدل حال الصبي والكافر) . الكافر المسافر اذا أسلم وبينه وبين مقصده أقل من
ثلاثة أيام فهو في حكم المقيم يتم صلاته والاشبه أن تكون الحائض مثل الكافر اذا أسلم وهو
المختار (ع) صبي ونصراني خرج الى السفر فلما سار ابومين أسلم النصراني وبلغ الصبي فالنصراني
يقصر والصبي يتم وهو اختيار الصدر الشهيد حسام الدين لان نية النصراني كانت صحيحة فصار
مسافرا من ذلك الوقت ونية الصبي لم تكن صحيحة لانه ليس من أهل النية . في الفتاوى
المقيم فيما يؤدى بعد فراغ امامه المسافر لا يقرأ هذا هو المختار لانه أدرك قراءة الامام في محلها
وقراءة الامام قراءته بخلاف المسبوق ركعتين لانه لم يدرك قراءته في الشفع الاول الذي هو محلها
(نوع منه) . تخفف القراءة في السفر في الصلوات كلها كما عرف وأما تسبيحات الركوع
والسجود فيقولها ثلاثا ولا ينقص عنها . تكلموا في السنن في تركها وأدائها قبل الافضل
تركها ترخصا وتخفيفا وقيل لا بد بفعلها تقربا وكان الفقيه أبو جعفر يقول بالفعل حالة النزول
والترك حالة السير وهو حسن جدا

(فصل في الصلاة على الدابة) . قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح انه مادام محالطا لانية
المصر لا يتطوع عليها فاذا فارق البنيان وهجر العمران جاز وهو قياس قصر الصلاة للمسافر . في
الفتاوى افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل وينتهي
فازلا وهذا هو المأخوذ به . في الشرح من الاعذار أن تكون الدابة جواحا لو نزل عنها لا يمكنه
الركوب الابعين أو كان شيخا لا يمكنه أن يركب ولا يجدم يركبه فعلى هذا قال الوصل المكتوبة
في البادية على الراحة والقافلة تسير يجوز للتعذر

(باب الجمعة وشرائطها)

طلق زوجته وله عليه نفقة
مقررة وكسوة فهل يسقطان
بالطلاق أم لا (أجاب) نعم يسقطان
بالطلاق والله أعلم (سئل) عن
رجل حلف بالطلاق انه ما يفعل
كذا ففعله فهل يقع عليه الطلاق
سواء قصده أو لم يقصده أم لا (أجاب)
نعم يقع عليه الطلاق سواء قصده
بنك أول (سئل) عن رجل قال
كل حلال علي حرام وله زوجة
هل تطلق أولا (أجاب) نعم
تطلق والله أعلم (سئل) عن
رجل أكرهه وذوكة على طلاق
زوجته اكرها شرعا فطلق خوفا
منه هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) نعم يقع عليه الطلاق
والله أعلم (سئل) عن رجل
طلق زوجته ثلاثا فبعد مدة
تصادق معها على الطلاق وانقضاء
العدة فهل يعمل بتصادقهما أم لا
(أجاب) يعمل بالتصادق مع
احتمال المدة قال مولانا العدة
العلامة المرتب لهذه الفتاوى هذا
الاقتناع من شيخنا رحمه الله تعالى بناء
على قول المتقدمين وأما الذي عليه
المتأخرون من علمائنا أنها تعتد من
وقت الاقرار الى أن تقوم بينة على
ما تصادقا عليه كما في الفتاوى
السراجية وغيرها من الكتب
المعتمدة وهو أحوط والله أعلم (سئل)
عن شخص عليه دين لا يخرج حلفه

بالتحارات وسلطان أوقاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام أي يقدر على ذلك ويكون فيه مفت أن لم يكن القاضي أو السلطان بنفسه مفتيا . في الفتاوى إذا وقع الشك في وجوده وتحققه ينبغي لاهله أن يصلوا بعد الجمعة أربعين الظهر لما عرف . في نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أهل مدينة حصرهم العدو وفجروا إليهم من مدينتهم وعسكروا على ميلين أو ثلاثة لا يريدون سفر فاعلمهم الجمعة في معسكرهم جعل للكان الذي عسكر وافي حكم المصر . اختار الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده في تحديد فناء المصر أن يكون بينه وبين المصر قدر غلوة والصحيح في زماننا أن صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي والقاضي لا يقبضون الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم . في الفتاوى في السنة بعد الجمعة كثير من مشايخنا أخذوا يقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار قال شمس الأئمة الحلواني الأفضل أن يصلي أربعين ركعتين لكن الأفضل تقديم الأربع لثلاث يصير متطوعا بعد الفرض مثله (الحا) اذا نذر في الجمعة أن عليه فجر يوم ان كان بحال لو صلى الفجر بدرك ركعة من الجمعة يقطع بالاجماع وان كان بحال لو اشتغل بالفجر نفوته الجمعة (١) والظاهر عن وقتها بعض بالاجماع (الحا) اذا صعد الامام المنبر ولم يشرع في الخطبة أو فرغ من الخطبة أجمعوا أن صلاة التطوع تكره في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين . اذا أخذ في مدح الظلمة والدعاء لهم لم لأبأس بالكلام والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يستمعوا وينصتوا من أولها الى آخرها لاطلاق الحديث المعروف (ج) النافي عن الخطيب ان كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل بسكت هو المختار (ط) اذا سلم عليه رجل والامام يخطب رد عليه في نفسه ولا يجهر وكذا اذا عطس حمد الله تعالى في نفسه لان رد السلام واجب ويمكنه اقامة هذا الواجب على وجه لا يختل به الاستماع كذا قال أبو يوسف والاصح أنه لا يجب لانه يختل الانصات وعليه الفتوى ويكره البيع عند الاذان وجاز في الحكم والاذان المعتبر اذان الخطبة . اذا شرع في أربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب ان صلى ركعة يضيف اليها أخرى وسلم وان قيد الثالثة بالسجدة أضاف اليها الرابعة وسلم وخفف القراءة فيها وان لم يقيد بها بالسجدة اختلف المشايخ فيه منهم من قال يعود الى القعدة ويقطع جلا للفظ الفراغ على اتمام ما شرع فيه وبه أفق الصدر الهمام السعيد برهان الأئمة الكبير رحمه الله تعالى كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى . لأبأس للامام أن يجمع في مصر في مسجدين هكذا عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد أنه لا يجمع في أكثر من مسجدين وعليه الفتوى وفي الفتاوى لو صلى الجمعة في قرية بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قرى وفيها والوحاكم جازت الجمعة بنوا المسجد ولم يبنوه وان كان بخلاف ذلك لا يجوز وهذا قول أبي القاسم الصفار وهذا أقرب الاقوال الى الصواب في نفسه . ير المصر الجامع الذي هو شرط لجواز صلاة الجمعة . وسبب وجوب الجمعة الوقت وشرائط وجوبها الذكورة والعقل والبلوغ والحرية والاقامة وصحة البدن والمصر الجامع حتى لا تجب في ظاهر الرواية الاعلى من يسكن المصر والاراضي المتصلة بالمصر ولا تجب على السواد سواء كان قريبا أو بعيدا عنه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان بحيث لو شهد الجمعة أمكنه أن يعود الى أهله قبيل الليل يوم الجمعة وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان على مقدار فرسخ تلتزمه الجمعة وعليه

بالتحارات السلالت أنه يوفيه له في الوقت الغلاني ففات الوقت وطالبه بالدين فادعى الايفاء له في الوقت المحلوف عليه ولم يصدق على ذلك فهل يلزمه البيان أم يصدق بيمينه (أجاب) يصدق بيمينه في عدم وقوع الطلاق ولا يصدق في حق دائنه مع عدم البينة قال مولانا الاستاذ المرتب لهذه الفتاوى وفي الفصول العمادية صحح خلافه ونص عبارته لوقال الزوج بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة رحمه الله تعالى هكذا سمعت من القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايفاء حقه ويكون القول قولها وهو الاصح اه ونحوه في السبازية وقد نقل صاحب هذه الفتاوى ما ذكرناه من أنه الاصح في كتابه شرح الكنز المسمى بالبحر الرائق (١) قوله والظاهر عن وقتها كذا في الاصل ولعل فيه سقطا يؤخذ من معراج الدراية وعبارته ولودكر في الجمعة أن عليه الفجر فان كان لا يخاف فوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب بضيق الوقت أما لو خاف فوت الجمعة لا الوقت فعندها يبدأ بالفجر وعند محمد يتم الجمعة اه كنهه محصيه

الموضع وبين عمران المصر فرجة من مزارع ومراع كالقلع يضارى لاجعة على أهل ثلاث
المواضع وان سمعوا النداء والغلو والميل والامبال ليست بشرط وهو اختيار شمس الأئمة
الخلواني رحمه الله تعالى وهذه الجملة في جامع الأصول والمختار للفتوى أن من كان على قدر فرسخ
من المصر يجب عليه حضور الجمعة (ق) الصلاة نصف النهار يوم الجمعة كان خلف فرجة
الله تعالى لا يصلى وكان محمد بن سلة يصلى قال السيد الامام رضى الله تعالى عنه ما قاله محمد
ابن سلة قول الشافعى وما قاله خلف قول أصحابنا وعليه الفتوى (س) لو نذر يوم الجمعة أنه
لم يصل الفجر والامام في الخطبة يقوم ويقضى لقوله عليه الصلاة والسلام فليصلها اذا ذكرها
في الفتاوى المستحب أن يقرأ كل جمعة يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا كذا روى
عن أبي بكر محمد بن الفضل البخارى واختلفوا أن الافضل التباعد عن الامام أو الدومنه
والصحيح الدفوخير ولو أن الامام مصر مصرنا ثم نفر الناس عنه لخوف عدو وما أشبهه ثم عادوا
اليه فاتهم لا يجمعون الا باذن مستأنف منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى لو أن
امامنا خرج من أهل المصر فدارمى أو ميلين لحاجة فحضر الجمعة جازله أن يصلى بهم الجمعة لان
فناء المصر بمنزلة المصر قال وبه نأخذ . والى مصر مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى صلى بهم الجمعة
فان كان المصلى بهم خليفة الميت أو صاحبه أو القاضي جازلانه فوض اليهم أمر العامة . اذا
كبر الامام للجمعة والقوم حضور لم يشروا معه ذكر في الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام
رأسه من الركوع صحت الجمعة والاستقبلها ولم يذ كر خلافا وان كبروا قبل شروعه في القراءة
جازي قولهم جميعا (ع) لو خطب الامام والقوم حضور فكبروا أو لم يكبروا معه ثم ذهب كلهم
وجاء آخرون لم يشهدوا الخطبة ودخلوا في الصلاة فصلى بهم أجزأهم لانه خطب والقوم حضور
فتحقق شرط جواز الجمعة والمختار في الجلسة ما قاله شمس الأئمة السرخسى أنه اذا تمكن في مجلسه
واستقر كل عضو منه في محله (ق) لا يقرأ القرآن بل يسكت وقت الخطبة هو المختار لانه مأمور
بالاستماع والانصات بالنص فان عجز عن أحد هما يأتى بالآخر وهذا هو المأخوذ به قال شمس
الأئمة الخلواني من أصحابنا من كره الاشارة بالرأس واليد والعين في تغيير منكر وسوى بين الاشارة
والتكلم عبارة والصحيح أنه لا بأس به بتشيت العاطس ورد جواب السلام قال الصدر الشهيد
حسام الدين الاصبوب أنه لا يجب ولا يأتى به لانه يحتل الانصات وبه يفتى

(باب صلاة العيدين)

من الفتاوى المختار الذي عليه عامة المشايخ أنها واجبة والاختلاف في عدد تكبيراتها عرفت
وعن ابن عباس رضى الله عنهم اثنان واحداهما عشر زوائد وثلاث
أصلية في الركعتين على السواء والثانية تسع زوائد وخمس في الاولى وأربع في الثانية وعمل
الامة اليوم على هاتين عملا بالاولى في الفطر والثانية في الاضحية عملا بهما مع اعتبار الاقل في
الاضحية لاشتغال الناس بالقرابين . في الوقاعات الصغيرة أهل منى لا تجب عليهم صلاة العيد
لانهم مشغولون بأداء المناسك فالنصرع أسقطها عنهم ثلاثا يجرى (الحا) تؤخر التكبيرات
عن ثناء الافتتاح . في الفتاوى الخروج الى الجبابة سنة وان كان يسعهم الجامع عليه عامة
المشايخ والجهال لا يخرجون في زماننا لان الناس لم يعاينوا ذلك في زماننا ورجعوا في شئ

والله أعلم (سئل) عن فرض
الحاكم لزوجه أو ولده نفقة في كل
يوم وأمرها أن تستدين عليه فبات
الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع
بما أنفقته في تركته أم لا (أجاب)
نعم لها الرجوع بذلك في تركته والله
أعلم (سئل) عن المطلقة اذا ادعت
أنها حامل من المطلق وأنكر المطلق
الجل هل يقبل قولها ولها النفقة
أم يحتاج الى قابله أمضى مدة
يظهر فيها الجل (أجاب) القول
قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في
ذلك الى قابله ولا الى مدة يظهر فيها
الجل وينفق عليها الى انقضاء العدة
والله أعلم (سئل) عن امرأه ليست
برشيدة بلغت مفسدة سألت زوجها
أن يطلقها على قدر معلوم من
صداق أو غيره وطلقها على ذلك هل
يلزمها ما سألت عليه ويكون
الطلاق بائنا أم لا (أجاب) لا يلزمها
ما سألت عليه ويكون الطلاق
رجعيا والله أعلم (سئل) عن امرأة
سألت زوجها أن يطلقها على
النفقة بسبب الجل أو نفقته بعد
الوضع مدة وأجابها بذلك فظهر أنها
لم تكن حاملا هل يرجع بالنفقة
المسؤل عليها أم لا (أجاب) يرجع
عليها ببقية النفقة المسؤل عليها
(سئل) عن رجل متزوج بامرأة
فسأله آخر وقال له ألك امرأة فقال لا

الطريق في الاضحية جهرا اتباع السنة ويقطعه اذا انتهى الى المصلي وهو المأخوذ به وفي الفطر المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به قال أبو جعفر سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير في الأسواق في أيام العشر بدعة . كره بعضهم بناء المنبر والصحيح أنه لا يكره . المشي في الجمعة والعيد أفضل في حق من يقدر . عن أبي بكر الرازي أن معنى قول أصحابنا أنه ليس قبل صلاة العيد صلاة أي صلاة مسنونة أما الوصل لا يكره والكراخي نص على الكراهة وهو المختار وهذا كله في الجبانة . عامة المشايخ على أنه يكره صلاة الضحى قبل الخروج إليها (ن) اذا أردت صلاة الضحى يوم العيد يصلين بعد فراغ الامام لان التطوع قبل صلاة العيد لا رجحان بكرهه في الجبانة وغيرها وهو المختار فكذلك احكمه من تبعنا كله في الفتاوى (س) ينبغي أن لا يرفع يديه اذا أدرك الامام في الركوع لان رفع اليدين سنة ووضعهما على الركبتين سنة أيضا وانهما في محلها . في بعض الشروح بسكت الامام بين كل تكبيرتين قدر ثلاث تسبيحات كذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى مشايخنا . في الاجناس اذا اقتدى عن لا يرفع اليدين في تكبيرات العيد يرفع هولاء هذه مخالفة يسيرة فلا تخل بالمتابعة . في الفتاوى اذا ساء الامام في العيدين المختار أنه لا يسجد وكذا في الجمعة وان قال محمد رحمه الله في الاصل السهو في العيدين والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء وانما اختار هذا لايقع الناس في فتنة (الخا) اذا أدرك الامام في صلاة العيد بعد ما تشهد الامام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو فدخل معه ثم سلم الامام فانه يقوم ويقضي صلاة العيد بالاجماع بخلاف الجمعة عند محمد رحمه الله تعالى ويقضي برأى نفسه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التكبير في أيام التشریق)

التكبير واجب وقد سمي سنة وفسر بالواجب وهو المشهور المتعارف ومحل أدائها عقب الصلوات المفروضة قبل وجود القاطع لحرمه الصلاة والاختلاف في ابتدائها وختمها معروف وعن علي رضي الله تعالى عنه يبدأ من فجر يوم عرفة ويختتم بعد الظهر من آخر أيام التشریق وفي رواية عنه يختتم بعد الفجر من آخر أيام التشریق فأبو حنيفة رحمه الله تعالى أخذ بقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهما أخذوا بقول علي رضي الله تعالى عنه وعليه الفتوى لابي حنيفة أن الجهر بالتكبير بدعة فلا يصار اليه الا من حيث انعقد الاجماع عليه ولهما أن التكبير عبادة وكان الاخذ بالآثر أولى والتكبير يجب قصد اعلی الرجال الاحرار المقيمين في الامصار عقب المكتوبات المؤديات بجماعة مستحبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى النساء اذا كن تبعاً للرجال وعلى المسافرين اذا كانوا تبعاً للمقيمين لابي حنيفة رحمه الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام لا جمعة ولا تشریق الا في مصر جامع وأراد بالتشریق الجهر بالتكبير هكذا فسر نصر بن شميل وعن علي رضي الله تعالى عنه أراد بالتشریق التكبير لا صلاة العيد (١) حيث عطف صلاة العيد على التشریق ولا يجب على أهل القرى لان المصير شرط ولا يجب عقب صلاة الوتر وصلاة العيد ولا عقب النوافل . التكبير متى فات عن أيام التشریق لا يقضي لان الجهر (٢) بالتكبير يعرف قربة الا في زمان مخصوص فبقى ما عداه على أصل القياس كذا ذكره في حاشية الاصول وأما النحر ثلاثه وأيام التشریق ثلاثه غضى ذلك كله في أربعة

(١) قوله حيث عطف صلاة

العيد الخ كذا بالاصل وانظره

وحرر اه مصححه

(٢) قوله لان الجهر بالتكبير الخ

كذا بالاصل ولعل الصواب لان

التكبير باسقاط لفظ الجهر كما هو

ما ذكره اه مصححه

أيام العاشر من ذي الحجة للتحرم خاصة والثالث عشر للتشريق خاصة ويومان بينهما التحرم
والتشريق جميعا والأئمة في زماننا يكبرون على مذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لأن
الخلقاء شرطوا عليهم ذلك والله أعلم

(باب أحكام الاموات * فصل في الغسل)

من الفتاوى الأصح أنه يوضع كاتيسر وتوضع على عورته خرقه من السرة إلى الركبة وهو الصحيح
في جامع الأصول أنه يكفي بستر عورته الغليظة هو الصحيح . ثم بعد التوضي يغسل
ثلاثا فان زاد عليها جاز كافي الحياة . يغسل أولا بالماء القراح ثم بالسدر ثم بالماء الذي جعل فيه
شيء من الكافور والغسل بالماء الحار أفضل عندنا . والغسل لأجل الحدث والاقبى وهو
اختيار أبي عبد الله الجرجاني وغيره من مشايخ العراق أنه لئلا يجاسة الموت . في جامع الأصول
مات عن مدبرته لا تغسله بالاجماع ولومات المرأة على الزوجية فليس لزوجها أن يغسلها
بالاجماع لزوال الزوجية ولهذا يجوز له أن يتزوج بائنا أو بأربع سواها ولها أن تغسله
(ج) قاتل النفس يغسل ويصلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبه كان يفتي الشيخ
الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني وقال الأصح عندى أنه يصلى عليه وتقبل توبته ان كان تاب
في ذلك الوقت وقال ركن الاسلام على السعدى أنه لا يصلى عليه وبه أفتى الشيخ الامام الاجل
الاستاذ طهر الدين رحمه الله تعالى . السقط لا يصلى عليه بالاتفاق وفي الغسل اختلاف
المختار أنه يغسل ويحشر اذا نفع فيه الروح قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى (ن) ميت وجد في
الماء أو وقع في البئر لابد من غسله لان الخطاب بالغسل لنا . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين
في الوقائع أن الخنثى المشكل يجعل في كؤاره فيغسل ذكره شمس الأئمة الحلواني قال وأظن
أنها في فتاوى قاضي صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى . الصغير والصغيرة اذا لم يبلغا حد
الشهوة يغسلهما الرجال والنساء . اذ مات الرجل بين النساء في السفر يسقط الغسل ويكتفى
بالتيمم وكذلك المرأة تموت بين الرجال والاجنبات من وراء الثياب وذات الرحم يدها تيمم
(في الشهيد) من قتل ظالمًا غسل اقامه السنة في أولاد آدم مطلقا ولا يصلى عليه نها واما متناعا
عن البر في حقه لظلمه ومن قتل مظلوما فعلى عكس هذا والظالمون هم البغاة وقطاع الطريق
والكافرون والخنثى الذي يقتل الناس خنثا اذا قتلوا وصلوا الكل في الفتاوى (ق) الباغي
وقاطع الطريق اذا قتل لا يصلى عليه باتفاق الروايات وقال محمد بن غفران كيا يلحقا بالشهداء
في شيء ما وبه كان يفتي السيد الامام أبو شجاع رحمه الله . اذا أوصى بأموال الدنيا والاهتمام
لاولاده يغسل بالاجماع واذا أوصى بأموال الآخرة لا يغسل بالاجماع (ح) الوصية بالصلاة
على الميت باطلة وعليه الفتوى . اذا صلى على ميت بتيمم ثم أتى بأخران لم يقدر ما بين ذلك على
الوضوء صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى (ح) صبي ميت حمل في سقط على الدابة وصلى عليه
لا تجوز صلاتهم كالبالغ والفتوى على هذه الرواية . بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب ثم بصلاة
الحنيزة ثم بسنة المغرب كذا أفتى الحلواني . في جامع الأصول اذا لم يصل على الميت يصلى
على القبر قبل مضي ثلاثة أيام وقيل المعتبر أكبر الراى في ذلك وهو الصحيح لاختلاف الحال

والزمان والمكان

والله أعلم (سئل) عن ذمي تحته
ذمية فاسلم هو ولم تسلم هي وعرض
عليها الاسلام فابت فهل يبق
النكاح على حاله أم يفرق بينهما
(أجاب) لا يفرق بينهما ويبقى
النكاح على حاله ما لم تكن من
محارمه والله أعلم (سئل) عن
صغير لا يقدر على الجماع تزوج
ببكر بالغة وزفت اليه هل تستحق
عليه النفقة والكسوة أم لا
(أجاب) نعم تستحق ذلك لعدم
المانع من قبلها والله أعلم
(سئل) عن طلق زوجته بائنا
وتزوجت بأخر بعد العدة فطلقها
الآخر واعتدت منه وعادت الى
الأول هل يملك عليها الطلاق
الثلاث أم اثنتين (أجاب)
بملك عليها الثلاث والله أعلم
(سئل) عن علق على نفسه
لزوجته أنه متى نقلها من منزل
سكن والدها أو والدتها بالمحل
الفلاني بدون رضاها وحضرت الى
حاكم وأخبرته بذلك وأبرأته
من قدر معلوم من باقي صداقها
عليه تكون طالق فهل اذا دفع
لها باقي صداقها ونقلها بنفسه أو
بوكيله يقع عليه طلاق أم لا
(أجاب) ان نقلها بنفسه أو
بوكيله بعد ما دفع لها باقي
صداقها عليه لا يقع عليه طلاق
والله أعلم (سئل) عن المطلقة
اذا تزوجت بأجنبي وآل الحق الى
الاب في الحضانية هل يلزم بارسال

(فصل في التكفين)

الولد الى أمه لتنظره أم لا (أجاب)
لا يلزم بذلك وإذا أرادت رؤيته
عند أبيه لا تنع من ذلك والله أعلم
(سئل) عن امرأة العنينة إذا فرقت
الحاكم بينهما بسبب العنينة هل
تستحق عليه نفقة العدة أم لا
(أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة
والضكنى والله أعلم (سئل) عن
رجل تزوج بكراً بالغة ولم يصل اليها
لغته وهي مقبلة عنده فهل لها أن
ترفع أمرها الحاكم ليؤجله سنة وإذا
مضت السنة ولم يصل اليها ولا قربها
يفرق الحاكم بينهما ويلزمه المهر
كاملاً أم لا (أجاب) نعم لها أن ترفع
أمرها الحاكم ليؤجله سنة إذا ثبت
أنه عنين ولم يصل اليها فان قربها في
المدة والا يفرق الحاكم بينهما بعد
مضيها بطلبها ويلزمه المهر كاملاً حيث
خلافها خلوته شرعية والله أعلم
(سئل) عن علق على نفسه
لزوجه أنه متى تركها مدمعة
بلا نفقة وأبرأت ذمته من قدر معلوم
من صداقها عليه تكون طالقاً
فبعد المدة أبرأتها من القدر المعلق
عليه فادعى الاتفاق عليها في المدة
وأنكرت ولا بينة لها فهل تصدق
في ذلك بيمينها أم لا بد من بينة وهل
يقع عليه طلاق أولاً وما الحكم
(أجاب) يصدق بيمينه ولا يقع
عليه طلاق وتصدق بيمينها في عدم
القبض والله أعلم (قال) مولانا
وأستاذنا المرتب لهذه الفتاوى
هكذا أفاد الحكم في الخلاصة ثم
قال رحمه الله وهكذا سمعت .

قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى تفسير كفن المشمل ما قاله نصر بن يحيى أن ينظر
الى مثل ثيابه حياً إذا خرج الى العيدين ويعتبر بذلك (الخ) إذا ماتت المرأة يجب التكفين على
الزوج وان تركت ما لا وعليه الفتوى وليس في كفن الرجل عمامة عندنا وقال بعض العلماء
ان كان عالماً معروفاً ومن أشرف الناس يعم . المشى خلف الجنائز أفضل وذكر في بعض
الشروح الاولى أن تحمل الجنائز من جوانبها الاربعة من كل جانب عشر خطوات لما روى عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حمل جنازة من جوانبها الاربعة غفر له وقال عليه الصلاة
والسلام من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت له أربعون كبيرة حسناً ومن كانت معها نائحة
زجرت بأبلغ الوجوه من ما عن المنكر فان لم تنزل جراً يترك المشى خلفها لان ترك السنة لبدعة
الغير لا يجوز في الفتاوى لو اجتمعت الجنائز عن أبي حنيفة ان وضعوا واحداً بعد واحد كان
أحسن حتى يكون الامام قائماً بأزاء الكل اذ ليس البعض أولى من البعض في قيام الامام بأزائه
كذلك فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شهداء أحد (ف) سئل الشيخ أبو الحسن عن صلاة
الجنائز والجنائز خارج المسجد والناس في المسجد هل يكرهه فقال كان مشايخ سمرقند لا يكرهون
ذلك ويصلون في الجامع والجنائز على بابها حتى ورد عليهم السيد الامام أبو شجاع فأنكر عليهم ذلك
فقالوا مشايخنا استجازوا ذلك فقال لهم وقد تقدمهم مشايخ لم يجزوا ذلك فقالوا من هم قال امام
الأئمة أبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم ونصوا على كراهة ذلك في كتبهم قال فاتفقوا على
أن يبنوا وراء المقصورة سقيفة توضع الجنائز فيها فيقوم الامام وصفوف من الناس ثم تتصل
الصفوف التي في الجامع وذكر الحلواني في شرحه أن القوم اذا كانوا جالوساً في الجنائز
هل يقومون الصحيح أنهم لا يقومون . اختار كثير من مشايخ بلخ رفع اليدين في هذه
التكبيرات كما هو مذهب مشايخنا لم يأخذوا به قال مشايخ بلخ السنة ان يسمع الصف الثاني
ذكر الصف الاول والثالث ذكر الثاني وهكذا والمختار أنهم لا يجهرون فيها بشئ مما
يعرفونه وهو المتوارث (م) لادعاء بعد الرابعة في ظاهر الرواية وقد اختار بعض مشايخنا
ما تختم به سائر الصلوات وهو ربنا آتنا الى آخره (ط) الامام اذا كبر على الجنائز خسلاً لا يتابعه
المقتدى لانه منسوخ وعن أبي حنيفة فيه روايتان في رواية بسلم للحال تحقيقاً للخالفه وفي رواية
يمكث حتى اذا سلم معه فيصير متابعاً فيما وجبت فيه المتابعة وعليه الفتوى (ط) فان
لم يكبر حتى كبر الامام اثنتين كبر الثانية معه ولم يكبر الاولى منهم حتى يسلم الامام لان الاولى
ذهب محلها فكانت قضاء والمقتدى لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الامام فان لم يكبر حتى كبر الامام
أربعاً كبر هو قبل أن يسلم الامام لما قلنا ثم يكبر ثلاثاً قبل أن ترفع الجنائز وعليه الفتوى وهذا
كاه اذا كان مع الامام عند التكبير الاولى ولم يكبر فلو أتى الامام وقد سبقه لا يكبر هو في الحال
وينتظر حتى يكبر ثانياً فيكبر معه فيكون هذا التكبير الافتتاح له فقد سبق بتكبيره في قبضها قبل
رفع الجنائز (ط) العبد اذا مات وله أب حر وأخ حر أو أخ حر والاب والابن والابن والابن والابن والابن
لانقطاع الملك بالموت وقال بعضهم الولي أولى لانه مات على حكم ملكه وعليه الذنوى وفي
الفتاوى اذا أخطأ في وضع الجنائز عند الصلاة عليها فجعلا الرأس في موضع الرجلين جازت
الصلاة كذا ان بعد ذلك هكذا هنا أسأوا ولا نساء الامام الميت في تسليته الجنائز .

في الاولى ينوى من عن يمينه وفي الثانية من عن يساره (ط) ويقدم الاب على الابن في الصلاة على الميت عند الكل في الصحيح . في الفتاوى هل يأتي بالاذكار المشروعة في قضاء التكبيرات الفاتية ذكر الحسن في المجردان كان يأمن رفع الجنائز يأتي بها وان كان لا يأمن لا يأتي بها بل يتابع بين التكبيرات ولولم يفرغ من التكبيرات حتى وضعوها على الاكتاف ذكر الحلواني في شرحه أنه لا يأتي بها ولا بما بقي وعن محمد أنها ان كانت الى الارض أقرب فكانها على الارض فيكبر وان كانت الى الاكتاف أقرب فكانها حملت عليها فلا يكبر هو المختار (م) فحين اشترى رقيقا من الصغار في دار الحرب فن مات فهمانهم فلا يصلي عليه . ذكر في السير الكبير اذا ابتلى المسلم بالقتل جبراً فإنه يستحب أن يصلي ركعتين عند ذلك يستغفر بعدهما من ذنوبه رجاء لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز التيمم لمن ينتظره الناس فلولم ينتظروه أجزأ . قال الحلواني الصحيح رواية الحسن ونفتي بهذا (ن) تطين القبور لا بأس به وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجصص ولا تطين وهكذا ذكر الكرخي في مختصره والاول أصح وعليه الفتوى احكاما للقبور وهو مطلوب لازينته لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مر بقبرة ابراهيم عليه السلام فرأى فيه حجر فاستدبه وقال من عمل منكم عملاً فليتنقه . قال مشايخنا السنة في القبر أن يعق في بعض رواية النوادر عن محمد أنه ينبغي أن يكون مقدار العق الى صدر رجل وسط القامة وكل ما زاد فهو أفضل وعن عمر رضي الله تعالى عنه مقدار قامة الرجل أفضل

(فصل في الدفن)

في الفتاوى لا يدفن الرجلان أو أكثر في قبر واحد وعند الضرورة لا بأس به ويقدم في اللحد أفضلهما فيجعل بينهما حاجز ويقول الواضع باسم الله وعلى مله رسول الله أي باسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله سلمناك . عن محمد الاخوان أحق بدخولهما من بني الاعمام وبني الاعام أحق من الزوج ومن أخ الرضاة لانهم ليسا من النسب (ن) اذامات ولا محرم لها فاهل الصلاح من جيرانها يلي دفنها لان مس الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في الحياة فكذا في المات . في الفتاوى ان نقل الميت من بلد الى بلد فلاثم فيه لما روى أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فحمل الى الشام وموسى عليه السلام حمل تاوت يوسف عليه السلام بعدما أتى عليه زمان الى الشام من مصر ليكون مع آبائه . لا يسوغ اخراج الميت الا بعذر والعذر أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذت بالشفعة لان كثير من الصلابة دفنوا في أرض الحرب ولم يحولوا لعدم العذر ان دفن في أرض غيره فالملك ان شاء أمر باخراجه وان شاء سقى الارض لان الارض ظاهرة باطنها ملكه فله أن يسعى في استخلاص ملكه كيف شاء . وشمل شمس الأئمة الحلواني عن التلقين بعد الدفن فقال قد فعله بعض مشايخنا فلا ينهى الناس عن ذلك ان فعلوا ولا يؤمر بونه ان تركوا ولا حجة لمن يقول لا بد منه في قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم لانه أراده المشركون على الموت ولو كتبوا عليه شيئاً للعلامة لا بأس به وقال في جامع الفتاوى قد توارثنا من مشايخنا ولو كان مكروهاً لما أجازوا ذلك ولما روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه وضع حجر على قبر أبي دجانة وقال هذا الاعرف به قبر أخى . اذا كان في

القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع بدعي ابقاء حق ونحوه في الفصول وغيره اذ في لفصول نفلان العدة فهو الاصح وينبغي التأمل عند الفتوى (سئل) عن أمهات الاولاد اذامات سدهن ومعهن اولاد هل يستحقن نفقة في التركة أم على اولادهن (أجاب) لان نفقة لهن في تركته ونفقتن على اولادهن مع غناهم (سئل) عن المرأة اذامات زوجها هل لهن نفقة في تركته الى حين انقضاء لعدة منه أم لا (أجاب) لان نفقة لها في تركته (سئل) عن الصبي اذا حلف بالطلاق هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق (سئل) عن رجل خلع زوجته بلا قصد الطلاق ولا عوض ولا مذكاة طلاق هل تبين منه بذلك أم لا (أجاب) لا تبين منه بذلك والعصمة باقية (سئل) عن امرأة طلقت وأخبرت بانقضاء عدتها بعد أربعين يوماً وأرادت التزوج فهل يقبل قولها في انقضاء العدة بالحيض في المدة وتحلف وتزوج أم لا (أجاب) لا يقبل قولها في الانقضاء بالحيض في أقل من ستين يوماً (سئل) عن المطلقة اذا ادعت الحمل وطلبت النفقة ولم يصدقها الزوج على الحمل هل تصدق بقولها أم لا بد من

(س) ولو وجد طر يقافي المقبرة ووقع في ضميره أنهم أحدثوه لا يمشی فيه . اذا كان خلف جنازة الكافر من قومه لا ينبغي لقريبه المسلم أن يتبعها حتى لا يكون مكرراً سوادهم ولكن يمشی ناحية منهم وان لم يكن خلفها منهم لا بأس للمسلم أن يتبعها . لو وجد قتيل في دار الحرب محتوناً غير مقصوص الشارب لا يصلي عليه كذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني (ن) واذا وجد قتيل في دارنا وعليه زنا روفي حجره مصحف لا يصلي عليه وان كان في دارهم يصلي عليه كذا ورد في متفرقات الحلواني عظام اليهود لها حرمة في قبورهم كحرمة عظام المسلمين حتى لا تكسر لانه نفسه محرم الايذاء في حياته لذمته فكذا بعده و (س) يكره النوح والصباح لهنبي النبي صلى الله عليه وسلم والبقاء لا بأس به لما روي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم قال (١) به جواب ما قاله أبو بكر يا أبا بكر العيين تدمع والقلب يحزن ولا نقول ما يستخط الرب وقال نعم وكان لا ينهي النساء يبكين ويقول دعوهن فان العهد حديث والعيون دامعة والصبر أفضل احرار الا لأجر الموعود . التعزية لصاحب المصيبة حسنة والمعزى مأجور ووهي من حقوق الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام حق المسلم على المسلم أن يعزيه اذا أصابته مصيبة . الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للمصيبة مكروه وفي غير المسجد جاءت الرخصة ثلاثة أيام للرجال وفوقها يكره وترك الجلوس أحسن قال عليه الصلاة والسلام من كنوز البركتين المصائب ولا ينبغي أن يجلسوا على باب الدار للمصيبة فان ذلك عمل أهل الجاهلية ولا يباح اتخاذ الضيافة عند المصيبة ثلاثة أيام لان الضيافة تتخذ عند السرور . في الفتاوى من مات فأجلس وارثه رجلاً يقرأ القرآن على قبره كرهه بعضهم والمختار أنه ليس بمكروه وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر العياضى أنه أوصى عند موته بذلك ولو كان مكروهاً لما أوصى به ولان فاعل هذا طالب أفضل الشفاعة لميت اقوله عليه الصلاة والسلام ما من شفيع أفضل منزلة عند الله تعالى يوم القيامة من القرآن العظيم لاتبى ولا ملك ولا غيره فيطلق له ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(ظ) اذا كان في الصغار مسنة تجب الزكاة بالاجاع لان الصغار تجعل تبعاً للكبار (ظ) رجل لا تحل له الصدقة فالأفضل أن لا يقبل جائزة السلطان لانها تشبه الصدقة ولا يحل له قبول الصدقة وهذا اذا أدى من بيت المال فان كان من مال موروث له جاز لانها لا تشبهها (ظ) ولا يعطى له بدله ولا مكاتبه ولا أم ولده بالاتفاق (ن) تزوج أمة لا عن علم بذلك فدفعت اليها المهر فكث في يدها حولا ثم رد المولى نكاحها ورذال الف عليه فلا زكاة على أحد لعدم الملك لمن كان له اليد حولا ولعدم البدل لمن كان الملك له وهو الزوج فكأنه ضمير وكذا لو أقر رجل بدين ودفعه اليه وحال الحول عليه عنده ثم تصاد فاعلى أنه لم يكن فلا زكاة على واحد منهما (ع) أودع ماله عندهم لا يعرفه فغاب ثم أصابه بعد سنين فلا زكاة عليه وان كان يعرفه ثم نسبته ثم نكح بعد سنين فعليه الزكاة لما مضى لما عرف أن نسيان مثله نادر (ط) بدل الكفاية لا تجب فيه الزكاة بالاتفاق . في فتاوى الفضلى أنه لما جلس الحاكم لتجليل (٢) العامة بخارى سئل عن اشترى جارية بعمالة لتجارة فبنتها ثلثمائة حال الحول عليها فاستحق نصفها قال لا تجب الزكاة فألغ السائل عليه فراجع وقال دل من حاضر بنود يجب عليه خمسة دراهم لانه يرجع على بائعه بنصف الثمن

شهادة القوابل (أجاب) القول قولها ولها النفقة الى سنتين فان لم تضع وادعت أنها كانت تظن أنها حامل ولم تحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث حبض (سئل) عن رجل طلق زوجته وله آمنه ولد صغير قرر له فرضا في كل يوم قدرا معلوما ثم سافرت به مدة بغير إذن الاب فحضر وطالبته بالنفقة المستحقة عليه بمقتضى أنه أذن لها في الاقتراض والاتفاق فهل تسقط عن الاب النفقة في مدة سفرها أم لا تسقط وتستحقها وكذا أجره حضانتها (أجاب) لا تسقط عنه النفقة ولا أجره الحضانة بمقتضى سفرها به من غير إذنه وتستحق ذلك سواء كانت مقبلة أو مسافرة والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا كان في حضنة الام أو الجدة فأراد الاب أخذه والسفر به هل يمكن من ذلك أم لا (أجاب) لا يمكن من ذلك بدون رضا من لها الحضانة والله أعلم (سئل) عن العنين اذا ادعى الوصول الى زوجته في مدة التأجيل ولم تصدقه فهل يقبل قوله في ذلك أم قولها (أجاب) ان كانت ثيبا قبل قوله (١) قوله قال به جـواب الى قوله وقال نعم كذا بالاصل وحرره اهـ مصححه (٢) قوله لتجليل العامة كذا بالاصل ولعله محرف عن تعليم العامة وحرره اهـ مصححه

يؤخذ منها العشر كلما قطعت . في الفتاوى طعام أرض المعسر اذا وهبه صاحبه أو رهنه من رجل فأخذ السلطان العشر من ذلك لم ينتقض الرهن والهبة قالوا هو الصحيح . اذا كانت الأرض عشرية فأخرجت طعاما وفي حمله الى الموضع الذي يشرفه مؤنة فإنه يحمل اليه وتكون المؤنة منه (د) قرية خراجها على الماء ولم يكن لكر ومهاماء ولم يؤخذ الخراج منها ينظر ان كانت من الابتداء كذلك باذن الخليفة لا يؤخذ منها شيء لانه صار كالوضع الامام عنهم وله ذلك وان لم يكن باذنه يؤخذ الخراج منها لانهم أخطوا فيما فعلوا . في الواقعات الصغيرة أرض فيها أشجار ثمرة ملتفة لا يمكن الزرع بينها وقد أدركت فخراجها مثل خراج الكرم على كل جريب عشرة دراهم في قول أبي يوسف قال الصدر الشهيد الصحيح قول أبي يوسف لان الاشجار الملتفة وهذا كذلك والبستان بمعنى الكرم لان الكرم اسم لهذه الفانص الوارد في الكرم يكون واردا فيه . في بيع فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل البضاري أرض مات أربابها وعجز أهل القرية عن أداء خراجها فأرادوا تسليمها الى السلطان فالاولى أن يؤاجروها ويستوفى الخراج من أجزائها ويبقى لهم رقابها وتلك الاجرة تكون لأرباب الاراضي لكن بأخذها الامام بطريق الخراج فان تعذر اجارتها فله أن يبيعها وفي كتاب الخراج في مالک عجز عن زراعة أرضه فلا امام أن يدفعها مزارعة يأخذ الخراج من حصه الدهقانية ويدفع الفضل اليها ولو باعها جاز والنسب لصاحب الأرض ويأخذ قدر الخراج قبل بأن جواز البيع قولهما لانهم يريان بيع مال المديون خلافا لابي حنيفة رحمه الله وقيل بأن هذا قول الكل في الفتاوى الصغيرة السلطان اذا دفع الاراضي العجزيات وهى التي لا مال لها الى قوم مزارعة ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز أن يقيمهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج ثم اذا جاز هذا الايالك هؤلاء يبيعها لانهم قاموا مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج لا غير وهم كالمتأجرين فلا يملكون بيعها . هشام عن محمد عامل الخراج اذا عزل فادعى عليه رجل أنه أخذ منه زيادة على ما عليه فيظن ان كانت زيادة عامة في الناس بأمر السلطان فالعامل برى لان مثل هذه الزيادة عامة في حكم الاصل لانها تتبع الاصل لكونها مؤنة تسلم لا مررأى السلطان ذلك فلم تصر مضمونة عليه كالاصل وان كانت خاصة على هذا ضمنها العامل لكونها طالما قال الصدر الشهيد ذكر هذا في الزيادات من رواية الزعفراني في باب الاقرار قال صاحب جامع الفتاوى رأيت المسئلة في المنتقى وحاصله هذا ورأيت فيه أنه ما لم يعلم أن الزيادة من قبل العامل فلا ضمان عليه وان ادعى العامل أن هذا الفضل من الوزن والضرب ومن كذا من المؤنة فان كان ذلك عاما في أهل عمله فالقول قول العامل والا فلا . روى عن أبي حنيفة مذكور في السير الكبير بعد أحد وستين بابا أرض خراجية بعضها أكثر فأراد أهل القرية أن يسقوا ليس لهم ذلك وتترك كما كانت لا تنقص ولا تزداد وكل بلدة وظف عليهم الامام في القديم لا تجوز الزيادة مذكور في مختصر عصام روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني بما علمت فقلت انما علمت الله تعالى وأجرى على الله تعالى فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وتصديق وفي رواية انما ذلك رزق ساقه الله اليك قال ابن مسعود لو وضع علم عمر في كفة وعلم أحياء العرب في كفة لرجح علمه . رضي الله تعالى عنه

الزوج بها (أجاب) لا تسقط والمطالبة لها بها على الزوج (سئل) عن رجل حلف بالطلاق على فعل شيء وهو غير متزوج ثم تزوج وبأشرا المحلوف عليه هل تطلق زوجته أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) عن رجل قال لحلال المسلمين على حرام وله ثلاث زوجات ولم ينو طلاقا هل يلزمه طلاق أم لا (أجاب) نعم يلزمه الطلاق ويقع على كل واحدة منهن واحدة بائنة (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه الفتاوى هذا هو المذكور في عامة الفتاوى وهو المشهور وفي شرح الكتر للامام الزيلعي ولو كان له أربع نسوة يقع على كل واحدة منهن طلاق بائنة وقيل تطلق واحدة منهن وعليه البيان وهو الاظهر والاشبه بالفقه انتهى وفي البحر للصف رحمه الله موقوفى الامام الا وزجندى على أنه يقع على واحدة وعليه البيان ورجع الكمال في شرح الهداية ما أفتى به شيخنا من وقوع الطلاق على كل واحدة فليتأمل عند الفتوى (سئل) عن شخص عليه نفقة مقررة لزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيها هل

(فصل في زكاة الرأس)

وهي مذكورة في كثير من المواضع تكلموا في معرفة الغنى ووسط الحال والفقير المعتمل قيل من يملك قدر الدية عشرة آلاف فهو غني ومن يملك المائتين وسط ومن يملك دون ذلك فقير والصحيح أنه يعتبر في ذلك عرف كل بلدة في كل زمان وكانوا لا يعدون صاحب عشرة آلاف من المكسرين ببلغ نقس على هذا (م) عن محمد بن نصراني يكتب ولا يفضل عن عياله لا يؤخذ من خراج رأسه (س) لو عمل الجزية لسنين ثم أسلم برده عليه خراج رأسه وإن أدى لسنة ثم أسلم في أولها لا يرده عليه شيء لأن في المسئلة الأولى عمل للسنة الثانية قبل الوجوب فبرده عليه وفي المسئلة الثانية أدى لهذه السنة بعد الوجوب وهذا بناء على ما عرف أن الصحيح هو الوجوب عليه في أول السنة وعليه الفتوى

(باب إحياء الموات)

(ب) عن أبي يوسف إذا أحيى مواتي الجبال بالآبار والقناة أو السبيل اعتبر فيه البلد الذي في ناحيته قال الصدر الشهيد حسام الدين في شرح الكافي في باب العشر الأرض العشرية ستة أنواع أرض العرب كلها وحددوها ما عرف والثانية أرض أسلم أهلها طوعا والثالثة إذا افتتحت عنوة وقسمت بين الغائبين والرابعة إذا أحييت بماء العشر والخامسة أرض خراجية انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر والسادسة إذا جعل المسلم داره بستانا فسقاه بماء العشر والخراجية ستة أيضا أرض فتحت عنوة وترك في أيديهم وضرب الخراج عليها كأرض العراق والثانية أرض الكفار طلبوا من الإمام أن يضرب عليهم الخراج من غير قهر وقبح والثالثة أرض أحيائها كافر أو اتخذ داره بستانا بأي ماء سقاه والرابعة أرض أحييت بماء الخراج والخامسة أرض عشرية انقطع عنها ماء العشر وصارت بحيث تسقى بماء الخراج والسادسة أرض مسلم اشتراها من الكافر وماء الآبار والعيون عشرى وإن استنبط من أرض الخراج فهو خراجي ويعتبر الصوت من الدور لا من الأرضين العامة قال مشايخنا المعتبر في الصوت أن يكون على قدر أذان الناس عادة . في الفتاوى عن محمد في قصور أو نواويس خربت قبل الإسلام فهي موات هو المختار وإن كانت خربت بعد الإسلام وقد كان لها رباب لا يعرفون فليست من الموات . في الفتاوى لو بنى في أرض موات أو زرع في ناحية منها فهو إحياء له دون موضع آخر وإن عمراً أكثر من النصف فهو إحياء للجميع وهذا قول أبي يوسف وقال محمد إن كان ما بقي من الموات في وسط ما أحيى فهو إحياء للجميع وإن كان منقطعاً في ناحية فلا . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في شرح الكافي إذا حفر بئر أو سال إليها ماء ذكر في خراج أبي شعاع عن أبي حنيفة رحمه الله أن هذا إحياء وزرعها أو لم يزرعها ولو حفر بئر لم يكن إحياء ما لم يجر الماء وإن أحرق فيها خشب سالم يكن إحياء وكذلك لو حصده منها خشباً أو شوكة أو وضعه جواربه وروى الحسن البصري عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من أحاط حائطاً على أرض فهي له (ن) إمام أمر رجلاً أن يعمراً رضاميته على أن ينتفع بها ولا يكون المالك له لا يملكها من أحباله إلا أن الإمام شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن لم يأذنه بالتملك لا يملكها قالوا على قياس قولهما يملكها إلا أن الشرط باطل كما إذا أمره أن يصطاد على أن لا يملكه أو يحتطب على أن لا يملك أو لأعرابي بن الزوح عن علي أن

بسة طان به أم لا (أجاب) نعم
نسبة النفقة المفروضة وكذا
الكسوة بالطلاق الرجعي والله أعلم
(سئل) لو عمل الزوج لزوجه نفقة
نفقة وكسوة مدة معلومة ثم مات
أحدهما قبل مضي المدة هل للزوج
الرجوع بالباقي في تركها إن كان
حيّاً أو ورثته عليها إن كان ميتاً
(أجاب) لا رجوع بما بقي من
النفقة والكسوة والله أعلم (سئل)
عن رجل مسلم فقير له ولد كافر غني
هل تلزمه نفقته وإذا امتنع يجبر
أم لا (أجاب) حيث كان الأب فقيراً
لا كسبه والابن غنياً تلزمه
نفقته وإذا امتنع يجبره الحاكم
والله أعلم (سئل) عن رجل أنفق
على معتدة الغير استزوج بها بعد
العدة فانقضت العدة وأبت أن
تتزوج هل له عليها رجوع بما أنفق
أم لا (أجاب) إذا دفع إليها الدراهم
لتتفق على نفسها رجوع عليها والله
أعلم (سئل) عن رجل متزوج
بامرأة ويريد أن يغيب عنها ويتركها
بلا نفقة فهل لها أن تطلب منه
كفلاً بالنفقة ويلزمه أم لا
(أجاب) يلزمه ذلك والله أعلم
(سئل) عن شخص تزوج صغيرة
لا تطيق الجماع وهي في منزله هل
يلزمه الانفاق عليها أم لا
(أجاب) لا يلزمه والله أعلم

لا يفترقا . في الفتاوى ليس للاغناء في بيت المال نصيب هو المختار الا أن يكون عالما فرغ نفسه لتعليم الناس القرآن والفقه أو يكون قاضيا أو مفتيا وقد صرح أن عليا رضي الله تعالى عنه أعطى فقهاء حلة القرآن منه ومقدار ما يصرف الى كل مصرف مفقوض الى رأي الوالي فلو قصر السلطان في شيء مما ذكرنا يصير ظالما غاشما كذا ذكر الطحاوي وقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى أبي موسى الأشعري وهو والي البصرة أما بعد يا أباي أن أسعد الرعاة من سعدت به رعيته وإن أشقى الرعاة من شقيت به رعيته وإياك أن تخيف فتخيف عمالك فتكون عند ذلك مثل البهية نظرت الى خضرة الارض فوثبت عليها ترعى السمن وانما لحفها في سمنها والله أعلم

(كتاب الصوم)

وهو يشتمل على فصول . في جامع الاصول شهادة الواحد برؤية هلال رمضان اذا كانت السماء متغية تقبل اذا كان مسلما عدلا عاقلا بالغار جلالا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا أو محدودا في القذف بعد التوبة قال الفضلي انما تقبل شهادة الواحد اذا كانت السماء متغية اذا فسر وقال رأيت به خارج البلد في الصحراء أو رأيت به في البلد في خلال السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم ينجي أما بدون هذا التفسير فلا وقال الطحاوي ان كان هذا الواحد جاء من خارج المصر أو من أعلى الاماكن في المصر تقبل شهادته وهذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر الكرخي وصححه في الاقضية رواية الطحاوي وفي قول يكفي بظاهر العدالة أن يكون مستورا الحال وبعض المتأخرين أخذوا بروايته مطلقا من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخ سمرقند وأما هلال ذي الحجة ذكر في بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر رمضان وفي بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر شوال وهو المختار . اذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد يفطرون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء معجبة أما اذا كانت متغية فانهم يفطرون بلا خلاف (ع) اذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد عليه ولم يروا هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر لان رمضان فيه في حق الفطر لا تثبت بهذه الشهادة كذا ذكر في (ح) عن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وروى نصر بن اسماعيل بن حماد عن محمد أنهم يفطرون اذا أتوا ثلاثين يوما ولا تأخذ بهذا (ع) ولو صاموا بشهادة شاهدين ولم يروا والسماء معجبة أفطروا عند كمال العدد لانه ثبت الرضاية بشهادتهما والتحقيق احتمال الغلط بالعدد لا اتصال القضاء بما هو حجة تامة فصار كأنهم رأوا هلال رمضان وأتوا ثلاثين ولم يروا هلال الفطر والسماء معجبة وعن القاضي الامام على السغداني لا يفطرون وكذا في مجموع النوازل لكن الاول أصح وفي جامع الاصول لو شهد شاهدان على رؤية الهلال والسماء متغية لم يفتروا وان كانت معجبة فكذلك يفطرون والشيخ الاسلام أبي الحسن السغداني بلدة أخرى صاموا تسعة وعشرين المطالع في ظاهر الرواية وبه كان بين

(سئل) عن رجل علق على نفسه لزوجته أنه متى تزوج عليها وتسرى الى غير ذلك تكون طالقاً ثم طلقها على عوض وأعادها وفعل المحلوف عليه فهل يقع الطلاق أم يبطل التعليق بالبينونة المذكورة (أجاب) لا يبطل التعليق بالبينونة المذكورة (سئل) عن شخص تجده عليه نفقة لزوجته وكسوة مدة معلومة فطالبته عند الحياكم فاعترف وادعى أنه معسر عنهما فهل يقبل قوله في ذلك بمجرده أم لا بد من بينة وهل يجبس (أجاب) يقبل قوله بيمينه في الاعسار عنهما ولا بينة عليه وكذا لا يجبس ما لم يثبت غناه والله أعلم (سئل) عن غاب عن زوجته مدة فأقامت بينة عندها كم غير حنفى بغيته وعدم الاتفاق والمنفق وحكم الحياكم بالفسخ على قاعدة مذهب بطريقه الشرعي ونفذه عندها كم آخر فهل لها كم الحنفى أن يزوجه بعد ذلك واذا زوجها وحضر الزوج الاول وأقام بينة بإصال النفقة اليها على يد زيد مثلاً هل تقبل ويبطل التزويج الثاني أم لا (أجاب) نعم لها كم الحنفى التزويج ولا تقبل البينة بإصال النفقة كما

هلال الفطر في النهار أو صوم ذلك اليوم سواء رأوا قبل الزوال أو بعده لان الهلال انما يجعل من الليلة المستقبلية هو المختار والمعتبر الرؤية بعد ان تغيب الشمس وفي فوائد نجم الدين النسفي سئل شيخ الاسلام أبو الحسن عن قاض قضى برؤية هلال رمضان بشهادة شاهدين عند الاشتباه في مصر هل يظهر حكمه في حق مصر آخر فقال لا لانه ليس تبعاله بخلاف فري هذا المصر ومحاله وما ينسب اليه قيل لو شهد شاهدان عند قاضي مصر لم يرأه هلال أن قاضي كورة كذا شهد عنده شاهدان برؤيته حكم بشهادتهما بالرؤية هل يجوز له هذا القاضي أن يقضى بهذه الشهادة فقال نعم قيل فيجب أن يكون هذا الجواب اذا لم يكن بينهما من البعد ما يختلف به المطالع (ك) عن نجم الدين النسفي أهل هلال رمضان يوم الاثنين بسمرقند وصاموا لذلك ثم شهد قوم عند القاضي يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون أن أهل بلدة كثر رأوا هلال الصوم ليلة الأحد وهذا اليوم آخر الشهر فقضى به ونادى المنادى في الناس أن هذا آخر يوم الصوم وغدا يوم العيد فلم يروا الهلال عشية هذا اليوم والسماء معجبة قال أفقي المحققون من علماء البلد وأقنيت أنا أن لا تترك التراويح هذه الليلة ولا يفطرون غدا وان قضاء القاضي بهذا لا ينفذ وقد عيّدوا مع ذلك يوم الثلاثاء ولم يجز لهم صلا قال العبد (س) صاموا ثمانية وعشرين يوما ورأوا هلال الفطر ينظرون رأوا هلال شعبان وعدوه ثلاثين ثم صاموا رمضان فصاوموا ما لا ينقضون أن رمضان انتقص بيوم وقد يكون كذلك وان عدوا شعبان ثلاثين من غير رؤية هلال فصاوموا يومين لانهم لم يتيقنوا بالنقصان ولعلهم غلطوا (م) عن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان غاب الهلال بعد الشفق فهو من الليلة الماضية وان غاب قبله فهو من ليلته . في الفتاوى اذا وصل الصوم الا في الايام المكروهة كرهه بعضهم لقوله عليه الصلاة والسلام يا اكمه والواصل والمختار أنه لا يكرهه وتأويل الحديث أنه لا يفطر في الايام المنهية . صوم السبت بعد الفطر متتابعة كرهه بعضهم والمختار أنه لا بأس به لانه وقع الامن من الموجب للكرهة وهو النسب بالنصاري بالزيادة في العدد لاستفاضة الشريعة (المختار) لمن يصوم يوم عاشوراء أن يصوم يوما قبله ويوما بعده مخالفة لهم (المختار) أن تكره المباشرة الفاحشة لمن لا يأمن على نفسه وان كان بينهما ثوب (م) لا يكره أن يبسل ثوبه ويلتفبه والمأخوذ به هذا وعن أبي حنيفة رحمه الله كره للصائم أن يفرغ بالماء

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(الخ) لو فاء الصائم لا يفسد صومه ولو عاد الى جوفه ان كان ملء الفم وأعاد فسد صومه في قوله لم جميعا وان عاد بنفسه فسد عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد هو الصحيح وان لم يكن ملء الفم فان عاد لم يفسد في قوله وان أعاده فسد صومه عند محمد ولا يفسد عند أبي يوسف والصحيح قول أبي يوسف في هذا . صائم أكل الطعام فبقي اللحم بين أسنانه ان كان قليلا لا يفسد وان كان كثيرا يفسد والكثير قد والحصى ولو أدخل ذلك القدر في فيه فابتلعه متمدا عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذ به يده ثم ابتلعه يجب أن يفسد وفي الكفارة أربعة أهلو بل قال الفقهاء والاصح أنه يجب الكفارة وعلى هذا رجل أخذ لقمة من الخبز ليأكل وهو ناس فلما مضى فحدها كراهه صائم فابتلعها وهذا كراهه ان ابتلعها قبل أن يخرجها من فمه عليه الكفارة وان

ذكر ولا يبطل التزويج الثاني بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل له امرأة في منزله تمنعه عن وطئها هل تكون ناشزة بذلك أم لا (أجاب) لا تكون ناشزة بذلك وله وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن المحلل اذا أنكر الوطء وأقسرت الزوجة به هل تصدق وتحل للأول أم يصدق المحلل ولا تحل للأول (أجاب) تصدق المرأة وتحل للأول بعد الطلاق والعدة من الثاني والله أعلم (سئل) عن الزوجة اذا امتنعت من ارضاع الولد هل تجبر عليه أم لا (أجاب) لا تجبر الا أن لا يأخذ ثدي غيرها والله أعلم (سئل) عن له والد فقير وهو متزوج بامرأة والولد غني هل تلزمه نفقة والده وزوجته أم لا (أجاب) نعم تلزمه نفقتهما (سئل) عن المطلقة اذا كان معها وللمن المطلق غير رضيع وهو في حضانتها هل تستحق أجره والحضانة على أبيه أم لا (أجاب) نعم تستحق أجره والحضانة عليه والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته بائنا هل تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملا أولا وكذا السكنى (أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملا أولا وكذا السكنى والله أعلم (سئل)

والتمتع في فيه ثم انتبه بعد ما طلع الفجر فابتلعها وهوذا كرتجب الكفارة وفي العيين لا كفارة وكذا في أكل البقي عند أبي يوسف وبه أخذ الفقيه وعن الفقيه أبي جعفر إذا خرج البزاق على شفقيه ثم ابتلعه فسد صومه ذكره في جامع الأصول وفي (الخلا) لو شهد اثنان أن الشمس قد غربت وشهد آخران أنها لم تغرب فافطر ثم ظهر أنها لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا تعارضها الشهادة على النفي الأصل في وجوب الكفارة أن الصائم إذا أكل كل متعمدا ما يتغذى به أو يتداوى به كالخبز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان والهليلجة أو المسك أو الكافور أو الغالية أو الزعفران يجب عليه القضاء والكفارة عندنا وفي نسخة الشيخ القاضي الامام الاجل الاستاذ في (الخلا) ولو قال لامرأته انظري أن الفجر طالع أو غير طالع فرجعت وقالت غير طالع فجامعها زوجها ثم ظهر أن الفجر كان طالعا اختلف المشايخ في وجوب الكفارة عليه والصحيح أنه لا يجب عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة . المسافر إذا قدم من مصر وهو صائم فافتى أن صومه لا يجزئه فافطر بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وان لم يفت فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الواضح المقيم صائما ثم سافر فافطر لا كفارة عليه وكذا المرأة إذا أفطرت ثم حاضت والصحيح إذا أفطرت ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عند الثلاثة والأصل عندنا أنه إذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول النهار يساح له الفطر تسقط عنه الكفارة في الظن . إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا فظن أن ذلك فطرا كل متعمدا لا كفارة عليه فان كان بلغه الحديث وعلم أن صومه لا يفسد بالنسيان فعنهما أنه تلزمه الكفارة وعن أبي حنيفة رحمه الله لا تلزمه وهو الصحيح . ولو احتلم في نهار رمضان ثم أكل كل متعمدا عليه الكفارة وان كان جاهلا فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد واستفتى فقيها فأنه بالغطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه هو الصحيح . ولو اغتاب فظن أن ذلك فطرا كل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تغطر الصائم (١) ولم يعرف تأويله قال عامة العلماء عليه الكفارة على كل حال لان حديث الغيبة حديث لم يؤخذ به ونقله الحديث جاهلوه على نفي الثواب فلم يورث شبهة ولو نظر الى محاسن المرأة فأنزل فظن أن ذلك فطرا كل بعد ذلك متعمدا فهو كالتي قال البعض ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة . الصائم اذا أدخل أصبعه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه هو المختار . في الحساشي الصائم اذا عالج ذكره حتى أمنى عليه القضاء هو المختار ولو أفطر في رمضان مرارا ان كفر الاولى تلزمه الاخرى بالاجماع وان لم يكفر الاولى تكفيه كفارة واحدة عندنا ولو جامع امرأته في نهار رمضان ثم مرض في ذلك اليوم تسقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط والاول أصح ذكره في (الخلا) ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قبل تسقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط وهو الصحيح لان هذا العذر جاء من قبل العبد فلا يجعل عذرا لانه حصل من غير صاحب الحق فلا يؤثر في سقوط الكفارة وفي (الخلا) الامة اذا أفطرت في شهر رمضان لضعف أصابها من عمل السيد من طبع أو خبز أو غسل ثياب فان خافت على نفسها لو لم تفطر عليها القضاء لا غير وكذا المنكوحة اذا أفطرت لهذا أو الخادم الحر والذي ذهب لسد النهر أو لكرى النهر فاشتد الحر وخاف على نفسه الهلاك ينبغي أن لا يجب عليه الكفارة لو أفطر وفي فتاوى السيد الامام عن ابن المبارك

عن الصغيرة اذا تزوجها أبوها وهي غير مشتهة هل يسقط بذلك حق الام والجدة من الحضانة أم لا يسقط ونفقة على الأب أم على الزوج (أجاب) لا يسقط بذلك حق الام والجدة من الحضانة ونفقة على أبيها حيث لا مال لها والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا كان معها ولد من المطلق وأرادت أن تخرج به الى بلد قريب أو تسكن عند أهلها والبلد مصر هل للاب منعها من ذلك أم لا (أجاب) ان كان البلد المذكور قريبا بحيث يتمكن الأب من مطالعة ولده في يومه ويرجع فيه ليس للاب منعها والله أعلم (سئل) عن المسلم اذا كان له أب أو جد ذمي فقير هل يلزم الولد الاتفاق عليه واذا امتنع يحجره الحاكم عليه أم لا (أجاب) نعم يلزم الابن الموسر الاتفاق على أبيه الكافر أو جده الفقير والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا قبضت النفقة لاولادها من والدهم لتنفقها عليهم فادعت الاتفاق وادعى الوالد عدمه فهل

(١) قوله ولم يعرف تأويله الخ عبارة قاضيان واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله ثم قال وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثا أو فتوى اه

وراجعه كتبه معجمه

وبه نأخذ . وفي فتاوى السيد الامام ناصر الدين أبي القاسم السمرقندي الغياب اذا دخل خلقه لا يفطره ذكر في الاصل وقال محمد بن نوادر محمد بن سماعة القياس أن يفطره . وفي الاستحسان أن لا يفطره وبه نأخذ . وفي الباقي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن صب على خلقه وهو نائم أو جومعت نائمة أو مجنونة لا يفسد الصوم في هذه المواضع كما قال زفر ولو استاك فظن أن ذلك فطره ثم أكل بعد ذلك متعمدا عليه الكفارة عالما كان أو جاهلا ولو جامع بهيمة أو ميتة ولم ينزل فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمدا عليه الكفارة إن كان عالما وإن كان جاهلا لا كفارة عليه في الاصول (ح) اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان بنوى في القضاء أول يوم عليه وان لم ينو أجزاء لان الجنس واحد لكونهما من رمضان واحد والتعيين في مثله ليس بشرط وان كانا من رمضان فان لم يعين كإلتقاء عند بعضهم لا يجزئه والمختار أنه يجزئه لما مر وذكر الصدر الشهيد مع هذا الكلام بنوى ينبغي أن ينوى أول يوم عليه احتياطا فيكتب في الفتوى هنا وكذا في قضاء الصلاة احتياطا بنت جنين كند (ط) لأبأس للصائم أن يستنقع الماء ويصب الماء على وجهه هو المختار . اذا صام يوم النوروز جاز من غير كراهة هو المختار (ط) اذا أكل الشهم غير مطبوخ يلزمه القضاء بالاتفاق والمختار أنه تلزمه الكفارة وإن أكل لحم غير مطبوخ يلزمه القضاء والكفارة بالاجماع . الصائم اذا عمل عمل قوم لوط في رمضان وجب عليه القضاء بالاتفاق والمختار أنه يجب عليه الكفارة بالاتفاق أيضا لان الكفارة في الزنا انما وجبت لانه قضاء الشهوة على الكمال وهذا المعنى موجود في اللواط . المرأة اذا أكرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع فجاء معها مكرها قال بعضهم يجب عليهما الكفارة والقضاء لانه اذا جاء الانتشار زال الاكراه فقد نص محمد في الاصل أنه لا كفارة عليه وهذا أصح لان هذا افطار بعذر وبه يفتى والزواج اذا أكرهها على الجماع لا كفارة عليها بالاجماع (١) لان الزوج يجامعها وان كانت لا تحب الذقة في أوله . صائم اغتسل فدخل الماء أدته لاشئ عليه لانه لم يجد الفطر لاصوره ولا معنى لان الماء مما يتعلق به صلاح البدن بوضوئه الى الدماغ وان صب فيه عمدا قيل يفسد صومه والمختار أنه لا يفسد في الوجهين جميعا لان هذا وجه معنوي فاذا انعدم المعنى انعدم الاصل . اذا ابتلع سمسم بين أسنانه لا يفسد صومه لانه قليل فيجعل بمنزلة البزاق وان ابتلعها من الخارج يفسد . وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار أنها يجب اذا ابتلعها ولم يعضها لانها من جنس ما يتغذى به وفي (ذ) اذا ابتلع سمسم كانت بين أسنانه لا يفسد صومه بالاجماع . رجل نظر الى صائم يأكل ناسيا هل يسهل يسهل أن لا يذكره اذا رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم الى الليل فالمختار أنه يلزمه اخباره ويكره تركه حتى يجوز صومه ييقن عند الكل وان كان بحال يضعف بالصوم واذا أكل يتقوى به على سائر الفرائض يسهل أن لا يخبره لان ما يفعله الصائم ليس بمعصية عند أكثر العلماء فالسكوت عنه لا يكون معصية . أجمعوا على كراهة صوم يوم العید وأيام التشريق ولو صام يكون صائما وفي (س) فيمن أفطر في نهار رمضان متعمدا ثم أكره على السفر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف المرض وفي قول أكثر العلماء تسقط عنه وعند أبي يوسف رحمه الله لا تسقط وبه نأخذ وفيه لو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى أهله ليحمل شيئا نسيه فأكل في منزله ثم خرج القياس أنه يجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال الفقيه نأخذ به . وفيه مسافر قدم قبل الزوال ونوى الصوم ثم أفطر متعمدا عليه القضاء

لها البيان أم تصدق (أجاب) لاينة عليها وتصدق لانها أمينة (سئل) عن طلق زوجته طلاقا بائنا ومات في أثناء العدة فهل بطل عدتها وتعد عدة الوفاة أم لا (أجاب) لا تنتقل عدتها الى عدة الوفاة وعليها انتمام عدتها للطلاق المذكور (سئل) عن شخص حلف بالطلاق بالثناء أنه لا يفعل الشئ الغلاني قاصدا بذلك عدم الحنث وقد فعله فهل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق ولو مع عدم قصد الا أن يشهد قبل الحلف أنه يريد أن يحلف بذلك من غير قصد الطلاق ويريد عدم الحنث (سئل) عن رجل له على آخر دين حلف بالطلاق أنه لا يخرج من البلدة التي هما بها الا بآذنه فوفاه دينه وخرج من البلدة هل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق لان البين مقيدة بحال قيام الدين فاذا أوفاه وأبرأه بطلت البين (سئل) عن قرر زوجته قدر ما عولما في كل شهر في نظير كسوتها ولم ترض بذلك ومضى على ذلك مدة فطالبته بالقدر المفروض

(١) قوله لان الزوج يجامعها وان كانت لا تحب الخ كذا بالاصل فانظره فلعل فيه سقطا اه معجمه

تعالى ان كان في أول النهار مسافرا لا كفارة بوجهه من الوجوه به نأخذ (ط) ولو نوى بعد الزوال
لا يجوز في الصيام كله بالاجماع

(فصل في النية)

في جامع الاصول وان نوى قضاء رمضان وكفارة البين لا يصير شارعا في واحد منهما بالاجماع ولكن
يصير متطوعا . المريض اذا نوى صوم التطوع قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انه يقع عنه
الفرض بخلاف المسافر لانه اذا قدر على الصوم صار كالصحيح أما المسافر فيقدرته على الصوم
لا يخرج عن أن يكون مسافرا والسفر هو المرخص . اذا أصبح يوم الشك نأوى بالافطار ثم تبين
أنه من رمضان فنوى صومه قبل انتصاف النهار يجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى في
صوم يوم الشك . في الفتاوى صوم يوم الشك عن رمضان يكره في ظاهر الجواب بالحديث
ولو تبين أنه من رمضان يجزئ عنه لوجود المأمورية فان كان يوم الشك هو اليوم الذي يعتاد صومه
تطوعا فالأفضل أن يصومه تطوعا وعن محمد رحمه الله تعالى لو كان شعبان كله مفطرا وصام يوم
الشك تطوعا لا بأس به في قولنا وفي أبي حنيفة واختاره أنه يفتى في زماننا لكل يجوز اه تطوعا
من غير كراهة ثم ان تبين أنه من رمضان فحكمه حر وفي الفتاوى الصغرى لا يجعل بالا كل يوم
الشك فان ظهر أنه من رمضان صام ويجزئ به عنه لما عرف وان قارب وقت الزوال ولم يأت به الخبر
أفطروا نوى عن التطوع أجزاء وفي (ط) قال بعضهم الافطار أفضل لقوله عليه الصلاة
والسلام من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم وبه أفتى محمد بن سلة وقال بعضهم الأفضل أن
يفطر الا اذا وافق يوما كان يصومه قبل ذلك وقال بعضهم يصوم يوم الشك متلوما غير كل
ولا عزم على الصوم فاذا تبين أن ذلك اليوم من رمضان عزم على الصوم لان النية في صيام
رمضان قبل الزوال جائزة وان لم تبين أفطروا لقوله عليه الصلاة والسلام أصبحوا يوم الشك
مفطرين متلومين غير كلين ولا عازمين على الصوم الا اذا كان صائما قبل ذلك فوصل يوم
الشك فلا بأس به والفتوى على هذا القول وفي (الخلا) قال نصير الصوم أفضل وقال محمد
ابن سلة الفطر أفضل وهذا اذا لم يكن مقتيا أو قاضيا فان كان فالأفضل أن يصوم عن التطوع
ويبقى العامة بالتلوم والانتظار الى وقت الزوال في (الخلا) الا كل قبل الصلاة يوم الاضحية
فيه روايتان واختاره بكره ويكره صوم الوصال وهو أن يصوم السنة كلها ولا يفطر في الايام
المنية والأفضل أن يصوم يوما ويفطر يوما وأما صوم الوصال اذا أفطر في الايام المنية المختار أنه
لا بأس به وعن أسد بن عبد الله قال كنت على باب الرشيد اذ خرج أبو يوسف يوم الشك وقال
ان أمير المؤمنين أفطر في شيء أن يفطر فليفطر فقلت له ما حالك فقال هات أدنك فقال في أدنى
اني صائم من شعبان

(باب الاعتذار)

الخرج مدفوع شرعا ومواضع الضرورة مستثناة عن قضية الاصول ولا عبرة بخوف المرض
والسفر الذي يبيع الافطار ما يبيع القصر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه والمرض
الذي يبيع الافطار ما يخاف بالصوم وقوع الزيادة . وقيل أن يصير صاحب فراش ومن العذر
السفر والمرض الذي يبيع الصوم أو يبيع الاكل

عن المدة فهل يلزم الزوج ذلك أم لا
(أجاب) لا يلزمه لعدم رضاها بما
قرره لها (سئل) عن شخص
حلف بالطلاق أنه لا يشكو فلانا
لحنا كم فهل اذا وكل وكيل في
شكواه وشكاه للحنا كم يقع الطلاق
أم لا (أجاب) ان شكاه وكيله
لحنا كم لا يقع عليه الطلاق (سئل)
عن رجل تزوج بامرأة وهي عند
أبيها لم يحولها الى منزله هل يلزمه
لها نفقة قبل أن يدخل بها أم لا
(أجاب) نعم يلزمه لها ذلك مع عدم
المانع من قبلها ولو كانت عند
أبيها (سئل) عن الصبي اذا
كان في حضنة أمه وبلغ سبع
سنين هل يأخذ الأب بلا تخيير للولد
بين أمه وأبيه (أجاب) نعم يأخذ
الأب اذا بلغ سبع سنين بلا تخيير
(سئل) عن الزوجة اذا امتنعت
من ارضاع الولد هل تجبر عليه أم لا
(أجاب) لا تجبر الا أن لا يأخذ
نذى غير هاتين (سئل) عن
قال لامرأته أنت على حرام ولم
يقصده وقوع الطلاق هل يقع به
الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع
عليه الطلاق والله أعلم (سئل)
عن امرأة قالت لزوجها أبرأتك
من المهر الذي لي عليك فطلقني فلم
يطلقها هل يبرأ أم لا (أجاب)
لا يبرأ اذا لم يطلقها والله أعلم

الصوم والجوع الذي يخاف منه الهلاك والهزم المجر عن الصوم أعذار مبيحة فلا فطر لولان التكليف بالصوم لهؤلاء يؤدي إلى الحرج والحرج مدفوع شرعا لأن بين السفر والمرض نوع فرق فإن المرض لا يبيح الإفطار بنفسه وإنما يبيح الإفطار إذا خاف المريض على نفسه التلف أو ذهب عضو من أعضائه أو زيادة المرض وإنما يعرف ذلك باجتهاده أو بإخبار الطبيب المسلم كالمصلي المتيم وعنده كافر أعطاء الماء لا يقطع الصلاة بعد غرضه فساد الصلاة عليه كذا ههنا والسفر يبيح الإفطار من غير هذا التفصيل ووجه الفرق أن العلة الأصلية في إباحة الفطر ليست نفس المرض بل العلة المشقة والمرض أنواع منها ما يوجب المشقة إذا صام ومنها ما لا يوجب المشقة إذا صام بل الكف عن الطعام خيرا من أكله فلا يصح للمريض علة لإباحة الإفطار على الإطلاق وأما السفر فالصوم فيه يوجب المشقة في كل حال فيصلح أن يكون علة لإباحة الإفطار والسفر ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه وهو عذر في سائر الأيام حتى لو أنشأ السفر بعدما أصبح صائما لا يحل الإفطار بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح صائما يحل الإفطار لأن العذر جاء من قبل الحق في الفصل الثاني دون الأول

(باب النذر بالصوم)

في الفتاوى لوقال بالفارسية اكر بافلان سخن نويم خدا بر من يك سال روزه ثم كلم يجب عليه صوم سنة على ما عليه جواب الكتاب والفتوى أنه يجب عليه كفارة بعين ولو قال يك ساله روزه لا يجب عليه شيء لأنه لما أدخل الهاء في سال صار عبارة عن سنة ماضية فصار كقولنا لله على صوم أمس ونعمة لا يجب عليه شيء فكذا ههنا في (الخا) أجمعوا على أن من أفطر خطأ بأن تغمض فدخل الماحقة أو أكل متعمدا أو مكرها أو أفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشبه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء ولا على المريض والمسافر والأصل أن كل من صار على صفة في آخر النهار ولو كان عليها في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه التشبه في بقية اليوم عندنا . في جامع الأصول لو التزم صوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره يصوم الخامس عشر والسادس عشر لأن اليوم الخامس عشر من أول الشهر والسادس عشر من آخره . ولو صح المريض أياما ثم مات يلزمه القضاء بعدد ما صام من الأيام في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى . ذكر الطحاوي المسئلة على الاختلاف فقال عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يلزمه قضاء الجميع إذا صام يوما واحدا وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه بقدر ما أدرك وهذا غلط وإنما نقل الطحاوي جواب مسئلة النذر وترك جواب هذه المسئلة وذكر أن المريض إذا قال لله على أن أصوم شهرا فان مات قبل أن يصح لم يلزمه شيء فان صح يوما واحدا يلزمه أن يوصي بالطعام لجميع الشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد لا يلزمه إلا مقدار ما صام فيه محمد رحمه الله تعالى قال أصحابنا يجب الله تعالى وفي إيجاب الله تعالى لا يلزمه إلا بقدر ما صام فكذا في النذر وهما فرق ووجه الفرق أن الوسع والقدرة فيما يجب بإيجاب العبد ليس بشرط توجه التكليف ألا ترى أنه لو التزم على نفسه ألف ألف حجة فإنه يلزمه وإن لم يكن في وسعه عادة ولا كذلك فيما يجب بإيجاب الله تعالى لأن الوسع فيه شرط لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها كذا ذكره في جامع الأصول

(سئل) عن طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى أنه طلقها قبلها طلاقا وانقضت عدتها وصدقته على ذلك زوجته فهل يعتبر تصديقها ولا يقع عليه الطلاق الثلاث أم يقع ولا عبرة بالتصديق المذكور (أجاب) يقع الثلاث ولا عبرة بالتصديق المذكور (سئل) عن آكل الحنثيش إذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أم لا (أجاب) نعم يقع طلاقه بزواله (سئل) عن رجل أعتق مستولته هل عليها عدة وهل عليه لها نفقة العدة (أجاب) نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسببها والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته طلاقا باثنا دون الثلاث ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول فهل لها عليه مهر كامل أم نصفه وهل عليها عدة أم لا (أجاب) لها عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته أن يقر لها نفقة القدر الغلاني بقدر يساره فادعى أنه معسر وعليه نفقة المعسرين فهل القول للزوج أم للزوجة (أجاب) القول للزوج حيث لا يئنة للزوجة يساره (سئل) عن رجل له آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج هل لها المطالبة بالتفريق (أجاب)

فيه فليس عليه الا صوم يوم ولو قال الله على حجتان في هذه السنة فتلزمه حجتان ولو قال الله على عشر حجتان في هذه السنة فعليه عشر حجتان في عشرينين والفرق بين الصوم والحج أن اليوم معيار للصوم يتقدر به ويستوعبه فلا يسع صومان في يوم البتة والسنة ليست بعبارة للحج ولا يتقدر الحج ولا يستوعبها بل يؤدي في أيام مخصوصة منها وقد التزم عشر حجتان مضافة الى سنة واحدة فصح الالتزام ثم لم يوجد الا الاداء واحدة فبقى التسع عليه وفي جامع الاصول لو قال الله على أن أصوم شهر رجب أو قال الله على أن أحج سنة كذا فصام وحج قبل ذلك يجوز عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وان كانت عبادة مالية بأن قال الله على أن أتصدق في رجب فتصدق قبله جاز بالاجماع والفرق لمحمد بين العبادة البدنية والعبادة المالية أن هذا شروع له تعلق بالوقت ولا تعلق بالوقت للعبادة المالية وفي (ذ) في فصل النذر والكفارات اذا جعل الله تعالى على نفسه حجا أو عمرة أو صلاة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة لله تعالى هذا على وجهين الاول أن يكون النذر مر سلا غير معلق بالشرط وفي هذا الوجه يلزم الوفاء بما سمي ولا تنفعه الكفارة بخلاف الوجه الثاني أن يكون النذر معلقا وأنه على وجهين أيضا ان كان شرطاً يربط الحالف وجوده ما جلب منفعة أو دفع مضرة بأن قال ان شئني الله تعالى مريضى أو رد الله تعالى غائبى أو مات عدوى فعلى صوم سنة فوجد الشرط يلزمه الوفاء بما سمي ولا يخرج عن العهدة بالكفارة بخلاف أيضا وان كان شرطاً لا يربط الحالف كونه فعليه الوفاء بما سمي في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول الى التخيير قبل موته بسبعة أيام وقال ان شاء خرج عنه بعين ماسمي وان شاء خرج عنه بالكفارة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وبه يفتى بعض مشايخ بلخ بخون نصير بن يحيى وشاذان بن ابراهيم وهو قول عمر بن الخطاب وعائشة رضي الله تعالى عنهم وبه كان يفتى الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس الأئمة السرخسي والصدر الشهيد فكانوا يقولون في هذا ضرورة وبلى الناس وهذا قال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم . في جامع الاصول لا يصح النذر بعبادة المريض وتشييع الجنائز ونحوهما من العبادات التي ليس لله تعالى من جنسها ايجاب لان شرط صحة النذر أن يكون لله تعالى من جنس النذور به ايجاب هذا هو المشهور وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يصح لان شرط صحة النذر أن يكون المنذور به قربة وهذا لان الاصل أن يكون الانسان مكلفاً بكل ما هو عبادة وقربة لانه خلق للعبادة لله - وله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون الا أن اؤلفناهم بعض العبادات نظراً له فاذا التزم على نفسه فقد ترك النظر لنفسه فوجب أن يكفى لقضية الاصل ويصح النذر بالصوم والصلاة والصدقة والحج بالاجماع أما على ما روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن شرط صحة النذر كون المنذور به عبادة فقطاهر وأما في المشهور فكذلك لان الله تعالى من جنس هذه العبادات ايجاباً كالحج على من استطاع والصلاة والصوم على المسلم العاقل البالغ والزكاة على الفقي ولا يصح النذر بقراءة القرآن لانه ليس لله تعالى من جنسه ايجاب مقصود وفي الذخيرة رجل قال ان فعلت كذا ألف درهم من ماله صدقة ففعل وهو لا يملك الا مائة درهم فانه يلزمه التصديق بما يملك وهو قدر مائة درهم لا غير قال الصدر الشهيد في واقعاته وهو المختار وهذا لان المنذور فيه لم يزد على المائة لم يحصل في المالك ولا مضاف الى سبب الملك فلا يصح واذا قال

ليس لها المطالبة بالتفريق (سئل) عن المعتدة اذا أسقطت بقطعها لم ينقض هل تنقض به العدة أم لا بد من ثلاث حيض (أجاب) لا تنقض به العدة ولا بد من ثلاث حيض (سئل) عن رجل قال لامرأته ابعدي عني في غير غضب ولم يذ كر الطلاق هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الا ان نواه (سئل) عن رجل قال لامرأته لا آيت معك في فراش واحد فهل يكون بذلك مولياً أم لا (أجاب) لا يكون بذلك مولياً الا بالنية والله أعلم (سئل) عن رجل قال لامرأته ان تزوجت عليك امرأة مادمت في نكاحي فانت طالق ثم اثنان تزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل يقع عليه طلاق أم لا يقع (أجاب) لا يقع عليه طلاق لانقطاع الدعوى بالبينونة المذكورة والله أعلم (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجدته مقطوع الذكر والخضيتين هل يثبت لها الخبار أم لا (أجاب) نعم يثبت لها الخيار ان شاءت رضى وان شاءت رفعت الى الحاكم ليفرق بينهما (سئل) عن طلق زوجته طلاقاً باتنا ومهرها باقى فتمت ثم تزوجها على مهر آخر واختلعت منه عليه هل يبرأ منه أم

يسبرأ من الأول والثاني (أجاب)
يسبرأ من المهر الثاني دون الأول
(سئل) عن امرأة سألت زوجها
أن يطلقها طلاقاً على باقي صداقها
عليه وقدره معلوم عندهما فطلقها
ثلاثاً هل يقع عليه الطلاق ويسبرأ
من باقي الصداق أم لا (أجاب)
نعم يقع عليه الثلاث ولا يسبرأ من
باقي الصداق عند الإمام الأعظم
(سئل) عن امرأة ادعت طلاقاً
على زوجها من مدة سابقة فأنكر
وأقامت بينة وقضى بها هل عليها
العدة من وقت الطلاق أم من وقت
القضائه (أجاب) عليها العدة من
وقت الطلاق (سئل) عن المطلقة
إذا دفعت الولد إليه اختياراً منها
هل لها أخذه منه بعد ذلك (أجاب)
نعم لها أخذه منه بعد ذلك ويستمر
في حضانتها إلى نهايتها شرعاً
(سئل) عن طلق زوجته فادعت
أنها حامل هل تصدق بقولها أم
لا بد من ثبوته وإذا كانت تصدق
بقولها هل يلزمه أن ينفق عليها
إلى أن تقر بانقضاء العدة (أجاب)
نعم تصدق بقولها ويلزمه الانفاق
عليها إلى نهاية سنتين من حين
الطلاق ما لم تقر بانقضاء العدة في
المدة (سئل) عن طلق زوجته
نادي بعد ذلك أنه طلقها وهو

(باب الاعتكاف)

يسبرأ من الأول والثاني (أجاب)
يسبرأ من المهر الثاني دون الأول
(سئل) عن امرأة سألت زوجها
أن يطلقها طلاقاً على باقي صداقها
عليه وقدره معلوم عندهما فطلقها
ثلاثاً هل يقع عليه الطلاق ويسبرأ
من باقي الصداق أم لا (أجاب)
نعم يقع عليه الثلاث ولا يسبرأ من
باقي الصداق عند الإمام الأعظم
(سئل) عن امرأة ادعت طلاقاً
على زوجها من مدة سابقة فأنكر
وأقامت بينة وقضى بها هل عليها
العدة من وقت الطلاق أم من وقت
القضائه (أجاب) عليها العدة من
وقت الطلاق (سئل) عن المطلقة
إذا دفعت الولد إليه اختياراً منها
هل لها أخذه منه بعد ذلك (أجاب)
نعم لها أخذه منه بعد ذلك ويستمر
في حضانتها إلى نهايتها شرعاً
(سئل) عن طلق زوجته فادعت
أنها حامل هل تصدق بقولها أم
لا بد من ثبوته وإذا كانت تصدق
بقولها هل يلزمه أن ينفق عليها
إلى أن تقر بانقضاء العدة (أجاب)
نعم تصدق بقولها ويلزمه الانفاق
عليها إلى نهاية سنتين من حين
الطلاق ما لم تقر بانقضاء العدة في
المدة (سئل) عن طلق زوجته
نادي بعد ذلك أنه طلقها وهو

(باب صدقة الفطر)

يسبرأ من الأول والثاني (أجاب)
يسبرأ من المهر الثاني دون الأول
(سئل) عن امرأة سألت زوجها
أن يطلقها طلاقاً على باقي صداقها
عليه وقدره معلوم عندهما فطلقها
ثلاثاً هل يقع عليه الطلاق ويسبرأ
من باقي الصداق أم لا (أجاب)
نعم يقع عليه الثلاث ولا يسبرأ من
باقي الصداق عند الإمام الأعظم
(سئل) عن امرأة ادعت طلاقاً
على زوجها من مدة سابقة فأنكر
وأقامت بينة وقضى بها هل عليها
العدة من وقت الطلاق أم من وقت
القضائه (أجاب) عليها العدة من
وقت الطلاق (سئل) عن المطلقة
إذا دفعت الولد إليه اختياراً منها
هل لها أخذه منه بعد ذلك (أجاب)
نعم لها أخذه منه بعد ذلك ويستمر
في حضانتها إلى نهايتها شرعاً
(سئل) عن طلق زوجته فادعت
أنها حامل هل تصدق بقولها أم
لا بد من ثبوته وإذا كانت تصدق
بقولها هل يلزمه أن ينفق عليها
إلى أن تقر بانقضاء العدة (أجاب)
نعم تصدق بقولها ويلزمه الانفاق
عليها إلى نهاية سنتين من حين
الطلاق ما لم تقر بانقضاء العدة في
المدة (سئل) عن طلق زوجته
نادي بعد ذلك أنه طلقها وهو

(أجاب) ان كان يعرف أن ذلك قد أصابه كان القول قوله ولا يقع عليه الطلاق والا لا يقبل ويقع عليه الطلاق (سئل) عن المرأة اذا خرجت من منزل زوجها بدون اذنه بلا عذر نسعى ثم سافر الزوج وتركها على حالها ولها عليه نفقة مقررة فعادت الى منزله في غيبته هل تستحق النفقة من حين العود أم لا (أجاب) تستحق النفقة من حين العود ان استمرت في منزله

(سئل) عن حلف بالطلاق والعق أن لا يأتى زوجته الى أربعة أشهر رفضت المدة ولم يأتها فيها ما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم في ذلك أنها تبين منه بطاقة واحدة (سئل) عن العبد اذا تزوج حرة وأراد طلاقها فاذا املك من عدد الطلاق وما يلزمها من العدة ان كانت تحيض (أجاب) يملك ابقاع الثلاث وعدتها ثلاث حيض والله أعلم (سئل) عن الحر اذا تزوج أمة ما طلاقها وما عدتها (أجاب) طلاقها اثنان وعدتها حيضتان (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجدته مقطوع الذكروا الخصيتين من مرض أصابه هل لها الخيار ان شاءت أقامت معه وان شاءت رفعت أمرها الى الحاكم ليفرق بينهما

(١) قوله وهو قول كذا في الاصل والذي في فتاوى فاضلحان أنه يأكل من أيها شاء فراجعه كتبه معجمه

صدقة الفطر لا تسقط بالتأخير وان طالت المدة وكذا الافتقار وهو المختار وفيه الاختلاف في تهييل صدقة الفطر معروف ذكر في (ط) أنه يجوز تهييلها اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وفيه اتفاق المشايخ على الجواز في خبز الخنطة والشعير واختلفوا في طريقه بعضهم قالوا يجوز بطريق العين اذا أدى منوين عن خبز الخنطة وبعضهم قالوا يجوز باعتبار القيمة وهو الاصح لان الخبز غير منصوب عليه وان كان نظير الخنطة في القوة الا أنه ليس نظيرها في القدر ولان الخنطة مكسلة والخبز موزون وفيه لا يجب على الجدا اذا كان غنيا صدقة فطر ابن الابن حال عدم الاب في ظاهر الرواية لانه ليس له ولاية مطلقة فانه يجب بالاب كالاخوة وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تجب عليه كالأب وان كان الأب حيا لكنه فقير وللا ولابد لا تجب على الجد صدقة فطرهم بالاجماع لان تفتاء السبب وهو الولاية (ط) المسافر أو المريض اذا أفطر في رمضان لا تبطل عنهما صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم النظر

(كتاب الحج)

في فتاوى النصرية عن جماعة من مشايخ بلخ أن الحج ليس بفريضة في زماننا قال صاحب جامع الفتاوى ذلك الزمان كان كما كان فاعرفه وانسبه الى زمانك وفي الجملة أمن الطريق من شرائط الوجوب بلا خلاف وخوف الطريق كعدم الزاد والراحلة والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث لان الامن في الطريق اذا كان غالبا يجب والا فهو ساقط . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحج تطوعا أعظم أجرا من الصدقة لما فيه من عناء البدن مع النفقة والصدقة أعظم أجرا من العتق لانه يستفيد به عوضا عاجلا وهو الولاء (ن) من حج مرة فأراد أن يحج أخرى فالمختار أن الصدقة أفضل لان نفقة ما تمتد بخلا الحج (ن) الحج راكبا أفضل من المشي كيلا يسوء خلقه بالجهد والمختار الطريق اذا كان قريبا فالأفضل أن يحج ماشيا وان كان بعيدا فالأفضل أن يكون راكبا

(في الجنائيات)

لولس قيصا أو أكثر من غير ضرورة وأهرق دمه ثم تركه عليه بعدما كفر ولم ينزعه فهذا بمنزلة ليس مستقبل لا تجزئه تلك الكفارة في قولهم جميعا وعليه كفاران . عن محمد عن أبي حنيفة ان وجد صيدا ذبحه محرم وميته أكل الصيد لان هذا ميتة حكا والاخر ميتة حقيقة (١) وهو قول وان أصاب لحم كلب وصيد احيايا كل لحم الكلب ويدع الصيد ولو وجد لحم انسان ميت وصيدا أو لحم خنزير وصيدا ذبح الصيد وأكله لانها مستويان في الحرمة لان لحم الانسان حرام حقا للشرع وحقا للعبد والصيد حقا للشرع وحرمة الخنزير غلط ولو وجد صيدا وما لا لانسان فانه يذبح الصيد ولا يأكل مال الانسان ترجيح الحق العبد والخروج عن عهده ذلك يسده ولا كذلك الخروج عن عهده مال الغير مطلقا (ظ) أوصى بأن يعطى بعيره هذا رجل لا يحج عنه فدفع الى رجل فأكراه الرجل فأفق الكراء على نفسه في الطريق وحج ماشيا جاز عن الميت اسحبنا هو المختار ولو طاف الزيارة وهو جنب وطاف الصدرة في أيام

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان طواف الزيادة جنباً جعل في حكم العدم حتى لزمه القضاء
ليقوم طواف الصدر مقام طواف الزيادة فيجب دم بترك طواف الصدر بالاجماع ودم بتأخير
طواف الزيادة عن وقته (الخا) ان ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن فلم يحج حتى صار زماناً أو
مفلوجاً لزمه الاجحاج بالمال بلا خلاف وأما الاعمى اذا وجد الزاد والراحلة أجمعوا أنه لا يلزمه
اذا لم يجد فائداً بقوده وهل يلزمه الاجحاج بالمال عند أبي حنيفة لا يلزمه وعندهما يلزمه .

رجل أوصى بأن يحج عنه وهو في منزله ان بين مكانا يحج عنه من ذلك المكان بالاجماع ولو خرج
من بلده يريد الحج فأتى فأوصى أن يحج عنه يحج من حيث مات عندهما وعند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يحج من وطنه وان خرج يريد التجارة والمسألة بحالها يحج من وطنه بالاجماع
قال صاحب الفتاوى رأيت في فتاوى النصري عن الفقيه أبي جعفر أنه قال ان الحجر الاسود لما
أخرج من الجنة ووضع في الركن فكل موضع بلغ ضوؤه صار حراماً . عن سعيد بن المسيب أنه
كان اذا دخل أيام العشر لم يقلم انقاره ولم يأخذ من شعر رأسه وشاربه تشبهاً قال ابن المبارك
السنة لا يؤخره بأخذ الفقيه قال ألا ترى أنه يلبس المخيط فيها ولا يترك تشبهاً فكذلك هذا وهو
المأخوذه . لا بأس بالعمرة في السنة كلها ما خلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق
(١) قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقول أبي حنيفة لان الصحيح أن المراد من يوم عرفة
عشيته فأما عداة يوم عرفة فلا بأس بالعمرة فيها الى نصف النهار وجملة هذا في جامع الفتاوى
ذكر الفقيه أبو الليث ليس في المناسك دعاء مؤقت فأى دعاء عازما جاز هو المختار قالوا ويكثر
الصلاة تطوعاً ما استطاع في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم روى عن علي رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما
سواه الا المسجد الحرام فأى آخر الانبياء وان مسجدى آخر المساجد (الخا) واختلفت عبارة
مشايخنا في الأمور بالحج اذا حج قال الامام خواهر زاده عند أصحابنا رحمه الله تعالى أصل الحج
يقع عن الأمور ولا من ثواب النفقة قال الامام السرخسى أصل الحج يقع عن الأمر والدليل
على أنه لا يسقط الحج عن الأمور اذا ذبح المحرم صيداً أو كلة قبل أن يؤدي جزاءه دخل ضمان
مأكل في ضمان الجزاء بالاجماع . العيب الفاحش في الهدايا والفضايا يمنع الجواز بالاجماع
اذا أحرم وفي يده صيد أمر بارساله بالاجماع . اذا قتل المحرم صيداً ضمن قيمته وهو
يلغ جذعاً من الضأن وهو الذي تجزئ به الاضحية أو نحوه فاستراه وذبحه جاز بالاجماع
اذا نوى الحج عن الفرض وعن النفل أجمعوا أنه يقع عن الفرض كذا ذكر في الجامع
الكبير

(كتاب النكاح)

في النوادر اذا قال جئتكم خاطباً فقالت قد فعلت أو زوجتكم نفسي كان نكاحاً تاماً (ن) طلب
من امرأته فزنا فقالت وهبت نفسي منك وذلك بين يدي الشهود فقبل لا يكون نكاحاً لان هذا
تمكن من الزنا بها بدلالة الحال لاهية حقيقة . ولو قال لا خير بين يدي الشهود وهبت ابنتي
منك فقبل كان نكاحاً لعدم تلك الدلالة . في الفتاوى اذا قال عند الشهود لاجنية راجعتك
فقالت رضيت ينقذ النكاح لانه نص . في إيمان الجامع الكبير أنه لو قال لمطلقة بئناً أو ثلاثاً

(أجاب) نعم لها الخيار ان شاءت أقامت معه وان شاءت رفعتة الى
الحاكم ليفرق بينهما والله أعلم
(سئل) عن تزوج بأمة غيره
ودخل بها ثم طلقها اثنتين واستراها
بعد ذلك هل له وطؤها أم لا (أجاب)
لا يجوز له وطؤها حتى تنكح زوجها
غيره بعد وفاء عدها ويدخل بها
وبينها وتنقض عدها منه والله
أعلم (سئل) عن امرأة سألت
زوجها في مرض موته أن يطلقها
طلقة على باقي صداقها عليه وقدره
كذا وأجاب سؤالها بذلك ومات بعد
ذلك وهي في العدة منه هل ترث من
مخلفاته شيئاً أم لا (أجاب) لا ترث
والله أعلم (سئل) عن قال
لامرأته أنت طالق طالق ماذا
يقع عليه (أجاب) يقع عليه
طلقتان والله أعلم (سئل) عن
امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثاً
فقال أنت طالق ماذا يقع عليه
(أجاب) يقع عليه طلقه واحدة
والله أعلم (سئل) عن رجل قال
لامرأة أجنبية ان تزوجني فانت
طالق ثم تزوجها هل يقع عليه
الطلاق أم لا وان وقع عليه الطلاق
هل عليه شيء من المهر أو لا (أجاب)

نعم يقع عليه الطلاق ويجب عليه
نصف الصداق اذا لم يدخل بها وان
دخل بها فلها عليه مهر مثلها

(١) قوله قال محمد الخ كذا في
الأصل ولعل في الكلام نقصاً
يشعر به التعليل بقوله لان الصحيح
الخالف كتبه مصححه

المعروفة فانصرفت اليه . اذا قال لرجل بالفارسية (دختر خویش مرادادی) فقال (دادم)
فلانكاح بينهما لم يقل الخاطب (بذير فتم) . ولو قال (مراده) على وجه الامر أو قال زوجه
نفسك مني فقال تزوجت تم النكاح ولا يشترط جوابه بقبوله بعد ذلك لان الامر بالتزويج
مقتضاه التوكيل والواحد يصلح وليا من جانب ووكيلا من جانب ومن كان بهذه المثابة ينعقد
النكاح بقوله (دادم) لا غير وأما قوله (دادی) ليس بأمر بل استخبار فلا يثبت التوكيل مقتضاه
في الفتاوى فان نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى يقول اختلف المشايخ في هذا الفصل وعندى
بجملون قولهم (خويشتن بوی بزنی دادی از وی خریدی) بمنزلة الامر والامر يتضمن التوكيل
وسئل عن قال لرجل (دختر خویش فلانة عن دادی كفت دادم وی كفت بذير فتم) أو قال
لامرأة (خويشتن بن دادی أوده) فقالت (دادم) فقال هو (بذير فتم) هل ينعقد النكاح قال
فيه اختلاف المشايخ عند بعضهم لا ينعقد حتى يقول (بزنی دادم) أو (بزنی ده) وعند بعضهم
يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الاصح لان لفظ الاعطاء ينبئ عن التملك والنكاح بلفظ التملك
جائز عندنا (الخ) تزوج امرأة بالعربية والزوج والمرأة يعرفان العربية والشهود لا يعرفون
اختلف المشايخ فيه والاصح انه ينعقد (ن) عن محمد قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى كل شيء
يكون في الامة ملك رقبة هبة أو صدقة أو نحوهما فهو نكاح في الحرمة وذكر في الاصل لو قال
أزواجك بكذا فقلت فعلت صح ولا يحتاج فيه الى أن يقول الزوج قبلت (الخ) رجل وامرأة
أقربا للنكاح بين يدي الشهود بأن قال الفارسية (مازن وشوئيم) لا ينعقد النكاح بينهما المختار
لان النكاح اثبات وهذا الظاهر وهما غيران ولهذا لو أقرب بمال لانسان كاذبا لا يصير ملكا له
(ع) لو قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا وادعاهما الرجلان فهي امرأة زيد في قول أبي
يوسف قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي لان الاول اقرار فصيح ومات بعد ذلك ابطال
له فلا يصح (ن) اذا سميت المرأة في الصغير باسم وفي الكبير باسم تزوج بالا عرف حتى لو صارت
معروفة بما سميت به في الكبير فزوجت به جاز . خطب لابنه الصغير امرأة فقال أبوها لابي
الزوج (دادم اين دختر را بزنی بهزار درهم) فقال أبو الزوج (بذير فتم) يجوز النكاح على الاب
لوجود الاضافة من الاب الى نفسه وان جرت بينهما مقدمات النكاح لابن هو المختار وهذا مما
يحتاج فيه . في فتاوى أبي بكر البخاري من له بنت واحدة اسمها فاطمة فقال وقت العقد
زوجت بنتي عائشة منك لا بشي الى شخصها لا ينعقد لانه اذا لم يشر فيه تعلق الحكم بالمسمى
وينعقد العقد بالتسمية وليس له بهذا الاسم بنت . في الفتاوى ولو كانت له بنتان فاطمة صغرى
وعائشة كبرى فأراد أن يزوج الكبرى وعقد النكاح باسم فاطمة ينعقد النكاح على الصغرى
في الفتاوى تزوج ابنته بشهادة ابنه ثم محمد الزوج فادعاه الاب والمرأة كبيرة فشهدا بانه
لاتقبل وقال محمد تقبل لانهم ما شهدا الهالا بالاب بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لانهم ما شهدا ان
له ثمة لكننا نقول شهد الاب بتنفيذ قوله فان أنكر الاب والمرأة والزوجة يدعي فشهادتهما جائزة
بالاجماع (س) اذا زوج بشهادة الله ورسوله لا ينعقد لعدم الشهود وعن أبي القاسم الصفار
أن هذا كفر اعتقاد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم الغيب . في الفتاوى بعث
الرجل خطبا الى أبي البنت فقال واحد منهم قبلت أو قبلت له لا ينعقد فان الكل خاطبون اذ
المتعارف في مثل هذه الصورة هذا وهو أن يتكلم واحد والباقيون سكوت وكلهم يعدون خطبا
والخطاب لا يصح شاهدان هذا نكاح بلا شهود والاصح أنه ينعقد وعليه الفتوى لانه لا ضرورة

والله أعلم (سئل) عن قال لامرأة
هذه بنتي وهي صغيرة ومعروفة
النسب هل تقع عليه الفرقة بذلك
أم لا (أجاب) لا تقع عليه الفرقة
بذلك والله أعلم (سئل) عن شخص
علق لزوجه أنه متى تركها بلا
نفقة ثلاثة أشهر وأبرأته من قدر
معين من حال صداقها عليه تكون
طالقاً انما نشرت مدة تستغرق
مدة التعليق وأبرأته عند الحاكم
من القدر المعلوم المعلق على البراء
منه هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق
لعدم استحقاقها للنفقة في المدة
المذكورة والله أعلم (سئل) عن
الصغيرة اذا طلقت تعتد بما اذا
(أجاب) تعتد بالشهور الثلاثة والله
أعلم (سئل) عن قرر ولده في نظير
نفقته وكسوته قدر ما علموا في كل
يوم فحضى مدة شهور ولم يدفع له ذلك
هل لأمه المطالبة عليه بذلك لكونه
في حضانتها وان امتنع عن الدفع
يحبس أم لا (أجاب) لا مطالبة لها
عليه بذلك لسقوطها عنه بحضرة
الزمان حيث لم يأذن لها في الاستدانة
عليه والاتفاق لترجع عليه بنظيره
والله أعلم (سئل) عن تزوج صغيرة
لاتطبق الجماع فطالبها أهلها بالدخول
بها فامتنع لصغرهما هل يلزمه لها
نفقة وكسوة الى أن تطبق الجماع
ويدخل بها أم لا (أجاب) لا يلزمه

الى جعل كلهم متكلمين خاطبين فيجعل المتكلم خاطبا والباقيون شهودا بخلاف ما اذا قالوا قبلنا
(ن) اذا تزوج المطلقة ثلاثا بنية التحليل ولم يشترط التحليل لا يكره بل يثاب عليه ذكره في
كتاب الحيل لانه لا طريق للتحليل الا هذا قالوا والوعيد الذي ورد في الحديث على وجه شرط
التحليل (س) تزوجها على ألفين بشرط الجمال وعلى ألف بشرط القبح صح الشرطان جميعا
بالاتفاق في (ق) فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما اذا تزوجها على ألف ان
لم يخرجها وألفين ان أخرجهما وجه الفرق أن ثمة وجدت المخاطرة في التسمية الثانية لانه لا يدري
أخبرجهما أم لا وهما لا مخاطرة في التسمية الثانية لان المرأة على صفة القبح أو الجمال لا محالة لكن
لا يعرفها الزوج وجهه لا يوجب الخطر (ق) اذا زوج أمته من رضيع فجاءت بولد فان ادعاه
المولى ثبتت نسبة لعدم الفراش واذا كان الزوج محبوبا ثبت النسب من الزوج ولا يثبت من
المولى وعلى الزوج كمال المهر في قولهم جميعا . في الفتاوى عن شيخ الاسلام أبي الحسن رحمه الله
تعالى أنه قال لا تجوز المناكحة بين أهل السنة وأهل الاعتزال لانهم كفار لان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قال القدرية تجوس هذه الامة وهم قدرية لانهم يقولون خالق أفعال العباد العباد
فخالق على زعمهم ليس بواحد فسموا تجوس هذه الامة لهذا . اذا قبل أم امرأته أو امرأه ابنه
أو امرأه أجنبية يفتى بحرمة المصاهرة ما لم يتبين أنه قبل بغير شهوة لان الاصل في التقييل هو
الشهوة بخلاف المس والمعانقة روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاشتباه بالقلب بدون الانتشار
لا يوجب حرمة المصاهرة وهو اختيار الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قالوا
وهذا اذا لم يكن منتشر اقبل ذلك فان كان منتشرا فان ازداد قوة بالمس والنظر كان نظرا
ومساعن شهوة والا فلا وهذا كله في حق الشاب فان كان شيخا أو عينا فخذ الشهوة في حقه أن
ينصرف قلبه بالاشتباه اذا لم يكن متحركا قبل ذلك فان كان فبان يزاد تحرك قلبه بالاشتباه وهذه
الجملة عن الشيخ الامام خواهر زاده رحمه الله تعالى حكاه عن القمي عن أصحابنا رحمه الله تعالى
والنظر الى سائر الاعضاء لا يوجب حرمة المصاهرة عند عامة العلماء . في الفتاوى عن محمد بن
الحسن أخبرني رجل من أصحابنا عن الحسن البصري أنه قيل له ان رجلا ليحل له أن يتزوج
بابنته قال سبحان الله العظيم أي يكون هذا قالوا نعم وصفوا له مخنثا فعل ذلك به قال لا يحرم ذلك قال
محمد رحمه الله تعالى وبه تأخذ في صرة الفقهاء لو قيل للرجل جامع امرأة فلا يحرم عليه أمها
وابنتها كيف يكون هذا فقل له هو جامع ميتة

(فصل في حرمة الرضاع)

في الفتاوى اللبن المخلوط بالطعام اذا أكله صبي واللبن غالب فالخلاف فيه بين أبي حنيفة وصاحبيه
رحمهم الله تعالى معروف وأشار في الوقعات الصغيرة أن الخلاف فيما اذا لم تمسه النار أما اذا
مسته لا يثبت به الرضاع ثبت من جانب الآباء كما ثبت من جانب الأمهات عند أصحابنا جميعا
في الفتاوى فطمت البنت لسنتين أو أقل أو أكثر واستغنت عن اللبن ثم أرضعت لم يكن هذا
رضاعا محرما كذا روى ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الخفاف عن أصحابنا قال
الصدر الشهيد حسام الدين هذا خلاف قول أبي حنيفة على ظاهر الرواية لان مدة الرضاع عنده
سنتان ونصف والرضاع في مدة الرضاع محرم سواء فطم بالطعام قبل أو لم يقطع والفتوى على ظاهر
الرواية أن الرضاع في مدة الرضاع محرم سواء فطم بالطعام قبل أو لم يقطع والفتوى على ظاهر

ذلك ما دامت صغيرة لا تحتمل الجماع
ولو سلمت البه في منزله ولا يدخل
بها والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا
طلق زوجته أو طلق عنه ولبه هل
يصح ذلك أولا (أجاب) لا يصح
ذلك والله أعلم (سئل) عن
المريض اذا طلق زوجته ثلاثا من
غير سؤالها ومات في مرضه وهي
في العدة منه هل ترثه أم لا (أجاب)
نعم ترثه والله أعلم (سئل) عن
رجل حبس امرأته بدين عليها هل
لها عليه النفقة وهي محبوسة أم لا
(أجاب) نعم لها النفقة والله أعلم
(سئل) عن رجل مات عن أم ولده
الحامل منه هل لها النفقة في ماله
أولا (أجاب) نعم لها النفقة في ماله
حتى تضع والله أعلم (سئل) عن
الصغيرة اذا طلقت وتزوجت
في أقل من أربعين يوما هل يصح
التزوج أولا (أجاب) لا يصح ما لم
تمض عليها ثلاثة أشهر ويفترق
بينهما والله أعلم (سئل) عن
امرأة سألت زوجها أن يطلقها
على صداقها وعلى نفقة ولدها منه
مدة معلومة ثم انها دفعت الولد
لابيه وأنفق عليه مدة هل له
الرجوع عليها أم لا (أجاب) نعم
له الرجوع ان كانت المدة معلومة
والله أعلم (سئل) عن تزوج
امرأة مطلقة وطلقها قبل الدخول

فقال لومضت مدة الرضاع وهو لم يستغن بالطعام بل يشرب اللبن ويطلبه ينبت الرضاع وكان يقول العبرة للغذاء وضرب المدة لعنى آخر وهو قوطع الخصومة بقول من تشهد له المدة عند الاختلاف في الطعام وعدمه فيقضى بقول من تشهد له المدة ومعنى الاستغناء هو الاكتفاء فهو المعتبر في الباب فاذا تعود الطعام واكتفى به لا تثبت الحرمة رضاعه بعد ذلك قالوا والواجب للنساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة فان فعلن فليحفظن وليكتبن احتياطاً . في الاجناس تزوج بامرأة ولم تلد منه قط ونزل بهالن فهذا اللبن لها دون زوجها حتى لو أرضعت به صبيلاً لا يحرم على ولده هذا الرجل من امرأة أخرى في الاجناس لأجرة على والد الصبي بعد سنتين في قولهم جميعاً ولو كانت مدة الرضاع سنتين ونصفا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . من غريب المسائل رجل تزوج ثلاث أخواته نسباً وأمه من رجل في عقدة جاز وهذا وإدجارية كانت بين ثلاث رجال فادعوه فثبت نسبه منهم وكان لكل واحد منهم بنت لان هذه الجارية أمه فصرن أخواته من النسب وهن لامه أجنبيات وكذا بعضهم لبعض فزوجهن جميعاً وأمه من رجل . رجلان تزوج كل واحد منهما أم صاحبته فولدت كل واحدة ابناً فكل واحد من الابنين عم صاحبه ولو تزوج كل واحد بنت الآخر فولدت كل واحدة ابناً فكل واحد منهما مال صاحبه (م) اذا عرفت هذا لا يخفى عليك حكم النكاح . رجل تزوج امرأته وزوج أمها ابنه فولدتا ابنين فان ابن الأب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الأب ولو تزوج الأب الام وزوج بنتها ابنه فان ابن الأب عم ابن الابن من قبل أبيه ويكون أيضاً خالاً من قبل أمه أما ابن الابن فانه ابن الاخ من قبل الأب وابن الاخ من قبل الام (ع) غلام أدرك صحیح العقل ثم جن جنونا مطبقاً جاز فعل أبيه في النكاح وغيره وفي عود الولاية اختلاف عند أبي يوسف لا تعود وعند محمد تعود وعن الفقيه أبي بكر المديني أن على قول علمائنا الثلاثة تعود ولاية الأب بلا خلاف الأب اذا جن أو عته لا تثبت الولاية لابن على ماله على قول الكل وهل تثبت ولاية التزويج عليه فعلى قول من يقول تعود الولاية للأب في المسألة المتقدمة تثبت الولاية لابننا وهذا هو الصحيح لقيام الحاجة والجز . وفي فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل البخاري القاضي بلى تزويج الصغيرة التي لا ولي لها ان شرط ذلك في عهده والا فلا لانه مستفيد الولاية من السلطان فان زوجها ولم يكن في عهده ثم أذن له السلطان فجاز ذلك النكاح لم يجوز قال الصدر الشهيد حسام الدين الصحيح أنه يجوز . اذا غاب الولي الاقرب للصغيرة غيبة منقطعة بزوجهما الا بعد زوال المانع والاختلاف في التقدير معروف والصحيح ثلاثة أيام وهي مسيرة سفر كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين في شرح مختصر الكافي قال ويفتق به وهو موافق لما قالوا انها مقدرة بعدم الانتظار لان الانتظار أياماً قليلة معتاد وأياماً كثيرة غير معتاد وأدى مدة الكثير هذا

(نوع في تزويج الأب والجد)

بالغة قال لها أبوها أزواجك ولم يذكر الزوج والمهر فسكتت فزوجها فقالت لا أرضى لا ينفذ النكاح عليها ولها أن ترد لان مع جهاتها لا يتم الرضا وان ذكرهما نفذ ولم يصح ردها بعده لانه تم الرضا وان ذكر الزوج دون المهران وهما نفذوا وزوجهما بهر مسمى فلا لانه اذا وهبها فتمام العقد يكون بالتزويج والمرأة عالمة به فتم الرضا أما اذا وزجهما بهر مسمى فتمام العقد

وعادت الى الاول هل تعود بثلاث طلقات أو باثنتين (أجاب) تعود اليه باثنتين لان الزوج الثاني لا يهدم الا بالدخول ولم يحصل والله أعلم (سئل) عن قال لزوجه أنت معي في الحرام ماذا يلزمه بهذا القول (أجاب) تحرم عليه بذلك ويكون طلاقاً باننا والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته القاصرة من آخر وخالها الزوج فوجدته عنيها هل للولي أن يرفع الزوج الى الحاكم ليؤجله سنة أو ينتظر بلوغ الزوجة (أجاب) للزوجة المرافعة للحاكم اذا بلغت والله أعلم (سئل) عن قال لامرأته أنت حرام على كاهي وأختي هل تطلق زوجته أم لا (أجاب) ان نوى الطلاق طلقت وان لم ينو شيئاً فهو بائناً والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته وله منها ولد ثم تزوجت بأجنبي وطلبت الولد من الأب لتنظره فامتنع هل يجبر على ارساله لها أولاً (أجاب) لا يجبر على ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص طلق زوجته ثلاثاً وزوجت بغيره وطلقها فأراد الاول ردها فقالت له لم يطانى الثاني هل يقبل قولها في عدم الوطء ولا تحل للاول أولاً يقبل وتحل (أجاب) نعم يقبل قولها في عدم الوطء الثاني والله أعلم (سئل) عن النائم اذا

الطافه على فرضه لها أولا فينهما
 فرق ظاهر (٢) فلا يحتاج الجواب
 للعلم عازا دفيه بما ذكرنا (سئل) عن
 زوج المطلقة هل يلزمه الكسوة
 لمطلقة ما دامت في العدة مع النفقة
 أولا (أجاب) نعم تلزمه اذا كانت
 العدة طويلة تمتد الطهر والله أعلم
 (سئل) عن رجل له أمة استولدها
 ومات عنها هل تزوج بلا عدة أو
 عليها العدة (أجاب) عليها العدة
 منه وهي ثلاث حيض ان كانت
 تحيض والا ثلاثة أشهر والله أعلم
 (سئل) عن مات عن زوجته
 وله منها ولد صغير في حضانتها
 فارادت أن تسافر به الى بلد تسكن
 به هل لها أن تسافر به أو يؤخذ
 منها ويعطى الى غيرها ممن له حق
 الحضنة (أجاب) ان أرادت
 السفر به الى بلدها وقد كان
 الزوج تزوج بها منها فلها أن
 تسافر به والا يؤخذ منها ويعطى
 لمن له حق الحضنة والله أعلم (سئل)
 عن امرأة توفى عنها زوجها وهي
 حامل فوضعت بعد وفاة الزوج في يوم
 توفى فيه هل تنقض عتها بالوضع
 المذكور أولا (أجاب) نعم تنقض
 عتها منه بالوضع المذكور والله أعلم
 (سئل) عن رجل تزوج امرأة غنية

(١) لعل هنا سقطا من النامخ
 فان الكلام غير مرتبط بعضه
 ببعض والاصل الذي يريدنا سقيم
 فارجع الى أصل سليم كتبه
 مصححه

(٢) قوله فلا يحتاج الجواب الخ
 كذا في الاصل ولعل في العبارة

مع رؤية الدم حتى لو أدكت في جوف الليل يجب أن تقول بلسانها فسخت وتشهد اذا أصبحت
 وتقول رأيت الدم بالليل وفسخت الشكاح لانها تصدق لما مر (١) القاضي فلها الخيار على
 أظهر الروايتين وهي المأخوذ بها وهذه الجملة في جامع الفتاوى . وفيها لو وكلت رجلا لزوجها
 بألف فروجها بخمسمائة وأخبرها به فقالت لا يجهني هذا فقال الوكيل لا يكون الامر الا كما
 تريد بن فقالت عند ذلك رضيت صبح بذلك المهر لان قولها لم يجهني لم يكن ردا فلما قالت رضيت
 صادق عقد موافق فجاز (ن) وكل رجلا لزوجها امرأة نكاحا فاسدا فزوجها جائزا لم يحز
 بخلاف ما لو وكل بالبيع الفاسد لان التوكيل بالنكاح الفاسد ليس بتوكيل بالنكاح الصحيح لان
 النكاح الفاسد ليس بنكاح حتى لا يفيد الحل ولا يجوز طلاقها ولاظهارها الى غير ذلك فان لم
 يصير المأمور به وليلام ينفذ تصرفه كأنه لم يأمر به بتزويج قط وأما البيع الفاسد بيع لما عرف
 وصار الوكيل وكيلا بالبيع فاذا باع جائزا فقد خالف الى خير (س) لوقال لرجل تزوج بنتي هذه
 رجلا ذابن وعلم بعشورة فلان وفلان فروجها من رجل بهذه الصفة بدون مشورتها جاز للحصول
 ما هو المقصود

(نوع في النكاح بغير ولي) (ن) امرأة جاءت الى القاضي فقالت اني أريد أن أتزوج وليس
 لي ولي ولا يعرفني أحد فللقاضي أن يأذن لها بالنكاح لانه لو كان لها ولي فله أن يأذن لها لما عرف
 فهذا أولى وأجاب القاضي الامام أبو علي السعدي أن من ابتلى بهذا فالأولى أن يعقد ولا ينتظر
 حتى يرفع الامر الى القاضي لانه صرح رجوعه عن محمد رحمه الله تعالى شفعية المذهب زوجته
 نفسها من شفعية أو حنفى بغير ولي يجوز وهذا أدب المفتي لو سئل ما الحكم عند الشافعي يكتب
 كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(نوع في الفضولي) (ن) لزوج رجلا امرأة فبلغه فقال نعم ما صنعت وأحسن
 أو أصبت بارك الله لنا فيها فهي اجازة هو المختار لان هذا يستعمل في الاجازة غالبا في الفتاوى
 قبول التهنئة وقبول المهر اجازة وقبول الهدي ليس باجازة . رجل تزوج رجلا امرأة بغير
 أمرها فبلغها فقالت بالفارسية (بدنيست) هل يكون اجازة قال محمد بن سلمة ليس هذا باجازة وقال
 محمد أبو نصر هذا عندى اجازة قال أبو الليث وبه نأخذ . سئل أبو بكر عن امرأة تزوجها رجل
 بشهادة شاهدين ثم أنكرت المرأة النكاح وتزوجت بأخر ومات شهود الاول فهل الزوج الاول
 أن يخصمها ويحلفها قال ليس له أن يخصم المرأة دون زوجها لان اقرار المرأة الاول بعد
 ما تزوجت الثاني لا يجوز فلما لم يحز اقرارها ليس له أن يخصمها ما لم يحلف زوجها الثاني على علمه
 فان حلف برئ وان نكل عن البين فله أن يخصم المرأة ويحلفها قال الفقيه هذا الجواب على قول
 أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمين في النكاح والفتوى على
 قولهما . عن أبي القاسم قال رأيت في كتاب نصر بن يحيى عن أبي يوسف أن المال لا يعتبر في
 الكفاءة قال أو القاسم وأنا أفني به قال الفقيه قول أبي القاسم أعجب الى وبه نأخذ . عن أبي
 بكر في امرأة تزوجت بغير إذن وليها فغير كف قال النكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة أن تمنع نفسها
 منه ولو لمها أن يخصم قال الفقيه وبه نأخذ (ن) عن أبي نصر في رجل تزوج امرأة نكاحا
 فاسدا فجاءت بولد عن أي وقت يعتبر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى من وقت التزوج
 الى ستة أشهر وفي قول محمد رحمه الله من وقت الدخول الى ستة أشهر قال الفقيه وبه نأخذ
 ولا كراهة في كذا . صححه افادته . ما . ثمة . فسادا . وقت التزوج . شئت النسب في قولهم

ولها جوار ملوكها هل يلزم الزوج

الانفاق على الجوارى أولا (أجاب) يلزمه الانفاق على جارية واحدة ان كان غنيا والله أعلم (سئل) عن يمنع عن الانفاق على زوجته هل يجسه الحاكم حتى يفرض لها ما يكفيها أم لا (أجاب) نعم الحاكم ذلك (سئل) عن رجل قرر لزوجه في كل شهر قدرا معلوما في نظير كسوتهما عليه ورضيت منه بذلك وانفصل بحكم حاكم حتى واختارت بعد ذلك أن ترجع وتطلب منه الكسوة أصنافا تناسبها فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها أن ترجع ولو بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذي يناسبها بقدر الحال (سئل) عن غاب عن زوجته وتركها بلا نفقة وله مال عند واحد وسألت القاضي أن يفرض لها في ماله بقدر الكفاية ويأمر من عنده المال بدفع ذلك لها فهل يجيبها الحاكم الى ذلك أولا (أجاب) نعم يجيبها الى ذلك ان كان القاضي عالما بالزوجة وبالمال أو يصدق من عنده المال على ذلك حيث لم يكن في علم القاضي ذلك (سئل) عن شخص طلق زوجته وله منها ولدان قرر لهما في نظير ما يحتاجان اليه من اللوازم الشرعية في كل يوم قدرا معلوما لمدة معلومة وأقامها حاضنة لهما

(١) قوله يكن الفانت كذا في الاصل الذي بيدنا ولعل فيه نقصا وتحريفا ووجه الكلام والله أعلم ولم يكن الغائب واجبا الخ حرر ركبته

جميعا سواء دخل بها أو لم يدخل . في الفتاوى تعتبر الكفاية في الحرفة هو المختار قالوا الحسب يكون كفا للتسبب حتى ان الفقيه يكون كفا للعلوي غير الفقيه لان شرف العلم راجع القدرة على ايفاء جميع المهر ليست بشرط خلاف . عن محمدرجه الله تعالى المعتبر في القدرة على النفقة نفقة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل لعياله نفقة سنة والقياس نفقة شهر مع القدرة على المهر اعتبار الاقل ما يقضي به القاضي في النفقات وهو المأخوذه . اذا تزوجت بغير كفا فللولى رفع الامر الى القاضي ليفسخ وان لم يكن ذارحم محرما منها كان الم هو المختار لان حق الخصومة للولى دفعا للعار وهو لى لها وفي الشروح فسخ النكاح لعدم الكفاية لا يكون الا عند القاضي لانه يفسخ لنقصان تمكن فيه فاشبه الرد بالعيب وقبل التفريق أحكام النكاح قائمة فاذا فرق لعدم الكفاية كانت الفرقة بغير طلاق لانه تفريق لا دفع الضرر عن الاولياء بغير طلاق حقيقة ولا مهر لهما ان لم يدخل بها

(فصل في تزويج الفضولى)

في فوائدهم الدين النسبى رحمه الله تعالى عن استاذ شيخ الاسلام أبى الحسن أنه سئل عن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا فان فعلت كذا وقد فعل ذلك قال يعقده فضولى وهو محبىز بالفعل فلا يحنث قال وعلى هذا أدر كنتم شايخنا وأساندتنا رحمهم الله تعالى قال نجم الدين النسبى علماء السلف اختلفوا في الجواب منهم من حنث بالقول والفعل ومنهم من لم يحنث بهما ومنهم من لم يحنث بالفعل لان الحالف لم يحنث نفسه الا بالعقد وانه غير عاقد اذا أجاز بالفعل أصلا لان الفعل ليس من جنس العقد فقد حكي نجم الدين الحكاية والمناظرة التي جرت بخصارى بين الشيخ الامام أبى أحمد العياضى والشيخ الامام محمد بن ابراهيم المبدانى يومين وحاصلها اتفاق الجميع على عدم لزوم الحنث بالاجازة فعلا وهو بعث المهر اليها والى ولها اذا كانت صغيرة . ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا قال بعضهم يجب أن تطلق وان أجاز نكاح الفضولى فعلا وقال بعضهم لا وهو المختار

(فصل)

(ن) تزوج امرأة على ألف درهم نقد البلد فسدت فعلى الزوج قيمتها يوم كسدت هو المختار والمختار في زماننا أن يكون العقد بالذهب أو الفضة لعدم تغيرهما . في الفتاوى (ع) لو تزوجها على هذه الاثواب العشرة فاذا هي أحد عشر فان كان مهر مثلها أجود العشرة وزيادة فلها أجود العشرة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وبه يفتى لان المهر احدى العشرين أجودهما أو يرد بينهما فصار كالوزوجها على أحد هذين العبدین وجوابه كذلك ثمة فان وجدها تسعة فلها التسعة لا غير عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وبه يفتى فرق بين هذا وبين ما اذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاذا هي تسعة حيث كان لها التسعة وثوب آخر هروى وسط بالاجماع لان في المسئلة الاولى الملقوط ثوب مطلق وانه لا يصلح مهر الجها التها حتى لو تزوج امرأة على ثوب مطلق يجب مهر المثل (١) يكن الفانت واجبا لعدم صحة تسميته وفي المسئلة الثانية الملقوط ثوب هروى وانه يصح مهر ادنيا في ذمته ومضى وجب تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول وهو حال تعتبر قيمته وقضيه بالاجماع في جامع الاصول تزوج امرأة على ثوب عتة اختها أو على طلاق فلانة أو

تصاص له عليها يجب مهر المثل بالاجماع لان الموجب الاصل في باب النكاح مهر المثل . اذا
 اختلف ورثة الزوجين في أصل التسمية قالوا يفتى بمهر المثل على قولهما في (الخال) وانما يصار
 الى المسمى اذا كانت التسمية صحيحة من كل وجه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن وجه
 عندهما . الاختلاف متى وقع بين الزوجين في وصف المهر فالقول قول الزوج بالاجماع كما اذا
 اختلفوا في قيمة العبد المهور بعد موته . الزيادة المنفصلة المتولدة من المهران كانت بعد
 القبض لا تنصف وتمنع تنصيف الاصل بالاجماع وعليها تنصف قيمة الاصل يوم القبض . في خلو
 الجامع العنة لا تمنع صحة الخلوة بالاجماع وكذا الجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . . أجمعوا
 على أن الرجل اذا أخذ امرأته وهي جالسة بين النسوان وأدخلها في بيته لجامعها والنساء
 يعلنن جازولم يكره . قال بعض العلماء وجدت الرواية أنه يكره في هذه الصورة وان كان معها في
 البيت جارية المرأة اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنها تصح وان كانت معها جارية الرجل
 قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح الخلوة وقال محمد رحمه الله لا تصح . ولو قالت زوجت نفسي
 منك بألف فقال الزوج قبلت بالفين فعلى الزوج ألفان ان قبلت الزيادة وان لم تقبلها حتى
 نفر فجاز النكاح بالالف ويجب أن يكون هذا على قولهما بناء على أن ألفين ألف وزيادة وعليه
 الفتوى (ع) تزوجها على ألف الى السنة ثم أراد الدخول قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان
 شرط ذلك في العقد جاز وان لم يشترط فكذلك عند محمد كما في البيع وقال أبو يوسف القياس
 كذلك لكن في الاستحسان ليس له ذلك لانه أمر فاحش وهذا بخلاف ما اذا أدى المجهل من
 المهر فانه أن يدخل لان الدخول عند أدائه مشروط عرفا فيكون كالشرط نصا أما
 اذا لم يؤد شيئا والكل يكون مؤجلا فالدخول غير مشروط لانصا ولا عرفا فلم يكن له أن ينبي
 بها استحسانا على قول أبي يوسف والفتوى على هذا . في الفتاوى اذا سلمت المرأة نفسها بدون
 قبض المهر ثم أرادت أن تمنع نفسها حتى تقبض مهرها وقد دخل الزوج بها فالاخلاف فيه معروف
 واختار أنه ليس لها ذلك ولكن لها أن تطالب الزوج بالمهر المجهل كالبايع اذا سلم المبيع قبل
 قبض الثمن فانه لا يملك استرداد المبيع وله أن يطالبه بالثمن (ن) المختار أنه ليس له أن يخرجها
 من بلدها الى بلدة أخرى لفساد الزمان وله أن يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى
 المدينة (١) ثم في كل موضع ثبت من نقص المهر للاب أقلها . والمختار أنه ينظر الى
 مهمل مثلها من مثله عرفا والتقدير بنصف المسمى غير ما خوذ به لانه قد يكون المهر خمسين ألف
 دينار ولا يجهل الا الاقل من الالف . والمختار أن ما كان من متاع البيت سوى ما يجب لها
 على الزوج فالقول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان مما يجب عليه من الثياب ومتاع البيت
 فليس له أن يحسبه من المهر لان الظاهر يكذبه (س) تزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته
 المرأة على ذلك ثم فارقتها وقال اني بعثت اليها ذلك عارية وأراد أن يسترد فالقول قوله ولكل واحد
 منهما ما أعطى

(فصل في هبة المهر واثرائه)

(ب) اذا قال الزوج لامرأته غفر الله لك وجزاك خيرا قد وهبت لي المهر فقالت أرى بخشيد
 أرى بخشيد فقال الزوج اشهدوا فقالت أرى كوادا بشيد أرى كوادا بشيد فهذا الكلام يحتمل
 الرد والتقرير ولا يفرق بينهما الا الشهود فبأي وجه شهدوا بقضيه كذا ذكره والمختار أن

وأسقط حقه من طلبهما من الطول
 المدة سواء كانت عزا أو متزوجة
 هل اذا تزوجت للاب أخذها مع
 عدم من يقدم عليها أو يمنع من
 ذلك الاشهاد عليه كما ذكر (أجاب)
 نعله أخذها ولا يمنع من ذلك
 الاشهاد المذكور (سئل)
 عن شخص غنى له ولد بالغ فقير
 هل يلزمه أن ينفق عليه ويكسوه
 أم لا (أجاب) نعم يلزمه ان
 كان الابن عاجزا عن الكسب
 (سئل) عن رجل حلف بالطلاق
 أنه لا يسكن مع فلان مادام في
 هذه الدار فانتقل فلان مدة وعاد
 الى الدار هل له أن يسكن معه
 ولا حنث عليه (أجاب) نعم
 له أن يسكن معه ولا حنث عليه
 (سئل) عن امرأة طلق فسألت
 من الحاكم أن يقرر لها ولولدها
 نفقة على زوجها في كل يوم قدرا
 معلوما فامتنع الزوج من ذلك
 وقال أنا أنفق عليهما بقدر
 الحال والكفاية فهل يجبره
 الحاكم على التقرير ويقرر عليه
 بدون رضاه (أجاب) لا يجبره
 الحاكم على التقرير ولا يقرر عليه

(١) قوله ثم في كل موضع ثبت
 من نقص المهر للاب أقلها كذا
 بالاصل وحرره من أصل صحيح

معصمه

هذا يكون اقرارا الا اذا قامت دلالة الكرم والاستهزاء . في الفتاوى ولو هبت مهرها من الزوج فقال هو بعد ذلك اشهدوا أن لها على كذا من المهر فاختار الفقيه رحمه الله تعالى أنه يجوز اقراره فيجعل كان الزوج زاد لها مهر بما يقتضي هذا الاقرار وهي قد قبلت تصحيحا تصرفه عند امكان ذلك وانما شرطنا قبولها لان الزيادة في المهر لا تصح الا بقبولها . في الواقعات الصغيرة اذا أحالت المرأة انسانا على الزوج أن يؤدي المهر اليه ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح لانه صار حقا للمعتال له وهو من جيل أهل سمرقند . اذا ادعت ألقين والزوج ألقا وما ادعته مهر مثلها أو أقل منه فلها ما تدعيه فان كان مهر مثلها أقل مما ادعته وأقل مما أقر به الزوج فلها ما أقر به وان كان أقل مما ادعته وأكثر مما أقر به الزوج فلها ما بين بعد ما تحالفوا ويبدأ بالتخالف من الزوج وعليه الفتوى وهو قولهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى . في فتاوى الصاعدي اذا ماتت وترك ابنا صغيرا فرباه الاب فلها كبر خاصه في مهر أمه فقال الاب أنفقت عليك حصنك من مهر أمك صدق في مهر مثله

(فصل في الاختلاف بين الزوجين في المهر والنكاح)

(ن) تزوجت زوج ثم أنكرت نكاحه وتزوجت بآخر وقد مات شهود الاول فليس للزوج أن يخصمها لان الخاصمة للتحليف والمقصود منه النكول ولو أقرت صريحا بعد ما تزوجت بآخر لم يعتبر اقرارها على الزوج . في واقعات الناطقي أقام بينة عليها أنه تزوجها أبوها منه قبل بلوغها وأقامت هي على أنه تزوجها بعده من غير رضاها فينتها أولى لانها أثبتت أمر احادنا وهو البلوغ فكانت أكثر اثباتا ثم ثبت فسخ النكاح ضرورة . في الفتاوى اذا أنفق على المطلقة ثلاثا في العدة بشرط أن تزوج به بعد العدة ثم أبت أن شرط ذلك نسا ورضيت به فله أن يرجع عليها بمثل ما أنفق لانه أنفق بشرط فاسد وان لم يشرط نصال لكنه معلوم عرفا قال بعضهم يرجع وبعضهم لا قال الصدر الشهيد الصحيح أنه لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج عادة لا على شرط التزوج وذكر في الواقعات الصحيح أنه يرجع عليها (ن) لو زعم الاب بعد موت البنت أن الجهاز المبعوث معها كان عارية والزوج ينكر فالبينة على الاب لان الظاهر شاهد للزوج والمختار للفتوى أن ينظر الى العرف فان كان العرف مستمرا بأن يبعث الاب الاشياء جهازا لاعارية كما في ديارنا يحكم به وان كان العرف مشتركا فالقول قول الاب

(فصل في نكاح الارقاء)

لو تزوجت بغير إذن مولاه فوطئها المولى فقد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم (ك) سئل نجم الدين النسفي عن له معتقة وطلب منه عبده أن يزوجه منه فأبى ثم بعد أيام شفعوا اليه أن يأذن لعبده في التزوج فقال دستوري دادمش كه كسى را بزنى خواهد ولم يعين امرأة فتزوج بتلك المعتقة وقال المولى لأرضى بهذا العقد أجاب بأن النكاح صحيح لان الاذن العام يرفع النهى الخاص أولا (ح) رجل اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع جاز النكاح وان انتقض بطل في قول أبي يوسف خلافا لمحمد والمختار قول أبي يوسف لان البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا

بدون رضاه مع وجود الانفاق منه بقدر الحال والكفاية والله أعلم

(كتاب الاعتاق)

(سئل) عن رجل قال في مرض موته لجاريته هذه أم ولدى هل تصير بذلك أم ولده وتعتق من جميع المال أولا (أجاب) ان كان معها ولد حين القول تعتق من جميع المال وتصير أم ولده وان لم يكن معها - ولد تعتق من الثلث (سئل) عن رجل زوج مستولده من آخر فولدت ولدا هل يملكه السيد ويبيعه أم لا (أجاب) نعم يملكه كأمه ولا يبيعه لان حكمه حكم أمه يعتق معها بعوت السيد (سئل) عن قال لعبده أعتقك الله ولم يقصد بذلك عتقا هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) نعم يعتق بذلك وان لم يقصده العتق (سئل) عن شخصين بينهما عبد أعتق أحدهما نصيبه منه فهل يعتق كله ويضمن لشريكه قيمة نصيبه أم لا (أجاب) نعم يعتق كله ويضمن لشريكه قيمة نصيبه ان كان موسرا واختار الشريك تضمينه (سئل) عن أعتق عبده في مرض موته ولا مال له سواه هل يعتق كله أو ثلثه (أجاب) يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته مع عدم الاجازة من الورثة

(فصل فيما يسمع الزوج أن يفعل أو لا يفعل وكذا الزوجة)

في الفتاوى الزوج أن يضرب المرأة على أربع خصال وما هو في معنى الأربع ترك الزينة المشروعة والزوج يريد بها وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلاة والغسل والخروج من البيت ولا يمنعها من زيارة الوالد في كل جمعة ولا من زيارة غيرهما من المحارم في كل سنة في الفتاوى يسهه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطلقها بغير ذنب منها اذا سرحها باحسان وهو أن يعطيها مهرها ونفقة عدتها (ع) اذا لم تصل المرأة فله أن يطلقها وان كان لا يقدر على ايفاء مهرها فسراراً من صحبتها قال أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لأن يلقي الله تعالى ومهرها في عنقه أحب من أن يطمأئنها . له أن يتسرى ويتملك من الجوارى ما شاء وعن الحسن بن مطيع قال لو كان له ألف جارية وأربع نسوة فاشتري جارية أخرى فلامه انسان يخشى عليه الكفر أرى على الاثم لقوله تعالى فانهم غير ملومين قالوا لو كان جالساً مع القوم فأخذ بيد جاريته وأدخلها بيتاً وأغلق الباب وعلما أنه يطؤها يكره ذلك فان الله تعالى قال في كتابه سرا في الفتاوى لا يحل لها قطع شعرها كالأجل له قطع لحية فان فعلت فعلها التوبة والاستغفار فان أذن الزوج في ذلك فكذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولا نها تصير من شبهة بالرجل لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله المتشبهات بالرجال ولانه نوع مثله . في أدب القاضي للخصاف تلك المرأة مطالبة الزوج بالجماع بعد الخلوة لان الخلوة ليست بجماع حقيقة وان تأكدها المهر . ذكر الخصاف أن لها أن تقول لا أسكن مع والدتك وأقربائك في الدار وأقربى دار وهذا محمول على الموسرة والسريفة . في الكافي ومختصر عصام اذا أقام الرجل عند احدى امرأته شهراً فليس للآخرى أن تطالبه بأن يقيم عندها أيضاً شهر الا ان القسم لا يصير ديناً في الذمة لكن يستقبل القسم ويعدل ويسوى . في الفتاوى يكره أن تسافر يوماً او معها زوج أو محرم والثلاثة أشد كراهة والصحيح عنهما أن مادون الثلاثة أهون منها . لا تسافر مع عبدها خصباً كان أو فعلاً (س) لو سلمها الى الزوج ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت فليس للاب أن يأخذ الزوج بطلبها لان الطلب ليس من حقوق النكاح . في الفتاوى حامل اعترض الوالد في بطنها ولم يوجد سبيل لاستخراجها الا أن يقطع ار باراً بان كان ميتاً لا بأس وان كان حياً لا يفتى بجواز القطع لان هذا قتل نفس لصيانة نفس أخرى وهذا غير مشروع

(باب النفقات)

ذكر الخصاف في أدب القاضي في الجامع الكبير في الباب الثاني من القضاء اذا سلمت المرأة الى بيت الزوج وهي صغيرة لا تستحق النفقة حتى تبلغ مبلغ الجماع والمختار في وقت ذلك اذا بلغت تسعاً ولو ان كانت بنت سبع أو ست وهي ضخمة ذات جثة فهي ممن تجامع وأما الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم ترق الى بيت الزوج بعد فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشايخ بلخ من قال لا تستحقها اذا لم ترق الى بيته والفتوى على الاول وكذا ان طالبها الزوج بالنفقة وتباعدت بحق استيفاء المهر وان كان بغير حق بان استوفته أو وهبته فلا نفقة لها والناسخة هي الخارجة من منزله على كره وان كانت في ناحية من بيته فليس بتباشرة وشرط الخصاف أن تكون طاهرة فمما لا شك فيه أن النفقة لا تكون الا لمرأة طاهرة

لوعصبا غاصب وهرب بها وأجبت ظلمي إذ كرا لخصاف أنها لا تستحق وذ كر بعض المشايخ أنها تستحق قال الصدر الشهيد حسام الدين الفتوى على قول الخصاف لما مر أن المعتبر في سقوط النفقة على زوجها فوات الاحتباس من جهة الزوج وهي رواية الأصل والجامع . وللريضة النفقة إذا مرضت في بيت الزوج فان زفت اليه مريضة ذ كر السر خسي في شرحه أنه يردها الى بيتها حتى تبرا فظاهر الجواب عنهم أنها تستحق وعليه الفتوى ولا يسوى في النفقة بينها وبين خادمها وليس في التفاوت تقدير لازم لان النسوية منفية بخلاف الامة والحرمة المنكوحتين حيث يسوى بينهما . في الفتاوى إذا أراد الفرض والزوج موسريا كل الخبز الحواري والعم المشوي والمرأة معسرة أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح أنه يعتبر حالها حتى إذا كانت موسرة والزوج معسر يفرض لها فوق مالها كانت معسرة ودون مالها كانا موسرين ولو كانت معسرة والزوج موسر يفرض لها دون مالها كانت موسرة وفوق مالها كانا موسرين هذا معنى اعتبار حالها هذا في الأصل . لو سألت حبسه للنفقة لا يحبسه أول مرة فان عادت مرتين أو ثلاثا حبسه لظهور طلبه وليس الحبس وقت مؤقت بل هو على الأبد إلا أن يؤدي أو يظهر كونه معسرا فإذا ظهر فقد استحق النظر الى الميسرة والمختار أن يسأل القاضي عن حاله بعد ما حبسه ولا ينتظر في ذلك مدة حبسه (ن) لو كانت له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة كافي الديون وفي (ب) عن أبي يوسف يقال لها خدي عمامته وأنفقها والاول هو المختار . في أدب القاضي لخصاف إذا كان الزوج معسرا ولها ابن موسر يقال لابن أقرضه ويجبر على ذلك فان أبي تفرض نفقتها عليه وشرح المسئلة أن نفقتها على الزوج لان الزوجية تسقط النفقة عن المحارم إلا أن الزوج لما كان معسرا وأبي الابن أن يقرض كان الزوج بمنزلة الميت فتفرض على الابن . في الفتاوى لو صاححت زوجها على نفقة لا تكفيها ثم رفعته الى القاضي فانه يزدها حتى يبلغها ما يكفيها ويبطل ذلك الصلح لان صلحها لا يكون أقوى من فرض القاضي ولو لم يكفها ثمة لها أن تطالبه الى كفايتها . امرأة بعد ما حلقها القاضي أنه لم يعطها النفقة قبل أن يغيب وأعطاهها بكفيل ثم حضر الزوج وأقام البينة أنه كان أوفاها أمرت بردها أخذت وله الخيار ان شاء استرد من الكفيل وان شاء منها فان لم يعلم القاضي بالنكاح بينهما لا يقبل البينة منها على النكاح ولا يعطيها النفقة عند علمائنا الثلاثة رجعهم الله تعالى خلافا لفرق وما يفعله القضاة في زماننا من قبول بينة المرأة على النكاح والفرض على الغائب قضاء في محل الاجتهاد أخذوا بقوله وقضوا به لمساس الحاجة الى ذلك . سئل نجم الدين التسي عن زوج بنته ولا شيء لها والزوج لا يحملها لعدم جهازها الى بيته ويطلب جهازها هل لها أن تطلب نفقتها قال نعم (ن) قالت للقاضي ان زوجي يريد أن يغيب فخذني منه كفيلة قال أبو حنيفة رجه الله تعالى ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال أبو يوسف رجه الله تعالى أخذها منه كفيلة لنفقة شهر استحسانا وعليه الفتوى . إذا طلق الصغيرة المدخول بها وهي بحيث تجامع فان كانت غير مراهقة ينق عليها ثلاثة أشهر وان كانت مراهقة فاختار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل يدّر عليها النفقة حتى يظهر فراغ رجهام من الحمل

الواهب هل يكون العتق نافذا وتضمن القيمة للورثة أم لا (أجاب) نعم يكون نافذا وتضمن القيمة للورثة (سئل) عن قال لعبده ياسيدي هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) لا يعتق بذلك سواء نوى العتق أولا (سئل) عن تزوج عسولته رجل وأنت منه ولده هل يكون حرا أو مرقوقا (أجاب) يكون تبع الامة يعتق بعقها والله أعلم (سئل) عن رجل له جارية فأقر في مرض موته أنها أم ولده هل يصح اقراره بذلك وتصير أم ولده أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره بذلك فان كان معها ولد تعتق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث كالمدة (سئل) عن رجل أعتق جارية له وملكها أمتعة معلومة وتسلمتها ثم أراد الرجوع في التملك هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له الرجوع مع بقاء العين المملوكة في يد المملوكة على حالها (سئل) عن المولى إذا أعتق عبده وفي يده مال ونيابهل للمولى أخذها أم لا ويكون ذلك للعبد (أجاب) لاولى أخذ ذلك ولا حق للعبد فيه لعدم ملكه ولولى أن يتغير ثوبا يعطيه ليسترعوزته به (سئل) عن دبر عبده تدبيرا شرعيا ثم ان العبد ظهر رمنه مفاسده هل لسيدته أن يبيعه ويشترى

السراويل في ديارنا مطلقا المحالة وان طلبت لحافا في الشتاء أو قطيفة ان لم يكن يحتمل لحافا وطلبت فراشا تنام عليه ألزمه القاضي من ذلك ما يلزم مثله أي ما يستطيع مثله . اذا مات أحد الزوجين بعد استكمال نفقة شهرا أو سنة قبل مضي المدة والنفقة قائمة أو مستهلكة يسترد ما بقي من المدة عند محمد وقال لا يسترده وعليه الفتوى لان النفقة والكسوة صلة والصلات لا تصير ديننا (ب) اذا ماتت ولا مال لها يجبر الزوج على كفنها اعتبارا بحال الحياة خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (ن) سئل شيخ الاسلام الرستغني في العجز عن النفقة عن غاب غيبة منقطعة عن امرأته ولم يخلف نفقة لها فرفعت الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى العجز عن النفقة موجبا للتفريق ففرق بينهما فقال يصح اذا تحقق العجز قيل له اذا كان الزوج عقالا وأملا هنا هل يتحقق العجز فقال نعم اذا لم يكن شيء من جنس حقها لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لكونه بمنزلة القضاء على الغائب وسئل مرة أخرى عن شافعي المذهب فرق بينهما بهذا السبب وقضى بذلك ونفذ القاضي قضاءه هل يصح فقال لا فليل ولم والمسئلة مجتهد فيها قال لانهم قد يفعلون ذلك من غير تحقق العجز وربما يرتشون ولو تحقق ذلك وكان قد خلا من الرشوة جاز قال صاحب جامع الفتاوى والاحتياط في زماننا سد الباب لفساد الزمان وفسد الكذب والفتوى اليوم على هذا

(في المفقود)

ذكر الصدر الشهيد حسام الدين أن الفتوى في موت المفقود على قول شيخ الاسلام أبي بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام أبي بكر محمد أنه يؤخر الى سبعين سنة فتجب النفقة الى هذا الوقت ولا يعتبر موته بموت الاقران كما هو جواب الكتاب . في الفتاوى محتاج له أولاد صغار يحاويج وله ابن كبير موسر أجبر على نفقة أبيه وعلى نفقتهم أيضا لان الاب كالميت لفقده ولومات فنفتهم عليه كذا هنا . الاب اذا غاب واحتاجت امرأته الى النفقة فلها أن تطالب ولزوجها بها كذا ذكر الشيخ أبو الحسن الرستغني والله أعلم

(فصل في نفقة ذي الرحم المحرم)

في الفتاوى لا تجب الاعلى الموسر واختلفوا في قدره قال أبو يوسف هو النصاب المغنى الذي يرتب عليه وجوب الزكاة وأشار الصدر الشهيد الى أن المأخوذه قول أبي يوسف قال ومن انتقص ملكه بنفقة الاقارب عن النصاب لا يجبر عليها وان كان يعمل ويكتسب وان كان لا ينتقص يجبر عليها قال وبه يفتي لاجالة (س) من له كفاي وفضل عن قوته فلا نفقة عليه لذى الرحم المحرم منه حتى يكون له ما تادروهم فصاعد الان الوجوب على الموسر ونهاية اليسار لاحله فيعتبر أقله وهو المقدر بالنصاب الموجب لا المحرم لاخذ الصدقة هو الصحيح قالوا وهكذا طالب العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا تسقط نفقته عن الاب وان كبر لم يقلنا . ومن لا تجب عليه نفقته حيا ولا يجبر عليها لا يجبر على كفنه بعد الموت ومن يجب ويجبر على نفقته يجبر على كفنه كذوى الارحام والعبد مع المولى أو الزوج مع الزوجة وهذا قول أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف وقدم في أدب القاضي اذا تزوج العبد بان مولاه فان كان حرة فنفقة على مولاه وان كان عاقرا فنفقة على العبد لانه أم بذلك فان ولدته منه

بده ويديره عوضه أولا وهل اذا كان على السيدين ولا مال له سواء له يبعه في الدين باذن الحاكم أولا (أجاب) لا يباع المدبر في الصورتين (سئل) عن له جارية يطؤها ويعزل عنها فباعته بولد هل يلحق به أم لا (أجاب) ان اعترف به ثبت نسبه منه والا لا (سئل) عن ذي دبر أمة تدبر شرعيا على يدك كم خفي وحكم بصحته فبعد مدة أسلت هل تعني بالاسلام أولا تعني وهل عليها سعاية أولا (أجاب) لا تعني بالاسلام وتسعى في قيمتها وتعني بأدائها (سئل) عن شخص قال لعبد يابني أو يابني هل يعنى بذلك أولا (أجاب) لا يعنى بذلك

(كتاب الايمان)

(سئل) عن رجل علق على نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طالقا فاذا تزوج بعد ما طلقها رجعا أو بائنا يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) اذا تزوج علم في عدة الرجعي يقع وفي عدة البائن لا يقع (سئل) عن شخص له على آخر دين حلف بالطلاق أنه يدفعه في الوقت الفلاني فدفعه له آخر بغير انته في غيبته هل يقع عليه الطلاق أولا يقع ويبر في عينه بالدفع

أولاد افنقتهم على الام ان كانت ذات يد والا فعلى من يرث الاولاد من قرابتهنم يعتبر الاقرب
فلا قرب لانهم احرار تبعالها ونفقة الحروا ان كان محتاجا لا تجب على العبد لكون العبد احوج
من الحر لا بحالة ولا يلبق ايجاب دفع حاجة المحتاج على الا حوج بخلاف نفقتها لانها تجب
بسبب العقد كفاية لها لالعلة الحاجة

(فصل في حضنة الولد وبيان من هو اولوبه)

اذا امتنعت الوالدة عن امسك الولد ولا زوج لها اختلوا في جبرها على الامسك واختيار الفقيه
أبي الليث أنها تجبر وينفق عليها من مال الصبية ان كان لها مال والا فعلى الاب قال المصدر
الشهيد حسام الدين المختار أنها لا تجبر لانها عسى لا تقدر على الحضنة وهو حقها فلا تجبر على
استيفاء ذلك وعليه الفتوى وعلى هذا اذا امتنعت خالة الصبية التي لازوج لها عن امسكها
تجبر على ذلك على قول الفقيه وعلى ما هو المختار لا تجبر . الوالدة احق بامسك الولد وترتيبه
بالنفقة المفروضة من العمة وان رتبته مجانا وانما يبطل حق الام اذا طلبت أكثر من أجره
مثلها كذا ذكره وكر الصمد الشهيد حسام الدين أن المختار أن يقال للام اما أن تمسكه بغير
أجره كالعمة أو تدفعه اليها . في جامع الفتاوى في ارضاع الطفل ونفقته في جبر الام على
ارضاع الولد اختلاف من مشايخنا قال شمس الأئمة الحلاوي ظاهر الرواية عن أصحابنا أنها
لا تجبر وان لم يأخذ الولد لبن غيرها وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في النوادر أنها تجبر في هذا الوجه
كيلا يتلف الولد وجه ظاهر الرواية أنه يتغذى بالدهن وغيره فلا يتلف وقال شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى تجبر مطلقا والصحيح المختار أنه اذا لم يكن للصبي أو للاب مال تجبر الام
على ارضاعه وان كان له مال لا تجبر والله سبحانه أعلم

(فصل في العنين)

في الفتاوى اذا أقر الرجل أن الحال كما قالت ولم يصل اليها لا يجبرها القاضي أول ما رفعته بل
يؤجله سنة من يوم رفعت ويشهد على وقت تأجيله اياه احتياطا . لو أجلته المرأة سنة
باصطلاحها أو بتوسط الناس فلما مضى أبي أن يجبرها فرفعته الى القاضي فانه يؤجله سنة
أخرى ولا يلتفت الى ما فعلت لعدم المخاصمة بينهما عند القاضي ويؤجل سنة فمربة لاشمسية
في الفتاوى ان حبست هي بحق ولم تمكنه الخلوة والمبيت معها لا تحسب عليه أيام حبسها . فرق
بين أيام المرض ونحوه وبين أيام الحيض ورمضان فانه لا يجعل مكان رمضان شهر آخر ولا بمقدار
أيام حيضها أيام آخر والفرق أن العصابة لما قرروا الاجل بسنة مع علمهم بتحقيق الامر من لا بحالة
علم أنهم ما جعلوا زمان الامر من مستثنى من السنة بخلاف المرض ونحوه والفقه فيه أن الايمان
في رمضان ليلا يمكن فلو لا الهجر بسبب العنة لاناها ولان الصوم مانع شرعا لطبعها وحسنا وكذا
الحيض (ع) لو قامت معه بعد مضي الاجل مطاوعة في المضاجعة لم يكن ذلك رضامنها لان
الرضاء لالة انما يثبت بالاقدام على فعل لا يكون الا برضاها وهذا ليس كذلك لان النكاح قائم
بينهما ولم يفرق بينهما كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى للخيرة بهذا السبب المجلس
حتى لو قامت منه قبل أن يختار فلا خيار لها كذا عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى . عن
الطائفة رحمه الله . اذا اختارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوجت فانما سمع العلم بحالة فان

المذكور أم لا (أجاب) نعم يقع
عليه الطلاق مع عدم الدفع منه
في الوقت المحلوف عليه (سئل) عن
رجل حلف غزيره بأن يأتيه في وقت
معلوم ويريه وجهه فأتى في الوقت
فلم يجد الطالب هل يحنث أم لا
(أجاب) لا يحنث (سئل) عن
له على آخردين خلفه بالطلاق أنه
ليقتضيه دينه في يوم عينه فجاءه
فيه فلم يجده فاخلاصه في عدم
الحنث (أجاب) يدفع الدين الى
القاضي أو الى من ينصبه القاضي
ولا حنث عليه (سئل) عن رجل قال
لله على أن أتصدق بدارهم معلومة
في يوم معين فنصدق بها في يوم غيره
هل يجزيه ذلك أم لا (أجاب) نعم
يجزيه ذلك (سئل) عن حلف
أن لا يسكن فلاناداره فسكن من
غير اذنه هل يحنث أم لا (أجاب)
ان سكت بعد علمه ولم يأمره بالخروج
بحنث وان أمره ولم يخرج
لا يحنث (سئل) عن رجل له على
آخردين خلف له أن يعطيه له في يوم
معين فعوضه في تطير شيئا معلوما هل
يسبر بذلك أم يحنث (أجاب)
لا يحنث ويبرأ بذلك (سئل) عن
رجل حلف لا يساكن فلانا فاسافر
الحالف وترك أهله في المنزل فسكن
المحلوف عليه مع أهل الحالف هل
يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث

قالت وعدنى الوصول الى وزوال العنة عنه لم يقبل قولها وهذا بخلاف ما اذا تزوج بامرأة أخرى قد سمعت بحاله لان العجز عن امرأه لا يوجب العجز عن أخرى فلم يوجد منها دليل الرضا بطلان حقها بخلاف المرأة التي جربته كذا ذكر الخصاص وكذا في (ع) قال وهذا خلاف رواية النكاح أنه لا خيار لها قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على رواية النكاح لانها رضية بالمقام معه لما علمت بحاله . من له امرأتان يصل الى احدهما دون الاخرى أو الى جارية دون المنكوحه فهو في حقها عتق . ولا بأس أن ينظره أمين القاضى اذا ادعت أنه مجبور لان الموضوع موضع الضرورة فأبى النظر والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع)

(فصل في الايقاع ن) قال لامرأته طلقك الله أو لموكله أعتقك الله وقعا وان لم ينو هما لانه لا يطلقها الله تعالى الا وهى طالق وذكر في (ع) عن محمد رحمه الله تعالى أنه شرط النية والاول هو المختار (ق) اذا قال لامرأته لست لي بامرأة لا يقع وان نوى يقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ اذا نوى (ع) لو قال نساء أهل الرى طوالق وهى منهم أو نساء الدنيا لم تطلق امرأته الا أن ينوبها كذا عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر في (س) أنها تطلق امرأته والاول هو المختار (ع) في الروضة لو قال دمك طالق أو متركك أو بلغمك يقع وفي الدرر وابتان . اختلاف المشايخ في الظهر والبطن معروف قال شمس الأئمة السرخسى في شرح الكافي الصحيح عندى أنه لا يقع لان محمدا ذكر في باب الظهار لو قال ظهرك على كظهر أى لا يصير مظاهرا ولو كان ذكر الظهرك ذكر البدن يصير مظاهرا (الخا) أجمعوا أنه لو أضاف الطلاق الى جزء شائع يقع وكذا العتق

(فصل في اختلاف الاسم والنسبة والتسمية)

في الواقعات للناطق لو قال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم أعن امرأتى وما ذكر اسم أبيها طلقت امرأته لان ما ادعاه خلاف الظاهر فصا كمالو قال عمر طالق وله امرأة اسمها عمرة وقال ما عنيتها وكذا ونسبها الى أمها أو ولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا . في فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل قال طلقت امرأتى فلانة بنت فلان وسميها بغير اسمها لا تطلق امرأته الا أن ينوبها لان الغالب يعرف بالاسم

(فصل فيما يكون بالفارسية صريحا وما لا يكون)

ذكر الصدر الشهيد في الواقعات عن الشيخ الامام محمد بن ابراهيم الميдаنى قوله بهشتم فارسية طلقك عن أبي نصر أجد بن سهل أنه فارسية قوله خليت وقوله بله كردم او روا كردم بمنزلة قوله بهشتم فعلى قول هذا القائل تكون هذه اللفاظ من جهة الكنايات فاما قوله با كشاده كردم تفسير قوله طلقك بالاجماع قال السيد الامام الشهيد المرحوم رحمه الله تعالى لو قال بهشتم زاونحوه لا يكون صريحا في عرف بلادنا وما روى عنهم عرف ديارهم قال ولو قال رها كردمت عرف ديارنا طلاق الا اذا قرن به ما يدل على عدم الطلاق قوله رها كردمت لزبن كار وما أشبهه

الحالف بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل علم عليه دين لا آخر حلف بالطلاق أنه يدفعه في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالمقضى المذكور فادعى دفع الدين الى دبره قبل مضي الوقت هل يصدق في ذلك ويمتنع عليه الوقوع أم يقع عليه الطلاق ولا عبرة بدعواه الدفع بلاينة (أجاب) نعم يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه (قال) المرتب لهذه الفتاوى وفي الفصول العمادية لو قال الزوج بعثت النفقة اليها وأنكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمده وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايفاء حق ويكون القول قولها وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفنى به شيخنا هو الموافق لما عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الامن جهتها فان القول لها

رحمه الله تعالى لا يقع شيء وإن نوى اذ ليس في الفارسية اضممار وهذا لا يستقيم بدونه قال الصدر الشهيد المختار عندي أنه يقع وعليه الفتوى لا بطريق الاضممار بل بالتعين بالنية لان اسم الثلاث يقع على الطلقات وغيرها فاذا نواها فقد عينها بالنية . في مجموع النوازل قالت لزوجها من برقي بطلاقم فقال الزوج همجنان كبر . اختلف المتقدمون والمختار أنها تطلق . سألت الطلاق فقال يك بطلاق دامت ودو بطلاق دامت طلقت ثلاثا لان هذا بالفارسية عطف بمنزلة قوله واثنين عربية . قالت لزوجها من احامن وكيل تو هستم فقال الزوج هستي فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام كشتي ما را جد ابايد شد ثم تفرقا ثم أراد الزوج أن يراجعها فانه يسأل عن نيته ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد طلقت واحدة رجعية وان نوى بالتوكيل المفارقة ولم ينو العدد طلقت بائنة قال الصدر الشهيد حسام الدين هذا الجواب مستقيم على قولهما أما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يقع شيء لان المأمور بالواحدة اذا أوقع الثلاث لا يقع شيء والمختار للفتوى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ك) لو قالت من برتوسه طلاق أم فقال توجه سه طلاقه صدهزار لم يكن طلاقا لانه ليس بايقاع ولا باقرار به انما معناه لا بأبى بطلاقك . لو قال لها هازر طلاق تو يكي كردم يقع الثلاث لان معناه طلقتك ألفا بواحدة أى بدفعة واحدة . في الاجناس أجمعوا أنه لو قال لها الانكاح بيني وبينك ولا سبيل لي عليك يقع اذا نوى قال توزن من نيسقي لا يقع وان نوى هو المختار في (الحا) والله لست لي بامرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كانت لي امرأه فهذا بالاجماع

(فصل في الكنايات والاضمار)

لوقال ماتزوجناها قط لا تحرم ولا يصح القضاء بالحرمة بلا خلاف كما في قوله ما أنت لي بامرأة وفي قوله لم أتزوجك . في فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ظن الزوج أن النكاح الذي جرى بينه وبين امرأته وقع فاسدا فقال بئس عليه تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتي ثم ظهر أنه كان صحيحا لا تطلق بما قاله (ز) قال لها أربع طرق عليك مفتوحة لا تطلق وإن نوى ما لم يقل خذي أي طريق شئت فإذا قاله ونوى يقع كذا كتب محمد رحمه الله تعالى جوابا لما كتب اليه شدا يسأله عن هذا وإن قال لم أنو فالقول قوله لأن المذكور يصلح جوابا وردا كذا ذكر الامام خواهرزاده في شرحه (ص) قالت لزوجها دست بازدار زمن فقال بازداشته كير فقالت سه بار فقال بازداشته كير طلفت ثلاثا جعل جوابه عقيب قولها سه بار بمنزلة النية . من له امرأتان فقال لاحداهما سه طلاق ان دیگری ترادادم تو این سه طلاق بوی دمزن گفت که من این سه طلاق بوی دادم لا تطلق تلك ولا هذه لان كلامه تفويض وكلامها أيضا ولم يوجد التطلق من المفوض اليها . الكنایات لا تلحق المختلعة بالاجماع أما الكنایات التي تقع رجعية فانها تلحق المختلعة كما لو قال بعد الخلع أنت واحدة ونوي به الطلاق فانه يقع طلقة أخرى والفقه فيه أن محتمة هذا اللفظ بالاضمار أي أنت طالق طلقة واحدة وإذا كان كذلك يصير هذا بمنزلة الصريح لكن لا بد من النية تثبت المضمة اذا ثبت هذا فهو هذا نوي بصير قوله دادم سه بمنزلة قوله للمختلعة دادم سه طلاق وهو يقع بالاجماع وإن كانت

في حق نفسه اقليكن المعول عليه
لان المتون والشروح موضوعة
لنقل المذهب (سئل) عن
رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه
لا يفعل الشيء الفلاني ثم انه طلقها
بأثنا وفعل المحلوف عليه في العدة ثم
أعادها وفعله أيضا هل يقع عليه طلاق
أم لا يقع وتصل البين بالبينونة
المذكورة (أجاب) لا تنصل
البين بالبينونة المذكورة ويقع
عليه الطلاق الثلاث (سئل) عن
حلف لا يبيع فوكل من باع عنه
هل يحنث أم لا (أجاب) ان كان
من يتولى البيع بنفسه لا يحنث
بالتوكيل وان كان ممن لا يتولى
البيع بنفسه كالامير ونحوه
يحنث بالتوكيل (سئل)
اذا اختلف البائع مع المشتري في
الثمن فقال المشتري ان كنت
اشتريته الا بكذا فامر أنه طالق
وقال البائع ان كنت بعتك الا بكذا
فامر أنه طالق فهل البيع لازم أم لا
وهل يحنث أحدهما بالطلاق
أم لا وماذا يلزمه في ذلك من الثمن
(أجاب) البيع لازم ولا حنث
على احدهما ويلزم من الثمن ما أقر
به المشتري لانه منكر للزيادة
(سئل) عن رجل له على آخر دين
فحلفه بالطلاق الثلاث أن يؤديه
له في يوم معين ثم أدامه قبل محي

(فصل في تحريم حلال الله ونحوه وسائر الفاظ التحريم)

اليوم المحلوف عليه أو أراه منه
هل يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت
(سئل) عن رجل حلف لا آخره
بأنه صلاة الظهر فهل ينصرف
الى كامل الوقت أو الى أوله (أجاب)
ينصرف الى كامل الوقت (سئل)
عن رجل عليه دين لا آخر لحلفه
بالطلاق أنه يدفعه في غد ثم تيسر
له ودفعه له الحالف قبل مجيئ الغد
هل يحنت أو لا يحنت وبطلت اليمين
(أجاب) لا يحنت وبطلت اليمين
(سئل) عن رجل حلف لا يدخل
دار فلان فأدخله انسان مكرها هل
يحنت أو لا وإذا دخلها بعد ذلك
مختارا هل يحنت أم لا (أجاب)
لا يحنت في الصورتين (قال)
المرتب المذكور ما عدم الحنت في
الصورة الاولى لا كلام فيه وأما في
الثانية فعدم الحنت قول أبي
شجاع والاصح أنه يحنت قال
الكامل في فتح القدير فان خرج بعد
دخوله مكرها أو محمولا ثم دخل
هل يحنت أو لا اختلفوا قال السيد
أبو شجاع لا يحنت وهكذا في شرح
الطحاوي وقال القاضي الامام
الاصح أنه يحنت انتهى وفي البحر
الرائق لشيخنا صاحب هذه
الفتاوى رحمه الله ذكر مسألة
ماذا أخرجه مكرها وتفاصيلها
ثم قال وإذا لم يحنت فيها لا تنحل في

(ن) لو قال حلال الله على حرام أو قال ذلك بالفارسية وليست له امر أفي الحال فهو عيب لانه
تعذر صرفه الى ما هو المتعارف وتحريم الحلال عيب قالوا حتى لو قال بالفارسية حرامست مهابتو
سخن كفتن يكون عيبنا ولو كانت له أربع نسوة وباقي المسئلة بحالها طلقت كل واحدة منهن
تطبيقه نوى أن تطلق واحدة يدين فيما بينه وبين الله تعالى لافي القضاء واختيار المتأخرين
على أن تطلق احداهن والبيان الى الزوج ولو كانت له امرأتان تقع على كل واحدة تطبيقه
(ك) ولو قال هرجه بدست راست كيرم برمن حرام فهذا كقوله حلال خدای برمن حرام
ويكون طلاقا ثنائيا ولا يصدق في عدم نية الطلاق وإرادته شيء آخر لغلبة العرف في زماننا
و بدست يجب لا ينصرف الى الطلاق الابالنية والقول فيه قوله لعدم العرف (ك) عن نجم
الدين التسي هرجه بدست راست در قتم برمن حرام كه فلان كار كنكم وكرد لا تطلق امرأته لان
العرف في قوله كيرم لافي قوله كرفتم وهذا أقيس وأشبه وقيل تطلق والاول هو المختار وسئل
عن قال ان فعلت كذا فاحلل واحد من حلال الله على حرام ثم قال عنت به لحم الابل وكذا وله
امرأة ثم فعل ما حلف عليه فكتب زن طلاق شده ست واستوارند ارندش رد لنج ميكريد عن
الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أن قول هرجه مرا حلال است برمن حرام أو حلال برمن
حرام من غير ذكر خدای أو اين ينصرف الى الطلاق ولا تشترط النية لان الناس تعارفوا استعمال
هذا في الطلاق كاتعارفوا استعمال ذلك حكى شيخ الاسلام على الاسيجابي أنه كان يقول في
جنس هذه المسائل ينبغي للفتي أن ينظر في سؤال المستفتي ان كان يسأل اني قد قلت كذا
هل يكون طلاقا يكتب نعم ان نوبته وان كان يسأل اني قد قلت كذا كم يقع يكتب تقع واحدة
ولا يعرض للنية قالوا هذا حسن وما خذ به . في الفتاوى الصغرى رجل قال لامرأته ترا
تلاق ههنا خمسة ألفا تلاق وتلاغ وتلاك وطلاق عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل
وبه كان يفتي في الافاظ الخمسة أنه يقع وان تعد وقصد أن لا يقع لا يصدق قضاء وصدق ديانة
الاذا شهد قبل أن يتلفظ به ويقول ان امرأتى تطلب مني الطلاق لا ينبغي لي أن أطلقها فتلفظ
قطعا لقليلها وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق بين العالم
والجاهل كما هو جواب شمس الأئمة الحلواني ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى لان العالم المميز قليا
مميز حالة المشاجرة والمغاضبة والحال كذلك (م) عن ابن سماعة سمعت محمدا يقول عربي
قال لامرأته أنت طالق فسمعه عجمي فظن أن ذلك سب أو لطف فقال مثل ذلك لامرأته طلقت
حكى عن الشيخ القاضي الامام محمود الازجندی أنه سئل عن لقنته امرأته طلاقها وهو لا يعلم به
فقال كذلك وقعت عندنا هذه المسئلة فتشاورنا واتفقت آراءنا أن لا يفتى بوقوع الطلاق صيانة
لاملاك الناس وحقوقهم عن الابطال (س) جى بامرأة متلففة وقيل لرجل هذه المتلففة
امرأتك ثم قبل احلف بثلاث طلاقات أنه لم يكن لك امرأته سوى هذه خلف بثلاث تطبيقات أنه
ليس له امرأته سوى هذه وثلاث امرأته أجنبية قال أبو نصر محمد بن سلام لا تطلق امرأته وقال
أبو القاسم الصفار تطلق جواب أبي نصر مذهب أبي يوسف وجواب أبي القاسم مذهب محمد
قبل ومذهب محمد أصح قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار للفتوى أنها تطلق قضاء لادبائه
(ك) عن شيخ الاسلام أبي الحسن رحمه الله تعالى من له امرأتان فطلبت احداهما طلاق الاخرى

وضاق عليه الامر فتزوج امرأة باسم تلك المرأة وقال طلقت امرأتى فلانة يعنى الجديدة لامار يد
الضرة طلاقها لا تطلق التي تريدها الضرة وهذا من المخارج والحيل المشروعة ووجه
آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب
ويقول طلقت فلانة بنت فلان هذه فمتوهم المحلقة أنه طلق التي تطلب طلاقها في دفع الشرع
وكان يحكى مثل هذا عن القاضي أبي الحسن المازندراني حين علم أن ملك عهدده قصد أن يحلفه
ومشايع عصره أنهم لا يخالفونه فكتب على كفه اليسرى اسم الملك وقال عند التحليف لا أخالف
هذا الملك ولا أخرج عليه وكان يشير بيمينه الى يساره والله أعلم

(فصل في وقوع الطلاق بالكتابة والرسالة)

ان كتب الى امرأته بطلاقها في رسالة وأقر أنه كتابه وقال لم أعن به الطلاق طلقت ولم يصدق
أنه لم ينو كما لو قال أنت طالق ثم قال لم أنويه وذكر بعد هذا خلاف هذا الجواب أنه يصدق ديانة
لأنه لم يتكلم به والصحيح مأمور . في الفتاوى لو كتب رسالة اليها وفيها إذا جاءك كتابي هذا فأنت
طالق ثم حبسه وبعث به اليها فان كان صدر الرسالة أو أكرهها على ما يكتب الناس على حاله
فالطلاق لازم بها

(فصل في طلاق السكران تخييرا أو تعليقا)

(ع) لو أكره على شرب مسكر فشرب حتى ذهب عقله فطلق أو أعتق يقع لأنه وان غلب عليه
لكن ذهب عقله بلذته . في شرح الشافعي ان بيع السكران وزوجه وجميع تصرفاته صحيحة
ورده ليست بردة الانجاع وعن الشيخ أبي الحسن الرستغاني عن الشيخ أبي منصور رحمه الله
تعالى السكران اذا ارتد لم يكن ذلك ارتدادا ولكن تطلق امرأته كما أن الاكره يبطل البيع
ولا يبطل الطلاق والعقاق فاعتبر الاكره في حق البيع دون العتق والطلاق وكذا الردة لا تعتبر في
حق الاسلام وتعتبر في البيئونة والفتوى على أنه لا تبين امرأته لأن البيئونة انما تثبت أن
لو وجدت الردة والردة لم توجد منه لأن ما يقوله السكران لا يشعر هو به فلا يكون ما يقوله
السكران عن اعتقاده . في الفتاوى شرب النجس فارتفع الى رأسه فطلق امرأته ان كان حين
شرب علم ما هو طلق وان لم يعلمه فليس بشئ وفي شرح الطحاوي ان شارب النجس والصبي
والمجنون والمغنى عليه والمبرسم والمعتوه سواء قالوا أراد به اذا شرب لا عن قصد فيكون موافقا
لما ذكرنا . في التصيرى اذا وكل بطلاق امرأته فسكر الوكيل فطلق الصحيح أنه يقع (ن)
صاحب البرسام طلق فلما صح قال طلقت امرأتى ثم قال بعد ذلك انما قلت هذا الانى توهمت أن
ذلك الطلاق قد وقع فان كان اقراره في غير حالة المذاكرة لم يكن منه حال برسامه لا يصدق
ويقع الطلاق لأنه صحيح عاقل أقر بالطلاق مرسل فاقضه وان كان في حال مذاكرة الطلاق
على ارادة ذلك فلا يقع ذكره في السير (ع) ان رجلا عرف مجنوناً مرة قالت امرأته طلقني
البارحة ثلاثاً وقال الزوج كنت مجنوناً فالقول قوله لان الجنون عارض لازم فلما يبرح
. طلاق المعتوه كطلاق المجنون والمعتوه الذي يختلط كلامه وأفعاله على السواء
والمجنون هو الذي لا يستقيم أفعاله وأقواله الا نادراً والعاقبل على ضده وقبل ان المعتوه هو

الصحيح لعدم فعله وقال السيد أبو
شجاع نعم هل وهو أرفق بالناس
ويظهر أثر هذا الخلاف فيما لو
دخل بعد هذا الانحلال هل يحنث
فن قال انحلت قال لا يحنث وهذا
بيان كونه أرفق بالناس ومن قال
لا تنحل قال حنث ووجب الكفارة
وهو الصحيح انتهى وهكذا وقع
تصحیح أنه يحنث في عامة المعترات
فقصد كرشخنا رجه الله في بحره
أيضا عن الظهيرية أنه لو أدخل
مكرها ثم دخل مختارا يحنث وعليه
الفتوى والظاهر أن الموجب
لعدول شيخنا عن الافتاء بالحنث
فيما اذا خرج ثم عاد مختارا كونه
أرفق (سئل) عن حلف لا يدخل
دار فلان فنزل بهامن حائط هل
يحنث بذلك أم لا (أجاب) نعم
يحنث بذلك (سئل) عن شخص
حلف أنه لا يؤجر فلانا المكان
الفلاني فوكل من أجره هل يحنث
أولا (أجاب) لا يحنث بالتوكيل
(سئل) عن حلف لا يأكل من
هذا اللحم فأكل من خبزه هل يحنث
أولا (أجاب) نعم يحنث (سئل)
عن رجل حلف بالطلاق أنه
لا يسكن في دار عينها وكان الحلف
بالليل فغشى الحروج خوفا من
الوالي أو غيره فانتقل من الغد هل
يحنث أولا (أجاب) لا يحنث

يفعل ما يفعله المجانين أحيانا لكن لا عن قصد أي يفعله على خفا وجه الامر وظن الصلاح فيه والله سبحانه أعلم

(فصل في الإيقاع عدداً)

(ن) لو قال أنت طالق عدداً في الحوض من السمك وليس فيه سمك تقع واحدة وكذا لو قال بعد ذلك شعرة على جسد ابليس لأنه اذا لم يكن فيه سمك ولا على جسده شعراً لا يعلم بوجوده وعدمه صار كما لو قال أنت طالق ولم يزد عليه (قال) صاحب جامع الفتاوى استفتى أساتذنا علماء الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته أنت طالق بعدد شعر ابليس فأجاب أنه يقع واحدة رجعية لما ذكرنا وكذا عدد شعر بطن الكف (م) ولو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد تنور ولم يبق عليه شعراً لا يقع لأن ظهر الكف يكون عليه شعرة تقع على عدد الشعر الثابت فإذا لم يوجد الشعر لا يقع شيء بخلاف ما سبق لأن بطن الكف لا شعر عليه (نوع منه) في فتاوى أبي بكر محمد البخاري لو قال أنت طالق لاقيل ولا كثير المختار أن تقع الثلاث لأنه لما قال أولاً لا قليل ولا قليل هو الواحد فقد قصد إيقاع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك فعلى هذا القياس لو قال لا كثير ولا قليل تقع واحدة (م) لو قال لها أنت طالق نصف تطليقة وثلاثها وربعها يقع تطليقتان هو المختار لأنك اذا جعت بين هذه الأشياء زاد الحاصل على تطليقة . في الفتاوى من له أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق لم تطلق إلا الرابعة لأنه لم يذكر الخبر إلا لها . لو قال طلقت زينب حتى عمرة لم تطلق عمرة لأنها غايه الا اذا جعل حتى بمعنى واو العطف فيكون كأنه قال حتى عمرة طلقتها فيصير كأنه قال طلقت زينب وعمرة . ولو قال حتى عمرة بالرفع لا تطلق عمرة . ولو قال الى عمرة يريد بالي مع تطلق عمرة وأنه جاز كما في قوله تعالى أموالهم الى أموالكم أي معها . لو قال أنت طالق ليلة القدر ان كان المتكلم عامياً حلت سبع وعشرين من رمضان لأن ارادته بدلالة الحال نظراً الى العرف المستمر بين العامة لا يعدوها واللفظ محتمل لذلك

(فصل في التعليقات بحروف الشرط ومعرفتها وكلماتها عربية وفارسية)

حروف الشرط ان واذا واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكلما ففي هذه الالفاظ لا يتكرر الحث الا في كلمة كلما وفارسيتهما كروهي وهرگاه وهرزمان وهر بار المختار أنه لا يقع في هرگاه وهرزمان الامر في هر بار يقع في كل مرة (ن) قال لامرأته ان دخلت وان فعلت كذا فطلاقك على واجب ولازم وأثبت وأفرض فدخلت فيه أقاويل المختار أنه يقع الطلاق في الكل كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى لأن نفس الطلاق لا يكون واجبا ولا زاماً وثابتاً وفرضاً وانما يكون حكمه كذلك وحكم الطلاق لا يلزم ولا يجب ولا يثبت الا بالوقوع . قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فحلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت فالطلاق على واجب ثم تزوج علمها طلقت الجديدة والقديمة كل واحدة منهما تطليقة وتقع أخرى بصرفها الى أيتهما شاء لأن الب . تنصرف الى الطلاق عرفاً وتنصرف الى كل واحدة منهما لما ذكرنا أن من قال حلال الله . إم وله أربع نسوة طلقن جميعاً والثانية بين بطلاق واحدة منهما واذا تزوج امرأته . ان فوقعت بالاولى على كل واحدة تطليقة وبالثانية تقع أخرى بصرفها

(سئل) عن حلف لا يدخل دار فلان فباعها ودخلها الحالف بعد ذلك هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن رجل حلف لا يكلم زيداً فسلم على جماعة وهو فيهم هل يعد ذلك كلاماً منه له ويحنث به أم لا (أجاب) نعم يعد كلاماً منه له ويحنث (سئل) عن علق على نفسه بالطلاق من زوجته أنه لا ينقلها من عند أبيها الا برضاها فأراد أخذها من عندهما لضرورة حصلت فهل اذا رفع أمره الى الحاكم لينقلها ونقلها بالرضا والديها هل يقع عليه الطلاق أولاً (أجاب) لا يقع عليه الطلاق المعلق (قال المرتب) وبما أفتي به مولانا صرح في الصيرفة حيث قال عن حلف بالطلاق لا ينقل أهله الى بلدة كذا فرفع الامر الى القاضي فبعث رجلاً بانه فنقل أهله لا يحنث لانها لم يصيراً مأمورين برفع الامر اليهما (سئل) عن من له على آخر دين حلف له أن يدفع له الدين في يوم معين فبات رب الدين قبل الوقت المحلوف عليه هل يحنث الحالف أم لا (أجاب) لا يحنث عند الامام الاعظم (سئل) عن شخص علق على نفسه برضاه انه متى تزوج على زوجته أو تسرى

الى أيتها شاء قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنه لا يحنث ما لم يؤخر الختان
عن اثنتي عشرة سنة فيما لو قال ان بلغ ولدى الختان فلم أختنه فامرأته كذا الان هذا أول أو ان
حله والحكم ببلوغه به

(نوع في الحرام)

اتهمته امرأته بالحرام فقال اكر من تايدك سال حرام كنتم فانت طالق لا يقع الطلاق عليها الا
بمعابنتها نفس الجماع بتدخل الفرجين وتعرف بانها ليست بزوجته ولا مملوكة أو شهد عندها
أربعة من العدول لانه يراد بهذا في العرف الزنا وهو لا يثبت الا بأحد هذين الأمرين . اذا
قالت له تريد تزوج امرأة أخرى فقال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم طلق هذه ثم تزوجها
ذكر الفقيه أن يقول أبي يوسف نأخذ وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أن الفتوى على
قولهما في التعليق ما يكون صحيحا وما لا يكون . في الفتاوى لو قال اكر دخرت فلان مراد
هندوير اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر مرأزنى دهندي وباقي المسئلة بحالها طاعت قال
الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنها لا تطلق في الوجهين لانه حنث بنفس
التزويج قبل تمامه وقبل الدخول في نكاحه فصلا . كما لو قال لامرأة ان جلست في نكاحك فانت
طالق فجلس ثم تزوجها لم تطلق لانه حنث قبل التزوج ولو قال هر كدا امرأزنى منم فاختار
أنه يقع على واحدة لانه فارسية قوله أي امرأة

(نوع في تعليق طلاقها بأفعال منها كالدخل والخروج والذهاب والصعود ونحوها)

لو قال ان دخلت دار فلان فانت طالق فأت فلان فدخلها فان لم يكن على الميت دين مستغرق
لا يحنث لما عرف وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يحنث وقال الفقيه لا يحنث وعليه
الفتوى لان الورثة وان لم تملكها في هذا الوجه لكتهم لم تنق ملكا لاسالك حقيقة لعدم أهلية الملك
وانما يبقى ملكه منها حكما فلم تدخل دار فلان مطلقا . ذهبت الى منزل والدة في قرية أخرى
فتبعها الزوج ليعيدها فأبى فحلف الزوج بالثلاث ان لم يذهب الى منزله بتلك الليلة فخرجت معه
وذهب بها كرهافي منزله قبل ان ينفجار الصبح فاختار أنه لا يحنث وان كان ذلك بعدما كان أكثر
الليلة بتلك القرية . لو قال أنت طالق ان دخلت هذه السكة الى شهر فأدخلها كرهانم دخل
هو الدار بغير كره لا يحنث لانه لم يدخل السكة وانما أدخل . فان لم يدخل في السكة ولكن
دخل دار فيها من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو الليث الى الخنث أقرب
وقال أبو بكر الاسكاف الى عدمه أقرب قال الصدر الشهيد الفتوى على أنه لا يحنث . لو قال
ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في كتاب
الحيل أنه لا يحنث قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى وهذا غلط بل يحنث لان الكل أبواب
هذه الدار كما لو قال ان خرجت من هذه الدار فخرجت من أعلاها وفيما اذا حلف لا يخرج من
باب هذه الدار مطلقا ولا يحنث لانه فخرجت منها من أي موضع خرجت يحنث هو المختار وعليه الفتوى
لان مثل هذا يذكروا براهين الخروج منها عرفا . قال لها لا تخرجي الا بذني تحتاج في كل
خربة الى الاذن ولو قال غنيت به مرة واحدة دين قضاء وديانه لانه نوى حقيقة كلامه لان قوله

عليها بنفسه أو بوكيله أو بفضولي
وأبرأته من خمسة أنصاف مثلا من
بأقصد أقصا عليه تكن طالقا طلقة
واحدة تلك بها نفسها ثم انه تزوج
عليها وادعت عليه عند الحاكم
بذلك وأبرأته من القدر المذكور
فادعي دفع الصداق لها وعدم
الوقوع بمقتضى ذلك ولم تصدقه هل
يقبل منه دعوى الدفع ولا يقع
عليه الطلاق أو لا يقبل منه ويقع
عليه الطلاق (أجاب) نعم يقبل
منه دعوى الدفع بيمينه بالنسبة
لعدم الوقوع ويقبل منها عدم
القبض بيمينه بالنسبة لاستحقاقها
المبلغ المذكور (سئل) عن حلف
لا يدخل دار فلان فباعها فلان
المحلف عليه من الخالف ودخلها
الخالف هل يحنث أم لا (أجاب)
لا يحنث (سئل) عن رجل حلف
بالطلاق أنه لا يسكن مع فلان مادام
في هذه الدار فانتقل فلان مدة وعاد
الى الدار هل له أن يسكن معه
ولا حنث عليه (أجاب) نعم له
أن يسكن معه ولا حنث عليه

(كتاب الحدود)

(سئل) عن رجل أقر عند الحاكم
انه شرب الخمر طوعا أو سكر من غيره
ثم رجع عن اقراره هل يصح
رجوعه ولا حد عليه أولا (أجاب)

عرفا فلا يصدق وعليه الفتوى . لو حلف أن لا يخرج الاباذنة ثم قال لها اخرجي في هذا الفصل تحتاج الى الاذن في كل خرجة والحيلة في ذلك أن يقول لها كلما شئت الخروج أو كلما أردت الخروج فقد أذنت لك فيغنيها عن الاذن في كل خرجة ثم إن أراد أن ينهاها بعد ذلك هل يعمل نهيه اختيارا أبي بكر محمد بن الفضل أنه يعمل مذكور في الجامع . أذن لها بخرجة ثم نهى عن تلك الخرجة بالاجماع يعمل نهيه

(نوع في اليمين على الشتم من أحدهما لصاحبه)

من الفتاوى دعت به بأسفله قال ان كنت سفلة فانت طالق وأراد به التعليق فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السفلة هو الكافر وعن أبي يوسف من لا يبالي بما قال وما قيل له وعن محمد من يلعب بالحمام ويقامر وعن خلف حامل الزلّة من طعام دعي اليه قال الصدر الشهيد الفتوى على ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقال غيرهم من المتأخرين المختار هو الذي يأتي بالافعال الدنيئة . دعت كوسجا فقال ان كنت كوسجا فانت طالق وأراد به التعليق فاختار أن يرجع فيه الى عرف الناس فان كان خفيف اللحية بحيث يسمونه كوسه يقع والا فلا وقلبان وبغلة فارسية الديوث ابهر ريش وخر يطهر ريش الذي طالت لحيته وعرضت كاوريش وريش كا والذي اضطبعت لحيته على الصدر (ش) تساجر مع أخيه وأخته فقال لهما كرم من شمارا بكون خرا ندر نكرم فامر أنه طالق تكلموا فيه والمختار أنه بحث في الحال لتحقيق العجز الا أن بنوى القهر والغلبة وتضييق الامر عليهم فحينئذ تصح نيته ولا بحث الا بعت الحالف أو المحلوف عليه قبل أن يفعل ما نواه وعليه الفتوى . هندي معتق له امرأة فقالت له يا كداي فقال اكرمن كدايم توازمن كذا اطلقت لان أكرمشا يخنا جلاوا هذا على التحقيق والمجازاة

(نوع في اليمين)

من الفتاوى لو قال اكر كسي را أرد من دهي ولوى أمها خاصة صحت نيته فيما بين الله تعالى وبينه ولو قال اكر هيچ كس را لم تصح نيته لان قوله كسي لفظ خاص مطلق فتناول بالطلاق كل واحد فاذا نوى صح وقوله هيچ كس را لفظ عام فاذا نوى الخاص لم يصح وعلى قياس قول الخصاص لا فرق بينهما لان عنده تصح نية الخاص في العام أيضا حتى ان من حلف فقال كل امرأة أزوجه فمضى طالق ثم قال نويت به من بلد كذا ولو كانت اليمين على الاماء وقال نويت الروميات تصح عنده وعلى ظاهر المذهب لا وكذا من غصب دراهم انسان وحين حلفه الخصم كترابن جيزي دادني نيس و نوى ان ليس عليه دناتير أو خطه لا يصح في ظاهر الرواية وقال الخصاص يصح والفتوى على ظاهر المذهب لكن من وقع في يد الظلمة وأخذ بقول الخصاص في جنس هذا فلا بأس به ثم جواب ظاهر الرواية في الكتاب مذكور مطلقا والمراد من عدم الصحة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى تخصيص العام صحيح

(نوع ما يكون سرقة وما لا يكون)

(ن) حلف بطلاقها أنه لا يسرق فان كان أكر أو وكبلا فخذ العنب والفاكهة ولصاحب الكرم

نعم يصح رجوعه ويسقط عنه الحد (سئل) عن أقر بالسرقه ورجع عن اقراره هل يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد أم لا (أجاب) نعم يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد ويلزمه المال (سئل) عن ادعى على آخر أنه شرب الخمر وأسكر من غيره فأنكره هل يحلف أولا (أجاب) لا يحلف (سئل) عن ادعى على آخر بسرقة فأقر بها ثم رجع عن اقراره هل يصح رجوعه ويسقط عنه القطع أولا (أجاب) يصح رجوعه ويسقط عنه القطع وعليه المال (سئل) عن الذي اذا صدر منه ما يوجب الحد قبل اقامته عليه أسلم هل يستوفى منه أو يدرا عنه (أجاب) اذا ثبت عليه باقراره أو بشهادة مسلمين عدلين يقام عليه الحد وبشهادة ذميين لا يقام عليه ويسقط عنه (سئل) عن العبد اذا سرق من أجنبي نصابا من حرز بلا شبهة هل حكمه حكم الحر في القطع (أجاب) نعم حكمه حكم الحر في القطع (سئل) عن وجد منه رائحة الخمر يحد أو يعزر (أجاب) يعزر ولا يحد ما لم يثبت شربه من الخمر بطريقة الشرعى (سئل) عن دخل بيت انسان وسرق منه دجاجة أو لوزا وقيمة ذلك أكثر من نصاب

لذلك ولم يخبر صاحب الكرم ولم يكن من رأيه أن يخبره بحث لان هذا يعد سرقة والاول لا .
لو حلف لم يسرق ولم يره وقد كان رآه قبل ذلك فاختار أنه لا يحث لان الحال أوجبت تقييد الرؤية
بحال السرقة

(نوع من التعليق والاهانة ودخول الغيرة والاعتصاب والتعير والضرب ونحوه)

(ن) لو قال ان اشترت جارية فيدخل عليك من ذلك الغيرة فانت كذا فهو على دخول الغيرة عليها
عقب الشراء فان دخلت بعد ذلك بزمان لا تطلق لانه على الطلاق بدخول الغيرة عقب الشراء
قضية حرف الفاء وعلامة ذلك أن تظهرها بلسانها بقول قبيح أو محاسبة ونحو ذلك فأما ما يكون
من ذلك في قلبها لا تطلق ولا يعتبر به لانه لا يراد باليمين عادة اذ لم يمكن الاحتراز عنه وهذا كما
لا يعادي فلان في عادي به بقلبه ويحفظ لسانه وجوارحه فانه لا يحث وكذا في المحبة (س)
دعا امرأته الى الفرائش فقالت ما تصنع بي وتكفيل فلانة فقال ان كنت أحبا فانت طالق
المختار أنها لا تطلق ما لم يخبر هو أنه يحبها وان كان لا يحبها حقيقة لان الطلاق معلق بالاخبار
عن المحبة

(نوع في البين على لبس غزلها)

(ن) حلف لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا خيط بغزلها لا يحث ولو لبس تكة من غزلها حث عند
أبي يوسف وعند محمد لا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يبقى لانه لا يسمى
اتخاذ التكة لباسا ولا يعذبها لباسا ولو أخذ من غزلها قدر شبرين ووضع على عورته لا يحث
لانه لا يسمى لباسا وكفى بعض النسخ ثم علم باليمين فربما لا يحث وكان الصحيح هذا وهو
اختيار صاحب المنتقط رحمه الله تعالى . لو قال اكرسته وتبتن من براد فانت طالق فوضع
يده على غزلها أو خاط به قميصا لا يحث لان المراد به اللبس عرفا ولم يوجد وقعت هذه المسئلة في
آخر عهد أبي مطيع فأومأ برأسه أن لا يقع وفيه دليل على أن المفتي اذا حرك رأسه بلا أو بنم
فهو كالقول منه بخلاف ما اذا أشار الشاهد برأسه فانه لا يكون ذلك شهادة وكذا المريض اذا أشار
برأسه في الوصية لا تكون وصية لانها متعلقان باللفظ والاشارة لا تقوم مقامه الا عند العجز
فأما جواب المفتي لا يتعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الصواب عنده فاذا حصلت المعرفة
بطريق آخر فقد حصل المقصود كالو حصل بالكتابة . لو قال اللعب بالشرط نرج لتشجيد
الحطاط ليس بحرام واكر حرامست در كتاب يادرخبر يادرقياس درست زن وى طالق طلقت
امرأته لانه حرام بانار الصحابة وبقياس صحيح في الفتاوى حلف كل واحد منهما أن فرجه أحسن
من فرج صاحبه فان كانا قائمين وقت الحلف برت وحث وان كانا قاعدين بروحشت وان كان
قائما وهي قاعدة قال الفقيه أبو جعفر لا أعلم هذا الفصل (١) والظاهر أنه يحث الزوج (س)
رجلان حلف كل واحد منهما ان لم يكن رأسى أنقل من رأسك فامرأته طالق فانهما يدايان
اذا نأما فأيهما يكون أسرع جوابا فرأس الآخر أنقل من رأسه

(نوع في التعليق)

السرقه هل يقطع في ذلك أولا
(أجاب) لا يقطع في ذلك (سئل)
عن امرأة أنت امرأة وفعلت بها
حتى أنت أربها فماذا يجب عليهما
(أجاب) يجب عليهما التعزير
(سئل) عن السكران اذا أقر أنه
سكر من الخمر طائعا هل يحد أولا
(أجاب) لا يحد حتى يصح منه
وتقوم عليه البينة (سئل) عن
قال لا خير يا زاني فقال له بل أنت
الزاني هل عليهما حد أم على أحدهما
فقط (أجاب) يجب الحد عليهما
لان كلاهما قذف الآخر
(سئل) عن شهد عليه ثلاثة
بازنائه يلزمه حد أم لا (أجاب)
لا حد عليه بمقتضى عدم تمام
النصاب وعلى الشهود حد القذف
(سئل) عن رجل زنى بأمة
الغير ثم اشتراها وهي حامل منه
فولدت قبل الشراء هل يصير أم ولد
بذلك له ويمتنع عليه بيعها أولا
(أجاب) لا يصير أم ولد بذلك
ولا يمتنع عليه بيعها بذلك (سئل)

(١) قوله والظاهر أنه يحث الزوج
الذي في الخانية بعد قوله لا أعلم
هذا والذي ينبغي أن يحث كل
منهما الى آخر ما قال فانظره اه
معصمه

لهائي اليوم أنت طالق على نذاهي لاتقبل فلا تطلق كذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال
الصدر الشهيد رحمه الله عليه الفتوى لان ذلك وان كان تطبيقا مقيد لكن المقيد يدخل تحت
المطلق فان عدم شرط الحنث . في فتاوى أبي بكر البخاري لو قال ان حلفت بطلاق فأنت
طالق ثم قال أنت طالق ان شاء الله طلقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد لا تطلق
بناء على أن قوله أنت طالق ان شاء الله ليس بيمين وعند أبي يوسف يمين لكن تتوقف على مشيئة
الله تعالى ولا علم لنا بها فلا يحث والفتوى على قول أبي يوسف . حلف بطلاقها أن لا يطلقها
فألى منها فاضت المدة حنث ووقع عليها طلاقان ولو حلف هكذا وهو عني فغرق القاضي بينهما
لا يقع طلاق آخر هو المختار لان هنالك يقع الطلاق بفعله حقيقة وان جعل مطلقا شرعا وعة
وقع بفعله وهو الابلاء (ك) عن الشيخ أبي الحسن رحمه الله تعالى أن كل الحرام فأنت
طالق فأخذ خبرا من حاتون خبار غصبا وسرقه وأكل لا تطلق لان يمينه تنصرف الى حرام لعينه
وهذا ليس كذلك والمختار أنها تطلق

(نوع في الاستثناء)

طلق واستثنى لكن قدمه بأن قال ان شاء الله تعالى فأنت طالق أو ان شاء الله تعالى فوالله لا أدخل
الدار كان الاستثناء صحيحا لان تقديمه وتأخيرهما سواء كما في التعليقات فلولم يذكر الفاء بأن قال
ان شاء الله أنت طالق تطلق في القضاء في قول محمد وقال أبو يوسف لا هو المأخوذ به قال ان شاء الله
وهو لا يدري معناه لا تطلق لانه لا يتحقق الا بقاء مع الاستثناء وعلمه في ذلك سواء كما
في سكوت البكر (ن) قال لها أنت طالق فجرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده
الايقاع جزما لا يقع لوجود الاستثناء حقيقة كما لو قال متصلا أو غيره طالق ولو شرط مشيئة من
لا يعرف مشيئته بأن قال ان شاء جبريل والملائكة صلوات الله على نبينا وعليهم والسيطان كان
استثناء لان الوقوف على مشيئتهم لا يتصور . عن نجم الدين النسفي في الطلاق انه لا يصدق
الايثنة لانه خلاف الطاهر وقد فسدت أحوال الزمان فلان آمن التليس والكذب

(نوع فيما يكون فاصلا وما لا يكون)

أجمعوا أنه لو قال هرزني كه بكند و بود وباشد أو قال هرزني كه بخوهد و بودو باشد أن
اليمين لاتعقد وتصير هذه اللفاظ فاصلة . في الفتاوى لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فظاهر
الرواية لا يقع شيء فينصرف الاستثناء الى الكل وهو الصحيح ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثا ان
شاء الله تعالى تقع واحدة بقوله يا طالق بلا خلاف وفي فتاوى نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى
قالت له اى ناجوان زدواي قلبان واى كذا وكذا فقال اكر من جنيم تو از من سه طلاق
طلقت ثلاثا ويكون هذا مجازة لا تعليق باعتبار العرف ذكره مطلقا . استفتي الشيخ أبو
الحسن عن قال لا امرأته انك تفعلين كذا وكذا فقالت نعم فقال اكر جنين است كه
تومكوف بهزار طلاق فكذب اكر كفت كه تو از مني سه طلاق أو تو از من بهزار طلاق سه
طلاق شده است قال وترى هاتين الكلمتين تليس من المفتي فيجب في مثل هذه الفتوى أن
يراد في الجواب الكلمة المحترمة دفعا لاحتمالهم ويكتب حاصل الجواب وكان يكتب في هذه

عن وهب لزوجته شيئا وتسلمته منه
بعد ذلك والنسفي يدها هل له
الرجوع فيه أولا (أجاب) لا رجوع
له فيه (سئل) عن سرق لا سرق
شيئا وذهب به ثم أعاده الى مكانه
ووضعه فيه من غير علم صاحبه فضاع
هل يضمنه أولا (أجاب) نعم
بضمنه (سئل) عن السكران
إذا أقرب بالسكر من الخمر أو غيره في
حال سكره هل يحد أولا (أجاب)
لا يحد بذلك لاحتمال كذبه في إقراره
(سئل) عن شخص له حمامات يطيرها
فوق السطح وينظر الى عورات
الناس هل يمنع من ذلك ويعزر
(أجاب) نعم يمنع من ذلك وان عاد
يعزر (سئل) عن الذمي اذا قذف
ذميا مثله هل يحد أولا (أجاب) لا
يحد بسبب القذف ولكن يؤدب
عليه (سئل) عن ضرب آخر
بغير حق وضربه المضروب أيضا
هل عليهما التعزير أولا (أجاب)
نعم يعزران ويبدأ بأقامة التعزير
على البادئ منهما (سئل) عن
المسلم الذي يأكل الربا ماذا يلزمه
(أجاب) يعزر على ذلك (سئل)
عن السوق الذي يشتري السلعة
الجيدة ويخص بها أهل الذمة دون
المسلمين ويخص المسلم بالسلعة
الرديئة وهو مستمر على ذلك وإذا
طلب المسلم من الجيدة ينكرها أولا

(باب الأمر باليد والتوكيل وأثبت الخبار والمشيئة)

في الفتاوى قال لها أمرك بيدك فاختارت نفسها فاختار أنه يقع لأنه أبلغ في التفويض من قوله أمرك بيدك (١) قال لها أمرك بيدك اليوم وغدا فردت في اليوم فلها الخيار في الغد لانها أمران ولو قال اليوم غدا فردت في اليوم كان ردأ أصلا لأنه جعل أمرها بيدها في وقت واحد وكان أمر واحد وذكروا في الجامع الصغير أنه ليس لها أن تختار في الغد في المسئلة الأولى وهو الصحيح وعليه الفتوى بخلاف ما لو قال أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا لانها أمران لما عرف (س) قال له رجل تريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال نعم فطلقها ثلاثا طلقت كذا ذكر فيه مطلقا واختار أنه ان عني به التفويض يصير الأمر في يده والا فلا (نوع منه) في الفتاوى لو قال لها أمرك بيدك مادمت امرأتى فهذا على النكاح وبطل بآياتها بخلاف ما اذا طلقها رجعيًا وبخلاف ما اذا جعل أمرها بيدها مطلقا ولم يقل مادمت امرأتى ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الأمر بحاله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى (ق) لو قال لا امرأتى له والله لا أقرب بك لا يكون مولى بالقياس من قبل أن يبطأ أحدهما فان وطئ أحدهما تبعت الأخرى وهو قول زفر وفي قول علمائنا الثلاثة يكون مولى بينهما استحسنوا ذلك وبه أخذ الفقيه

(فصل في الخلع بالبيع والشراء)

(ن) لو قال بعت منك طلاقك بمهرك الذي لك على فقالت طلقت نفسي ثلاثا طلقت باثنا بمهرها كما لو قالت اشتريت لان هذا يصلح جوابا وابتداء ويجعل جوابا فيجعل عليه وهو المختار للفتوى وان كان في موضع خلاف هذا . قال لها بعت منك ثلاث تطلقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت جميعته بعت ولم تقل اشتريت قال الفقيه أبو بكر الاسكافي يقع الطلاق باثنا لانها صارت كأنها قالت بعت مهري ونفقة عدتي بهذه التولية وقال الفقيه أبو الليث لا يقع قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان كلامها ليس بجواب لكلام الزوج فصار ابتداء ولو قال بعت منك تطلقته أو بعت طلاقك فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعيًا وهو الصحيح . قالت خويشتن خريدم از تو بعدت وكابن فقال منك أحد لا يكون جوابا ولا يصح الخلع ولا يكون طلاقا هو الأصح

(فصل في نوع من الخلع)

(ن) قال لها ابتعت مني أي اشتريت ثلاث تطلقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت لا يقع ما لم يقل الزوج بعت هو المختار الا اذا أراد به التحقيق دون السوم وهذا بخلاف ما اذا أمرها بشراء ثلاث تطلقات بمهرها ونفقة عدتها بان قال اشترى فاشترت لان الأمر يتضمن تفويض الخلع اليها والواحد يتولى الخلع من الجانبين اذا كان البذل مذكورا معلوما في أصح الروايتين وهو المختار وأما ههنا لم يوجد الأمر فلم يكن تفويضا والخلع الذي هو معاوضة لا يتم بركن واحد . في الفتاوى قال لها أزم من خويشتن خريدم فقالت خريدم فقال الزوج فسر وختمت لو حودركني العقد والخلع طلاق بائن والمختار أنها لا ترد المهر على الزوج ان

يعطيه ولو بأكثر من قيمته فهل للحاكم أن يمنعه من ذلك ويعزره تعزير الاثقاب أم لا (أجاب) نعم للحاكم أن يمنعه من ذلك ويعزره تعزير الاثقاب على ذلك (سئل) عن يهودى قذف يهوديا بالزنا هل يلزمه حد القذف أم لا (أجاب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير (سئل) عن شخص ادعى على آخرى بوجوب التعزير من شتم أو سب فانكره ولا يثبت له هل يحلف أولا (أجاب) نعم يحلف بطلب المدعى (سئل) عن قال لا آخر بائن الزنا هل يلزمه الحد أولا (أجاب) نعم يلزمه الحد (سئل) عن قذف امرأة أجنبية بالزنا ولها أخ شقيق هل له المطالبة على القاذف بالحد أم لا (أجاب) ليس له المطالبة بالحد (سئل) عن رجل تزوج بأخته ودخل بها هل عليه حد أم لا (أجاب) نعم عليه الحد (سئل) عن ذمي زنى بذمية وثبت عليها بطريقة شرعية هل يحдан أولا (أجاب) نعم يحدان

(١) قوله من قوله أمرك بيدك كذا بالأصل ولا يخفى أنه تحريف من النسخ أو في الكلام سقط والذي في الخاتمة كان هذا الكلام فوق تفويض الطلاق اليها اه فانظر وحرر

قبضت وان لم تقبض برئ الزوج منه لان الخلع اذا كان معاوضة بوجوب البراءة فاذا كان عليه شيء برئ والا فلا شيء عليه . لو قال (خويشتن بخرمجهرك ونفقة عدتك) أو قال لها بالعربية اشترى نفسك مني بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت يصح الخلع وان لم يقل (فروختم) على ما هو المختار . قال خلعت نفسك مني بكذا فقالت فعلت ولم يقل الزوج شيئا فاختار للفتوى أنه لا يصح الا اذا أراد به التحقيق لانه سوم ظاهر التحقيق (ن) لقنها بالعربية حتى قالت اختلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك عن ذلك وهي لا تعلم ذلك فيه أقوال والمختار ما ذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح ولا تقع البراءة لان الخلع معاوضة كالبيع والعوام لو قالوا بعنا واشترينا وهم لا يعلمون لا يصح فكذا هذا بخلاف الطلاق والعناق والتدبير لانها ليست في معنى المعاوضة بل هي اسقاط والبراءة عن المهر وان كانت اسقاطا لكتها اسقاطا يحتمل الاقالة والفسخ فاشبهت البيع لا الطلاق ذكره الصدر الشهيد ونص على أن الفتوى على أنه لا يصح الخلع أصلا وكذلك البراءة اذا لقنها أن تبرئ الزوج من المهر على هذا ولو ادعى الاستثناء في الخلع وكذبت المرأة فالقول قوله فان شهد الشهود على أنه لم يستن قبلت وهذه المسئلة من المسائل التي تقبل الشهادة فيها على النفي . في الوقاعات الصغيرة قالت لزوجه (هرحقى كه مر ابروتست من خويش خريدم مر دكفت فروختم) لا يكون خلعا بذلك المال ولو قالت (مهر حقى) يكون خلعا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا أفتيت ولو حرت العادة أنهم يريدون بقولها (هرحقى بهرحقى) يجب أن يصح لان المتعارف كالمذكور لكن يجب للفتوى أن يطلق الجواب أنه لا يصح الا اذا كتب في الفتوى والعادة جرت بأن يراد بقولها هرحقى مهر حقى فالآن يفتى بأنه يصح الكل في الفتاوى . في فتاوى الصاعدي قالت أبرأتك عن مهرى فقال الزوج يجوز وأراد به ابقاء الطلاق بمهرها وقع الطلاق وسقط المهر ومعنى المسئلة أن يكون ذلك عندمذا كره الطلاق وسؤالها الطلاق منه . ذكر في الوقاعات الصغيرة طلق امرأته قبل الدخول بها على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف درهم مهر يسقط ألف وخسمائة ويجب لها عليه ألف وخسمائة قضية الطلاق قبل الدخول ويجب عليها ألف بالخلع فينقصان فهل ترجع المرأة على الزوج بخمسمائة قال أبو بكر البلخي لا وقال غيره من المشايخ ترجع قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على هذا بناء على أن صريح الطلاق بالمال المسمى هل يوجب براءة كل واحد منهما من صاحبه من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعند أبي بكر البلخي يوجب وعند غيره لا وعليه الفتوى ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في كتاب الاكراه وهذا بخلاف لفظ الخلع فانه يوجب براءة كل واحد منهما عن الآخر بالاجماع (ن) قال لا تحرطلى امرأتى فطلق المأمور بمهرها ونفقة عدها وألهاها على ذلك وهي مدخولة أو غير مدخولة قال الفقيه أبو جعفر يجوز في الوجهين لان الغالب من عادات الناس أنهم يريدون بالتوكيل بالطلاق بجعل قال الفقيه أبو الليثوبة نأخذ وذكره في موضع آخر وفصل وقال ان كانت مدخولة فلا يصح لانه خالف الى شر لانه أمره بطلاق لا يقطع النكاح وقد أتى بطلاق قاطع وان كانت غير مدخولة يصح لانه خالف الى خير لانه أمره بطلاق قاطع مجانا وقد أتى به ببدل وهو الصحيح وبه قال الفقيه ابراهيم وغيره وهو المختار للفتوى . وفي الفتاوى قال لا تحرطلى امرأتى على شرط أن لا يخرج من المنزل شيئا ففعل ثم اختلفا فقال الزوج أخرجت وهي تمسك فالقول قوله لا يملك شرط الطلاق وأشار الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى الى

بالجلد لا بالرحم (سئل) عن رجل زنى بامرأة فحملت منه ثم تزوجها فولدت ولدا هل يثبت نسبه منه أولا (أجاب) ان جاءت به لسته أشهر فأكثر ثبت نسبه منه والا فلا الا أن يدعيه ولم يقرأه من الزنا (سئل) عن العبد اذا قذف حرا فطالبه المقذوف بعد عتقه وثبت عليه الحد هل يقام عليه حد الا حرا أم حد العبيد (أجاب) يقام عليه حد العبيد (سئل) عن الضيف اذا سرق من بيت مضيفه شيئا يساوى أكثر من عشرة دراهم هل يلزمه القطع (أجاب) لا يلزمه القطع (سئل) عن المقذوف اذا عفا عن القاذف هل له الطلب بالحد بعد العفو أولا (أجاب) نعم له الطلب (سئل) عن رجل زنى بأمة الغير ثم اشتراها هل يسقط عنه الحد بذلك أولا (أجاب) لا يسقط عنه الحد بذلك (سئل) عن رجل يضرب ممدودا على مقعدته ورجليه كما يفعله القضاة الآن أم يضرب على صفة غيره (أجاب) يضرب قائما ويفرق الضرب على جميع أعضائه الا وجهه ورأسه وفرجه ولا يضرب على الصفة المذكورة (سئل) عن نظار الى وجه أجنبية بشهوة وخلصها في محل خال عن الناس

أن مراد المسئلة إذا قال له علق طلاقها بشرط أن لا يخرج شيئا فأما إذا كان المراد قل لها أنت طالق على أن لا يخرج شيئا فالصحيح من الجواب أنها إذا قبلت أن لا يخرج يقع الطلاق أخرجه بعد ذلك شيئا أو لم يخرج لان الشرط قبول عدم الاخراج لا وجوده (ق) لو قال لها بعث منك تطلقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال ثلثا فقالت اشتريت والزوج يقول أردت تطلقه واحدة ولم أرد ثلثا قال يقع ثلاث تطلقات في القضاء وبه أخذ الفقيه وقال لا يجب على المرأة الاثلاثة آلاف درهم . في الفتاوى قوم جاؤا الى رجل وزعموا أن امرأته وكلتهم باختلاعها منه فخالعها معهم على ألفين فافكرت التوكيل فان كانوا ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم لان خطاب الخلع متى جرى بين الزوج والفضولي كان هو العاقد اذا وجد منه الضمان فشرط منه قبوله وان كانوا لم يضمنوا فان لم يزعم الزوج أنها وكلتهم لم يقع الطلاق لانه تبين أن الخلع موقوف على قبولها ولم تقبل وان زعم أنها وكلتهم يقع الطلاق لانه أقرب به ولكن لم يجب المال للمامر وهذا اذا خالع الزوج أما اذا باع منهم تطلقتها بالني درهم قال أبو القاسم الصفار وقعت وان لم يضمنوا لان لفظ الشراء لفظ ضمان فكأنهم ضمنوا وقال أبو بكر الاسكاف هذا وان خلع سواء وعليه الفتوى وفي فوائد نجم الدين النسفي سئل شيخنا عن قال ان غبت وأتى على غيبتي كذا فامر امرأتى ببد فلان فيخلعها بكذا أ يكون هذا أو كيلا أم تفويضا قال يكون أو كيلا حتى لا يقتصر على المجلس لانه وان ذكر الامر باليد فقد فسر بما هو أو كيلا مطلق وهو الخلع كذا أجاب ثم كتب هو وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى في جواب الفتوى أنه أمر باليد يقتصر . لو وكل رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا اذ وان لم يكن هو بمحضرتها اذ كر بعد هذا أنه لا يجوز أن يكون الواحد وكيلا من الجانبين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم أبو الفضل وهو الموافق لرأيه الاصل وهو الصحيح لان حقوق العبد لا ترجع اليه في مثل هذا فصل الواحد وكيلا من الجانبين . ولو قال لرجل اخلع امرأتى لا يكون له أن يخلعها الا بعمال وعن ابن سماعة في نوادره عن محمد أنه يكون هذا أمر باطلاق بائن بلامال والصحيح هو الاول اعتبار العرف في مواضع من الاصول الخلع والمبارأة كلاهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بوجبان براءة كل واحد منهما من صاحبه من المهر وعند محمد كلاهما لا بوجبان وعند أبي يوسف المبارأة توجب والخلع لا وأجمعوا على ان الطلاق على مال لا يوجب والله أعلم

(باب طلاق المريض من يكون فارا ومن لا يكون)

(ن) لو قال ان مرضت فأنت طالق ثلاثا يكون فارا لان المرض هو المرض الذي يخاف عليه الهلاك به ويموت منه غالبا واذ مرض الموت فكأنه علقه به صريحا . وفي وصايا الاصل اذا هبت صداقها في حال الطلق لا يصح بلا خلاف لانها مرضة مرض الموت وان لم تستقرش لكونها على خوف الهلاك غالبا وهذا كالخراج للمبارزة أو قدّم ليقتل فانه في حكم المريض حتى لو طلق في هذه الحالة يعتبر فارا لما ذكرنا فكذا هي والمختار ما ذكرنا ونص الشيخ الامام السرخسي في شرحه ان صاحبة الطلق بمنزلة المريضة في وصايا الفتاوى اذا قال المريض كنت طلقتك في صحتي وانقضت عدتك وصدقة المرأة ثم ماتت فلا ميراث لها بالاجماع . لو طلق الصبي امرأة انسان بحكم الامر الذي قد جعل الزوج أمرها بيده صح ولا يكون للزوج أن يخرج

هل يحرم عليه ذلك ويعزرام لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزرام (سئل) عن جماعة شهدوا على رجل أنه أقر بالزنا هل تقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أولا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه بذلك ولا يلزمه الحد (سئل) عن قال لا تحرفي حال المحاصمة أنت لست لا يبدل وانما أنت ابن لغيره وهو معروف التسبب منه هل عليه حد القذف أولا (أجاب) نعم عليه حد القذف (سئل) عن وجب عليه الحد فده القاضي ومات من ذلك الضرب هل على القاضي ضمان بسببه أم على الضارب باذن القاضي (أجاب) لا ضمان على واحد منهما (سئل) عن رجل أنحس قدم الى الحاكم وهو سكران فثبت عليه السكر من الخمر والنيذ عند الحاكم باليمنة الشرعية بطريقه هل يحده الحاكم أولا (أجاب) لا يحده الحاكم (سئل) عن قال لا تحرفي فاسق وأراد أن يثبت فسقه باليمنة ليدفع التعزير عن نفسه هل تسمع بينته بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع بينته بذلك

كتاب السير

(سئل) عن نصراني قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله

هل يحكم باسلامه أولا (أجاب)
لا يحكم باسلامه مالم يتبرأ عن كل
دين يخالف دين الاسلام (سئل)
عن ذي جالس في حافوته فسورد
عليه شخص من أهل العلم لحاجته
عنده هل يلزمه القيامه أولا
(أجاب) لا يلزمه (سئل) هل يجوز
للذي أن يعلى بناءه على بناء
المسلمين (أجاب) لا يجوز له ذلك
وان فعله يهدم حتى يساوى بناء
المسلمين (سئل) عن الذي اذا
أسلم وله ولد صغير هل يتبعه في
الاسلام أولا (أجاب) يتبعه في
الاسلام (سئل) عن النصراني
اذا أسلم في حال سكره هل يصح
اسلامه أولا (أجاب) لا يصح
اسلامه (سئل) عن الذي اذا
قرأ الفاتحة أو غيرهما من القرآن
هل يحكم باسلامه أولا (أجاب)
لا يحكم باسلامه (سئل) عن اسلام
السكران هل يصح أولا (١) (أجاب)
نعم يصح اسلامه كالصالح (سئل)
عن رجل خفي قال مذهب
الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل
به هل يكفر بذلك أولا (أجاب)
لا يكفر بذلك (سئل) عن
الايمن والاسلام هل هما واحد
بينهما فرق (أجاب) نعم هما واحد
عند أئمتنا (سئل) عن الايمان
هل يزيد بالطاعة وينقص بالعصية

(١) قوله أجاب نعم يصح الخ كذا
في الاصل وهو مناقض للجواب
السابق فربما عن مثل هذه المسئلة
ولعلهما قولان في المسئلة فخر
كتبه معصمه

(فصل في الابلاء)

اذا حلف لا يقربها أبدا ثم قال لم أعن به الطلاق لا يصدق قضاء ولو حلف لا يقربها وهي حائض
لم يكن مولى لاقتصار مدة الحيض . لو قال (أ) كردست بر تو دراز كنم تا يك سال) فعلى كذا
قتر كها أربعة أشهر بانتهائه لا يرد به الجماع المعروف عرفا فكأنه نص عليه . لو قال ان قربتك
الى سنة فأنت طالق ثلاثا فالحيلة فيه أن يقربها أربعة أشهر حتى تبين بواحدة ثم يمكث تمام
السنة ثم يقربها فلا تطلق باليمين لعدم الشرط ولا بالابلاء لانتهائه فان قال ان قربتك أبدا
فأنت طالق ثلاثا فالحيلة لهذا انه ان قربها طلقت ثلاثا باليمين وان لم يقرب فكذلك بالابلاء
لو آلى من امرأته ثم لحق مردا بدارهم ثم مضت أربعة أشهر لاتبين بالابلاء لزال الملك
ووقع اليمينونة بالردة وفي بطلان الابلاء والظهار بالردة روايتان والمختار هذا وجله هذا في
الفتاوى . ولو آلى من امرأته ثم قال لا أخرى أشركت هذه في الابلاء لم يصح الاشرار لانه
لوصح بتغير حكم التصرف لانه لو صح لا يحسن مالم يقربها بعد أن كان بحال يحسن بقربان
الاولى فلا يصح صيانته عن التغير وهذا بخلاف الظهار فانه لو أشرك الثانية مع الاولى يصح
لانه لا يتغير حكم ذلك التصرف وهو حرمة وطء الاولى الى وقت التكفير وهي مسئلة الاصل

(فصل في الظهار)

ولو شبهها بامرأة فزني بها أبوه أو ابنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارا وهو الصحيح هكذا
ذكر في الفتاوى . وفيها لا يصح الظهار في المبانة وان كان طلاقا فصحيحا لان الظهار التحريم
الفعل وانه ثابت قبله فلا يتصور تحريمه بخلاف الطلاق . لا ينبغي أن تدعى لقربها أو
تقبيلها حتى يكفر بثبوت حرمة الوطء بدواعيه ولها أن تطالبه وتجيئه الى الحاكم حتى يكفر يدفع
الضرر عنها وفي (م) هشام عن محمد بن جبير المظاہر على التكفير لقربها فان أبي حنيفة وان
أبي حنيفة أما في الدين أحبسها ولا أضربها وان قال كفرت صدق ولا يمين عليه ويسعها أن تصدقه
مالم يعرف بالكذب والله سبحانه أعلم

(فصل في الكفارة) في جامع الاصول ولوجامع في خلال الصوم غير امرأته التي ظاهر
منها نهارا عايدا مستقبل الصوم بالاتفاق لا انقطاع التابع بافساد الصوم ولوجامع في خلال
الاطعام لا يلزمه الاستقبال بالاجماع ولو طلق المظاہر امرأته موصولا بالظهار لا كفارة عليه
اجماعا لانقضاء العود والمعتبر في الطعام أكلتان مشبعتان ستون مرة سواء كان من فقير أو
من ستين فقير الكل فقيرا أكلتان وسواء كان مأدوما أو غير مأدوم ونصف صاع من الخنطة
أو صاع من الشعير أو التمر يقوم مقام الاكلتين المشبعتين . في جامع الاصول وان أطمع عن
ظهار وعن افطار أجزاء عنهما بالاجماع وأجمعوا على أنه لو أعتق عن ظهار وقتل لم يجز عن
أحدهما . لو أعتق عبدا عن كفارة غيره بغير أمره لا يجوز عنه بالاتفاق . ولو دخل ذو
رحم محرم منه في ملكه بلا صنع منه فانه لا يجوز عن كفارته اجماعا ولو دخل في ملكه بصنعه
ان نوى عن كفارته وقت وجود الصنع منه يجوز عن كفارته عندنا وعند الشافعي لا يجوز والله
تعالى أعلم

(فصل في اللعان) لو قد فها فكفت عن مرافعتها الى الحاكم فهي امرأته لان الحرمة
مطلوبة باللعان لا بالقذف . ولو قال لها أنت طالق ثلاثا بازانبة حد لان القذف صادفها وهي

أجنبية ولو قال لها يا زانية أنت طالق فلا فلاح ولا لعان لانه قد فها وهي منكوبة ثم بانت
فيسقط اللعان لحصول المقصود وهو الفرقه . ولا يجب اللعان اذا أقامت شاهدين بعدما قد فها
انه أ كذب نفسه وحده كالموعينا كذابه . ولا تتعناو وكلا بالفرقة وغا يفرق بينهما الكل في
الفتاوى . لا يجوز وطؤها بعد اللعان قبل التفرق كافي النصرانية تحت النصراني أسلت
في جامع الاصول أحكام الزوجية بعد التلاعن قبل القضاء بالفرقة قائمة كلها عندنا خلافا للزفر
والاستمتاع بها يحرم بعد التلاعن اجماعا

(فصل في الردة والفرقة تقع بها ولا تنفع) (ن) اذا اردت كان أبو القاسم وأبو نصر
يفتيا بعدم الفرقة زجرهما لثلاث تحتال بهذه الحيلة وكذا بعض مشايخ سمرقند ذكر في نكاح
(س) وجواب ظاهر الرواية أنها تنفع وهو الصحيح لان النكاح لا يبق مع المنافي ولكن تجبر
على الاسلام والنكاح زجرا لها وحسب الباب المعصية بالاحتيال بهذه الحيلة للتخلص عنه وعليه
الفتوى ولا تنقص من العدد . اذا علق طلاقها بشرط ثم اردت ولحق بدار الحرب ثم وجد
الشرط لا تطلق وكذا الوألى منها لم يلق ثم مضت المدة لانه لم يبق أهلا لذلك والطلاق لا يقع بدونه
في الفتاوى ان طلقها في دار الحرب بعد ما لحق مرتد بها لم يقع بلا خلاف وان كانت في
العدة . عبد قال لامرأته الحرة أنت طالق للسنة ثم اشترته طلقت اذا طهرت وعلى قياس
قول أبي يوسف فيما اذا اشترت زوجها وأعتقته وطلقها وهي في العدة لا يقع والفتوى على هذا
والحر لو قال ذلك لامرأته الامه ثم اشترها لم يقع الطلاق بالاتفاق

(فصل في الفرقة) اذا نكحت المرأة أنه طلقها فلا ناو سافر الزوج وهو ينكر الطلاق ولم
تقم البينة لا يجعل لها الزوج بأخرى القضاء وأفتى السيد الامام الاجل أبو شجاع رحمه الله تعالى
أنه يجوز لها ذلك فيما بينها وبين الله تعالى اذا نكحت

(باب العدة والرجعة)

(ن) أقر أنه طلقها منذ خمس سنين فان كذبت في الاسناد وأقالت لا أدري تجب العدة من
وقت هذا الاقرار لان اقراره في هذين الوجهين جعل انشاء الطلاق للحال وان صدقته قال محمد
تجب العدة من وقت الطلاق . والمختار للشافعي أنها تجب من وقت الاقرار أيضا (١) بناء
لانه لما طلق وكنم تجب العدة من وقت الاقرار زجراله . امرأه تعتد بأربع عدات كيف
يكون هذا فقيل هي أمة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدها شهر ونصف شهر فلما تقارب
الانقضاء بلغت فانقلب عدتها الى الحيض فتعتد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء أعتقت فصارت
عدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج فلزمتها العدة بأربعة أشهر وعشر
المختلعة بنفقة عدتها المختار في حقها أن لا يخرج في حوائجها بالنهار لانها هي أبطلت حقها
في النفقة فلا يعتبر ابطالها فيما يرجع الى ابطال حق الشرع وهي حرمه الخروج نهارا وهذا في
جامع الفتاوى

(فصل في الرجعة) تعليق الرجعة بالشرط باطل كتعليق النكاح قياسا للاستبقاء على
الانبات ابتداء . اذا تزوج المطلقة رجعا المختار أن يصير مراحعا ولا يجازيه جعل النكاح
مجازا عن الرجعة لانه محتمل فقد تعذر العمل بالحقيقة في جامع الاصول الخلو بالطلقة
الرجعة لا تكون رجعة لانها تنافي في الحيلة فصارت بمنزلة النظر الى فوحها لا عيه شهوة وفي

(أجاب) لا يزيد ولا ينقص (سئل)
عن ذي قال ان فعلت كذا أكون
مسلمًا فهل اذا فعله يكون مسلمًا
(أجاب) لا يكون مسلمًا بذلك
(سئل) عن الساحر هل يستتاب
وتقبل توبته أولا (أجاب) لا يستتاب
ولا تقبل توبته (سئل) عن
الكافر اذا أكرمه على الاسلام هل
يصح اسلامه واذا اردت يقتل
أولا (أجاب) نعم يصح اسلامه
واذا اردت لا يقتل بل يجلس حتى
يعود الى الاسلام (سئل) عن
تصدق على فقير بجمال حرام
راجيا بذلك الثواب هل يكفر أولا
(أجاب) نعم يكفر (سئل) عن قال
لمسلم يا كافر هل يكفر بذلك أولا
(أجاب) لا يكفر بذلك ويعزر
ان طلب تعزيره (سئل) عن اعتذر
لاخر في أمر بينهما ومن جلة
الاعتذار قال له كنت كافرا
وأسلمت هل يكفر بذلك أولا (أجاب)
لا يكفر بذلك (سئل) عن الرافضي
اذا فضل عليا على أبي بكر وعمر هل
يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر
بذلك ولكن يكون مبتدعا

(كتاب الشركة)

(سئل) عن جماعة بينهم فرس
على سبيل الشركة الشرعية وهي
تحت يد أحدهم باذن الباقيين
فانت هل عليه ضمان في حصة

(١) قوله بناء هكذا في الاصل ولعل
الكلمة من زيادة النسخ كتبه

الباقيين أولا (أجاب) لضمان
عليه في حصتهم (سئل) عن أرض
بين جماعة على سبيل الشركة فبني
أحدهم فيها أو غرس بغير إذن
الباقيين فهل لهم القلع أولا (أجاب)
ان لم يرضوا بذلك تقسم الارض
فان وقع نصيبه فيماني أو غرس فهو
له على حاله وان وقع فيما خص
الباقيين قلعوه ضمن ما نقصت
الارض بذلك (سئل) عن شريكين
في حانوت ملك سكن أحدهما به
مدة فطالبه شريكه باجرة حصته في
المدة هل يلزمه له أجرة أم لا (أجاب)
لا يلزمه له أجرة (سئل) عن شريكين
في حانط انهدم فارد أحدهما أن
يبنى وامتنع الآخر هل يجبر على
البناء أم لا (أجاب) ان هدم بصنع
صاحبه يجبر وان انهدم بلا صنع
في الرفع لا يجبر (سئل) عن أحد
الشريكين اذا ادعى على الآخر
خيانة فطلب يمينه أنه ما خاته في شيء
من الربح وغيره هل يلزمه اليمين
أم لا (أجاب) اذا ادعى عليه
خيانة في قدر معلوم عينه حالة
الدعوى وأكذره بحلف والافلا
(سئل) عن رجل له رجل وآخره

(١) قوله لوطلقها الخ كذا في
الاصل وهي نسخة سقيمة فخر
المسئلة من الاصول السليمة
كتبه معصمه

(٢) قوله ينفذ حكمه الخ كذا في
الاصل وانظر على ما ذابعد ضمير
حكمه ولعل في الكلام سقطا فخر
كتبه معصمه

حرمة المصاهرة بالخالوة الصحيحة روايتان (١) لوطلقها في هذه العدة اختلف المشايخ فيه
والاصح انه لا يقع . لو قال لها أنت امرأتى وأراد به الرجعة يكون رجعة كالمو قال جعلت
امرأتى وهذا اختيار أبي نصر وهو المأخوذ به . اذا راجع المطلقة طلاقا رجعا ثم طلبت
منه العوض أو المهر على الرجعة ليس لها ذلك لان المهر شرط عند التملك لا عند استبقاء النكاح
في الفتاوى لو أسقطت سقطا لم تستين خلقته لا تنقض به العدة لانه لم يوجد وضع الحمل انما
هي نطفة متغيرة وان اختلفا في استبانته فالقول قوله فان لم يدع شيئا ولكن لم ياتمها وطلب حلفها
حلفت بالله لقد كان كما قلت والصحيح أن هذا قولهم جميعا . وسئل الشيخ الامام أبو الحسن
الريستغني عن المطلقة الرجعية انه اذا مستزوجها بشهوة قال يكون ذلك رجعة أطلق
الجواب وذ كر في مختصر الكافي في الشرح في باب الخيار انه اذا اشترى جارية بالخيار فقبلته
الجارية بشهوة وأقر المشتري أنها قبلته بشهوة وسقط الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وكذا في خيار الرؤية والعيب وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اجازة وقال وكذا المطلقة
الرجعية اذا فعلت ذلك بزوجهما يصير مراحعا قال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مراحعا
والصحيح على أن اقرار الزوج بذلك شرط ما ذكرناه والله تعالى أعلم

(فصل في فسخ البين وحكم القاضي الشافعي والحاكم المحكم في الطلاق المضاف وما يتعلق بذلك)

يجوز للقاضي الحنفي أن يبعث الى شافعي ليعطل نكاحا جائزا عندنا باطلا عندك كما اذا زوج غير الاب
والجد الصغيرة أو كان النكاح بشهادة الفسقة وقد غاب الزوج غيبة منقطعة أو مست الضرورة
من وجه آخر انما يجوز قضاء الشافعي بتقليد القاضي الحنفي اذا خلا التقليد والقضاء عن الرشوة
فان قضى بالرشوة لا يصح وكذا القاضي الحنفي اذا أخذ الرشوة وقضى لا ينفذ قضاؤه لانه عامل
لنفسه لانه تعالى . في الواقعة الصغيرة في تعليق الطلاق بالملك ونحوه (٢) ينفذ حكمه فيما بينهما
كالقاضي المولى اذا قضى بينهما قالوا ولايته عليهما ههنا أظهر ولكن هذا يعلم ولا يبقى به
على هذا أكثر المحققين من مشايخنا رجعهم الله تعالى نص عليه شمس الأئمة الحلواني وحكى عن
استاذهم هكذا وقال رحمه الله تعالى قدروى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب
الحادثة اذا استفتى فقيهه لا من أهل الفتوى فأفتاه بطلان البين وسعه اتباع فتواه وامسأله
المرأة . في جامع الفتاوى لو قال كل امرأة أنزوجهما فهي طالق ففسخت البين في خصومة
امرأة تنفسح أصلا هو المختار

(كتاب العتاق وفيه أبواب)

نصر في المنتقى انه لا عتق في النداء الا في قوله يا حر يا حرة يا مولاى يا مولاتى وهو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في قوله يا بني يعتق غير مأخوذ
به في المنتقى انه لا يعتق وهو الصحيح . لو قال أعتقك فلان فهذا ليس بشئ لان اعتاق الفضولى
لا ينفذ . لو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لا محالة ولا يصدق فيه ان زعم أنه
لم يرد العتق لان تخصيص الحرية لا يصح ويصدق ديانة قال الفقيه أبو الليث هذا عرفهم وفي

راوية واشتركا على أن صاحب
الجل يستقي الماء من الجعر على جله
ويكون الكسب بينهما هل تصح
الشركة أولا (أجاب) لا تصح
الشركة والكسب كله للذي يستقي
الماء وعليه أجره مثل الراوية
(سئل) عن رجلين بينهما دابة
مشتركة هل لأحدهما أن
يستعملها بدون إذن شريكه أولا
وإذا استعملها وعطبت من استعماله
يضمن قيمة حصه شريكه أولا
(أجاب) ليس له أن يستعملها بدون
إذن شريكه وإن عطبت من
استعماله يضمن قيمة حصه شريكه
(كتاب الوقف)

(سئل) عن تأخر وقف أجره سنة
أجارة شرعية بأجرة المثل وتعمل
الأجرة ثم تقابل مع المستأجر أحكام
التاجر فهل تصح الإقالة أولا
(أجاب) لا تصح الإقالة (سئل)
عن المسجد إذا خرب وليس له
مال يعمر به هل يعمر بانقاضه
مسجد آخر أولا (أجاب) إن
عرف (٢) ما اسمه أو وارثه له أخذ
الانقاض والانقضاء بها وإن لم
يعرف فيعمر بهما مسجد آخر

(١) قوله قصد بقوله مولاه هذا
في الأصل وانظر موقع هذه الجملة
وحرر كتبه معصمه

(٢) قوله ولولم ينوال كذا في الأصل
ولعل لومن زيارة النامع ليناسب
قوله لا تطلق كتبه معصمه

(٣) قوله ما اسمه أو وارثه كذا في
الأصل ولعل في الكلام تحريفا

به الناصر اختلفوا فيه منهم من قال يصدق لانه ليس بصريح محض فلا يعتق من غيرنية وقال
بعضهم لا يصدق ويعتق بدونها وهو الصحيح لانه كالصريح لقوله عليه الصلاة والسلام هو أخوك
ومولاه أي معتقل ولغلبة الاستعمال المشهور فيه فصار كالصريح . في الفتاوى قال عتقل
على واجب لا يعتق لأن العتق بمعنى الاعتاق فلا يجب فقصر اللفظ عن إفادة الحرية حالا وهذا
بخلاف ما لو قال طلاقا على واجب حيث تطلق لأن نفس الطلاق لا يجب وإنما يجب حكمه بعد
وقوعه فاقضى هذا وقوعه فاقترقا لو قال لعبد ياسيدي أو ياسيد (أو يا أزاذا مرد كجاودي)
أو يا أزاذا مرد من (أو للامة ياسيدة أو ياسيدي) أو أزاذا زن أو أزاذا زن من أو يا قرا بانوا أو يا قرا بانوي
(من) ففي هذه الألفاظ العشرة أن لم ينو العتق اختلفوا فيه والمختار أنه لا يعتق لانه يراد ببعضها
الرفق والتلطف وبعضها الانشائية (١) قصد بقوله مولاه وبعضها المواساة وحسن المعاشرة
فإن نوى العتق تعتق لانه نوى ما يحتمله لفظه في جميعها . لو قال لعبد (يا أزاذا مرد داسفني
أو كجاودي) لا يعتق نوى أو لم ينو كذا روى عن أبي بكر الاسكاف والمختار أنه يعتق إذا نوى لما
مر قال صاحب جامع الفتاوى استفتي استاذنا الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام علاء الدين عن
كان يضرب جاريته فقال الشفعاء (بيش مزن فقال أزهر شماها ازادش كردم) فباحث في ذلك
أصحابه وانفقوا على انه يعتق لصدق اللفظ الصالح له وهذا موافق لما ذكرنا فبين قال أنت حر اليوم
من هذا العمل

(فصل في الكنابات)

قال هذا عني أو خالي يعتق هو المختار ولو قال أنت الله فالحلاف فيه معروف والروايات مضطربة
فيه والمختار أنه لا يعتق ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بلا خلاف . ولو قال ولد آدم كلهم أحرار
لا يعتق عبيده بالاجماع ولو قال عبيد هذه الدار أحرار وعبيده فيها عتق بالاجماع . قال عبيد
أهل بلخ أو بلد كذا أحرار ولم ينو عبيده أو قال كل عبيد في الأرض أو عبيد أهل الدنيا قال أبو
يوسف في النوادر وعصام لا يعتق وقال شدا يعتق (م) قال كل مملوك في هذا المسجد يعني
المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وفيه عبده لا يعتق إذا لم ينو وذكر محمد أنه يعتق في هذه الوجوه
ولو كان مكان العتاق طلاق فهو على هذا الاختلاف والمختار للفتوى قول أبي يوسف وعصام
لأن هذا أمر فاحش أي عام أخش العموم بخلاف ما إذا ذكر الدار ليكون ذلك خاصا وعلى
هذا الوفاق كل من دخل هذه الدار فأمر أنه طالق (١) ولولم ينو نفسه لا تطلق امر أنه على ما هو
المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (ق) فبين قال لمكتابه ان كنت عبيدي فانت حر
لا يعتق قال وبه نأخذ . في الفتاوى قيل لرجل وفي يده عبده أعنت فأمأ برأسه أي نم لا يعتق
لأن ثبوت العتق بالعبارة والاشارة لا تقوم مقامها عند القدرة عليها ولوقيل هو ابنك والمسئلة
بالحال يثبت النسب لأن ثبوت النسب لا يتعلق بالعبارة فجاز أن يثبت بالأسماء . قال لعبد ان
بعثك في هذه البلد أبدا فانت حر ثم باعه فان كان صحيحا لا يعتق وإن كان فاسدا يعتق قال أبو بكر
الاسكاف ويعني أن يسلمه إلى المشتري ثم يبيعه حتى لا يعتق في الوجهين

(فصل في التديروا الوصية)

قال أعتقوا العبد الذي هو قديم العصبه فالمختار أن قديم العصبه من تكون عصبته سنة لقوله تعالى

فأمنه على النخل ويعوج بابا يسمونه كذلك . صحيح قال بعده أنت حر قبل موتى بشهر فضى شهر فأتى يعق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح . ما عن مدبر ووجبت السعاية عليه في القيمة فالمختار أن قيمته مدبر أنصف ما لو كان قتلا لأن الانتفاع بالمملوك نوعان بعينه وببدله (١) والثمن والاول باقى والثاني لا وقضية ذلك ما ذكرناه كذا اختيار الفقيه وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ لكن الصحيح ما اختار الفقيه وهو اختيار شيخ الاسلام خواهر زاده ذكر في شرح كتاب الدعوى وفي الواقعات الصغيرة لو قال هذه أمتى أن احتجبت الى بيعها أبيهما وان بقيت بعد موتى فهي حرة فباعها جاز قال صاحب الفتاوى وكذلك أفنت أنا ومشايع سمرقند

(فصل في العتق المبهم وما يتصل بذلك ويدخل فيه حذيسار المعتق الموسر) (ن) قال لا متبه احدا كما حرته ثم قال لم أعن هذه عتقت الاخرى ثم قال لم أعن هذه عتقت الاولى فعتقتا جميعا لاقراءه بالكلامين لعتقهما (ن) الموسر الذي يجب عليه الضمان فيما اذا أعتق العبد المشترك بينهما هو الذي له مال يساوي نصف قيمة المعتق سوى المنزل والخدم ومنازع البيت وثياب الجسد

(فصل في النذر بالعتق وأمر العبد غيره بشرائه من موله) في الحاوى عن أبي القاسم لو نذر باعتاق عبد فاعتق أبقالا يجوز وقال يجوز قال الفقيه وقياس قول علما ثانيا جاعبا ينبغي أن يجوز لانه ذكر في كتاب جعل الا بقاء اذا أعتق أبقاعن كفارة يمينه جاز اذا كان وقت الاعتاق حيا (ع) عن أبي يوسف روى عن الحسن البصري في عبد أعطى أحدا مالا وقال اشتري من مولاى فاعتقنى ففعل قال الحسن البيه باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم أن البيه والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه أقول وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومعنى المسئلة اذا أطلق المأمور ولم يبين أنه يشتريه لا أمر (م) أعتق عبدا وله مال فإله كله للسيد الا ثوبا واربعة أى ثوب شاء المولى لكن قوته عليه قالوا وهذا في الحكم والرد إليه أولى وأحب روى أن عمر رضى الله تعالى عنه كتب الى أبي موسى الاشعري بالعراق أن يبتاع له جارية من سبي جلولاه حين فتح الله تعالى عليه العراق على يد سعد بن أبي وقاص فابتاع وبعثها الى المدينة فابصرها عمر واستحسنها ورغب فيها ثم دعاها وأعتقها وأحسن اليها وقال ان الله عز وجل يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وعن نافع أنه قال ما مات ابن عمر حتى أعتق ألف انسان أو زادوا حسن اليهم مع ذلك

(كتاب الايمان وهو مشتمل على فصول)

باسم الله لا أفعل كذا المختار أنه لا يكون عينا لعدم العرف بالخلف به الا اذا نوى ولا تأخذ بما قال أبو بكر الاسكاف وبما ذكر في (م) عن محمد أنه يكون عينا (ب) الطالب الغالب ان فعلت كذا يعنى بكسر الباء ففعل فعلية كفارة لان هذا عين قد تعارف أهل بغداد بالخلف بهذا . في جامع الفتاوى قال سئل شيخنا عن حلف بالله أو والله لا أفعل كذا أو سكن الهاء أو نصبها أو رفعها فقال يكون عينا ولا عبرة لفظا في الاعراب بعدما أتى بحرف القسم . ولو قال الله يشترط كسر

(١) قوله والثمن والاول باقى كذا في الاصل وحرر العبارة كتبه محمده

المشايخ من لم يشترط ذلك وأجراه على الطلاق والاول أصح لانه لا بد من حرف القسم أو اعترابه قال (أ) كرمافلان مخون كويده خدار ابر من يكسال روزه) ثم كلفه عليه صوم سنة قال الصدر الشهيد حسام الدين كذا ذكرهنا والفتوى على أنه يجب كفارة البين ومن قال (يكسالة) لا يجب عليه الصوم لان بادخال حرف الهاء عليه تصير عبارة عن سنة ماضية

(نوع في التبري) (ن) لو قال ان كلمت فلانا فأنا بريء من الله تعالى أو كافر وهو يعلم أنه كاذب اختلفوا في كفره وتكلموا في ذلك كثيرا والمختار في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن الحالف ان كان يعتقد ويظن أن مثل هذه البين كاذبا بكفر يكفر لان الاقدام عليه بهذا الاعتقاد رضائه بالكفر وان لم يعتقد ذلك لا يكفر . ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن وهو يعلم أنه كاذب يخاف عليه أن يكفر كذا ذكره والمختار فيه ما قاله شمس الأئمة وقدمر (س) قال ان فعلت كذا (ازره قبله بترازم) ففعل لاشئ عليه لان البراءة عن القبلة لا يكون يمينا كذا ذكر في موضع منها وذكر في موضعين منها أنها تكون يمينا وهو المختار . في الفتاوى لو قال (هرجسه خدای گفت دروغ) ان فعلت كذا اتفق المتأخرون على أنه يفتي بأنه يمين بالمتعارف وعن نجم الدين التسي متعديان دعي أحدهما الى صلح الآخر فقال (بت راسجده كنم وباوى اشتی نكنم) فانه يكفر وتبين امرأته بسبب الردة فلا تكون يمينا لانه لم يعلق بل أطلق فيجربى على اطلاقه

(فصل في التحريم والاستحلال) لو قال هذه الخمر على حرام ثم شربها في (ن) المختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة يعني منع نفسه عن شربها ثم شرب وان أراد به الاخبار أو لم ينوشيا لا يجب شئ لانه أمكن تصحيحه اخبارا (ن) من في يده دراهم فقال هذه الدراهم على حرام ان اشترى بها خنث وان تصدق بها أو وهبها لا (١) لانه في (م) ليس له أن يتفقع بها بوجه ما من الوجوه وليس له هذه حيلة إلا أن يجيء انسان فيأخذها من يده فيفعل بها ما يشاء والمختار ما ذكرنا لان عرف الناس أنهم يريدون به تحريم الشراء بها ونحوه

(فصل فيما يكون يمينين أو يمينا واحدا)

في الاجناس وغيره قال والله العزيز الحكيم لأفعل كذا فلهذا يمين واحد (٢) والعزيز الحكيم ثلاثة ايمان في الجامع الصغير لا أفعل كذا فلهذا يمين واحد وهكذا روى عن أبي حنيفة وهو المختار لان هذا او القسم فكأنه قال والله وسكت ثم ابتدأ والرجح لا أفعل كذا فلهذا يكون يمينا واحدة فكذا هذا (ق) كل يمين فالتية فيها الحالف اذا كان مطلوما والمستحلف ان كان الحالف ظاهرا ان كانت اليمين بالله تعالى وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وما كان من طلاق أو عتاق فالتية للحالف وعن الشيخ أبي الحسن لو حلف القاضي فالتية نية القاضي ولو حلف السلطان الجائر ونحوه فالتية نية الحالف بنوى كإيشاء لان القاضي انما يحلف لحقوق العباد ولو جعلنا النية نية الحالف بنوى كإيشاء فلا يحنث ولا يحصل احياء حقوقهم بخلاف السلطان الظالم فان الحالف نية يحلف للتحصن عن ظلمه فجعلنا النية نية الحالف كيلا يتضرر به (ع) لو قال ان كفلت بجمال أو نفس فله على أن أتصدق بفلس وكفل لزمه الوفاء بالندى وهذه حيلة لمن أراد أن لا يكفصل بشئ يقول هذا ثم يقول لطالب الكفالة اني حلفت أو نذرت أن

نعم يصح الشرط ويوفى الدين من ريع الوقف (سئل) عن ناظر الوقف اذا آجره مدة ومات في أثناءها هل تنفسخ الاجارة أولا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة في الوقف بموت المؤجر ولا المستأجر (سئل) عن المتولى على الوقف اذا آجره مدة طويلة لغير ضرورة توجب ذلك هل تنفسخ الاجارة أولا وهل تصح الاجارة في جميع المدة أم في ثلاث سنوات وتبطل فيما عداها (أجاب) لا تصح الاجارة وينفسخ العقد في جميع المدة (سئل) عن ناظر وقف احتاج الى ما يصرفه في عمارة الوقف وليس في يده شئ من غلة الوقف فهل له ان يستدين على الوقف ويوفى من غلته (أجاب) ان أمره الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرجع في الغلة (سئل) عن وقف العين المرهونة أو المستأجرة هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح فيهما والاجارة

(١) قوله لانه الخ كذا في الاصل وفي العبارة تحريف فان التعليل هنا غير مستقيم كتبه معصمه (٢) قوله والعزيز الحكيم الى قوله فكذا هذا هو هكذا في الاصل وهي عبارة لا تخلو من التحريف والنقص فحررها كتبه معصمه

أنكر لا يمن عليه لأنه لا بحث قال الفقيه قال علماؤنا في كتاب الاقرار الصبي المأذون يحلف وبه
 نأخذ ألا ترى أنه يقضى عليه بالنكول والصبي بشكل ويصح اقراره (س) التحليف بالطلاق
 والعناق والايمن المغلظة لا يجوز لأنه خلاف ما وردت به السنة ومنهم من رخص في ذلك وهكذا
 أفق أوعلى بن الفضل بسمرقند صيانة للعقوق ولقلة مبالاة الناس بالحلف بالله تعالى واختار أنه
 يبقى بأنه لا يجوز عملا بالسنة فإن ألح المستفتي يبقى بأن الامر مفقوض الى القاضي ورأيه . في
 (الح) في الفصل السابع في اليمين لو حلف بالطلاق فنكح فقصى بالمال لا ينفذ

(نوع منه) مات عن ابن وعن دين له على رجل فخاصم الابن الغريم فحلف انه ليس له على شيء
 ان لم يعلم بموت الاب أرجو أن يكون في سعة ولا بحث وان علم بموته فاختار أنه بحث لأنه نفاه
 أصلا وهو كاذب في ذلك

(في الاستثناء) وفي البصري عن أبي نصر فبن استثنى في نفسه ولم تسمع أذناه لكن حرك
 لسانه كفاء كذا روى عن ابراهيم النخعي وأبي يوسف وأبي مطيع وقال أبو نصر اذا أسمع نفسه
 فذلك أوتى وأجدر به نأخذ . رجل أكره امرأته على هبة مهرها ثم ادعى الزوج عليها الهبة هل
 يسعها الحلف بأنهم تهب فاختار ما قاله الفقيه أبو الليث أنه ينبغي للمرأة أن تقول لها كم سله أن
 يدعى هبة الطوع أو الكره فان ادعى الهبة بالطوع فلها أن تحلف بأنهم تهب طوعا لانها صادقة
 وبها يعرف جواب كثير من المسائل

(نوع في معرفة الاوقات) لو قال ان رزقني الله تعالى امرأة . وافقه فعلى كذا فالمرأة
 الموافقة هي التي ترضى بما ينفق عليها وتطوعه فيما يريد من التمتع المشروع . قال ان وقع
 التلج فعلى كذا فهو ان يقع التلج بحيث يحتاج الى كسبه فلا يعتبر ما يظهر في الهواء ولا ما يستبين
 على رأس حائط أو على حشيش فان لم تكن له نية أو نوى وقت وقوعه يعتبر فيه العرف قالوا وهو
 أول سهر يقال له (أذارماه) حلف لا يكلم فلانا الى الصيف أو غيره من الفصول فاختار أنه ان كان في
 بلد لاهله حساب يعرفون به الشتاء والصيف مستمر ينصرف اليه والا فيعتبر فيه العرف والصحيح
 أنه على الاطلاق وأول الشتاء اذا لبسوا الحشوا والقرو وآخر حين يستغنون عنهما وأول
 الصيف اذا يبس العشب . حلفت ان كلمت فلانا فعليه صوم كصوم رمضان فحلفت فهي محيرة
 بين الصيام متابع ومتفرقا وبه نأخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل والله
 لا أكلمك ما دمت في هذه الدار لا تسقط يمينه إلا أن ينتقل منها وان بقى له فيها شيء من قصب
 أو وند فهذا انتقال وتحويل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه نأخذ وهذا اذا كان
 الحالف كدخدا . في الفتاوى ولو حلف لا يكلم فلانا عما نأخذ اقال ذلك الى غرة المحرم ولا يقع
 على سنة كاملة لو قال بالفارسية اكرامسال درب خانه باشم فكذا فسكن الا يوما بقي من السنة
 فذهب ولم يسكن ذلك اليوم اختل فوافيه والصحيح أنها تطلق لان ذكر السنة لتوقيت اليمين
 وشروط الحنث مطلق السكتي وقد وجد وانصرفت اليمين الى بقية السنة (ن) لو قال أنت
 طالق ليله القدر وهو جاهل باختلاف العلماء فيها بحث ليله السابع والعشرين من رمضان
 من هذه السنة . قال اذا بلغ ولدى الختان فلم أختنه فامرأته كذا قال الصدر الشهيد حسام
 الدين المختار أنه لا بحث ما لم يؤخر عن اثنتي عشرة سنة لان هذا أدنى وقت اذا احتلم الصبي

على حالها الى نهاية المدة فاذا انقضت
 كان وقفا على ما شرطه وكذا المهرهون
 على حاله في يد المرنهين حتى يفتكه
 الراهن فان افتكه فالوقف نافذ على
 شرطه وان لم يفتكه حتى مات ان
 كان له مال افتكه الوارث أو الوصي
 وان لم يكن له مال يباع في وفاء الدين
 (سئل) عن وقف دارا أو أرضا
 وعليه ديون كثيرة وليس له مال
 سوى ما وقفه هل ينفذ
 أولا ينفذ (أجاب) لا ينفذ الوقف
 ويبيعه القاضي في الدين ويقسم
 الثمن بين الغرماء بقدر ديونهم
 (سئل) عن ناطر وقف وهو
 مستحق لربعة آجره بدون آجره المثل
 هل تصح الاجارة أولا (أجاب)
 لا تصح الاجارة (سئل) عن
 الناطر اذا طالبه مستحق بمعلومه
 بالوقف فادعى دفعه اليه هل يصدق
 بلائينة (أجاب) نعم يصدق بيمينه
 في الدفع اليه (سئل) عن وقف
 الدراهم والدنانير هل يجوز أولا
 (أجاب) نعم يجوز (سئل)
 عن وقف جاموس أو نور على أهل
 بلدة وغيرهم للانزاع على بقراتهم
 وجاموسهم هل يجوز أولا وهل
 له بيعه أولا (أجاب) لا يجوز
 وله بيعه (سئل) عن رجل ملك
 عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري
 من آخر ومضى على ذلك مدة سنين

(ثمانية مسائل لم يقطع فيها أبو حنيفة رحمه الله تعالى بجوابها)

أحداها الدهر لا أدري ذكر في الجامع الصغير والثانية في أطفال المشركين أهم في الجنة أوفى النار وكذلك قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن محمد قال أعلم أن الله تعالى لا يعذب أحدا إلا بذنب ذكره في نوادر هشام الثالثة سؤر الحمار لم يقطع بنجاسته ولا بطهارته وهو في فتاوى صلاة الأصل الرابعة وقت الختان ذكره أبو بكر بن يعقوب في اختلاف الفقهاء من تصنيفه الخامسة إذا بال الخنثى من الفرجين معا وقف فيه ذكره في كتابه دعوى الأصل السادسة الملائكة أفضل أم الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم ذكره في اختلاف الفقهاء أبو بكر ابن يعقوب السابعة متى يصير الكلب معلما لم يقدر فيه بوقت ذكره في كتاب الصيد الثامنة الأبل الجلالة لا تؤكل إلى أن يطيب لحما

(فصل في البيع والشراء)

حلف لا يبيع فباع ميتة أو دما لا يحنت بلا خلاف وكذا لو حلف لا يشتري فاشتري ميتة أو دما لا يحنت بلا خلاف ولو اشتري مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد لا يحنت ولو اشتري شيئا من هؤلاء حكى عن بعض مشايخنا أنه يحنت وقال بعض المتأخرين الصحيح أنه لا يحنت (ق) حلف لا يشتري طعاما فاشتري خنطة يحنت في الإيمان بناء على عادتهم وعندنا لا يحنت ما لم يشتري المأكل كونه عليه الفتوى . حلف لا يشتري خبزا فاشتري رقا فاحتج منه الميسر ونحوه لا يحنت كذا عن أبي نصر والمختار أنه يحنت . وعن أبي نصر الدوسي قال لجارية أنه لم أبعك إلى شهر فأنت حرمة ثم ظهر بها جمل منه يحل له أن يطأها فإذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر سقطت اليمين فيحصل له أن يطأها وإن جاءت به لا كثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطأها بعد شهر أجماعا . حلف لا يشتري بنفسها فاشتري دهن بنفسه حنت لأن دهن النفس يسمى بنفسها في العرف وهذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا لا يحنت وهو الصحيح . في العارية عن أبي يوسف حلف لا يعير ثوبه من فلان فبعث فلان وكيله إليه فاستعاره فأعاره اختلف زفرو ويعقوب قال أحدهما يحنت قال الصدر الشهيد وبه يفتي لأن الوكيل رسول في باب الاستعارة . وفي النكاح في شرح القدوري حلف ليتزوجن هذه المرأة اليوم ولها زوج فانه يقع على النكاح الفاسد لانه لا يتصور الصحيح فيها في ذلك اليوم مطلقا . لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ونوى من بلد كذا أو من جنس كذا لا تصح نيته في ظاهر الرواية لما عرفت أن تخصيص العام بالنية في ظاهر الرواية لا يصح وقال الخصاص يصح وهذه حيلة لدفع ظلم الظلة إذا أرادوا التحليف على أمر ظلم وفي الشرح إذا قال لامرأة لا تحل له أبدا أن تزوجك فبعدى حرقة زوجها حنت لأن عيینه على صورة التزوج وقد وجدت ولو قال لا تزوج من بنات فلان وليست له بنت ثم ولدت له بنت فزوجهما يحنت هو المختار

(فصل في اليمين بالعبادات كالصلاة والصوم والقراءة)

في الواقعات للناطقي حلف لا يقرأ سورة من القرآن فغفل فيها حتى أتى إلى آخرها لا يحنت بالاتفاق

ثم أظهر البائع الأول مكتوبا شرعيا يشهد له بإيقاف العقار قبل البيع فهل تسمع دعواه وبينته وإذا ثبت بطل البيع أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وبينته وإذا ثبت بطل البيع (سئل) عن اشترى دارا وسكنها مدة فظهر أنها وقف هل تلزمه الاجرة علم أو لم يعلم (أجاب) نعم يلزمه أجره المثل لطول مدة سكناه - لم بالوقف أولم يعلم (سئل) عن الوقف إذا خرب وليس له مال يعمر منه هل تباع أنقاضه باذن الحاكم ويشتري بثمنه ما يوقف به أولا (أجاب) نعم إن أمكن والا فيصرف للفقراء إن لم يكن للواقف ورثة فإن كان له ورثة فالانقاض لهم (سئل) إذا رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه ووقفه على جهة أخرى وحكم الحاكم بعمه الرجوع والوقف الثاني ولزومه هل يصح الثاني ويبطل الأول (أجاب) نعم يصح الثاني ويبطل الأول لتأكده بحكم الحاكم (قال المرتب لهذه الفتاوى) وبهذا أفتى سراج الدين قارئ الهداية وهو شاهد بعمه ما أفتيت به من أن الواقف لو باع الوقف غير المسجد وحكم بعمه البيع ما حكم نفذ البيع وإن صح المشايخ قولهما في الوقف لو وقع

لا تجب الكفارة (ن) حلف على طعام لا يمكنه أكل كله في مجلس واحد يحث بأكل بعضه قال الفقيه وبه نأخذ في الشرب (ع) لو قال أكر من نبيذ جوزم فكذا ذكره أن هذا على النوى من ماء العنب لأن الصالحين يسمون شربة الخمر نبيذ خواركان والمختار أنه يحث بالسكر من ماء العنب نياً كان أو مطبوخاً لما ذكرنا من التسمية عرفاً . حلف لا يشرب مسكراً فصب المسكر في غيره وشرب منه فان كان هذا المختلط يقضي هذا الممتزج بحال لو شرب منه الكثير يسكر يحث لأنه شرب مسكراً وإن لم يكن فلا . عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى لو قال أكر من خورم بابدست كيوم فكذا فتناول أثناء منها ولم يشرب حثت قال وسم بي يقع على النوى من ماء العنب إذا صار مسكراً قال وأنا أفتي أن نوى المسكر يحث بشرب كل مسكر . في الفتاوى لو قال أكر من باقلان شراب خورم فكذا فاجتمع عا في بيت الشرب وفلان شرب في البيت فاذا انتهى الدور إلى الحالف خرج من البيت وشرب ثم دخله يحث لأن شربه مع فلان اجتماعهما في بيت الشرب وقد وجد

(فصل في اللبس)

(ق) لو حلف لا يلبس هذا الثوب فألقى عليه وهو نائم ورفع عنه وهو نائم قال محمد رحمه الله أخنى أن يحث والمختار أنه لا يحث وكتب نصر هذا إلى أبي عبد الله البخى وكتب أن هذا ليس بشئ وإنما هذا ملبس لا لابس وأخذ الفقيه بقوله . في الفتاوى لا يلبس من غزل امرأه فلبس قباءً ظهارته من غزلهما وبطانتها من غير غزلهما يحث ولو لبس ثوباً فيه من غزل فلانة فقدر ذراعين حث لأن هذا القدر منفرداً يتزبه فلو كان أقل منه لا يحث لكن المختار ما ذكرناه في الطلاق أنه لا يحث . في الفتاوى حلف لا يلبس كذا فألبس مكرهاً لا يحث فان قدر على نزع ولم ينزعه فهو لابس (ط) في التكة حث عند أبي يوسف وعند محمد لا وبه يقضى لأن شرط الحث اللبس ولا يسمى لابساً التكة فيمن حلف لا يلبس من غزل فلانة فرق بين هذا وبين ما إذا لبس تكة من الحرير فإنه يكره (١) بالاتفاق والتكة الواحدة لا عبرة لها وإنما يعتبر البعض وعليه الفتوى

(فصل في سكنى الدار وما يتعلق بها)

(ن) من الفتاوى لا يسكن هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقاً يحث لا يمكنه الفتح أو قيد ومنع عن الخروج منهم من قال يحث في الوجه الأول وفي الثاني لا والمختار أنه لا يحث فهما بخلاف مسئله ذكر في فتاوى الفضلى أن من قال إن لم أخرج من هذا المنزل اليوم فكذا فقيّد ومنع حث وكذا لو قال لامرأته وهي في بيت والدها إن لم تحضري الليلة منزلي فكذا ففتحها والوديع الحث والفرق أن في قوله لا يسكن شرط الحث فعله وهو السكنى وإنما يحكم بوجوده إذا كان باختياره وفي قوله إن لم أخرج أو إن لم تحضري شرط الحث عدم الفعل وعدم الفعل يتحقق بدون الاختيار وفي موضع أنه لا يحث أيضاً فعلى هذا لا يحتاج إلى الفرق . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأته إن سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقاً ولدار حائط فهي معذورة حتى يفتح الباب وليس لها أن تنقب الدار قال الفقيه وبه نأخذ

أو الواقف أجرة الأرض الحاملة لذلك (سئل) عن وقف الاشجار بدون الأرض هل يصح أولاً (أجاب) نعم يصح إن كانت الأرض وقفاً ولو لغير الواقف (سئل) عن الوقف في المرض هل يجوز أولاً (أجاب) يجوز إن كان يخرج من الثلث فإن لم يخرج وأجازة الورثة فكذلك وإن لم يجزوه بطل فيما زاد على الثلث فإن أجازوا البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي (سئل) عن شخص له استحقاق في وقف طالب الناظر فادعى دفعه له ولم يصدقه عليه فهل على الناظر البيان وعلى المستحق البين مع عدم البينة أولاً (أجاب) القول للناظر في الدفع للمستحق بيمينه ولا يثبت عليه (سئل) عن الواقف إذا أجزأ وقفه مدة معلومة باجرة المثل ومات قبل مضي المدة هل تنسخ الأجرة أولاً (أجاب) لا تنسخ الأجرة (سئل) عن الواقف إذا شرط في وقفه أن لا يؤجر أكثر من سنة واحدة هل للثمن أن يؤجره أكثر منها (أجاب) نعم له ذلك إذا دعت الضرورة إليه لمصلحة الوقف (سئل) عن أولاد البنات هل (١) قوله فانه يكره بالاتفاق أي لانه مستعمل للحرير وإن لم يكن لابسا كما في الخاتمة اه معصمه

المفتاح لان هذا المكث مستثنى عن البين دلالة . في الفتاوى قال لها ان سكنت هذه الدار فانت طالق والبين بالليل فهي معذورة حتى تصبح . ولو قال ذلك لرجل لا يعذر في المكث ليل لانه ليس في معنى المكره هو المختار لانها تخاف وهو لا والله سبحانه أعلم

(فصل في الدخول والخروج والذهب والمساكنة والصعود والزيارة وما أشبهها)

في الفتاوى حلف لا يدخل هذه السكة فدخل مسجد في السكة أو دارا فيها من طريق السطح لا يحث . وقد مر في الطلاق أن المختار لا يحث . حلف لا يدخل دار فلان فارتقى شجرة أغصانها في داره حتى لو كان بحال لوسط لوسط فيها فان كان عرييا يحث وان كان عجميا لان العجم لا يعذبون هذا دخولا في الدار كالمصعد سطحها أو حائطها من حوائطها وفتوى القاضي الامام علي بن الحسن السعدي وشمس الأئمة الحلواني أنه يحث . وقال الشيخ الامام الاستاذ المرعشي المختار انه لا يحث اذا صعد أو قام على الحائط أو على السطح . قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل في الحائط يشترط أن يكون كله ملكا فلان فان كان مشتركا لا يحث كما في الدار (ق) حلف لا يدخل والآخر لا يخرج فقاما على سطح حائطها لا يحث واحدهما اعتبارا للعرف وهذا كالموضع كل واحد منهما احدى قدميه في الداخل والآخرى في الخارج لا يحثان فكذا هذا قال نصر وبه نأخذ

(نوع في الركوب)

(ق) حلف لا يركب مركبا كسفينته حثروا هشام وقال الحسن في المجرد لا يحث وعليه الفتوى (ع) لا يدخل بغداد فترجها في سفينة الفتوى على قول أبي يوسف انه لا يحث دون قول محمد لانه وان كان داخل بغداد حقيقة حتى لو كان بغداد ايا قدم من الموصل يتم الصلاة اذا حضرته في هذه الحالة لكن لا يسمى داخل بغداد عرفا . حلف لا يدخل هذا القسطنطين وهو مضروب في موضع فنقض عنه فضرب في موضع آخر فدخله حث لوجود الشرط وكذا القبة يعني الخيمة الصغيرة (ق) حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وغيره وفلان يسكنها حث لان بعضها مضاف اليه ملكا وكلها سكنها (الحا) قال لامرأته اكر كسي يا تو بيان خانه در ابد فانت طالق فدخل من كان قريبا له وقرى بالها يحث والاصح أنه على التفصيل ان دخل لاجل الزوج لا يحث وان دخل صلة لها يحث

(نوع في الخروج)

(الحا) قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت في دار الجار لا يحث وهو الاصح كرمي الحبل . في الفتاوى حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمرات مصر ماشيا ثم ركب يحث لانه وجد الشرط لما ذكرنا . في الفتاوى حلف لا يخرج من موضع كذا فخرج مكرها لم يحث . ومن ذلك اذا حمل مكرها ما اذا أكره فخرج برجله يحث ثم في ذلك الوجه اذا لم يحث هل تفعل البين قال السيد الامام أبو شجاع رحمه الله تعالى سئل شيخنا عن هذا فقال تفعل وغيره من مشايخنا قالوا الا فان حله غير بغير أمر وهو يصدق على الامتناع فاعتق من مشايخنا قالوا لا يحث . قالوا لا يحث . قالوا لا يحث .

يدخلون في الوقف على الذرية والنسل والعقب (أجاب) لا يدخلون (قال) المرتب لهذه الفتاوى هذا افتاء مولانا رحمه الله تعالى واذا قال الواقف أوقفت على أولادي وأولاد أولادي لا يدخل أولاد البنات وعليه الفتوى واختاره الامام الطرسوسي في فوائده من احدى الروايتين عن أبي حنيفة لكن رجع شيخ الاسلام عبد البر في شرح المنظومة الدخول فاعلم ذلك (سئل) عن شخص وقف وقفا ومات ولم يعين له ناظر افهل تكون الولاية للمستحق أولا (أجاب) لا ولاية للمستحق بلا شرط من الواقف والولاية للمالك بولي من يختار (سئل) عن اشترى دارا من آخر وأثبت البائع أنه لم يزل مالكا لها الى حين البيع ووقفها المشتري وقفاشترعيا وحكم به ما حكم حتى فبعد مدة ادعى البائع أنه وقف الدار قبل البيع وأقام بينة بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينته وبحكم الحاكم بالوقف أم الوقف من المشتري المحكوم به هو الممول به (أجاب) نعم تسمع بينته بالوقف واذا ثبت يحكم الحاكم بموجب الوقف ويطل البيع وما صدر من الوقف من المشتري (سئل) عن وقف وقفاشترعيا وشرط فيه

ذكر في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح لان فعل غيره لا ينتقل اليه بمجرد الرضا وانما ينتقل اليه بالامر ولم يوجد (ط) قال لا امر أنه لا يخرجني الا بانني محتاج في كل خرجة الى الاذن ولو قال غيب مرة واحدة دين قضاء عند علمائنا لانه نوى حقيقة كلامه لان قوله لا يخرجني يتناول خروجا واحدا حقيقة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر فلا يصدق وعليه الفتوى . في الفتاوى حلف لا يزور فلا ناحيا وميتا فزاره ميتا يحنث وان شيع جنازته لا هو المختار لان هذا لا يعذر بارة الميت . حلف لا يزور فلا ناغدا أو ليعودنه فاتاه فلم يأذن له لم يحنث واذا آتاه ولم يستأذن يحنث والفرق هو أن في الوجه الاول لم يتصور البروفى الوجه الثاني يتصور هكذا ذكره في موضع من المواضع والمختار أنه يحنث في المسئلتين

(مسائل السكنى)

(ع) حلف لا يساكن فلانا فسكناني حاوت في سوق يبيعان فيه لم يحنث لان المساكنة عادة أن يكونا في منزل من المنازل التي يكون المأوى فيها ليلا (ط) حلف لا يساكنه في هذه الدار فسكن كل واحد في حجرة حنث بالاجماع في الفتاوى حلف لا يساكن فلانا فافر الحالف وسكن المحلوف عليه مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى لان الحالف لم يساكنه حقيقة فان قدم الحالف وعلم له ولم يحولهم عنها حين علم فهو حانث اجماعا . حلف لا يساكنه فترلا منزلا وسكنافيه يوما أو يومين لا يحنث حتى يقيم معه في منزل خمسة عشر يوما فصاعدا قال نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ذكر في الجامع الكبير أن المساكنة لا تكون الا بالمخالطة بالنفس والمتاع ولم يشترط الامتداد خمسة عشر يوما ذكره في (ك) وذكر أيضا أنه لو قال بالفارسية اكر بافسلان باشم فكذا فهو فارسية الإقامة ويشترط له ما يشترط في الإقامة . حلف لا يسكن سكة كذا فسكن مسجد افيا الفتوى على أنه لا يحنث لانه ليس بسكون في السكة لان الناس يمررون بينهما لو قال اكر ابن مامد رب وياه باشم فكذا كفتد بشهر باشي كفت بشهرين نياشم اكر بشهر باشد لا تطلق لانه لم تدخله في البين تأمله تعرفه

(نوع في عدم الفعل)

حلف ليكون في هذه الدار (١) والتخلية يكون فيها بالادخال والاخراج . في الفتاوى لو قال ان تركتني أدخل دارك فلم أشترك حليفكذا اقره فدخل فلم يشتر على الفور حليا ففيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحنث لان المراد هو الفور عادة (م) حلف لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فان كان لا يملك من المنع الا القول فقال له لا تفعل فقد خرج عن عيینه . عن نجم الدين النسفي وردت علينا مسألة من تخنثدا كرونوبه بزرخانه درامدمكر کسی که من اورادست کیرم ودر اورم فکذا اودست یکی گرفت ودر اوردیک بار باز بعد یقطه کسی بی وی در آمد فکتب انه لا يحنث وكذا كتب مشايخهم وهو الصحيح اكر نوبه باين خانه در ايد هكذا کسی رادست کیرم اندر ارم فکذا فادخل الحالف رجلا ثم دخل هو مرة أخرى يحنث ولو قال

النظر لنفسه يسند ويغضه ويوصي به لمن يشاء فان مات عن غير وصية ولا اسناد ولا تغضو يض منه يكون النظر لولده مات الواقف ولم يسند النظر الى أحد أو آل الى ولده فهل التفويض منه صحيح أولا (أجاب) لا يصح التفويض منه حال حياته بلا تفويض الواقف على سبيل العموم وان فوض عند موته صح (سئل) عن وقف وقف شرعيا وجعل ولايته لنفسه ومن بعده لزيد ثم أراد أن يعزل زيدا ويجعل الولاية الى غيره فهل له ذلك مع عدم أن يشترط ذلك لنفسه في مدة الوقف (أجاب) نعم أنه أن يعزله عن ذلك ويجعل الولاية الى غيره ولو لم يشترط ذلك لنفسه في مدة الوقف (سئل) عن الوقف القديم المشهور الذي ضاع كتابه واشتبه على المتولي مصارفه كيف يصرفه على مستحقه (أجاب) ينظر الى المعهود من حاله في الزمن السابق في الاستمارات والمحاسبات الصادرة في زمن النظار على الوقف قبله كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفون من أرباب الوظائف فيبني على ذلك (سئل) عن الناطر على الوقف اذا عزل نفسه هل ينعزل أولا (أجاب) ان كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد

(١) قوله حلف ليكون في هذه الدار الخ كذا بالاصل وحرره اه

فشيعة رجل حتى خرج من درجها ورجع ثم استخبر عن الذهاب فقال انه ذهب الى سمرقند وحلف عليه وكان الذهاب قد رجع الى أفرى يكذوه وهو فيها ولم يشعر به الحالف يجب أن يبحث على قول من يجعل الذهاب كالأتان فان كانت المقالة بالليل فقال المشيع هو الليلة بسمرقند وباقى المسئلة بمجالها يبحث بالاجاع . في الفتاوى حلف لا يقيم هذه البلدة أكثر من هذا اليوم وله فيها دار ومنازل وأهل ينبغي أن يبيع الدار والمنازل من أمين ثم يخرج هو مع امرأته قبل مضي اليوم فهذا هو الحيلة له (م) حلف لا يدخل دار فلان أو منزله وهما في السفر فهو على القسطا والخيمة

(فصل في الكلام والشم)

(ط) حلف لا يكلم فلانا فأم الحالف قوما والمحلف خلفه لا يبحث بالتسليمه الاولى ولا بالثانية هو المختار للفتوى (ن) حلف لا يكلم فلانا فقرر فلان الدار فقال كشي تويبحث ولو قال كيست لا يبحث هو المختار لوجود الخطاثة وعدمه هنا حلف لا يتكلم فقرر القرآن ان كانت عينة بالعربية وقد قرأ خارج الصلاة حنت وان قرأ فيها لا هو المختار وان كانت بالفارسية لا يبحث بهما مطلقا لان العجم لا يعدونه متكلما . لو قال ان لم تكلمني هذه الليلة فكذا فاستم أباهما فقالت بل أنت بر الزوج لانها كلمته . في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلا آخر فقال الحالف ليلك يبحث لانه كلمه حيث خاطب بالكاف فكذا لو قال بالفارسية لبي بغير كاف كما هو عرف العامة لان مراده الخطاب وان ترك الكاف لان معنى قوله لبي اجابه على ما عرف فقد أتى بما هو خطاب واجابه له دلالة . حلف لا يكلم فلانا وفلانا ان نوى أن يبحث بكلام واحد منهما فكلهم أحدهما يبحث لانه نوى ما يحتمله كلامه وذلك بادخال الجزاء بين شرطين فيصير كأنه قال ان كلمت فلانا فكذا وفيه تغليظ على نفسه فيصدق وذكر في أيمان (ع) خلاف هذا والفتوى على هذا لما ذكرنا من الفقه وان نوى أن لا يبحث حتى يكلمهما فهو على ما نوى لانه نوى حقيقة كلامه وان لم تكن له نية فكذلك لا يبحث ما لم يكلمهما قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجب أن يبحث في هذا الوجه بكلام واحد منهما ولا ينوى لان العرف في هذا أن لا يراد الجمع فيعتبر كلامه والصحيح ما ذكرنا أنه لا يبحث لان هذا متعارف أيضا (ن) قال ان كلمت فلانا أمس فهو برىء من الله تعالى وهو يعلم أنه كاذب قال هو كافر بالله تعالى قال أبو الليث وهكذا روى عن محمد بن مقاتل وروى عن أبي عبد الله البخني أنه قال لا يكفرو به نأخذ وقد مرت هذه المسئلة (ع) قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما حنت روى الحسن ذلك عن أبي حنيفة نصا وهذا موافق لقول الصغار في قوله لا أكلم فلانا وفلانا لان تحريم الحلال بين فصار هذا وذلك سواء والمختار للفتوى ما مر ونص أبي حنيفة محمول على ما اذا نوى ذلك (ع) قال هذا الرغيف على حرام فأكل لقمة منه حنت وهذا مخالف لما ذكر في قوله لا أكلم هذا الرغيف فتمت لا يبحث إلا بأكل كله والفتوى على ذلك (ط) قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلهم انسا فانهم حنت وهذا مخالف لما ذكرنا . قال والله لا أكلم هذين الرجلين أو بالفارسية باسن دون سخن نكوي لا يبحث بالاتفاق وهو المختار للفتوى

(نوع في الكذب والشم والكنية)

من علمهما بالعزل وقبله لا ينزل وتصرفه صحيح كالأكيل (سئل) عن شخص غرس شجرة في المسجد هل تكون للمسجد أو للغارس (أجاب) نعم تكون للمسجد لا للغارس (سئل) عن الناظر على الوقف اذا بنى في الارض الموقوفة هل يكون له أم للوقف (أجاب) اذا بنى من مال الوقف فهو للوقف واذا بنى من مال نفسه لنفسه وأشهد بذلك يكون له واذا لم يشهد بذلك فهو للوقف (سئل) عن المستأجر اذا بنى في أرض الوقف باذن الناظر على أن يرجع في الاجرة هل يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة (أجاب) نعم يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة (سئل) عن وقف وقفاء عليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أو لا يصح وهل يوفى من غلته الديون أولا (أجاب) الوقف صحيح فان وقفه على نفسه وشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وان لم بشرط يوفى من الفائض عن كفايته بلا سرف وان وقفه على غيره وجعل الغلة له فهي لمن جعلها له خاصة (سئل) عن الناظر اذا أجاز الوقف مدة ثم عزل في أثناء المدة قبل قبض الاجرة

لا يقذف أو لا يشتم أحداً فاقذف أو شتم ميتاً حنث ولو جود الشرط . حلف لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية ونحو ذلك المختار أنه يحنث لانه في العرف يعد قاذفاً

(نوع في الضرب والتعذيب)

في الحماوى حلف ليضرب بن ابنته ونحوها عشرين سوطاً لا يفتى له أنه يكفر ولا يضرب إلا أن يقع الهجر بالموت ولكن يفتى له بشمراخ على ما عرف . في الفتاوى لو قال ان لم أضربك اليوم فأنت طالق فقالت هي ان مس عضولك عضوي فعبد هاجر فالحيلة له في ذلك أن تبيع عبدها من أمين فيضربها الزوج ضرباً خفيفاً فيرى عينه وتسقط عيناها وقد قبل لأحاجة لان الزوج اذا ذكر الضرب مطلقاً فسيبيله أن يضربها بالخشب ولا يلزمها حنث ويحتاج الى الحيلة اذا قال ان لم أضربك بيدي (ك) حلف لا يؤذيها فقال لها اغسلي نوبى عن التمس فابت فقال زهره ودلت بدرد بايد شذن لا يحنث لان المراد بالمحاشا واذا وهامن غير سبب وهذا سبب تستحق الايذاء بمثله . ذكر في الاصول حلف ليضرب بنه مائة سوط فضربه مائة وخففر قالوا ويشترط أن يكون مؤلماً (ق) عن أبي بكر الاسكاف فيمن حلف لا يطلق امرأته قالى منها وطلقت بالابلاء عن الفقيه أبي جعفر أنه قال لا يحنث وبه نأخذ وعليه الفتوى لانه طلاق حكيم ولا يعرف طلاقاً في العرف ولو قذفها زوجها فلا عن و فرقت بينهما قال أبو بكر الاسكاف يحنث في عين الطلاق عندهما وعند أبي يوسف لا يحنث لان عنده هذه حرمة مؤبدة قال الفقيه يجوز أن يقال لا يحنث بلا خلاف وبه نأخذ كالعين اذا أجل ثم فرق بينهما مطلقاً بالتفريق ولا يحنث

(فصل في الجماع والقربان صريحاً وكنياً وفعل الحرام منه ومنها وما يناسب ذلك)

(ن) حلف لا يقرب امرأته فاستلقت على قفاه فأنته فقضت حاجتها منه الصحيح أنه يحنث ذكره في الحدود وعليه الفتوى (ح) ان لم أجامعك مع هذه المقنعة فكذا ثم قال ان وطئت مع هذه المقنعة فكذا بطؤها بغير مقنعة ولا يحنث مادامت المقنعة وهما حيان لانه اذا وطئها بدونها لم يتحقق شرط الحنث في اليمين الثانية والوقت لليمين الاولى متسع (الخا) قال لها كرتوباً كسى حرام كنى فأت طالق فابانها بجامعها في العدة طلقت عندهما وعلى قياس قول أبي يوسف لا تطلق وعليه الفتوى (ق) عيسى بن أبان عن محمد بن قيس قال لامرأته ان لم تحبني الليلة حتى أغسلك فأتت طالق فأتته ولم يغسلها لاحت عليه وكذا الوقال لعبدته ان لم تأتني حتى أضربك فأتت حر فأتاه فلم يضربه لا يحنث قال السيد الامام ناصر الدين رحمه الله تعالى وبه نأخذ (س) حلف لا يقبل فلانا فقبل يده أو رجله المختار أنه لو عقد اليمين بالعربية ان عقد على تقبيل من أخ يحنث وان عقد على تقبيل أمر دلا هو على الوجه خاصة وان عقد بالفارسية لا يحنث بهذا مطلقاً لانه لا يتفاهم الناس من التقبيل بالفارسية الا على الوجه (الحا) حلف بطلاق امرأته ان لم يذهب بها الى منزله ليلة كذا وهي قد ذهبت الى بيت والدها في قرية أخرى فخرجت وذهبت الى منزله قبل ان يجار الصبح المختار أنه لا يحنث (ق) لو قال ان فعلت الحرام بفلانة قامرأتى طالق ينصرف الى الجماع دون الدواعى وما ذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى قياس وهذا استحسان

من المستأجر فهل للتولى قبض الاجرة من المستأجر أم للعزول (أجاب) نعم للعزول قبض الاجرة حيث وجبت بعقده (سئل) عن قاضين ببلدة أقام كل منهما ناظراً على وقفى ولايته هل تجوز الولايتان وهل لكل منهما أن يتصرف بمفرده وهل لأحد القاضيين أن يعزل من ولاده الآخر ان رأى المصلحة في عزله (أجاب) تجوز الولايتان ولكل منهما أن يتصرف بمفرده ولا أحد القاضيين أن يعزل من ولاده الآخر ان رأى المصلحة في عزله (سئل) اذا أقام الواقف ناظراً على وقفه هل يملك القاضي عزله (أجاب) نعم يملك القاضي عزله ان كان خيراً للوقف (سئل) عن وقف وقفاً بشروطه على وقف قبل أن يثبت أو ترته هل يصح الوقف (أجاب) نعم يصح الوقف (سئل) عن المسلم اذا وقف داره أو أرضه على قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين هل يجوز الوقف أولاً (أجاب) نعم يجوز الوقف (سئل) عن الذمي اذا وقف وقفاً وجعل غلته للفقراء المسلمين هل يجوز الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف وتصرف غلته على فقراء المسلمين (سئل) عن الناظر على الوقف اذا ادعى أنه ملكه

(فصل في قضاء الدين)

وفي الفتاوى لو قال ان لم أقض ماله غدا فكذا اغتاب المحلوف عليه برأ إذا دفعه الى القاضي ولا بحث لانتصاب القاضي نائباً عنه نظر العالف ولا حاجة الى نصب القاضي وكيلاً عنه هذا هو المختار دون ما ذكره الناطقي في الوقاعات وفي فتاوى سمرقند والخصاف في أدب القاضي ان كان في موضع لا قاضي هناك يبحث قال الصدر الشهيد حسام الدين في الوقاعات الصغيرة والاعتماد على هذا ويقتضيه . في الفتاوى لو حلف بالفارسية (يا فلان روزه درم راست كني عن فلان جاني واكرنه كني هر زني كه بكني ناده سال) فكذا اقباء الخالف بالدرهم فلم يجده ثمة فبقي ذلك اليوم تزوج امرأه لا تطلق والمختار ما ذكرناه أنه يدفع الى القاضي فيبرو عليه الفتوى (س) ولو قال ان لم آخذ منك غدا حق فكذا افعال المطلوب ان أعطيت غدا فكذا فالحيلة في أن لا يبحث ان يمنع المطلوب حقه والطالب يأخذ منه جبراً ولا بأس بان يعلم الانسان هذه الحيلة ان لم يعلمها . في الفتاوى حلف المغموب منه أن لا يقبض المغموب من الغاصب فجاءه وقال سلت اليك فقال المغموب منه لا أقبله لا يبحث لعدم شرطه وبرالرد لوجود الرد ألا ترى أنه لو حلف لا يؤذي زكاته ما له فر على العاشر فأخذ منه الزكاة جازعاً عن زكاته ولا يبحث . في الحلواني عن الجامع الاصغر ان خليت غريمي مالم أقبض حتى فكذا افكفل عنه رجل فغلام يبحث وان هرب الغريم لا

(نوع من هذا الباب في الافعال)

في الفتاوى حلف بالفارسية (كي زن نيام) اختلفوا فيه قال الشيخ أبو يعقوب هذا على العقد لانه هو المتعارف لاعلى الفعل وهو (أوردن) بنفسه حقيقة قال الصدر الشهيد والفتوى على ما ذكره أبو يعقوب . في الفتاوى حلف (كه مقامري نكنه دست عاديست داد) يبحث (واكر مجاهري كند) لانه هو الصحيح لانه ينفي اسم القمار عنه . في الفتاوى عن الشيخ أبي الحسن لو قال المرأة التي هي في منزلي طالق ان فعلت كذا وليست امرأته في منزله بل هي في منزل أبيها وفي منزل الجار طلفت امرأته لانه يراد به هذا في ملكي وفي نكاحي قال الآن يريد الاحتيال الدفع الظلم فيأتي بأجنبية ويجلسها في منزله وينويها بالحلف لينجو من ظلمه فاذا كان كذلك انصرف نيته اليها ولا تطلق امرأته

(فصل في الكفارة)

لو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أيام كل يوم طعام مسكين واحد كان أبو يوسف يقول مرة يجوز ومرة لا يجوز وكان يقول مسكين واحد لا يكون عشرة مساكين والصحيح أنه يجوز

(كتاب الحدود)

(ط) من تزوج بمجرمه ودخل بها يجب الحد عند أبي يوسف ومحمد مدحهما الله تعالى قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى ونحن أيضاً نأخذ بهذا القول اتباعاً لقوله (والولد غير ثابت النسب ولا يرث منه) . في الفتاوى زني بجارية أبيه أو أمه أو حده أو حده قال ظننت أنها حرة قلت قالت علت أنه حرام ادعى غشاً لا خلاف لانه

بظنه تمكنت الشبهة في تمكينها لكونه تبعاً لفعله وكذا في عكس هذا عندهما أما عند أبي حنيفة رضي الله عنه يجب الحد عليه ودرى عنه إلا أن فعلاً له ليس يتبع لتمكينها فلا تمكّن الشبهة في فعله بظنها الموجب للشبهة في حقها

(في الاقرار بالزنا)

الاقرار الموجب للحد أربع مرات في أربع مجالس المقر لا القاضي هو الصحيح (ع) لو أقر عند القاضي في مقام واحد أربع مرات لا يحد حتى يرده ويقرأ أربع مرات مع الرد في كل مرة . فان والى ذلك في مكان واحد بعد درده أربع مرات وان كان في ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه هشام عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان المجالس المختلفة أن يذهب المقر حتى يتوارى عن نظر القاضي ثم يرجع فيقرأ اقراراً مستقلاً . في الواقعات للناطئ أقر بالزنا وبشيء من الحدود في سكره لا يحد بخلاف ما إذا أنشأ أن الانشاء غير محتمل والاقرار محتمل . في نوادر ابن رستم عن محمد إذا أقر في سكره أنه قذف يحد والاول هو المختار ولا يسأله متى زنت ويسأل ذلك من الشهود في الشرح والاصح أن يسأله في الاقرار أيضاً متى زنا فربما فعل في صغره واقراه عند غير القاضي ليس بشيء والمحبوب لا يحد بالاقرار وبالشهادة والخصي يحد والشروط التي يتعلق بها احصان الرجم ستة في أربع منها اجاع وهي البلوغ والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح والعقل واثنان فيهما اختلفوا أحدهما أن يكون كل واحد منهما مثل صاحبه وقت الاصابة والثاني الاسلام وكلاهما شرط عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى . اذا قال شهود الاحصان تزوج امرأة حرة ودخل بها اكنى بقولهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا وأجمعوا أنهم لو قالوا تزوج امرأة حرة وجامعها أو باضعها يكتفى به ويثبت الاحصان محمد يقول الدخول اسم مشترك يراد به الوطء والملاقة فعلى القاضي أن يسألهم ليكون اقدامه على الامر على بصيرة وهما يقولان الدخول المضاف الى النساء بحرف الباء يراد به الجماع لقوله تعالى من نسائكم الا في دخلتمهن (ط) لو كانت المرأة أمة ودخل بها زوجها ثم اعتقها المولى فالمدخل بها بعد العتق لا يكمل الاحصان بالاتفاق (ط) اذا شهد الشهود عليه بالزنا وهو منكر ثم أقر بطلت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على المنكر فاذا أقر فقد عدم شرط القبول وقال محمد دام يقرأ أربع مرات لا تبطل الشهادة فاذا أقر أربع مرات بطلت الشهادة ويؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع بصح رجوعه وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (ط) رجل زنى بامرأة أو فاضاها ان كانت المرأة صغيرة لا يجمع مثلها فان كان الافضاء افضاء يستحل معه البول لا حد عليه (١) لكنه يغرم وعليه نكاح الدية والعقر بالاجماع وان كان افضاء لا يستحل معه البول فلا حد عليه وعليه دية كاملة بالاجماع . الذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجماع . المكره اذا زنى بمطوعة لا يجب الحد على المكره بالاجماع . البالغ العاقل اذا زنى بصبيّة أو مجنونة يجب الحد على الرجل بالاجماع

(في الشرب والسكر) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى السكر الذي يوجب الحد هو

ما لا يعرف به الارض من السماء والفرو من القباء والذ كرم من الانثى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى حده أن لا يستطيع قراءة قل يا أيها الكافرون ففيل له في ذلك فقال أليس تجرم الكافر اذا استطاع قراءته قافلاً بأهله الكافرون . في الفتاوى ولو جازأه

الثالث (سئل) عن الوقف في المرض اذا لم يخرج من الثالث وأجازه بعض الورثة دون بعض ما حكمه (أجاب) بتفذي حصة المميز دون غيره فانه يسطر في حصته (سئل) عن استأجر داراً وقفاً في مدة معلومة فاستبدلت بطريق شرعي في أثناء المدة هل تفسخ الاجارة بذلك أولاً (أجاب) لا تفسخ الاجارة ويستمر المستأجر واضعاً يده على الدار المؤجرة الى نهاية مدته حيث لم يجر البيع (سئل) عن الواقف اذا شرط في وقفه أن لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتاج الوقف الى العمارة فجاء راعب يستأجر مدة طويلة ويغيره باجرة يعجلها عن المدة هل للناظر أن يؤجره باذن الحاكم للمقتضى المذكور أولاً (أجاب) نعم للناظر أن يؤجره باذن الحاكم للمقتضى المذكور (سئل) عن وقف على جماعة أرادوا قسمته بينهم لكل منهم قطعة ينتفع بها في الزراعة وغيره فهل لهم ذلك (أجاب) لا يقسم الوقف بين مستحقه لان حصته ليست في العين (سئل) عن رجل وقف وقفاً على أولاده الذكور والاثاث ومن بعدهم على أولادهم ثم على جهة عينها بكتاب وقفه فبعد مدة وقف الموقوف على أولاده الذكور

(١) قوله لكنه يغرم كذا في الاصل

ولعل فيه تحريفاً من الناسخ والوجه لكن يغيره فخر رتبته

دون الامان وثبت كل من الوافين
لدى حاكم وحكم بموجبه بعد
موت الواقف ولم يشترط لنفسه في
وقفه الادخال والاخراج والزياة
والنقصان والتغيير والتبديل فهل
له ذلك بدون شرط أولا والوقف
الاول هو الصحيح أم الثاني (أجاب)
ليس له فعل ذلك بدون الشرط
والوقف الاول هو الصحيح (سئل)
عن وقف وقف على أولاده الثلاث
وسماهم ثم من بعدهم على أولادهم
ثم على ذريتهم إلى آخرها فأت
اثنان من الأولاد عن غير ولد هل
ينتقل ما يخصهما في ريع الوقف
لأخيهما أم للفقر (أجاب)
لا ينتقل إلى أخيهما وإنما ينتقل
للفقراء (سئل) عن رجل وقف
وقفا وشرط فيه السكنى لزوجته
فلانه بعد وفاته ما دامت عزها فأت
الواقف وتزوجت الزوجة وطلبت
السكنى فهل لها السكنى بالمكان
الموقوف أو ينقطع حقها بالتزوج
المذكور (أجاب) ينقطع حقها
من السكنى بالتزوج المذكور
(سئل) عن وقف وقف على ولده
وقربائه فبعد مدة أثبت الولد أو

(١) قوله يقبل أى الشهادة عليه
بالشرب والسكر كافي فتاوى
فاضلان كتبه معصمه
(٢) قوله بين أبو يوسف الخ كذا في
الاصل وحرر المسئلة كتبه معصمه
(٣) قوله وأما المهر الخ كذا في
الاصل وحرر العبارة فانها لا تخلو من
نقص فتحرر كتبه معصمه

من مكان بعيد نذهب الرائحة في مثل ذلك الوقت (١) يقبل بالاتفاق
(في القذف) في الفتاوى قذف امرأته ثم يجد فتشهد عليه شاهدان بالقذف يلاعن عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الثابت بالبينة كالثابت بالاقرار . قالت لزوجها يازانى فقال
الزوج زنت بأمة فان صدقته أمها يجد وان كذبت لا يجد لان في ثبوت زناه بها شك ولا لعان
لانه لم يقذف امرأته وبانت منه في الوجهين لانه أقر بحرمة المصاهرة . لو قال لغيره اذهب
إلى فلان وقل له يازانى فلاحد على المرسل والرسول ان أداءه على وجه الرسالة فكذلك وان
أطلقه حد (ط) لو قال لامرأته يازانى بغير الهاء يجب الحد على القاذف بالاجماع
(في التعزير) في الوقائع للساطني لو قال يادوث أو يافاسق أو يا مخنث يعز من واحد
إلى تسعة وثلاثين والتقدير إلى الامام لانه نسبته إلى معصية وألقى الشين به . لو قال يا بلة أو
يا ناس فلا شئ عليه وكذا لو قال يا كلب يا خنزير يا حمار عن الفقيه الهندواني في قوله
يا كلب أنه يعزر والصحيح ما مر . لو قال له يا مسخرة يا مخنكة يا مقامر لا يعزر قال الصدر
الشهيد رحمه الله تعالى الظاهر أنه يعزر . ولو قال يا من يعمل عمل قوم لوط يعزر عنه وعندهما
يحد بخلاف ما لو قال يا لوطي فانه لا يجب شئ . ولو قال لستور الحال يا شارب الخمر يعزر (م)
عن محمد رحمه الله تعالى رجل يشتم الناس ان كان له امروءة وعظ وان كان دون ذلك حبس وان
كان شتما مضرب وحبس (ط) يعزر في ازار واحد فاذا عززه الامام فيما يجب عليه
التعزير فأت من ذلك لم يجب فيه شئ لان التعزير واجب اذا علم الامام أنه لا ينزجر لآله
والواجب لا يتقيد بشرط السلامة مما لا يمكن الاحتراعه (٢) بين أبو يوسف بضرب الناس سوطا
أو سوطين وعن أبي بكر الاسكاف في عباءة الادب لا يعزره المولى ولكن يرفع إلى الحاكم حتى
يعزره قال الفقيه هذا خلاف قول أصحابنا أنهم قالوا المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله أن يعزره
تعزير الاجبار والحد وبه نأخذ

(فصل في استيفاء الحد وسقوطه)

ميت قذف وله ابن وابن بنت فلم يطالب الابن وطلب ابن الابن أو ابن البنت فله أن يأخذ
به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العار بالقذف ألحق بالكل فان لم يأخذ الاقرب كان لكل
واحد منهما أن يأخذ وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا يأخذ ابن
البنت بحد القذف والاول هو المختار (ط) وان كان المطالب بالحد قاتلا لليت من يحرم
الميراث قتله فله أن يطالب لان الحد لا يجب بطريق الارث لان المطالبة بالحد انما تكون لدفع
العار وكل من يلحقه العار كان له أن يطالب بأقامة الحد وان كان المقدوف حيا غائبا لم يكن
لاحد من هؤلاء أن يأخذ بالحد لان الغائب يرجع أو ينصب وكيله ليطالب وان مات هذا
الغائب قبل أن يرجع لم يحد أيضا لان حد القذف لا يورث وان قضى لا يجوز عن الشيخ أبي
الحسن رحمه الله تعالى زنى بأمرأة فأخذ فقال هي امرأتى ولها زوج معروف للعالم سقط الحد
عنهما وعليها العنة (٣) وأما المهر باقراره

(فصل في الساحر والساحرة) الساحر ثلاثة ساحر يدعى انه خالق ما يفعل فهذا كافر
متي تاب وقال الله تعالى خالق كل شئ وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل لانه كافر أسلم

يسحر وهو جاحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا الاستناب ويقتل اذا أخذ وثبت ذلك منه كذا ذكر والصحيح أنه يستناب وهو الاحوط . الساحرة تقتل يريد اذا كانت معتقدة لذلك كما ذكرنا لانها تصير مرتدة وانما تقتل وان كانت المرتدة لا تقتل الا اثر وهو ما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى عماله أن اقتلوا الساحر والساحرة . وذكر في الملتقط الساحر الذي يقتل ليس هو المشعوذ الذي يلعب ولا صاحب الطلسم ولا الذي يعتقد الاسلام وانما هو الذي يعتقد ما يكفر به ثم يضرب الناس في أزواجهم وأبدانهم بسحره فيقتل لردته ودفع ضرره . وفي النصيري من ارتد فاذا أخذ تاب فاذا أتته عاد اليه يقتل كذا أفق أبو عبد الله الثلجي في نصرايين كانا يبعدا به هذه الصفة . وفي الاجناس من قال لغيره أنت تلعب بالصبيان يجب التعزير وروى عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قبل غلاما بشهوة لعنه الله وان صاحبه بشهوة لم تقبل صلاته وان عاتقه بشهوة ضرب بسيطا من نار وان فسقه أدخله الله النار والله سبحانه أعلم

(كتاب السرقة)

وهو يشتمل على فصول

(فصل في المسروق ونصابه) قالوا المعتبر عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل كما ذكرنا في الزكاة والاصح أن المعتبر عشرة دراهم من النقرة المضروبة خالصة حتى لو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبه لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الأصح ويقطع في الجواهر كلها وما روى عن محمد رحمه الله تعالى خلاف جواب الاصل فلا يؤخذ به (س) سرق قميصه فيها ماء نساي عشرة لا يقطع لان هذا الاخذ غير موجب من وجه من حيث انه أخذ للماء ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم أخرجه فارغا قطع لان الاناء صار أصلا . في الفتاوى أفرز زكاة ماله ليؤدي الى الفقراء فسرقتها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار ولأن أخذ بما قاله شداد . سرق تمر يقطع في اليابس وفي الرطب لا وهو المختار في فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل وفي (ط) سرق طبل الغراء يساوي عشرة لا يقطع هو المختار لانه كما يصلح للغزوة يصلح لغيرها فمكنت الشبهة (م) رجل ادعى على رجل سرقة كان على المدعى البينة وعلى السارق البيين (ع) سئل محمد بن مقاتل عن لص معروف بالسرقة وجد رجل وهو ذاهب في حاجة وليس هو متعرضا للسرقة في تلك الساعة هل له أن يقتله أو يأتي به الامام قال له ان يأخذوه يأتي به الامام ليجبسه حتى يتوب وليس يسعه أن يقتله وسئل شداد عن رجل استقبله اللص هل يحل له أن يقتله قال لا يسعه أن يقتله فبادون العشرة وذكر عن غيره أنه يجوز وبه نأخذ

(فصل في الحرز) دخل حانوت رجل باذنه فسرق متاعه ورب المتاع يحفظ لا يقطع لان الحرز هو الحانوت وقد أذن له بالدخول فيه وكذا الدخول الحمام وسرق متاع رجل وهو يحفظه لان الحمام حرز في الجملة فلا يصير محرزا بالمالك وقد ثبت الاذن بالدخول في الحمام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى سرق من حمام ان كان جالسا عليه فسلبه من تحته يقطع وقال محمد لا يقطع وعليه الفتوى . في الفتاوى نقب رجل حائطاً فدخله سارق لا يقطع ولا يضمن الناقب هو المختار لانه مسبب والسارق مباشر فصار كالواقع باب القفص فطار ما فيه . في

القرابة الاستحقاق بالوقف وقضى له به هل يستحقه من حين القضاء أو من حين الوقف عليه (أجاب) يستحقه من حين الوقف عليه (سئل) عن وقف وقفافي مرض موته فأجاز به بعض الورثة لعدم المخلف عن الميت من المال وبعض الورثة قاصر فئات القاصر وآلت حصته الى الورثة المجيزين هل يكتفى بالاجازة المذكورة أولا بدمن اجازة في الحصة المنتقلة اليهم بالارث الشرعي عن القاصر المذكور (أجاب) لا بد من اجازة في الحصة المذكورة لحدوث الملك فيها (سئل) عن الموقوف عليه اذا تصادق مع الواقف في وقف دار وأرض وعليه ديون تحيط بماله هل ينفذ الوقف أولا (أجاب) لا ينفذ الوقف ويبيع في الدين ويبطل الوقف (سئل) عن شخص عليه ديون كثيرة وله عقارات وقفها قبل موته ولا ماله سواها فهل للحاكم بيعها أولا (أجاب) حيث كانت الديون مستغرقة ثمن العقارات وطلب الغرماء بيعها في ديونهم فلها حكم بيعها وفاء الديون من ثمنها فان لم يف فبالخصص بينهم (سئل) عن استأجر دارا وقفا من مؤجر شرعي مدته معلومة باجرة معلومة باجرة المثل ثم ان المستأجر تعدى على بناء

الدار وهدمه وعمر غيره بحسب ما أراد فهل يلزمه هدم بنائه وإعادة العين الموقوفة كما كانت عليه أولا (أجاب) ان كان ما عمره فيه نفع لجهة الوقف من كثرة اربع يبقى باجرته وهو لجهة الوقف ولا رجوع له بما أنفقه وان لم يكن فيه نفع مطلقا يلزمه هدمه وإعادة الوقف الى ما كان عليه (سئل) عن وقف ملك غيره على جهات عينية بدون علمه هل يصح الوقف أولا (أجاب) يتوقف على اجازته ان أجازته نفذ وان رده بطل

(كتاب البيع)

(سئل) عن مسلم اشترى من ذمي خرا وشربه هل يلزمه ثمنه أولا (أجاب) لا يلزمه ثمنه (سئل) عن رجل باع عبدا أو جارية وألبسه ثوبا للعرض هل يدخل في البيع أم لا (أجاب) لا يدخل في البيع (سئل) عن شخص له على آخر دين فجعله مسلما على قمح الى أجل معلوم يوفيه له في محل معلوم هل يصح السلم أولا (أجاب) لا يصح السلم المذكور (سئل) عن رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فأراد الرد على البائع فوجده غائبا فصح البيع بحضرة جماعة وأدعها عند آخر حتى يحضر البائع فمات فعرض البائع بعد ذلك فهل

محزر في حال نومه اذا كان تحت جنبه وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه الصحيح أنه لا يلزمه القطع بكل حال لان المعتبر أصل الارزاق المعتاد . في الجامع وفي مواضع لو سرق ثوبا فاشقه في الدار نصفين ثم أخرجه قطع . روى عن أبي يوسف أنه لا يقطع وهذا الم تنقص قيمته عن عشرة بسبب القطع فان نقص لا يقطع بالاجماع وأجمعوا على أن السارق اذا سرق من السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع بخصوصية السارق الاول لان عصمة المحل قد اختلفت بقطع يد السارق الاول (س) قال أناس سارق هذا الثوب قاله بالرفع من غير تنوين وبكسر الباء يقطع ولورفع القاف ونونها ونصب الباء لا يقطع والفرق أن لفظه الاول يدل على السرقة الماضية مثال الاول أنا قاتل زيد أي قتلته وفي الثاني أنا قاتل زيد أي أقتله (ط) لو سرق من بيت زوجة ابنه أو زوج ابنته أو من بيت زوجة أبيه أو بيت زوج أمه ان كان يجمعهما منزل واحد لم يقطع في آخر سرقة الحاوي . في الفتاوى رفعت سرقة بجوزجان الى قاضي بلخ وقد تغلب على جوزجان خارجي لم يكن لقاضي بلخ أن يقيم عليه القطع لان السرقة لم توجد في ولايته فعلى هذا لو سرق بخوارزم لم يكن لقاضي بخارى أن يقيم عليه القطع وقس على هذا والمعتبر أن تكون السرقة في ولايته . في الجامع السارق أخذ المتاع ولم يخرج من الدار لم يقطع فان هلك في يده في الدار هل يضمن الصحيح أنه يضمن لانه وجد النقل فكان غاصبا (س) ادعى رجل على آخر سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه أن يضربه ليقرضه مرة أو مرتين وأعيد الى السجن فخاف المهجوس التعذيب فصعد خوافا وسقط ومات ولحقه من هذا الحبس غرامة وظهرت السرقة في يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالفراصة التي أذى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعدي فيه . سارق وجب عليه القطع فرفع الى الحاكم فلم يقطع أثم لان القطع حق الله تعالى فيأثم بتركه . في الفتاوى عشرين سنة قطع الطريق وقتل وأخذن المال قتلن ويضمن المال أما القتل لالانهن محاربات لان المرأة اذا حاربت وأسرت لا تقتل وانما يقتلن ههنا القتلن وأما الضمان فلا خذهن (ط) لو سرق حديدا ونحاسا وصفرا أو ما أشبه ذلك فجعله أو اني ينظر ان كان بعد الصناعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عددا يكون لسارق بالاجماع ويقطع المعين والمباشر في ظاهر الرواية لان هذا اجزاء الحراب وهما سواء وكذا في استحقاق الغنمية لان استحقاقها اجزاء الجهاد وهما فيه سواء لان الجهاد ليس يقتصر على القتال أو القتل فيتحقق من المعين كما يتحقق من المباشر والقتل قصاصا لا يجب على المعين وليس هو كما المباشر لان القصاص جزاء مباشرة القتل ولم يباشره . وفي الجنائيات من املاء أبي يوسف يقطع المباشر دون المعين وان سل سيفه اذا لم يجرح والصحيح جواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم

(كتاب السير)

وفيه ألفاظ الكفر

من الفتاوى الرباط الذي جاءت بفضله الا ناره هو الموضع الذي لا يكون وراءه اسلام هو المختار من الآثار الواردة فيه ما روى عن سلمان رضي الله تعالى عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان رباط يوما لثلاثة سبعا الله كان له كعدل صام شهر وقامه لا يقط

ولا ينتقل من صلاته الحاجته ومن توفي في سبيل الله أجرى الله له أجره (١) في حين يقضى بين أهل الجنة والنار . في الشرح كل سفر لا يؤمن فيه الهلاك لا يحل له إلا بالاذن من والده لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدم بر الوالدين على الجهاد حيث قال أفضل الأعمال الصلاة لمواقبتهم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله تعالى . في الفتاوى صلحاء خرجوا إلى الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون ومعهم من أمير فان أمكن للصالحين الانفراد في الذهاب آمنين فعلا ذلك وان لم يمكنهم الخروج الامعهم يخرجون معهم وعلى المفسدين الوزر ولهم الاجر ولا يتبرأ الحق لمجاوزة الباطل . أهل البني اذا قاتلوا أهل العدل فعلى كل من هو من أهل العدل أن يقاتل البغاة حتى تنفي إلى أمر الله بكافي الآية . وأما الحديث الذي روى في هذا أن القاتل والمقتول في النار فمعمل على ما اذا كانا باغيين يقتلان لأجل الدنيا والمالك (ذ) الرهايين وأهل الصوامع اذا أطبقوا الايوان على أنفسهم ولم يحاطوا الناس لا يقتلون بالاجماع (فيما يكره لعسكر المسلمين أو يجوز) جند نزولوا قرية فقتل رجل منهم منزل رجل وصاحبه كاره ان كانوا في غزو فلا بأس به . لا يجبر الامير أحد رجلين بينهما فارس أو فرسان وأراد أحدهما المهاية أو أبي الآخراتها يؤثرون بالركوب للقتال بالاجماع . وكذا بالركوب لغير القتال عن أي حنفية رجه الله تعالى ولا يستحق كل واحد منهما حصه فارس لعدم قدرته على القتال فارسا وقال محمد رجه الله تعالى يجبران على أن يتأبيا على الركوب لغير الحرب . في وقف الواقعات لو كتب الخليفة إلى أمير مصر أن يقدولينا فلا نأجاز لاول أن يصلي بهم اذا وصل اليه الكتاب (في بيع الحرب) (س) باع الحربى ابنه أو ابنته من مسلم مستأمن بطوع قال أكثر مشايخنا ان البيع باطل وذكر الكرخي أنهم ان كانوا لا يرون جواز البيع بطل وان كانوا يرون جوازها لانهم يبيعون بطريق القهر والغلبة فيملك بالقهر والمختار هو الاول لما مر انه ان ملكه بالقهر عتق (٢) فاذا باع ما لا يملكه لكن رؤيتهم جواز البيع يظهر في أمر آخر نيته واذا بطل البيع وأخرجه المشتري إلى دار الاسلام تكلموا في عتقه وفي ملكه والصحيح أن الحربى البائع اذا كان يرى جواز هذا البيع يملك المشتري مطلقا وحله وطؤها وكل تصرف لانه أخذه قهر الماباع البائع قهر افلكه بالقهر وان كان البائع يرى جواز ان اشتراه المسلم وأخرجه قهر افكذلك لانه ابتدأ بالقهر على الحربى في دار الحرب فيملكه وان أخرجه وهو طائع لم يملكه لانه لم يوجد منه القهر عليه في دار الحرب . وفي الحاوى في باب صلح الملوك والموادعة مسألة تدل على أنه يجوز اذا رأى البائع جواز قبل هو المختار . في الفتاوى وكثير من المواضع أقر أهل بلدة بالاسلام وهم يأتون بشعائره ويعبدون الاوثان فسيباهم المسلمون بالقهر فان كانوا مقربين بالعبودية للملكهم ملكوا جميعا وجاز البيع والشراء عليهم لانهم أقربا عملوا كيتهم وان لم يقرروا بها جاز شراء النساء والصغار وبيعهم لانهم مرتدون بعبادة الاوثان بعد الاقرار بالاسلام . اذا قيل لنصراني ان محمد ارسول الله صلى الله عليه وسلم بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح لانه يمكنه أن يؤول فيقول لهم رسول الحق إلى العرب لا إلى بني اسرائيل . اذا نذرت الدابة اليهم فاخذوها ملكوها بالاجماع والعبد الا بق اليهم لا يملك كونه بالاجماع قبل الاخذ وبعد الاخذ (ن) متغلب في بلاد الترك قهرهم ثم اسلموا ان قهرهم واستذلهم على وجه السخرية واستسلمهم في أمور لا على وجه الاستعباد فهم أحرار لانه لم يملكهم وان استرقهم واستعبدهم فهم

يصح الفسخ المذكور ويرجع عليه بالثمن أولا (أجاب) لا يصح الفسخ بغية البائع ولا رجوعه عليه بالثمن (سئل) عن باع أرضا وأدارا فبعد مدة ادعى أنها وقفه أو وقف عليه وله بينة بذلك هل تسمع ويقضى بالوقف أولا (أجاب) تسمع بينته بالوقف واذا ثبت يقضى به ويبطل البيع (سئل) عن اشترى جارية فظن أنها مسلمة فظهر أنها يهودية هل له الرد أولا (أجاب) نعم له الرد (سئل) عن بيع الحشيش هل يجوز أولا (أجاب) لا يجوز بيعه (سئل) عن أكل الحشيش هل يحرم وما يجب على أكله (أجاب) نعم يحرم ويعزرأ أكله (سئل) عن رجل اشترى عبدا فبعد مدة ادعى المشتري على بائة أنه أعتق العبد وأقام بذلك بينة فهل تقبل ويحكم بعتق العبد ويرجع بالثمن أولا (أجاب) نعم تقبل البينة بذلك واذا ثبت حكم بالعتق ويرجع بالثمن على بائة (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيئا معتمدا في ذلك

(١) قوله في حين يقضى كذا في الاصل ولعله محرف وصوابه حتى يقضى الخ فخر الرواية كتبه معصمه

(٢) قوله فاذا باع ما لا يملكه الخ هكذا في الاصل وانظر أين جواب الشرط ويظهر أن في العبارة قهرا بيا ونقصا لتصر كنه معصمه

القلسوة والزنا والكسبي علامة المحوس يشدونه على الاوساط (ن) الاسير المسلم اذا قالوا له حين ارادوا قتله مذلعتي بكرمه ان يدعنقه الا اذا ظن انه ان لم يفعل قتلوه أسوأ قتله فحينئذ لا يكفره أن يد . وفي الملتقط والواقي الواحد والاثني والثلاثة من المسلمين اذا وقعوا في أيدي العدو فقاتلوا حتى قتلوا كان ذلك أحب اليك كما فعل عاصم بن ثابت رضي الله تعالى عنه . الكافر اذا أذن في وقت الصلاة صار مسلماً وان أذن في غير وقتها لا يحكم بإسلامه لانه يحتمل السخرية هو المختار في هذا الباب (الحل) توبة اليأس المختار أنها مقبولة والمكرمه على الاسلام مسلم . الرافضي اذا كان يسب الشيخين وبلغنهما كافر وان كان يفضل علياً على أبي بكر رضي الله تعالى عنه لا يكون كافراً لكنه مبتدع وفي (م) سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن مذهب أهل السنة والجماعة قال من فضل أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأحب عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما والمعتزلي مبتدع الا اذا أراد باليد الجارحة حينئذ يكفر (نوع يثبت به الكفر والردة) (ن) لو قال طالب الدين (أكرهى خدای جهانست أو خدای ان جهانست بستانم) كفو ويضرب عنقه ان لم يرجع . قيل له في خصومة (حكم خدای حين است) فقال (حكم دائم) يكفر كذا لوقال (خدای حامنی را أو خامنی من انساید) لوقال (كافري أو كبري به ازین كار) وهو يريد تقييع الفعل فأشده من الكفر هو المختار (هر روز من آر كل دم حون تو كتم) ان أراد التحليق يكفر وان أراد به ضعفه لا . ولو قال لمؤذن أذن كذبت كفر (أكره فلان بیغام برودی) یعنی رسول (خدای بودی نكروندی) يكفر وكذا لوقال ان أمرني الله تعالى بأمر لا أفعل أولاً ومن به أو قال لو كانت القبلة من هذه الناحية لم أصل اليها أو قال لو أمرني الله تعالى بعشر صلوات كل يوم وليلة فاني لا أفعل يكفر في هذه الوجوه ولا ينظر الى استحالتها وقوعا . قيل له في غضبه ألا تخشى الله فقال لا كفروا بآت منه امرأته . لو قال امرأتی أحب الي من الله يستتاب ويحسد النكاح وكذا كل شيء من خلق الله تعالى في هذا كالمراة . أراد ان يسلم عند رجل فقال كن حتى تذهب الى فلان فتسلم عنده قال الفقيه أبو جعفر لا يكفروه بأخذ . لو غنى حل الزنا والكفر والظلم والقتل بغير حق كفر ولو غنى الخمر لا . من أذن امرأته أو امرها أن تكفر تبين من زوجها فهو كافراً لانه رضا بكفرها وكذا روى عن ابن المبارك قال مشايخنا الرضا بكفر العدو ومع استقباح نفس الكفر لا يكون كفر القول تعالى واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا وانما الرضا بالكفر مع استحسان الكفر كفر . امرأه ارتدت لتفارق زوجها تنجبر على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين وليس لها أن تزوج الا زوجها الاول وبه أخذ الفقهاء . لو قال ان كان الله يعلم أني عملت كذا فالله غير عالم وقد عمل وهو كاذب في انكاره قيل يكفر والمختار أنه لا يكفر . استحلال جماع المنكوحه في الحيض كفر . أجمعوا أنه لا يحل الجماع في الفرج حالة الحيض عن أبي بكر العياضي قال لا آخر (بيانا يعلم رويهم أي يعلم شنيدين) أو مجلس علم فقال لا آخر (من علم حد دائم) يكفر المحجب لانه استخف بالعلم . ولو قال خدای مخلوق يكفر . قالوا فيمن تزوج في السر وقال (خدای ورسول را كودنهام) يكفر لانه اعتقد أن الرسول يعلم الغيب . من قال لسلطان ظالم انه عادل كفر والمختار أنه لا يكفر لانه يعدل في شيء ما . لو قال في مرضه ان شئت توفي مسلماً وان شئت كافراً كفر . وكذا لوقال أخذت مالي وولدي فماذا بقى وماذا تفعل ونحو

على قوله انه بالنسبة الغلاني وان فلانا أعطى فيه كذا فاشترى بذلك فظهر أنه لا يساوي ذلك وان فلانا لم يعطه ذلك فهل له الفسخ أولاً (أجاب) حيث ان البائع غره واشترى بما ذكره له معتمداً في ذلك على صحة قوله فظهر له خلاف ما قاله وهو لا يساوي ذلك له الفسخ وان كان ما ذكره هو القيمة ليس له الرد (سئل) عن اشترى من آخر دينار اذها بمبلغ معلوم هل يصح البيع أولاً (أجاب) نعم يصح البيع حيث قبض المشتري الدينار (سئل) عن أسلم آخر دينار في قمح أو غيره واستوفى منه شروط السلم وطالبه به بعد حلول الاجل فادعى انه لم يقبض رأس المال وانه أقر كاذباً هل يقبل منه دعوى الكذب في الاقرار ويحلف برب السلم أولاً (أجاب) نعم يحلف برب السلم بطلبه أنه لم يكن كاذباً في اقراره (سئل) عن بناء مشترك بين اثنين باع أحدهما حصته لاجنبي هل يجوز البيع أم لا (أجاب) لا يجوز البيع من الاجنبي ومن الشريك يجوز (سئل) عن باع شيئاً بثمن ثم باعه بعد ذلك بثمن أزيد منه هل يصح البيع الثاني أم لا (أجاب) نعم يصح وينفسخ الاول (سئل) عن البائع اذا ادعى البيع مكرها وادعى المشتري

البيع طوعا فالقول لمن وان أقاما
بينه تقدم بينه الطوع أم الكره
(أجاب) القول للمشتري وتقدم
بينه البائع في الكره (سئل) عن
دلال دفع له آخر عبد البيعه فأخذه
منه وتركه عند شخص آخر يريد
شراءه فهرب هل يلزم الدلال أم
الآخر (أجاب) لا يلزم الدلال شيء
لسيده وأما الآخر فكذلك حيث لم
يعين له الثمن ولم يفرط فان عينه
الثن يلزم قيمته (سئل) عن
شخص اشترى جارية من آخر فبعد
اعترافها له بالرق ظهر أنها حرة وغاب
البائع فهل للمشتري الرجوع بالثن
على الجارية أم لا (أجاب) ان
غرته في الشراء بان قالت له اشترى
فأنا مرفوقه الرجوع عليها بالثن
ان كان البائع غائبا غيبة منقطعة
ولا يعرف مكانه وهي ترجع عليه
بذلك اذا أدته (سئل) عن
البائع والمشتري اذا اختلفا في
مقدار الثمن فادعى البائع أكثر مما
أقر به المشتري ولكل منهما بينة
فتقدم بينة البائع أم بينة المشتري
(أجاب) تقدم بينة البائع (سئل)
عن الذي اذا اشترى عبدا مسلما
أوجاز به مسئلة هل يصح شراؤه
ويبقى في ملكه أم لا (أجاب) نعم

(١) قوله والعلى كذا في الاصل
وانظر ضبط هذه اللفظة كتبه

مصححه

(٢) لعل هنا سقطا من النامخ
والساقط لفظ فقال أو نحوه فعر

Digitized by Google

قصد في (ي) قال لمن رأى في نعمة أولية (فراست كرمه خدای) فهذا كفر ولو قال
(هر كه علم من آموزدستانها و حیلها می آموزد) وأراد به الاستخفاف والازدراء بالشريعة
يكفر . أعاد الاذان على وجه تقيع الصوت والسخرية بكفر وكذا لو قال (خوش
كارست بی عاری) لو قال (ما بقيامت ومحشر حه كارست) يكفر . لو قال (الله ان آوردی
مرا كه كافر حوستم شله) يكفر . ولو كانت له على آخر عشرة دراهم وطالبه بها فاطله فقال أستوفي
منك يوم القيامة فقال المطلوب (ده درم دیگر بده تا بقيامت بتوبازدهم) يكفر . قال لامرأته
يا كافرة يا يهودية فقالت (ههچنیم اواز داد ههچنیم چه میكنی) كفرت . من عادی عالم الكونه
عالم بالشريعة لا معنى وقع بكفر . لو قال لدايته (ای كافر خداوند) كفرا له أقر على نفسه
بمخلاف ما لو قال لولده كافر بوجه لا احتمال انه أراد أمه لانفسه . لو قرأ آية من القرآن بجزمها بكفر
أو شد الزنار أو اتخذ (١) العلى جازا أو هازلا لا على وجه تقيع فعلهم بكفر الا اذا فعل خديعة في
الحرب سئل محمد رحمه الله تعالى في امرأته خاصمت الزوج في وطء الجارية فقال تعلين
الغيب فقالت نعم فكتب أنها بابت منه . قيل له (كافرو زنت حرام شد قال شده كبر) وكذا لو قيل
له (كافر شدی) حين فعل ذلك فقال (دل راست باید) . وفي الملتقط لبس السواد في زماننا ولبس
السراجم وتعليق البائرة وهي اللوح الصغير الذي يشد على الوسط من أي شيء كان علامة التميز
فشيء من ذلك لا يوجب الكفر لان ذلك أماره وعلامة ملكية ولا يتعلق الدين بشيء منه كاصناف
القلانس لاصناف الناس فانها لا تتعلق بالملة وعن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى فبين لاموه
على فساده (٢) (بعد از آن همه كارها مغار بر سر نهیم) يكفر . قالت لزوجها (كافر بودند
از ما و تو بودند) قيل كفرت . نظر الى فتوى فقال (چند بار نامه فتوی آوردی) ان أراد
الاستخفاف بالشريعة يكفر . قالت (لغت بر شوی دانشمند باد) كفرت (ق) اذا قال
(باز خدا می) كفرو قال أبو نصر الدبوسي لا يكفر ويأثم وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى
(ق) لو تنازعا فقال أحدهما (تربان بنه باسماں برو با خدا ای جنگ كن) قال أبو بكر العياضي
وغيره لا يكون كفرا وعليه الفتوى (ق) القائل يخلق القرآن كافر عند الأكثر . في الفتاوى
لوجلس في مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر يستهزئ بالمدكر فضعكوا كفرو وكفروا
وفي (الحا) جلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالوسائد
وهم يضحكون يكفرون وكذا مجرد الاستهزاء بدون أن يجلس على مكان مرتفع . لو نادى
(مسلمانم) فقال (لغت بر تو و مسلمانى) كفر وكذا لو قال (بر مسلمانى تو) قال صاحب جامع
الفتاوى الاظهر عندي أنه لا يكفر قال فاسق لمصلحين (بیانقت یا مسلمانى بینت) يشير الى مجلس
الفسق يكفر . قال (أكریغامبران وفرشتگان كواهی فلان راسیم نیست استوار بلازم)
كفرو قال (فعل كافران همانست وفعل دانشمندان همان) قيل يكفر (این ظلم دابار خدا یا
میسند) يكفران اعتقدان الله تعالى برضی بظلمه قال (توبك چند نمازی بكن تا حلاوت بی
نمازی بینی) يكفر اذا أراد به الاستهزاء . ولو قال (چندس گاه نما كفت چه بر سر اوردم) أو
خاطب انسانا كقرفل هو الله را دوست داری كقرفتشله بخور قال الله تعالى فقتضوا أو قال سى
بدهان مرده اندر نه) أو قال (الهيكس مرینى يك كن) يكفر بهذه الاشياء ان أراد بها استهزاء
في الاجناس قال لغيره والنازعات نزعا أو نزعا بكفر وكذلك كل كلمة هي استهزاء بالقرآن أو

تراحق همسايه غي بايد قال في قبل حق خدای غي بايد لا کفر قيل انك تصبح وتوفي الله تعالى
 خلقه كل يوم فقال (خوش آرمي) يكفر لوقال (هر كه مي نخورد وى مسلمان نسبت) يكفر
 مر على سكة النصارى فرأى المعازف فقال (ماره رسومي بايد برميان بستن وما ايشان در زده
 ودينار خوش خورده) وأولئك القوم نصارى كفر . معلم غضب وقال ان الیهود خير من
 المسلمين حيث يقضون حقوق معلی صبيانهم يكفر ويحبط عمله . قيل لفاسق (لا تؤذأمل)
 فقال (وى أزم من كافر ترست) يكفر قيل لرجل (بارى باز ن بس نيامدى) فقال (خدای باز ن بس
 نيامد من چگونه بس آيم) يكفر امرأه نظرت الى يهودى وقالت (نفر جهودى كاشكى
 من جهودى بودم تا اورا نخواستى) تكفر . امرأه جاءت من مجلس علم فقال الزوج (ان كنشت
 آمدى) يكفر . قيل أول من نسج آدم فقال (فاسق بس باهمه جولاهاهم مكار بوديم) كفر بالله
 للاستخفاف قيل لرجل (اي بنجين مكن اى كافر بدى) فقال (من با كافر عيرم) كفر بالله للرضا
 بالكفر . قالت (زنا برميان بندم و اين شوى را نخواهم) قيل كفرت والا طهرأنها لا تكفر
 لان المراد تباعد نكاحه . لوقال ان كان غدا كذا والا لكفر يكفر . أراد القاضي أن
 يحلف المدعى عليه فقال المدعى حلفه بالطلاق قيل يكفر واختار أنه لا يكفر قيل بين يدي رجل
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب القرع فقال رجل لكنى لأجبه يهدد بالسيف حتى
 ينوب ولا يكفر كذا عن أبي يوسف واختار ما ذكرنا في (س) أنه ان قال ذلك على إرادة أنه
 أجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وألا أجبه مخالفه يكفر لانه استخفبه . اذا قال المجوسى
 لرجل اعرض على الاسلام فقال لا أدري أى الاسلام فاذهب الى فلان حتى يعرض عليك يكفر
 لانه أقر أنه ليس بمسلم . لا يشك أن اللفظ الشنيع والشبه بالنسيع يسان اللسان عنه لقوله
 عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت وعن أصحابنا جميعا
 كل من يكفر بلسانه طائعا وقلبه على الايمان فانه كافر بالله لا ينفعه ما فى قلبه ولا يكون مؤمنا
 عند الله تعالى وروى الطحاوى عن أبي حنيفة وعن أصحابنا أنه لا يخرج الرجل عن الايمان
 الا جهود ما أدخله ثم يتيقن بأنه ردة يحكم بها وما يشك فى أنه ردة لا تثبت الردة لان الاسلام
 الثابت لا يزول بالشك مع أن الاسلام مع أنه يقضى باسلام المكره تحت ظلال السيوف
 وهذه البلية الواقعة فى زماننا باستيلاء الكفار على بعض ديارنا لا بد من معرفة حكمها والحق فى
 ذلك أن ما فى أيديهم من بلاد المسلمين فهو دار الاسلام بلا شك لانها غير متاخة متصلة ببلادهم
 ولأنهم لم يظهر وافيها أحكامهم بل القضاة والحكام مسلمون بأحكام الملة كيف وهم يرجعون الى
 علماء هذه الملة ويتحاكون اليهم ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا مرد ولا كافر وتسميتهم
 كافرين من أكبر الكبائر لانها تنفير عن الاسلام وتقليل اسواده واغراء على الكفر وأما
 الملوك الذين يطعنونهم عن ضرورة فهم على صحة الاسلام والحمد لله وان كانت طاعتهم لا من
 ضرورة فكذلك لكنهم فساق فكل بلد فيه وال مسلم من جهتهم تجوز فيه اقامة الجمعة والاعباد
 وله أخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج البنات وطاعته لهم نوع موادة ومخادعة وأما البلاد
 التى عليها ولاه الكفار من بلاد المسلمين فانه يجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ونصب القاضي
 بتراضى المسلمين ومحبت على المسلمين أن يلتصقوا منهم والى بالمسلم والمعلوم من حالهم أنهم

يصح شرائه ولا يبق فى ملكه ويجبره
 الحاكم على بيعه (سئل) عن
 البيع بالتعاطى من غير ذك
 الايجاب والقبول فى الخسيس
 والنفس هل يصح فى الخسيس
 والنفس أم فى الخسيس فقط
 (أجاب) نعم يصح فى الخسيس
 والنفس (سئل) عن شخص ساءوم
 شيأ يشتريه ثم ادعى أنه ملكه وله بينة
 به فهل تسمع دعواه وبينته أم لا
 (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل
 بينته (سئل) عن رجل تعدى على
 مال الغير واشترى به شيأ لنفسه
 هل يملكه أم لا (أجاب) نعم يملكه
 بقضه وعليه لصاحب المال نظير
 ما أخذه (سئل) عن النصراني
 اذا اشترى جارية نصرانية هل له
 وطؤها بالاستبراء (أجاب) نعم له
 وطؤها بالاستبراء (سئل) عن أجرة
 عقاره أو عبده ثم باعه وسلمه
 للمشتري فحضر المستأجر فى غيبة
 المؤجر وادعى الاجارة على المشتري
 هل تسمع دعواه عليه وتقبل بينته
 (أجاب) نعم تسمع دعواه على
 المشتري وتقبل بينته عليه بالتواجر
 السابق على البيع واذا ثبت تؤخذ
 العين من المشتري وتسلم للمستأجر
 حتى تنتهى مدة اجارته (سئل) عن
 الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من
 الثمن هل يصح ابرأؤه أولا (أجاب)

(كتاب الاستحسان والكراهية)

ويسمى كتاب الحظر والاباحة والآداب وهو يشتمل على فصول

(فصل في التسبيح والتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) (ن) حارس بسج

أو يهلل في أثناء شغله أو يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو فقاهي قال ذلك عند فتح
الفقاه يأنم لانه يأخذ بذلك غمنا ولا يؤجر به وبه أخذ الفقيه بخلاف العالم والغازي اذا قال
كبروا (س) من ذكر الله تعالى أو سجد في مجلس الفسق فان نوى به أنهم مشغولون بالفـق
فأنا أشتغل بالتسبيح فهذا حسن وهو أفضل من أن يسجد وحده كن يسجد في السوق وينوي به
هذا عند اشتغال الناس بأمور الدنيا وكذا ان سج على وجه الاعتبار أو التحجب بغفلةهم وتعاظيهم
وان سج على أنه يعمل عمل الفسق أثم كتاجر سجد أو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام
عند فتح متاعه للمشتري يريد به اعلام جودة متاعه . في الفتاوى يجب على من سمع اسم الله
تبارك وتعالى أن يعظمه ويقول سبحان الله وتبارك الله ولو سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم لا تحجب عليه الصلاة عند كل سماع . القائل اذا قال بحق الله تعالى أو بحق محمد صلى الله
تعالى عليه وسلم أن يعطيه كذا الاعلى في الحكم والاحسن بالمرء أن يعطيه وهو المختار

(نوع في الدعاء) (ن) رجل يدعو وهو ساهى القلب ولا يمكنه احضار القلب فالدعاء
أفضل من تركه . مسح الوجه باليسدين اذا فرغ من الدعاء قبل ليس بشئ وكثير من مشايخنا
اعتبروا ذلك هو الصحيح وبه ورد الخبر . في الفتاوى الكافر اذا دعا الله تعالى اختلفوا فيه أنه
هل يقال ان دعاءه يستجاب قال الشيخ أبو الحسن الرستغني وقوم لا يجوز لانه في الحقيقة لا يدعو
الله تعالى لان ما يرعاه الكافر الهاليس باله وما في الحديث ان دعوة المظلوم مستجابة وان كان
كافرا فالمراد منه والله تعالى أعلم كافر النعمة لا كافر الديانة كما في قوله من ترك الصلاة متعمدا فقد
كفر المراد منه كفران النعمة ومنهم من قال يجوز أن يقال ذلك به قال الشيخ أبو القاسم الحكيم
وأبو نصر الدبوسي وعليه الفتوى . القارئ اذا سمع نداء الصلاة اذا كان مسجدا حيه فالأفضل
أن يسكت ويسمع النداء لو ورد الا ناره

(نوع فيما هو من عمل القلب) (ن) من يعمل على البر ويقع في قلبه أنه ليس بمؤمن ان
كان يقع ذلك في قلبه من حيث ان سيرته ليست بسيرة المؤمنين وليس هو كما جاءت به الاخبار في
صفة المؤمنين فهذا مؤمن صالح وان وقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان
استقر قلبه على ذلك فهو كافر أما اذا خطر ذلك بباله ثم وجد من نفسه انكار ذلك وردنا الحظر
فهو المؤمن وبه ورد الخبر

(الفصل الثاني في العلوم الاسلامية وغيرها)

(ن) تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة مكروه لما روى أن أبا حنيفة رحمه الله
تعالى نهى ابنه حمادا عنه فقال يا أبت رأيتك فيما هو خير تنهاني فقال يا بني كنت تكلم فيه وكل
واحد منا كان على رأسه الطير يخافه أن يزل صاحبه وأنتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم
يريد أن يزل صاحبه وهذا كرامة أن يكفر صاحبه ومن أراد هذا فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه
المختار . الحمار فيهم . هذا الحديث الكرم . ثم قالوا فيهم المائة . في الحمار لان ذلك

نعم يصح ابرأؤه وبضمن الثمن للوكل
(سئل) عن السمسار اذا باع السلعة
بأذن المالك وامتنع عن استيفاء
الثمن من المشتري هل يجبر عليه
أم لا (أجاب) ان باع باجرة يجبر
عليه وبغير أجرة لا يجبر ولكن يقال
له وكل المالك باستيفاء الثمن (سئل)
عن اشترى أرضا أو دارا ببلد من آخر
والمبيع في بلد آخر وبين البلدين
مسافة يوم فأكثر وخلي البائع بين
المشتري والمبيع لينسله فاعترف
المشتري بالتسليم هل يصح ذلك
ويكون قبضا (أجاب) لا يصح ذلك
مالم تمض مدة يتمكن المشتري من
الذهاب فيها والتسليم الشرعي المكافي
في مثل ذلك (سئل) عن البائع اذا
قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد
أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه زيف
وأنتكر المشتري أن يكون ذلك من
دراهمه فهل القول للبائع أم
للمشتري (أجاب) ان أقر باستيفاء
حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري
عوض ذلك ولكن ان طلب عين
المشتري على نفي العلم بحباب فان
أنكر لزمه الرد (سئل) عن درع
مشتري بين رجلين باع أحدهما
نصيبه بدون رضا شريكه هل يصح
البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع
(سئل) عن المبيع اذا هلك عند
البائع قبل القبض بأفة سماوية

يؤدي الى افارة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا مكره . تعلم علم السريعة ليعلم للناس
أفضل من تعلمه للعمل به لان نفعه أكثر وذلك التعليم عمل منه ودخل تحت قوله تعلموا ما شئتم فلن
تؤجروا حتى تعلموا الحديث . يجب على المولى أن يعلم عبده القرآن قدر ما يحتاج اليه للصلاة
قال أبو سلمة الفقيه كان مشايخنا يكرهون الجلوس للعامة وأنا أراه واجبا في زماننا لان عوام
سمرقند لا يتعلمون العلم الا في المجلس العام . مما يكره لما فيه من الاستهانة باسم الله تعالى
وبالقرآن والعلم كتابة الرقاع في أيام النوروز والراقها بالابواب حرام للاهانة . من به رعا
فكتب بالدم فاتحة الكتاب على جبهته للاستشفاء لا يكره ولو كتب بالبول ان علم أن فيه شفاء
لا بأس به لان الحرمة تسقط عند الاستشفاء . في الفتاوى يستحب أن يجمع أهله وولده عند
ختمه ويدعولهم بالبركة والمغفرة . وقراءة نظرنظر المنيقرأ طاهرا أفضل . وردت الاخبار بتفضيل
آية الكرسي ونحوها ثم معنى الافضية أن ثواب قراءتها أكثر وقيل بأنه للقلب أيقظ وهذا
أقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال بأن القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة والا فضل
أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلا وهو المختار كيلا يترك الناس بعضه مهجورا

(الفصل الثالث في السلام وجوابه)

إذا أتى الرجل باب غيره فإذا أذن له ودخل يسلم لانه ورد الاثر في كتاب الله تعالى هذا
في البيوت وفي القضاء والحجاء يسلم أولا ثم يتكلم بقوله عليه الصلاة والسلام السلام قبل الكلام
لا يجب جواب السلام للسائل على الباب لانه شعار للسؤال لا للجابة . لا يسقط فرض
جواب السلام الا بالاسماع كالا يجب الا بالسماع (ع) لا يسلم على قارئ القرآن لئلا يشغله
عنه فان سلم فاختار أنه يجب رده عليه بخلاف جواب السلام والتشيمت عند الخطبة السلام
في الحمام جائز بالاتفاق اذا كانوا مستورين وان كانوا في سفينة يسلم عليهم بلا خلاف لا بأس
برد السلام على أهل الذمة لكن لا يزيد على قوله وعليكم والمختار كراهية الابتداء . في الفتاوى
ولا يسلم على صاحب الخلا والبول ولا يجب عليهما الرد واذا أمر رجلا أن يقرأ سلامه على فلان
يجب عليه ذلك

(نوع في ملاقة الملوك) في سير الواقعات اذا قيل للسلم اسجد للملك والاقبلناك فالأفضل أن
لا يسجد لانه كفر والأفضل أن يحذر زعماءه وكفر وان كان مكرها والمختار أن من سجد
للسلاطين على وجه التحية لا يكفر واذا سجد لغير الله تعالى معتقدا بكفر . تقبيل الارض
بين أيديهم ثم تعظيما لهم ليس بكفر لانه تحية الاعباد . تقبيل يد العالم والسلطان العادل
جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيره ما هو المختار . رجل يدعوه الأمير ويسأله عن أشياء فان
تكلم بما وافق الحق يناله مكره ومنه فانه لا ينبغي أن يتكلم بخلاف الحق ولا يحل له أن يتكلم بما
وافق له لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر وقال عليه الصلاة

أو بفعل البائع هل ينفسخ أم لا
(أجاب) ينفسخ البيع ولا شيء
على المشتري من الثمن (سئل)
عن شراء البيض الذي يكسبه
المقامر من بعضهم أو بالنقد
هل يجوز أولا (أجاب) لا يجوز
شراؤه (سئل) عن رجل باع عبدا
فبعد مدة ادعى انه أعتقه قبل
البيع هل تسمع دعواه وينتبه
بذلك أولا (أجاب) نعم تسمع
دعواه وينتبه بذلك (سئل)
عن بيع الغيب كالقصب والجوز
والبصل هل يصح بيعه أم لا (أجاب)
نعم يصح (سئل) عن شخص
أخذ من تاجر شيئا على سوم الشراء
فهلك عنده هل يضمن الثمن أو القيمة
(أجاب) ان عين له الثمن عند الاخذ
يضمن قيمته وان لم عين لا يضمن
وكذا ان عين له البائع الثمن ورضي
به يضمن قيمته (سئل) عن ملك
فسخ البيع أو الاجارة في المهرن
(أجاب) يملكه القاضي بمرافعة
المشتري أو المستاجر للراهن بطلب
التسليم (سئل) عن بيع المهرن
صحح أم غير صحيح (أجاب) البيع
موقوف على اجازة الراهن (سئل)
عن رجل اشترى من آخر سلعة بثمن
معلوم الأحكام معلومة ايضا

(الفصل الرابع في أكل مال الغير وثماره وتناول ذلك)

(ن) دعا قوم الى طعامه وقرعهم على الاخوة ليس لاهل هذا الخوان أن يتناولوا من خوان آخر لانه أبيع لاهل كل خوان ما عليه (ع) رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف (ع) المختار أن ما يكون من الثمار الباقية تحت الاشجار كالجوز واللوز في الامصار لا يحل أخذه والتناول منه البتة وما كان مما لا يبيح اختلافه فيه والمختار أنه لا يأكل منه أيضا ما لم يعلم أن أربابها رضوا بذلك الا اذا كان ذلك في الرساتيق فحينئذ لا بأس بأخذه وأكله ما لم يوجد النهي صريحا هذا كله فيما تحت الاشجار لا ما عليها والافضل أن لا يأخذ في موضع ما الا بالاذن الا أن يكون موضعا كثيرا للثمار فحينئذ يسعه أن يأكل ولا يحمل (ن) رفع الطين من طريق المسلمين من الرديع والاو حال تنقية للطريق مستحب ورفع ما تلبد حتى صار كالارض فان كان يضرب ذلك بالمارة لا يسعه لما فيه من الضرر بالعامّة

(نوع في أكل المضطرو وغيره) (م) المضطر لا يتزود ولا يشبع من الميتة ومتى وجد غنى عنها طرحها (ع) الجدوى المربي بلبين الاثنان أو الخنزير ان علف أيا ما يؤكل لانه بمنزلة الجلالة والحكم ثمة هذا والا كل يوم الاضحي قبل الصلاة فيه روايتان والمختار أنه لا يكره لكن يستحب أن لا يفعل لان الامسالة مستحب

(نوع في أكل طعام المولود وقبول الهدايا وأكل النسيء المباح وما يتصل به) (س) دخل على السلطان فقدم اليه من الماء كقول ان اشتراه السلطان بالثمن أو لم يشتريه ولكن لا يعلم أنه مغصوب حل له أكله . في الجامع الاصغر اشترى بالدرهم المغصوبة طعاما من غير اشارة الى ما في يده ثم قضى ثمنه منها حل له ولغيره أكله وان أشار اليها في الشراء يكرهه ولغيره تناوله (ن) المستقرض اذا أهدى الى المقرض فالافضل أن لا يقبل منه اذا كان لا يهدى من قبل ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال اختلف المشايخ فيه جعل محمد بن سلة هذا ابراء عن الضمان لمن تناوله لكن لا يجوز للجهول جائزة وعليه الفتوى . ولو قال جميع ما أنا كل من مالي فقد جعلت كل من مالي في حل فهو حلال بالاتفاق ولو قال جميع ما أنا كل من مالي فقد أبرأتك ذكر في مواضع أنه لا يبرأ عن الضمان والصحيح أنه يبرأ عند الشيخين محمد بن سلة وأبي نصر باعتبار أنه ابراء المعلوم عن دين يلزمه . في الفتاوى النبهة اذا أذن فيها صاحبها تجوز لما روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فجر يوم الاضحي خمسة أبعرة ثم قال من شاء فليقطع . احتاج الى مال ولده وهما في المصر فقروا كله بغير شيء وان كان في المغازة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه وله مال أكله بالقيمة لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف أن يتناول بغير شيء اذا كان فقيرا أو بالقيمة اذا كان موسرا . حكى عن أبي الليث الحافظ أنه قال كنت أفتي بثلاثة أشياء فرجعت عنها كنت أفتي بأنه لا يحل للعلم الاجرة على تعليمه وأنه لا ينبغي للعالم أن يدخل على السلطان وأنه لا ينبغي لصاحب العلم أن يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا له شيئا فرجعت عن ذلك كله فخر زاعن ضياع القرآن والحقوق والعلم

(فصل في الضباغات والولائم)

يصح ذلك (سئل) عن رجل مات وعليه ديون وخلف تركه فتصرف فيها الورثة بالبيع فهل ينفذ أولا (أجاب) لا ينفذ البيع ان كانت الديون مستغرقة للتركة الارضا الغرماء وان لم تكن مستغرقة ينفذ البيع وتأخذ الغرماء ديونهم من الورثة (سئل) عن رجل اشترى أمة وولدت منه فادعى عليها بائعها أنه أعتقها قبل البيع وأقام بينة على ذلك فهل تقبل ويحجر البائع على رد الثمن للشترى وتصير الجارية حرة أم لا (أجاب) نعم تقبل البينة ويحجر البائع على رد الثمن للشترى وتصير الجارية حرة (سئل) عن رجل اشترى من آخر جميع ما في حانوته من قماش من غير تعيين هل يصح البيع أم لا (أجاب) نعم يصح فان كان معلوما عند المشتري لا خياره والا له الخيار اذا رآه ان شاء رضى وان شاء رده (سئل) عن شخص رأى ثوبا عند تاجر فساومه عليه فقال له ما أبيعك الا بكذا فأخذه وقطعه وخاطه وطالبه بالثمن فقال له ما أعطيتك الا أقل مما سميت لي فهل له ذلك أم يلزمه ما عينه له (أجاب) يلزمه ما عينه له من الثمن لان أخذه منه والتصرف فيه دليل على رضاه بالثمن المطلوب (سئل)

والاصدق امو يصنع لهم طعاما ويذبح لهم ان قدر . ضرب الدف في النكاح اعلانا وتشهيرا سنة لقوله عليه الصلاة والسلام اعلنوا النكاح ولو بالدف وانما أمر بالاعلان لانتفاء نية السفاح بالكلية . ويجب أن يكون بلا سجنات وجلاجل . لا بأس بالا كل متكئا قال الخفي كرهوا ذلك أن تعظم بطونهم (ن) يكره الاكل باليمين واثنان موضوعا على الارض (س) اذا اجتمعت كسرات الخبز ولا يأكلها فالا فضل أن يطعمها الدجاج والشاة والبقر ولا يلقها في النهر والطريق الا لأجل الغل

(جنس آخر) اذا عزل عن الزوجة بغير اذنها خوفا من الوالد السوء فظاهر الجواب أنه لا يسعه وذكر في الفتاوى أنه يسعه لسوء الزمان . واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (١) وعند ذلك حلت له العزوبة . لا بأس بالا كتحال في يوم عاشوراء هو المختار للعديد المشهور ويستحب خضاب الشعر واللحية بالحناء والوسمة ولا يجتنب يد الصبي ولا رجله لانه تزين وهو للنساء (ع) وبأخذ من شاربه حتى يصير مثل الحجاب سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن هذا فأجاب هكذا وعلى هذا الوضوء ولم يصل الماء تحت شاربه يجوز لأنه لما رخص في مقدار الحجاب ثم لم يصل الماء الى ما تحت الحجاب يجوز فكذا هذا وبه نأخذ وعليه الفتوى ويكره حلق الشارب أصلا قالوا ولا بأس بطول الشارب للفرقة ليكون أهيب في عين العدو (س) في جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار أنه يجوز (ق) ولا بأس بنقب اذن البنت الطفلة لانهم فعلوا ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره

(نوع في التمتع والتزين) يستحب التعم بالقبولة لقوله عليه الصلاة والسلام قبوا فان الشياطين لا تقبل . لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر بها وتفسير ذلك أن يكون معها كما كان قبلها وكان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى سجناب وعلى الفضل قلنسوة سمور (س) ارخاء الستر على الباب مكروه نص محمد عليه في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل أن كل ما يكون على وجه التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا يكره هو المختار . الزيادة على أربع أصابع في عمل الثوب من الابرسم والكثافة في الثوب من الذهب على هذا واتخاذ الخاتم من الفضة وفصه من عقيق أو فيروز ج أو ياقوت أو زمرد نقش عليه اسمه أو ما بدله من أسماء الله تعالى لا بأس به لان الناس تعاملوا ذلك من غير تكبر والاستحجار بجمرة الذهب والفضة يكره كالاكل والشرب في آنية الذهب والفضة

(فصل في جراحات الآدمي والحيوان وقتلها)

ان كان لا يمكن خروج الحي من بطن الأم لا بقطعه اربا بالابقي بتأريبه لان قتل الحي لا بقاء الحي مما لم يرد به الشرع . مخالطة الخنث والمحبوب الذي جف ماؤه مع النساء الأصح أنه لا يحل ذكر نكس الأئمة الحلواني في الفتاوى الفملة اذا ابتدأ تل بالاذى فلا بأس بقتلها ولا يكره هو المختار وانتفقوا أنه يكره القاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال في (س) احراقها واحراق العقرب يكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعذب بالنار الا رجاها وفي الحديث انه نهى عن التولية والتبريح وفسر التبريح بالقتل السوء وهو القاء السمكة حية في الشمس حتى تموت أو القاء القملة في النار والتولية هو التفریق بين الام وولدها وصيرورتها والهة بذلك وقتل الجراد

عن اشترى أرضا على أن ليس عليها شيء من المغارم فوجد عليها حيازة الديوان ومغرما للعربان هل له فسخ البيع أم لا (أجاب) نعم له أن يفسخ البيع ويرد على البائع (سئل) عن باع شيئا من آخرتين معلوم مؤجل بشرط أن يرهنه تحت يده على الثمن رهنه معلوما هل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) البيع صحيح (سئل) عن رجل باع من آخر سلعة بفلوس رائجة وقبضها وسلمه السلعة ثم ان ولّى الامر أبطل المعاملة بالفلوس ثم تقايلا فهل للبائع رد الفلوس المقبوضة أم بدلها (أجاب) نعم له رد الفلوس ولا يلزمه غيرها (سئل) عن البائع اذا أغرى المشتري بان قال له متاعى يساوى الثمن الفلاني أو قيمته كذا فاشترى طاعة حقه قوله فظهر بخلافه هل له رده عليه أم لا (أجاب) نعم له رده عليه ان شاء (سئل) عن باع أرضا له فيها أشجار لم يذكر في البيع هل هي للبائع أم للمشتري (أجاب) هي للمشتري لدخولها في بيع الارض بطريق التبعية (سئل) عن باع شيئا ولم بشرط البراءة من

(١) قوله بقوله كذا بالاصل باسقاط ألفاظ الحديث فانظره انه معصية

في قرية وتضرر أهلها بما يؤمر أربابها بقتلها فان أبو ارفع الامر الى ذي الامر ليأمرهم بذلك
لانه نصب لدفع المضار ولا ينبغي اقتناء الكلب في الدار لما ورد فيه من الحديث الا أن يكون
حارسا له في الفتاوى من له كلب عقور يعرض من عبير عليه فلا هل القرية أو السكة أن يقتلوه
فان عض أحدا ان لم يتقدموا الى صاحبه قبل العض فلا ضمان لان فعله هدر وان تقدموا
اليه ضمن بمنزلة الحائط المائل قال الصدر الشهيد حسام الدين وفيه نظر

(فصل في الغيبة والامر بالمعروف)

اغتيال أهل قرية لا يكون غيبة (س) ذكر مساوي أخيه المسلم على وجه الاهتمام بالأمر به
لان الغيبة على وجه النقيصة لو كان الرجل يصلح ويصوم ويضر بالناس يداوئهم فلهذا كره بما فيه
ليس بغيبة بالحديث (ن) رأى منكرا وهو يرتكبها أيضا يلزمه أن ينهي عنه لكيكون آتيا بأحد
الواجبين (س) أظهر الفسق يتقدم اليه الامام أو الأبناء للعذر فان لم يكف ان شاء الامام
حبسه وان شاء أدبه سياطا وان شاء أزعجه عن داره لان الكل يصلح للتعزير . في فوائد نجم
الدين النسفي رحمه الله تعالى ذكره في العيون أن من أتلف خور المسلمين وكسر دنائهم وشق زقاقها
فلا ضمان وكذا الوفاة ذلك بخموص أهل الذمة ودنائهم وزقاقها إذا أطهرهم وهما يمين المسلمين
بطريق الامر بالمعروف . سئل أبو القاسم عن رجل اتخذ داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنًا
وفي ذلك ضرر بجاره فأجاب ان كان وجهه الدواب الى جدار داره لا يمنع وان كانت حوافرها
الى جداره أن يمنع . في الجامع الاصغر عن أبي القاسم عن أبي نصر أنه يمنع الخبازون أن
يتخذوا حانوتا في سوق البزازين وكذا في كل ضرر عام فاحش ثبت حق المنع في الفتاوى بحسب
نهي قطان عن وضع القطن على طريق العامة ومنعه عن ذلك ثم رآه قد فعل مثله فأوقد النار على
قطنه مبالغة في الزجر فانه يضمن مثل قطنه الا اذا علم فسادا في ذلك فرأى المصلحة في احراقه
فحينئذ لا يضمن ككسر الدنان وشق الزقاق واحراق بيت الخمار المعروف . رجل وابنه
في المفازة أو في موضع غور الماء فالابن أحق بالماء (١) (ن) ثواب حسنات الصبي قبل جريان القلم
عليه لا لا يوبه لانه ليس للانسان الاماسي وللأب ثواب التعليم ان علمه (س) الشفقة في حق
الأولاد للاب اذا أراد من ولده أمر أن يقول خبأ يداي بسرا كراين كاركني يانكني لانه لو
أمره جزمافر بما يعارضه بالرد فيصير عاقا أما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رحم الله والدا
أعان ولده على البر . الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكم الرجال فان كان
صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه قال صاحب الملتقط يعني لا يحل النظر
اليه عن شهوة فاما النظر لاعتناء شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال
(نوع في المتفرقات) (س) الادب في غسل الايدي أن يبدأ قبل الطعام بالشبان وبعده
بالشيوخ وينتظر الشبان . رؤية الله تعالى في المنام أكثر مشايخ سمرقند على أنها لا يجوز أن يقال
بها حتى قال أبو منصور ان قائل ذلك شر من عابد الوثن وقال غيره أشد من هذا قال الصدر
الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى السكوت أحسن في هذا . لا يكره الفرار الى القضاء لمن
في البيت عند الزلزلة بل يستحب لما روي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بجانب مائل
ويروي به مدف مائل فأمرع المشي لأبأس بوضع الجاحم على الزروع والفواكه والاصل

العيوب في صلب العقد ثم قال
المشتري بعد البيع أبرأته من
العيوب هل يصح ذلك ويبرأ البائع
من العيوب أم لا (أجاب) نعم يصح
ذلك ويبرأ البائع من العيوب
(سئل) عن ادعى على آخر بشيء
وأقام به بينة فباعه المدعى عليه قبل
القضاء للمدعى هل ينفذ بيعه
أولا (أجاب) لا ينفذ البيع
المذكور (سئل) عن السلم في
الباذنجان عددا هل يصح أولا
(أجاب) نعم يصح لانه عددي
متقارب (سئل) عن باع شيئا وأخذ
رهنا من المشتري عن الثمن ثم أحال
غيره على المشتري بالثمن ورضيا
بالحوالة هل للمشتري أخذ الرهن
من البائع أم للبائع حبسه حتى يوفي
المشتري الثمن للعتال (أجاب) للبائع
حق حبس الرهن وليس للمشتري
أخذه منه (سئل) عن شخص
اشترى عبدا فوجده يكذب كثيرا
هل يكون ذلك عيبا يرد به أم لا
(أجاب) نعم يكون عيبا يرد به
(سئل) عن باع مال ولده الصغير
لمصلحة فادعى الولد بعد بلوغه على
المشتري أن الاب باعه منه بأقل من
القيمة فالقول لمن منهما (أجاب)
القول للمشتري لطول المدة فان أقاما
بينة فالمثبتة للزيادة تقدم
(سئل) عن بيع القرد هل يجوز

المأشبة فأقولوا منها فانكم بأقل الارض مطرا احترثوا فان الحرت مبارك وأكثروا فيه من الجاحم وروى ان امرأأة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قالت انا أهل حرت وانا نخاف العين عليه فأمره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يجعل فيه الجاحم وقال يحيى بن محمد بن مينا رأيت سعد بن ابراهيم يجعلها في حرتة وما مر بها الا ويقول انها ترد العين قالوا تاويل الاحاديث عند أهل السنة أن العين حق في الجملة كما نطق به الحديث أى الاصابة بها ولذا اشترع وضع الجاحم في الحرت حتى اذا نظر الناظر اليه وعينه ضارة تقع على الجاحم أولا لا ارتفاعها فنظره بعد ذلك في الحرت لا يضره اما الاشتراك النظرا ولان الشئ انما يجهب في مجارى العرف في أول نظرة فهذا معنى رد الجاحم مضرة العين وازداده الرذالية بطريق السبب كما عرف وعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن ذبايح الجن قيل معناه أن الرجل يستخرج العين أو يشتري شيئا فيجبهه فيذبح لذلك ذبيحة مخافة أنه لو لم يفعل ذلك تؤذيه الجن فكان هذا من عاداتهم في الجاهلية فأبطله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونهى عن ذلك قالوا وكذلك الحكم فيما سألته من احراق الطيب ونحوه للجن مما هو من أمر العوام الكل في الجامع الاصغر . واتخاذ المرأة التعويذ ليجبها الزوج حرام روى أن امرأأة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت ان لى بعلا وهو يبغضنى فإترانى أصنع فأمرها بتقوى الله فقالت انى صنعت كذا لا تحب به اليه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أف لك قالها ثلاثا لقد قلت قولاً عظيماً لقد أذيت أهل السموات وأهل الارض ثم أمر بها فأخرجت ثم أمر بها فتصبح المسكان الذى كانت فيه ثم بلغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تلك المرأة تابت وتعبدت وحسنت عبادتها . رخص بعض المشايخ التحليف بالطلاق والعنق والايمان المغلظة لفساد الزمان وأهله والمختار أن يبقى بعدم جواز ذلك (ن) مات وعليه دين نسيه فان كان من تجارة يرجى أن لا يؤخذ به لان النسيان مرفوع وان كان من غصب يؤخذ به لانه كان في أوله قطع مال رجل ظلموا لافضل صاحب المال أن يحمله لانه لو رآه في نار الدنيا فأنقذه منها كان مكتسبا أجرا عظيما فكذلك اذا أنقذه من نار الآخرة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب القطة)

يشتمل على فصول (الفصل الاول) في الالتقاط وتصرف الملتقط فيه أى شئ كان عرضا أو حيوانا ما يجوز من ذلك وما لا يجوز (الفصل الثانى) في التعريف (الفصل الثالث) في الانفاق

(الفصل الاول (ع) ترك القطة أفضل من رفعها لطلبها المالك حيث سقطت فيجدها ظاهرا ورفع اللقيط أفضل من تركه كلبا يضيع قالوا والمختار في القطة أن يرفعها أفضل لانه لو تركها لا يأمّن عليها من بدخائسة . في الفتاوى لقطة لاقية لهاله أن يأخذها وينتفع بها الاذن دلالة . في الفتاوى وجد جورة ثم أخرى حتى بلغت عشرة فان وجدها متفرقة بحيث لو جمعها كانت لها قيمة المختار أنها كالقطة أيضا بخلاف النواة لانها ترمى في العادة الا اذا كانت الجورة تحت شجرة الجوز وقت الحريف وقد علم أن صاحبها تركها كما هو المعتاد . الزارع اذا التقط السنبيل بعد الحصاد وجدها فهي له لانه لو لم يلتقطها لالتقطها صاحب الارض . ثوب لرجل روى لم يكن لاحد أن يأخذه الا أن يقول الراى لما أخذه من شاء لانه باق على ملكه وسرقين

أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن رجل اشترى جارية على أنها ثيب فوجدها بكر اهل تكون له بالثمن ولا خيار للبائع أم له الخيار (أجاب) نعم تكون له بالثمن ولا خيار للبائع (سئل) عن الاقالة من الوصى فيما باعه من مال اليتيم هل يجوز أم لا (أجاب) ان باعه بأكثر من القيمة لا يجوز (سئل) عن باع شيئا بشرط الخيار له ثلاثة أيام ثم أراد الفسخ بحكم الخيار في غيبة المشتري هل يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم بعدم الجواز هل له خلاص أم لا (أجاب) لا يجوز الفسخ عند غيبة المشتري وخلاصه أن يبيع المبيع من آخر فيجوز وينقض البيع الاول (سئل) اذا كان الخيار في المبيع للبائع أو للشئى وأراد الفسخ في غيبة الآخر هل له ذلك واذا فسخ هل ينقض البيع أم لا (أجاب) ليس له الفسخ بغيته واذا فسخ لا ينقض البيع مالم يرض الآخر في مدة الخيار (سئل) عن باع من آخر شيئا وسلمه ومضى على ذلك مسدة فقال البائع للمشتري أنت بالخيار ثلاثة أيام هل يجوز ذلك ويكون له الخيار ثلاثة أيام أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ويكون له الخيار ثلاثة أيام ذكره في البحر وغيره (سئل) عن اشترى قميصا

الدواب في الخان لمن أخذه لا لصاحب الخان اذا عرفت أن صاحب الخان لا يطلبه عادة فان كان يطلبه فهو له ويمنع من أراد أخذه هو المختار . في الفتاوى من سبب دابته فالتقطها انسان فأصلحها فجاء صاحبها فان كان قال عند التسليم هي لمن أخذها فلا سبيل له عليها لانه أباح التملك ولولم يقل ذلك فله الاسترداد لانها ملكه قال الصدر الشهيد كذا اختيارنا فمن أرسل مبيها له ولم يقل ذلك

(الفصل الثاني في التعريف) والروايات في التعريف معروفة وروى الحسن في المجرى الصحيح أن التعريف ليس بلازم والمختار للفتوى أنه يعرف الى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد هذا كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه ولا شك أن فيما لا يني يعرف الى أن يخشى عليه الفساد (م) لو عجز عن تعريفها أمر غيره ليعرفها (س) عرفها كما هو المشروط ثم باعها وأنفق ثمنها على نفسه وهو معسر ثم أيسر فليس عليه أن يتصدق على الفقراء مثل ما أنفق هو المختار لانه وضعه موضعه قال أبو أحمد عيسى بن النصر وزجواؤه لا يعاقب في الآخرة (س) غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما لا يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير فله أن يتصدق بها على نفسه لانه بمنزلة اللقطة

(الفصل الثالث) في الاتفاق وفي المتفرقات (ع) أخذ شاة أو بعير فأمره القاضي بالنفقة عليه فأنفق ثم هلك الدابة يرجع بالنفقة على المالك لأن أمر القاضي بها كأم المالك (الحا) ويشترط أن يقول القاضي للملتقط أنفق عليه على أن يكون ديناً عليه هو الأصح (ط) التقط لقطة وقال التقطت لقطة أو عندى شئ فن سمعتموه يطلب شاة فدلوه على ثم قال هلكت عندي فلا ضمان عليه لان ما قاله اشهاد وكذا لو وجد لقطتين فقال هذا (ط) اذا هلكت اللقطة في يد الملتقط ان أشهد عند الاخذ على الرد لا يضمن لانه ثبت أخذها للمالك وان لم يشهد ان صدقه المالك لا يضمن وان كذبه عندهما ضمن وعند أبي يوسف غير ضمن وعليه البين أنه ما أخذها الا ليعرفها هذا اذا اتفقا على كونها لقطة أما اذا اختلفا في كونها اللقطة قال صاحب المال أخذتها غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد أخذتها لك فالتقطت ضامن بالايجاع أبو يوسف يقول الطاهر شاهد للملتقط لان الطاهر من حال العاقل أن لا يشتغل بما يضره والاخذ لنفسه مما يضره وهما يقولان بأن الملتقط أقر بالسبب الموجب للضمان وهو أخذ مال الغير وادعى ما يبرئه وهو الاخذ للمالك فلا يصدق في دعوى البراءة وهذا اذا كان متمكناً من الاشهاد فان لم يتمكن لعدمه أو لخوفه أن يأخذها منه ظالم فالقول قوله مع البين بالايجاع ولا ضمان عليه (ز ق ر ح) سئل ابن زباد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه أن يبيع حماره ومناعه ويحمل الدراهم الى أهله قال نعم قال نصيروه ناخذ . في الفتاوى اذا باعها الملتقط بغير أمر القاضي وسلمها فهلكت في يد المشتري ولم يجز صاحبها بيعها وضمنه ينفذ البيع من البائع في ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ (الحا) اذا تصدق الملتقط ثم حضر المالك ان لم ينفذها وهي في يد الفقير بأخذها منه وان كانت هالكه يضمن الفقير ان شاء لانه قبض ماله بغير انته ثم لا يرجع هو على الملتقط وان شاء ضمن الملتقط ولا يرجع هو على الفقير وعن القاضي الامام أبي جعفر الاستروشني يضمن الملتقط اذا تصدق لأمر القاضي وان تصدق بأمره فلا

أوديقا واستهلك بعضه بالا كل لا بالبيع ثم وجب له عيبا شرعيا هل له رد الباقي والرجوع بنقصان عيب ما تصرف فيه بالا كل (أجاب) نعم رد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب بحصة ما استهلكه (سئل) عن الذي اذا كان له عبد كافر فأسلم عنده هل يبقى عنده في خدمته أم يجبر على بيعه (أجاب) يجبر على بيعه (سئل) عن اشترى سلعة بثمن معلوم من الفلوس الرانجة الى أجل معلوم فقبل مضى الاجل أبطل ولما الامر التعامل بها وصارت لتزوج ولا يتعامل بها وصار التعامل بغيرها فهل يلزمه ما وقع عليه العقد من الفلوس أم بما صار التعامل به (أجاب) يلزمه قيمة الفلوس يوم البيع من الذهب أو الفضة (سئل) عن المبيع اذا هلك قبل قبض الثمن ثم اختلف البائع مع المشتري في الثمن هل يتحالفان ويرجع الى القيمة (أجاب) لا يتحالفان والقول للمشتري في الثمن مع عينه (سئل) عن الاب أو الوصي اذا باع شيأ من مال الصغير بشرط الخيار له فبلغ الصغير في مدة الخيار هل يتم البيع ويبطل الخيار أم ينتقل الخيار الى الصغير (أجاب) ينتقل الخيار

(كتاب القبط)

لولاية عليه لللقط في ظاهر الرواية على ما عرف حتى كانت جنباته على بيت المال . أنفق على القبط فهو متطوع إذا كان من مال نفسه الآن يأمره القاضي به على أن يكون ديناً عليه والصحيح أنه لا رجوع به عليه لأن الأمر المطلق يحتمل الترغيب في انعام ما شرع فيه من التبرع (س) الملقط إذا أمر بختان الصبي فهل يضمن لأنه ليس له هذه الولاية

(كتاب المفقود)

متى يحكم بموت المفقود اختلفت فيه الاقوال واختار الشيخ أبي بكر بن حامد والامام أبي بكر محمد بن الفضل الجاري رحمهما الله تعالى سبعين سنة وعليه الاعتماد قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان الاعتبار بموت الاقران حرج وأعمار هذه الامة قصيرة بشواهد الاحاديث فالغالب عدم البقاء بعد هذه المدة (ظ) هل للأقارب أن يبيعوا أشياء من ماله لحاجتهم الى النفقة أجمعوا أن ماله ان كان عقاراً لا يكون لهم حق البيع لحاجتهم الى النفقة سواء كان القريب أباً أم غيره وان كان ماله منقولاً ليس من جنس حقهم كالحادوم وغير ذلك أجمعوا أنه ليس لغير الأب من الأقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الأب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه أن يبيع منقولات ابنه الكبير حال الغيبة لحاجة النفقة وقالوا ليس له ذلك وأجمعوا أنه ليس للأب ولاية يبيع المنقول لحاجة النفقة حال حضرة الابن

(كتاب الأبق)

أخذ الأبق لمن يقدر عليه أفضل من تركه ثم اختار بعضهم أن يأتي به الى السلطان أو نائبه وذكروا شمس الأئمة الحلواني أنه بالخيار في حفظه بنفسه أو دفعه الى الامام أو نائبه وكذلك حكم الضالة في هذا والارفق أن يرده الى الامام أو نائبه لان أخذ الأبق قلباً يقدر على حفظه عن الاباق نائباً لمرده بخلاف اللقطة فان لم يأت به الى السلطان وأمسكه بنفسه بماله من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى فان أنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضرن أنفق عليه بأمر القاضي والا فلا هو المختار . السلطان اذا أخذ العبد الأبق فردده الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له لان هذا عليه واجب قال الفقيه وبه تأخذوه كالوصي اذا أخذ عبد اليتيم ورد عليه وكذا (راهبان وشحنة وكاروان) اذا أخذوا المال من قطاع الطريق فردوا على الملاك (ظ) وان أخذ في المصر وأخرج المصر أقل من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ . بماذا يقدر الرضخ اختلف المشايخ والصحيح أنه مفوض الى رأى القاضي وذكر في جامع الفتاوى أن عليه الفتوى وفي المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا أخذ في المصر فلا شيء له والصغير والكبير في الجعل سواء ورضخ في الكبير أكثر مما في الصغير لانه أكثرهما عناء ومؤنة والمراد من الصغير صغير يعقل الاباق والا فهو ضال ولا جعل فيه (ظ) واذا وجد الرجل عبداً أبقاً فادعاه رجل وأقر العبد فدفعه اليه بغير أمر القاضي فهل عنده ثم استحقه آخر بيعة فله أن يضمن أيهما شاء لان الدافع غاصب بالتسليم والقابض بمنزلة غاصب الغاصب بالقبض فان ضمه الدافع غاصب بالتسليم والقابض بمنزلة غاصب الغاصب بالتسليم

الى الصغير فان اجاز البيع في مدة الخيار نفذ وان رده بطل (سئل) هل يشترط معرفة المتبايعين أم يكفي معرفة المشتري به (أجاب) يكفي معرفة المشتري به (سئل) عن اشترى داراً في غير بلد العقد وأرضاً وخطى البائع بين المبيع والمشتري ليس له هل يكون قابضاً للمبيع بالتخلية أم لا (أجاب) ان كان محل المبيع قريماً من المشتري بحيث يتصور القبض الحقيقي في الحال يكون قبضاً والا فلا (سئل) اذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس في الارض المكترة حصته من أجنبي هل يجوز البيع أم لا (أجاب) نعم يجوز وكذا من الشريك (سئل) عن بيع الباذنجان أو البطيخ أو الثمار وقد ظهر بعضه دون بعض هل يصح البيع أولاً يصح الا فيما ظهر (أجاب) نعم يجوز البيع ويجعل الموجود أصلاً في البيع وما يحدث تبعاً قال مولانا وشيخنا المرتب لهذه الفتاوى وهذا خلاف ظاهر الرواية أفق به بعض تسهيلات الامر على الناس أما في ظاهر الرواية فلا يجوز البيع وهو الاصح كما في التمامية والخلاصة وغيرها من الكتب المعتمدة (سئل) عن اشترى عبداً على أنه يحسن الخياطة

أخيه أو عبد ابنه أو أبيه أو عبد امرأته أو امرأة أخذت عبد زوجها أما إذا وجد عبد أبيه وهو في عياله أو ليس في عياله لا جعل وكذلك الزوج والزوجة أما فيما عداه لا يجب الجعل إذا كان في عياله ويجب إذا لم يكن في عياله وهو الصحيح لأن رد الابق على أبيه من جملة خدمته وخدمة الأب على الابن واجبة (م) رجل قال لرجل عبدى قد ابق فان وجدته فخذة فقال نعم فاصابه المأمور على مسيرة سفر جاء به ورده عليه فلا جعل له لأنه استعان المولى به وهو قد وعد الاعانة ووفى به والله سبحانه أعلم

(كتاب الغصب والضمان)

وانه يشتمل على فصول الفصل الاول فيما يصير به غاصباً ولا الفصل الثاني في تغير المغصوب بنفسه أو بفعل الغاصب الفصل الثالث في الاتلاف تسبباً الفصل الرابع في الزرع في أرض الغير والبناء فيها وضمان ذلك الفصل الخامس في حقوق العامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك الفصل السادس فيما يصير غاصباً وما يتعلق به الديون وأحكامها في الآخرة الفصل السابع في البراء والتحليل وما يناسب ذلك الفصل الثامن في المتفرقات

(الفصل الاول) فيما يصير به غاصباً أولاً . في الفتاوى ركب دابة الغير لا بذنه ثم نزل فانت العجيج أنه لا يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يجر كها من موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو المختار . دخل الدكان باذن صاحبه فأخذ شيئاً لينظر فيه فسقط من يده لا يضمن وتأويله أنه إذا أخذ باذنه نصاً أو دلالة والشيخ الامام الاستاذ طهري الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول ينبغي أن يكون الجواب فيمن دخل دار انسان باذنه فأخذ متاعه منه لينظر فيه كافي المسئلة الاولى يضمن الآخذ الا اذا أخذ باذنه صريحاً أو دلالة (س) دلال دفع ثوب أحد الى غيره على سوم الشراء ثم نسيه لا يضمن وهذا اذا كان مأذوناً من المالك بالدفع على سوم الشراء فان لم يأذن به ضمنه وما ذكر في (م) أنه يضمن الدلال محمول على هذا (انها) غصب المشاع هل يتحقق ذكر ركن الدين أبو الفضل الكرماني أنه لا يتحقق وقال القاضي الامام المختار أنه يتحقق وفي الاقضية أيضاً غصب المشاع يتحقق . ارتهن خاتماً وجعله في خنصره اليسرى قضاع ضمن وكذا لو جعله في اليمنى لأنه معتاد لبعض الناس وفي البصر كذلك اختلفوا فيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده أنهم مساو بخلاف غيرهما من الاصابع وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يضمن لأنه ليس بتختم معتاد فلا يصير به غاصباً ويحمل على أنه حافظ وهو اختيار المتأخرين وفي الوسطى ليس باستعمال بلا خلاف من المشايخ وفي حق النساء يجب أن يكون الحكم بخلاف هذا . السلطان اذا أخذ عين الغيور ورهن عند الغير والمرتهن طائع به فهل يخير المالك في تضمين السلطان والمرتهن وعلى هذا (باركردت وهمة محللت) اذا أخذ شيئاً وهو طائع فيه ضمنه فان دفع ورهن عند آخر والمرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا أن المالك بالخيار (س) سفينة فيها أجمال وبعض أربابها غائب رست واستقرت على جزيرة لثقلها فرفع رجل بعض الاجال وأخرجه لتخف السفينة قضاع شيء أو خيف الفرق عليه لا يضمنه ولا ضمنه . في الفتاوى عن محمد رحمه الله تعالى من عنده ثياب وديعة فجعل فيها ثوباً ثم طلبها منه صاحبها فدفعها كلها اليه قضاع ثوب المستودع ضمنه الآخذ قال وكل

فوجده لا يحبسها هل له رده أم لا (أجاب) له رده ان شاء (سئل) عن بيع الفلّس بالفلسين بأعيانها ما أو بيع البيض بالبيضتين أو التفاحة بالتفاحتين أو الجوزة بالجوزتين هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن شخص يريد شراء عبد من غائب فكتب اليه كتاباً اشترى به عبدك فلا ناكذا فقال عند وصول الكتاب اليه بيعت هل يتم البيع بذلك أم لا (أجاب) نعم يتم البيع بذلك ويلزم (سئل) عن اشترى دابة على أنها صغيرة السن فاذا هي كبيرة السن هل له الرد أم لا (أجاب) نعم له الرد (سئل) عن اشترى شيئاً فوجده عيباً قبل قبضه فقال البائع رددته هل يرتد برده أم لا (أجاب) نعم يرتد برده (سئل) عن اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيباً هل له ردها سواء كانت بكرًا أو ثيبًا ويرجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) لا يجوز (سئل) عن اشترى شجرة للقرار لا للقطع هل يدخل ما تحتها من الارض في البيع أم لا (أجاب) نعم يدخل (سئل) عن رجل اشترى جارية وولدت منه فاستحقها رجل بالينة الشرعية هل له أخذها وأخذ الولد وماذا يرجع المشتري على البائع (أجاب) له أخذ الجارية وقيمة الولد ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم الخصومة (سئل) عن اشترى جارية ومكثت عنده مدة ثم باعها من آخر فجدد ما عداها

يردها على بائعها أم لا (أجاب) نعم له الرد على بائعه حيث لم يطلع قبل التصرف بالبيع (سئل) عن رجل اشترى جارية على أنها بكر فوجد هائيا هل له ردها أم لا (أجاب) له الخيار إن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء ردها (سئل) عن اشترى فرسا أو بغلا مسرجا فابى البائع أن يسلمه السرج مع الفرس هل يدخل في البيع ويجبر على دفعه للمشتري أولا (أجاب) لا يدخل السرج في البيع وكذا اللجام (سئل) عن رجل دفع إلى دلال سلعة ليبيعها له فعرضها على التجار بالسوق فساومه شخص منهم بثمن معلوم فتركها عنده وذهب ليساوم صاحبها فامر به بالبيع بالثمن المذكور فحضر إليه ليقبضه فلم يجده هل ضمن الدلال قيمة السلعة أولا (أجاب) لا ضمن على الصحيح (سئل) عن اشترى بقرة من آخر على أنها تحلب في كل يوم

(١) قوله في بدغيره هكذا في الأصل وهو غير مستقيم لان النقصان في المثال إنما حصل في يده فلعن في الكلام تحريفا من الناسخ وأصله في يده

(٢) قوله وهو قول أبي يوسف كذا في الأصل ولعله سقط من الناسخ لفظ الثاني أو الآخر أو نحو ذلك لتقدم قوله مع أبي حنيفة

(٣) قوله لانه استهلكها الخ هكذا في الأصل وهذه العلة لاتناسب

(فمن تصرف في ملك نفسه فيصير به غاصبا أولا) . في الفتاوى أخرج دابة الغير عن زرع نفسه ولم يسقها فجاء ذئب فأكلها لم يضمن وإن ساقها بعدما أخرجها بإشارة أو بخشبة فجاء ذئب وأكلها يضمن سواء ساقها إلى مكان آمن منها فيه العود إلى زرعه أو أكثر هو المختار وعليه الفتوى لان حقه في الإخراج لا غير (س) لو هدم دار نفسه فأنه يملك بذلك جدار جاره لا يضمن لانه غير متعهد وهل يجبر جاره على بناء داره المختار أنه ليس لهم ذلك لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه (ن) الافضل للمصلي أن يصلي على الطريق دون الارض المزروعة للغير اذا لاحقه فيها وكذلك ان لم تكن مزروعة لكنها للكافر وان كانت لمسلم فالأفضل أن يصلي فيها لوجود الاذن من المالك دلالة وسرورابه لانه ينال أجره وفي الطريق لا إذن له من الكافر وهو ذو حق فيه الاحسن أن لا يصلي في بيت مسلم الا بانه عملا بالحدوث فان لم يستأنه وصلى لا بأس به

(الفصل الثاني في تغير المصوب)

(ع) غصب جارية ناهضة فأنكسر ثديها في يده فهو عيب وللمالك أن يأخذها ونقصان ذلك وكذلك اذا صارت عجوزا عنده وفي الغلام الامر اذا خرجت لحيته لا يغرم شيئا (ع) غصب عبدا قارئا أو خبازا فانسى القرآن أو الحرفة ضمن نقصانه واذا رده مع ضمان النقصان (١) في بدغيره ثم زال النقصان في بدغيره كما اذا ابيضت عين الغلام عنده فردته على المالك مع الارش ثم باعها رب العبد فأنجلت في يد المشتري رجع الغاصب على المالك بالارش المدفوع اليه . اذا كان المصوب غير منقول كالدار والارض والعقار والاشجار فأنه يملكها بآفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء أو الاشجار ان غلب السيل على الارض فبقيت تحت الماء فانه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد (٢) وهو قول أبي يوسف وقول الشافعي يضمن وأجمعوا على أنها لو تلفت من مساكنته ضمن لأنها تلفت بصنعه فصار كما اذا تلفت بالهدم وغيره وكذلك لو قطع الاشجار ضمن ما قطع بالاجاع ولو اغتصب من رجل جارية أو غلاما قيمته ألف درهم فازدادت قيمته سعرا أو وبنا أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب بالاجاع واذا ولدت الجارية المصوبة وولد فالولد أمانة عندنا وعند الشافعي مضمونة ولو استهلكه الغاصب ضمن قيمته بالاجاع ويخير نقصان الولادة عند علمائنا بقيمة الولد وعند زفر لا يخير ويغرم الغاصب ما انتقص من الام بالولادة وانما يخير النقصان بالولادة عندنا اذا رد الولد على المصوب منه فاما اذا هلك الولد في يد الغاصب فلا يخير بالاجاع الكل في شرح الطحاوي وفي (ع) غصب غلاما قيمته خمسمائة نفقاه فصار يساوي ألفا تكلموا فيه نص هنا عن محمد أن صاحب الغلام بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الخلاء خمسمائة وان شاء أخذ الغلام ولا شيء له وقال بعض المشايخ يقوم العبد بكم اشترى العمل قبل الخلاء ويقوم بعد الخلاء ويرجع بفضل ما بينهما وهذا الجوابان خلاف ما حفظنا في المسئلة المختلفة انما المحفوظ أن صاحب العبد بالخيار ان شاء ترك العبد وضمنه قيمته خمسمائة وان شاء يقوم العبد قبل الخلاء ويقوم بعد الخلاء للعمل فيرجع بنقصان ما بينهما لان هذه الزيادة حدثت بناء على رغبات الناس بسبب هو حرام فيأمل عند الفتوى . في الفتاوى غصب دابة فقطع يدها فان كانت مأكولة فلصاحبها الخيار

(الفصل الثالث في الاتلاف تسببها وما يتعلق بذلك)

(انها) أجمعوا على أنه لو شق الرق فسال الدهن والدهن سائل يضمن لان الفاتح هو المسيل بحل
الرباط لان طبعه كذلك ولو قطع الحبل حتى تلف القنديل يضمن وفي فتح باب القفص أو باب
الاصطبل أو الرق والسمن فيه جامد فذاب وسال أو رفع القيد من رجل الغلام فأبقي وهو محبسون
أو مضيق لا يضمن في هذا كله عند أبي حنيفة لانها تخللت بينهما واسطة دون فعله فلا يضاف
التلف الى فعله ولو حل سفينة مشدودة في يوم شديد الريح فغرقت ان كانت ثبتت بعد الحل
سويعة وان قلت ثم سارت لا يضمن لانها اذا ثبتت وان قل ذلك لا يضاف غرقها الى فعله وان لم
تقف بعد ما حلها يضمن لان الغرق مضاف اليه . في الفتاوى من له غريم ثم أخذه فانتزعه أحد
من يده حتى فتر يعزله لانه جنى عليه بما فعل ولكن لا يضمن المال لانه ليس بمختلفه (ق)
غصب عجولا فاستهلكه فيس لبن أمه بذلك ضمن قيمة العجول وما نقص من ارتفاع اللبن كذا أفق
بعضهم . لو جلس على الطريق فصدمه انسان أو وقع عليه ولم يره فأت الجالس لا يضمن المار
قال الفقيه رحمه الله تعالى وروى عن أصحابنا رحمه الله تعالى خلاف ذلك فمن أفق بما روى
عنهم لا بأس به وأشار الى أن المفتي في هذا الموضع ينبغي أن يفرض الى رأى القاضي قال الصدر
الشهيد نحسب الدين وبه يفتى وفي الفتاوى سكة رمي فيها التلج فترلق به أحد فلا ضمان أصلا
لما تلف به سواء كانت نافذة أو لم تكن لعموم البلوى والضرورة . استفتى قاضي القضاة شمس
الأئمة محمود الأوزجندى عن اصطبل بين رجلين لكل واحد منهما بقريه فدخل أحدهما
الاصطبل وشد بقري صاحبه لئلا يضرب بقريه فاضطرب البقر وتخنق بالرباط فاقتى أنه لا ضمان
عليه ان لم يحمله عن مكانه لانه لم يتلفه لامباشرة ولا تسببها وفي (ب) مربيان في موضع ليس له
أن يعرقه فهبت الريح بشئ منها ضمن ما احترق من ذلك

(نوع في السعى الى السلطان) سعى بأحد الى سلطان بغير ذنب أصلا ضمن كذا اختيار
مشايخنا رحمه الله تعالى وهو بمنزلة المودع اذا دل السارق على السرقة ولا تأخذ بقول من قال بان
الساعي آمن ولا شئ عليه أما اذا كان محققا بان كان طالب الدين أو دافعا للظلم منه بان يؤذيه ولا يمكنه
دفعه بنفسه فرفع الى السلطان فغرم السلطان من رفعه اليه شيئا فلا ضمان على الزافع وما ذكرنا
من قبل فهو فيما اذا كان الساعي بغير حق من كل وجه وما اختاره الشيخ فيه قول محمد كتبه نصا
وهو قول زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لكثرة السعاة في زماننا جزا

(نوع في الامر بالاتلاف) اذا أمر غيره بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ ولا رجوع
على الأمر لان الأمر لم يصح كذا في كل موضع لا يصح الأمر فالضمان على الأمور من غير
رجوع . قال لرجل اسلك هذه الطريق فانه آمن فسلك فقطع عليه أو قال كل هذا الطعام
فانه طيب فاذا هو مسموم فاكل فأت من أكله فلا ضمان على الأمر فيهما . اذا قال لعبد
غير ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كله ففعل فسقط منها ومات لم يضمن . في الفتاوى خرق
صل انسان يضمن قيمته مكتوبا هو المختار لانه أتلف الصل فيضمن قيمته ولا ينظر الى المال
الذي فيه لان الاتلاف لم يصادفه وعلى هذا عزيزي فذا تر الحساب وان كان مال كها لا يدري كم
أخذوكم أعطى . استهلك جارية مغنية فعليه قيمتها غير مغنية لان زيادة القيمة بذلك السبب
لا اعتبار لها محترقوا فقص فيه انسان ماء ضمن قبل ينظر الى قيمته مسجورا وغيره فيضمن

كذا كذا ارطلامن اللبن هل يصح
أم لا (أجاب) البيع فاسد
(سئل) عن اشترى شيئا لم يره ومات
قبل الرؤية هل لو ارثه خيار الرؤية
ان شاء أخذه وان شاء رده كالمورثة
(أجاب) ليس لو ارثه خيار الرؤية
ويلزم البيع عوت مورثه (سئل)
عن رجل اشترى جارية وقلب
جميع بدنهما معدا وجهها ثم نظره
بعد ذلك فلم يعجبه هل له ردها أم لا
(أجاب) نعم له ردها ان شاء (سئل)
عن السلم في الجلود هل يصح عددا
أم لا (أجاب) لا يصح (سئل) عن
السلم في الدقيق كيلا أو وزنا هل
يجوز أولا (أجاب) نعم يجوز
(سئل) عن اشترى عبدا فوجده
خصيا هل له رده أم لا (أجاب) نعم له
رده (سئل) عن المسلم فيه اذا انقطع
بعد حلول الاجل وصار لا يوجد هل
يلزم المسلم اليه قيمته أم لا يلزمه
ويفسخ العقد (أجاب) لا يلزم
المسلم اليه قيمته وانما الرب السلم
الخيار ان شاء ففسخ وان شاء انتظر
الى حال وجوده فان فسخ أخذ رأس
ماله لا غير (سئل) عن أسلم آخر على
قمح وعينه جديد عامه وعين باقي
شرط السلم هل يصح السلم أولا
(أجاب) (١) لا يصح السلم
المذكور (سئل) عن اشترى

(١) قوله لا يصح كذا في الاصل

وحرر الجواب في المسئلة فلعل

لازائده من النامخ كتبه معصمه

فضل ما بينهما فيجوز تفاوت ما بينهما وهذه العبارة أظهر وكذلك بئر الماء إذا بال فيها انسان (س) إذا فتح رأس تنور مسجور انسان حتى يرد فعله الحطب قدر ما يسجر التنور ويمكن أن يبقى بأن ينظر بكم يستأجر التنور المسجور فيضمن ذلك . السرقي ليس بمثل لا يكال ولا يوزن وإنما يحمل أو قار فيضمن القيمة في الاستهلاك والله أعلم

(نوع في اختلاف ملك الانسان) الاختلاف في خلط الخنطة والشعر معروف عنده يكون المخلوط ملكا للخالط لا لتفاحه وعلى قولهما للمالك أن يضمنه مثل حقه أو يشاركه فيه وذكر الحسن أن الجواب في هذا الوجه عنده كقولهما والفتوى فيه عند الأكثرين على قولهما . في الفتاوى صب ماء في طعام غيره فافسده وزاد كيله فلصاحب الطعام أن يضمنه قيمته قبل الصب لا طعاما مثله وكذا لو صب ماء في دهنه لان الطعام المبتل أو الدهن الذي صب الماء فيه لا مثله فيغرم قيمته ولا وجه أن يغرم مثل كيله قيل فيه لانه لم يكن فيه غصب متقدم حتى لو غصب ثم صب الماء عليه غرم مثله وفي مسألة القرع عظم في حب رجل بحيث لا يمكن اخراجها الا بكسر الحب أو قطع القرع فأقيم ما أكثر قيمة يقال لصاحبه أذ قيمة الأخرى وتلك عليه وإن باعها كلاهما يضرب لكل واحد منهما في الثمن بقيمة سلعته ومن ابتلع درة انسان ومات لا عن مال لا يشق بطنه لان ابطال حرمة الأعلى أي النفس لما هو الأدنى وهو المال لا يجوز بخلاف الحامل إذا مات وفي بطنها ولد يضرب على زعمهم حيث يشق بطنها لعدم ما ذكرنا من الترجيح

(نوع فيما يضمن المثل أو يعتبر ويلحق به ما يقع به الرد والبراءة من الضمان) مكيل أو موزون وجب ضمانه وضمان مثله لانه أعدل من القيمة فإن كان لا يقدر عليه بان ينقطع عن أيدي الناس فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجب قيمته يوم القضاء لان حقه في المثل في ذمة الغاصب والذمة قائمة وهم الوجود ثابت وإنما ينتقل حق المثل عن المثل الى قيمته بالقضاء فيعتبر قيمته يوم القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب لانه لما انقطع المثل ألحق بماله ليس بمثل وثمة تجب قيمته يوم الغصب بالاجماع كذا هنا وأجمعوا أنه اذا لم يكن من المكيل والموزون تجب قيمته يوم الغصب لان سبب وجوب القيمة هنا هو المغموص فتعتبر قيمته يوم الغصب (ط) اذا غصب جارية تساوى ألف درهم فإن زادت قيمتها حتى تساوى ألفي درهم ثم باعها وهي كذلك فعند المشتري فلصاحبها أن يضمن الغاصب ألف درهم يوم البيع والتسليم ولو كان مكان البيع والتسليم استهلاك يضمن قيمة المغموص يوم الاستهلاك ألفي درهم بالاجماع هذا اذا كان المغموص عبدا أو حوراء وضمان المثل أو القيمة إنما يجب اذا تعذر رد المغموص لان الضمان خلف ونقصان المغموص في يده بوجوب ضمان النقصان مع رد عينه ويقوم محجما ويقوم به النقصان فيضمن تفاوت ما بينهما مع رد العين ولا خيار للغاصب في امساكه في السير وله الخيار في الفاحش والحد الفاصل بينهما أن الفاحش ما يقوت بعض العين وبعض المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة والسير ما لا يقوت به شيء من جنس المنفعة وإنما دخل النقصان فيها الكل في الفتاوى (ن) لو غصب طعاما واستهلكه فوجد المالك الغاصب في بلدة أخرى وسعره في تلك البلدة أقل أو أكثر فهو مخير بين ثلاثة أشياء أخذ مثله للحال أو قيمته يوم يختصمان في بلدة غصب فيها أو يصبر حتى يرجع الى تلك البلدة يأخذ منه مثله واختيار التقويم للقاضي في تضمين الغاصب بالقيمة في مختصر الكافي في باب الغصب ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى

دقيقا فمن بعضه وخبره فوجده مرأه له أن يرد باقيه وبأخذ حصته من الثمن ويرجع بنقصان ما خبره ونصرف فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرد الباقي بحصته من الثمن ويرجع بنقصان ما خبره (سئل) عن رجل وكل آخر في بيع شيء فباعه من آخر فعرض له الموكل وطالبه بالثمن في غيبة الوكيل هل له أن يمنع من دفعه اليه حتى يحضر الوكيل أم ليس له ذلك (أجاب) نعم له أن يمنع من الدفع الى الموكل ولكن ان دفعه اليه جازو برئ من الثمن (سئل) عن باع بقرة ولها تباع هل يدخل في البيع بلاذكر أم لا (أجاب) نعم يدخل في البيع بلاذكر (سئل) عن اشترى بزر البطيخ أو الخيار وذكر له النوع الذي طلبه منه أنه هو فزرع فبان غيره فماذا يلزم المشتري والبائع (أجاب) يلزم البائع رد الثمن ويلزم المشتري رد مثل البزر (سئل) عن دبر عبده وباعه من آخر ثم ادعى التدبير يرد ابطال البيع هل تسمع دعواه بذلك ويطل البيع بمجرد قوله وتقبل الدعوى بمجرد قوله أولا (أجاب) لا تسمع دعواه بمجرد قوله وتقبل الدعوى من المدعي (سئل) عن اشترى ثوبا وقطعه ونحطه فوجد به عيبا هل يرد له أم لا (أجاب) ليس

(نوع يقع به الرد أولاً لا يقع) (الخا) في الوديعة وغصب العين الرد يتحقق بالتخلية حتى يرى بالوضع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم أنه ثوبه فجاء انسان وأخذه من حجره وذهب وهلك فاختار أنه يبرأ عن الضمان . ركب سفينة غصباً فلحقها صاحبها في وسط البحر فليس له أن يستردها من الغاصب لكن يؤاجر هاتمه من ثمة إلى الساحل رعاية للجانبين جميعاً وكذا لو غصب دابة فلحقها صاحبها في المفازة المهلكة يؤاجر هاتمه (ن) أراضى الجور يطيب نصيب الأكره منها إذا أخذوها من زرع أو أجرة . وأما من الكروم والأشجار أن كان يعرف أربابها لا يطيب شيء منها لالههم ولا لغيرهم . وإن كان لا يعرف طاب للأكره لأن التدبير في معاملتها إلى السلطان فصارت هي بمنزلة أرض بيت المال . أما نصيب السلطان يجب عليه التصدق به وإن لم يفعل فلاثم عليه من طريق الحكم . وأما الاحتياط فقد روى عن خلف أنه يجنب عن الشبهة قالوا وفي هذا الزمان الاجتناب عن الشبهات متعذر حتى قبل اتق الحرام العين أي اجتنب عن حرام العين وكفالك . رجل غصب دراهم واشترى بها طعاماً وأجارية حل له أكلها ووطؤها لأن الدراهم لا تتعين فلو استحققت لا يبطل الشراء ولو غصب ثوباً واشترى به لا يحل قبل أداء الضمان لأن الثوب يتعين ولو استحق يلزم رد ما اشتراه ولو زوج بذلك الثوب يحل له ووطؤها لأنه لو استحق لا يبطل النكاح

(نوع منه) الشبهة إلى الحرام أقرب هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأنه لو لم يكن حقيقة يجعل كذلك احتياطاً . وأما المكروه فاختار فيه ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيما رواه الحسن وهو قول أبي يوسف أنه إلى الحرام أقرب كيف وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى نصاً أن كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه

(الفصل الرابع في الزرع في أرض الغير والبناء فيها وضمان ذلك)

في الفتاوى لو زرع الغاصب في الأرض المغصوبة فأنحار جله . ويضمن نقصان الأرض بالاجاع . زرع أرضاً مغصوبة سنين فانتقصت ينظر بكم كانت تستأجر بغير هذا النقصان وبكم تستأجر معه فيضمن فضل ما بينهما وبه أفتى أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى . غصب أرض الغير فزرع فيها أو بنى فقلع صاحب الأرض الزرع أو هدم البناء لا يضمن بشرط أن لا ينكسر خشب الغاصب وأدواته (ع) غصب أرضاً وزرعها ثم اختصموا والبذر لم ينبت بعد ففي تفريغ الأرض اختلاف واختار أنه يضمن للغاصب قيمة بذره مبذور في أرض غيره . وجهه أن تقوم الأرض غير مبذورة وتقوم مبذورة ببذر الغير وله حق التضمن والقلع إذا نبت (ب) غرس شجرة على جنبه نهراً عام فجاء من ليس بشريك في النهر ليقطعها فإن كان ذلك يضر بأكثر الناس فله قلعها لأن الحق للعامة والأولى أن يرفعها إلى الحاكم حتى يأمره بالقلع (ن) قلع ثالة من أرض رجل وغرسها في ناحية أخرى منها فكبرت فهي للغراس لأنها صارت شجرة بصنعه وعليه قيمة الثالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقلعها تفريغاً للأرض . وإن كان القلع يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة قال الصدر الشهيد لكن مقالوعة

(الفصل الخامس في حقوق العامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك)

له رده ويرجع بنقصان العيب (سئل) عن اشترى فرساً فوجد له بيل المخلاعة عند أكل العلف هل له الرد بذلك أم لا (أجاب) نعم له الرد بذلك (سئل) عن اشترى خناء من آخر في غرائرها بعد ما رأى شيئاً منها وتسلمها فوجدتها تغيرت عليه هل له الخيار في الأخذ والرد (أجاب) نعم يثبت له الخيار في الأخذ والرد (سئل) عن اشترى بطيخاً فكسر بعضه فوجد له لا ينتفع به في الأكل هل له الرجوع بثمنه (أجاب) نعم له الرجوع بمحصته من الثمن (سئل) عن بيع الصغير الذي يعقل البيع والشراء إذا باع واشترى هل يصح منه ذلك أولاً (أجاب) نعم يصح ويتوقف على إجازة أبيه أو جده أو وصيه أو الحاكم (سئل) عن باع داراً بها حائط ممر كب عليه جذع الجار ولم يعلم المشتري بذلك حاله البيع هل هل يكون ذلك عيباً رده أم لا (أجاب) إن لم يعلم وقت الشراء له الرد إن لم يرض وإن كان يعلم لا يكون له الرد (سئل) عن باع شيئاً من آخر ثم ادعى أنه لغيره وباعه بغير أمره هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه (سئل) عن أسلم آخر في قمح معلوم سلماً شرعياً فبعد حلول الأجل عرض المسلم إليه لرب السلم في نظير القمح مبلغاً زائداً على رأس مال السلم هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك (سئل)

عن البائع اذا امتنع من الاشهاد على البيع هل يجبر أولا (أجاب) ان رفعه الى الحاكم ورأى أن يأمره بالاشهاد كان له ذلك وان أحضر اليه شهودا وطلب منه أن يقر بالبيع بحضورهم ليس له أن يمتنع (سئل) عن اشترى عبدا وتسله ثم أقر أن البائع كان أعتقه قبل البيع وأنكر البائع وحلف ولايته هل يعتق العبد على المشتري باقراره أولا يعتق (أجاب) نعم يعتق على المشتري باقراره (سئل) عن اشترى جارية من آخر وذكروا أنها ماولدت قط فظهر أنها كانت ولدت هل له أن يردھا على البائع أولا (أجاب) نعم له أن يردھا على البائع (سئل) عن اشترى من آخر شيا وشرط أن يحضر له الثمن في غدا تاريخه وان لم يحضر له الثمن فيه فلا بيع على هذا الحكم هل ذلك صحيح أولا واذا مضى الغد ولم يحضر له الثمن فيه هل يبطل البيع أولا (أجاب) نعم البيع صحيح واذا مضى اليوم المذكور ولم يحضر له الثمن فيه يبطل البيع (سئل) عن السلم في اللبن عددها هل يصح اذا ذكر شرائط السلم فيه أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن اشترى ثوبا على أنه مصبوغ باللك فوجده مصبوغا بالبقم هل له الرد أم لا (أجاب) نعم

(١) قوله عودات كذا في الاصل ولا يخفى أن عودا لا يجمع بالالف والتاء قياسا كتبه مصححه

كل حال يضرب بالناس أولا يضرب في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لانه تصرف في حق العامة ولكل واحد منهم حق نقضه وكذا ان كان قائما لان طريق العامة قديم أيضا فلا يتصور لاحد حق في طريق العامة وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن يضرب على أحد لم يهدمه (ع) اتخذ كنياف داره وأشرع الى طريق المسلمين أو كان له داران وبينهما طريق المسلمين فبنى عليه أى على الهواء ظلة وهى تضر بالطريق لم يسه ذلك وان لم تكن تضر وسعه ومن خاصم من المسلمين قبل البناء فله منعه وبعد البناء فله أن يهدم لان الحق لهم في الحاوى عن الجامع الاصفر سكة غير نافذة لم يكن لواحد من أهلها أن يخرج ميزابا أو جناحا اليها أو يفرس غرسا على شط النهر الا بذن جميع أهله ومتى أذنوا كان ذلك منهم كالأعارة ولهم الرجوع عنه كذا أفتى عبد الكريم ابن محمد (ن) سكة نافذة في وسطها حربة فارادوا واحد منهم تفرغ حربة بيته ونحوه الى هذا والجيران يتأذون به فلهم ولكل واحد من الناس منعه لان من أحدث في سكة نافذة ما يضر به العامة كان لكل واحد منهم حق المنع وأهل السكة انما يخص بسكة غير نافذة (ن) خشاب يدخل الاخشاب في سكة نافذة يضعها عن ظهر الدواب وضعا ليس لهم منعه وان كان يطرحها طرحا هو بنيتهم ويضربهم فلهم ذلك . جدار بين رجلين انهدم ولا حدهما (١) عودات لا يجبر الآخر على بناء الحائط ولا على الاعانة قياسا واستحسن بعضهم أنه يجبر وهو المختار والمأخوذه

(الفصل السادس فيما يصير غاصبا وما يتعلق به الديون وأحكامها في الآخرة)

(ن) غصب ما لا يقص منه ذلك المال غريم المغموب منه فلم يغصب منه فيه خيار أن يضمن الاول أو الثاني لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فلو ضمن الغاصب أى اختار تضمينه صار قضاء دينه وبرئ الاول وان ضمن الاول لا يبرأ الثاني لعدم ما يوجب براءته . من له على آخر دين فأخذ من ماله مثل حقه صار غاصبا لانه أخذ بغير اذنه وبصير ما أخذه قصاصا بماله عليه قال الصدر الشهيد المختار انه لا يصير غاصبا لانه أخذ باذن الشرع ولو أخذ ذلك غير صاحب الدين أو أودعه اليه قال محمد بن سلمة المغموب منه بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب أو غير غاصب لكن المال مضمون عليه فان اختار تضمين الاول الآخر لم يصرف قصاصا بدينه وان اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا وقال نصير رحمه الله تعالى لاخبار ويجعل الآخر كالمعين لصاحب الدين على أخذه حقه وما قاله نصير النبي بالقول المختار الذي ذكرناه وعليه الفتوى

(نوع) في أحكام الآخرة (ن) من له خصم ومات ولا وارث له يتصدق الخصم الحى عن صاحب الحق الميت مقدار ذلك ليكون وديعة عند الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيامة . غصب أو سرق من ذمى شيئا يخصمه الذي يوم القيامة ويعاقب المسلم به والظلم عليه أشد منه على المسلم وظلامته على المسلم أصعب لانه من أهل النار ويقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجى منه العفو ولا وجه أن يعطى نواب طاعة المؤمنين وأن يوضع وبال كفره على المؤمنين فتعين عقاب المؤمنين بما جنى ولهذا قالوا لخصومة الدابة على الآدمى أشد من خصومة الآدمى عليه (ن) سرق شيئا من أبيه ثم مات أو لم يؤاخذ به في الآخرة أم اعدم

(س) من له على آخر دين ففقه المديون ظلمات من له الدين لا يكون له حق الخصومة عند أكثر المشايخ لأن الخصومة بسبب الدين وقد انتقل عنه وقال بعضهم له الخصومة واختار أن الدين للوارث وللأول الخصومة في الظلم بالنعم إلى الموت لافي الدين لأن الدين انتقل إلى الورثة .
لومات وترك عينا ودينا وغصبا في أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك إلى الورثة فالقياس أن يكون الثواب بذلك في الآخرة للورثة لأنهم ورثوا منه وفي الاستحسان أن توى الدين وتم التوى قبل الموت فالثواب له لأن التاوى لا يجري فيه الارث وان توى بعده فالثواب للوارث لأنه يجري فيه الارث لقيامه وقت الموت والله سبحانه أعلم

(الفصل السابع في الإبراء والتحليل وما يناسب ذلك)

(ن) بلغ رب الدين أن المديون مات فجعله في حل أو قال وهبت الدين منه ثم ظهر أنه حي فليس له أن يأخذه منه لأن الهبة غير مقيدة بالشرط والتحليل كذلك (ع) غصب مالا وهو قائم بعينه فأبرأ عنه المالك صحيح لأن الإبراء عن سبب الضمان صحيح فصار كالوديعة (ن) قال لا يخرج الحلاني من كل حق لك على ففعل أن كان الطالب عالما به عليه من الحقوق برأ المطلوب ديانة وقضاء وان لم يكن عالما برأ حكما لاديانة عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف يبرأ مطلقا وعليه الفتوى لأن الإبراء اسقاط وجهالة الساقط لا تمنع الاسقاط وصار كالشترى إذا أبرأ البائع عن العيوب ولم يفسرها عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى سئل شيخي عن غصب ساحة وأدخلها في بنيانه أو ناله فغرسها في أرضه فقال المالك للغاصب وهبتها فقال يبرأ الغاصب من الضمان وان انقطع ملك المالك عنهم إلى ضمان لما عرف فقد أضيفت الهبة اليهما لأن هذا من حيث المعنى إبراء عن الضمان الواجب وهو كاعتناق الورثة مكاتب المورث حيث يكون ذلك إبراءه عن بدل الكتابة لا اعتنا حقيقة فانهم لم يملكوه كذا هذا (ن) قال خصمه جعلتك في حل الدنيا وأجعلتك في حل في ساعة يصير في حل الدارين وفي الساعات جميعا

(الفصل الثامن في المتفرقات)

في الفتاوى غاصب المدبر والمكاتب إذا ماتا في يده ضامن بلا خلاف بخلاف أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خدع امرأه رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها وأبيها فأنه يحبس حتى يأتي بها أو يعلم عن حالها سرق صبي فاسرق منه ولم يسببه له موت ولا قتل فالجواب كذلك في الفتاوى إذا ندم الغاصب على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشايخنا عسك الغصوب إلى أن لا يطعم في محبي صاحبه فإذا أيس تصدق به أن شاء بشرط أن يضمن أن لم يجر صدقه والاولى أن يرفع الامر إلى القاضي لأن الامر في أموال الغيب اليه كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده في السير الكبير (قال العبد) وفي هذا نظر وان كان ذكره هنا (١) لاسيما يأخذون في مثل هذه الحوادث مجانا ويستحلون الاخذ استدلالا على أنهم أخذوا القضاء بالمال ويؤدون إلى أعوان الديوان وكل ذلك باطل لظهور ظلم قضاء هذه البلاد وتعد بهم على أموال الناس . عن محمد غصب عبدا فضمن رجل للغصوب منه أن يدفعه إليه غدا فان لم يفعل الغاصب أي فان لم يدفعه إليه فعليه ألف وقمة العبد خسون درهم فم يدفع الغاصب إليه غدا لئلا يضره أضرار قومه من ماله من ماله الشا فانه لا يخافه فقه مخالفة لفتاوى الفقهاء

له الرد لفساد البيع (سئل) عن اشترى سمنا في جرة وقبضها المشتري وفيها مسدود ففتحها فوجد فيها فارة مبيتة فأراد ردها على البائع بذلك العيب فانكر أن يكون ذلك من عنده هل القول له أو للمشتري (أجاب) القول للبائع (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيأ بئني معلوم من الفلوس النحاس ثم ان البائع وجد المشتري في بلد لا يتعامل فيها بتلك الفلوس فطالبه بالثمن المذكور فاعترف به وادعى عدم وجود الفلوس هل يعمل إلى أن يأتي له بالفلوس من بلد العقد أم يلزمه من معاملة البلد التي صدر فيها الطلب ما الحكم (أجاب) يلزمه أن يغرم له قيمة الفلوس من معاملة البلد التي حصل فيها الطلب (سئل) عن بيع السوار الذهب المرصع بالجواهر إذا بيع بالذنانير الذهب هل يجوز أو لا (أجاب) ان كان الثمن أكثر مما في السوار من الذهب يجوز والا فلا (سئل) عن رجل اشترى من آخر حصاة

(١) قوله لاسيما يأخذون الخ كذا في الاصل وحرر العبارة فلعل فيها نقصا ونحوه يفاد قوله استدلالا لعله محرف عن اتكالا كتبه

مصححه

منه مع عينه فيما بينه وبين ألف والقول قول الكفيل فيما زاد على ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد وفي قول القول قول الغاصب في القبة وضمان الألف من الكفيل باطل في الفتاوى خيار المالكين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب قد مر وأيهما ضمنه إما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودع الغاصب يبرأ الآخر عن ضمانه بلا خلاف إذا اختار المالك تضمين الغاصب وغاصب الغاصب جميعا بان يضمن كل واحد منهما نصف المغصوب فله ذلك ذكر الشيخ الإمام أبو بكر المعروف بنحوه زاده في باب الرهن اتخذ كوزا من تراب غيره فالكوز له لأنه صير مالا ليس بمال فيكون له كمن اتخذ عبدا آبقا وأجره فان الاجرة تكون له لأنه صير مالا ليس بمال لان المنافع لا تأخذ حكم المالية الا بالعقد فكذا ههنا . وجد دابة في كرمه أو زرعها فأخذها وجلسها في منزله فهلكت ضمن قيمتها

(نوع آخر في السعي الى السلطان)

ذكر القاضي الامام صدر الاسلام أن السعاية على ثلاثة أوجه أحدها بحق نحو أن يؤذيه أحد ولا يكف عنه الا بالرفع الى السلطان وههنا لضمان عليه والثاني أن يرفع رجل الى السلطان ان فلانا وجد كذا في موضع كذا (٢) وقد رعتف تقي ونحوه فان كان السلطان يغرم الناس جزافا من غير تثبيت ضمن الساعي والافلا الثالث أن تكون السعاية بغير حق أصلا وقد مر ذلك بالاشباع وفي (ن) فتاوى المتأخرين من علمائنا أن الساعي ضامن الا اذا كان مطلوما يتظلم وعن نجم الدين عن أستاذة أن عبد انسان اذا سعى بغير حق على انسان الى السلطان حتى أخذ منه قال ضمن العبد ويؤخذ منه بعد العتق في الفتاوى واذا أرى الجاني العوان وأخذ من الطالبين ولم يأمره بشئ أو الشريك أراه بيت شريكه حتى أخذ المال أو الرهن من بيته ووضاع الرهن من يد العوان فالشريك والجاني لا يضمنان شيئا بلا شبهة وهذا أظهر لان اراءة البيت ليست بموجبة للضمان ودفع العوان ممكن في الجملة . دابة رجل دخلت دار الغير فانت فأنزجها على صاحب الدابة لان ملكه شغل دار غيره وكذا طير لرجل مات في بئر غيره فأنزجها على صاحبه وليس عليه نزع الماء تطهير البئر وعن نجم الدين النسفي عن أستاذة سئل عن رفع عمامة مديون عن رأسه رهنه بدينه وأعطاه منديل صغيرا للفقير على رأسه وقال اذا جئت بدني أردنا عليك لقاء المديون بدينه وقد هلكت العمامة في يد الآخذ قال تهلك هلاك المرهون لا المغصوب لانه أخذها رهنه وترك غريمه وذها به رضاه بكونها رهنه . وعنه ثوب في يد الدلال لبيعه فظهر انه مسروق وقد كان الدلال رده الى من دفعه فطلبه منه السرورق منه فقال الدلال رددته الى من دفعه الى برئ والله سبحانه أعلم

(كتاب الوديعة)

وهو مشتمل على فصول الفصل الاول في حفظ الوديعة الفصل الثاني في جحود الوديعة وتجھيلها الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة الفصل الرابع في طلب الوديعة وتأخيرها الفصل الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع

(الفصل الاول في حفظ الوديعة) (ن) المودع اذا دفعها الى عبده أو أجزيره مشاهرة

من عقار معلوم بثمن معلوم وتسلمها فبعد مدة استحق آخر بعضها بطريق شرعي هل يبطل البيع ويرجع بالثمن أولا يبطل الا فيما استحق ويرجع بقدر ثمنه (أجاب) يبطل البيع فيما استحق ويخبر في أخذ الباقي بحصته من الثمن ويرجع بقدر ثمن ما استحق أو في الرد ويرجع بكامل الثمن (سئل) عن اشترى عبدا فوجده يشرب الخمر ويتبع الزواني هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم وتسلم بعضها وهلك الباقي عند البائع قبل تسلمه هل يسقط عن المشتري ثمنه ويلزمه ثمن ما تسلم أم لا (أجاب) ان كان بفعل البائع سقط عن المشتري حصة النقصان من الثمن ويخبر في الباقي ان شاء أخذ به بحصته من الثمن وان شاء ترك (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم ومات البائع والمشتري قبل قبض الثمن واختلف ورثتهما في مقدار الثمن فالقول لمن (أجاب) القول لورثة المشتري في مقدار الثمن (سئل) عن اشترى شجرة بشرط القطع فغاب وتركها مدة كبيرة حتى صارت في نهاية الغلط

(١) قوله وقد رعتف تقي ونحوه كذا في الاصل وحرر الكلمات فالظاهر أنها محرفة كتبه مصححه

في عياله أن يكون في نفقته ويساكنه وهو الموعول عليه ويضمن بدفعه الى من يجرى عليه النفقة كل شهر ولا يساكن ويسمى (أجرى خوار) والاجر الذي يعمل من الاعمال مياومة

(في الحريق الغالب) قال الشيخ الامام المعروف بخوار زاد مرجه الله تعالى انه ان احاط الحريق الغالب داره فناولها جارا له لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشتراط هذا الشرط في الفتوى أحق وأنظر ولا يضمن بالدفع الى ولده الصغير الذي ليس في عياله ولا مساكنه بشرط أن يكون الصغير قادرا على الحفظ حتى لا يكون بالدفع مضيعا لان الصغير في يد الاب وان لم يكن في عياله وكذا اذا دفع الى امرأته وهي لاتساكنه بان كانت في محلة أخرى (١) والحاصل في كون الشخص في عياله المساكنة معه الا في الولد الصغير والزوجة . قالوا في مسئلة الخلط انما يضمن اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلط بمال الوديعة أما اذا أعلم لا يضمن ولو قال ابتداء لأدري كيف ذهبت اختلفوا والصحيح أنه لا يضمن ولو كانت الوديعة صوفاء ونحوه مما يخاف عليه الفساد وصاحبها غائب فالأولى أن يرفع الى القاضي ليبيعه فان لم يرفع وترك حتى فسد فلا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة قدر ما أمر به وفي رفعه الى القضاء نظر لما ظهرت الاطماع الفاسدة في قضاة البلادو يأخذون من مثل هذه الحوادث مجانا فظهر ما ظهر . الخفاف اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الخانوت ليلالفسق ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس ضمن وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يترك كون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هنالك فلا ضمان وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى وفي الشرح اذا نام وجعل الوديعة تحت رأسه أو جنبه فضاقت لا يضمن وكذا اذا وضعها بين يديه هو الصحيح وهو اختيار السرخسي قالوا غنى به اذا وضعها بين يديه ونام قاعدا أما اذا نام مضطجعا ضمن وفي السفر لا ضمان عليه نام مضطجعا أو قاعدا (ن) أودع فامينا ثيابا فوضعها في خانوته فجاء موكل السلطان لاخذ وظيفة وظفها على الناس وأخذ الوديعة ورهنها بما يطلب فالرهن ضامن ان ارتهنها طائعا لانه غاصب الغاصب فيخير صاحبها في تضمينه وتضمين الآخذ وعلى هذا الجاني أي (بايكار) اذا أخذ رهننا وهو طائع في ذلك أو أخذ الدراهم طائعا كان ضامنا وكذا الصراف اذا أخذ تلك الدراهم من الجاني طائعا ويصيران مجروحين في الشهادة

(الفصل الثاني في جحود الوديعة وتجهيلها)

(ع) سئل مودع انسان هل عندك مال فلان فقال لا لا يضمن اذا هلك لان هذا جحود في غيبة المالك فلا يكون انكار للعقد وقال زفر روجه الله تعالى يضمن اذا جحد مطلقا فان جحد بمحضرة ومواجهته ضمن بلا خلاف (ن) اذا مات المودع فقال ورثته قدر ذهاب حياته لم يقبل قولهم وضمانها في تركته لانه مات مجهلا لها فان أقام الورثة البينة على أن الميت قال ذلك في حياته يقبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة . في الاجناس ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت بحكم التجهيل الا في ثلاثة مواضع أحدها متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال الغلات الا أخذها من الدقة حال حاجته لم يستفاد فلا ضمان على ورثته والامام اذا أودع بعض القنينة

والطول فأراد قطعها به كذلك فامتنع البائع من تمكنه منه ليكون القطع يضر بالارض هل لا يشتري القطع ولو بِلارضا البائع أو للبائع منعه ونقض البيع (أجاب) للبائع منعه ونقض البيع ودفع الثمن اليه ان كان قبضه منه وكان القطع يضر بالارض والشجرة (سئل) عن اشترى دارا فظهر انها مؤجرة على الغير هل له الفسخ أم لا واذا رضى هل له الاجرة أم لا وحي يسوغ له التسليم (أجاب) نعم له حق الفسخ ولكن لا يملكه الا الحاكم بالمرافعة اليه وان رضى فلا يسوغ التسليم الا بعد نهاية المدة والاجرة للوثر جلاله (سئل) عن اشترى من آخر عبدا وتسلمه فبعد مدة ساومه آخر عليه ليشتريه منه فانفق على بيعه وأخبره بأنه لا عيب فيه فبداله أن لا يشتريه فوجد المشتري به عيبا كان به عند البائع فأراد رده عليه فتمسك باخباره للمساوم بأنه لا عيب فيه وبعد ذلك رضى بالعيب هل يمنع الردي ذلك أم له الردي بذلك العيب (أجاب) نعم له الردي بالعيب الحادث عند البائع مالم يرض به صريحا أو دلاله ولا يمنع من ذلك الاخبار المذكور اذا قصد به رواج السلعة كما هو العادة عند الناس (سئل) عن اشترى شيئا

(١) قوله والحاصل في كون الخ كذا في الاصل وفي العبارة خلل ظاهر واعلوه الكلام والحاصل أنه يشترط في كون الخ قاتما كنه

عند غا زولم يبين عند من أودع والثالث أحد المتفاوضين إذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه

(الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة) من الفتاوى قد عرف الاختلافات والتفاصيل فيها في مواضع والمخلص أنه إذا لم يعين له مكان الحفظ ولم ينه عن الإخراج نصاب أمره بالحفظ مطلقا مسافرا بها فان كان الطريق مخوفا فهلك ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حرج لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وان كان لها حرج ومؤنة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها كاشية لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصا وان نهى نصوصا وعين مكانه فمسافر بها وله منه بد ضمن وان لم يجد يد آمنه ولا يمكنه حفظها في المصر المأمور بالحفظ فيه مع سفر لا يضمن فان أمكن ذلك بأن كان في عياله من يحفظها بيده فخرج بها ضمن

(الفصل الرابع في طلب الوديعة وتأخيرها) ذكر في وديعة الكافي أن العبد المحجور إذا أودع انسانا شيئا فجاء مولاه وطلبه فنع فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي فوائده رحمه الله تعالى أمة أو عبد اشترى عينا بعمال اكتسبه في بيت مولاه فأودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاه فنع المودع أو لم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الابداع بغير إرادته فكان المودع غاصبا

(مسئلة ابداع الثلاثة وقد قالوا لا تدفع الى أحدنا) والاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه معروف والخلاف في المكيل والموزون والنياب والعبيد واحد عند بعض المشايخ وعند بعضهم في النيابة والعبيد ليس للمودع أن يدفع حصة الحاضر اليه بلا خلاف قالوا وهذا أقرب الى الصواب . في الفتاوى رجلا ن أودع ألفا ثم قال أحدهما ادفع الى شريكى مائة أو قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ لا أخذ حتى لا يرجع شريكه بشئ عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجوع الاخر على شريكه بنصف ما أخذ لان في الوجه الاول ما وجد منه ليس أمرا بالقسمة لان القسمة ما تقطع الشركة وهذا ليس كذلك بل هو مجرد اذن بالدفع اليه والاخذ أخذ بعض حقه فيسلم له وأما في الثاني فقد أمره بدفع النصف وهو شائع والقسمة هي التي تقطع الشركة فتوجب الافراز فلا يصح أمره بالدفع اليه قسمة مع بقاء الشيوع فبقى المأخوذ على الشركة ضرورة (ق) رجلا ن أودع شيئا فأخذه السلطان من المودع ظمنا ثم حضر أحد المودعين وادعى على المودع أن شيئا من الودائع بقي في يده وأراد أن يحلفه له ذلك بلا خلاف لان أبا حنيفة يرى له حق الاستحلاف وان كان لا يرى حق الاسترداد ولو أن أحد المودعين يقيم البينة على المودع على أن الوديعة كلها له أو على اقرار صاحبه وقت الابداع بذلك عليه لا يسمع وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح كتاب الوديعة أن الوديعة اذا كانت عند رجلين وهي مما يقسم فاصطالحا على أن تكون عند أحدهما حتى يحضر صاحبها جاز ولم يذكروا خلافا

(الفصل الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع ومع ورثة أحدهما) اذا اختلف

ووجد به عيبا فقال المشتري ان لم أرده عليك اليوم فقد رضيت به ففات اليوم وطلب رده بعده هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده ما لم يرض بالعيب أو يحصل منه ما يدل على الرضا ولا يمنع من ذلك القول المذكور (سئل) عن اشترى ثوبا بعليكا فغسله فوجد به عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده حيث كان الغسل عيبا ينقص الثمن (سئل) عن شخص دفع لدال جارية ليبيعها له فأعطاه الدال لا تحريظا فطرها ويشتريها فماتت عنده هل يلزمه القيمة أم لا (أجاب) تلزمه القيمة اذا ذكر الثمن عند الاخذ من الجانيين أو من جانب المشتري والافلا (سئل) عن أسلم آخرى قناطير من العجوة الموصوفة بجدينة عامها واستوفى في العقد الشروط الشرعية ومضت المدة وطالبه بذلك هل السلم صحيح ويلزم بدفع المسلم فيه أم غير صحيح (أجاب) السلم المذكور غير صحيح (سئل) عن اشترى من آخر شيئا معلوما عندهما في غير مجلس العقد وذهب ليستلمه من وكيل البائع فسلمه البعض وحضر الى البائع وأخبره بذلك فادعى انه تسلم الكل بجميع الثمن هل القول قول المشتري فيما قبضه من البائع ويلزمه من الثمن بقدره

الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت ديناً في تركته ظاهرة فلا يقبل قول ورثته عن الفقيه أبي جعفر أودع عند رجل صلحاً ضعيفته والصلح ليس باسمه ثم جاء الذي الصلح باسمه وادعى على الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع حتى يريهم الصلح ليرى خطوطهم ولا يدفع الصلح للمدعى وعليه الفتوى المأمور بنظر السكر ليس له أن يجبس لنفسه شيئاً ويدفع لغيره بل ينثر ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف وقال بعضهم ذلك بخلاف الدراهم لان مبناه على الاستقصاء قال السيد الشهيد بقول أبي بكر نأخذ وعليه الفتوى (ن) الصبي اذا استهلك الوديعة عند أبيه أو العبد عند مولاه وديعة ضمن بالاتفاق (ف) والعبد اذا استهلك وديعة عنده ضمن بالاتفاق غير أنهم اختلفوا عند أبي يوسف في الحال وعندهما بعد العتق والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعة ولو كانوا مذنبين من جهة المولى بأخذ الوديعة أو الوالد أو الوصي أو الجديجب الضمان بالاتفاق وعن الفقيه أبي الليث أودع رجلاً الفواغاب المودع فلا يدرى أحميت فعليه أن يسكها حتى يعلم عونه ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة (ن) المودع اذا أودع عند غيره وفارق الاول الثاني ثم تلفت فالاول ضامن لها بالاتفاق (ذ) ان نقلها في بلدة من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق (ن) لو قال احفظها في دارك هذه ولا تحفظها في دار أخرى في تلك السكة أو في سكة أخرى فحفظها في الدار المنية فهلكت ضمن بالاتفاق كالمو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الاخر في هذا البيت فحفظها في المنهى لا يضمن بالاتفاق

(كتاب العارية)

في الفتاوى اختلفوا في أن المستعير هل يملك الايداع أشار في وديعة الاصل أنه لا يملك حتى لو رد المستعير الدابة على يد أجنبي فضاعت ضمن وهذا دليل على انه لا يملك الايداع ان لو ملكه لما ضمن بهذا واليه أشار أيضاً في السير الكبير واختيار مشايخ العراق انه لا يضمن وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ أبو بكر محمد بن الفضل وبه كان يفتي الصدر الاجل برهان الاثمة عبد العزيز . استعار دابة الى مكان كذا اذا هب لا غير فجاوز بها عنه ثم عاد اليه فهو في الضمان حتى يرد لها على المالك بلا خلاف لان العقد ليس بياق أصلاً كالمودع موقتاً اذا خالف ثم عاد الى الوفاق بعد الوقت فانه لا يبرأ الا بالرد حقيقة فان استعارها اذا هب واجائها ثم عاد الى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقاً وقال بعضهم لا يبرأ المستعير والمستأجر وان كانت الاستعارة والاستئجار اذا هب واجائها الا بالرد الى المالك بخلاف المودع والاول اصح وهو المختار . في الفتاوى استعار دابة ونافق في المفازة ومقوده في يده فقطعها انسان وذهب لم يضمن لانه لم يضع ولو مده المقود من يده وذهب بها ولم يشعر هو بذلك يضمن لانه مضاع حيث نام بصفة أمكن مده من يده قال الصدر الشهيد وتأويله اذا نام مضطجعا فان نام جالساً ليس المقود في يده لا يعد مضطجعا قالوا واذا نام مضطجعا انما يضمن في الحضرة في السفر لا والمتأخرون أفتوا بناء على هذا فبين استعار مر السقي به أرضه ففتح النهر ووضع تحت رأسه ونام مضطجعا فسرق منه بعدم الضمان قالوا وكذا الوضع المستعار تحت رأسه أو حنقه ونام مضطجعا لم يضمن (ط) اذا استعار دابة يوماً أو يومين فاذا مضت المدة ولم

أو القول للبائع وما الحكم (أجاب) القول للمشتري بيمينه في قدر المقبوض مع عدم اليقينة ويلزمه من الثمن بقدر ما قبضه (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم لاجل معلوم ومضى الاجل وحصل بينهما اختلاف في الثمن بعد ما تصرف المشتري في المبيع هل القول للبائع في الثمن أو للمشتري وليس هناك بينة تشهد بالثمن (أجاب) القول للمشتري بيمينه والله أعلم (سئل) عن شخص باعه آخر فرسا على أنها حامل فظهر خلاف ذلك هل له الرد أم لا (أجاب) له الرد لعدم صحة البيع (سئل) عن رجل عليه لا تحرد في ذمته من القمح فاشترى ما عليه ببلغ معلوم من الفضة يدفعه له في وقت معين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك الامقبوضا قبل التفرق من مجلسهما (سئل) عن باع شيئاً من آخر ثم باعه فانيامن آخر قبل التسليم للاول هل يصح الاول أم الثاني (أجاب) البيع الاول صحيح نافذ والثاني موقوف على رضا الاول ان أجاز له نفذ وان رده بطل (سئل) عن السلم في الرقيق اذا سمي جنسه وعمره وطوله كما يفعله الجلابة هل يصح أو لا (أجاب) لا يصح (سئل) عن اشترى عبداً فوجده سبع أصابع

يردها مع امكان الرد حتى عبطت ضمن قيمتها على وجه هلك في كذا ذكر في الاصل . من
 مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن ومنهم من قال يضمن
 على كل حال وفرقوا بين العارية والوديعة فان الوديعة اذا كانت مؤقتة فأمسكها بعد مضي
 الوقت فهلكت عنده لا يضمن ما لم ينتفع وكذا المستأجر اذا أمسك المستأجر بعد مضي المدة
 لا يضمن ما لم ينتفع (١) ولكن الفرق ظاهر والاول هو المختار ثم لا فرق بين أن تكون العارية
 مؤقتة نصاً أو دلالة حتى قيل بان من استعار قدوماً ليكسر حطباً فأكسره وأمسك حتى هلك
 عنده ضمن

(نوع في رد العارية) لورد العارية على عبد المالك عبد يقوم عليها ولا يقوم بربها
 قياساً واستحساناً واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الاصل أما الوديعة اذا اردتها على عبد صاحبها
 فهي كالعارية عند الشيخ الامام خواهر زاده والمختار أن المودع اذا ردها الى عبد مال كها يضمن
 على كل حال كذا ذكره القندوري وشمس الأئمة السرخسي والفتية أبو الليث والحاصل أن
 المستعير بالردي من يقوم عليه ومن لا يقوم بربها والمودع اذا ردها الى عبد صاحبها أي عبد
 كان يضمنها . لو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته ويأخذ الأرض مع الزرع منه
 ورضى المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز لانه يبيع الزرع قبل الخروج وان كان
 بعده يجوز هو المختار . اذا كانت العارية مؤقتة وأراد اخراجها قبل الوقت يضمن قيمة
 البناء والاشجار قائمة يوم الاسترداد باتفاق الروايات . لو استعار دابة للعمل مطلقاً فانه يحمل
 عليها ما تطبق اعتبار التعارف وليس له أن يستعملها الى الليل بلا علف وضمن ان استعملها
 الى الليل من غير علف (ط) لو استعار الثوب ولم يسم من يلبسه فأعار غيره لم يضمن لان الاعارة
 مطلقة في حق الابس مقيدة في حق اللبس ولو لبس بعد ذلك بنفسه اختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم يضمن وبعضهم لا يضمن والصحيح أنه يضمن المستعير يعير فيما لا يتفاوت ولا
 يواجر وهل له أن يودع فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى والصحيح أن له أن يودع وعليه
 الفتوى

(كتاب الشركة)

في الفتاوى اذا وقتاهل تتوقت بالوقت المذكور وروي بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى أنها تتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية استدلالاً بجمله ذكر في الوكالة
 أن من وكل غيره ليبيع له عبد اليوم وقال ان الوكالة لا تتوقت وصححها غيره من المشايخ وقالوا في
 مسألة الوكالة جواباً في الشركة وجواب الشركة جواب في الوكالة وهو الصحيح . اذ لم يذكر لفظ
 الشركة ولكن قال أحدهما لا آخر ما اشترت اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر
 هل تكون شركة لم يذكره محمد في الاصل وروي أبو سليمان عن محمد انه يجوز وثبت الشركة
 بهذا القدر لأنهم لو ذكروا الشراء من الجائنين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر
 حكمها فكذا هو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصه
 الآخر

(كتاب الكفالة)

(سئل) عن رجل له على آخر دين
 وبه كفيل فاحال رب الدين رجلاً
 بالدين على المدين برضاه فهل يبرأ
 الكفيل بذلك من الكفالة أم لا يبرأ
 وبطلان المحتال عليه (أجاب) نعم يبرأ
 الكفيل بذلك ولا يطالبه المحتال
 عليه (سئل) عن شخص ضمن
 (١) قوله ولكن الفرق ظاهر كذا
 في الاصل ولعل فيه سقطاً والاصل
 غير ظاهر كتبه معججه

(أنواع الشركات)

منها المفاوضة ومن خصائصها اشتراط التلفظ بلفظ المفاوضة حتى لو تركها كانت عنانا كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال شمس الأئمة السرخسي تأويل هذا أن أكثر الناس لا يعرفون جميع أحكامها عادة فلا يتحقق منهما الرضا بأحكام المفاوضة فيشترط تصريحهما بالقيام بذلك مقام الرضا حتى لو كانا عارفين أحكامها صح العقد بينهما إذا ذكر معنى المفاوضة وفسرها وان لم يصرحا بها بلفظها ذكر في الاصل لاحد المتفاوضين أن يعبر مال المفاوضة وأن يودعه وأن يهدي من مال المفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشئ والصحيح أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يعده التجار سرفا

(في العنان) في الفتاوى أحد شريكي العنان إذا أقر أنه يستقرض من فلان ألفا لتجارتهما فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه هو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار وجود الاذن وعدمه سواء يدفع كل واحد منهما المال مضاربة هو الصحيح عند أكثر المشايخ وان لم يشترط أن يعمل كل واحد منهما برأيه وهذا بخلاف شركة المضاربة لان المضاربة دون الشركة لان المشاركة تثبت بينهما في المضاربة في الربح لا غير وفي الشركة تثبت فيه وفي الوضعية وفي رأس المال (ح) تجوز شركة العنان بين المسلم والذي اجما (ن) اذا فاض البالغ مع الصبي لم يجز بالاتفاق . اذا فاض المسلم مع المرتد يجوز بالاتفاق . أحد المتفاوضين اذا أقر بدين ينظر ان أقر لاجنبي صح ذلك على شريكه بالاتفاق وللقر له أن يأخذ أيهما شاء وان أقر لأمرأته بالمهر لم يجب على شريكه بالاتفاق وان أقر لأمه لم ينفذ عليه ما عندهما ولو أقر لعبد المأثور أو مكاتب لم يجز على شريكه بالاتفاق (ط) لو كفل أحد المتفاوضين ينظر ان كفل بالنفس لا يؤخذ به صاحبه بالاجماع وفي الفتاوى الشركة بالمكيلات والموزونات والعديدات لا تجوز قبل الخلط في قولهم جميعا لانها تنعني في العقد والشراء بها يقع عمال صاحبها خاصة وأما بعد الخلط والجنس واحد قال أبو يوسف لاتصح الشركة أيضا وانما هي شركة أملاك وقال محمد تصح والربح بينهما على الشرط وان كانا جنسين لاتصح بالاجماع لان الشركة لا تتحقق لامتناع أحدهما عن الآخر فكان الخلط لم يوجد (ن) اذا كان الدين بين المتفاوضين وأقر أحدهما جاز على صاحبه بالاتفاق

(نوع في الشركة على تقبل الاعمال) من الفتاوى قال شمس الأئمة السرخسي هذا العقد نظير عقد السلم من حيث انه مرخص فيه كافي السلم للحاجة ثم هي تكون صحيحة وتكون فاسدة والصحيح في طريق جوازها ما ذكره الصدر الشهيد حسام الدين في شرح الشركة ان طريق جوازها أن يجعل كأنهما اشتركا في التقبل وفي العمل جميعا ثم يتقبل أحدهما ويعمل الآخر فيجوز ويصح عندنا اذا اتفقت أعمالهما كالقصارين والخياطين أو اختلفت كالقصار والخياطين وعند زفر رحمه الله تعالى ان اختلفت لا يصح وعند الشافعي في الوجهين لا يصح . معلان اشتر كاللحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن ما هو المختار أن الاستحجار لتعليم القرآن جائز فيجوز هذا لانه شركة عمل (ن) أعطى بذر الفيلق يعني (تخصيبله) من يقوم عليه بأوراقه

احضاره الاخر الى ثلاثة أيام ومتى مضت المدة ولم يحضره كان عليه ما يلزمه له بالطريق الشرعي ويرأ من احضاره فهل يلزمه (أجاب) نعم يلزمه ما ثبت عليه شرعا ولا يبرأ من ضمان النفس (سئل) عن جماعة من التجار سافروا بجركب ومعهم أجمال من القماش وغيره فهاج البحر عليهم وقوى الريح وتحققوا الغرق ان لم يلقوا بضاعتهم أو بعضها فالقوا بعضها في البحر فما الحكم في ذلك هل يكون مال الق على صاحبه أم على الجماعة (أجاب) اذا رضوا على اللقاء فالغرم على الرأس (سئل) عن شخص ضمن احضار آخر لاخر فحضر المضمون الى المضمون له في غيبة الضامن هل يبرأ من احضاره بعد ذلك (أجاب) لا يبرأ ما لم يقل سلمت نفسي لك عن ضمان فلان (سئل) عن رجل كفل بالدرء في المبيع فاستحق المبيع هل يطالب الكفيل بالثمن بمجرد الاستحقاق للمبيع أم لا بد من قضاء القاضى على البائع أولا بالثمن ثم يطالب به الكفيل بعد ذلك (أجاب) لا يطالب الكفيل بالثمن بمجرد استحقاق المبيع بل لا بد من قضاء القاضى أولا بالثمن ثم يطالب به الكفيل بعد ذلك (سئل) عن

قام عليه قيمة أوراقه وأجر مثل عمله وعلى هذا الودفع بقرة الرجل بالعلف ليكون ما يحصل لصاحب البقرة منها من الولد والسمن والمصل بينهما ويسمى هذا (نيم سودى أو نيم كن) وكل ما يحصل لصاحب البقرة فلا يخرج جرم مثل علفه أو قيمة ذلك وأجر مثل القيام عليه وهو الصحيح لأنه اتخذ ذلك بأمره وعلى هذا إذا دفع الدجاجة إلى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما فالجيلة في جواز هذه المسئلة أن يفرض له نصف البذرا ويبيع منه نصفه بثمن معلوم وكذا يبيع نصف البقرة ونصف الدجاجة حتى تصبح هذه الأشياء مشتركة بينهما فيكون الحادث على ملكهما

(نوع في الشركة في الاعيان والاملاك ما يضمن أحدهما وما لا يضمن) (ن) يعبرين شريكين حمل عليه أحدهما باذن الآخر فسقط ولا ترجى حياته فتعمره لا يضمن لأن حفظ نصيب شريكه في هذه الحالة بالتحرف كان اذنا له به وان كان ترجى حياته يضمن فان تحمره أجنبي بأمره وكان ترجى حياته أو لا ترجى ذكر في كتاب الغصب ما قال بعضهم أنه لا ضمان على أحد إذا كان بحال لا يعيش إلى أن يأتي صاحبه وقال صاحب جامع الفتاوى ههنا أنه يضمن قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار لأنه غير مأذون في الامر والأذن بالتحمر لا تعدام ما يدل على الاذن به وهو الامر بالحفظ في حقه بخلاف نفسه قال وعلى هذا إذا ذبح شاة انسان يضمن وان كان لا يرجى حياته هو المختار والراعى والبقار لا يضمنان لوجود الاذن به دلالة ههنا وانعدامه ثمة . في الفتاوى طعام وأدراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر فأخذ منه نصفه قال محمد أرجوان لا بأس به قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ . سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها در غير أن لأحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها إلى هذه السكة ليس له أن يفتح بابا إلى هذه السكة به أفتى أبو القاسم والفقيه أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح (م) لو تصرف أحد الورثة في التركة المشتركة وربح فالربح للتصرف وحده . لو قال أحد الشريكين للآخر نفسي ومالى لك لم يكن هذا القول شيئا . اذا اشتراكا بالعروض أو المكيل أو الموزون فاشترى بها فلكل واحد منهما فيما اشترى من الملك قدر قيمة متاعه يوم الشراء حتى لو كانت قيمة متاعهما على السواء كان المشتري بينهما نصفين وان كانت مختلفة فبحسب ذلك فان باعوا المشتري قسما التمن بينهما على اعتبار ملكهما والمشتري في ذلك بقدر قيمة ما لهما يوم الشراء فيما اذا وقعت الشركة بما لا مثل له كالعروض أو بما له مثل كالمكيل والموزون والعديد المتفاوت هو الصحيح والمأخوذه . ولشريك العنان والمستبضع والمضارب أن يسافر بالمال هو الصحيح من قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

(كتاب الصيد والذبايح والضحايا)

وهو ينقسم الى فصول وأنواع

(الفصل الاول) في الصيد وفيما يحل أكله وما لا يحل صيدا كان أو غيره في الفتاوى كراهة لحم الفرس كراهة تحريم هو الصحيح (ط) الحمار الوحشى حلال بالاتفاق (ن) من له دجاجة علفها نجاسة أو شاة أو ابل كذلك فالدجاجة نجس ثلاثة أيام والشاة أربعة والابل والبقر عشرة هو المختار لان الظاهر أن طهارتها تحصل بهذه المدة (ن) الجدى اذا كان ربى بلبن أنان

كفل بنفس شخص الى مدة معلومة هل يصح ويطلب به قبل مضي المدة أو بعدها (أجاب) نعم تصح الكفالة ويطلب به بعد مضي المدة (سئل) عن رجل له على آخر دين وله كفيل ثم ان رب الدين أحال على المديون رجلا برضاه هل يبرأ الكفيل من الكفالة بذلك أم لا يبرأ ويطلب به المحتال بالكفالة (أجاب) نعم يبرأ من الكفالة بالحوالة المذكورة (سئل) عن له على آخر حق فطالب به فقال له شخص ان غاب عن البلد فلى الحق الذى عليه فغاب عن البلد فهل يصبر كفيل بذلك ويلزمه الحق الذى عليه (أجاب) نعم يصبر كفيل بذلك ويلزمه الحق الثابت عليه (سئل) عن ضمن آخر في غيبته ضمان ذمة فطالبه المضمون له بالقدر المضمون فيه فأنكر الدين ولم يثبت عليه فهل يلزم الضامن ماضين فيه أم لا (أجاب) لا يلزم لعدم ثبوت الدين على المضمون (سئل) عن العبد اذا لزمه مال بسبب الكفالة أو غير هاهل يطلب به في حال رقه ويدفعه عنه السيد أم بعد العتق ولا شيء على السيد بسببه (أجاب) يطلب به بعد العتق ولا شيء على السيد بسببه (سئل) عن له دين على آخر فقال

(نوع منه) رعى جرادة أو سمكة فأصاب صيداً فعن أبي يوسف وابتان والمختار أنه يؤكل

وان أرسل إلى ما يظن أنه شجرة أو إنسان فإذا هو صيد فأصابه يؤكل هو المختار لأنه تين أنه أرسل إلى الصيد . وان أرسل على ظن أنه صيد فإذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل هذا في المجرد الكلب المرسل إذا جرح الصيد وبقي فيه من الحياة كما بقي في المذبوح من الاضطراب ونحوه فوصل إليه المرسل ولم يذكه حل وان كان أكثر من ذلك ولكن لا يتأتى فيه الذبح لضيق الوقت فقد اختلفت أقاويل المشايخ والروايات فيه والمختار أنه يحل وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى واتفقوا أنه ان كان لا يتمكن من الذبح لفقدان الألة لا لضيق الوقت لا يحل . اذ ارعى صيداً ثم أخذه المالك ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر المالك على ذبحه يؤكل وهو استحسان وبه قال الحسن بن زياد وهو المختار لأنه اذا لم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه صار كأنه لم يقدر على الذكاة أصلاً بان لم يبق فيه من الحياة الا مقدار ما يبقى في المذبوح وفي قول علمائنا الثلاثة لا يؤكل والاول هو المأخوذه

(نوع فيما يدخل فيه الشك) اذ اوقع المرمى على شئ ومات ينظر ان كان ذلك الشئ مما

لا يقتل كالارض بان وقع على سطح أو أجزء مفروش يؤكل وان كان مثل حد الرمح والقصبه المنصوبة المحددة وحد الأجر لا يؤكل قالوا وهذا اذا كانت الجراحة التي أصابته بحيث تجوز السلامة منها بان أصابت يده أو رجله فان كانت بحيث لا يسلم منها لكن بقي فيه من الحياة كما في المذبوح يؤكل ولا يحرم بالاجماع . ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر اذهني في شرحه أنه اذا رمى طيراً ما ثاب ووقع فيه والجراحة فوق الماء يحل أكله بكل حال وان كانت تحته أو يكون الصيد برياً والجراحة فوق الماء وتحتة يحتمل أن يكون موته بسبب الماء فينظر في صفة الجراحة ان كانت بحال لا يسلم منها بان بقي فيه من الحياة كما في المذبوح لا يحرم بالاجماع وان كان أكثر من ذلك فهو على ما هو للاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

(نوع فيما يصير به الاهل متوحشاً) بعير ندأ وثوراً وشاة في المصرف في البعير والثوران علم

أنه لا يقدر على أخذه الاجماعه فله أن يرميه لانه قد لا يقدر على الذكاة الاختيارية فهم بانفسه لصيل البعير ونظم الثور وفي الشاة ليس له أن يرميها لانه يقدر عليها طاهر او حاد الندد وأن لا يقدر عليها الاجماعه قالوا والمعتبر في هذا ما يقع في نفس صاحبه

(نوع منه) اذا ضرب البازي بمنقاره أو غلبه الصيد حتى أثنخه أو جرحه الكلب فجاء صاحبه

وتمكن من أخذه ولم يأخذه حتى ضربه البازي أو الكلب مرة أخرى فأت فعند عامة مشايخنا لا يحل أكله (ق) يكره الطافي لانه حرام بل لكونه متغيراً لا يطيب وينفر عنه الطبع واصل هذا قولهم جميعاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى السمكة اذا قتلها حراً الماء وبرده لا تؤكل وهو كالطافي وقال محمد بن نوح وعليه الفتوى . في الفتاوى لو أرسله من له ملة وزجره من لاملة له فانزجر بزجره واصطاد يؤكل ولو كان على العكس لا يؤكل اعتباراً للارسال واسقاطاً لاعتبار الزجر لكن في الوجه الاول انما يؤكل اذا زجره من لاملة له وهو على ذهابه بعد فان كان واقفاً عن السير فانزجر بزجره لا يؤكل أيضاً كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي وهو المأخوذ به . اذا توارى الكلب والصيد عنه بعد الارسال ثم وجد الصيد بعد وقت مقتولا وليس به أثر غيره والكلب عنده يؤكل استخصاناً قال مشايخنا كون الكلب عنده شرط لازم للعمل حتى لو لم

له شخص الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه لك فهل يكون كفيلاً بذلك أم لا (أجاب) لا يكون كفيلاً بذلك (سئل) عن رجلين لهما على آخر دين ضمن أحدهما الآخر حصته في الدين هل الضمان صحيح أم لا واذا كان غير صحيح وأدى إلى صاحبه بحكم الضمان هل له الرجوع بما أداه أم لا (أجاب) الضمان المذكور غير صحيح وله الرجوع عليه بما أداه له بحكم الضمان (سئل) هل تصح الكفالة بالمجهول (أجاب) نعم تصح (سئل) عن ادعى عبد في يد آخر أنه ماله ولم يصدقه واضع اليد على دعواه وخرج ليحضر بيته وكفل شخص بنفس العبد فأت قبل البيعة هل يبرأ الكفيل أم لا (أجاب) لا يبرأ ويضمن قيمته لمستحقه (سئل) عن رجل قال لا آخر مهمابعتي من فلان فالتن على هل تكون هذه كفالة صحيحة أم لا (أجاب) تكون الكفالة صحيحة (سئل) عن الكفيل بالنفس اذا طواب باحضار الغريم فادعى أنه غائب عن البلد ومقيم ببلدة أخرى هل يقبل قوله في ذلك بمجرد و يمنع الطلب عنه مادام غائباً في ذلك أم لا بد أن يثبت عند الحاكم ذلك بالبيعة (أجاب) لا بد أن يثبت ذلك

الليل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة ولا يدري أنه من الكلب أو غيره قال في الأصل كره أكله واختلفوا في أنه تحريم أو تنزيه والصحيح أنه تحريم وهو المأخوذ به . لو أكل الكلب بعد الحكم بتعليمه خرج من كونه معلما والخلاف فيما مضى من الصيد معروف قال بعضهم الخلاف فيما قرب عهده من صيوده فأما ما مضى عليه شهر ونحوه من صيوده وقد قدده صاحبه لم يحرم بلا خلاف وقال شمس الأئمة السرخسي الاظهر أن الخلاف فيما سواه وانفقوا أن ما لم يحرمه المالك من صيوده بعد يحرم عندهم جميعا والحاصل أن عند أبي حنيفة رجه الله تعالى بأكله بحكم كونه جاهلا مستندا وعندهما مقصورا عليه . الكلب المعلم ونحوه اذا قتل الصيد من غير جرح خفقا ونحوه اختلفت الروايات وال عبارات فيه والمختار ما ذكر في الزيادات أنه اذا قتلته من غير جرح لا يحل . في كل موضع وجد القطع والبضع هل يشترط الادماء مع ذلك اختلفوا فيه فاشترب بعضهم ذلك في الجراحة الصغيرة والكبيرة لا . ذكر الشيخ الامام الرستغني أن في التذكية الاضطرابية اذا وجد الجرح ولم يسيل الدم قال بعضهم لا يؤكل كافي الاختيارية اذا ذبحت ولم يسيل فاهما لا تؤكل وقال بعضهم تؤكل كافي الاختيارية أنها تؤكل وان لم يخرج الدم لكن بشرط أن تكون الجراحة كجراحة الاوداج فائتله في العادة قال صاحب جامع الفتاوى انه يحل اذا وجد الجرح الصالح كما ذكرنا وهو المختار . الاولى أن لا يؤخذ الطير بالليل ذكر في الأصل أن من أخذ صيدا أو فراخه من دار انسان أو أرضه فهو لالا أخذ الا أن يحضر صاحبها يأخذه ويصرمه بحيث يقدر على أخذه من غير صيد أي من غير معالجة كثيرة كالشبكة والرمي ونحوه هذا هو الصحيح قال من المختار اذا اتخذ دارا أو شجرة ليفرخ الصيد فيها فالفرخ له

(القسم الثاني من كتاب الذبايح) وان قطع الحلقوم والمرئ والا كثر من أحد الودجين يحل والافلا هو الصحيح من الروايات والمختار وكذلك لو قطع أحد الودجين معهما (ن) شاة مرضت وبقي من الحياة ما يبق في المذبوح بعد الذبح فعندهما لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما لا تحل واختلفوا على قول أبي حنيفة ونص الطحاوي بأنها تقبل وتحل اذا ذكاهما ذكر الفقيه في مختلف الرواية هكذا وعليه الفتوى . لو شق الذئب بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما ذكرنا فهو على هذا الاختلاف والمختار أنها تقبل الذكاة . ذبح الشاة وقطع الحلقوم والوداج الا أن الحياة فيها بعد فقطع انسان بضعة منها تحل لانها ليست بمبانة من الحي

(نوع في التسمية) (ب) المستحب أن يقول باسم الله والله أكبر وذ كرشمس الأئمة الحلواني في شرحه المستحب أن يقولها بغير واو . اذا قال باسم الله وباسم فلان لا يحل هو المختار

(القسم الثالث في الاضحية) تجب التضحية بالنذر ولا تجب بمجرد النية أصلا وبالشراء بنية التضحية من الغنى باتفاق الروايات وأما النذر فقد اختلفت الروايات فيه جدا والمختار أنه لو اشتراها بنية التضحية في أيام النحر تصير التضحية واجبة في حقه وان لم يقل بلسانه شيأ في جواب ظاهر الرواية هكذا اختاره الصدر الشهيد حسام الدين في شرح أضاحي الزعفراني وعليه الفتوى فان لم تكن النية مقاربة بشرائه لا تجب بالاجماع وان صرح بلسانه وقت الشراء أنه يشتريها ليضحي بها تصير واجبة بلا خلاف (ج) مصري وكل وكيل بأن يذبح شاة له وخرج الى السواد فأخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا يعتن المصرون بها هناك فهذا

عند الحاكيم بالينة ويكون في علم الحاكيم فان أثبتته يؤجل مدة الذهاب والاياب ويتوثق منه بكفيل بالنفس فان أحضره والا حبس (سئل) عن ادعى على آخره لا بطريق الكفالة عن فلان فانكره فأقام عليه بينته به ثم أقر المدعى أنه لاحق له قبل الاصيل هل يبرأ الاصيل والكفيل بذلك أم لا (أجاب) نعم يبرأ الاصيل بذلك وكذا الكفيل لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل (سئل) عن رجل له على آخر دين شرعى وبه كفيل فهل له المطالبة بالدين على الاصيل والكفيل وجبهما عليه أم لا (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن المديون اذا أحال رب الدين بدينه على مديون له برضاه وضمنه في ذلك هل يصح الضمان ويطلب أيهما شاء (أجاب) نعم الضمان صحيح وله أن يأخذ المال من أيهما شاء (سئل) عن رجل ضمن آخر في دين له عليه ثمن مبيع أو أجرة لازمة عليه ثم ان رب الدين أجله على الكفيل الى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الاصيل حالا أم مؤجلا عليهما (أجاب) يصير مؤجلا عليهما كما صرح به المقدسي في الحاوي (سئل) عن كفل آخر فيما يقربه لرب الدين

وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان كان الوكيل يعلم بقدم الموكل ولا يعلم ففي القسم الاول لم تجز الاضحية عن الموصى كل بلا خلاف وفي القسم الثاني اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والمختار قول أبي يوسف انه يجزئه (ب) ذبح عن ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح بأمره أو بغير أمره ففي الوجه الاول لا يتناول من لحمه هو المختار لان الاضحية تقع للميت وفي الوجه الثاني يتناول هو المختار أيضا لان الذبح حصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح أضحية واجبة تسقط عنه . في الحاوي صاحب العقارات والمستغلات الكثيرة يعتبر في الفضل عن حاجته نزل الضيعة والمستغل هو المختار حتى لو كان يفضل من نزل ضيعته ومستغله عن حاجته سنة ما يبلغ مائتي درهم فعليه الاضحية والا فلا هكذا ذكر أستاذنا الشيخ الامام ظهري الدين المرعيتاني قال وهذا اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر باعتبار قيمة الضياع والمستغل على ما عرف . المرأة تعتبر موسرة بالمهر المجمل وهو (دست يمين) اذا كان زوجها مليئا عندهما خلافا لابي حنيفة ولا تعتبر موسرة بالمؤجل منه بالاجماع . في الفتاوى وفي الوجوب على الاب الموسر عن الولد المعسر خلاف وكلام كثير وجواب ظاهر الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها لا تجب بخلاف صدقة الفطر فانها تجب عليه وعنه والفرق ما عرف وفي الجامع الصغير أن الغني يضحى عنه والمختار ما مر جواب ظاهر الرواية فلو ضحى عنه من مال نفسه وان لم تكن واجبة عليه يفعل بها ما يشاء وعن القاضي أبي جعفر الاستروشي يفعل بها ما يفعل بقربان نفسه وهو الصحيح وأما الصبي الموسر هل تجب في ماله على الاب أو الوصي اختلفت الروايات والافاويل في ذلك قال بعضهم تجب عندهما وقال محمد وزفر لا تجب في ماله في ظاهر الرواية في قولهم جميعا فروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى انها تجب في ماله على الاب والوصي وكذا اختاره القاضي أبو جعفر قال تجب الاضحية في ماله ويقوم بها الاب أو وصيه أو الجد ولا يطعم منها أحدا بل يطعم الصبي وخدمه والابوان يأكلان منه استحسانا ويجوز أن يشتري بذلك اللحم للصغير مطعوما ولا يشتريان به شيئا آخر ولا ضمان على الاب فيما فعل على كل حال وأما الوصي فقد اختلفوا فيه فبعضهم فرقوا بينه وبين الاب وقالوا يضمن الوصي مالا يأكل الصبي لعدم النفع للصبي ظاهرا وكان أبو يعقوب الاستروشي يقول بان الاضحية بمال الصغير لا لمسالك والحفظ عليه لا للتصدق بها فاذا تصدق الوصي بلحمها ضمنه وقال بعضهم لا ضمان على الوصي أيضا على كل حال كلاب وهو المختار وعليه الفتوى

(نوع في وقتها الى آخر ما فيه) ولودج المصري بعد تشهد الامام قبل سلامه اختلفوا فيه وذكر في الحاوي روايتين فيه وقال صاحبه والاصح انه يجزئه من غير اساءة وكذا قال أستاذنا الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله انه الاصح وهو المختار لان الصلاة قد تمت ولهذا لو ضحك لا تنتقض صلاته ولو ترك المقتدى الامام في هذه الحالة وذبح جاز ولو ترك أهل مصر صلاة العید لفتنة أو لعدم الوالى أو لعدم الامير والمسئلة مذكورة في كثير من المواضع مع الاختلاف في الجواب والمختار أنه لا تجوز التضحية في اليوم الاول قبل الزوال وتجوز بعده وفي اليوم الثاني والثالث . لو صلى الامام بهم العید وضجوا ثم أخبر أنه كان على غير طهارة وتفرق الناس أو لم يتفرقوا فهي جائزة مطلقا علما بذلك أو لم يعلموا بعد التفرق أو قبله وقد روى عن

فأقر بمال عليه لرب الدين هل يكون ضامنا لذلك بمقتضى اقراره أم لا بد من ثبوته (أجاب) نعم يكون ضامنا لما أقربه (سئل) عن ضمن احضار آخر لشخص فقبل أن يحضره قال لاحق لي فقبل المضمون هل يبرأ من احضاره أم لا يبرأ (أجاب) لا يبرأ وعليه تسليمه (سئل) عن المريض اذا ضمن آخر في مال معلوم ومات هل ضمانه صحيح ويؤخذ المال من تركته أم لا (أجاب) نعم ضمانه صحيح ويؤخذ من ثلث ماله

(كتاب الحوالة)

(سئل) عن رجل أحال رجلا بماله عليه على ان المحتال بالخيار هل تجوز الحوالة أم لا (أجاب) نعم تجوز (سئل) اذا شرط للمحتال في الحوالة أنه متى شاء رجع على المحيل هل تصح الحوالة والشرط (أجاب) نعم تصح الحوالة والشرط والمحتال بالخيار يرجع على أيهما شاء (سئل) عن احتال على آخر بمال حوالة شرعية بشرط الخيار على أنه متى شاء رجع على المحيل هل الشرط جائز معمول به وله الخيار في مطالبة المحيل والمحال عليه أم لا

(أجاب) (١) نعم الشرط جائز وله الخيار في مطالبة أيهما شاء (سئل) عن باع شيئا وأخذ رهنا من المشتري على الثمن ثم أحال غريمه على المشتري بالثمن ورضيا بالخوالة هل للمشتري أخذ الرهن من البائع أم للبائع حبسه حتى يوفي المشتري الثمن للمحال (أجاب) للبائع حق حبس الرهن وليس للمشتري أخذه منه (سئل) إذا أحال المشتري البائع على غريمه بالثمن هل له أخذ الرهن أم للبائع حبسه حتى يستوفي حقه (أجاب) للبائع حبس الرهن حتى يستوفي حقه (سئل) عن شخص باع من آخر شيئا وأحال بثمنه شخصا آخر حوالة شرعية ثم تقايلا البيع هل تبطل الحوالة أم لا (أجاب) لا تبطل الحوالة بالاقالة ويلزم المحال عليه دفع المبلغ للمحال ويرجع المحال عليه بنظيره (سئل) عن شخص احتال بدين على آخر برضاه فطالبه به فادعى الفقر وأثبت بطريقه الشرعي هل له الرجوع على المحيل بدينه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على المحيل بدينه (سئل) عن رجل اشترى من آخر شيئا بثمن معلوم وتسلم المبيع وطالبه البائع بالثمن فادعى أنه أحال به على فلان الغائب وأقام بيته بذلك هل تسمع

(١) قوله أجب نعم الشرط جائز الخ هذا الجواب وسؤاله كاللذين قبلهما معنى وإن كان في بعضها زيادة ونقص في اللفظ ولكن كذا وقع

وجدت بعد صلاة جازرة في الجملة أما بالاجماع إن لم يكن الإمام عدلا وعلى قول الشافعي إن كان عدلا لما عرف من مذهبه فلا يكون هذا تضحية قبل الصلاة قطعاً بل كان بعد صلاة معتبرة في الجملة وهل تعاد الصلاة إن لم يتفرقوا ولم تزل الشمس والمختار أنها تعاد إن كان الإمام عدلا والأفلا . إذا مضت أيامها ولم يضح وهو غني روى الحسن أنه لا شيء عليه لأنها قربة مؤقته فصارت كصلاة العبد والصحيح أنه يلزمه التصديق بعينها وقبيلتها

(نوع فيما يجزئ من التضحية وما لا يجزئ) إن خلقت بلا أذن فيه روايتان والفتوى أنها لا تجزئ . المختار أن الفاتئ إذا كان أكثر من الثلث لا تجزئ وفاتئ الثلث أو أقل يجزئ في جميع هذه الأعضاء والأشياء وعليه الفتوى غير أن في مقطوعة الأذن والطرف والذنب ونحوها يمكن معرفة قدر الفاتئ حسا فينظر في ذلك والسطور لا تجزئ وهو من الشاة ما انقطع اللبن عن أحد ضرعيها لأن لها ضرعين فيكون الفاتئ أكثر من الثلث ومن الأبل والبقر ما انقطع عن ضرعيه لأن لكل واحدة منهما أربعة أضرع . إن تعيبت بشئ من العيوب المانعة حالميا بعلمها للذبح ذكر في (ع) أنه إن ذبحها على الفور أو ترك ثم ذبحها من الغد جاز في الوجهين لأنها مستحقة للاتلاف بجميع أجزائها فتدعيه باتلاف بعضها على البعض لا يمنع وهو المختار وعليه الفتوى لأن أيام التضحية كوقت واحد وهذه الحوادث من ضرورات التضحية . ذكر الصدر الشهيد درجة الله تعالى في شرح التضحية في الفتاوى رجل ضحى بشاتين تكلموا قال محمد بن سلمة لا تكون التضحية إلا بواحدة والمختار أن تكون التضحية بهما والدليل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وضحى عام الحديبية بمائة بدنة . فيما يضحي به إذا اختلفا في القيمة أو ألهم فالزائد قيمة أو لحما أفضل وإذا استويا قيمة ولحما فأطيبهما لحما أفضل وإذا استويا في هذا كله قال الاستاذ تظهير الدين المرغيناني بأن المتفق على وقوعه أضحية أولى والبقرة أولى وأفضل من الشاة إذا استويا في الثمن لكونها أعظم وأكثر لحما والشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم لأن لحم الشاة أطيب فإن كان سبع البقرة أكثر لحما فهو أفضل والذكر من الضأن والأنثى إذا استويا قيمة ولحما فالذكر أفضل لأنه أطيب لحما والأنثى من البقر والأبل أفضل إذا استويا لأنهما أطيب وكان الاستاذ يقول إن الشاة السمينة العظيمة التي تساوي بقرة قيمة ولحما أفضل من البقرة لأن جميع الشاة تقع فرضا بخلاف واختلاف في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوعا ولا اختلاف في جزئها أولى مما فيه خلاف

(نوع في الانتفاع بالتضحية ما يجوز كله وما لا يؤكل من التضحية وما يستحب له من ذلك) فيطعم منها الغني والفقير ويهب منها ما شاء لغني وفقير ولمسلم ولذمي وإن أكل الكل أو أطعم الكل كان جائزا واسعا والصدقة أفضل الآن يكون معيلا فلا فضل أن يدعه لعياله ويوسع عليهم وهذه الجملة في الاضاحي . الزعفراني في حلها وخوصفها الموسر والمعسر الذي اشتراها للتضحية سواء وهو الصحيح لو باع جلد هاشبي لا ينتفع به إلا باستهلاكه كالرباعه بالدرهم أو باللحم لا يجوز هو المختار ويضمن قيمته ويتصدق بها ولو أربيع لحم التضحية أطلق الجواب في الأحكام أنه لا يجوز بيعه أصلا سواء باعه بما ينتفع بعينه أو لا ينتفع به إلا باستهلاكه بخلاف

(فصل في التضيعة عن الغير وبشارة الغير)

لو ذبح أضيعة غيره عن المالك بغير أمره صريحاً يقع عن المالك ولا ضمان على الذابح استحساناً أطلق هنا ولم يقيد بما إذا أضاعها المالك للتضيعة وقيد في الاجناس والمختار هو الاول .
غصب أضيعة الغير وذبحها عن نفسه متعمداً إذا أجاز المالك وأخذها مذبوحة جاز عن المالك فيما اختاره محمد بن مقاتل والغاصب كالمعين ويضحي عن نفسه مرة أخرى إن كانت عليه وإن ضمنه المالك تقع عنه وتصير الشاة ملكاً له من وقت الغصب هو المختار قال مشايخنا أن ذبح شاة الوديع لا يتخلو عن مقدمات أخذها بنية الذبح وإخراجها له وشدقوا ثمها وبهم يصير غاصباً فيصح منه إذا ضمنه المالك كافي المغصوبة وهذا كما قالوا في المودع إذا باع الوديعه فضمنه المالك فإنه ينفذ بيعه على ما هو المختار ولو كان مكان المغصوب استحقاق بأن ذبح الشاة فاستحقها رجل بعده فإن ضمنه قيمتها كره في الاجناس أنه يجزئه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهو الصحيح والمختار ما مر

(نوع في الشركة في الضحايا) لا تجوز شركة ما فوق السبعة لانه لا أثر فيه والقياس ينفيه (ن) الجاموس يجزئ عن سبعة هو المختار . في الفتاوى (١) ابل بين اثنين ضحيته فان كان لاحدهما سبع أو سبعان أو نحو ذلك والباقي للاخر يجوز بلا خلاف فان كان بينهما نصفين على السواء اختلفوا فيه والمختار أنه يجوز جعلان نصف السبع تبعاً لثلاثة أسباع (نوع في المتفرقات) إذا اشترى شاة وهو فقير يوم النحر للتضيعة وضحي بها ثم أسرف في هذه الأيام فعليه أن يعيد كذا ذكره الشيخ الامام محمد الحزمولى وقوم من المتأخرين قالوا لا يعيد وهو المختار والمأخوذه

(كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب وفصول)

(الباب الاول بما فيه) يجب أن يعلم أن ذكر الصدقة وحدها لا يكفي ولا ينعقد به الوقف وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد والخصاف وهلال وعامة المشايخ لا يجزئه ولا يكون وقفاً قالوا وإن ذكر الحبس مع ذلك بأن قال موقوفة محبوسة أو حبس وكان مشايخ بلخ أفتوا بقول أبي يوسف قال الصدر الشهيد حسام الدين ونحن نفتي بقوله أيضاً المكان العرف . في الفتاوى لو قال موقوفة محرمه حبس أو موقوفة حبس محرمه لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار فيها ما ذكرنا من قول أبي يوسف . إذا ذكر الصدقة وجاء بكلام يكون حبسها لما ذكرنا . لا بدليس بشرط عند عامتهم وهو شرط عند الخصاف وجماعة والمختار قول العامة لا تنافهم على أنه لو ذكر الفقراء والمساكين كان ذلك كذا كالتأبىد وكذا إذا لم يذكرهم لأن ذكر الصدقة والوقف ذكر لهم دلالة لما عرف (ع) لو قال أَرْضِي موقوفة على فلان أو على ولدى أو على قرابتي وهم يحصون ولم يذكر آخره للفقراء ولا لوجه من البر لم يجز عندهم والفرق لابي يوسف بين هذا وبينه إذا قال موقوفة ولم يعين أحداً أنه إذا لم يعين أن يجعل وقفاً على الفقراء فيجعل كذلك اعتباراً للظاهر فأما إذا عين لا يمكن ذلك . ضحي هذه صدقة موقوفة لله أبداً ولم يزد على هذا فان غلظها جارية على المساكين بلا خلا

البينة بالحالة في غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال وإذا حضر وأنكر قبول الحوالة لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى إعادة البينة (أجاب) نعم تسمع البينة بالحالة في غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال عليه ولا عبرة بانكاره إذا حضر ولا يحتاج الى إعادة البينة عليه (سئل) عن مدبون أحوال رب الدين على آخر يدينه ورضى المحال عليه بالحالة ومات فقير اهل للمحتاج الرجوع على المحيل يدينه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليه إن مات فقيراً

(كتاب الوكالة)

(سئل) عن شخص وكله آخر في قبض حق على آخر فقبضه ودفعه فأنكر هل يكلف بينة أم يصدق (أجاب) يصدق بيمينه في الدفع الى الموكل ولا بينة عليه (سئل) عن شخص وكله آخر في قبض مبالغ من آخر فمات الموكل فطالب الورثة الوكيل بما قبضه لمورثهم فادعى دفعه له في حال حياته فهل يصدق في الدفع له بينة أم بيمينه (أجاب) لا يصدق

(١) قوله ابل بين اثنين الخ لو قال بغير أو بدنة كما قال غيره لأن الابل اسم جمع لا مفرد كما لا يخفى كتبه

(نوع في الصحة والشيوع) التسليم الى المتولى شرط عند محمد رحمه الله تعالى ولا يصح بدونه وبورث عنه بعد الموت فيجوز بيعه وعند أبي يوسف ليس بشرط ويكتفى بالشهاد ولا يجوز بيعه ولا يورث عنه ومشايخ بلخ أفتوا بقول أبي يوسف ومشايخ بخارى أفتوا بقول محمد رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى . اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره للفقراء لم يكن وقفا وعند أبي يوسف قد اختلفت الروايات فيه والأكثر على أن التأيد شرط عنده والاصح والاطهر من مذهبه أنه لا بد أن يأتي بما يدل عليه بان يجعل آخره للمساكين ويجوز ذلك هو المختار وأجمعوا على أن الوقف على الولد بدون النسل باطل أصلا . وقف ضيقة له على أن يبيعها أو يصرف ثمنها الى حاجته فالوقف والشرط باطل هو المختار لانه بنعدم به التأيد . جامع الفتاوى أجمعوا أن الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحته أما فيما يحتملها فعند محمد رحمه الله تعالى يمنع وبه أخذ مشايخنا وعلى قول أبي يوسف لا يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ . أجمعوا أن ضيقة لو كانت موقوفة على الأرباب بان وقف رجل على الأرباب أو بان وقف رجل على بنيه فأرادوا القسمة أو أحدهم يدفع نصيبه مزارعة لا يجوز وليس للأرباب أن يعقدوا على الوقف عقد مزارعة وانما ذلك للقيم لان الولاية له وصحة العقد تفتقر الى الولاية . وقف أرضه أو داره ثم استحق نصفها ونحو ذلك شأن باطل الوقف فيما بقي عند محمد وهو المختار (١) وفي الأصل اذا كانت الأرض لرجلين فتصدقاها صدقة موقوفة على الفقراء ودفعها الى وال يقوم بها جاز وان تصدق كل واحد منهما بنصيبه مشاعا على حدة صدقة موقوفة وسلم الى وال يقوم على ذلك لا يجوز وان تصدق كل واحد بنصفها على حدة وجعلوا والي والقيم رجلا واحدا وسلم اليه جميعها جاز

(فصل في الموقوف ما يجوز به الوقف من المنقول وغيره وما لا يجوز) ان وقف الكتب تكلموا فيه والمختار أنه يجوز لمكان التعارف . ولو قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير له حتى يسلمها الى قيم المسجد لما عرف من اشتراط التسليم على ما هو المختار . ذكر الخصاص أن الثمر لا يدخل في وقف الأشجار بدون الذكرو عليه أكثر المشايخ وهو الصحيح اذا جعل ظهر دابته أو غلة عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا جميعا . في وقف هلال وقف البناء بدون الأصل لم يجز هو المختار . البقعة الموقوفة على جهة اذا بنى رجل فيها بناء ووقفه على تلك الجهة يجوز بالاخلاف تبعا لها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والاصح أنه لا يجوز . في الوقف على أقرباء الرسول عليه الصلاة والسلام اختلفوا والحاصل أن في جواز الوقف عليهم وفي صدقة التطوع وايتان والمختار أنه يجوز الوقف عليهم وكذا صدقة التطوع . اذا وقف على أمهات أو أولاده يجوز ولا شك أن الوقف عليهن كالوقف على نفسه والجواب المختار في المسئلة قول أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ قال الصدر الشهيد حسام الدين ونحن نفتي أيضا بقوله نزعنا الناس في الوقف . ولو قال أرضي موقوفة على فلان ومن بعده على أوقال على وعلى فلان أو على عبيدي وعلى فلان فهو على هذا الاختلاف والمختار أنه يصح

(فصل في الوقف على أولاده وأولاد أولاده الى ما نواله وادواته) ولد الأولاد يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الإناث لانه أوجب لهم على السوية وأولاد البنات يدخلون فيه في رواية الخصاص . ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعده على المساكين صح ويدخل فيه المال كله حقه محدث الغاية هذا قبل هلاله به أخذ مشايخنا وهو المختار عنه لان

في ذلك يمينه ولا بد من بينة شرعية تشهد له بالدفع (سئل) عن وكل آخره كالة دورية بان قال له وكلت في الشيء الفلاني وكلما عزلتك عنه فأنت وكيل فأراد عزله هل يملكه أم لا (أجاب) نعم يملك عزله بصيغة قوله عزلتك من الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة (سئل) عن الوكيل اذا عزل نفسه بغية الموكل هل ينزل وتصرفه صحيح حتى يعلم الموكل بعزله (أجاب) لا ينزل بمجرد عزل نفسه وتصرفه صحيح فيما وكل فيه حتى يعلم الموكل بعزله (سئل) عن الوكيل يقبض الدين أو العين اذا ادعى دفع ذلك لموكله هل يصدق بيمينه أو لا بد من بينة مع انكار الموكل (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن الوكيل اذا وكل في بيع أو طلاق أو غيرهما وامتنع من فعله هل يجبر عليه أم لا (أجاب) لا يجبر عليه وهو مخير في فعله (سئل) عن ادعى على آخر دين لموكله فأعترف به وادعى دفعه لموكله وبينته غائبة ولم يصدقه الوكيل هل يهمل الى أن يحضر

(١) قوله وفي الأصل اذا كانت الأرض لرجلين الخ الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها ذكرها في الخاتمة فراجع اه معجبه

الوقف يجب عند حدوث الغلة لأن الموقوف عليه لا يملك الرقبة وانما يملك الغلة والغلة قبل حدوثها معدومة وتلك المعلوم لا يصح فلا يكون الوقف واجبا بالهابل هو واجب وقت حدوثها (نوع) ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف والوصية يرجع الى مراده ان اراد بيت السكن فأهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم يكن بينهما قرابة وان اراد بيت النسب فأهل بيته جميع أولاد ابنته المعروفة به ذكر القاضي الامام على السغداني ان الواقف ان كان له بيت نسب مشد بيت العرب فأهل بيته جميع أولاد ابنه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن في بيت نسب فأهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة واختار هذا والا كل كاهل البيت فاعرفه لو وقف على أهله لا يدخل فيه الا امرأته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص هلال على قوله في وقفه في الاستحسان يدخل فيه كل من هو في عياله ونفقته ويضمه بيته لقوله تعالى فأسرأهك واقوله ونجيتاه وأهله والمراد من يعوله ويضمه اليه وهو المختار . ولو وقف على جيرانه فعلى قولهم ما جاره كل من جمعهم مسجدا محلته وهو المختار وذكر في الزيادات أن الشرط هو السكن عليك أو بغيره عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية هو المختار . وقف وقفاً على الفقراء وأقربائه قال نصير الوقف بين الفقراء والقربات نصقان قال داود ذهب بعض المتأخرين الى أن هذا يكون اذا كان الاقرباء لا يحصون فان كانوا يحصون فلكل واحد منهم سهم وللفقراء سهم والصواب ما قال نصير لانه مراد الواقف به يفتى . قال في الصحة أرضى صدقة على الفقراء بعدى وهي تخرج من الثلث أو كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين به يفتى وذكر فيه بعد هذا أنه لو وقف على الفقراء في الصحة فاحتاج بعض ورثته يعطى وهو أولى من سائر الفقراء لكن انما يجوز بأحد الشرطين اما أن يصرف البعض اليه والبعض الى الجانب أو الكل اليه لكن في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم دائماً ربما يقع عند الناس أنها وقف عليهم وبطول العهد ربما يتخذونه ملكاً . عن هلال رحمه الله تعالى لو وقف على الفقراء مطلقاً جاز صرفه الى ولده ان احتاج وهذا بخلاف الزكاة لان الوقف يسلك به مسائل الصدقة النافلة وفي هذه المسئلة للشايخ أقاويل والمختار ما قاله هلال لكن يعطى أقل من مائتي درهم وان أعطى مائتي درهم جاز ويكره كافي الزكاة والله تعالى أعلم

(الباب الثاني في الولاية في الوقف وتصرفات المتولى والقيم)

(ن) وقف ولم يشترط الولاية فيه لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز والولاية له وهكذا ذكر هلال والخصاف لانه أقرب الناس اليه فكان أحق قال الصدر الشهيد هذا انما يتأتى على قول أبي يوسف لان التسليم الى المتولى ليس بشرط عنده ولا يتأتى على قول محمد وبه يفتى . لو أوصى اليه في الوقف خاصة فهو وصى في الاشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وهو الصحيح

(فصل في التصرفات في الوقف من المتولى والقيم)

البينة أو يؤمر بالدفع الى الوكيل (أجاب) يؤمر بالدفع الى الوكيل وان حضرت بينته أقامها على الوكيل قبل الدفع أو على الموكل والا فيحلف الوكيل (سئل) عن الامين في المال كالوكيل والوديع والشريك اذا ادعى ايفاء بحضرة شهود في مرض موته أو تلفه ومات بعد ذلك هل تبرأ الورثة اذا أقاموا البينة (أجاب) اذا طوبل الورثة بذلك فادعوا أن مورثهم رده الى مستحقه قبل موته وأقاموا بينة على اقراره بذلك أو على اقراره بالتلف وقبل ويروون من ذلك (سئل) عن شخص وكل آخر في قبض دين له على مديون فتهاون حتى تسحب المديون من البلد هل يلزم الوكيل شيء بسببه أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء بسبب ذلك (سئل) عن رجل وكل رجلاً في مطالبة آخرقات المديون فهل له المطالبة في تركه بتلك الوكالة أم يحتاج الى توكيل آخر (أجاب) نعم له المطالبة على الورثة ليوافقه من تركه مورثهم ولا يحتاج في ذلك الى توكيل آخر (سئل) عن دفع لدال شيئاً لبيعه له فطالبه مدة فادعى رده عليه هل يصدق بيمينه أم بينة (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن دلال دفع لآخر سلعة

على قول من لا يشترط التسليم أما على قول من يشترطه وهو المختار للفتوى على ما مر لا يتأتى هذا ويخرجهما من يد الواقف أيضا في دعوى الوقف واقامة البيعة والاستحلاف . من باع أرضها ثم قال كنت وقفها أو قال هي وقف على أن لم يقيم بيعة على ذلك وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لأن سبق الدعوى الصحيحة بشرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وأن أقام البيعة فالمختار أنها تسمع لأن الدعوى وإن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كما في عتق الأمة . وقف مشهور بالمختار أنه تجوز الشهادة عليه بالشهرة لأنه لو لم يخز أدى إلى استهلاك الأوقاف القديمة . الفتوى في الدور والأراضي المغصوبة بالضمان نظرا للوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظرا له . مسجد اتخذ لصلاة الجنازة أو العيد يجنب كما يجنب المسجد كذا ذكر مطلقا قالوا إن هذا فيما يتخذ لصلاة الجنازة أما ما يتخذ لصلاة العيد والمختار أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وإن لم تتصل الصفوف فأما فيما وراء ذلك فلا رفق بالناس كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين . في فوائد نجم الدين النسفي أهل مسجد اشتروا عقارا بغلة المسجد للمسجد ثم باعوه لممارته اختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز (١) لأن في صيرورة المشتري وقفيا فيتحقق الشروط التي يصير الوقف بها لازما بحيث لا يجوز فسخه وباطاله كلام كثير ولم يوجد جدهنا . عن الخصاص عن محمد رحمه الله تعالى إذا علق قنديل أو بسط حصير أو قد خرب المسجد واستغنى عن ذلك عادت الأشياء كلها إلى ملك صاحبها والصحيح من قول أبي يوسف أنها لا تعود إلى ملكه بل تحول إلى مسجد آخر أو تباع ويصرف ثمنها إلى مصلحة مسجد آخر وهو المختار (د) حبش المسجد إن كان له قيمة لا يجوز أن يطرح والأصل أن يبيعه في مصالحه كذا ذكره في كراهيته (س) قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أن يرفعوا الأمر إلى الحاكم ويبيعه بأمره لأن البيع يعتمد الولاية والولاية لهم بدون أمره . في الوقف على المسجد (ن) وقف أرضا على مسجد ولم يجعل آخره لساكنين تكلموا فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعا (ن) لو وقف ضيعة على مسجد على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء واجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج للعمارة للعالم قال الفقيه عندي أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لاحتاج المسجد والضيعة إلى العمارة يمكن عمارتهما من ذلك وتبقى زيادة تصرف الزيادة إلى الفقراء للعالم ليكون جميعا بشرط الواقف وصيانة الوقف قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى . تكلموا في نصب المؤذن والامام (٢) والمختار أن الباني أولى إذا أراد القوم من هو أصح ممن اختاره حينئذ هم أولى لأن مرجع النفع والضرر إليهم . أمر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر الشهيد حسام الدين الأصح أنه لا تصح التولية منهم بناء على المسئلة المتقدمة عن شيخ الإسلام أبي الحسن أنه قال كان مشايخنا يجيبون أنهم إذا نصبوا متوليا جاز أن أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ ظهير الدين أن الأفضل أن ينصبوا متوليا ولا يعلموا القاضي به لما عرف من اطماعهم في الأوقاف (قال العبد) هذا في زمانهم فكيف في زماننا وقد تحقق وقوع ما كان محتمل الفساد فوجب الأخذ بفتوى المتأخرين وقول الاستاذ (س) مسجد فيه شجرة التفاح يباح للقوم أن يظفروا عليه قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنه لا يباح لأنه صار للمسجد فلا يصرف إلا إلى مصالح المسجد . أراد أن يجعل داره وقف على الفقراء أو يبيعهما ويتصدق بينهما أو يشتري بتمتعهما وعتقه أي ذلك أفضل ذكر هذه المسئلة مرتين والمختار أنه لو

(أجاب) نعم يحلف بطلب الوكيل إذا ثبت (سئل) عن ادعى على آخر لو كلفه بدين شرعى فاعترف به وادعى دفعه للموكل ولم يصدقه الوكيل فطلب يمينه على العلم هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف الوكيل على العلم ويؤمر بدفع الدين إليه ويتبع الموكل (سئل) عن الوكيل إذا كان لو كلفه تحت يده مال وعليه دين طوبى به فامتنع عن أدائه فهل يحبس عليه أم لا (أجاب) أن أمره الموكل بالدفع لمستحقه وامتنع أو كان كفيلا به فانه يحبس وإن لم يكن فلا يحبس (سئل) إذا صدر الشهاد على جماعة في حادثة وكتب الموتى ووكلا في تبوته وطلب الحكم به كل مسلم فحضر الشهود إلى الحاكم ونصبوا رجلا وقبل الوكالة وفعل ما وكل به هل يجوز التوكيل المذكور أم لا (أجاب) لا يجوز

(١) قوله لأن في صيرورة إلى قوله ولم يوجد جدهنا كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه وعبارة قاضيان لأن المشتري لم يذ كر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون ما اشتري من جملة أوقاف المسجد اه معصمه (٢) قوله والمختار أن الباني أولى أي فيما لو تنازع أهل السكة في نصب الامام والمؤذن فالباني أولى بال تعيين الا اذا أراد الخ كافي قاضيان

جعل الدار رباطاً وجعل لعمارتها وقفاً فهو أفضل لأن منفعتها أعم وأدوم فان لم يجعل له وقفاً فلا

(كتاب الهبة وفيه فصول)

الفصل الاول في شرط الهبة الفصل الثاني في هبة الدين الفصل الثالث في الهبة الفاسدة ومساائل الشيوع الفصل الرابع في الصدقة والهبة

(الفصل الاول بانواعه) (ن) أبو الصغير غرس شجرة أو كرماً ثم قال جعلته لابني فهو هبة لان الجعل اثبات فيكون عليك ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا . عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغني والفقير وهذا هو المختار . قال لا خير أدخل كرمي وخذي من العنب ولم يزد على هذا فاختار أن يأخذ منه شبعه . في الفتاوى لوقال بالفارسية (ابن غلام ترا) يكون هبة حتى لا يتم الا بالقبض لانه جعل في المستقبل هذا هو المفهوم من هذا اللفظ وتعام الهبة بالتخلية ولو قال (ابن غلام تراست) فهو اقرار لانه أخبر بكونه له وقت التسليم هذا هو المفهوم ولن يكون له الا اذا كان اقراراً

(فصل في شرط الهبة) (ن) امرأة وهبت لزوجها على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه اختلفوا فيه والصدر الشهيد حسام الدين مال الى قول ابن مقاتل ونصير وقال ان المختار أنه لا يكون هبة . المختار في هبة المرأة للزوج مهرها بشرط أن لا ينظلمها وأعلى أن كل امرأة تزوجها يجعل أمرها بدها فقبل ثم خالف أن المهر يعود

(نوع في الهبة في المرض) (ن) فبين وهب جاريته في مرضه فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق لاشك أنه ترد الهبة ويجب على الموهوب له العقر بالوطئ هو المختار كذا ذكره الصدر الشهيد رجل وهب عبد غيره بغير أمر له رجل ثم ادعى مولاه أنه عبده وأنكر الواهب ذلك فأقام المولى المستحق البينة ثم أجاز الهبة قال هذا لا يجوز اجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحال الى الخصاف وهذا الجواب من الخصاف بناء على أن البيع على المستحق ينفسخ بنفس الاستحقاق وكذا الهبة وعلى ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع والهبة بنفسهما وتعام هذا مذكور في الزيادات واذا كان كذلك تصح الاجازة من المولى والفتوى على هذا . والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض . نص في المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر ألفاً وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لا فلهكت الالف في يده ضمن المضارب حصه الهبة والمختار أنه لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض

(فصل في هبة الدين) ذكر شمس الأئمة السرخسي هبة الدين عن عليه الدين تصح ولكن لا تتم من غير قبول والابراء يتم من غير قبول ذكر عامة المشايخ في شروحههم أن هبة الدين ممن عليه كالابراء في أنها تتم من غير قبول وترد بالرد والظاهر هذا اعتبار المعنى لا اللفظ وهو المختار ولو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف ويجوز أن يرتد بالرد . ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد بالرد المولى قبل بل بأنه يرتد باجماعاً هو المختار (ن) قال

ذلك لانه توكل مجهول (سئل) عن شخص له على آخر دين فقال له من جاءك بالعلامة الفلانية فادفع اليه مالى فجاءه شخص وذكر له العلامة فدفعه له هل يبرأ أم لا (أجاب) لا يبرأ مع عدم التصديق بوصول الدين من المدفوع اليه (سئل) عن شخص طالب آخر بمبلغ معلوم فقال له انظر صيرفاً ينقدك هل يكون ذلك اقراراً منه أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقراراً منه (سئل) عن رجل وكلته امرأة في التزويج فزوجها من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن وكل آخر في الدعوى على فلان بدين فادعى عليه وأثبت الحق عليه هل يملك قبض الدين منه بحكم التوكيل المذكور أم لا (أجاب) لا يملك عند زفر وعليه الفتوى (سئل) عن رجل دفع الى آخر مالا ليدفعه الى آخر فادعى دفعه اليه ولم يصدقه الأمر ولا المأمور بالدفع اليه هل القول للتوكيل أم لهما (أجاب) القول للتوكيل بيمينه في الدفع في حق براءة نفسه (سئل) عن الوكيل اذا ادعى ديناً على آخر لوكاله فأقر به وادعى أن الموكل أبرأه منه ولم يصدقه الوكيل وطلب بيمينه على أنه ما يعلم

أن المختار قول عامة المشايخ في هبة الدين وإبرائه أنها بيمان من غير قبول ويرتدان بالرد فلم يظهر انتقاض الهبة وارتدادها بالرد في حق انتقاض العتق

(فصل في الهبة الفاسدة ومنها مسائل الشيوخ)

هبة المشاع فيما يحتمل القسمة صحيحة عندهما فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى غير باطلة حتى تفيد الملك عند القبض هو المختار ذكره الصدر الشهيد . اذا هب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضا ثبت الملك لهما ملكا فاسدا قال به يفتي . الشيوخ من الطرفين مانع صحة الهبة وتغامها بالاجماع كالوهاب نصف الدار من رجلين وأما من طرف الموهوب له فعلى الاختلاف المعروف (ن) لو هبت المرأة مهرها الذي لها على الزوج لابنها الصغير من هذا الزوج فقبل الاب لا يصح هو المختار لانها هبة غير مقبوضة الاب اذا هب داره من ابنه الصغير وفيها مناع الواهب فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى . صغيرة عند الزوج لا يجمع مثلها الا يملك الزوج قبض الهبة لتفيد جواب الكتاب والصحيح أنه يملك اذا كان يعولها ولكن لا يجب عليه أن يعولها اذا كانت لا يجمع فان عالهامع ذلك جاز قبضه عليها (في تناول الاب مال ولده الصغير) أهدى للصغير ما كولا نص محمد رحمه الله تعالى أنه يباح لوالديه وشبهه بدعوة العبد المأذون وأكثر مشايخ بخارى على أنه لا يباح لان الكل ليس من ضرورة التجارة فالاحوط أن لا يأكله (س) اذا أهدى الفواكه الى الصغير يحل لهما أكلها لان الاهداء اليهما وذكر الصغير لاستغفار الهدية

(في الرجوع) (ن) لو علم الموهوب له الجارية القرآن أو الكتابة أو المنشط فلار جوع لحصول الزيادة وهذا عندهم في ظاهر الجواب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع وأشير الى أن ما يحصل ليس بزيادة حتى لا يجعل على رأس المال في بيع المراجعة ولا تأخذ بهذا والاول هو المختار

(فصل في الصدقة والهبة)

الصدقة على الغني هبة وان ذكرت لفظة الصدقة والهبة من الفقير صدقة وان ذكرت لفظة الهبة وأحد اللفظين جاز أن يذكر ويراد به الآخر لكون كل واحد منهما تبرعا ثم هنا ثلاثة أحكام حكم الشيوخ وحكم اشتراط القبض وحكم الرجوع أما حكم الشيوخ فالصدقة على غنيين كالهبة في جوازها مع الشيوخ عند أبي حنيفة فيما يحتمل القسمة والهبة من فقيرين جائزة معها لا نها وقعت لله تعالى والفقير نائب عنه في القبض لما عرف فكان الهبة وقعت لواحد وفي قبضهما وكيلان بخلاف الغنيين لان الموهوب له ثمة متعدد هذا هو الصحيح وأما اشتراط القبض في اتمام التصرف فهو ثابت بالاجماع نص عليه في الاصل

(في المتفرقات) اشترى دارا فوهبها قبل القبض جاز بالاجماع بخلاف ما اذا باعها قبل القبض فانه لا يجوز عند محمد لان الهبة لا تتم الا بالقبض والله سبحانه أعلم

(كتاب البيوع بفصوله وأنواعه)

الباب الاول فيما ينقد له (س) أحجموا أنه لا ينقد الا لفظ الماضي عربة أو فارسة

بالإبراء هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف ويؤمر بالدفع اليه الى أن يثبت بطريق شرعي (سئل) عن رجل دفع لآخر مبلغا ليوصله الى فلان بالمحل الفلاني ثم ان المأمور دفع المبلغ الى آخر وأمره بالدفع الى فلان المذكور وضاع المبلغ منه بلا تفریط هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) عن رجل وكل آخر بطلاق امرأته فامتنع الوكيل عن التطلاق هل يجبر أم لا (أجاب) لا يجبر (سئل) عن من قال لا خير وكلت في جميع أموري هل له أن يطلق زوجته أو يبيع عقاره (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن صبي وكله رجل في طلاق امرأته وطلقها الصبي من موكله هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) نعم تطلق امرأته الموكل (سئل) عن من قال لا خير اذا جاء غدا فانت وكيلى في كذا هل يكون وكيل في الغد أم لا (أجاب) نعم يكون وكيل عنه فيما سماه (سئل) عن وكل آخر في بيع سلعة فباعها الوكيل من آخره على الموكل دين مثل الثمن هل يصير الثمن قصاصا وهل يشترط في ذلك رضا الموكل أم لا (أجاب) نعم يصير الثمن قصاصا بدون رضا الموكل (سئل) عن الوكيل بالشراء اذا أقال البائع بدون علم الموكل هل

أوتحوهما أجمعوا على أن المتعاقدين كلاهما في مجلس البيع شرط (س) لو قال لا خر اشتريت عبدك هذا بألف فقال البائع قبلت أو نعم أو قال هات الثمن صح البيع لان هذا جواب فسقوا بينهما فصار فيه عنهم قولان وقال بعض المتأخرين الصحيح أنه ينعقد وذكر المسئلة في الحاوي . لو قال جعلت لك عبدي هذا بألف وقال المخاطب قبلت تكلموا في انعقاد البيع ذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه ينعقد فإنه قال فبين مات ولم يترك إلا عبد قيمته ألف وعليه ألف دين وقال القاضي لغريمه هذا العبد جعلته لك لدينك كان يه ما قال شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح وكذا لو قال هذا العبد بيع لك بدينك فقبل الآخر ينعقد البيع بينهما . في الفتاوى البيع ينعقد بدون لفظ الإيجاب والقبول في التعااطي عندنا باتفاق الروايات وذكر الكرخي أنه ينعقد في الأشياء الحسنة والنفسية ومسائل الكتب يدل على هذا هو الصحيح (الحا) رجل قال لا خر يعني عبدك هذا فقال بعث بكذا وقال المشتري اشتريت ولم يسمع البائع قول المشتري للبائع أن ينقض هذا البيع وهذا بناء على أن سماع كل واحد من العاقدين كلام الآخر شرط صحة البيع بالإجماع وفي التكاك المختار أنه شرط أيضا وفي الخلع كذلك (د) لو باع كبريا سلم ينسج بعد لم يجز بالاتفاق . عن شمس الأئمة الحاوي أنه أفتى أن التعااطي باحد الجانبين لا يكون بيعا

(فصل في الثمن) لو اشتري بدرهم فلوس ذكر في مختلف الرواية على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يكون معلوما كدائقي فلوس وذلك جائز عندنا وعند محمد لا يجوز إذا تعارف فيه بخلاف دائقي فلوس قال الصمد والشهد الفتوى على قول محمد في درهم فلوس لعدم التعارف ولقلته فيؤخذ بالقياس فيه بخلاف دائقي فلوس . من اشتري بالفلوس شيئا ثم كسدت قبل القبض بطل الشراء ولو رخصت لا ولم يذكر في كتاب الصرف خلافا وذكر القادر أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا لا يفسد وكذا أشار في (م) فإنه قال إذا كسدت الفلوس فعلى المشتري قيمته في قول أبي يوسف واليه أشار محمد أيضا في كتاب الرهن فإنه قال لو رهن فلوسا تساو عشرة فكسدت فهي رهن على حالها حتى لو هلكت بعده هلكت العشرة ولو كان الكساد هلا كما يسقط الدين بمجرد الكساد كما لو هلكت حقيقة والمتأخرون من المشايخ اختلفوا فيه صحح الشيخ شمس الأئمة السرخسي رواية كتاب الصرف واعتبر الكساد هلا كما وقال بفساد العقد والشيخ الامام المعروف بخواجه مرزاده صحح رواية كتاب الرهن ولم يعتبره هلا كما

(نوع في قبض المبيع) في الفتاوى التخلية بين المبيع والمشتري تسليم وتسليم عندنا إذا كانت على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حامل وكذا التخلية في جانب الثمن خلافا للشافعي رجل باع خلافي دن وخلي بينه وبين المشتري في دار نفسه وختم المشتري على الدن وتركه في الدار على حاله ثم هلك الخل هلك على المشتري هو المختار لان المشتري يختم الدن وتركه في الدار صار قابضا . اذا اشترى حنطة بعينها فخلى البائع بينها وبين المشتري في بيت البائع لا يصير قابضا في قول أبي يوسف حتى لو هلكت هلكت على البائع وعلى قول محمد يصير قابضا والتخلية في بيت البائع ليست بصحيحة عند أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد وفي البيع الفاسد يصير المشتري قابضا بالتخلية كما يصير قابضا في البيع الصحيح (س) باع دارا من انسان ببلدة

نصح اقالته أم لا (أجاب) لا تصح اقالته (سئل) عن أمر آخر أن يشتري له فاشا على سوم الشراء وأعطاه للموكل لينظره فلم يوافق غرضه فردده على الوكيل فهل عندك قبل أن يرده على صاحبه هل يكون من ضمان الوكيل أو الموكل (أجاب) يكون من ضمان الوكيل بالقيمة ولا يرجع بها على الموكل إلا أن يأمره بالاخذ له على السوم فيرجع عليه والله أعلم (سئل) عن وكل آخر بشراء شيء فاشتراه وسلمه اليه ثم ان الموكل رأى به عيبا هل له الرد على الوكيل أو على البائع (أجاب) له الرد على الوكيل والوكيل يرد على البائع (سئل) عن وكل آخر في جميع أموره فاعتق عبده أو وقف داره هل يصح ذلك من الوكيل (أجاب) لا يصح ذلك من الوكيل (سئل) عن الوكيل والموكل اذا اختلفا فقال الموكل وكلتك في بيعه بالقدر الفلاني وادعى الوكيل أنه وكله في بيعه بأقل منه فالقول لمن منهما (أجاب) القول للموكل (سئل) عن شخص دفع لا خر سلعة ليبيعها بالبلدة الفلانية وبأقله بالثمن فباعها وأحضره الثمن ودفعه له فبات بعد مدة وطالبه وارثه بالثمن فادعى دفعه لموكله هل يقبل قوله

في الدفع له بيمينه أو لادب من ثبوته (أجاب) لا يقبل قوله في الدفع له حال حياته ولا بد من الثبوت (سئل) عن الوكيل اذا عزله المكل في غيبته ولم يعلم بالعزل وتصرف فيما وكل فيه هل يصح عزله ويبطل تصرفه أم لا (أجاب) لا يصح عزله وتصرفه صحيح نافذ حتى يعلم والله أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) عن امرأة ادعت على زوجها بجل صداقها ونفقها المقررة عن مدة معلومة فأجاب بالاعتراف وبأنه معسر عن ذلك فهل يصدق بيمينه أم لا بد من بينة تشهد له بالاعسار عن ذلك (أجاب) القول له بيمينه في الاعسار عن ذلك ولا بينة عليه ما لم يثبت غناه (سئل) عن قاض تولى القضاء بشفاعة شخص عالم أو أمير هل تنفذ أقضيته أم لا (أجاب) لا تنفذ (سئل) عن شخص ادعى على آخر بحق عند الحاكم شرعي وأقام به شاهدا واحدا ولم يكن عنده آخر فاختار أن يرفع الطلب ويذهب إلى قاض آخر يرى الشاهد واليمين فهل له ذلك أم لا (أجاب) له ذلك ما لم يسأل الحاكم الحكم (سئل) عن الثبوت المجرد عن الحكم هل يكون حكما أم لا (أجاب) يكون حكما

(١) قوله وفي عامة الروايات على المشتري مطلقا الخ كذا بالاصل ولا يخفى أن هنا نقصا في العبارة

بختيار الرؤية له ذلك لأن تسليم الثمن عليه انما يجب اذا كان البائع قادرا على تسليم المبيع وهو غير قادر عليه في الحال لكون المبيع تبعد منها فيؤمر بالخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيله معه ليسلم الدار ويقبض الثمن هناك ذلك هذه المسئلة على أن بالتخلية لا يقع القبض وإشارات الخصاص في الجبل تدل على أن بالتخلية يقع القبض وإن كان المعقود عليه تبعد منها قال شمس الأئمة الحلواني ذكر في النوادر أن من باع ضيعة وخلي بينها وبين المشتري أن كانا بقرب منها يصير المشتري قابضا وإن كانا بعيدا قال رحمه الله تعالى والناس عنها غافلون لأنهم يبيعون الضيعة في السواد ويقرون بالبيع والتسليم في المصر وهي تبعد منها ولا يثبت القبض به إذا في رواية شاذة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى غير مأخوذ بها . اشترى فرسا والبائع متمسك بعنانه فضاغ ضاع على المشتري لأنه صح التسليم لأن تسليم الفرس يكون كذلك وأمسك البائع بعنانه ساقط العبرة لوجود الأمر منه بالأخذ . لو باع بقرة في المرقى فقال للمشتري اذهب واقبضها فإن كانت البقرة نفرت من المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضها لو أراد فهو قابض هو الصحيح . في شرح المأذون الكبير للشيخ الإمام المعروف بخواهر زاد رحمه الله تعالى اشترى دهنًا معينا فذفع الوعاء إليه وأمره بأن يزن فيه فوزن البائع بحضرة المشتري صار قابضا وإن كان ذلك هود كان البائع أو يمينه لأن الأمر قد صح وانتقل وزن البائع إلى المشتري وإن كان المشتري غائبا اختلفوا فيه والصحيح أنه يصير قابضا ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضا ولا مشتريا سواء وزن بغيته أو بحضرة لأن الشراء الأول لم يصح ولو قبض بعد ذلك حقيقة فالآن يصير مشتريا قابضا حتى لو هلك هلك عليه بالاتفاق وهل يحل للمشتري التصرف فيه كالبيع اختلف المشايخ فيه والمختار للفتوى أنه لا يحل له ذلك كذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى . لو اشترى حنطة واشترى من البائع الجوالق وأمره بكيله فيه اختلف أئمة دفع المشتري إليه وعاء نفسه أو استعار وعاءه وقبضه ثم دفعه إليه فكال فيه بأمره يصير قابضا بلا خلاف . إذا اشترى جارية فوطئها المشتري قبل القبض فتمتعها البائع منه له ذلك فإن هلكت عنده انتقض البيع ولا يجب على المشتري العقر بالاتفاق لأنه وطئ ملك نفسه . في الفتاوى قال ما يكون على البائع وما لا فطلق العقد يقتضي وجوب التسليم حيث يكون المعقود عليه وقت العقد لا حيث يوجد العقد وهذا جواب ظاهر الرواية حتى لو اشترى في المصر حنطة في السواد يجب تسليمها في السواد وقيل حيث يوجد العقد والصحيح ظاهر الرواية (١) وفي عامة الروايات على المشتري مطلقا وعليه الفتوى

(نوع منه) (ي) اشترى بيتا من منزل محدوده وحقوقه والبائع يمنعه عن الدخول في المنزل ويأمره بفتح باب إلى السكة فإذا كان بينه وبين البائع طريقا معلوما ليس له منعه وإن لم يبين فن المشايخ من قال له منعه لأن قوله بحقوقه ينصرف إلى حقوق هذا البيت في السكة حتى لا يمنع عن المرور في السكة العظمى ومنهم من قال ليس له منعه وهو المختار لأن الباب الأعظم دخل بذكر الحقوق . ذكر الحاكم أحمد السمرقندي في شروطه اذا ذكر في بيع الضيعة والتخيل بكل قليل وكثير هو فيها أو منها مع ذكر الحقوق والمرافق يدخل الثمر والزروع على الروايات كلها وإن لم تذكر هذه الجملة بل ذكر الحقوق والمرافق لا غير ففيه خلاف والمختار ما ذكر . في (د) اذا باع أرضا بكل حق هو لها لا يدخل فيه الزرع والثمر لأنهم ليسوا من حقوقها (ن) اشترى أرضا

إذا صدر من الحاكم بعد دعوى شرعية من خصم شرعي على وجه شرعي واستوفى المستوفات الشرعية (سئل) عن القاضي هل يملك عزل نائبه بجنحة وبغير جنحة (أجاب) نعم له ذلك (سئل) عن القاضي إذا قضى في حادثة بعد الدعوى الصحيحة وإقامة البينة العادلة ثم قال رجعت عن قضائي أو أبطلت حكمي أو ظهر لي تلبس الشهود هل يقبل منه ذلك ويبطال حكمه أم لا (أجاب) لا يقبل منه ذلك ولا يبطال حكمه (سئل) عن الحاكم إذا أخبره ما كرم آخر بقضية هل باخباره يسوغ له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه (أجاب) لا يكفي باخباره ولا بد من شاهد آخر معه (قال) مسؤلنا شيخ الإسلام المرتب لهذه الفتاوى قد تبع شيخنا فيما أفتى سراج الدين قارئ الهداية ولا شك أن هذا قول محمد رحمه الله وأما الشيخان فقلا بقبول أخباره عن إقراره بشئ مطلقا إذا كان لا يصح رجوعه عنه ووافقهما محمد ثم رجع عنه وقال لا يقبل إلا بضم رجل آخر عدل

(١) قوله وإن كان غنائم كذا بالاصل وإيس فيه جواب الشرط فخره كتبه مصححه

(٢) قوله وإن نزع إلى قوله من الثمن كذا بالاصل وهو سقيم فخره من أصل صحيح كتبه مصححه

الشهيد حسام الدين الصواب أنه يدخل نص عليه القدوري كذا في شرح الاسبيجاني . القطن لا يدخل فيه من غير ذكر لانه كالتمر وأما أصله فالصحيح أنه لا يدخل فيه أيضا لأن يكون في بلاد يعتد بركه (م) قال بعثك هذا الكرم أو هذه التخل وفيه غيب وغمر ينظر إلى الثمن فإن كان غنائم العنب والتمر رأى يصلح لهما لا غير فهو على العنب والتمر (١) وإن كان غنائم التخل والكرم هو الصحيح . في بيع الشجر والثمرة (ح) باع أوراق الشجرة وقد ظهرت عليه الثمن معلوم وسله ولم يأخذ المشتري الورق حتى ذهب وقته فأراد الرجوع بالثمن إن اشتراها بأغصانها وموضع القطع معلوم فليس له أن يرجع به لانه قادر على قبض المبيع بالقطع إلا أن يكون في القطع فساد الشجرة فيحتذ بخير البائع بين أن يرضى بالقطع أو ينقض البيع هو المختار (ن) باع شجرة بشرط القلع اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجوز وليس للمشتري أن يخفر إلى ما تنهاه إليه العروق بل ما عليه العرف والعادة . إذا قطعها أو قلعها فنبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فالنابت لمن يكون ذكر في (ط) أنه إن كان بشرط القلع فهو للبائع وإن كان بشرط القطع من وجه الأرض فهو للمشتري فإن لم يشترط شيئا يقطع من الأصل لأن الشجرة اسم لجميعها والمختار أنه لا يدخل ما تحتها من الأرض وهو قول محمد رحمه الله تعالى خلافاً لابن يوسف مذكور في الطحاوي وفي القسم والاقرار يدخل ما تحتها بالاتفاق وأجمعوا أن ما تحت الشجرة من الأرض يدخل تحت القسم (ب) باع شجراً وعليه ثمر أدرك أول يدركه جاز وعلى البائع قطع الثمر من ساعته تفريغ الملك المشتري وكذا الواوصى بنخل لرجل وعليها بسر تحجر الورثة بقطع البسر هو المختار

(بيع الزرع وأزال الكرم ما يضح وما لا يضح) (د) اشترى زرعاً وهو يقدر على أن يقطعه فأرسل دابته فيه لتأكل جازوبه نأخذ . إن اشترى على أن يتركه حتى يدركه لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد بخلاف الأول وكذا إذا اشترى رطوبة فارسيتها سبست زار فهو على هذا به أخذ الفقيه وهو المختار . بيع الثمرة بعد الظهور يجوز وإن لم يصبر منتفع به هو الصحيح مذكور في الجامع في باب الإجارة والمراد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث حتى يبدو حتى يظهر ومن قوله صلاحها صلاحية الانتفاع . لو اشترى حجاراً موكفاً يدخل الأكاف والبرذعة فيه فإن كان غير موكف فكذلك هو المختار كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين (٢) وإن نزع ولبي أكاف متفاح البائع دفع ولا تكون له حصته من الثمن وقال بعض المشايخ إذا باعه عرباً نأخذ لا يدخل شئ من ذلك في البيع بخلاف الغلام والجارية إذا بيعا بلا ثياب تدخل ثياب المشرك في العقد وإن لم تكن عليه وإذا باع فرساً عليه سرج فلا رواه لهذا في شئ من الكتب قالوا وينبغي أن لا يدخل السرج إلا بالتخصيص عليه أو يكون الثمن كثيراً لا يشتري ذلك الفرس عارياً بمثل ذلك الثمن . في الحاي إذا باع أتاناً لا يدخل الجحش وكذا العجول في بيع البقر إلا بالذكور وكان أبوسهل رحمه الله تعالى يقول إن العجول تدخل بغير ذكر والجحش لا اعتبار بالعرف والأول هو المختار

(نوع في بيع الفلوس ونحوها)

بيع فلوس بغير عينه بفلسين بغير أعينهما لا يجوز بالاتفاق وبيع فلس بعينه بفلسين باعينهما

بائنين يجوز بعد أن يكون يدايد هذا هو المختار للفتوى . المتصارفان اذا اتفعا بديل الصرف
بدن وجب قبل الصرف جاز استحسانا (١) وأما اذا اتفعا بدين وجب بعد الصرف (م)
وصورته أن يشتري دراهم بدنانير وينقده ولم يقبضها حتى اشترى مشتري الدراهم من بائعها وبها
بدراهم فقال بائع الدراهم لمشتريها اجعل الدراهم التي لي عليك بالدراهم التي وجبت علي
بعقد الصرف وراضيا عليه يجوز في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص لا يجوز وهو
الاصح والمسئلة مذكورة بالحجج في الجامع في أول البيوع . اذا اشترى دراهم أكثرها
غش وأقلها فضة بدراهم من هذا الجنس وأحدهما نسيئة لا يجوز أن كانت رائجة لأن الفضة
وان قلت فهي معتبرة وكذلك اذا اختلفا جنسا لا يجوز اذا كان أحدهما نسيئة وكذلك
اذا كان المنقود رائجا والنسيئة كالسدة مردودة فيها وهي معتبرة (ع) اشترى شيئا بثمن الى
سنة ففقه البائع حتى مضت السنة فالاجل السنة المستقبلية عندهم خلافا لهما بخلاف ما اذا اشترى
الى رمضان ففقه حتى دخل رمضان كان المال حالا بالاجماع

(التحرز عن الشبهة) ان لا بد له من شراء شيء من الاشياء ولا يستقر قلبه أن يشتريه بعد
السؤال والتصرف بخافة الشبهة فان كان في بلد غلب في سوقهم الحلال لا يسأل عملا بالظاهر
حتى يوجد المعارض وان كان في بلد غلب في سوقهم الحرام أو كان في وقت غلب في أسواقه
الحرام وكان البائع مختلط الحال يكتسب من حلال وحرام لا بأس بالسؤال وهو حسن .
اكتسب دراهم من حرام ثم اشترى شيئا ان دفع تلك الدراهم أو الى البائع ثم اشترى منها
شيئا فإنه لا يطيب له ويتصدق به وان اشترى بها قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها واشترى
بدراهم مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم اختلفوا في هذه
الوجوه الاربعة قال أبو نصر يطيب له ولا يجب عليه التصديق وهو قول الكرخي وبه أخذ الفقيه
أبو الليث فالخاصل أن عند أبي يوسف رجه الله تعالى يطيب ولا يجب التصديق الا في الوجه الاول
قال الصدر الشهيذ المختار اليوم ما قاله أبو نصر ويقتى بقوله دفعه للعرج عن الناس اكثرة الحرام
دفع المال مضاربة الى جاهل فباع واشترى ويرجع محل الدافع أخذ نصيبه من الربح ما لم يعلم أنه
اكتسب من الحرام تمسكا بالظاهر والله سبحانه أعلم

(الفصل الثاني في بيع المرهون والمستأجر والمغصوب)

اختلفت عبارات الكتب في بيع المرهون والصحيح أنه موقوف حتى لو قضى الراهن الدين أو
أبرأ المرتهن من الدين ورد الرهن عليه أو أجاز ورضي به تم البيع ولا يحتاج الى تجديد العقد
وبيع المستأجر عند عاقبتهم كذلك والعقد ليس بغاسد بل هو موقوف هو الصحيح قال الصدر
الشهيذ حسام الدين بيع المرهون يبقى فيه أنه يصح ولا ينفذ وكذا المستأجر (ق) اشترى
أرضا مستأجرة فان لم يعلم به وقت الشراء فله الخيار اذا علم ان شاعره فرض وان شاعره رفع الى القاضي
فطالب بالتسليم فاذا عجز يفسخ القاضي بينهما وان علم بذلك فكذلك الجواب في ظاهر الرواية
وعليه الفتوى لانه انما اشترى مع العلم به رجاء أن يجير المستأجر فيقدر البائع على التسليم فاذا لم
يكن كذلك يفسخ وذكر القاضي الامام الاسدي جازي أن المشتري اذا كان عالما بكونه مرهونا
أو مستأجرا وقت الشراء فلا خيار له في ظاهر الرواية قال الصدر الشهيذ الصحيح أن جواب ظاهر

وهو المراد بقول من روى عنه أنه
لا يقبل . طلقا ثم صح رجوعه الى
قولهما كما في البحر الرائق ثم قال
وأما اذا . أخبره القاضي باقراره عن
شيء يصح رجوعه عنه كالحل
يقبل قوله بالاجماع وان أخبر عن
ثبوت الحق بالنسيئة فقال قامت
بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم
على ذلك يتبل في الوجهين جميعا
انتهى كلامه (سئل) عن
القاضي اذا كان به صمم هل يجوز
قضاؤه ولا يمنع من ذلك الصمم أم
يكون صممه مانعا من القضاء (أجاب)
نعم يصح قضاؤه ولا يمنع من ذلك
الصمم (قال) مولانا وأستاذنا
المرتب لهم هذه الفتاوى هذا هو
الصحيح من الروايتين (قال) في
الاختبار وكل من كان من أهل
الشهادة كان من أهل القضاء وما لا فلا
وقال لا يجوز ولاية الصبي والمجنون
والعبد لانهم لا ولاية لهم ولا الاعمى
لانه ليس من أهل الشهادة لوجود
الالتباس عليه في الصوت وغيره
والاطمروش يجوز لانه يفرق بين
المدعى والمدعى عليه ويميز بين
الخصوم وقيل لا يجوز لانه لا يسمع
كتبه معجمه

الرواية ما ذكرناه وله الخيار وان كان عالم به هذا كله حكم المشتري فأما المستأجر فليس له حق فسخ هذا البيع واختلفوا في المرتين قال بعضهم له ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح (نوع في المغصوب) اذا باع المغصوب من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فان أقر الغاصب تم البيع ولزم وان جحد وللمغصوب منه بينة فكذلك وان لم تكن له بينة ولم يسلمه حتى هلك في يد الغاصب تكلموا فيه وفي نوادر بشر عن محمد بن اشترى المغصوب من المغصوب منه وهو في يد الغاصب وانه جاحد يجوز ويقوم المشتري في دعواه مقام المالك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي نوادر ابن سميعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقال أبو يوسف قلت أنا البيع جائز وانفقت الروايات منه - م على أن يبيع المغصوب من غير الغاصب وهو مقرأ أو جاحد والمالك بينة يجوز (س) دخل الأثر دار رجل وذهبوا بثوب منها وعجز المالك عن استرداده فاستغاث بذى حرمة ليسترده فقال ذلك المحترم بعه مني وأنا أسترده منهم فباعه بثمن معلوم منه فطلبه المحترم منهم وقال انه ثوبي فكذبوه وحلفوه بالطلاق فحلف أنه ثوبه لا بحث لان شراء المغصوب اذا كان الغاصب مقرا أو جاحدا والمالك بينة صحيح مفيد للمالك كذا ذكره الكرخي وهو مذكور في شرح الشيخ الامام المعروف بخواهر زاد في المأذون الكبير

(نوع في الآتي) باع أبقاعا عن الاباق فسلمه الى المشتري روى عن محمد أنه يجوز وبه أخذ الكرخي وجماعة وذكر القاضي الامام الاسيبي في شرحه أنه يجوز وأبى ما امتنع اما البائع عن التسليم أو المشتري عن القبض يجبر عليه ولا يحتاج الى بيع جديد الا اذا كان عوده بعد فسخ القاضي العقد بطلب المشتري التسليم وعجز البائع عنه وروى عن محمد رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ولا بد من بيع جديد وبه أفتى جماعة من مشايخ القواف القدرة على التسليم وقت البيع فهذا كالمواضع خرافات خلا في المجلس وسلمه أو طيرافي الهواء أو سمك في الماء أو وحش في القضاة ثم أخذه وسلمه فكذا ههنا قالوا والمختار هذا وتأويل الرواية الاولى أنهم ما يراضيان عند عود العبد فينقذه بينهما بالتعاطي بيع جديد . بيع فرس عائد لا يؤخذ الابحيلة لا يجوز

(الفصل الثالث في بيع الوفاء)

بيع المعاملة وبيع الوفاء واحد وانه فاسد يفيد المالك عند القبض كسائر البياعات الفاسدة في فوائد نجم الدين النسفي عن الشيخ الامام أبي الحسن الرستغاني أن البيع الذي تعارفه أهل زماننا وسموه بيع الوفاء احتيال للربا رهن في الحقيقة والمشتري مرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع به الا باذن مالكة وهو ضمان لما كل من غره واستهلك من عينه والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنعه وللبائع استرداده اذا قضى دينه متى شاء لانهم يريدون به الرهن بقول البائع رهنه والمشتري ارتهنه والناس يسمونه الرهن والعبرة بالمقاصد لا باللفاظ كالكفالة بشرط براءة الاصل حواله والحوالة بشرط أن لا يبرأ كفالة وهبة المرأة نفسها بحضرة الشهود مع تسمية المهر نكاح أفتى القاضي الامام السعدي بهذا ففرح أبو شعاع لموافقة فتواه هذا تلخيص ما أورده الشيخ الامام نجم الدين النسفي في فوائده هذا كله تلخيصهم أمر الربا في الشريعة وشدة حرمة قال بعض مشايخهم نعم قد اذا كان الوفاء غير مشروط في المسموع جعل هذا باعاً صحيحاً في حق المشتري

الاقرار ورر بما ينكر اذا استعاده فتضيع حقوق الناس وقد صرح العلامة ابن وهبان بان الاول وهو جواز تولية الاطروش هو الصحيح (سئل) عن المدين اذا أقام بينة بفقره وأقام رب الدين بينة بغناه فأى البيتين تقدم (أجاب) تقدم بينة رب الدين (سئل) عن القاضي اذا أنكر القضاء في حادثة وقال اليهود قضيت فالحقول للقاضي أو للشهود (أجاب) القول للقاضي ما لم ينفذ قضاء قاض آخر مخالف لمذهبه فحينئذ القول للشهود (قال) مولانا المرتب المذكور وبهذا التفصيل صرح في البحر الرائق (سئل) عن رجل سافر وغاب غيبة منقطعة وله جارية لا تجرد من ينفق عليها وخافت الفساد هل للعالم أن يزوجه أو يبيعها (أجاب) للعالم أن يبيعها ولا يزوجه (سئل) عن المدين اذا أطلقه القاضي من الحبس بعد ما ثبت عنده اعساره فادعى عليه آخر بمال وثبت عليه فادعى أنه موسر هل يحبس القاضي أم لا (أجاب) لا يحبس حتى يعلم غناه (سئل) عن المدعي عليه اذا قال للقاضي أخذت الرشوة من خصمي وقضيت له على هل للقاضي أن يعززه على ذلك (أجاب) نعم

حتى يحل له الانتفاع بالمشتري كما يحل بسائر أملا كه ولا ضمان عليه ويجعل رهنا في حق البائع حتى لا يتمكن المشتري من بيعه ولا يورث عنه . واذا جاء البائع بالمال يؤمر المشتري باخذه من يومه ورد المبيع عليه فيجوز أن يكون للعقد الواحد حكمان وهو كثير الظاهر والفتوى في زماننا على جواز من الوجه الذي ذكرنا . عن الشيخ الامام أبي الحسن الرستغقي لو هلك المبيع بيع الوفاء سقط الدين لانه رهن هلك في يده . استفتى المتأخرون من مشايخ سمرقند عن باع كرمه وفاء فلما اذا ادراك الغلات أراد أن يفسخ البيع ويدفع مال المشتري هل يجبر القاضي المشتري على أخذه فأجاب بعضهم بلامطلقا وبعضهم بنعم مطلقا وكتب بعضهم نعم بشرط أن يعطيه حصة ماضية من المدقة من دينه وهو المأخوذه فان كان البيع على هذا الوجه في الدار والمستغل فللبائع ذلك في أي وقت شاء ويجبر المشتري على الأخذ . لو استهلك المشتري بسكناء ضمن قيمة ما استهلك وقال بعضهم لا يضمن والاول هو المأخوذه . المشتري شراء جائزا اذا باع ما اشتراه بيعا بائنا أو وفاء أو رهنا لا يجوز وكذا أفتى المتأخرون من غير خلاف . المشتري شراء جائزا اذا مات لا يفسخ البيع بموته ولا يصير المبيع ميراثا للورثة ويبقى في يدهم كما كان في يد المورث . وفي فوائد نجم الدين النسفي عن شيخه باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضهم استأجرها البائع من المشتري بشروط الاجارة وقبضها ومضت المدة لا يلزمه الاجر لانه رهن عنده . الراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لم يجب عليه الاجر كذا هذا وعلى ما ذكرنا أنه اعتبر بيعا في زماننا الفتوى يجب وازال استئجار ونجب الاجرة . اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري بيعا بائنا وادعى البائع جائزا فالقول قول البائع لان المشتري يدعي زوال ملكه عنه والبائع ينكر وكذا أفتى بان القول قول مدعي البات قال صاحب المنطق كان الاول قياسا وهذا استحسان

(نوع في المكروه) اذا اختلف في الطوع والكراهة قال الصدر الشهيد حسام الدين كنا نقول القول قول من يدعي الكراهة لانه منكر والا ن نقول القول قول من يدعي العهدة والجواز ووجوده بالطوع وكذا في فتاوى الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى قال وبه يفتى فان اقاما اليينة كنا نقول اليينة بينة من يدعي الطوع استدلالا بمسئلة الجامع الصغير وهكذا أفتى بعض مشايخنا قال والان نقول بان بينة الاكرام اولى وبه يفتى

(الفصل الرابع في بيع الحيوان وغيره)

بيع التحل يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى (ح) بيع الفيلق يجوز وهو قول محمد لاحتياج الناس وهو المختار ولو استأجر من يرسل الفيلق عليه جاز بلا خلاف لان العقد يرد على العمل بيع دود الفري يجوز عند محمد رحمه الله تعالى ان لم يظهر القرية لمكان العادة والحاجة وعليه الفتوى وبيع بذره يجوز عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله والفتوى على قولهما المكان الحاجة والعادة ويجوز السلم فيه ولا يضمن بالهلاك بلا خلاف عند أبي حنيفة خلافا لهما والفتوى على قولهما . بيع كلب غير معلم قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يجوز لانه يقبل التعليم فيكون مالا منتفعابه والانتفاع بشعر الخنزير يجوز لكن لا بالبيع عن أبي يوسف

له أن يعزره على ذلك (سئل) عن المدعي عليه اذا أنكر ولزمه اليقين وطلب خصمه يمينه بالطلاق أو العتاق هل يجبره الحاكم على الحلف به أم لا (أجاب) لا يجبره على ذلك وان امتنع عن الحلف لا يقضى عليه بالنكول (سئل) عن القاضي اذا حكم في حادثة في محل ولايته ثم أشهد على حكمه في غير ولايته فهل يصح الاشهاد حتى ان للشهود أن يشهدوا عليه بالحكم في غير ولايته عندناكم آخر لنفذ حكمه أم لا (أجاب) لا يصح الاشهاد عليه بالحكم في غير ولايته (سئل) عن شخص عليه دين لا آخر ورب الدين غائب في بلدة أخرى فمضى المدينون الى القاضي وأخبره أن رب الدين استوفاه منه وأبرأه ويريد أن يتوجه الى تلك البلدة التي بهارب الدين ويخاف أن يطالبه رب الدين وينسكرا الاستيفاء والبراء ولا بينة هناك وطلب من القاضي أن يقيم له عنده بينة بذلك ويكتب به كتابا لقاضي تلك البلدة هل يجيبه القاضي الى ذلك (أجاب) نعم يجيبه القاضي الى ذلك (سئل) عن شرائط القضاء على (أجاب) شرائط القضاء العقل والبلوغ

(سئل) عن النصراني اذا شهد على اليهودي أو عكسه هل تقبل (أجاب) نعم تقبل (سئل) اذا كان بين المسلم والذي عداوة مانعة لقبول الشهادة هل تقبل شهادته عليه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته عليه (سئل) عن الزوج اذا طلق زوجته طلاقاً بائناً وشهد لها وهو في العدة منه هل تقبل شهادته (أجاب) لا (أجاب) لا تقبل (سئل) اذا ادعى

(١٤٥)

المشهد عليه الا كراه على
الشهاد عليه وادعى صاحب الحق
أنه أشهد عليه طائعا وأقام كل
منهما البينة على ما ادعاه فن تقبل
بينته منهما (أجاب) تقبل بينة
صاحب الحق (قال) مولانا
العلامة المرتب لهذه الفتاوى
تبع الشيخ في ذلك صاحب الفتنة
(قال) شيخ الاسلام عبد البرقي
شرح الوهبانية

وبيننا كره وطوع أقيمتا

فتقديم ذات الكره صحح الاكثر

وفي بعض الفتاوى وعليه

الفتوى (سئل) عن شخص

ادعى على آخر بحق عند حاكم

فأثبت عليه وجبه ثم استوفاه

منه أو أطلقه بلا استيفاء فهل

يكون ذلك مانعا من قبول شهادة

المدعى عليه على المدعى أو

عكسه (أجاب) لا يكون ذلك

مانعا من قبول الشهادة بينهما

(سئل) عن تزكية الوالد لولده أو

عكسه هل تقبل أم لا (أجاب)

نعم تقبل (سئل) عن الشاهد

اذا شهد عند الحاكم في حادثة

وزكى ثم شهد عنده في حادثة

أخرى هل للقاضي أن يكتفي بتلك

التزكية أم لا بد من تزكية أخرى

(أجاب) ان كان العهد قريبا يكتفي

(الفصل الخامس في بيع المجددة والماء)

باع مجدة أي الحمد الذي فيها دون الرقبة المختار أنه يجوز سواء سلم أولا ثم باع أو باع ثم
سلم في يومين وان سلم بعدما مضى اليوم الثالث بطل لان نقصان السير لاحظه من الثمن
فلا يعتبر والفاحش معتبرا في قبالة والحد الفاصل بينهما ثلاثة أيام فما يحصل بثلاثة أيام فهو
فاحش وما يحصل بعادونه يسير هذا هو المختار وعليه أكثر مشايخ بلخ وما وراء النهر . في شرح
شيخ الاسلام خواهر زاده أن الحوض اذا كان محصا وكان من نحاس أو صفر جاز بشرط أن
ينقطع الجرى حتى لا يختلط المبيع بغير المبيع لان صاحب الحوض محرز للماء بعنل هذا الحوض
فيجوز بيعه وان لم يكن الحوض بهذه الصفة فقد اختلفوا فيه والمختار أنه ان سلم أولا وعلى سوم
المبيع ثم باعه بعده جاز وان باع أولا ثم سلم لا يجوز

(الباب الثاني في البيوع القادمة وفيه فصول (١))

(الفصل الاول) كل شرط لا يقتضيه العقد أي لا يجب من غير شرط ولا يلائم أي لا يؤكّد
موجبه ولم يرد الشرع بجوازه ولا يكون متعارفا ولا أحد العاقدين فيه منفعة أو للعقد عليه فيه
منفعة وهو من أهل أن يستحق حقا على الغير فهو شرط فاسد يفسد العقد به وما يقتضيه
العقد أو يلائمه أو ورد به الشرع أو هو متعارف ولا منفعة فيه لأحد العاقدين أو للعقد عليه
بالصفة التي قلنا لا يفسد العقد به . اذا شرط تسليم المبيع على البائع أو الثمن على المشتري جاز
لأنه شرط يقتضيه العقد اذ هو واجب بدون الشرط . لو باع بشرط أن يعطى المشتري كفيلا
بالثمن والكفيل مع ائمه بالاشارة أو التسمية حضر في مجلس العقد فقبل أو غاب فبلغه قبل أن
يتفرقا قبل جاز استحسانا لانه شرط أن يؤكل بتسليم الثمن مكان العقد فيجوز كالمبايع بشرط أن
يعطيه بالثمن رهنا واذا لم يكن الكفيل مسمى ولا مشارا اليه فالعقد فاسد وان كان حاضرا
وأبى أن يقبل أو لم يأب ولكن لم يقبل حتى افترقا واختلف المجلس فالبيع فاسد استحسانا قبل
بعده ذلك أو لم يقبل . في نوادر ابن سماعه باع عبد الله بن المشتري على فلان وهو ألف ورضي به
فلان فهو جائز والمال للبائع على الذي عليه الدين للمشتري (ب) لو باع عبد الله بكذا رهنا محالا
على أن يؤديه في بلد آخر فهو فاسد لانه شرط أجلا مجهولا لان ذكر البلد للتأجيل هنا فان كان
الثن موجب لا إلى شهر مثلا فالبيع جائز والشرط باطل فيجب أن يؤديه اليه حيث طالبه لانه لم
يشترط أجلا مجهولا لان ذكر بلد آخر هناليس بتأجيل وانما ذكر البلد لاشتراط مكان الايفاء
لكنه غير مفيد فيما لا مؤنة له فيلغو حتى لو كان الثمن شيئا مؤنة يعتبر ويصح . اشترى حنطة
على أنها كذا فمحدثا تنقص ففسد العقد فالفاسد عند الله حنطة ففسد العقد ففسد

خصمه بشئ وقبلة الحاكم فأت بعد الاداء قبل الحكم هل الحاكم أن يحكم على الخصم بشهادته أم لا (أجاب) نعم للحاكم الحكم على الخصم بشهادته حيث ثبت المحكوم به عند الحاكم على الخصم ولا يمنع من ذلك موت الشاهد قبل الحكم (سئل) عن الشاهد إذا رجعا عن الشهادة عند القاضي بعد ثبوت الحكم هل يبطل القضاء بذلك أم لا وهل عليه ما ضمن المال الذي شهد به (أجاب) لا يبطل القضاء وعليهما ضمان المال الذي شهد به سواء قبضه (١٢٦) المقتضى له أو لم يقبضه صرح به في الخلاصة (سئل) إذا ادعى المشهود عليه رجوع الشاهد من بعد الحكم

عليه بالحق بشهادتهما أو أنكرهما الرجوع وأراد أن يقيم عليهما بينة بذلك أو يحلفهما عليه هل تقبل بينته وعليهما البين (أجاب) لا تقبل بينته عليهما بالرجوع ولا عين عليهما أن تطلب بينهما (سئل) عن الشاهد إذا رجع عن الشهادة في غير مجلس القاضي هل يصح رجوعه أم لا (أجاب) لا يصح رجوعه (سئل) عن رجل دفع لأخيه المال على أن لا يشهد عليه هل له أن يرجع عليه بما دفعه له وهل للشاهد أن يشهد عليه في تلك الحادثة وغيرها (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفعه له على الوجه المذكور ولا تقبل شهادة الشاهد عليه في تلك الحادثة ولا غيرها ولا على غيره إلا بعد التوبة (سئل) عن الرجل إذا طلق زوجته بائنا فشهد لها بحق هل تقبل شهادته لها أم لا (أجاب) نعم تقبل (قال) شيخنا المرتب لهذه الفتاوى المصرح به في القنية عدم قبول شهادته لها أي لمعذنه ولو من بائن ونص عبارته بعد أن علم بعلامة الشيخ شهد بنبئت امرأته أو لمطقته تقبل منه وهذا بعد انقضاء العدة ثم علم بعلامة الشيخ طلقها نائنا وهي في العدة لا تحوز

الصحيح ذكره شمس الأئمة الحلواني لأنه فسد العقد في البعض لعله القوات ففسد في الكل لوجود المفسد مقارنا للعقد وهذا أصل مطرد في جنس هذه المسائل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (د) لو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فوجده تسعة ونصف أخذ تسعة دراهم إن شاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المختار لأن الذرع وصف وانما صار أصلا بالشرط وما زاد على التسعة لم يوجد فيه الشرط وهو مقابلة الدرهم له لأنه مقابل بالذراع وليس كذلك . لو اشترى قباء أو قلنسوة على أن حشوها قطن فإذا حشوها صوف جاز البيع هو المختار لأن الحشو تبعية لا يبطل البيع ويرجع بالنقصان لتعذر الرد . اشترى جرابا على أن فيه عشرين ثوبا فإذا هو أحد وعشرون ثوبا وغاب البائع عزل المشتري ثوبا من ذلك واستعمل البقية لأنه ملكها وهذا استحسان أخذ به محمد رحمه الله تعالى نظرا له

(نوع منه) باع جارية طرأ على أنها ذات لبن ذكر الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن البيع فاسد وذكر عن الفقيه أبي جعفر أنه جائز لأن هذه بمنزلة الصناعة يقال بالفارسية (من دايكي را) فصار كالمواشيري عبد الله على أنه كاتب أو خباز وثمة يجوز كذا ههنا وهو الصحيح وعليه الفتوى (ح) لو اشترى ناقة أو شاة على أنها حلوب أو لبون يعني (شيرانك وبسار سير) ذكر الحسن رحمه الله تعالى في المجرد أنه يجوز وكذا في (ط) وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الإمام السرخسي بخلاف ما لو قال أنها تحلب كذا وذكر الكرخي أن البيع فاسد وبه كان يفتي الشيخ الإمام الأستاذ ظهير الدين المرغيناني لأنه لا تضر كثرة (ع) اشترى جارية على أنها مغنية فالبيع جائز ولا يردها سواء كانت مغنية أو لم تكن لأن هذا عيب يبرأ منه البائع (د) اشترى جارية على أنها تغني كذا كذا صوتا فإذا هي لا تغني جاز ولا خيار له قالوا وهذا إذا ذكر هذه الصفة على وجه التبري عن العيب وفي الفتاوى أن البيع بهذا الشرط فاسد في قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به هو الأول قالوا وعلى هذا بيع الكبش النطاح والديك المقاتل إذا كان شرط ذلك على وجه التبري عنه يجوز أيضا (س) باع كرما فيه مسجد قديم وقد أطلق البيع فان كان عامدا فسد البيع فيما عداه لأن المسجد ليس بمحل للبيع إجماعا فكان الفساد قويا وتعدى إلى ما عداه . ثم عند مشايخنا المختار من قول أبي حنيفة في مسئلة الاغنام أنه لو علم عدد الاغنام في المجلس أو بعده كان كالمالك معلوما عند العقد وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح عنده أنه على قوله لو علم عدد الاغنام ونحوها في المجلس أو بعده لا ينقلب العقد جائزا (الخا) رجل اشترى العنب كل وقر بكذا والوقر عندهم معروف أن كان عندهم من جنس واحد يجب أن يجوز في وقر واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي بيع

(سئل) عن الشهادة على الشهادة ما صفتها وهل تكفي شهادة واحد على شهادة واحد أم لا (أجاب) صفه الشهادة على الشهادة أن يقول شاهد الفرع أشهد على شهادة فلان أنه يشهد على فلان بن فلان بكذا أو على إقراره وقال لي شهد على أشهادتي بذلك ولا يكفي شهادة واحد على شهادة واحد ولا بد من شهادة اثنين على واحد واثنين على اثنين (سئل) عن شهود التزكية إذا رجعوا عن شهادتهم هل يضمنون بالرجوع أم لا (أجاب) نعم يضمنون (سئل) عن شاهدين (١٤٧) شهدا بعق عبد وحكم القاضي بعقته

بحسب شهادة أحدهما رجوع أحدهما هل عليه ضمان في ذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن نصف قيمة العبد (سئل) عن تفسير العدل ما هو (أجاب) هو من تغلب حسناته على سيئاته ولا يكون صاحب كبيرة ولا يصير على صغيرة (سئل) عن ادعى على آخر دين وأثبت عليه بينة فأقام المدعى عليه بينة بان الشهود قالوا ليس لنا عليك شهادة هل تقبل ويمتنع على المدعى عليه الدفع بموجب ذلك أم لا (أجاب) لا تقبل ويلزم المدعى عليه بدفع مائتة عليه للمدعى (سئل) عن شهد عند الحاكم بشبوت الحكم فعرض للشهود أمر كرض أو غيره يمنعهم الحضور إلى الحاكم الذي يريد صاحب المستند أن يوصله به هل تجوز الشهادة على شهادتهم ويقبلها الحاكم ويمضي حكم الأول أم لا (أجاب) نعم تجوز الشهادة على شهادة من شهد على الحاكم ويقبلها الحاكم الآخر ويمضي حكم الحاكم الأول (سئل) عن الشاهد إذا رجع عن الشهادة قبل الحكم بها هل يصح رجوعه وهل عليه تعزير أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه ويلزمه التعزير (سئل) إذا شهد من يغني للناس أو يقامر بالشر نجح هل

رجحه الله تعالى وعندهما يجوز إذا كان جنسا واحدا في كل العنب كل وقر بما قال وكذا إذا كان الجنس مختلفا هكذا أورد الصدر الشهيد والفقير أبو الليث جعل الجواب فيما إذا كان العنب من جنس متفقا وإن كان من أجناس مختلفة مختلفا وأخذ الفقيه يفتي بقولهما التيسير الأمر على المسلمين وعليه الفتوى (ح) رجل اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رجهما الله تعالى قال الشيخ الشراء فاسد ذكره في فتاويه وقال الشيخ الفقيه الشراء جائز لأن هذا بمنزلة الصناعة . في الفتاوى إذا باع نصيبه من هذه الدار ولم يبينه اختلفت الروايات فيه جدا والمختار ما ذكره محمد في آخر شفعة الأصل على أن قوله يجوز إذا كان البائع والمشتري يعلمان نصيب البائع كم هو وإن كانا لا يعلمان لا يجوز وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يجوز وإن كانا لا يعلمان نصيب البائع كذا ذكره الشيخ الإمام أحمد الطحاوي في شرحه وكذا الوفاي بع كل حق هوى في هذه الدار ولم يعرف كم هو فالجواب المختار فيه أيضا ما ذكره عن أبي يوسف رجه الله تعالى . ولو قال بعثك عبد إلى وله عبد واحد فإن قال في مكان كذا جاز وإن لم يقل اختلف المشايخ فيه شمس الأئمة الحلواني وعامتهم على أنه لا يجوز وهو الصحيح (في رؤية البعض كرؤية الكل) رؤية الحافر والناسية والذنب لا تكفي هو الصحيح . العدييات المتقاربة كالجزور والبيض والمكيل والموزون إذا كان الكل في وعاء واحد يكفي رؤية البعض وإن كان في وعاءين فرأى ما في أحدهما ورضى به ثم رأى الآخر وهو مثله أو فوقه فلا خيار له وقد لزم العقد فإن كان دونه فهو على خياره هو الصحيح (في الاختلاف في الرؤية) الرسول في القبض رؤيته ليست كرؤية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق والوكيل بالشراء رؤيته كرؤية الموكل بالاتفاق بخلاف الرسول بالشراء فإن رؤيته لا تكون كرؤية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق

(في بيان حكم خيار الشرط وسقوطه)

إذا كان الخيار للبائع يسقط بإجازته صريحا وإن لم يكن المشتري حاضرا ولو أطلق فيها فهو على خياره هو الصحيح نص عليه في المأذون وإن سكر من الخمر أو البنيخ في المدة الصحيح أنه على خياره ولو وهبه ولم يسلّم لا يكون فسخا وإذا أجر ولم يسلّم ذكر في بعض الروايات أنه يكون فسخا وهو اختيار أكثر المشايخ . قص حوافر الدابة وجزعرفها ليس برضا بلا خلاف . اشترى رحي ماء فطعن بها ليعرف مقدار طبعها لا يبطل خياره وإن زاد على يوم وليلة سقط خياره وهو المختار . اشترى كتابا بالخيار ثم انتسخه لنفسه أو غيره لا يبطل خياره قال الفقيه لو قبل يبطل بالانتساخ دون الدراسة فله وجه قال وبه نأخذ . والنظر - رآني الفرع بشهوة كالمس

تقبل شه

أنهم ما شهدا

شهدا على

محكمة

المسطور ما كتب عليه أم يحلف أنه ما يستحق عليه ما ادعى به (أجاب) يحلف على عدم استحقاق ما ادعى به عليه (سئل) عن ذلك ادعى على ذمي آخر بنين خبر معلوم بينهم ما وثبت عليه بيينة أو بتصديقه هل يحكم عليه الحاكم بدفعه وإن امتنع بحبسه عليه أم لا (أجاب) نعم يحكم الحاكم عليه بدفعه وإن امتنع من دفعه حبسه عليه (سئل) عن رجل ادعى على رجل بحق وقال إن حلفت أنه لك على دفعته إليك خلف فدفعه له هل له أن يرجع عليه بما دفعه له بمقتضى حلفه (أجاب) نعم له أن يرجع عليه به (سئل) عن شخص عليه لزوجه باقى صداقها وله عليه نفقة مقررة فاستر بدفع لها مائة وهى تظن أنه من النفقة فادعى بعد ذلك أن ما دفعه من الصداق لأمم النفقة فهل يقبل منه ذلك أم يقبل من المرأة أنه من النفقة (أجاب) يقبل قوله أنه من الصداق (سئل) عن رجل ادعى على آخر عندهما كمر بما يوجب الحد أو غيره فأنكره وعجز عن اثبات ما ادعاه هل يجب على المدعى شئ (أجاب) لا يجب على المدعى شئ بسبب ذلك (سئل) عن مدعى الاعسار فى الديون هل تقبل بينته قبل الحبس أو بعده (أجاب) لا تقبل قبل الحبس (سئل) عن شخص ادعى على آخر بدين فاعترف به وادعى أنه معسر وله بينة بذلك فهل تسمع بينته بالاعسار قبل الحبس أو بعده (أجاب) لا تسمع بينته بالاعسار قبل الحبس (سئل) عن امرأة مات زوجها فادعت على الورثة بحقوقها وميراثها فصدقوها على ذلك ودفعوا لها حقها ثم بعد ذلك ادعوا طلاقها وأقاموا بينة على الطلاق فهل تسمع البينة ويرجعون عليها بما أخذته أم لا تقبل لوجود التصديق المذكور

(١٤٩)

فاسد فى الكل عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح فى الخمسة ذات اللب بنصف الثمن وهو الأصح

(فى الاختلاف بين البائع والمشتري) إذا ادعى المشتري عيبا ليرده لا تسمع دعواه وخصومته ما لم يثبت قيام العيب للحال ثم ما يدعيه من العيب ما أن يكون ظاهرا قديما كالاصبع الزائدة ونحوها وقد نظر القاضي إليه ورأه وأكان حادنا لا يَحْتَمِلُ الحدوث من وقت البيع إلى هذه المدة عادة كائن الجدرى ونحوه فى الوجهين تسمع الدعوى والخصومة وللمشتري أن يردّه الآن بدعى البائع سقوط حقه فى الرد والبراء والتصرف فيه بعد العلم به والقول قول المشتري فى انكار ذلك مع يمينه فيحلف إذا طلب البائع يمينه باتفاق الروايات فإن نكل ثبت ما ادعاه البائع من رضاه وبرائه ونحو ذلك فلا يحلف بدون طلب فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يحلف وإن لم يطلب البائع والفتوى على ظاهر الرواية ثم كيف يحلف دروى عن أبى يوسف أنه يحلف بالله ما علم العيب حين اشتراه ولا رضى به منذ علمه ولا عرضه على البيع والصحيح أنه يحلف ما سقط حقه فى الرد فى الوجه الذى يدعيه لانصا ولا دلالة وفى كيفية تحليف البائع أقاويل والصحيح أنه يحلف بالله ما له قبل ذلك حق الرد بسبب يدعيه المشتري وعليه الفتوى . اشترى جارية قد ارتفع حيزها لاسبب الاياس كم ينتظر لو طمأ قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنهم أمقشرة بشهرين وخمسة أيام وكان الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يقول إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد كان له أن يأخذ بأى رواية شاء من روايات أصحابنا ويقضى بها وإن لم يكن يأخذ بأى كثر ما قيل وهو قول زفر رحمه الله تعالى (س) باع عقارا وابنه حاضر أو امرأته أو بعض أقاربها حاضر مع العلم به وتقابضا وتصرف المشتري فيه زمانا ثم إن ذلك الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ماله ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند أنه لا تصح هذه الدعوى فيجعل سكوته عند البيع كالافصاح بالافقرار بكون المبيع ملكا للبائع قطعا لا طمعا الفاسدة وسد الباب للتليس وأفتى مشايخ بخارى أنه تصح الدعوى ولم يجعل السكوت كالافصاح بكونه ملكا للبائع لكونه محتملا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى إن كان المفتى ينظر فى المدعى ويفتى بما هو الاحوط كان الاحسن وإن لم يكن كذلك يفتى بقول مشايخنا . فى الواقعات الصغيرة استأجر دابة الى سمرقند فاستحقها عليه رجل ولم يصدقه أنه استأجرها لا يكون للذى أجراها منه أن يرجع على بائعه . ولو استحق المبيع من المشتري فأراد أن يرجع على بائعه فأنكر بائعه بيعه منه فأقام المشتري البينة أنه باعه وقضى القاضي للمشتري بالرجوع كان للبائع أن يرجع على بائعه وإن أنكره هو البيع ولم يكن للمشتري بينة وحلف القاضي البائع فذلك وقضى عليه بنكوله ورد المبيع عليه فليس له أن يخاصم بائعه المقضى عليه بالنكول هكذا حكم الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى فتوى بعض مشايخنا

على بيان سبب التسليم ويلزم الشهود ذلك (أجاب) نعم الدعوى صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان السبب وكذا الإلزام بالشهود ذكره في شهادتهم ويقضى للدعي بما ادعاه إذا ثبت (سئل) عن العبد إذا أقر بالرق لسيده ثم ادعى أنه أعتقه قبل الإقرار هل تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته بذلك (سئل) عن رجل ادعى على آخر أنه فذفه فأنكره فالتمس عينه فامتنع هل يلزمه الحد أم لا (أجاب) (١٥٠) لا يلزمه الحد بمقتضى التكول ولكن ان ثبت عليه القذف بطريقة الشرعي

لزمه الحد واللا يلزمه ولا يخلف وعليه الفتوى . دلال دلالي كردوتم البيع وتقابضا ثم استحق المبيع من يد المشتري ان كان الدلال هو الذي باشر البيع وتلفظ بلفظه فالرجوع عليه والافعل على البائع (سئل) القاضي الامام شمس الأئمة الاوزجندی عن اشترى جارية ثم طهر أنها حرة وقد مات البائع ولم يترك وارثا ولا وصيا وبائع الميت حاضر هل يرجع عليه قال يجعل القاضي وصيا حتى يرجع المشتري عليه ثم يرجع هذا الوصي على بائع الميت . بيع الاب مال نفسه من ولده الصغير وشراؤه ماله لنفسه في القياس لا يجوز لان الواحد لا يصلح عاقدا من الطرفين في المعاوضات وفي الاستحسان يجوز بالطريق الذي عرف والصحيح أنه يتم العقد بقوله بعث هذا من ولدي بكذا واشتريت هذا من ولدي لنفسى بكذا ولا يشترط أن يقول بعث واشتريت لقيام عبارة مقام عبارتين . اذا جن الابن ان كان قصيرا لا يجوز بيع الاب عليه لانه كالانعام وان طال يجوز كقبول البلوغ والفصل بينهم أشهر في قول أبي حنيفة ومادونه قصير لان الشهر عاجل وما فوقه أجل هذا هو المختار وهذه الجملة في الفتاوى . اذا مات البائع والمشتري والسلعة فائتة ثم زاد وارث أحدهما وارث الاخر جاز في قولهم جميعا

(الباب الرابع في السلم بفصوله وأنواعه)

لا يجوز السلم المؤجل والإجل أدناه ثلاثة أيام وقيل زيادة على مجلس العقد ولو ساعة وعند محمد أدناه شهر وعليه الفتوى . في الفتاوى السلم في لحم الحيوان وزنا إذا أتى بشرائطه يجوز وهو المختار لحاجة الناس اليه وقول من قال بأنه لا يوقف على حد الوصف وطوله وعرضه غير مأخوذ به لكن يحتاج عند القبض ليقبض من الجنس الذي سمى فخر زاعن الاستبدال بالسلم فيه . أسلم فلوسا في صفر أو سيفا في حديد لا يجوز لانه وجد أحد وصني عله الربا في النقد وهو المجانسة واذا أسلم الدراهم في الذهب لا يجوز لوجود الوزن في الثمن بخلاف ماذا أسلم الدراهم في الزعفران فإنه يجوز لانه وجد الوزن في ثمن ومثمن لا في ثمين ومثمين . ادعى رب السلم الاجل وأنكر المسلم اليه فالقول قول رب السلم بالاتفاق . لو أسلم في شيء ليس لحمله مؤنة كمن من الزعفران ونحوه صح من غير بيان مكان التسليم ويتعين مكان العقد . باع دارا وأعبد ابكر حنطة دينارا ليدمن بيان مكان التسليم عنده وعندهما لا يشترط وقال بعضهم لا يشترط التسليم هنا بالاجماع لان التسليم واجب في الحال فتعين مكان العقد مكان وجوب التسليم . لا يشترط في الكرباس ذكر الوزن لانه لا يختلف بالوزن وفي الحرير اختلف المشايخ والصحيح أنه يشترط ذكره شمس الأئمة السرخسي واختاره الصدر الشهيد حسام الدين لانه يختلف بالوزن (د)

لزمه الحد واللا يلزمه ولا يخلف (سئل) عن الوارث اذا أقر أنه قبض من الوصي ما كان تحت يده من تركة مورثه ولم يبق له قبله حق من تركة مورثه ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير ثم وجد في يد الوصي شيئا فادعى أنه من تركة مورثه وأقام بينة فهل تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت قضى له به أم يمنع من ذلك الاقرار المذكور (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت قضى له به (سئل) عن ادعى على آخر بحق فلم يجب بحجوب كاف أو اقتصر على السكوت هل للعاكم أن يجبره على رد الجواب ولو بالحسب أم لا (أجاب) نعم يجبره بالحسب ليجيب عما ادعى عليه به (سئل) عن شخصين صدر بينهما ابراء عام مطلق من سائر الحقوق ثم ادعى أحدهما على الآخر بحق له عليه صدر بعد الابراء فأنكره وقال كان قبل الابراء وقد سقط به فهل يقبل منه ذلك أم يقبل قول المدعي (أجاب) القول قول المنكر مع عينه حيث لا بينة تشهد للمدعي بالحق بعد الابراء (سئل) عن المدعي اذا قال للدعي عليه بعد

في الليل أوفى النهار هل تكون مخدرة أم لا (أجاب) لا تكون مخدرة (سئل) عن ادعى على آخر بحق وثبت عليه وسجن فأطلقه السجن بلا أجر الحاكم ورب الدين هل لرب الدين أن يطالبه بإحضاره أم لا (أجاب) نعم لرب الدين أن يطالب السجناء بإحضاره (سئل) عن شخص له على آخر دين فغاب المدينون وترك دينه على آخر فأراد رب الدين أن يطالب مدينون مدينونه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن فقير ادعى على غني بالغ عندها كم حذو بوجوب الزكاة في ماله (١٥١) وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه بذلك

ويحكم الحاكم بدفع الزكاة له أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا تحكم الحاكم عليه بالدفع للدعي المذكور (سئل) عن رجل في يده دار ادعاها آخر فأناكر المدعي عليه ثم اصططحا على أن يسكنها المدعي عليه مدة ويدفعها بعد ذلك للدعي هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن ادعى عبد في يد آخر أنه ملكه ولم يصدقه المدعي عليه فأقام المدعي شاهدين شهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر أنه كان ملكه هل تقبل هذه الشهادة أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن رجل ادعى أرضا نها وقف عليه هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى إلا من المتولى على الوقف (سئل) عن عليه دين لا خرف ادعى عليه عند الحاكم أنه أوفاه وطلب من الحاكم أن يسأله ذلك فان اعترف يسجل عليه ذلك ويكتب له حجة بيده وان أنكر يقيم عليه البينة هل يحبس الحاكم إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يحبس الحاكم إلى ذلك (سئل) ذلك ويكتب له حجة بيده (سئل) عن ادعى على آخر أنه ارتشى منه قدرا معلوما هل تسمع دعواه أم لا

اللفاظ الجيد . في الفتاوى يجوز السلم في الآجر واللين إذا اشترط من ذلك شيئا معلوما أي ملينا ومكانا معلوما وفي المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو اشترى مائة أجرة من أتون لم يحجز من غير إشارة وانما اختلف الجواب في مسألة الشراء لأنه لم يذكر اللبن وفي الاتون موضع اللبن في اللبن المختلفة فكان المشتري مجهولا ومسئلة السلم موضوعة فيما إذا كان من لبن واحد فإذا اختلف بينهما هذا هو الصحيح من وجه التوفيق . عن الفقيه أبي جعفر أن ذكر المدقة في الاستصناع أن كان من قبل المستنوع فهو استيجال فلا يصير سلما وان كان من قبل الصانع فهو استيهال وبصير سلما وهذا كله على قول أبي حنيفة فأما على قولهما بضرب الاجل لا يصير سلما ويبقى فيه استصناعا إذا كان فيه تعامل أما فيما لا تعامل فيه كالثياب ونحوها يصير سلما بضرب الاجل بالأجاء وتكلموا بان الاستصناع فيما فيه تعامل إذا جاز يجوز معاقدته أو مواعده والصحيح أنه معاقدته . الصانع إذا مات قبل تسليم العمل بطل الاستصناع ولا يستوفى المصنوع من تركه بناء على أن الاستصناع على ما هو الصحيح المختار ينقضه إذا جاز ابتداءه وبيعائه انتهاء قبل التسليم ساعة وإذا انعقد اجارة ابتداء فإذا مات قبل تسليم العمل بطلت لأن الاجارة تبطل بموت العامل لأنه ينقضه بقاء قبل التسليم ساعة لا عند التسليم ولهذا يكون للمستنوع خيار الرؤية . الروايات مختلفة في لزومه وعدمه والمختار ما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس بل لازم من الجانبين حتى لا يجبر الصانع على العمل ولا المستنوع على قبوله إذا أتى به بل يجبر كل واحد منهما . في باب حقوق المشتري من الفتاوى اشترى أرضا بعمار بها ثم اشترى ماء وأراد أن يجريه إلى الأرض المشتراة من نهر قرية أخرى لا يجوز بالاتفاق إذ لا حقه وان أراد أن يجريه من نهر هذه القرية قال محمد بن سلمة ذلك للتعامل وعامتهم على أنه ليس له ذلك وهو المختار لأن له حق سوق الماء في مجاريها بقدر ما هو سوق هذه الأرض من هذا النهر والله سبحانه أعلم

(الباب الخامس في الاستبراء والبيع المكروهة)

من الفتاوى قالوا من لا يرى الاستبراء فهو عاص وكذا الذي يرى ولم يعمل به . ارتفع حضها لا باياس بل لعله فكم يستبرئها فيه أقاويل مختلفة عن أصحابنا عرفت قالوا والمختار أنه يتركها حتى يستبين أنها غير حامل وهو قول أبي حنيفة وفسرها أبو يوسف بثلاثة أشهر وهو تفسير ما قال أبو حنيفة فهذا قولهما وهو المختار . اشترى امرأة ذات زوج ولم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري ذكر في كتاب الحيل أنه لا استبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء وهي مشغولة

(أجاب) له أن يأخذ منه جميع ما أخذ من التركة (سئل) عن الوارث إذا ادعى ديناً على مورثه بعد قسم التركة هل تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت نقض القسمة (سئل) عن الوارث إذا أقر أنه قبض جميع ما على الناس من ديون والده ثم ادعى على رجل ديناً هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه عليه ولا يمنع الاقرار المذكور (سئل) عن قال لديونه ان مت فانت (١٥٢) يرى من حق الذي على ذلك فانت هل يبرأ (أجاب) نعم يبرأ

(سئل) عن يده دابة ادعى آخر عليه بها أنها ملكه وتحت عنده وأثبت ذلك عند الحاكم وقضى له بها ثم ان المدعى عليه أقام بينته أنها ملكه وتحت عنده هل تسمع بينته ويقضى له بها ويبطل القضاء الاول (أجاب) نعم تسمع بينته ويقضى له بها ويبطل القضاء الاول (سئل) عن ادعى على آخر دين فأقر به وادعى أنه مؤجل عليه ولم يصدقه المدعى هل يقبل قوله في الاجل أم القول قول المدعى في عدمه (أجاب) القول قول المدعى بيمينه في عدمه حيث لا بينة (سئل) عن مات وله ديون على أقوام وليس له وارث معلوم فأخذ المتكلم على بيت المال الديون من الاقوام ثم ظهر له وارث يستحق ذلك هل له الطلب على الغرماء أم على القابض المذكور (أجاب) له الطلب على الغرماء لدفعهم بغير حق (سئل) عن يده أرض بها أشجار فادعى خارج أن الأرض له وأنه غرس ما فيها من الأشجار وأقام على صاحب اليد بينته بذلك هل يقضى بذلك للخارج أم لصاحب اليد (أجاب) يقضى بذلك للخارج (سئل) عن شخصين كان بينهما معاملات وانفصل منها مصدر

الاصل يجب اعتبارا لوقت القبض وهو الصحيح المختار فان طلقها الزوج بعد قبض المشتري ولم يكن دخل بها فلا استبراء على المشتري . لو أراد أن يبيع أمة وكان يطؤها يستحب أن يشتريها ثم يبيعها وكذا ان أراد أن يزوجها قالوا والصحيح أنه هنا يجب واليه مال شمس الأئمة السرخسي والفرق أن ثمة يجب على المشتري الاستبراء فيحصل المقصود وهو التعرف أما في النكاح لا يجب فست الحاجة في إيجابه على البائع . لو باعها والخيار له ثم نقض البيع فلا استبراء عليه بالإجماع وان كان للمشتري فردا بعد القبض فكذا عنده خلافا لهما . لو اشترى أحد الشريكين نصيب صاحبه من الأمة المشتركة فعليه الاستبراء

(نوع في اسقاطه) (ذ) لو اشترى أمة فاحتال لاسقاط الاستبراء فان كان البائع وطئها ثم باعها قبل أن تحيض لا يحل للمشتري أن يحتال له لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤثمان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد وان حاضت عنده وطهرت ولم يقر بها في ذلك الطهر حل للمشتري ذلك لانعدام ما قلنا ثم الحيلة أن يتزوجها قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة ثم يشتريها فيبطل النكاح ونخل له وطؤها وان كانت تحت حرة فيتزوجها غيره ثم يشتريها او يقبضها ثم يطلقها الزوج أو يشتريها أولا ثم يزوجه من رجل قبل القبض ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج

(في البيع المكروه) قالوا يبيع المكعب المفضض للرجال بكره . من يبيع ويشترى على الطريق ولم يضر قعوده الناس لسعة الطريق لا بأس به وان أضر بهم فاختارانه لا يشتري منه لانه اذا لم يجد مشترى لا يقعد فكان الشراء منه اعانة على المعصية . لو لم يبين عيب سلعته وبيعها قال بعضهم يصبر فاسقام ردود الشهادة ولا تأخذه

(في الاحتكار) اذا اشترى في بلده واحتكر فيه وذلك بضر بأهل المصر فهو مكروه وداخل تحت الحديث واذا اشترى من مكان قريب من المصر فحمل طعامه الى المصر وجبسه وذلك بضر بأهله فهو مكروه أيضا لانه اذا كان قريبا من المصر فهو كفئانه وقد تعلق به حق أهله وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى في غير المصر وحمله اليه فلا بأس به وان كان المكان قريبا والمختار قول محمد رحمه الله تعالى

(الباب السادس في الاستقراض)

الخلاف في استقراض الخبز معروف عن الحسن وعن أبي يوسف يجوز وزنا لتعامل الناس فيه قال هو المعروف من قوله وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز عسدا لا وزنا لان العادة جرت به عددا

شهودا من غير شهودها يكون لا تغسل له بما يشهدون له به من الدفع هل اذا ادعى دفع شئ من الدين أو كله وأقام بينة بذلك من غير شهود المحكمة تقبل شهادتهم به أم لا تقبل وينع من ذلك الاشهاد المذكور (أجاب) نعم تقبل اذا كانوا عدولا ولا يمنع من ذلك الاشهاد المذكور (سئل) عن باع شيا بمحضرة آخر فبعد مدة ادعاه لنفسه هل تسمع دعواه وتقبل بينته (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته العدول (سئل) عن رجل فقد له عبد فوجده عند آخر فادعى عليه وأقام (١٥٣) بينة بجريانه في ملكه وزكيت البينة فادعى المدعى عليه أنه اشتراه من شخص

بمحضرة المدعى وأعذر له فيه بعدم الدافع والمطعن فصدقه على ملكه وأحضر بينة بذلك وشهدوا على المدعى بذلك في تاريخ معين فذكر المدعى أنه لم يكن حاضرا بالبلد في التاريخ المذكور وإنما كان ببلاد السودان وله بينة بذلك فهل تقدم بينته أو بينة الاعذار عليه كما ذكر (أجاب) نعم تقدم بينة الاعذار المذكور لا بينته لان بينته بينة نفى وبينة الاعذار بينة اثبات فتقدم بينة الاثبات على بينة النفي (سئل) عن ادعى على آخر متاعا أنه ملكه منذ سنة وأنه واطع يده عليه بغير حق فأجاب المدعى عليه أنه ملكه وله في يده سنتان وأقام كل منهما البينة فأى البينتين تقدم (أجاب) تقدم بينة واطع اليد (سئل) عن اشترى أسيرا مسلما من الكفار بدار الحرب بغير أمره وطالبه بما دفعه من الثمن عنه عندها كم شرعى هل يلزمه أن يدفع له ذلك (أجاب) لا يلزمه أن يدفع له ذلك لانه متطوع (سئل) عن رجل ادعى على آخر عندها كم خفي أنه اشترى منه هو ورجل آخر غائب عبد ابن معلوم وطالبه بمحضسته من الثمن فأنكر

خلاف والفتوى على قول محمد هذا على قوله الآخر أنه يجوز وزنا وعددا لكن في القليل وفي الكثير الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وزنا لا عددا ذكر في الاصل اذا استقرض الدقيق وزنا لا يرذره وزنا ولكن يصطلمان على القيمة كما لو استقرض الخنطة وزنا عن أبي يوسف في رواية يجوز استقرضه وزنا استحسانا اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى في التهذيب الاعتبار في الكيل والوزن في المنصومات النص وان ترك الناس المعاملة حتى لو باع مائة من حنطة بمائة من قير لا يجوز لانه مجازفة وقيل يجوز وعليه الفتوى للعموم البلوى

(نوع فيما يكره ويحرم) باع من رجل متاعا يساوي عشرين باربعين ثم يقرضه ستين حتى صار له عليه مائة وحصل للسنة تقرض ثمانون ذكر الخصاص أنه يجوز وبه قال محمد بن سلمة البلخي وكان يفعل ذلك في بلده وكثير من المشايخ كرهوا ذلك لانه قرض جرم منفعة ومنهم من قال ان كان في مجلس واحد يكره لان اتحاد المجالس كالشرط في العقد وان كانا في مجلسين لا يكره وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول الخصاص فيما فعله محمد بن سلمة وكان يقول ليس هذا قرضا جرم منفعة بل هو بيع جرم منفعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لآخر أقرضني ألفا على أن أعيرك أرضا زرعتها مادامت الدراهم عندي ففعل المقرض بكره ولا يلزمه أن يتصدق بشئ منه

(نوع في استقراض الفلوس) من استقرض فلوسا فكسدت فصار لا تنفق أو غلت ورخصت فان رخصت فعليه مثل ما قبض ولا ينظر الى الغلاء والرخص كمن استقرض الخنطة فارتفع سعرها وغلا أو رخص وانضع فان كسدت بحيث لا تنفق فعند أبي حنيفة يرد عينها ان كانت قائمة لانها أعدل من قيمتها ومثلها بغير حجة ان كانت هالكة وأما على قولهما ما اختلفت الروايات والمذكور من قولهما في أكثر الروايات وهو الصحيح أن عليه قيمتها ناديا سواء كانت قائمة أو هالكة لانها أعدل لكن على قول أبي يوسف قيمتها يوم الاستقراض وعلى قول محمد يوم كسدت آخر ذلك ولو بساعة وفي الفلوس المقصوبة ان كانت قائمة يرد هالكة بخلاف وان اصطلم على شئ بدا به جاز هو المختار والجواب في هذه العدييات كفي الفلوس بلاثفاوت أكثر مشايخنا أفتوا يقول محمد وبه أفتى الصدر الشهيد حسام الدين والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف وقالوا هذا في زماننا وفق وأقرب الى الصواب الكل في الفتاوى

(فصل في المتفرقات)

الابراء فهل تقبل بينته به ولو بعد الانكار أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن شخص له دين على آخر فبات قبل وفاته وخلف تركه وأولاد أقاصرين وله وصي فادعى على الوصي بالدين وأثبت به هل يلزمه أن يقيم بينة تشهد بانه باق في ذمته الى حين وفاته أم لا (أجاب) حيث أثبت دينه على الميت لا يلزمه مع الثبوت الا اليقين على عدم الاستيفاء وعدم المسقط للدين عن ذمة الميت (سئل) عن شخص علة حصه في فرس وهو واضع يده عليها فادعى (١٥٤) آخر أن الفرس ملكه وأثبتها بالطريق الشرعي وحكم على واضع اليد

بتسليمها له هل يكون حكمه على واضع اليد حكماً على باقي الشركاء أولاً لا يكون الا قاصراً عليه ولا يسرى على الغائبين (أجاب) لا يسرى الحكم على الغائبين في حصتهم ويكون الحكم قاصراً على المحكوم عليه (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فانكره فالتمس المدعي عينه فقال له احلف أنت وأنا أدفع لك فهل اذا حلف المدعي استحق ما ادعى به أم لا (أجاب) لا يستحق ذلك بيمينه ولو رضى المدعي عليه به (سئل) عن ادعى على آخر دين فأجابته انه لا يستحق قبله حقا هل هذا الجواب كاف فيه أم لا (أجاب) نعم هذا الجواب كاف (سئل) عن رجل ادعى على آخر بحق فانكره فأقام عليه البينة به فقبل أن يقضى القاضي عليه توجه من المجلس واختفى أو سافر فهل للقاضي أن يحكم عليه في غيبته بما ثبت عليه بالبينه أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يحكم عليه في غيبته (سئل) عن عليه ديون لا خرمها ما هو بكفيل ومنها ما هو برهن فادعى أنه دفع من ذلك قدر الرب الدين وعينه من الدين الذي بالكفيل أو بالرهن وقال رب الدين لا أحسنه الا من غيره فهل يقبل

ونصيبه من الاغراس بعد مضي المدة صح ولو باع هذا المشتري من آخر فسد هذا البيع لانه باع ما اشتراه قبل القبض لانها مشغولة بنصيب العامل ويجب أن يكون هذا الجواب قول محمد رحمه الله تعالى كما عرف أما على قولها يصح وعليه الفتوى . أخذ الدلال الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء لا تسرد منه الدلالة وقال الصدر الشهيد حسام الدين به أفق والذي ولو باع نصيبه بقيته أو بأكثر مما يتغابن الناس فيه أو بما لا يتغابن لاجل زيادة أو نقصان في القيمة وذلك العاقد حر عاقل بالغ رشيد عينا من أعيان ماله مشار اليه يجوز بيعه بالاتفاق اذا كان طائعا راعيا في بيعه غير مكره بقيده أو حبس أو خوف ولو باع كرها لم ينسج بعد لم يجز بالاتفاق (١) ولو كان قال في البيع في باب الصبرة اشترت منك هذه الصبرة بمائة درهم كل قبض منها بدرهم جاز بالاتفاق بيع الخنزير باطل كبيع الخمر هكذا أفق القاضي أبو علي النسفي . بيع السمن الذي ماتت فيه الفأرة وهو جامد فانه يقور وتلق الفأرة ويجوز بيعه وأكله بالاتفاق . اذا اشترى بقر أو ابلا أو عدل قطن أو جراب هر روى كل اثنين منها بكذا فالبيع فاسد بالاتفاق من الثنتين جميعا . اشترى شيئا وقبضه فلم ينقد الثمن حتى باعه من باعته بأقل مما اشترى لم يجز عندنا ولو باعه بدرهم أو دنائير ثم اشتراه بثوب بقيته أقل من ثمنه يجوز بالاتفاق . ولو اشتراه عبده المأذون أو مكاتبه أو هو بنفسه لولده الصغير لم يجز بالاتفاق ولو كان المبيع عند المشتري ثم اشترى بأقل مما باع بعد نقد الثمن جاز بالاتفاق ولو اشترى بألف نسيئة الى سنتين لم يجز بالاتفاق وان كان الخيار للبائع ولا يملكه المشتري ولا تحجب الشفعة بالاتفاق (ن) وصى الاب اذا باع مال الصغير من أجنبي بمثل قيمته أو بأكثر أو بأقل بما يتغابن الناس فيه يجوز بالاتفاق ولو باع بأقل من قيمته بما لا يتغابن فيه لم يجز بالاتفاق ولو باع مال اليتيم الذي تحت يده من عبده نفسه المأذون عليه دين أو لادب عليه أو من مكاتب نفسه أو أم ولده أو من ابنه الصغير لم يجز بالاتفاق ولو باع من نفسه بأقل من قيمته بما يتغابن فيه أو بما لا يتغابن لم يجز بالاتفاق

(كتاب الشفعة)

(ن) الشفيع اذا سلم على المشتري لا تبطل شفعته هو المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم السلام قبل الكلام وقال عليه الصلاة والسلام من كلم قبل أن يسلم فلا تحييه (ي) الشفيع اذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها أربعا وأستاذ كر عن محمد رحمه الله تعالى أنه على شفعته والمختار أنها تبطل لانه غير معذور بخلاف ما اذا كان في الاربع قبل الظهر فأتمها أربعا لانها هي المسنونة دل على الفرق أنه لو طلب موائبة وترك طلب الاشهاد وافتتح التطوع تبطل شفعته ولو افتتح الركعتين بعد الظهر أو الاربع بعد الجمعة لا تبطل . لو اشترى دار فقال له الشفيع قد سلمت لك شفعتها فاذا هو قد اشتراها غيره فهو على شفعته لانه رضى به لا بذلك (٢) لان طلب تسليم

على آخر بحق فأجاب بعدم الاستحقاق وحلف بالتماس المدعى وتوجه الى الحاكم ثم أقام عليه بينة بالحق فصديق عليه وادعى أنه قاصصه به من دين له عليه فهل يلزمه تعزير على الحلف أم لا (أجاب) لا يلزمه تعزير على ذلك (سئل) عن المدينون اذا وجب عليه الحبس في الحقوق الشرعية هل يجبسه مدة مقدرة (أجاب) التقدير موقوف الى رأى الامام لا اختلاف أحوال الناس فان حبسه مدة براها وسأل عن حاله ان ظهر له فقره أطلقه الى حال سبيله وان ظهر له غناه أيد (١٥٥) حبسه حتى يوفي ما عليه (سئل) عن شخص

ادعى على آخر بحق فانكره فالتمس عيینه فقال للمدعى احلف وأنا أدفع لك ما ادعيت به حلف هل يلزمه أن يدفع له ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أن يدفع له ذلك بمجرد عيینه ولكن له أن يقضى عليه بالنكول والافحلف على عدم الاستحقاق حيث لا بينة (سئل) عن ذمى هلك وله امرأة أسلمت قبل موته وادعت الاسلام بعده فالقول لها وتستحق الميراث أولو الورثة ولا تستحق (أجاب) القول للورثة ولا تستحق الميراث (سئل) عن الوصى اذا ادعى ديناً لم يثبت على مدينه فادعى المدينون أن الميت استوفاه منه في حال حياته ولم يصدق الوصى على ذلك فطلب من القاضي عيینه على نفي علمه هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف على ذلك (سئل) عن المدعى عليه اذا وجب عليه البين للمدعى فقال أسقطت حتى في البين هل له أن يحلف بعد ذلك (أجاب) نعم له أن يحلفه ولا يسقط عنه بالاسقاط المذكور (سئل) عن أقام بينة على آخر أنه أقر له بدين في الوقت الفلاني بالحل الفلاني وأقام الآخر بينة أنه في الوقت المذكور كان مقيماً محل آخر فهل تقبل بينة أم بينة

النصف لا يكون تسليماً للباقي (ن) طلب الشفعة فقال المشتري هات الدراهم وخذ شفعتك فان أمكنه احضارها ولم يحضرها ثلاثة أيام روى عن محمد رحمه الله أنها تبطل وكذا عن أبي القاسم وبه أخذ الفقيه أبو الليث قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنها لا تبطل لان الشفعة متى ثبتت لا تبطل ما لم يسلم بلسانه قال صاحب جامع الفتاوى ان الفتوى اليوم على قولهما وانه اذا ترك الشهادتين ينبغي أن لا تبطل شفعتك واذ ترك الاداء شهراً اختلفت الروايات عن أبي يوسف ومحمد والفتوى على أنه مقدر بنهر

(فصل في دعوى الشفعة)

واذا قال المشتري لا أعرف للمدعى الشفعة دار استحقق بها فالقول قوله فان أراد الشفيع أن يحلفه حلفه على البتات عند محمد وعلى العلم عند أبي يوسف وعليه الفتوى لان هذا التحليف على ملك دار ليست في يده فكان التحليف على فعل الغير

(في حيل ابطالها) (ن) الحيلة في ابطالها بعد ثبوتها تنكره بالاتفاق لانها ابطال الحق واجب أما الحيلة قبل ثبوتها لا بأس بها هو المختار لانه ليس بابطال وكذا الحيلة لمنع وجوب الزكاة وكذا الحيلة لدفع الربا بان باع مائة درهم وفسل سبعمائة وعشرين درهماً وما اصطلموا عليه من الاحارة والاستحجار في بيع الوفاء الذي يسمونه بيعاً ثرا في زماننا من هذا القبيل فاعرفه (ن) استأجر من آخرت بالبلبة يوماً الى الليل بجزء من مائة جزء ونحو ذلك من دار بعينها ثم باع المستأجر بقية الدار منه بأى ثمن كان فلا شفعة للشفيع أصلاً أما في الجزء الاول فلانه ليس يبيع بل هو اجارة وأما في الباقي فلانه صار خليطاً وهذه حيلة ما فيه ثبوت حق الشفعة . دار بناؤها يساوى خمس مائة وساحتها أيضاً خمس مائة فاشترى رجل بناءها بمائة ليقطعه وينقله ثم اشترى ساحتها بنسمة مائة جاز البيعان ولا شفعة في الفتاوى وكذا لو اشترى الساحة أولاً ثم البناء وهذه أيضاً حيلة تدفع الشفعة

(نوع) الوكيل بطلب الشفعة اذا سلمها للمشتري جاز عندهما خلافاً لمحمد وهو نظير الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغير والفتوى على قولهما في الفتاوى أرض بين قوم اقسموها بينهم فرفعوا طر يقاينهم وجعلوها نافذة ثم بنوا دوراً بمئة وبسرة وجعلوا أبواب الدور شارة الى السكة فباع بعضهم داراً منها فالشفعة بينهم سواء لان ما فعلوه من الطريق وان كان نافذاً فساكنه غير نافذ لان لهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار فان قالوا جعلناها طريقاً للملين فكذا الجواب لان لهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار . دور مكة هل يصح بيعها لتجب الشفعة فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يجوز بيع أرضها وانما يقم السهم على البناء ولا شفعة فيها وروى الحسن عنه أنه يحوز وللشفعة الشفعة

ورثته هل يصح اقراره وبأخذه من تركته أم لا (أجاب) لا يصح الاقرار إلا أن يجيزه باقي الورثة فإن لم يجيزوه وأثبتته بطريق شرعي من تركته والأفلا (سئل) عن أقر مختاراً بجميع ما في يده من قليل وكثير لفلان هل يصح الاقرار وإذا اختلف المقر مع المقر له في حق من المقر به أنه كان في يد المقر وقت الاقرار فالقول لمن منه (أجاب) نعم يصح الاقرار المذكور والقول للمقر (سئل) عن شخص أقر في مرض موته بأخ وصدقه على ذلك ثم (١٥٦) رجع عن اقراره وأنكر الأخوة فهل يصح رجوعه ويقبل منه إنكاره أم لا

(أجاب) نعم يصح رجوعه عن الاقرار المذكور ويقبل إنكاره (سئل) عن المريض إذا أقر لوارثه بدين فصدقه باقي الورثة ثم مات المريض هل يكفي بالتصديق الذي كان في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر بعد موته (أجاب) لا يحتاج الى تصديق آخر بعد موت المورث (سئل) عن صبي أقر عند حاكم شرعي أنه بالغ وأشهد عليه في حادثة ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغاً فهل اقراره صحيح معمول به ولا اعتبار بانكاره أم يقبل قوله في عدم البلوغ (أجاب)

ان كان حال الاقرار مراهاقاً صح اقراره وعمل بموجبه ولا اعتبار بانكاره البلوغ بعد ذلك وإن لم يكن مراهاقاً لا يصح اقراره إذا كان دون اثنتي عشرة سنة (سئل) عن امرأة لها على زوجها صداق أثرت أنه ملك لفلان ولا حق لها فيه وأنه يستحقه دونها وصدقه على ذلك ثم سألت زوجها أن يطلقها عليه وأجابها وأبرأه منه هل يسقط بالطلاق أو الإبراء المذكورين أم لا يسقط اتعلق حق المقر له ويسوغ له المطالبة به (أجاب) نعم يسقط بالطلاق وكذا

وهو قولهما وعليه الفتوى (ع) اشترى داراً ولم يكن رآها ثم بيعت بجنبها أخرى فأخذها بالشفعة لم يبطل خياره هو المختار من الروايات بخلاف خيار الشرط والفرق ان هذا دليل الرضا ولو قال رضيت لا يبطل خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط

(كتاب القسمة)

العقار المورث وما إذا كان كله في أيديهم - م يقسم بينهم باقرارهم من غير بيئة اجاعا لانه لا منازع لهم ولو كان بعض العقار في يد الغائب أو مودعه أو الصغير لا يقسم باقرار البالغين الحاضرين اجاعا لانه لا يصح اقرارهم في ذلك القدر ولا ينتصبون خصماً عنهم . لو أراد أن يفتح باب الدار في موضع ليس له حق المورث فيه قال الشيخ الامام خواهر زاده ذلك وقال شمس الأئمة السرخسي ليس له ذلك وظاهر ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل على هذا قال الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي اقتسما ووقع البناء لاحدهما والساحة بجنبه بالبناء لآخر وأراد صاحب الساحة أن يبنى فيها بناء يسد به الشمس والريح على صاحب البناء له ذلك في ظاهر الرواية وليس إلا آخر منعه قال الصدر الشهيد حسام الدين الفتوى على ظاهر الرواية حكى عن بعض مشايخنا أنه لو بنى تنورا للغزاة ثم أورد الحائط أو مدق القصارين لم يجز وإن اتخذ تنورا صغيراً جاز ولا يمنع وكان أبو عبد الله الضمري تارة يفتي بأنه لو بنى في ملكه في وسط البزازين تنوره ذلك وتارة يفتي بأنه ليس له ذلك والقياس في جنس هذه المسئلة ما هو جواب ظاهر الرواية لانه تصرف في ملكه فلا يمنع عنه وإن تعدى ضرره وقيل بالمنع مطلقاً وبه أخذ كثير من مشايخنا قال المتأخرون وعليه الفتوى (س) مات عن امرأة وبها حبل ان كانت قريبة الولادة ينتظر لتقع القسمة عن علم وإن بعدت لا تحزرا عن تأخير حقوق أربابها ويوقف ميراث ابن واحد بقول أبي يوسف وعليه الفتوى وعلى هذا خرج صريح (الخا) في مسئلة الميراث على أربعين سهمين ابن وبنت وامرأة حبل للحيلى خمسة أسهم والباقي بينهم للذكر ثم مات الضامن قسم ماله لعدم المانع فلو قسم والسراجي (ن) باع شيئاً فضمن غير البائع بالدرك ثم مات الضامن قسم ماله لعدم المانع فلو قسم فباع كل وارث نصيبه بعد القسمة ثم أدرك الميت درك يرجع الى الورثة وينقض بيعهم لان هذا بمنزلة مقارن للوث في روايه وهو المختار . بيت بين اثنين لأحدهما منه كثير وللآخر قليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة كانتفاع البيت ان طلب صاحب الكثير من القاضي القسمة وأبى صاحب القليل يقسم كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وان طلب صاحب القليل القسمة ذكر الكرخي في مختصره أنه لا يقسم وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والقاضي الامام الأجل الاسيحي يرجعهم الله تعالى وذكر الحالك في الكافي أنه يقسم واليه

ان مث من مرضك هذا فانت في حل من حق الذي عليك فانت هل يبرأ من حقوقها أم لا يبرأ وتطلب به في تركته (أجاب) لا يبرأ ولها المطالبة بذلك في التركة (سئل) عن رجل له عبد صغير وعليه دين أقر في مرض موته أنه ابنه ثم مات هل يؤخذ باقراره ويصير ابنه ويرثه أم لا (أجاب) نعم يؤخذ باقراره ويصير ابنه ويرثه حيث لم يكن له نسب معروف (سئل) عن امرأ أقرت زوجها في مرض الموت من صداقها عليه ومن دين آخر هل يصح البراء أم لا (أجاب) لا يصح البراء (١٥٧) بدون اجازة باقي الورثة (سئل) عن شخص

له على آخر دين فأقر أنه ليس معه شيء هل يبرأ من الدين بذلك أولا (أجاب) لا يبرأ من الدين بذلك (سئل) اذا أقر المريض لوارثه بدين ثم برى من مرضه هل يصح اقراره أم يبطل (أجاب) لا يبطل اقراره (سئل) عن السكران اذا أقر بدين لا خرمال سكره وصدقه المقر له هل يؤخذ باقراره أم لا (أجاب) يؤخذ باقراره

(كتاب الصلح)

(سئل) عن شخص ادعى على آخر ديناً فأنكره وحلف ثم صالحه على قدر معلوم ثم بعد ذلك ادعى أنه وفاه دينه قبل الصلح وأقام بينته بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (سئل) عن ادعى على آخر بحق فأنكره ثم صالحه بقدر معلوم دفعه له ثم بعد ذلك أقر بما كان ادعى عليه به هل ينقض الصلح ويرد له القدر المذكور ويرجع عليه بما أقر به (أجاب) لا ينقض الصلح بهذا الاقرار المذكور ولا يرجع عليه بما كان ادعى به عليه لان الصلح اسقاط لحقه (سئل) عن ادعى على آخر ديناً فاعترف به وادعى أنه

الطالب رضي بما يلزم وليس على الآبي في هذا فوات منفعة كانت له من نصيبه قبل القسمة لان القسمة انما ينتفع بها صاحب الكثير بالمهاياة بنصيبه فلم تكن القسمة في حقه اتلافاً وتقويتاً لشي كان له بل كانت قسمة والطالب وهو صاحب القليل راض بما يلزم فيستحق القسمة بطلب الطالب والاصح ما ذكر الخصاص وهو ان ضرر القسمة لو دخل على أحدهما بان لا يبقى نصيبه منتفع به بعد التسليم لقلته وينتفع الآخر بكثرة نصيبه بالقسمة فالقاضي يقسم بطلب صاحب الكثير اذا أبي صاحبه ولا يقسم بطلب صاحب القليل اذا أبي صاحبه لان صاحب القليل متعنت لا متظلم فلا يجيبه القاضي اذا اقتسم غير ذوات الامثال كالحيوانات والطياب من نوع واحد برضاء لانه ضاء ولم ير أحدهما قسمة الذي وقع له فانه يتخير اذا رآه بين الرد والامضاء وسواء كان المقسوم بالميراث أو بالشراء في رواية أبي سليمان وهو الصحيح لانها مبادلة ومبايعة حقيقة والحكم في المبادلة هذه القسمة ان كانت في غير ذوات الامثال كالطياب من نوع واحد والحيوانات فيثبت خيار العيب وكذا اخبار الرؤية والشرط على رواية أبي سليمان قال الصدوق الشهيد وعليه الفتوى

(فصل في الاختلاف والدعوى والخصومات)

ان كانت القسمة بقضاء صحت دعوى الغلط أى تسمع الدعوى وان كانت برضا فلا ذكر له في الاصل وقال الفقيه أبو جعفر ان قيل لا تسمع فله وجه وان قيل تسمع فله وجه (١) بخلاف الغرس في البيع وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل أنها تسمع كالموت كانت بقضاء وقال الصدوق الشهيد حسام الدين لا تسمع وهو الصحيح وعليه الفتوى . في الاصل ان كل قسمة في جنس واحد يجبر الآبي عليها لا يثبت فيها حكم الغرور وكل قسمة لا يجبر الآبي عليها يثبت فيها حكم الغرور والدار الواحدة كذلك بالاجماع ويجرى فيها الجبر بخلاف الدارين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يجبر الآبي عليها ولا يقسم بان قسمة واحدة بان يجمع نصيب أحدهما في أحدهما جبرا الا أن يتراضا بذلك وكانت مبادلة مطلقا كالبيع وقال للقاضي ذلك في الدارين أيضا قال مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز أن يكون المذكور في الكتاب قول الكل لان عندهما لا يقسم القاضي الدارين حتما بل ان رأى الصلاح في ذلك بفعل والا فلا . اذا استأجر وارجلالينى حائطا مشتركا بينهما أو ليطين سطحا مشتركا أو لاصلاح قناة بينهم فالاجر عليهم على قدر الانصاء بالاجماع واذا استأجر وارجلالين لكيل طعام مشترك أو لذرع ثياب مشتركة فان كان الاستئجار للقسمة فهو على الخلاف وان كان على نفس الكيل والذرع لكون الكل معلوم القدر فالاجر على قدر الانصبة

إذا اختلف المضارب مع رب المال فقال المضارب أقرضني المال والربح لي وقال رب المال دفعته لك مضاربة فالقول بان منهما وان كان ثمينة لهم ما فافهم ما تقدم بينته (أجاب) القول لرب المال وتقدم بينة المضارب (سئل) إذا كان للرجل دين وقال لديونه اتجبر فيما لي عليك من الدين والربح بيننا نصفين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك وما اشتراه المأمور الذي هو المديون يقع لنفسه ولا يبرأ من الدين (سئل) عن رجل دفع لأخراً لا يتجر فيه (١٥٨) والربح بينهما فادعى العامل رد المال إلى صاحبه فأنكره هل يصدق العامل في رده إليه بيمينه أم بينته

(كتاب الاجارات)

ذكر شمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والاطهر انها تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت لان الاجارة نوع بيع كما عرف . آجر دارا كل شهر بدرهم فدخل الشهر الثاني لزمته الاجارة وله الفسخ في اليوم الاول واليلة الاولى من الشهر الثاني قال صاحب الملتقط هو المختار (ن) خان نزل فيه رجل فزوله باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر لكون الخان معدلاً لا كترافسكنه يكون رضا بالاجرة قال أكثر المشايخ وعليه الفتوى في الجامع الاصغر اذا مات مؤجر الدار وسكنها المستأجر فعليه الاجر لان هذا مضي على تلك الاجارة قال نصير هو غاصب في الشهر الاول بعد موته لانه لم يوجد عقد الاجارة لانصا ولا دلالة وانما وجد الدلالة اذا طوب بالاجر في الشهر الثاني فسكنها والفتوى على القول الاول وكذا في موت المستأجر (فما يجوز من الاجارة وما لا يجوز) في الفتاوى آجرها بالخراج أو بكذا على أن يكون الخراج على المستأجر فهو فاسد لان الخراج مجهول لانه تضم اليه نوائبه وعوارضه فيصير باعتباره مجهولاً وقال بعضهم اذا كان الخراج خراج وطيفة يجوز بخلاف خراج المقاسمة والمختار أنه لا يجوز مطلقاً ما ذكرنا من انضمام المؤن اليه وثبوت الجهالة . استأجر حماراً يعمل عليه الخطة ولم يعين مقدارها ولا أشار إليها قال الشيخ أبو بكر المعروف بجواهر زاده فسدت وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه يجوز فينصرف الى المعتاد وهذا أظهر وأشبه وعليه الفتوى . استأجر دابة من سمرقند الى بخارى اختلف مشايخ بخارى فيه قال شمس الأئمة السرخسي الاظهر أنه لا يجوز لان من كرمينية الى بخارى يسمى بخارى قال الصدر الشهيد حسام الدين لكن في عرفنا يجوز وبه يفتى . ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح الشروط في الاصل لو تكارى دابة الى فارس فهو فاسد واعلم أن فارس وخراسان وشام وفرغانة وسغد اسم الولاية بالاجماع (١) وفي النصير عن نصير أن الاستتجار على تعليم القرآن والغرائض وحساب الوصايا بائز وانما يكره على تعليم القرآن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقلة حلتة قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ قال في الروضة كان شيخنا أبو عبد الله الجزازي يقول في زماننا يجوز للأمام والمؤذن والعلم أخذ الاجرة وقد استحسنوا جبر والده الصبي على المبرة المرسومة كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع الاجرة ويحبس لها قال وبه يفتى وكذا جواز الاستتجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء . استأجر الذي مسلماً يجعل له ميتة أو دماً يجوز عندهم جميعاً لانه لا لبقاء استأجر كلباً ليصيده أو بازاً ييجوز . وبه نأخذ (ع) دفع نوباً اليه وقال بعه بعشرة فازاد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف ان باعه بعشرة ولم يبعه فلا أجر

العامل في رده إليه بيمينه أم بينته (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن المضارب اذا باع مال المضاربة ثم افترا قبل قبضه هل يجبر المضارب على اقتضائه أم لا (أجاب) ان كان المال ربح أجبر والا يجبر ويؤكل رب المال في قبضه (سئل) عن رب المال اذا ادعى على المضارب الخيانة هل يحلف (أجاب) اذا ادعى عليه خيانة في مقدار معلوم وأنكره يحلف فاذا حلف برى وان نكل يقضى عليه بذلك (سئل) عن المضارب ورب الدين اذا اختلفا في المال فقال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال قرضا فالقول لمن منهما (أجاب) القول لرب المال

(كتاب الهبة)

(سئل) عن وهب أجنبياً شياً وأسقط حقه من الرجوع في الهبة فهل يتمتع عليه الرجوع بالاسقاط المذكور أم لا (أجاب) له الرجوع في الهبة حيث كان الموهوب باقياً ولا يمنع من ذلك اسقاط حقه من الرجوع في الهبة (سئل) عن الواهب اذا أسقط حقه من الرجوع فيما يسوغ له الرجوع فيه فهل يبطل حقه بذلك أم لا (أجاب) لا يبطل حقه من الرجوع

بذلك (سئل) عن رجل له على آخر دين وهبه منه هل تصح الهبة وله الرجوع أم لا (أجاب) نعم تصح الهبة ويكون في معنى البراء ولا رجوع له فيه (سئل) عن وهب آخر شيئاً فاراد الواهب الرجوع في الهبة فادعى الموهوب له هلاك الموهوب هل عليه البيان أم يصدق بيمينه (أجاب) يصدق في قوله من غير يمين (سئل) عن وهب لزوجته شيئاً وطلقها وهو قائم في بدنها فاراد

نعم نعم ان امرته بالقبض (سئل) عن أبرأ وارثه من دين له عليه في حال مرضه هل يصح إبرأؤه أولا (أجاب) لا يصح الإبراء (سئل) عن رجل .
 يملك جارية وهما من امرأته وقبلت الهبة والجارية مقيمة عندها في الدار هل يحتاج الى تسليم أو يكفي مجرد القبول (أجاب) ان كانت حاضرة
 بحضورها حالة الهبة صححت ولا يحتاج الى التسليم (سئل) عن رجل في يده شئ طلبه منه آخرهبة على وجه المزاح فقال له وهبت لك فقال قبلت
 وسلمه اليه هل يكون هبة صحيحة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك هبة صحيحة (سئل) عن (١٥٩) وهب لأخردابة حاملا فولدت عند الموهوب

له وان تعب في ذلك ولو باعه باثني عشر أو أقل أو أكثر فله أجر مثل عمله وقال محمد بن جرير
 عمله باع أو لم يبع اذا تعب في ذلك والفتوى على قول أبي يوسف (ن) لو قال اعرض ضيعتي على
 أنك ان بعته فأكف من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على انعام الامر بفاعها دلال آخر قال أبو القاسم
 الصغار ان ذهب الاول في شغلها وعرضها ذهابا يعتد به فله أجر مثله بقدر عمله وعنائه قال الفقيه
 أبو الليث هذا قياس وفي الاستحسان لا يجب له الأجر وعليه الفتوى
 (نوع في الشيوخ) لو أجر أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بلا خلاف سواء كان
 يحتمل القسمة أو لا يحتمل . لو أجر داره وفيها متاعه يجوز ويجوز المؤاجر على التفرغ والتسليم
 كذا ذكر الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده واختاره الصدر الشهيد (الخا) أجمعوا على
 أنه لو أجر داره من رجلين يجوز وأجمعوا أنه لو أجر داره ثم تفاسخا في النصف لا تبطل في الباقي
 وكذا لو مات أحد المستأجرين بطلت في حصة الميت . في حيل شمس الأعمه لو كان البناء لرجل
 والعريضة لرجل آخر أجر صاحب البناء بناءه من صاحب العريضة اختلف المشايخ فيه قال
 والفتوى على أنه يجوز (الخا) رجل استأجر دارا شهر افسكن شهرين أو جاما شهر افسكن شهرين
 لا أجر عليه في الشهر الثاني وقال الامام خواهر زاده مروى عن أصحابنا أنه يجب وعن الكرخي
 ومحمد بن سلمة أنهما كانا يوقنان بين الرايتين بين المعدل الاستغلال وغير المعدل من غير تفصيل بين
 الدار والحمام قال الصدر الشهيد وبه يبقى
 (في الأجير الخاص والمشترك) الأجير الخاص ما هلك في يده من غير صنع منه لا يصير به متعبدا
 ومستهلكا فلا ضمان عليه اجماعا والاجير المشترك ما هلك في يده من غير صنع لا ضمان عليه
 عنده وما هلك بصنعه كإلوهك الثوب بدق القصار والخرق أو بإلقاء الثوب في النورة فتخرق أو
 غرقت السفينة بعد الملاح أو بعثوا الجمال فهو ضمان عند الثلاثة . في الفتاوى الصغرى رجل
 استأجر دارا للسكنى كل شهر بكذا جاز ولزمه في الشهر الذي يليه ولا يلزمه في سائر الشهور بالاجاع
 (الخا) رجل أجر داره من رجل وسلمه اليه ثم بعد ذلك أجرها من آخر لا يجوز ولو انفسخت الاولى
 لا يلزمه أن يسلم الى الثاني بخلاف ما لو باع المستأجر فاته وانفسخت الاجارة ينعقد البيع هو
 المختار وان كان أجير مشترك كراعى الاغنام فامات منها عنده وتصادق على ذلك لا يضمن
 بالاجاع أما لو استجمل عليها في السوق فعثرت وانكسرت رجلها ضمن عندنا خلافا لفرج الله
 تعالى . اذا شرط على الراعى ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد لانه شرط بقضيه العقد
 وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمختار . في الفتاوى أهل قرية
 يرعون دوابهم بالنوبة فذهبت بقرة في نوبة أحدهم وضاعت قال ابراهيم بن يوسف هو ضمان في
 قول من يضمن الأجير المشترك قال الفقيه رحمه الله تعالى عندى أنه لا يضمن في قولهم جميعا لان

له وان تعب في ذلك ولو باعه باثني عشر أو أقل أو أكثر فله أجر مثل عمله وقال محمد بن جرير
 عمله باع أو لم يبع اذا تعب في ذلك والفتوى على قول أبي يوسف (ن) لو قال اعرض ضيعتي على
 أنك ان بعته فأكف من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على انعام الامر بفاعها دلال آخر قال أبو القاسم
 الصغار ان ذهب الاول في شغلها وعرضها ذهابا يعتد به فله أجر مثله بقدر عمله وعنائه قال الفقيه
 أبو الليث هذا قياس وفي الاستحسان لا يجب له الأجر وعليه الفتوى
 (نوع في الشيوخ) لو أجر أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بلا خلاف سواء كان
 يحتمل القسمة أو لا يحتمل . لو أجر داره وفيها متاعه يجوز ويجوز المؤاجر على التفرغ والتسليم
 كذا ذكر الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده واختاره الصدر الشهيد (الخا) أجمعوا على
 أنه لو أجر داره من رجلين يجوز وأجمعوا أنه لو أجر داره ثم تفاسخا في النصف لا تبطل في الباقي
 وكذا لو مات أحد المستأجرين بطلت في حصة الميت . في حيل شمس الأعمه لو كان البناء لرجل
 والعريضة لرجل آخر أجر صاحب البناء بناءه من صاحب العريضة اختلف المشايخ فيه قال
 والفتوى على أنه يجوز (الخا) رجل استأجر دارا شهر افسكن شهرين أو جاما شهر افسكن شهرين
 لا أجر عليه في الشهر الثاني وقال الامام خواهر زاده مروى عن أصحابنا أنه يجب وعن الكرخي
 ومحمد بن سلمة أنهما كانا يوقنان بين الرايتين بين المعدل الاستغلال وغير المعدل من غير تفصيل بين
 الدار والحمام قال الصدر الشهيد وبه يبقى
 (في الأجير الخاص والمشترك) الأجير الخاص ما هلك في يده من غير صنع منه لا يصير به متعبدا
 ومستهلكا فلا ضمان عليه اجماعا والاجير المشترك ما هلك في يده من غير صنع لا ضمان عليه
 عنده وما هلك بصنعه كإلوهك الثوب بدق القصار والخرق أو بإلقاء الثوب في النورة فتخرق أو
 غرقت السفينة بعد الملاح أو بعثوا الجمال فهو ضمان عند الثلاثة . في الفتاوى الصغرى رجل
 استأجر دارا للسكنى كل شهر بكذا جاز ولزمه في الشهر الذي يليه ولا يلزمه في سائر الشهور بالاجاع
 (الخا) رجل أجر داره من رجل وسلمه اليه ثم بعد ذلك أجرها من آخر لا يجوز ولو انفسخت الاولى
 لا يلزمه أن يسلم الى الثاني بخلاف ما لو باع المستأجر فاته وانفسخت الاجارة ينعقد البيع هو
 المختار وان كان أجير مشترك كراعى الاغنام فامات منها عنده وتصادق على ذلك لا يضمن
 بالاجاع أما لو استجمل عليها في السوق فعثرت وانكسرت رجلها ضمن عندنا خلافا لفرج الله
 تعالى . اذا شرط على الراعى ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد لانه شرط بقضيه العقد
 وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمختار . في الفتاوى أهل قرية
 يرعون دوابهم بالنوبة فذهبت بقرة في نوبة أحدهم وضاعت قال ابراهيم بن يوسف هو ضمان في
 قول من يضمن الأجير المشترك قال الفقيه رحمه الله تعالى عندى أنه لا يضمن في قولهم جميعا لان

يطلب يوم القيامة أم لا (أجاب) ان كان من قصده الاداء لا يؤاخذ به يوم القيامة (سئل) عن عليه دين مؤجل ومات هل يحل بعهده أم لا (أجاب) نعم يحل بعهده (سئل) عن رجل عليه دين مؤجل وأراد أن يسافر هل لرب الدين أن يمنعه من السفر حتى يعطيه كفيلاً أو رهناً أو ليس له ذلك (أجاب) ليس لرب الدين أن يمنعه من السفر ولا يطلبه بكفيل ولا رهن مادام الاجل باقياً (سئل) عن عليه دين حال سوى القرض وبه كفيل فأجابه صاحب الدين أجلاً (١٦٠) معلوماً هل يصح ذلك أولاً وهل يتأجل على الكفيل أولاً (أجاب) نعم يصح التأجيل على الكفيل (سئل)

عن اقتراض من آخر مبلغاً معلوماً من ذهب أو فضة وأجله عليه مدة معلومة فهل التأجيل لازم ولا يطلب إلا بعد مضي الاجل المذكور أم ليس بل لازم (أجاب) التأجيل ليس بل لازم ويطلب بالمبلغ حالا (سئل) عن له على آخر دين فظفر بمال المدين هل له أن يأخذه من دينه (أجاب) نعم له أن يأخذه من دينه اذا لم يكن مؤجلاً وأن لا يكون من خلاف جنس دينه (سئل) عن رجل أقرض صغيراً ما لا تقصر فيه هل له المطالبة على وليه أو عليه بعد البلوغ (أجاب) لا المطالبة له على وليه في حال صغره ولا على الصغير بعد كبره (سئل) عن له على آخر دين مؤجل فعوضه في نظيره شيئاً وقبضه منه ثم وجده عيباً شرعياً فردّه عليه بحكم القاضي هل يعود الاجل الى حاله أم يبطل (أجاب) نعم يعود الاجل الى حاله (سئل) عن له على آخر دين من الدنانير أو الفضة ودفعه له وشرط أن يخرج منها ولا يردّها فأخرج منها البعض وبقي البعض هل له رده (أجاب) نعم له رده والله أعلم

كل واحد في الرعي في نوبته متبرع لانه لا وجه أن يحمل هذا على المبادلة وعليه الفتوى . استأجر راعياً ولم يبين مكان الرعي فان كان مشتركا فراعاهما في موضع فهلكت واحدة منها بفريق أو اقتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع لانه منكر شرط هذا الموضع واليمنة بينة الراعي وان كان أجبر وحدواختلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان أقام الراعي اليمنة فلا ضمان عليه بالاجماع . دفع الى المكاري حلاً وشرط عليه أن لا يسير ليلاً فليلا فضاءت الدابة مع الحبل فان كان المكاري ضيع بترك الحفظ ضمن بلا خلاف قال مشايخنا وينبغي أن لا يضمن اذا كان رب المتاع يسيره به بلا خلاف . استأجر رجلاً ليحمل حقيبته الى مكان معلوم وانشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الحمال كلوانه طاع حبله وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن الحمال وبه يفتي بخلاف انقطاع الحبل لان التفریط ثمة من قبل الحمال أما ههنا من قبل المالك . الفتوى في مسئلة الثيابي على قول أبي حنيفة أنه لا يضمن الا بما يضمن المودع . في الجامع الاصغر قال العمامي ابن أضع ثيابي فاشار الى موضع فوضع فيه ودخل ثم خرج رجلاً وأخذ الثياب فلم يمنعه الحماي ظنانه أنه صاحب الثياب قال أبو نصر الدبوسي يضمن الحماي وهو قول محمد بن سلمة . لو نزع الثياب بين يدي الحماي ولم يقل بلسانه شيئاً وتركها عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هاهنا لم يكن للحماي ثيابي يضمن الحماي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ وكذا قال محمد بن سلمة قال الشيخ الامام خواهر زاده وبه يفتي ذكر الصدر الشهيد لو دفع الثياب الى الحماي واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان ان ضاعت فضاءت كان الفقيه أبو بكر يقول يضمن الحماي اجماعاً وكان يقول الأجير المشترك انما لا يضمن عنده اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا اشترط يضمن

(نوع في النساج) قال الفقيه أبو الليث النسيج بالثلث والرابع لا يجوز عند علمائنا رجمهم الله تعالى لكن مشايخنا يبيع استحسنوا وأجازوا لتعامل الناس قال وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد لا نأخذ باستحسان مشايخنا يبيع وانما نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلدة لا يدل على الجواز وانما يدل على الجواز ما يكون على الاستمرار من الصدر الاول ليكون ذلك دليلاً على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعاً منه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان ذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعاً والاجماع حجة الا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر أو على الربا لافتنى بالحل فكذا هذا لو دفع الى نساج غزلاً لينسجه فدفع الى غيره ففسق من الآخرا كان الآخراً جبراً الاول فلا ضمان على واحد منهما

(كتاب الاجارة)

جاعة بينهم دار ملك فسكن واحد منهم في كامل الدار مدة فطالبه باقي الشركاء باجرة حصصهم أو عدة في مقابلة ما سكن هل يلزمه ذلك أولا (أجاب) لا يلزمه ذلك (سئل) عن استئجار الأرض للزراعة بقدر معلوم من الغلة هل يجوز أولا (أجاب) نعم يجوز إذا لم يعين من الخراج من الأرض المؤجرة (سئل) عن رجل سكن مع زوجته في دار لها مدة من غير أن تصرح له بالباحة فطالبته بالاجرة هل يلزمه أولا (أجاب) لا يلزمه الاجرة لما سكن برضاها (سئل) عن استأجر دار للسكنها (١٦١) مدة معلومة وأخذ مفتاحها ومضت المدة هل

تلزمه الاجرة (أجاب) نعم تلزمه الاجرة لوجود التسليم (سئل) عن شخص ربط دابته بخان واستحفظ الخاني ودفع له اجرة وتوجه الى حاجته وحضر ليأخذ دابته فلم يجدها فهل يضمنها الخاني أولا (أجاب) ان ضاعت بتفريط منه يضمنها والا فلا (سئل) عن رب السفينة اذا استأجر ملاحا باجرة معلومة ذهبا واما با فسا فرمعه فانكسرت السفينة أو غرقت في بعض الطريق هل يستحق شيئا من الاجرة أم لا (أجاب) نعم يستحق من الاجرة بقسطها (سئل) عن الموقوف عليه اذا أجر الوقف بالولاية مدة وقبض أجرها ومات في أثناءها فانتقل الوقف الى غيره هل تنسخ الاجارة أم لا (أجاب) تنسخ ويرجع الذي انتقل الاستحقاق اليه على المستأجر باجرة باقى المدة (سئل) عن رب الدار اذا أذن المستأجر بالبناء ليحسبه من الاجرة فبنى وأنفق عليه واختلفا في مقدار النفقة فالقول لمن (أجاب) القول لرب الدار وعلى المستأجر البينة (سئل) عن الخاطبة هل تستحق اجرة (أجاب) تستحق اجرة مثلها (سئل) عن رجل استأجر دارا وحاول بالسكن فيه وحده هل له أن يسكن غيره (أجاب)

(نوع في القصار) لودفع الى قصار نو باليقصره ولم يسم له اجرا قال أبو حنيفة لا أجر له مطلقا وهو متبرع وقال محمدان أخذوا وكانا وانتصب لعل القصاره ولقبول ذلك من الناس بالاجر وذلك هو المعتاد له تجب الاجرة والفتوى على قول محمد كره الشيخ الامام خواهر زاده (الخا) أحد العاقدين اذا قال لا آخر فاسخئت هذه الاجارة رأس الشهر صرح بالاجماع (في فسخ الاجارة) في أيام الفسخ لا تستر طهره صاحبه ولا غله في شروط الحاكم السمرقندي قيل هذا قول أبي يوسف وهو المختار والقاضى الامام الاجل يفتى أنه يشترط علم صاحبه كماله قولهما قيل في هذه المسئلة المفتى بالخيار ان شاء أفتى بقولهما وان شاء أخذ بقول أبي يوسف (ن) المستأجر اذا أجر المستأجر من الاجر يجوز وبطلت الاجارة الاولى قال شمس الأئمة عند عامة المشايخ لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى وهو الاصح وتأويل ما ذكره في النوازل أن الاجر قبض المستأجر من المستأجر ولو قبضه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى ولو أجره المستأجر من آخر ثم ان المستأجر الثاني أجر من الاجر الاول الصحيح أنه لا يجوز وهو المروى عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى . المستأجر اذا أجر المستأجر من آخر ثم انفسخت الاولى يجب أن تنسخ الاجارة الثانية لتحديث المدة أو اختلفت هو الصحيح

(كتاب القضاء)

في الكبرى الفتوى على أن من تقلد القضاء بالرشوة لا ينفذ قضاؤه أصلا لان الامام اذا قلده برشوة ارتشاها هو وأقومه وهو عالم به لم يصح تقليده كقضاء القاضى فيما ارتشى فيه في الفتاوى الصغرى تعليق التحكيم بالخطر ومضافا الى وقت في المستقبل قال محمد يصح وقال أبو يوسف لا يصح وعليه الفتوى (الخا) لو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ . السلطان اذا أولى قضاء بلدة رجلا ولم يعزل الاول ونقل عن القاضى صدر الاسلام أنه لا يعزل في شرح الطحاوى قال المفتى بالخيار ان شاء أخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء أخذ بقولهما وفي الاقضية عن عبد الله بن المبارك ينبغي أن يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان اثنان فيهم أبو حنيفة يأخذ بقولهما ولا يشك . القاضى هل يفتى فيه أفاويل في الاقضية الصحيح أنه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره من المعاملات والمرافعات . يحجب الدعوة اذا كانت عامة الاصح ان صاحب الدعوة لو كان بحال يمتنع اذا علم أن القاضى لا يحضر فهي خاصة والقريب والاجنبى سواء . لو قال انه قد تورى عني في منزله وأطلب الهجوم بيعت القاضى أمينين معهم أعوان القاضى ونساء فيقوم أعوان القاضى حول البيت من جانب السكة والسطح ويدخل النساء ثم الاعوان وعلى هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد في بيت انسان لا بأس بالهجوم عليه وعامة أصحابنا يجوزون الهجوم . في أدب القاضى للخصاف قضايا بالقضاء التي ترفع الى القاضى

أجرتها أم لا (أجاب) ان كانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً وليتيم تلزمه أجرة المثل (سئل) عن رجل له دار مشغولة بامتعة المثل أجراً والسكان هل تصح اجارتها أم لا (أجاب) نعم تصح الاجارة للمستأجر مطالبة صاحب الامتعة برفعها (سئل) عن المسلم هل يجوز له أن يخدم الكافر بأجرة أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن استأجر عكماً أو ملاحاً إلى بلد معلوم فحصل الاختلاف في استيفاء العمل فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الاجير (١٦٣) الوفاء فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمستأجر بيمينه وعلى الاجير اليمين

لا تخلو عن ثلاثة أوجه إما أن تكون جوراً يخالف الكتاب أو السنة أو إجماع العلماء أو تكون في محل الاجتهاد واجتهد فيه العلماء والفقهاء أو بقول مهجور ففي الوجه الاول القاضي الذي رفعت اليه القضية ينقضها ولا ينفذها حتى لو نفذها ثم رجع إلى قاض ثالث فالثالث ينقضها لانه متى خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع كان باطلاً وضلالاً والباطل لا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثاني أن ينقضها وفي الوجه الثاني اذا قضى بقول البعض وحكمه بذلك ثم رفع إلى قاض آخر يرى خلاف ذلك فإنه ينفذ هذه القضية ويمضيها حتى لو قضى بابطالها وينقضها ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فإن القاضي الثالث ينفذ قضاء الاول ويبطل قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في المجتهدين نافذ بالإجماع فكان الثاني بقضائه يبطلان الاول مخالفاً للإجماع ومخالفة الإجماع ضلال وباطل وفي الوجه الثالث ينقضها ولا ينفذها لان القول المهجور ساقط الاعتبار في مقابلة الجمهور فنقض بقوله كان القضاء حاصل في موضع الخلاف والقضاء في موضع الخلاف باطل . قضاء الفاسق اذا رفع إلى قاض آخر ينقض وهو اختيار الطحاوي وأما عند عامة مشايخنا الفاسق يصلح قاضياً ولا ينعزل بالفسق لكن يستحق العزل والمحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل قضاءه لاحالة حتى لو نفذ ثم رفع إلى قاض ثالث فله أن ينقضه لانه لا يصلح قاضياً بالإجماع فكان القضاء من الثاني مخالفاً للإجماع فكان باطلاً . ولو أن رجلاً وطئ أمراً أنه أو ابنتها فخاصمته زوجته إلى قاض يرى أن الحرام لا يحترم الحلال فقضى بالمرأة وزوجها ثم رفعت إلى قاض آخر يرى أن ذلك محرماً على زوجها فليس للثاني أن يبطل قضاء الاول بل ينفذه لان هذا اختلف فيه الصحابة والعلماء فاذا قضى بنقض قضاؤه بالإجماع فلا يكون لاجله خلاف بعد هذا فاذا قضى الثاني بخلاف ذلك كان هذا القضاء مخالفاً للإجماع فكان باطلاً . في السير الكبير اذا طلقها بلفظة الكناية فرفع إلى قاض (١) يرى أن تلك الكناية رواجع فقضى له بالرجعة حل له أن يراجعها وان كان رأيه خلاف ذلك فعلم أن هذا الاختلاف في غير رواية الأصول وفي الأصول وفي ظاهر الرواية ينفذ من غير خلاف محمدرجه الله تعالى يقول أجمعنا أنه لو كان جاهلاً ينفذ فكذا اذا كان عالماً لان القضاء يلزم في حق كافة الناس بخلاف الفتوى لانها ليست بمنزلة فجاز أن يفرق الحال بينهما وأبو يوسف يقول بان هذا القضاء والقاضي محط في هذا القضاء في زعمه فلا يتسب به كالمشهد شاهدان على رجل أنه قتل ولي هذا اعمد وقضى له القاضي عليه بالقود والولي يعرف أن الشهود شهود زور ولا يحل له أن يقتله وكذلك في الطلاق المضاف قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً ثم تزوجها فخاصمته أمر أنه إلى قاض لا يرى ذلك القول يعمل شيئاً فأجاز النكاح وأبطل الطلاق ثم خاصمته إلى قاض يرى الطلاق واقعا يحكم التعليق فان الثاني ينبغي له أن ينفذ قضاء القاضي ويمضي لان المسئلة

(سئل) عن اجارة الوقف مدة طويلة لعمارة هل تصح أم لا (أجاب) نعم تصح باذن الحاكم (سئل) عن المستأجر اذا خرج من الدار المؤجرة وفيها تراب أو غيره هل عليه اخراجه من ماله واذا قال المستأجر استأجرت الدار وهو فيها ولم يصدق المؤجر هل يقبل قول المستأجر أو المؤجر (أجاب) نعم على المستأجر اخراجه والقول قوله أنه استأجر الدار والتراب فيها (سئل) اذا نقب حائط رجل في السوق وسرق ماله من نقد وقماش والسوق غفراء يحرسونه باجرة هل يضمنون ما سرق منه أم لا (أجاب) لا يضمنون ذلك (سئل) عن رب السفينة اذا اوضع فيها أمتعة للناس وسافر بها فقوى عليها الريح مع الموج الشديد فقال له مالك الامتعة اربط السفينة في البرحتى يذهب الريح والموج فامتنع واستمر سائر اجابها حتى غرقت هل يضمن الامتعة لاربابها أم لا (أجاب) نعم يضمن (سئل) عن استأجر دار امدة فحقت المدة فطالبه مال الكهان بالخروج منها فأبى فاشهد المؤجر على المستأجر أنه اذا أقام بها شهراً أو أكثر فعليه أجزائها في كل شهر كذا ثم انه أقام بها مدة

ويغلق أبوابه بأجرة معلومة هل تكون الاجرة على أصحاب الخوانيت سواء رضوا بذلك أو لم يرضوا أم على المستأجر (أجاب) الاجرة عليهم ان رضوا أو كرهوا (سئل) عن رجل دخل الحمام فوضع له الحارس فوطه ليضع ثيابه عليها فترع ثيابه ووضعها على الفوطه ودخل واغتسل وخرج فلم يجد عامته ولا جوخته هل يضمنها الحارس أم لا (أجاب) نعم يضمنها لانه استحققه وقد قصر في الحفظ (سئل) عن رجل معه دابة أدخلها خاناً وأعطاهم الخاني ليربطها له فربطها وذهب صاحبها (١٦٣) لحاجته وعاد الى الخاني يطلب دابته فلم يجدها هل يضمنها الخاني أم لا (أجاب)

نعم يضمنها حيث قصر حتى ضاعت (سئل) عن رجل استأجر أرضاً وقام من الناظر مدة معلومة هل له أن يغرس فيها الاشجار بغير اذن الناظر أم لا بد من اذنه (أجاب) نعم له أن يغرس بدون اذن الناظر اذالم يضر الغراس بالارض (سئل) عن اجارة المرهون هل تصح أولاً (أجاب) نعم تصح وتتوقف على اجارة المرتهن أو الوفاء (سئل) عن رجل يملك أرضاً أجرها من آخر وبها اشجار ساقاه عليها ثم فسخت الاجارة بطريق شرعي هل ينسخ عقد المساقاة تبعاً أم لا (أجاب) لا ينسخ تبعاً (سئل) عن الحمام المشترك اذا تهدم بعضه واحتيج الى عمارته وأبى بعض الشركاء العماره وهو غني هل يجبر عليها أولاً (أجاب) نعم يجبر (سئل) عن الطعان اذا ترك الخنطة التي يطحنها للناس في الطاحون وذهب الى حاجته ولم يغلق الباب وسرقت هل يضمنها أولاً (أجاب) نعم يضمنها (سئل) اذا حصل بالدار المستأجرة عيب يضر بالسكنى هل

(١) قوله والثالث قول محمد الخ كذا في الاصل وفي العبارة خلل

مخالف للاجماع والزواج ان كان جاهلاً بسعة المقام معهما من غير شبهة وان كان عالماً فعلى الاختلاف الذي مر وعلى هذا القضاء بجواز السلم في الحيوان وطلاق المكره والقضاء بقول القافة والقضاء بالعق بالقرعة في اعتاق المريض عبد بغير عينه ومنها القضاء برد المنكوحه بالعيوب الخمسة فالقضاء في هذه المواضع ينفذ سواء قضى بالجواز أو بالرد لانه مجتهد فيه فان رفع الى آخر فانه ينفذ قضاء الاول ويمضيه ولو قضى بشاهد وعين أو بقتل بقسامة أو ببيع أم ولد ثم رفع الى آخر فان هذا مما لا ينبغي له أن ينفذه أما الاول فلانه مخالف للكتاب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان والقضاء بشاهد وعين مخالف للكتاب ولم يقض به الامر وان ابن الحكم وفعله مما لا يؤخذ به والقتل بقسامة يريد به أن القتل اذا وجد في محله وبينه وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة والعهد قريب من حين الدخول في المحلة الى أن وجد قتيلا فعين ولي القتل رجلين في المحلة انهما قتلاه وحلف على ذلك عند مالك رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي في القديم يقضى القاضي له بالقود وعندنا لا فاذا قضى ثم رفع الى آخر ينقضه لان هذا القضاء مخالف للاجماع لان مالك لم يكن في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فلا يكون قوله معتبر لان أول من قضى بالقود بالقسامة معاوية رضي الله عنه ولم يكن مختلفين الصحابة فكان القضاء مخالفاً للاجماع (١) والثالث قول محمد وأما على قولهما لا ينقض لان الصحابة اختلفوا في جواز بيعهما ثم أجمع المتأخرون على أنه لا يجوز ولو قضى بمال بقسامة للثاني أن يبطله ولا ينفذه لانه مخالف للاجماع فكذا تمتع النساء في النكاح الى أجل (٢) رفع الى آخر بطله لانه مخالف للاجماع هذا لفظ المتعة فقال تزوجتك الى شهر عندنا بطل النكاح وعند زفر يصح وبطل الوقت فكان هذا موضع الاجتهاد وللثاني أن يمضيه ولو قضى ببيع نصف المعتق المشترك والمعتق معدوم ثم رفع الى قاض لا يرى ذلك فانه يبطل البيع والقضاء لانه مخالف للاجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . قضى برد عبد على البائع بغير اقرار ولا بينة ثم رفع الى آخر بطله لان بعض العلماء وان قال بان المشتري اذا جن في يد المشتري له حق الرد لان الجنون انما يبدون لنقصان تمكن في أصل الخلقة فاذا وجد في يد المشتري يستدل به على انه كان ذلك النقصان في يد البائع لكن هذا قول مهجور فالقضاء به مخالف للاجماع فلا آخر أن يبطله وكذلك اذا طلق امرأته ثلاثاً وهي حبل أو حائض أو قبل أن يدخل بها فقضى بابطال ذلك وباطال بعضه والثاني لا يرى ذلك يبطله وينفذ على الزوج ما وقع لان على قول أهل الزيف لا يقع أصلاً في هذه الاحوال أو على قول الحسن البصري وكلا القولين باطل لانه مخالف للكتاب لقوله تعالى فلا تحل له الآية ولو قضى في العنين أن لا يؤجل حولا للثاني يبطله . اذا تخاصم رجلان فقال أحدهما أما أنا فليست بزان فعند عريجه وعند علي لا لكن قول عمر ههنا مهجور لانه مخالف للكتاب لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات والرمي لم يوحده والثاني سطل القضاء وطلت الشهادة . لا أقمت

للمستأجر لفسخ بحضرة المؤجر أم بغيبته (أجاب) ليس له الفسخ بغيبته (سئل) عن استأجر داراً ثم باعها المؤجر وسلمها للمشتري وغاب هل للمستأجر أن يدعى الاجارة على المشتري ويقم البيعة بها في غيبة المؤجر (أجاب) نعم للمستأجر الدعوى على المشتري بالاجارة واذا أقام بيعة بها قبلت ولو في غيبة المؤجر (سئل) عن الدلال اذا أخذ أجرته في البيع ثم رد المبيع على البائع بسبب شرعى هل يرجع عليه بما قبضه من الاجرة أم لا (أجاب) لا يرجع عليه بذلك لانها (١٦٤) عوض في مقابلة العمل (سئل) عن رجل استأجر رجلاً لبيته له حائطاً في ملكه

ففعل ثم سقط الحائط هل عليه اصلاحه ثانياً أم لا يلزمه ويستحق الاجرة (أجاب) لا يلزمه اصلاحه ثانياً ويستحق الاجرة (سئل) عن استأجر داراً أو أرضاً مدة معلومة ثم أجره بعد ذلك من آخر قبل التسليم واذنه أن يتسلم هل تصح الاجارة أم لا (أجاب) لا تصح الاجارة (سئل) عن رجل سكن دار آخر برضاه وأذن له أن يصرف في عمارة مرمتها من الاجرة لحسابه بذلك ففعل وصدقه رب الدار على البناء ولم يصدقه على مقدار ما صرفه هل القول لرب الدار أم للساكن (أجاب) القول لرب الدار وعلى الساكن البيعة (سئل) عن استأجر عبداً من سيده للخدمة مدة معلومة باجرة معلومة فبداله أن يسافر هل له أن يسافر بالعبد دون رضا سيده (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن رجل استأجر داراً ليسكن بها مدة سنة فأراد أن ينتقل من البلدة الى غيرها هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب) نعم له الفسخ لان الانتقال منه كالسفر (سئل) عن امرأة متزوجة آجرت نفسها من آخر لترضع ولده مدة معلومة بدون اذن الزوج ورضاه هل له فسخ الاجارة

البيعة على انكار ثم غاب المدعى عليه أو مات في الزيادة أنه لا يقضى عليه حال غيبته وعن أبي يوسف أنه يقضى وأجعو أنه لو أقر المدعى ثم غاب أنه يقضى له حال غيبته وهذا اذا أقر عند القاضي (١) في الرحم المثنى أحوط . وأجعو أن العدة والحرية شرط . وأجعو أن اسلام المزمى شرط اذا كان المشهود عليه مسلماً . وأجعو أن التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط . في الأقضية لو أقام المدعى عليه البيعة على اقرار المدعى أن الشهود شهدوا بالزور أو على أن المدعى أقر أنه استأجر الشهود على الشهادة أو على اقرارهم أنهم لم يحضروا والمجلس الذي كان فيه هذا الامر تقبل وهذا كله قول علمائنا (الخ) في الامر بقضاء الدين اذا قال ادفع الى فلان ألف درهم قضاء ولم يقبل غنى أو قال اقض فلان ألف درهم ولم يقبل غنى ولا قال على أنى ضامن لها فادفع المأموران كان المأمور شريك الامر أو خليطه وتفسيره (٢) أن يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا وعطاء ومواضعة على أنه متى جاء رسوله ووكيله يبيع أو يقرض منه فانه يرجع على الامر بالاجاع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الامر وان لم يوجد واحداً من هذه الثلاثة لا يرجع عليه وعند أبي يوسف يرجع (الخ) لو قال القاضي بعد الشهادة وطلب المدعى عليه (ابن محمد ودويده) لا يكون هذا حكماً وسئل القاضي الامام الاجل عن هذا وفي الفتوى أن القاضي اذا أمر وجعل عليه الموكل حتى يعطى المال هل يكون حكماً قال نعم . وفي فوائد شمس الاسلام سجل فيه حكمت بشهادة عدلين ولم يذكر اسم العدلين لا يصح السجل . السلطان اذا قضى بين اثنين لا ينفذ . وفي أدب القاضي الخصاف أنه ينفذ وهو الاصح وعليه الفتوى (الخ) أجعو أنه لا يعمل بما يجحد في ديوان قاض قبله وان كان محتوماً (ط) القاضي اذا كان عالماً بالحادثة ينظر ان كان بعد القضاء ورأى ذلك في مصره الذي هو قاض عليه له أن يقضى بعلمه من غير بيعة بالاجاع . في أدب القاضي الخصاف أجعو أن القاضي لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه من القضاء لانسان على انسان أو اقرار من انسان لانسان بحق اذا لم يذكره . ولو فوض القاضي الى غيره ليقضى على وفق مذهبه نفذ بالاجاع . وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء اذا قضى القاضي في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلاف ذلك ينفذ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وانما ينفذ القضاء في المجتهد اذا علم القاضي أنه مجتهد فيه . أما اذا لم يعلم أنه مجتهد فيه لا ينفذ . وفي الزيارات القضاء بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة . ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وفسخ المين ثم تزوج امرأة أخرى هل يحتاج الى الفسخ في كل امرأة . في الفتاوى الصغرى ان عند أبي يوسف يحتاج وعليه فتوى الشيخ الامام الأجل الاستاذ وعند محمد رحمه الله تعالى لا يحتاج وعليه فتوى الصدر الشهيد وفي (م) قول أبي حنيفة مثل قول محمد قال صاحب

وتسلم المستأجر وأجر من آخر مدة تواجده وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقايل صحيح مبطل للايجار الثاني أولا (أجاب) نعم التقايل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية (سئل) عن استأجر عقار من مالكة فآجره من آخر ومات المؤجر الاول والمستأجر منه قبل انقضاء المدة هل تنفسخ الاجارة الاولى والثانية أم أحدهما (أجاب) تنفسخ الاولى والثانية (سئل) عن المستأجر اذا آجر ما استأجره من مؤجره بعد التسليم منه هل تصح الاجارة واذالم تصح (١٦٥) يبقى العقد الاول أم ينقض (أجاب) لا تصح

الاجارة المذكورة وينقض العقد الاول (سئل) عن دفع لحياط ثوب بالخيط له فخاطسه له كما أمره واختلفا في الاجرة فادعى رب الثوب الاقل وادعى الخياط الاكثر فالقول لمن منهما (أجاب) يتحالفان مع عدم البينة ويرجع الى اجرة المثل (سئل) عن رجل دفع لحياط ثوب بالخيط باجرة معلومة فحضر له صاحب الثوب وطالبه به فادعى دفعه اليه فهل يقبل منه دعوى الدفع اليه بيمينه أم لا بد من بينة (أجاب) تقبل منه دعوى الدفع اليه بيمينه ولا بينة عليه لانه أمين في ذلك (سئل) عن استأجر أرض بالزرعها فحماها فولاً وغير ذلك سنة بأجرة معلومة فزرعها فأكله الدود هل تلزمه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تلزمه الاجرة (سئل) عن استأجر بيتاً فراه بعد ذلك فوجده خراباً هل له الفسخ أم لا (أجاب) اذا استأجر ما لم يره له الخيار بعد الرؤية ان شاء أن يبي الاجارة وان شاء فسحها (سئل) عن استأجر رجلاً للخدمة مدة معلومة بأجرة معلومة فبضت المدة وطالبه بالاجرة فانكر الخدمة في المدة هل القول للمؤجر وللستأجر (أجاب) القول

الرجل بعد الفسخ على امرأه اذا تزوج امرأه أخرى ترفع تلك المرأة الى القاضي الخفي وتدعى الحرمه بسبب البين فيدعى الزوج أنها حلاله بحكم الفسخ فتقول المرأة لم يظهر الفسخ في حقى عند أبي يوسف فيقضى القاضي بطلان البين فيظهر في كل النساء ولا يحتاج الى ذكر المرأة التي فسخ البين عليها وذكروا أنها عند امضاء هذا القاضي اذا كانت هذه المرأة مقررة بالفسخ (الخ) حكم الحاكم في البين المضاف وسائر المجتهدين الاصح أنه ينقذ لكن لا يفتي به كذا ذكر في الاقضية . في دعوى الجامع ادعى دارا في يد رجل وقضى له بالبينه فأقر المدعى أنها لفلان غير المقضى عليه لاحق له فيما فهمى للقرلة ولا شيء على المقر ولو قال هي لفلان لم تكن لي قط وصدقه المقرلة فالمقرض من قيمة الدار للمقضى عليه عند الكل هو الصحيح .

(في كتاب القاضي) قال أبو يوسف يقبل في العبد بخلاف الامة لان في العبد يكثر الاباق قال في الاقضية مشايخنا لم يعملوا بقوله وفي شرح الطحاوي قال ابن أبي ليلى يقبل كتاب القاضي في جميع ذلك قال والفتوى عليه . أجمعوا أنه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسبه ثم كتب وإلى كل من وصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين فان كل فاض وصل اليه عمل به فان لم يكتب في الكتاب التاريخ لا يقبله . في أدب القاضي للخصاف المدعى لا يخلو إما أن يكون ديناً أو عقاراً أو عروضاً في الدين والعقار يجوز كتاب القاضي الى القاضي بالاجماع لان الحاجة في الدين الى بيان قدره ووصفه وفي العقار الى التحديد وذلك ممكن وفي العروض والعبيد والجواري لا يجوز لان الشرط فيما ينقل الاشارة اليه من المدعى والشهود فاذا عدم الشرط لا تقبل الدعوى والبينه ومنهم من قال انه يجوز في العبيد والجواري جميعاً وأورد في النوادر أنه يجوز في جميع العروض وبه أخذ مشايخنا المتأخرون قال القاضي الامام المنتجب الى اسبغاب وعليه الفتوى وان ذكر اسم المدعى ولم يذ كر اسم أبيه لكن نسبه الى قبيلته أو فخذة فقال فلان التميمي أو البصري لا يصح الكتاب بالاجماع وكذلك من جانب المدعى عليه ويكتب في دعوى الوديعة المجهودة والمضاربة المجهودة لان دعوى المجهودة ودعوى الدار والدين والعقار مما لا ينقل وكتاب القاضي الى القاضي فيما لا ينقل جائز بالاجماع أما المودع والمضارب اذا أقر الحاجة الى كتاب القاضي الى القاضي وفي دعوى الطلاق من المرأة والنكاح منها على الرجل أو النكاح من الرجل على المرأة والوكالة والوصايا اذا أرادوا كتاب القاضي الى القاضي يكتب لان هذه الاشياء مما لا ينقل وكتاب القاضي فيها جائز بالاجماع ولو علم القاضي شيئاً من اقرار رجل لرجل بما له أو طلاق أو نكاح سوى الحدود والقصاص فساه صاحب الحق أن يكتبه ان استفاد العلم بذلك السبب في حالة القضاء يكتب في قولهم جميعاً قال أبو يوسف لا كتب للاحتراز أما للاب واللام والزوج يدعى المرأة فاني أكتبه ولا أكتب لاحد سوى الابوين ما كانا حيين فرق أبو يوسف ووجه

في منزلها مدة وطلقها فاطلتها أمها بالاجرة في مدة سكنه بابتها عند هافي المنزل هل يلزمه لها اجرة أم لا (أجاب) لا يلزمه (سئل) عن
 آجر ولده القاصر من خياط مدة معلومة باجرة معلومة فبلغ الولد في المدة هل تمضي الاجارة عليه أولا الفسخ (أجاب) له الفسخ (سئل) عن
 شخص له عبد مسلم آجره من ذمي ليخدمه مدة معلومة هل تصح الاجارة أولا (أجاب) نعم تصح (سئل) عن الواقف اذا آجر الوقف ومات
 في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة أم لا (أجاب) (١٦٦) لا تنفسخ على الصحيح وان كان مستحقا لريعه (سئل) عن العين المؤجرة اذا

غصبت من المستأجر ولم يتمكن من
 الانتفاع بها هل تلزمه الاجرة أم
 لا (أجاب) لا تلزمه الاجرة حيث
 لم يتمكن من الانتفاع في طول المدة
 (سئل) عن اجارة الارض
 المستأجرة المشغولة بزرع الغير
 هل تجوز أم لا (أجاب) ان كان
 الزرع بزرع بطريق شرعي لا يجوز
 قبل أن يستحصدا ما تكن الاجارة
 مضافة الى المستقبل وان كان بغير
 طريق شرعي تجوز الاجارة ويجوز
 الزارع على القلع وتسليمها للمستأجر
 بعد ذلك (سئل) عن آجر مملوكة
 مدة معلومة من آخر فآجر المستأجر
 ما استأجره من آخر فآجر المؤجر
 الاول والثاني المستأجر منه هل
 تنفسخ الاجارة أم لا (أجاب)
 تنفسخ الاولى والثانية (سئل) عن
 الشريك اذا سكن في الدار المشتركة
 بينه وبين يقيم مدة فهل يلزمه له
 اجرة عن حصته (أجاب) نعم
 يلزمه (سئل) عن الاجير اذا
 ادعى ايفاء المشروط عليه وأنكره
 المستأجر فالقول لمن منهما (أجاب)
 القول للمستأجر مع يمينه واليمنة على
 الاجير (سئل) عن رجل استأجر
 أرضا موقوفة أو دارا ثلاث سنين
 من المتولي بأجرة المثل ثم بعد مضى

الرجل ان هذا أخوه لا تصح فان لم تصح الدعوى لا يكتب وهذا قوله وهذا الاختلاف في حالة
 الحياة فأما بعد الوفاة يكتب لكل واحد مستحق نسباً أو ميراثاً أو تزويجاً بالاجماع لان بعد الوفاة
 المقصود اثبات المال وأنه دين وفي الدين القاضي يكتب بالاجماع في باب ما لا ينبغي للقاضي أن
 يكتب له قال لو أن رجلاً حضر القاضي فقال كان لفلان بن فلان كذا كذا درهماً وقد دفعته اليه
 وإني أخاف ان يجحدني الاستيفاء وخاصني مرة أخرى حتى يستوفي الحق مني مرتين وشهودي ههنا
 فاسمع منهم واكتب لي الى ذلك القاضي أجعوا أنه يسمع من شهوده ويكتب له ولو جاء الى
 القاضي رجل فقال قد كان لهذا على ألف درهم قد قبضها مني ولي بينة بقبضه ذلك مني فأسأله
 عن ذلك فان أنكر أحضر شهودي انه لا يسأله عن ذلك بالاجماع وأما اذا حضرت امرأة وقالت
 ان زوجي طلقني ثلاثاً وتزوجت بزوج آخر بعد العدة وأخاف أن ينكر الطلاق فأسأله ان
 أنكر أقيم اليمنة عليه قال الشيخ الامام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني القاضي
 ههنا يسأله بالاتفاق

(فصل في اليمين)

اغتصب أرضاً فادعى عليه المصوب منه دعوى صحيحة فقال المدعي عليه انها وقف من جهته فحجز
 المدعي عن اقامة اليمنة له أن يستخلفه عند محمد لان التحليف يفيد عنده لان غاصب الدار والعقار
 ضامن عنده وعندهما لا يستخلف لانعدام الفائدة لكن انما يستخلف عند محمد أيضاً اذا أراد
 أخذ القيمة على تقدير النكول أما اذا أراد أخذ العين لا يستخلف عنده أيضاً لانه حينئذ لا يفيد
 التحليف لان الارض صارت وقفاً فعلى تقدير النكول لا يقضي بالارض للمدعي قال الفضلي
 رحمه الله تعالى يجب أن يبقى بقول محمد حتى يقضي عليه بالقيمة فلا يحتمل محتمل بهذه الحيلة
 لدفع اليمين عن نفسه (الحل) ادعى على عبد محجور ديناً لا يؤخذ الا بعد العتق كدين الكفالة أو
 النكاح بغير اذن المولى يستخلف ان حلف برئ وان أقر أو نكل ثبت وصبر حتى يعقق واختلف
 مشايخنا في الدين المؤجل الاصح أنه لا يستخلف وفي الاصل البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم
 أقبض وأراد استخلاف المشتري يستخلف عند أبي يوسف استحساناً وعندهما لا يستخلف قياساً
 وهنا خمس مسائل أحدها هذه والثانية أقر رجل ببيع داره ثم قال أقررت بالبيع لكن
 لم أبيع الثالثة اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض الرابعة اذا أقر بدين ثم قال لم
 أقبض الخامسة اذا أنكر الواهب الهبة والقبض بعد ما أقر وأراد استخلاف الموهوب له ذكر
 بعض المشايخ أن محمداً لما قلده القضاء رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام
 السرخسي في كتاب الاقرار الاحتياط الاخذ بقول أبي يوسف ومشايخنا أخذوا بقوله وأجعوا

(أجاب) لا يلزمه ذلك وإنما يلزمه له أجره المثل في ذلك والله أعلم (سئل) عن دفع ثوب بالصباغ ليصبغه له بأجرة معلومة ثم جاء إليه يطلبه منه فأنكره الصباغ ثم جاء به بعد ذلك مصبوغا هل يستحق عليه الأجرة أولا (أجاب) ان كان صبغه قبل أنكاره فله الأجرة والأفصاح الثوب بالخيار ان شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب وأخذ منه قيمته أبيض (سئل) عن استأجر دستا كبير البطيخ فيه وليمة العرس فسرق من بيته من غير تفريط هل يضمنه أم لا (أجاب) لا يضمنه (١٦٧) (سئل) عن دفع ثوب إلى قصار ليقصره وشرط له أجره معلومة فدفعها له فبعد مدة حضر

إليه ليطبله منه فادعى أنه رده له هل يقبل قوله في ذلك أم قول صاحب الثوب (أجاب) نعم يقبل قول القصار بيمينه في ذلك

(كتاب الامانات من الوديعة والعارية)

(سئل) عن شخص أودع وديعة ومات فطالب ورثته بها فادعى دفعها المورثتهم في حال حياته فهل يصدق بيمينه أم لا (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن رجل استعار من آخر ثوبا باللبسة فطالب به صاحبه فادعى رده عليه هل يصدق بيمينه أم لا بد من بينة (أجاب) نعم يصدق بيمينه ولا بينة عليه (سئل) عن رجل استعار من آخر دابة ليتوجه بها إلى المحل الفلاني لحاجته فتوجه إليه وحفظها في محل لا تثق بها فضاغت من غير تفريط هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن استعار من آخر دابة حاملا ليركبها إلى محل معلوم فركبها فسقطت من غير صنع منه وهلكت هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن عبد أودع عند رجل شيئا وغاب العبد وطلب مولاه أن يأخذ الوديعة من المودع في غيبة عبده هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل)

المغصوب منه البينة أنه قد غصب جاريته فأنه يحبس حتى يجيء بها ويردها على صاحبها قال أبو بكر الأعمش تأويل المسئلة إذا شهد على اقرار الغاصب بذلك أما الشهادة على فعل الغاصب لا تقبل قال والأصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة (١) بضرورة ما به تمتنع من احضار المغصوب (٢) في أدب القاضي المتخالف في دعوى النكاح الكلام في أصل الاستحلاف عند أبي حنيفة لا يستحلف وعندهما يستحلف وأخذ الفقيه أبو الليث بقولهم ما للعموم البلوى وإذا ادعت الصداق يحلف الزوج على دعوى الصداق بالإجماع وفيه لو أن رجلا ادعى على رجل انه تزوجه ابنته فلانة وهي صغيرة وقدمه إلى القاضي فأنكر الاب أن يكون زوجته اياها فأراد استحلاف الاب على ذلك فان كانت صغيرة لا يستحلف عند أبي حنيفة لوجهين أحدهما عدم جريان الاستحلاف عنده في النكاح والثاني النكول يصير مقرا ولو أقر على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح وعندهما يستحلف ولو كانت كبيرة لا يستحلف بالإجماع لانه لا تتوجه الخصومة بعد البلوغ على الاب لانه بمنزلة الوكيل . ادعى رجلان على رجل أن العبد الذي في يديك غصبته مني فأنه يحلف لكل واحد منهما بان ما هذا العبد فلان هذا ولا يحلف بالله ما غصبته فان أقر لاحدهما أو نكل عن البينة أن يستحلفه الآخر وهذا قولهم جميعا وكذلك ان ادعى كل واحد منهما البيع فقال أحدهما بعبته هذا العبد بألف درهم وقال الآخر كذلك أبو بمائة دينار فانه يحلف لكل واحد فان أقر أو نكل يستحلفه الآخر فان نكل لزمه دعواه وهو قولهم جميعا (الخ) ادعى على الوارث ديننا كان على المورث وقال الوارث لم يصل إلى شيء من التركة ان صدقه ومع هذا أراد استحلافه له ذلك يعني يستحلفه ليس على أبيك كذا ان أقر أو نكل ثبت الدين وان كذبه يستحلف على كل واحد منهما يميناً على حدة وبه أخذ عامة مشايخنا

(في الوصي) انما تصح دعوى الايضاء اذا كان المدعى لهذه الوصاية من أهلها أما اذا لم يكن فلا بان كان عبداً أو صبياً ولا تنفذ تصرفاتهم هو الاصح . اذا كبر اليتم واختلف مع الوصي قال الابن مات أبي منذ عشرين سنة وقال الوصي منذ عشرين فان القول قول الابن ولم يذكر خلاف وقيل هذا قول محمد وعند أبي يوسف القول قول الوصي ههنا أربع مسائل أحدها هذه والثانية اذا ترك الميت رقيقاً فنفق عليهم لو كانوا موجودين القول قول الوصي بالإجماع وان لم يكونوا فعلى هذا الخلاف الثالثة لو قال استأجرت رجلاً حتى يرد الغلام يصدق الرابعة اذا قال أدبت خراج الارض عشرين سنة وقال الابن خمس سنين على هذا الخلاف

(نوع في الحبس) في واقعات الناطقي لومرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا روى عن محمد قال وهذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعليه الفتوى . عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع عن الجماع وهل يمنع عن الكسب اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يمنع . أقام رب الدين البينة على اليسار بعد ما أقام البينة المديون على الاعسار

مثل الاب يملك مثل هذا الجهاز لابنته كما هو من شأن الاشراف تسمع أنفسهم بذلك (قال مولانا المرتب لهذه الفتاوى) وفي شرح الوهبانية لمولانا شيخ الاسلام عبد البر والمختار للفتوى أنه اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثل هذا الجهاز ملكا لا اعارة كما في ديارنا فكذلك الجواب وان كان العرف مشتركاً كالقول قول الاب ومثله في الفصول العمادية (سئل) عن المودع اذا سافر بمال الوديعة فأخذه منه قطاع الطريق هل يضمنه أولا (أجاب) (١٦٨) لا يضمنه (سئل) عن عنده وديعة لا خرد دفعها الى خادم صاحبها ليدفعها

له فصاعت منه قبل الدفع هل على المودع ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه (سئل) عن أودع عند آخر وديعة فأرسل له رسولا يطلبها منه فقال له لا أدفعها الا الذي جاء بها الى ولم يدفعها حتى سرفت هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن وضع ثيابه تحاجرجل وهو ساكت وذهب الى حاجته ثم ذهب الرجل الآخر وترك الثوب في موضعه فحضر صاحبه فلم يجده هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمنه لان سكوته قبول للمحفظ وقد قصر فيه (سئل) عن المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن المودع اذا أودع الوديعة عند آخر بلا عذر شرعي وضاعت عند الثاني هل لصاحبها المطالبة على الثاني أم على الاول أم عليهما (أجاب)

(كتاب الشهادات)

اذا شهد الرجل على نسب لم يدركه فالشهادة جائزة قال أصحابنا خمس مسائل في أربع يصح تحمل الشهادة فيها بالتسامع بالايجاع احداها النسب الثانية الموت الثالثة النكاح الرابعة القضاء الخامسة اختلفوا وهو الولادة (ذ) اذا أخبر عدلان أنها فلا تة فذلك يكفي عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ألا ترى أنهم لو شهدا عند القاضي كان للقاضي أن يقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فلأن تجوز الشهادة باخبارهما أولى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تحل الشهادة على الاسم مالم يسمع من جماعة لا يتصور نواطوهم على الكذب والفقهاء أبو بكر الاسكاف يفتي بقولهما وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى ذكر شمس الأئمة السرخسي في أدب القاضي أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالايجاع . اذا شهدا على موت أحد ولم يفسرا شيئا أو فسرا وقال الم تعان موته فكل وجه على قسمين اما أن يكون موت ذلك مشهورا أو لم يكن ففي الوجه الاول تقبل الشهادة في القسمين جميعا وفي الوجه الثاني في القسم الاول قال الخصاص بأنها تقبل وقال بعض المشايخ لا تقبل وهو الصحيح وفي القسم الثاني لا تقبل بالايجاع لان الشهادة على الموت وغير ذلك بالتسامع كالشهادة على الملك باليد ونم اذا أطلق الشهادة جازت واذا بين السبب لم تجز

(في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل) (الخا) لو قال أشهد مثل شهادة صاحبي لا تقبل مالم يفسر وقال شمس الاسلام الا وزجندى تقبل اذا قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه وبه يفتي . في الفتاوى الصغرى لو شهدوا أنه ملكه ولم يشهدوا أنه في يده بغير حق لا تقبل بالاتفاق قال الصدر الشهيد أنا فتى انه يقبل هو المختار وبه كان يفتي الشيخ الامام الاجل الاستاذ (الخا) شهادة رجل واحد على الولادة ونحوها الاصح انها تقبل . لو شهد أحدهما على المائة والآخرة على المائتين ان كان المدعي يدعي الاقل لا تقبل بالاتفاق ولو شهد أحدهما على العشرين والآخرة على خمسة وعشرين تقبل بالايجاع . أجمعوا أنه لو شهدوا في موطن وشهد آخر في موطن

له فصاعت منه قبل الدفع هل على المودع ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه (سئل) عن أودع عند آخر وديعة فأرسل له رسولا يطلبها منه فقال له لا أدفعها الا الذي جاء بها الى ولم يدفعها حتى سرفت هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن وضع ثيابه تحاجرجل وهو ساكت وذهب الى حاجته ثم ذهب الرجل الآخر وترك الثوب في موضعه فحضر صاحبه فلم يجده هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمنه لان سكوته قبول للمحفظ وقد قصر فيه (سئل) عن المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن المودع اذا أودع الوديعة عند آخر بلا عذر شرعي وضاعت عند الثاني هل لصاحبها المطالبة على الثاني أم على الاول أم عليهما (أجاب) له المطالبة على الاول دون الثاني (سئل) عن استأجر من آخر شيئا فطالبه به فادعى رده عليه هل يصدق بيمينه أم بالبيننة (أجاب) يصدق في الرديمينه (سئل) عن أودع وديعة عند عبد الغير بدون علم سيده فتصرف فيها العبد هل يضمنها أولا واذا كان يضمنها هل يكون في

تعدى على دابة انسان وركبها من غير انفه وعلمه وتوجه بها الى امر وعاد بها وربطها في مكانها فجاء صاحب البركها فلم يجد هاهل تازمه
 أم لا (أجاب) نعم تازمه (سئل) عن رجل دفع لأخرو دية ليدفعها الى زيد فأتى زيد وطالب ورثة المودع بالوديعة فادعى دفعها
 لمورثهم ولم يصدقوه على ذلك هل يقبل قوله بيمينه في دفعها لمورثهم أم لا يقبل الابينة شرعية تشهد بدفع ذلك لمورثهم (أجاب)
 القول قول المأذون له في أنه يدفع الى زيد مع يمينه وان كان زيدا أنكر القبض فالقول قوله مع يمينه أيضا في أصل الجواب أن المأذون له
 يقبل قوله اذ لا يئنه تقدم (كتاب الحجر والمأذون والاكره) (سئل) عن دفع لعهده ما لا يتجر فيه وأذن له في التجارة فباع واشترى
 ثم مات العبد وعليه دين وفي يده مال هل هو لسيد أم لا رباب الديون (١٦٩) (أجاب) ان لم يثبت للسيد والا فهو

لهم وان ثبت أنه له أخذه دونهم
 (سئل) عن طلق مكرها هل يقع
 طلاقه أم لا (أجاب) لا يقع
 طلاقه (سئل) عن حبسه
 القاضي على حق ثبت عليه وهو
 متمرّد على الاعطاء والبيع هل
 للحاكم أن يبيع عليه ويوفى
 الديون الثابتة عليه من الثمن أم لا
 (أجاب) نعم للحاكم أن يبيع
 عليه بقدر الدين ويوفيه عنه (سئل)
 عن المديون اذا خوف رب الدين بأن
 قال له ان لم تبرئني والاقعت على
 الحاكم القلاني وأخبرته عنك
 بالنسي القلاني فأبرأه خوفا على
 نفسه وماله هل يبرأ أم لا (أجاب)
 لا يبرأ (سئل) عن المحجور عليه
 اذا برع بده هل يصير مدبرا أم لا
 (أجاب) نعم يصير مدبرا
 ويستخدمه فان مات السيد ولم
 يوجد ممرشده سعى العبد في قيمته
 مدبرا (سئل) عن شخص له
 عبد أجلسه بمحافوت يتجر فيه له
 فلقى العبد ديون تحيط برقبته
 فباعه السيد هل ينفذ بعهده ديون

الحلواني اختلفت الروايات عن أبي حنيفة في هذا وأشهر قوليه مثل قول الحسن وكان القاضي
 الامام أبو علي النسفي يقول قضايا اليوم على ما قال محمد أنه لا يقبل وقال القاضي الامام فخر الدين
 الفتوى على انه يقبل . في نوادر ابن سماعة أن المدعي اذا قال بعد ما أصاب الجرح أنا آتني عن
 بعد لهم والقاضي لا يقبل ذلك منه قال القاضي الامام فخر الدين وبه يفتى لان في التجمع عن ذلك
 اشاعة الفاحشة وتهيج الفتنة والعداوة . في الفتاوى الكبرى روى عن أبي يوسف من كان
 عدلا عند الناس فشهد بوزر أنه لا تقبل شهادته أبدا لان هذا لا تعرف له بوبة وروى عن الفقيه
 أبي جعفر أنه تقبل شهادته والفتوى على هذا قال أبو حنيفة ان العدالة في المسلمين أصل
 والفتوى اليوم على قولهما . ذكر الصدر الشهيد أن شهادة الاجير لا ستأذنه لا تقبل سواء كان
 في تجارته أو في شيء آخر ويستوى فيه أن يكون أجيرا مائة أو مشاهرة أو مسانهة هو الصحيح . في
 الكافي وشهادة الاجير المشترك مقبولة في الروايات كلها قال قاضيان الفتوى على ما ذكر في
 الكافي . أجمعوا أن الرجل اذا كان مشهورا كشهرة أبي حنيفة وابن أبي ليلى استغنى عن ذكر
 الاسم والنسب . اذا اختلفا في ذكورة المسروق وأوثقه لا تقبل اجبا . ولا تجوز الشهادة
 على الشهادة الا اذا كان الاصل مريضا أو غائبا غيبة سفر في ظاهر الرواية وعن محمد تقبل من
 غير غيبة الاصل ومن غير عذر . والشاهد على الشهادة صحيح وان كان الاصل في المصر بخلاف
 حتى اذا غاب الاصل بعد ذلك أو مات فالفرع يشهد على شهادته وتقبل شهادته لان العبرة بحالة
 الاداء ولان الحكم يقطع بحالة الاداء في اثبات اليد على العقار . شهدوا أن العقار المدعى به
 في يد المدعي عليه فالقاضي يسأل الشهود عن سماع تشهدون أنه في يده أو عن معاينة كذا حكى
 عن القاضي الجليل ابن أجد وهو الصحيح لانه موضع الاشتباه فيه يشبه على كثير من الفقهاء
 اشترط الشهادة على اليد في العقار لاثبات اليد فهذا أوجب السؤال (ذ) شهد شهود على
 رجل بمعدود وبينوا الحدود وذكروها وقالوا انا نعرفها على الحقيقة والمشهود به في بعض القرى
 والتمس المدعي عليه من القاضي أن يأمر الشهود بالخروج الى تلك القرية حتى يعينوا الحدود
 وبينوا الحدود الى القاضي لا يلزم الشهود وذلك هو الصحيح . في حيل الاصل شهادة الوصي
 لابن الميت بدني على الميت هل تقبل ان كان الابن صغيرا لا تقبل بالاتفاق وان كان كبيرا كذلك
 الجواب عند أبي حنيفة وعندهما تقبل وهذا اذا كان الابن كبيرا الما قبل الوصي الوصية

مضيتها طوبى بالمال فادعى أنه ما صالح الا خوف على نفسه هل يقبل قوله في ذلك أم لا (أجاب) ان حبسه الى ومن معناه يقبل قوله وان حبسه القاضي لا يقبل (سئل) عن أكره على ابراء غريمه من دين له عليه فهل يكون مكرهاً وعلى أن يبرئه من الكفالة ففعل هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ولا يبرأ بذلك (سئل) عن شخص شكى آخر الى حاكم شرعى على حق فأنكره فأكرهه الحاكم على أن يثبت له عليه ما لا فاقصر بذلك وأخذ من المقر له الرجوع عليه بذلك واذا غاب غيبة منقطعة هل للدافع رجوع على المكره أم لا (أجاب) له الرجوع على المكره وكذا ان مات فقيرا (سئل) اذا ادعى المشهود عليه الا كراهة على الشهادته عليه وادعى صاحب الحق أنه شهد عليه طائعا واثما كل (١٧٠) منهما البينة على ما ادعاه فن تقدم بينته منهما (أجاب) تقدم

بينة صاحب الحق (سئل) عن البائع اذا ادعى البيع مكرهاً وادعى المشتري البع طوعا فالقول لمن واذا أقام بينة فهل تقدم بينة الطوع أم بينة الكره (أجاب) القول للمشتري وتقدم بينة الكره (سئل) عن رجل له بنت صغيرة أكرهه الحاكم على تزويجها من غير كفوء ففعل هل يصح التزويج أم لا (أجاب) لا يصح التزويج المذكور (سئل) عن أكره على اسقاط الشفعة فأسقطها مكرهاً هل يبطل حقه في الشفعة أم لا (أجاب) لا يبطل حقه (سئل) عن أكره على أن يقر بطلاق امراته في الماضي فأقر مكرهاً هل يقع عليه طلاق بذلك أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق بذلك (سئل) عن رجل أذن لعبده في التجارة فأجر نفسه من آخر بدون علم سيده هل تنفذ الاجارة بدون رضائيه أم لا (أجاب) لا تنفذ الاجارة بدون رضائيه

﴿ كتاب الدعوى ﴾

(الحنا) لو أقام رجل البينة أنه كان لابي له على هذا الرجل ألف درهم وأنه مات وترك ابنا آخر غائبا وأقام البينة بطلب نصيبه يقضى له بنصيبه وهل يقضى بنصيب الابن الغائب ذكر في الاقضية يقضى ولا يكلف الابن الغائب اعاده البينة اذا حضر بالاجماع . رجل ادعى على آخر أنه أقر بهذا الشيء له وأولاه له أو لجد له لا وارث له سواء ولم يقل انه ملكه اختلف المشايخ فيه من أصحابنا من قال بان القاضي يقضى كما لو قالت الشهود انه له وأكرههم على أنه لا يصح ما لم يقل ورثه لي وهو ملكي وفي الاقضية اعتمد على هذا أنه لا تسمع هذه الدعوى . أجمعوا أن الشاهد يقر لو شهد على اقرار المدعى عليه أنها كانت في يد المدعى بأمره القاضي بارداً له (م) رجل ادعى على آخر أنه أمر فلاناً حتى أخذ منه كذا ان كان الامر سلطاناً فهو جائز وان كان غير سلطان لم يكن على الأمر شيء . ادعى داراً في يد رجل بجهة الميراث ان شهدوا أنها كانت لابي له ولم يزيدوا على هذا من جهة الميراث لا تقبل وقال أبو يوسف آخران قبل وهنأ أربع مسائل احداها ما ذكرنا الثانية اذا شهدوا أنها كانت لابي له أوفى بآبائه مات وتركها ميراثاً له الثالثة أنها كانت

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(سئل) عن دار بيعت ولها شفعم يهودي فبلغه البيع في يوم السبت فلم يطلب فيه وطلب في لايه

في الثمن فهل يؤخذ بقول البائع أم بقول المشتري (أجاب) ان كان الثمن مقبوضا أخذ بقول المشتري وان لم يكن مقبوضا أخذ بقول البائع ان ادعى ثمنا أقل مما ادعاه المشتري (سئل) اذا باع أحد الشركاء في الدار حصته من أجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار طلبها (أجاب) نعم للجار طلب الشفعة مع عدم طلب الشركاء (سئل) عن اشترى حصة في دار بثمن معلوم ثم اشترى الباقي هل يثبت للشفيع الشفعة في الاول أم في الكل (أجاب) يثبت له الشفعة في الاول لا غير (سئل) عن الشفيع اذا سلم شفعته لمن يريد الشراء قبل عقد البيع هل يصح تسليمه أم لا يصح وهو على شفعته (أجاب) لا يصح تسليمه قبل عقد البيع وهو على شفعته بعد العقد (سئل) عن اشترى دارا بثمن معلوم وباعها من آخر بثمن أكثر منه ولها شفيع غائب فعرض وطلب الشفعة وقضى بها

(١٧١)

على المشتري لكون الدار في يده هل للشفيع أن يأخذ بالثمن الاول أو الثاني (أجاب) له الخيار ان شاء أخذها بالعقد الاول بالثمن الاول وان شاء أخذها بالعقد الثاني بالثمن الثاني (سئل) عن له الشفعة اذا مات قبل الحكم بها هل ينتقل الحق لوارثه أم لا (أجاب) لا ينتقل الحق لوارثه في ذلك الا بعد حكم الحاكم له بها قبل موته (سئل) عن جماعة لهم حق في الشفعة جعل أحدهم حقه فيها لا آخر منهم هل له ذلك ويستحق الآخر بذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وسقط حقه بذلك ويقسم على من بقي من الشركاء (سئل) عن اشترى أرضا بثمن فيها مسجدا ووقفه ولها شفيع هل له الاخذ بالشفعة ويهدم المسجد أم لا (أجاب) نعم له الاخذ بالشفعة ويؤمر الباني بهدم المسجد (سئل) عن أرض نصفها وقف ونصفها ملك فهل يجوز قسمتها بطلب المتولى والمالك (أجاب)

لايه أو في دأبيه يوم مات الرابعة أنها لايه تقبل في الثاني والثالث ولو شهدوا أنها لايه ولم يقولوا مات وتر كهامير ناله وهي المسئلة الرابعة اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا تقبل هنا بالاجماع وهو اختيار الفضلي وهو الصحيح . رجل باع عبدا من رجل فلما طلب الثمن قال المشتري انك بعت الحر لانك اعنته السنة أو قال انك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر وأقام البينة تقبل ولو دفع الثمن يسترد وكذا لو لم يقم المشتري البينة لكن أقام البائع البينة أنه أعنته قبل الشراء تقبل في الزيادة من غير خلاف . في العين تنازع فيها اثنان ان أرحا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تار يخا بالاجماع وان كانت في يد أحدهما فهي للخارج الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق فهو أول عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر فهي للخارج بالاجماع . ولو ادعى الشراء والدار في يده نالت وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر يقضى لصاحب التاريخ بخلاف ما اذا ادعى تالقي المالك من رجلين ولو ادعى أحدهما الشراء والآخر الهبة أو الصدقة أو الرهن وكل ذلك من رجل واحد فالشراء أولى بالاتفاق وفي الاقضية هذا اذا جهل التاريخ فان علم أيهما أول فهو أولى ولو كان كلاهما هبة أو صدقة أو أحدهما هبة والآخر صدقة فمالم يذكر الشهود القبض لا يصح وان ذكروا القبض ولم يورخوا أو أرخوا تاريخا واحدا ان كان لا يثبت القسمة كالعبد ونحوه يقضى به بينهما نصفين وان كان يثبت كالدار ونحوها لا يقضى لهما بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان في يد أحدهما يقضى له بالاجماع . في الاقضية دار في يد رجل أقام رجل البينة أنها كانت لايه مات وتر كهامير ناله وأقام ذواليد البينة كذلك قضي بالدار للخارج عند الثلاثة بخلاف النتائج وانما ترجح بينة ذى اليد على النتائج اذا لم يدع الخارج فعلا من ذى اليد أما اذا ادعى فينته أولى ولو اختلفا في ملك الام وأقام ذواليد البينة أنها له نجحت في ملكه وأقام الاجنبى البينة أن الدابة له قضي بها للخارج والاول له أيضا تبعا لام (ن) دعوى اتفقت الأئمة على فسادها (١) مع هذا أنى المدعى عليه بالدفع على وجه لو صحت الدعوى كان الدفع صحيحا من المشايخ من قال لا يصح قبل وهذا يصح الدفع ودفع الدفع الى العشرة أو أكثر صريح هو المختار (١) قوله دعوى اتفقت الأئمة الى قوله هو المختار كذا بالاصل وحرره على أصل صحيح كتبه مصححه

البناء أم لصاحب الدار منه (أجاب) نعم له البناء في ملكه وليس لصاحب الدار منه (سئل) عن اشترى نصف دار مشاهة ثم قال
البائع فجاء الشفيع وطلب الشفعة وقضى له بها هل له أن يبطل القسمة أم لا (أجاب) ليس له أن يبطل القسمة ويقضى له بنصيب
المشتري مقسوما (سئل) عن شريكين في حانوت فأراد أحدهما أن يسكنه أو يزوجه وأبى الآخر هل يجبر على المهايأة (أجاب) نعم
يجبر (سئل) عن جماعة بينهم مزرع مشترك في أرض باجارة أرادوا قسمته هل تجوز قسمته أم لا (أجاب) لا تجوز قسمته إن كان
مدركا ولو بالرضا وإن كان غير مدرك يجوز بالرضا (سئل) عن دار بين اثنين مشتركة لأحدهما لا كطلب صاحب الآخر القسمة
وامتنع الآخر هل يجاب إلى القسمة (١٧٣) أم لا (أجاب) نعم يجاب (سئل) عن رجلين بينهما جاموس

أو بقرتها يآ على أن تكون عند كل واحد سنة يأ كل لبنها هل تجوز المهايأة أم لا (أجاب) لا تجوز (سئل) عن رجل هدم بيت نفسه فانهدم حائط جاره هل يضمن ويؤمر بتعميره أم لا (أجاب) لا يضمن ولا يلزم بذلك (سئل) عن رجل أمر عبد غيره بالابق فابق العبد هل يضمنه صغيرا كان أو كبيرا أم لا (أجاب) نعم يضمنه سواء كان صغيرا أو كبيرا (سئل) عن شخص ذهب إلى آخر وأمره أن يخصه له بهيمة فخصها بعرفة كما تقدم له مع غيره فانت البهيمة هل يضمن قيمتها أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) عن شخص تسبب في غرامة شخص عند حاكم شرطي هل يلزمه ما غرمه أم لا (أجاب) يلزمه نظير ما غرمه للحاكم (سئل) عن ادعى على آخر بحق وثبت عليه وخرج في الترسيم عليه مع قاصد الحاكم فهرب منه فهل يلزم القاصد ما ثبت عليه من الحق أم لا يلزمه ويقبل قوله في هروبه (أجاب) لا يلزمه ذلك ويقبل

قال شهود الابداع لا تعرف من أودع لا تندفع الخصومة بالاجماع . ادعى على آخر أنه ضرب أمته حتى ماتت فأقام المدعى عليه اليانة أنها صحت بعد الضرب يصح الدفع وتقبل اليانة ولو أقام اليانة فيينة الصحة أولى

(كتاب الاقرار)

(الحا) قال لا تخبر فلانا أن فلان على ألف درهم ولا تعله يكون اقرارا من أصحابنا من قال هو الصحيح وفي الاجناس أنه ليس باقرار . في مجموع النوازل لو قال لا تخبرني عليك ألف درهم فقال الآخر لى عليك مثلها أو قال لا تخبرني أنك أو أعفقت عليك وقال الآخر وأنت طاعت أو أعفقت عن ابن سماعة عن محمد يكون اقرارا ونقل عن الشيخ الامام الاجل الاستاذ أنه هكذا أفتى (ق) لو قال فلان على عشرة دراهم جياذ الخمسة ستوقه فعليه عشرة دراهم الا قيمة خمسة ستوقه بالاتفاق . في نوادر أبي يوسف اذا قال فلان على ألف وعبد فالألف يفسر بما شاء ولو قال ألف وشاة أو قال ألف وبغير ألف ونوب فهي ثياب وأغنام وأبصرة ولا يشبهه بنى آدم وفي اقرار الاصل هو في ذلك في الألف يفسر بما شاء وعليه الفتوى ق في شاهدين شهدا بألف درهم لرجل وشهدا أن ذلك قضاء منها خمسمائة وقال المدعى ما قضاني شيئا أو قال صدق في الألف وأوهما في الخمسمائة لا تقبل شهادتهما بالاتفاق

(كتاب الوكالة)

في الصغرى اذا وكل وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند أبي يوسف لا يصح وعند محمد يصح وعليه الفتوى . في الفتاوى لو قال لا تخبرني أنك فأنك وكلي ثم قال كما عدت وكلي فقد عزلتك اختلف المشايخ فيه واختار الشيخ الامام الاستاذ أنه يقول عزلتك الطلاق والعناق وما خلا نو كبله بسؤال الخصم واختيار الشيخ الامام الاستاذ أنه يقول عزلتك عن الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالات المعلقة قيل هو المختار . التوكيل إلى عشرة أيام فيه روايتان في رواية ينتهي بمضى العشرة وفي رواية لا ينتهي وهو الاصح . المدعى عليه اذا وكل بطلب المدعى لا يملك عزله لما ذكرنا وكذا اذا عزله بغيبه الخصم أما اذا كان بمحضته صح . التوكيل من غير رضا الخصم والموكل صحيح مقيم لا يجوز وعندهما يصح قال شمس

قوله في هروبه بلا تفریط منه والله أعلم (سئل) عن غصب دراهم وتزوج بها امرأة هل يحل له أن يطأها أم لا (أجاب) لا الأئمة نعم يحل له وطؤها (سئل) عن تزوج امرأة وله دار وهي ساكنة بها فدخل عليها واستمرسا كنامعها بالدار المذكورة مدة فطالبته باجرته عن المدة قبل الطلاق أو بعده فهل تلزمه لها الاجرة أم لا (أجاب) لا تلزمه لها الاجرة لما سكن (سئل) عن رجل غصب صبيا وهرب من عنده فطالبه وله به فذكر أنه هرب من عنده فماذا يلزمه بسببه (أجاب) بحسبه الحاكم حتى يحضره أو وثقت موته (سئل) عن

الشيء الفلاني فحضر اليه وأخذ منه المكس هل يضمن المخبر ما أخذ منه المكاس أم لا؟ (أجاب) نعم يضمن نظير ما أخذ منه حيث كان باخباره (سئل) عن رجل مر بالطريق فوجد رجلا سكران وهو نائم ومعه دراهم في جيبه فأخذها ليحفظها له خوفا على أمن الضياع فضاغت منه هل يضمنها (أجاب) نعم يضمنها (سئل) عن وجد دابة في زرعته فأخرجها منه فضاغت هل يضمنها المالكها أم لا (أجاب) ان أخرجها وساقها يضمنها والا فلا (سئل) عن رجل أخبر ظالم أن لفلان حنطة أو غيرها بالمحل الفلاني فأخذها الظالم هل لصاحبها الرجوع على المخبر بما أخذ الظالم أم لا (أجاب) نعم له الرجوع عليه بذلك حيث أخذ باخباره (سئل) عن الاعوان الذين يجبرون المكاسين بأموال الناس من مبايعتهم وغيرها اذا أخذوا المكوس باخبارهم هل يضمنونه لمن أخذوا منه (أجاب) نعم يضمنونه له (سئل) عن غصب شيئا من آخر وأودعه فهل عند المودع هل لصاحبه مطالبة على الغاصب أو على المودع (أجاب) له الخياران شاء طلب الغاصب وان شاء طلب المودع واذا ضمنه رجع المودع على الغاصب بما ضمن (سئل) عن رجل له أرض زرعها يذره فجاء آخر وحرثها وزرعها يذره قبل أن ينبت بذر صاحب البذر الاول فنبت البذران فهل يكون الزرع للاول أو للثاني (أجاب) يكون للثاني وعليه الاول قيمة بذره (سئل) عن غصب شيئا وطول به عند الحاكم وادعى هلاكه هل يقبل قوله ذلك أم يجلس مدة يراها الحاكم ثم يقضى عليه بالبدل (أجاب) نعم يجلسه الحاكم حتى يعلم انه لو كان باقيا عنده لاطهره ثم يقضى عليه ببذره (سئل) عن سفينة مربوطة بشاطئ البحر فجاءت سفينة أخرى فأصابت السفينة المربوطة فكسرتها هاهنا على صاحبها

الائمة الحلواني والمفتي مخير في هذه المسئلة ان شاء أفتي بقول أبي حنيفة وان شاء بقولهما والفقهاء أبو الليث يفتي بقولهما في الشريف . في الاصل التوكيل بالخصومة أو كيل بالقبض عند أصحابنا الثلاثة . وقال زفر لا أفتي بعض المشايخ بقول زفر قال الفقيه في النوازل اختيار المتأخرين أنه لا يملك القبض وبه نأخذ . وكذا لو كيل للقاضي أو كيل بقبض العين ليس له أن يحاصم بالاجماع . لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز يملك الحوالة بالاجماع . ولو قال بعه الى أجل فباعه بالنقد قال الامام السرخسي انه لا يجوز بالاجماع . لو كيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة في المتنى قال أبو يوسف هذا اذا كان للتجارة فان كان للعاجلة لا يجوز والفتوى على جواب أبي يوسف وهذا اذا باع بما يبيع الناس أما اذا طول المدة لا يجوز . اذا وكله أن يشتري له عبد بن ألف درهم قيمته ما ساء فاشترى أحدهما بخمسمائة أو بأقل جاز على الموكل بالاجماع (الحل) لو كيل ببيع الدنانير بالدراهم اذا باع بما لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز بالاجماع . وكل رجلان يبيع عبده بألف وقيمه ألف فتغير السعر وصارت قيمته ألفين ليس للوكيل أن يبيعه بألف ولو ازدادت في مدة الخيار فصارت تساوي ألفين له أن يمضي البيع عنده وعندهما الاولو كان البائع وصي ليس له أن يمضي في قولهم جميعا

(كتاب الكفالة)

في الاصل اذا كفل رجلا والمكفول له غائب فالكفالة باطلة قال أبو يوسف آخرها جازر وأجمعوا أنه لو قال بطريق الاخبار وقال الكفيل أنشأت فالكفول قول الطالب وهذا اذا لم يقبل عن الغائب في المجلس أحد . لو قال ان غصب فلان مالكا أو واحدا من هؤلاء القوم فاما ضامن صم ولو علم فقال ان غصبك انسان لا يصح . في مجموع النوازل جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيئا بغير حق فاقتضى بعضهم قفطر الوالي بعضهم فقال المختفون للذين وجدهم الوالي لا تطلعوهم علينا وما أصابكم فهو علينا بالخصص فلو أخذ الوالي منهم شيئا فلهم الرجوع . لو شرط الدفع في مجلس القاضي فدفع في السوق يبرأ قال الامام السرخسي والمتأخرون من مشايخنا قالوا هذا بناء على عادتهم في ذلك الوقت أما في زماننا لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع وان شرط أن يسلم اليه في مصر فسلم في موضع ليس بة قاض لا يبرأ في قولهم . أجمعوا أن في الدين

فسقط من السطح ومات وقد كان لحقته غرامة في هذه الحادثة وظهرت السرقة على يد غيره كان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية مورثهم وبالغرامة التي أداها إلى السلطان انتهى (قال) في القصة راقا النجم الأئمة البخاري قال في رجل شكك آخر عند الوالي بغير حق فأتى القائد فضرب المشكوك فكسر سنده أو يده يضمن الشاكى أرض كسره بالمال وقيل ان من حبس بسعاية فنقب جدار السجن يريد الهروب فأصاب دابة قتلت يضمن الساعي فكيف هنا فقيل يفتى بالضمان في مسألة الهرب قال لا ولومات المشكوك بصوت القائد لا يضمن الشاكى لان الموت فيه نادر فسعيته لا تنقض اليه غالبا والله أعلم وهذا ما اعتمد عليه شيخنا في فتاويه بعدم وجوب الدية على من شكاه وانما (١٧٤) هي على الحاكم وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمن

المؤجل اذا قرب حلول الأجل وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي (م) رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلان يريد أن يغيب فانه يطالبه بالكفيل ان كان الدين مؤجلا قال كفلت لك بنفس فلان ان لم أوافك غدا فانا كفيل بنفس فلان وهو غير يمه له آخر فالكفالة الاولى جائزة بالاجماع

(كتاب الصلح)

في الاصل الصلح أنواع ثلاثة صلح بعد الاقرار و صلح مع الانتكار و صلح مع السكوت وكله جائز عندنا وأجمعوا أن صلح الفضولي جائز فان قال أجنبي للدعي ان المدعي عليه أقرمعي سرا وأنت محق في دعواك فصالحني على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح (الحا) للمودع مع المودع أربعة أوجه الاول اذا ادعى صاحب المال الابداع ووجد المودع وقال ما أودعتني شيئا ثم صالحه منها على مال معلوم جاز بلا خلاف والثاني اذا ادعى صاحب المال الابداع والاستهلاك والمودع أقر بالوديعة الا أنه لم يدع الرد ولا الهلاك ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم جاز بلا خلاف والثالث اذا ادعى صاحب المال الابداع والاستهلاك وادعى المودع الرد والهلاك فهذا الصلح باطل عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الاول و جاز عند محمد وهو قول أبي يوسف الآخر (١) وأجمعوا أن المودع لو حلف على مال ادعاه ثم صالحه أنه لا يصح هذا اذا قال المودع أولا ضاعت أو رددت أما اذا قال المالك أولا استهلكها فقال المودع ضاعت أو رددت يجوز بالاجماع . اذا أسلم دراهم معدودة في كرخطة الى أجل ثم اصطلحا بعد زمان على أن يزيد المسلم اليه نصف كرخطة الى ذلك الأجل لم يجوز بالاجماع . لو قال أبرأتك عن خمسمائة على أن تعطيني الباقي اليوم خمسمائة برئ بالاجماع ولو قال ان لم تعطني اليوم فالألف عليك فلم يعطه اليوم فالألف عليه بالاجماع

السعاية في الاموال خلاف أصول أصحابنا فلا يسلم ذلك قال في الفصول العمدية وأما اذا سعى انسان الى سلطان في حق آخر حتى غرمه السلطان ما لا يرى عن بعض علمائنا أنهم كانوا يفتون أن الساعي يضمن وبعضهم يفرق بين سلطان وسلطان فقالوا ان كان السلطان معروفا بالدعوى ويغرم من سعى اليه يضمن وان لم يكن معروفا بذلك لا يضمن قال ونحن لانقضيه به فان هذا خلاف أصول أصحابنا فان السعي سبب محض لاهلاك المال فان السلطان يغرمه اختيارا لا طبعيا ولكن لو رأى القاضي تضمين الساعي له ذلك لان الموضوع موضع الاجتهاد ونحن نكل الامر الى القاضي انتهى

(كتاب الصيد والذبايح والاضحية)

(سئل) عن رجل أمر غيره أن يذبح أضحية وسمى صاحبها ولم يسم الذابح هل يكتفى بتسمية صاحبها وتحمل أم لا (أجاب) لا تحل ولا بد من التسمية من الذابح (سئل) عن

(١) لم يذكر الوجه الرابع ولعله سقط من النسخ وهو كافي الخاتبة اذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذبه بل يسكت ذكر الكرخة أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف اه كته معجحه

(كتاب الرهن) (سئل) عن الراهن اذا مات وعليه دين هل يباع الرهن ويوفى بثمنه دينه أم المرئى أحق به (أجاب) المرئى أحق به يوفى دينه بثمنه وما فضل فلارباب الدين (سئل) عن رهن عند آخر شيء على دين له وقال للمرئى ان لم أعطك دينك الى مدة كذا فهو يبيع لك دينك الذى على هل يجوز له ذلك ويعلمه بعدمضى المدة أم لا (أجاب) لا يجوز له ذلك وهو رهن على حاله (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر وعنده عبد دبره فرهقه على الدين هل يصح رهنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المدبر (سئل) عن العبد المرهون اذا أعتقه الراهن هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ العتق ويطلبه المرئى بالدين ان كان حالا وان كان الى أجل فيطالبه بقيمة العبد وتكون رهنا عنده مكان العبد حتى يستوفى (أجاب) (١٧٥) حقه ان كان غنيا وان كان فقيرا يسعى

العبد في قيمته يدفعها الى المرئى فان كان أقل من الدين يرجع على سيده (سئل) عن المرئى اذا ادعى رد المرهون الى الراهن هل يصدق بلا بيان (أجاب) يصدق بلا بيان (سئل) عن استدان من آخر ديناً ورهنه عنده رهنا عليه ووكله في بيعه والاستيفاء من ثمنه فهل له عزله من الوكالة المذكورة أم لا (أجاب) ليس له عزله من الوكالة المذكورة (سئل) عن الراهن اذا أحوال المرئى دينه على آخر وقبل الحوالة ثم هلك الرهن قبل القبض هل تبطل الحوالة وبهلك بالدين أم لا (أجاب) نعم تبطل الحوالة وبهلك بالدين ان كانت قيمته مساوية للدين أو أكثر (سئل) عن رهن حصته في عقار عند آخر على دين له عليه واعترف المرئى بالتسليم فهل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر الى أجل معلوم ورهنه رهنا عند شخص برضارب الدين وأمره سمعه اذا حل الا حل ثم ان الراهن

(كتاب الرهن)

حكم نقصان الرهن ان كان النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره بخلاف وان كان النقصان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند الثلاثة في شرح العسلاوى العدل الذى يوضع الرهن تحت يده اذا كان صغيراً أو كبيراً لا يعقل لم يكن رهنا بالاجماع . عبد رهن بألف وقيمه ألفان فقتل رجلاً خطأ فان شاء الراهن والمرئى دفعاه ولا ينفر دأحدهما به لانه مملوك لأحدهما ومشغول بحق الآخر فان فدياه فالقضاء عليهما نصفين والدين على حاله فان فداء أحدهما فان كان الراهن هو الذى فدى رجع على المرئى بنصفه حاضراً كان المرئى أو غائباً وان فدى المرئى والراهن حاضر لم يرجع عليه بالاجماع . عصام من دخل المدينة فنزل خاناً فقال صاحب الخان لا أدعك تنزل ما لم تعطنى شيئاً فدفعت اليه ثيابه فهلكت عنده ان رهنه من قبل أجرة البيت فالرهن بما فيه وان أخذه منه لانه ظن أنه سارق وخشى عليه يضمن قال الفقيه وعندي لا يضمن لانه غير مكره على الدفع اليه وعليه الفتوى (ذ) لو أراد الراهن عزل العدل من غير رضا المرئى ان كان البيع مشروطاً في عقد الرهن لا يملك ذلك بالاتفاق وان لم يكن مشروطاً في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ قال شيخ الاسلام وهو الصحيح (ذ) العدل اذا كان اثنين والرهن يحتمل القسمة فدفعت أحدهما حصته قبل القسمة أو بعد القسمة الى صاحبه فالقبض لا يضمن بالاتفاق والدافع يضمن عنده وعندهما لا . ولو أمره أن يتختم في البصر فهل في حال التختم يهلك بالدين لانه لا يكون عارية لان هذا أمر بالحفظ لا بالاستعمال هو الصحيح ولو أمره أن يتختم في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فهذا كالم الأمره أن يجعل الفص من جانب الكف سواء هو الصحيح . لا يجوز الرهن الامقبوضا فقد أشار الى أن القبض شرط جواز الرهن قال شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده قبل القبض جائز الا أنه غير لازم والاول أصح وهذا القبض يقع بالتخلى والشيوع الطارى يطل الرهن هكذا ذكر في الزيادات وبه أخذ شمس الأئمة السرخسى وهو الصحيح وهو أن يرهن جميع العين ثم يتفاسخا في النصف وان لم يكن البيع مشروطاً في الرهن فالثمن يكون رهنا عند محمد رحمه الله تعالى وفي شرح الطحاوى ان الثمن رهن من غير ذكره . لاف هو الصحيح . الصحيح أن البيعة تقبل على الرهن من المرئى لدفع خصومة مدعى الرهن حال غيبة الراهن

غاب وح
رجل له
دينه وط
الرهن
الراهن

بمعقد جديد (سئل) عن بيع الموهون هل هو صحيح أم غير صحيح (أجاب) البيع موقوف على إجازة المرتهن أو قضاء الدين أو الإبراء والله أعلم (سئل) عن شخص مات وعليه دين لرجلين وله دار ادعى كل منهما أنهما رهن عنده على دينه وتسلمها وأقام بينة بذلك ولا تاريخ لهما هل تقبل البينة أم أحدهما أم لا يقبلان (أجاب) نعم تقبل بينتهما بذلك وتكون رهنا بينهما (سئل) عن رجل عليه دين لا آخر فرهن عنده رهنا عليه ثم اختلفا فقال الراهن رهنته بنصف الدين وقال المرتهن بكل الدين ولا يئس لأحد منهما فالقول لمن منهما (أجاب) القول للراهن لأنه منكر لزيادة تعلق الدين بالرهن (سئل) عن رجل رهن عبد على دين ثم دبره هل يصح التدبير أم لا وإذا صح هل يستمر عند المرتهن على الدين (أجاب) نعم يصح التدبير ويبطل الرهن فيه (سئل)

(١٧٦)

روى ابن سبابة رحمه الله تعالى أنه ليس للمرتهن حق حبس الموهون في الرهن الفاسد لأنه أحرار على المعصية ولكن ماذا كرفي ظاهرا رواه أصح . أجمعوا على أن الأب والوصي إذا أرادا إيفاء رهنهما على الحقيقة من مال الصغير لا يملكان ذلك

(كتاب المضاربة)

(ق) إذا دفع المضارب مال المضاربة إلى الرب المال وأمره بأن يشتري أو يدفع إليه شيئا لبيعه جاز في قولهم جميعا . إذا اشترى ثيابا ولبسها كان له ذلك وهذا قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وبه تأخذ (ن) لوقال المضارب أمرتني بشيئا خاص وقد اشتريت خلاف ما أمرتني فصرت محالفا والرب يحكم له وقال رب المال لا بل دفعت إليك ولم أسمك شيئا فالقول قول رب المال بالاتفاق وفي (ن) لا يشتري من مال ولده الصغير ولا يبيع له بالاتفاق ولا يبيع ولا يشتري من عبده المأذون له في التجارة عليه دين أو لادين عليه وقد قيل من مكاتبه أيضا بالاتفاق ولو شرط في عقد المضاربة أن لا يسافر به ويعمل في الكوفة خاصة فليس له أن يسافر ولا أن يعمل في غيرها ولو فعل كان ضامنا وربحه له بالاتفاق في شرح العلائي الاجنبي إذا اشترك على المضاربة لا يصح . ومن شرط جواز المضاربة أن يكون رأس المال دراهما أو دنانير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأفلو س رائحة عند محمد رحمهم الله تعالى حتى أنها بسوى هذه الأشياء لا تجوز أجماعا لا يكون المال مضمونا على المضارب وإن فسدت المضاربة عندهم جميعا وهو الظاهر فإنه لم يحل فيه خلافا . المضارب لا يملك تزويج العبد من المضاربة بلا خلاف ولو باع المضارب عبدا فطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فلو لم يقر المضارب بذلك ثم صالح المشتري من العيب على شيء فإن كان قيمة المصالح عليه مثله تعتبر حصة العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وإن كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر في الكتاب من غير ذلك خلاف قيل هذا الجواب على قولهما أما على قوله يجوز وقيل لا يجوز بلا خلاف

(كتاب المزارعة)

عن أبي نصر رحمه الله تعالى فيمن باع أرضا وقد بذرها ولم ينبت وقد عفن في الأرض فهو للمشتري

عن مسلم استدان من نصراني ديناً ورهن عنده على ذلك جارية مسلمة وسلمها له هل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) نعم يصح الرهن المذكور (سئل) عن عليه دين لا آخر ورهن عنده به عبدا فادعى العبد أنه مدمر من قبل مضي المدة وأثبت التدبير هل يبطل الرهن ويأخذه السيد أم لا (أجاب) يبطل الرهن ولا يسيد أخذه (سئل) عن استعار من آخر شيئا لرهنه على قدر معلوم لمدة معلومة فرهنه هل لصاحبه المطالبة بالرهن قبل مضي المدة وإذا مضت المدة هل يجبره الحاكم على خلاصه من المرتهن ويدفعه لصاحبه أم لا (أجاب) ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة وإذا مضت وامتنع من خلاصه يجبر على ذلك (سئل) عن دفع لا تحرم لا التجرفه والربح بينهما ورهن عنده رهنا على المال هل يصح الرهن أولا وإذا ضاع عند المرتهن هل يضمنه أم لا (أجاب) لا يصح الرهن ولا ضمان على المرتهن إذا ضاع عنده (سئل) إذا اختلف الراهن مع المرتهن في الرهن فقال الراهن ما هذا الذي رهنته عندك وقال المرتهن هو فالقول لمن منهما

وان

إذا اختلف الراهن مع المرتهن في الرهن فقال الراهن ما هذا الذي رهنته عندك وقال المرتهن هو فالقول لمن منهما

(كتاب القبط واللقطة والمفقود والاتب والموات) (سئل) عن شخص أحميا أرضا مواتا بطريقه الشرعى هل يملكها ويجوز له بيعها ووقفها أم لا (أجاب) نعم يملكها ويجوز له بيعها ووقفها (سئل) عن وجد عبدا آبقا فأحضره الى مولاه فوجده قد مات هل له جعل أم لا (أجاب) نعم له الجعل في تركته (سئل) عن وجد لقطة وباعها باذن الحاكم فباعها صاحبها بعد ذلك وطلبها من الملتقط هل له أن يضمنه اياها ويبطل البيع أم لا (أجاب) ليس له ذلك وله الثمن الذي بيعت به (سئل) عن وجد لقطة فعرفها فباع شخص آخر فادعى أنها له وأعطى علامتها هل يجبر الملتقط على دفعها له أم لا (أجاب) لا يجبر على دفعها له الا أن يثبتها بالبينة الشرعية فان لم يثبتها ان شاء صدقه ودفعها له وان شاء امتنع حتى (١٧٧) يثبت (سئل) عن وجد لقطة أو عبدا آبقا فرداها الى من يدعى ملكها هل له أن يأخذ منه كفيلا لاحتمال مدع آخر (أجاب) أن دفعها بأمر الحاكم بعد الثبوت ليس له ذلك وان دفعها بالعلامة في اللقطة وتصدق العبد أنه سيده أخذ الكفيل

(كتاب الخيطان)

(سئل) عن الخائط المشترك اذا انهدم وعمره أحد الشركاء في غيبة الآخرين من ماله يرجع بماذا (أجاب) ان عمره باذن الحاكم يرجع بما أنفق وبلاذنه يرجع بقيمة البناء (سئل) عن رجل أراد أن يعمر طاحونا بين جيران وهم يتضررون من ذلك ويخشى على بيوتهم فهل لهم منعه من ذلك أم لا (أجاب) اذا ثبت عند الحاكم باخبار أهل الخبرة أن اتخاذ الطاحون يوهن بناءهم يمنع من ذلك (سئل) عن رجل يريد أن يعمر طاحونا بداره ويضر ذلك بجاره ضررا يئنا وكذا يئنا به هل يمنع من ذلك أم لا (أجاب) نعم

وان كان البذر لم يعرض فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت فهو للبائع على حاله والمشتري متطوع فيما فعل وهكذا أفنى أبو بكر الاسكاف وقال أبو القاسم هو للبائع في الاحوال كلها وبه نأخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال اذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه فهو جائز وقال محمد بن سلمة ونصير المزارعة مع شرط الحصاد جائزة ولا أعرف أحدا في زماننا خالفهما وبهما نأخذ ومشايع يبلغ يقتون بجواز المزارعة مع هذا الشرط (د) رجل دفع أرضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع يذره وآلته فلما زرعها باعها والمسئلة طويلة ذات وجوه بر في آخرها ان أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك وفيها اذا نقصت الارض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الارض لا يبرأ أصلا وان زال بدون فعله اختلف المشايخ فيه منهم من قال ان زال قبل الرد على رب الارض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعا وبه يقتضي كالمبيع اذا زال عنه العيب (ذ) الوكيل يدفع الارض مزارعة اذا دفع بالثلث أو الربع أو الخمس أو بأقل أو بأكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كان جائزا عندهم جميعا (د) المزارع من الغاصب اذا نقصت زراعته الارض يضمن لرب الارض في قولهم جميعا . سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفي عن أكار طلب من الدهقان أن يعطيه الارض مزارعة بالربع فقال الدهقان ان زرعتها على أن الثلث لي فافعل والافلا فلما زرع وحصد قال الاكرا لا أعطيك ما حالهما فقال الثلث للدهقان لانه شرط عليه ذلك وزراعته بناء على ذلك قال ويكتفي بهذا القدر في المزارعة عرفا قال والمشايخ استحسنوا جوازها بدون هذا (ذ) لو شرط رب الارض مع المزارع ان زرعها بغير كراب فله الربع وان زرعها بكراب فله الثلث فالمرارة جائزة لان المزارعة تنعقد اجارة ابتداء شركة انتهاء والاجارة المحضة اذا عقدت على عامين مختلفين ببدلين معلومين ولم يجعل أحدهما شرطا في الآخر وخير العامل في ذلك كان جائزا (ذ) وان شرطا الحفظ على المزارع بعد الادراك أو شرطامونة الماء عليه لا تفسد المزارعة لانه متعامل هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار أكثر المشايخ (ذ) القصب الذي يتخذ منه العرش على صاحب الكرم والعمل ليصير عرشا على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى (ذ) استأجر أرضا بدارهم تأخير زراعتها بكارحون خسار رد ارضهم من زمن راحكم مزارعة صاحب من كندم كارد

(كتاب المزارعة والمساقاة) (سئل) عن رجل عاهد آخر على زراعة أرض مدة معلومة على أن يزرعها قمحا أو غيرهما والأرض من أحدهما والبذر والبقرة على الآخر وثلاث الخارج لرب الأرض ولثلاثان للعامل هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح (سئل) عن ساقى آخر على أشجار مدة معلومة ولم يسق العامل شيئا في المدة ولا عمل شيئا يحصل منه التمويه يستحق شيئا من الثمرة المنسوبة وطقة (أجاب) لا يستحق شيئا من الثمرة المنسوبة (سئل) عن رجلين بينهما أرض فزرعها أحدهما ونبت الزرع ونزاعا على أن يعطيه الآخر من نصف البذر ويكون الزرع بينهما هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز (سئل) عن شخص أذن لآخر أن يزرع أرضه لنفسه ثم أراد رب الأرض أن يخرجها قبل أن يستحصد الزرع هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن المساقى هل له

(١٧٨)

قبل تفسد وقيل لا تفسد وهو الصحيح لأن وقت العقدين مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت واحد

(كتاب الشرب)

في الفتاوى الصغرى رجل ألتف شرب انسان بأن سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البزدوى ضمن وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى وتفسير ضمان الشرب أن ينظر بكم يشترى لو كان يبيعه جائزا (ذ) نهى بين قوم لهم أرضون ولا يعرف كيف أصله بينهم فاختصموا في الشرب تقسم بينهم على قدر أراضيهم لأن سبب استحقاق الشرب حاجة الأرض إلى الشرب وحاجة الكثير الكثير وهذا قول علمائنا رحمهم الله تعالى ومن الناس من قال يقسم على قدر الخراج والصحيح قول علمائنا . في كرى الانهار من الذخيرة اذا جاوزوا فوهة نهر رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أى حنيقة رحمه الله تعالى فالصحيح أنها لا ترفع مالم يجاوزوا أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا إلى اصلاح حاقتي النهر وأما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا دعت الحاجة إلى اصلاحه من أوله إلى آخره فاصلاح أوله عليهم بالاجماع فاذا بلغوا دار رجل منهم هل ترفع عنه مؤنة الاصلاح لارواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه ما يكفى العقيقه أبى جعفر رحمه الله تعالى في كتب بعض المشايخ أنها ترفع عنه بالاتفاق . اذا كان لرجل شرب يوم فجاء رجل وسقى هذا الشرب أرض نفسه قال فخر الاسلام على البزدوى انه يضمن وذكر شيخ الاسلام أنه لا يضمن لوجهين أحدهما أن يملك استهلا كما بجهة السقى ومن له استهلاك شئ بجهة اذا استهلك بجهة أخرى لا يضمن كالدخل دار الحرب اذا استهلك العلف لا يضمن لانه يملك استهلاكه بأن يعلف به دابته فلا يضمن أورد هذا عصام على نحو ما ذكر شيخ الاسلام وعليه الفتوى

(كتاب الاشربة)

(الخا) المطبوخ أدنى طبخة أو طبخ مادون الثلثين اذا اشتد وغلى وقذف بالزبد لا يحل شربه بالاجماع قال العقيقه أبو الليث الاشربة على حنيفة أو جعة حلال اجماعا وهو كل شراب لم يمس عليه

أن يساقى بغير إذن (أجاب) ليس له ذلك الا باذن (سئل) عن دفع لآخر أشجارا وساقاه عليها مع استيفاء منسوبة المساقاة ثم بدا للعامل أن يترك العمل ويبطل المساقاة هل له ذلك وان أراد صاحب الاشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للعامل أن يترك العمل ولا لصاحب الاشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل في مدة المساقاة الا من عذر شرعى يقتضيه كخيانة وتراكم الدين على صاحب الاشجار (سئل) اذا شرط على المزارع الحصاد والدراس والتذرية هل تجوز المزارعة (أجاب) نعم تجوز المزارعة (سئل) عن الأوجه الصحيحة في المزارعة ما هي (أجاب) ان كانت الأرض والبذر من واحد والبقر والعمل من آخر أو كانت الأرض لواحد والبقر والبذر لواحد والعمل من آخر فهذه الأوجه الصحيحة وما عداها لا يصح (سئل) عن شخص ساقاه آخر

فبجها بسكين حادة. (سئل) عن له على آخر دين فأهدى له هدية هل يحرم عليه قبولها أم لا (أجاب) لا يحرم عليه قبولها ويجل له الانتفاع بها (سئل) عن رجل اشترى جارية من امرأة ومن خصى هل له وطؤها بالاستبراء أم يجب عليه الاستبراء (أجاب) يجب عليه أن يستبرئ بحبضة (سئل) عن النوم في البشخانه الحريراً والناموسية الحريراً هل يجوز أو يحرم (أجاب) يجوز ولا يحرم (سئل) عن الدجاج إذا ألقى في الماء حال الغليان لينتفد ريشه قبل شق بطنه هل نجس أولاً (أجاب) نعم نجس ولكن يغسل بالماء ثلاث مررات فيطهر (سئل) هل يجوز للكافر دخول مكة ويقيم بها أم لا (أجاب) نعم يجوز له الدخول لا إقامة بها (سئل) عن رفع الصوت في المسجد بالذكر هل هو حرام (أجاب) نعم هو حرام (سئل) عن الخيلة في اسقاط الاستبراء هل تجوز وما صورتها (أجاب) نعم تجوز وصورتها أن يتزوج الجارية التي يريد شراءها من البائع قبل الشراء أن لم يكن متزوجاً بجارية ثم يشتريها فإن كان متزوجاً بجارية يزوجه بالبائع عن بثقه ثم يشتريها المردي لشراؤها ويقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول (سئل) عن رجل له جارية باعها من ابنه فبعد البيع أقر أنه كان وطئها هل يصدق ويحرم على الابن وطؤها (أجاب) نعم يصدق ويحرم على الابن وطؤها (سئل) عن الضيف إذا قدم له صاحبه مائدة هل يجوز له أن يعطى السائل من الخبز أو الطعام بدون رضا صاحب المنزل (أجاب) لا يجوز له ذلك بدون رضا صاحب المنزل (سئل) عن متولى الحسبة إذا سعر البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوقه وباع بأكثر من القيمة هل له أن يعززه على ذلك أم لا (أجاب) ان تعدى السوقى وباع بأكثر من

(١٧٩)

ثلاثة أيام وهو حلال يسكر وحرام اجماعاً وهو الخمر وكذا المسكر من كل شراب وحرام عندنا خلافاً للبعض وهو المنصف المشتد من ماء العنب وحرام عند البعض خلافاً لثا وهو العصير الذى طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وشراب فيه خلاف بين أصحابنا وهو نبيذ الزبيب ونبيذ التمر إذا طبخ أدنى طبخة ثم اشند (١) حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف لاستبراء الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى هذا وكل ما أسكر كثيره فقليله حرام وبه تأخذ قال أبو الحسن الكرخى ما كيان أصحابنا رحمه الله تعالى لا يحل للانسان أن ينظر الى الخمر على وجه التلهي ولا أن يبل الطين بها ولا يقيمها الحيوان . المكروه على السكر قال قاضيخان الاصح أنه لا تنفذ تصرفاته كما لا يجب الحد بل أولى ولقطة الجامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة لا بأس به فهذه اللقطة توجب اباحة ما سوى الخمر من المثلث والباذق والمنصف ثم هذا كله اذا لم يسكر من هذه الاشربة أما السكر منها حرام بالاجماع والسكر من البنج ولبن الرمال حرام . ذكر محمد في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة والباذق لا يحل شربه على قول أبي حنيفة رحمه الله . يجب أن تكون نجاسته خفيفة والفتوى على أنها غليظة (س) قطرة من الخمر وقعت في جرة ماء ثم صب الماء في الخل قال الدبوسى يفسد لان الماء ينجس بالخمر والماء لا يتخلل فيفسد الخل وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى لان الماء ليس نجس العين (د) ظرف الخمر اذا غسل ثلاث مررات ان كان عتيقاً يطهر وان كان جديداً قال محمد لا يطهر أبداً وقال أبو يوسف يغسل ثلاثاً ويحذف كل مرة فيطهر وبه يفتى . في جواز بيع الباذق الفتوى على قوله . في الضمان ان كان المتلف قصداً الحسبة وذلك يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله (د) قالوا فممن أراد تحليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر أما لو نقل الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في الوجهين جميعاً لان حمل الخمر انما يكره اذا كان لأجل الشرب أما اذا لم يكن لا بأس به ألا ترى انه اذا حملها بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حل الخمر والصحيح هو الاول لانه ترك الاختيار المأمون من غير ضرورة

(١) قوله حلال عند أبي حنيفة الخ أى ما دون السكر حلال عندهما لاستبراء الطعام والتداوى والتقى على طاعة الله تعالى لا للتهي كذا في الهندية اهـ معصية

العموم تلازمه الدية (سئل) عن رجل له حائط ساقط فطولب بنقصه فلم ينقصه حتى سقط على انسان فأتى هل يضمنه أم لا (أجاب) حيث لم ينقصه في مدة الامكان يضمنه بالدية وتكون عليه وعلى عاقلة (سئل) عن رجل ألقى في الارض قشورا البطيخ فزلقت بهادبة عليها زيت فتلف هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمنه (سئل) عن رجل قتل رجلا عمدا وثبت عليه القتل ثم إن ولي المقتول قتله قبل أن يقضى عليه بالقتل هل عليه ضمان بسبب ذلك أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك لانه استوفى حقه (سئل) عن رجل دفع لآخر شيئا فشر به وهو لا يعلم به فأتى هل يرثه اذا كان وارثا وهل عليه شيء بسبب ذلك (أجاب) نعم يرثه ولا شيء عليه بسبب ذلك (سئل) عن حائط مشترك بين جماعة مال الى جانب الجار وطالب أحد الشركاء بنقصه (١٨٠)

(كتاب الاكراه)

الفتوى على قولهما في الاكراه من غير السلطان (د) الاكراه بوعيد ضرب مائة سوط وما أشبه ذلك مما يخاف من ذلك تلف نفسه أو عضو من أعضائه فهذا وما حصل من الاكراه بوعيد تلف سواء ولم يقدر محمد رحمه الله في ذلك تقدير ابل فوضه الى رأى الامام في المكروه بالضرب هو الصحيح لان أحوال الناس متفاوتة فالشرفاء والاجلاء من العلماء والكبراء يستكفون عن ضرب سوط واحد وعن حبس يوم واحد أكثر مما يستكف غيرهم عن ضرب أسواط وحبس أيام . اذا كان الاكراه على الزنا بوعيد سجن أو قيد فعلى الرجل الحد بلا خلاف . ولو ضرب انسانا بأسواط صغار حتى مات فالدية على عاقلة الضارب بالاجماع . ولو أكرهه على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فاعتق الكل فالعبد حر كله عندهم جميعا

(كتاب الحجر)

(د) من شرط صحة الحجر على المديون القضاء بافلاسه أولا ثم الحجر بناء عليه حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى عليه بالا فلاس لا يصح حجره بلا خلاف . لا يجوز بيع مال المديون عند أبي حنيفة الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بلا خلاف بين المشايخ وفي المديون الغائب اختلاف المشايخ على قولهما بعضهم قالوا يجوز بيع القاضى عليه ومن جملة ذلك اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضى أن يبيع في نفقتها لا يبيع عنده وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يباع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضى أن تستغرق قيمته نفقته فالقاضى يبيعه بالاجماع

(كتاب المأذون)

لوبايع عبدا من رجل ثم حط من ثمنه ان حط بغير عيب أو ابراء لا يجوز بالاجماع وليس له أن يزوج عبدا بالاتفاق المولى اذا اعتق عبده المأذون ان لم يكن الدين مستغرقا لرقبته وكسبه نفذ بالاجماع . الدين القليل لا يمنع عتق المولى بالاجماع . في العتابي اذا شهد الشهود

فامتنع حتى سقط وأتلف انسانا وما لا اهل يكون الضمان على المطالب أم على جميع الشركاء (أجاب) يكون الضمان عليه لا على جميع الشركاء (سئل) عن قتل وجد في بلدة ولم يعلم قاتله فادعى عليه على جماعة من غير أهل البلدة فبه شهد شاهدان على المدعى عليهم من أهل البلدة هل تقبل شهادتهم عليهم أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم على المدعى عليهم (سئل) عن ضرب بطن امرأة ذمية وهي حامل فالقت جنينا ميتا فاذا يلزمه (أجاب) تجب فيه غسرة خمسون دينارا على عاقلة الضارب (سئل) عن رجل قاد جلا فعض انسانا في ذراعه أبطل منفعة هل عليه ضمان فيه أم لا (أجاب) نعم عليه ضمان (سئل) عن رجل قاتل عبدا فقتله هل يضمن قيمته أم يقتل به (أجاب) لا يضمن قيمته ولا يقتل به (سئل) عن رجل يحن ويبيع فقتل انسانا في حالة الافاقة هل يقتل به أم لا (أجاب) ان قتله عمدا يقتل به

وأنكروا هل يسوغ له بعد ذلك الدعوى على الباقي وتلزمهم القسامة والدية أم يمنع من ذلك الدعوى على بعضهم (أجاب) لا ورثة على باقي أهل البلد المطالبة ولا يمنع من ذلك الدعوى وتلزمهم القسامة والدية بطريقها الشرعي (سئل) عن قتيل وجدين قريبات ثلاث ولم يعلم القاتل هل تكون القسامة والدية على أهلها أم لا (أجاب) تكون على أقربهم من مكان وجده فيه (سئل) عن رجل أمر عبده أو أعبده أن يرش الماء تجاه باب داره فعطبت دابة هل الضمان على الأمر أم لا (أجاب) الضمان على الأمر (سئل) عن قتل خطأ وأخذت دينته وترك زوجته وأبوين وولدا ذكر اهل توفي حقوق الزوجية من ذلك والباقي يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) نعم توفي حقوق الزوجية من ذلك وما بقي يقسم بين الورثة (١٨١) للزوجة منه الثمن ولكل من الابوين السدس

والباقي للولد المذكور (سئل) عن حاكم شرطي خلق لحية رجل تعديا ماذا يلزمه (أجاب) يؤجل سنة فان مضت ولم تثبت تلزمه الدية وان ثبتت لاشئ عليه سوى التعزير (سئل) عن صغير ضرب صغيرا بحجر قلع سنه ماذا يلزمه (أجاب) ينتظر الى بلوغ الصغير فان بلغ ولم تثبت يجب على عاقلة خسمائة درهم وان ثبتت لاشئ فيه (سئل) عن امر عبد الغير أن ينزل بئرا ليطلع له ولو اقتزل وحصل له غم وأطلع واستمر ثلاثة أيام ومات بسببه هل يضمن قيمته (أجاب) نعم يضمن قيمته لسببه حيث استعمله في ذلك بدون اذن سيده (سئل) اذا وجد قتيل في قرية ولم يعلم قاتله فادعى عليه على واحد من أهلها فأنكر القتل فشهد عليه جماعة من أهل القرية هل تقبل عليه شهادتهم (أجاب) لا تقبل عليه شهادتهم (سئل) عن رجل دخل على آخري منزله فاصدا قتله وأخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وماله هل عليه فيه شئ أو يهدر دمه (أجاب) حيث لم

على العبد المأذون بقتل عمدا أو قذف امرأة أو شرب خمر والعبد ينكر فان كان المولى حاضرا قضى بذلك على العبد بخلاف وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد بالحدود الخالصة لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالاجماع وان شهدوا على عبد مأذون بسرقة عشرة دراهم أو أكثر وهو مجحد فان كان مولا محاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن السرقة ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قائمة ردها والله سبحانه أعلم

(كتاب الخنثى)

(س) رجل له ولد خنثى مشكل زوجه من خنثى مشكل برضا الولي فكبر فاذا الزوج امرأة والمرأة زوج قال أبو بكر رحمه الله تعالى عندي أن النكاح جائز لان رجلا لو قال لامرأة تزوجتك وقالت المرأة تزوجتك فذلك كله يستوى في جواز النكاح قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي لو ظهر أن الزوج غلام والزوجة جارية جاز أما لو ظهر بخلاف ذلك لا يجوز والفتوى على قول أبي بكر لانهم لا يقصدان الفساد انما قصدان اثبات الزوجية بينهما وقد أمكن عندهما

(كتاب الوصايا)

(ط) الأفضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشئ اذا كانت له ورثة . قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا ترك لكل واحد من الورثة بعد الوصية عشرة آلاف فالوصية أفضل . قيل لمريض أو وصي بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على هذا ان قال على اثر سؤالهم يخرج ثلث ماله الى الفقراء وقال محمد بن سلمة يصرف الى الفقراء من غير هذا التفصيل قيل وهذا أصح (الخا) لو أوصى بالا طعام على فوات صلاته لكل صلاة نصف صاع من الحنطة هو الأصح . أوصى بأن يتصدق بثلث ماله على فقراء بلغ الاصل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وبه يفتي هذا قول أبي يوسف ولو أوصى بشئ من الدراهم والدنانير المرسله قال الامام النسفي الأصح أنه لا يصح كالوصية بالعين خاصة في فتاوى الفضلي لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خانا ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد . امرأة أوصت زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال باطلة وكفنها في بيت المال كذا أجاب أبو بكر الاسكاف وروى عن أبي يوسف محب على الزوج

هل تصح الوصية أم لا (أجاب) نعم
تصح الوصية ويعطى ذلك للمساكين
بها (سئل) عن رجل أوصى بعق
عبد بعد وفاته هل له الرجوع عن
لايضاء أم لا (أجاب) له الرجوع
(سئل) عن الوارث وأوصى إذا
اشترى الكفن من ماله هل له
الرجوع بالنفن في التركة أم
يكون متبرعا (أجاب) نعم له
الرجوع بثمنه في التركة ولا يكون
متبرعا به (سئل) عن أوصى
بوصية لبعض الورثة وأجاز ذلك
بأق الورثة قبل موت الموصى هل
تعتبر الاجازة أم لا تعتبر الا بعد
موته ولهم الرجوع (أجاب)
لا تعتبر الاجازة قبل موت الموصى
وانما تعتبر بعد موته ولهم الرجوع
قبل الاجازة بعد الموت (سئل)
عن صلح الوصى عن حق لليت
هل يجوز أم لا (أجاب) ان
كان المديون مقرا به وله بينة
يجوز والا فلا يجوز (سئل)
عن الوصى اذا اشترى شيئا من مال
الصغير لنفسه هل يجوز أم لا
(أجاب) يجوز اذا كان فيه نفع

سَلْطَانُ (أَجَاب) بِحُجُورِ أُمِّ لَا
 سَتَدِينُ لَوْ فَعَلَهُ الْإِبْهَذَا (سُئِلَ) عَنْ أَوْصِي
 أَرْزَنَهُمْ وَتَنْفِذِ أُمِّ لَا تَعْتَبِرُ الْإِبْعَدَ مَوْتَهُ وَلَهُمْ
 الْإِنْتِمَاءُ لَهُ أَنْ يَفْرُضَهُ (أَجَابَ) لَيْسَ
 بَأَفْلَا سَتَحْقِقَانِ الْعَزْلَ سَبْعَهُ (سُئِلَ)

إذا حصل له الانغماس هل يخرج له الحماكم بذلك من الوصاية أم لا (أجاب) لا يخرج له الحماكم من الوصاية بالمقتضى المذكور وإن رأى المصلحة في اخراجه أقام غيره (سئل) عن الوصى إذا علم ديناً على الميت ودفعه من تركته هل يضمنه أم لا (أجاب) إذا دفع بغير قضاء يضمنه (سئل) عن الميت إذا كانت تركته في بلد وعليه دين وله ورثة غائبون غيبة منقطعة وأراد أرباب الديون اثبات ديونهم هل للقاضي أن ينصب وصياً عن الميت ويثبت الدين بحضرته ويأمره بدفعها لأربابها من التركة أم لا (أجاب) نعم للحاكم ذلك لكن إذا ثبتت الديون لا يأمره بالدفع إلا بعد اجتماعهم على الاستحقاق وعدم المسقط (سئل) عن الوصى إذا أجزع عقار اليتيم بآجرة المثل مدومة فبلغ اليتيم في أثناء المدة هل له فسخ الآجرة في باقي المدة والآجرة ماضية إلى مدتها (سئل) عن وصي الوارث إذا كفن الميت من ماله وقضى دينه هل له الرجوع في مال الميت (أجاب) نعم له الرجوع في مال الميت (سئل) عن أوصى بدرهم لمسجد محلته أو غيرها هل تجوز الوصية أم لا (أجاب) نعم تجوز الوصية ويصرف الموصى به في مصلحة المسجد وممرته (سئل) عن الوارث إذا قضى دين مورثه من ماله هل له الرجوع في التركة بنظيره أم لا (أجاب) نعم له الرجوع بنظيره في تركته (سئل) عن قبض مال الأولاد الصغار من قبل أمهم وادعى انفاقه عليهم في حال صغرهم فكذبوه بعد البلوغ فهل يصدق في ذلك أم لا (أجاب) نعم يصدق بيمينه فيما يليق صرفه عليهم (سئل) عن مريض أوصى بوصايا ثم عوفي من مرضه وعاش مدة ثم مات هل تبطل وصيته أم لا (أجاب) لا تبطل (أجاب) (١٨٣) ووصايا باقية ما لم يصدر منه رجوع (سئل)

عن الوصى إذا باع عقار اليتيم وليس له ما يصرفه الحاجة سواء ولم يستأذن الحاكم في ذلك هل يصح بيعه أم لا (أجاب) ان باعه بنين المثل أو بأكثر فهو صحيح ولو بلا إذن الحاكم

(مسائل شتى)

(سئل) عن ابن الشريفة هل يكون شريفاً كامه (أجاب) ان لم يكن أبوه شريفاً لا يكون شريفاً لأمه (سئل) عن سيدنا جبريل كم نزل على النبي صلى الله عليه وسلم (أجاب) نزل عليه أربعة وعشرين

سلطان غالب أو متغلب على كورة فسأله بعض مال اليتيم وهدده فدفعه إليه قال الفقيه أبو الليث ان خاف الوصى على نفسه القتل أو اتلاف عضوم من أعضائه أو أخذ كل مال الصبي فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس أو القيد وعلم أنه يأخذ مال الصبي ويبقى له ماله لا يسعه أن يدفع مال اليتيم وان دفع ضمن وهذا كله إذا كان الوصى هو الذي دفع إليه فلو أن السلطان هو الذي بسط يده وأخذ لأضمان على الوصى والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله . عن محمد بن مقاتل رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فأعطى الوصى الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد بن مقاتل لا يخرج له الوصى ضامن للفقراء في قولهم جميعاً . روى عن محمد بن سلمة قال الوصية للقرابة جائزة سواء يحصون أو لا يحصون قال أبو القاسم وبه أفتى غير أني أحب أن يتعري الوصى الا حوج منهم ويفرق عليهم في الاستحسان وفي الجواز يفرق على الغنى والفقير (ع) أوصى لذي قرابته وله ولد وأجد لا يرثون منه يدخلون في الوصية في رواية الزيادات وبه يفتى وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله أنهم لا يدخلون لانهم أقرب من أن ينسبوا إليه بالقرابة وانا نقول تحلل بين الجد والنافلة واسطة فصح إطلاق اسم القريب عليه بخلاف الولد والوالدوهي من المسائل الأربع التي الأب فيها كالجدي في ظاهر الرواية . أوصى لرجل بغلة داره تدفع إليه

ألف مرة على المشهور (سئل) عن آدم عليه السلام لم خلق من التراب (أجاب) لانه لم يكن قبل آدم شيء سوى التراب فخلق منه (سئل) ما الحكمة في أن قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص (أجاب) الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر لم يؤذن له في السجود الا في الليلة الرابعة عشرة من الشهر فإذا هلك الهلال يزيد في كل ليلة فراح إلى أن يؤذن له في السجود في تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص ويدق نعم إلى آخر الشهر (سئل) عن الشمس إذا غربت أين تذهب (أجاب) تطلع على قوم وتذهب عن آخرين (كتاب الفرائض) (سئل) عن عتق نوفي وخلف بنتا ومعتقا فإذا انحصر النكاح والمعتق (أجاب) النكاح فمعتق

منهم (أجاب) للبنت النصف وللزوجة الثمن والباقي للأخ (سئل) عن امرأة توفيت عن زوج وابن وأب وأم وخلفت ميراثا فما يخص كل منهم (أجاب) الزوج الربع ولكل من الأبوين السدس والباقي للأبن (سئل) عن تزوج بامرأة ومات عنها قبل الدخول هل ترثه أم لا (أجاب) نعم ترث منه بقدر ما يخصها إن كان له ولد أو ولد لوالد فالثمن وإن لم يكن فالربع (سئل) عن مات عن ابن أخ شقيق وبنت أخ شقيق هل يرثانه معا أو يرثه الابن خاصة (أجاب) يرثه ابن أخيه الشقيق ولا شيء للبنت معه (سئل) عن شخص مات عن أخت لاب وأخ وأخت لأم وابن أخ لاب فما يخص كل منهم (أجاب) للأخت لاب النصف والأخ والأخت من أم الثلث بالسوية والباقي لابن الأخ (سئل) عن رجل مات عن أختين شقيقتين وأخت لأم وزوجة فما يخص كل منهم (أجاب) للأختين الثلثان والأخت للام السدس وللزوجة الربع عائلا أصلهما من اثني عشر وتعود إلى ثلاثة عشر (سئل) عن رجل مات عن بنت وأم وزوجة فما يخص كل منهم (أجاب) للبنت النصف واللام السدس وللزوجة الثمن والباقي بعد فرض الزوجة يرد على البنت والام بقدرهما (سئل) عن رجل مات عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأم وأخوين وأخت لاب فما يخص كل وارث من الخلف (أجاب) للزوجة الربع وللأختين الثلثان والأخت للام السدس عائلا أصل المسئلة من اثني عشر وتعود إلى ثلاثة عشر ولا شيء للأخوين والأخت للاب (سئل) عن امرأة توفيت عن زوج وخال وخالة فما يخص كل منهم (أجاب) للزوج النصف والباقي للخال ثلثا وللأخت ثلثه (سئل) عن رجل مات عن زوجة وأب وأم وولد

(١٨٤)

النصف والباقي للخال ثلثا وللأخت ثلثه

ذكر وبنتين وأخ شقيق فما يخص كل منهم (أجاب) للزوجة الثمن وللأب السدس وللأم كذلك والباقي للذكر نصفه وللبنين نصفه (سئل) عن مات عن أخت شقيقة وأخت لأم وأخ لاب فما يخص كل منهم (أجاب) للأخت الشقيقة النصف وللأخت للام السدس والباقي للأخ لاب (سئل) عن مات عن بنت وأخوين شقيقتين وأخ لاب فما يخص كل منهم (أجاب) للبنت النصف وللأختين الثلثان والأخت للام السدس والباقي للأخ لاب (سئل) عن مات عن بنت وأم وزوجة فما يخص كل منهم (أجاب) للبنت النصف واللام السدس وللزوجة الربع عائلا أصلهما من اثني عشر وتعود إلى ثلاثة عشر ولا شيء للأخوين والأخت للاب (سئل) عن امرأة توفيت عن زوج وخال وخالة فما يخص كل منهم (أجاب) للزوج النصف والباقي للخال ثلثا وللأخت ثلثه (سئل) عن رجل مات عن زوجة وأب وأم وولد

(كتاب الجنائيات)

وفي كتاب الذخيرة رجل حفر بئر في طريق المسلمين في غير فئته فوقع فيها انسان ومات من الوقوع أجمعوا أنه لا قصاص على الحافس وأجمعوا أنه تجب الدية على عاقلته ولا تجب عليه

الكفارة

(أجاب) لا يرث منه (سئل) عن مات وترك زوجة وأولادا بكرا

وميراثا فاقسم الميراث بينهم بالفريضة الشرعية ثم إن الأولاد أقاموا بينة عندها كم أن مورثهم طلق زوجته المذكورة ثلاثا في حته فهل تقبل بينتهم وتسمع دعواهم ويرجعون عليها بما أخذت من الميراث وحقوق الزوجية (أجاب) نعم تقبل دعواهم ويبتنهم وإذا ثبت يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذا بما أخذت من الحقوق بلا حق (سئل) عن رجل مات عن زوجة وبنت وأخ لأم فما يخص كل منهم (أجاب) للزوجة الثمن والباقي للبنت بطريق الفرض والرد (سئل) عن المعتق إذا مات عن ابن معتقه وبنته فمن يرث منهما (أجاب) يرثه الابن دون البنت (سئل) عن امرأة اعتقت عبدا وماتت عن ابن وزوج ثم مات العبد المنة (سئل) عن رجل زنى بامرأة وأنت منه

لكل من الابوين السدس وللزوج الرغ والباقي للولدين (سئل) عن مات عن زوجة وبنتين وأولاد أخ شقيق ذكور وابن أخ لاب ما يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن والبنتين الثلثان والباقي لأولاد الأخ الشقيق (سئل) عن مات عن ابن وحنة لأم هل ترث مع الابن أو تحجب به (أجاب) لا تحجب وترث معه السدس والباقي له (سئل) عن مات عن أخ لأم وأخ شقيق ما يخص كلا منهم (أجاب) للأخ لأم السدس والباقي للأخ الشقيق (سئل) عن مات عن زوج وأم وأخت شقيقة ما يخص كلا منهم (أجاب) المسئلة من ستة وتعمل إلى ثمانية للزوج ثلاثة وللأم اثنتان وللأخت ثلاثة (سئل) عن رجل له أمة متولدة من زوجها من آخر وأنت منه بولد ومات عن سيدها وزوجها وولد من زوجها وخلفت أمتة هل يقسم بين المذكورين ويختص به سيدها (سئل) عن تزوج بامة الغير وأنت منه بولد ثم اشتراها هل يبطل النكاح أم لا وهل تصير أم ولده وهل يكون المهر للسيد البائع (أجاب) نعم يبطل النكاح وتصير أم ولده والمهر للبائع (سئل) عن مات عن زوجة وثلاث بنات وابن عم وأخ وأخت لأم ما يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن والبنات الثلثان والباقي لابن العم العاصب ولا شيء للأخ والأخت لأم (سئل) عن مات عن ولدي أخته وابنتيهما ما يخص كلا منهما (أجاب) يخص كلا من الولدين الثلث ويخص الابنتين الثلث بالسوية (سئل) عن امرأة ماتت عن زوج وأم وأخوين لأم وأخ وأخت شقيقين ما يخص كلا منهم (أجاب) للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للام الثلث ولا شيء للزوجين (سئل) عن مات عن

(١٨٥)

أبيه وأمه وزوجته وبنتيه ما يخص كلا منهم (أجاب) لكل من الابوين السدس وللزوجة الثمن والبنتين الثلثان عا لا أصل المسئلة من أربعة وعشرين وتعمل إلى سبعة وعشرين (سئل) عن مات عن بنتين وزوج وأختين شقيقين ما يخص كلا منهم (أجاب) للبنتين الثلثان وللزوج الربع والباقي للأختين بالسوية (سئل) عن رجل مات عن والدته وابن معتقه وبنت لأخيه لأبيه ما يخص كلا منهم (أجاب) لوالدته الثلث والباقي لابن معتقه ولا شيء لبنت أخيه

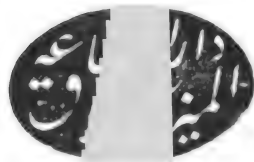
الكفارة ولا يحرم من الميراث عندنا . ولو غصب صبا حرافات في يده بأمر لا يمكن الحرز عنه بان أصابته الحصى لضمان على الغاصب بالاجماع وان مات بأمر يمكن الحرز عنه قتل أو إصابة حجر أو سقوط حائط عليه أو نزول الصواعق أو نهش حية أو أكل سبع أو ترده من حائط أو جبل يضمن الغاصب في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى . وأجمعوا أن الصبي لو قتل نفسه لا يضمن الغاصب وفي المتن إذا قطع عنق الرجل وبقي شيء قليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه لأن هذا ميت ولو شق بطن رجل فخرجه أمعاؤه كلها وسقطت بالأرض لأنها صحيحة بعده فقتله رجل قتل به ولو مات أمعاؤه في بطنه فطرحته عنه وبقي البطن خاليا فقتله رجل لا قود عليه لأنه ميت ولو قتل رجلا وهو في الترع قتل القاتل به وإن كان يعلم أنه لا يعيش والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤ - الفتاوى الغامضة) (سئل) عن مات وترك زوجة وبنتاً وأختاً شقيقة وولد عم شقيق ما يخص كلا منهم (أجاب) للزوجة الثمن والبنات النصف والباقي للأخت ولا شيء لولد العم (سئل) عن مات عن أم وأخت شقيقة وولد أخ شقيق ماذا يخص كلا منهم (أجاب) للام الثلث وللأخت النصف والباقي لولد الأخ المذكور (سئل) عن توفي عن زوجة ووارث من ذوى الارحام فهل يحجب بالزوجة أو يرث معها ما يخص الزوجة من الارث (أجاب) لا يحجب بالزوجة ولها الربع والباقي لمعتقه من ذوى الارحام ذكرنا كان أو أنثى (سئل) عن مات وخلف بنتاً وأختاً لأم

(يقول طه بن محمود قطريه رئيس التصحيح بمطبعة بولاق الاميرية)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه
 اللهم لا تحصى ثناء عليك فالفضل كله منك واليك سبغت نعمتك وبلغت جنتك ووسعت
 كل شئ رحمتك ومن بديع حكمك ومزيد كرمك أن جعلت العقل أعظم دليل عليك
 والرسول أقوم سبيل اليك أجزلت به العطاء وأزلت به الخفاء وأوضحت به المحجة لئلا
 يكون للناس على الله حجة والصلاة والسلام على سيدنا محمداً كرم من سئل فأجاب وأفصح
 من نطق بالصواب وأوفى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله آل القرآن وأصحابه أصحاب
 الاحسان (أما بعد) فان من فضل الله علينا ومزيد احسانه الينا أن سهل السبيل الى
 طبع هذا المطبوع الجليل الذي اشتغل على كتابين لا بد منهما ولا غنى عنهما لطالب صحيح
 الفتيا والراغب في اصابة السداد والاستقامة في أحكام الدين والدنيا وهما « الفتاوى
 الغياثية وفتاوى زين الدين بن نجيم » على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله ورحم
 مؤلفهما وجزاهم جميعا خير الجزاء لقد جمعنا بتأليفهما شمل الاصابة وأودعنا مع الإيجاز لطف
 السؤال وحسن الاجابة وأتينا بما تقر به العيون وتطمئن به القلوب وتزول الشجون ولما
 كنا جديرين بالاقبال عليهما والرجوع في صحيح الفتوى اليهما وكان في حسن طبعهما
 عموم نفعهما نهض بطبعهما على نفقته حضرة الامجد المحترم الشيخ فرج الله زكي الكردي
 وكيل الشركة الخيرية لنشر الكتب العالية الاسلامية وصاحب المكتبة الملوكية بشارع
 السكة الجديدة بمصر المحمية ففمننا في تصحيحهما والله الحمد المقام المحمود وبذلنا في تحرير
 التراكيب وتنقيح الاساليب أقصى المجهود على أن الفتاوى الغياثية لم يتيسر لنا منها
 الانسخة واحدة غير مرضية لما تابها من التحريف والسقم وأصابها من آفة النسخ وطغيان
 القلم فطالما طال في وهننا عناؤنا وعظم في لجج تحريفها بلاؤنا لولا أن الله سهل مسعاها
 وفرج بفضلها كربها بما يسر لنا من كتب الفتاوى الحسان كالفتاوى الهندية وفتاوى
 قاضخان

• وكان طبع هذا المطبوع بالمطبعة الكبرى الاميرية في عهد الدولة الفخيمة الخديوية
 العباسية أمداً لله ظلها وألهم العدل والاصلاح رجالها وتم طبعه في أوائل أول
 الربيعين سنة ١٣٢٢ من هجرة سيد الكونين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
 ما صلى مصل وسلم



فهرست الفتاوى الغياثية الحنفية

صفحة	صفحة
باب المياه	٥
فصل في الحيض	٥
فصل في الآبار	٦
فصل الآسار	٨
فصل في الماء المستعمل وأحكامه	٩
فصل في بيان النجاسات	٩
فصل في تطهير الأرض والعضو	١١
والثوب وغيرها	
فصل في العضو	١١
فصل فيما يصيب الثوب	١١
فصل في بيان النجاسة الغليظة	١٢
والخفيفة	
باب الوضوء وما يتصل به	١٣
باب المسح على الخفين	١٥
فصل في الغسل	١٦
باب التيمم	١٦
باب الاحداث	١٧
فصل في الشك في الوضوء	١٨
نوع في أسباب الجنابة	١٨
فصل في أصحاب الاعذار	١٩
باب الحيض والنفاس وأحكامهما	١٩
نوع من حكم المسجد وما يليق به	٢٠
فصل فيما يتعلق به وما يكره وما لا يكره	٢٠
كتاب الصلاة	٢١
فصل في الاسفار الفجر الخ	٢١
فصل في طهارة مكان الصلاة	٢٢
فصل في استقبال القبلة	٢٢
في التعري	٢٣
فصل في تكبيرة الافتتاح	٢٤
باب القراءة	٢٥
فصل فيما يكره منها وما لا يكره	٢٥
باب زلة القارئ	٢٥
فصل في النسبة	٢٦
فصل في الاعراب	٢٦
فصل اذا ترك التشديد والمد الخ	٢٦
فصل في ذكر آية مكان آية	٢٧
فصل في القراءة بالفارسية	٢٧
فصل فيما يكره وما لا يكره وفيما يفسد الصلاة	٢٩
فصل في الامامة والاقتداء	٣١
نوع في استخلاف من نطق أنه أحدث	٣٣
باب السهو	٣٣
فصل في السهو عن أفعال الصلاة وأركانها	٣٤
فصل في وقت سجود السهو	٣٤
مسائل الشك	٣٤
نوع في قضاء الفوائت	٣٤
باب الوتر	٣٥
فصل في الشك	٣٥
فصل في النذر بالصلاة	٣٥
باب سجود التلاوة	٣٥
فصل في تكرارها	٣٦
باب السنن والتطوعات	٣٦
باب صلاة المسافر	٣٧
فصل في صيرورة المسافر مقيما بنية غيره	٣٨

صحيحة	صحيحة
٦٧ فصل فيما يسمع الزوج أن يفعل أولا	٣٨ فصل في الصلاة على الدابة
يفعل وكذا الزوجة	٣٨ باب الجمعة وشرائطها
٦٧ باب النفقات	٤٠ باب صلاة العيدين
٦٨ فصل في الكسوة وفرضها	٤١ باب التكبير في أيام التشريق
ومقدارها	٤٢ باب أحكام الاموات
٦٩ في المفقود	٤٢ فصل في الغسل
٦٩ فصل في نفقة ذى الرحم المحرم	٤٣ فصل في التكفين
٧٠ فصل في حضنة الولد الخ	٤٤ فصل في الدفن
٧٠ فصل في العنين	٤٥ كتاب الزكاة
٧١ كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع	٤٨ فصل في زكاة الرأس
٧١ فصل في الإيقاع	٤٨ باب أحياء الموات
٧١ فصل في اختلاف الاسم والنسبة	٤٩ كتاب الصوم
والتسمية	٥٠ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
٧١ فصل فيما يكون بالفارسية صريحا	٥٣ فصل في النية
وما لا يكون	٥٣ باب الأعذار
٧٢ فصل الكتابات والاضمار	٥٤ باب النذر بالصوم
٧٣ فصل في تحريم حلال الله ونحوه الخ	٥٦ باب الاعتكاف
٧٤ فصل في وقوع الطلاق بالكتابة	٥٦ باب صدقة الفطر
والرسالة	٥٧ كتاب الحج
٧٤ فصل في طلاق السكران تغييرا أو	٥٧ في الجنائيات
تعليقا	٥٨ كتاب النكاح
٧٥ فصل في الإيقاع عددا	٦٠ فصل في حرمة الرضاع
٧٥ فصل في التعليقات بحروف الشرط	٦١ نوع في تزيج الأب والجد
الخ	٦٢ نوع في تزيج غير الأب والجد
٧٦ نوع في الحرام	٦٣ نوع في النكاح بغير ولي
٧٦ نوع في تعليق طلاقها بأفعال منها	٦٣ نوع في الفضولي
كالدخل والخروج الخ	٦٤ فصل في تزيج الفضولي
٧٧ نوع في اليمين على الشتم الخ	٦٤ فصل
٧٧ نوع في اليمين	٦٥ فصل في هبة المهر وإبرائه
٧٧ نوع ما يكون سرقة وما لا يكون	٦٦ فصل في الاختلاف بين الزوجين
٧٨ نوع من التعليق والاهانة الخ	في المهر والنكاح

دستور
١٨
لحلاف
بريد كنارده
صمم

صفحة	صفحة
٨٩ في الاستثناء	٧٨ نوع في التعليق
٨٩ نوع في معرفة الاوقات	٧٩ نوع في الاستثناء
٩٠ ثمانية مسائل لم يقطع فيها أبو حنيفة بجوابها	٧٩ نوع فيما يكون فاصلا وما لا يكون
٩٠ فصل في البيع والشراء	٨٠ باب الامر باليد والتوكيل واثبات الخيار والمشيئة
٩٠ فصل في اليمين بالعبادات الخ	٨٠ فصل في الخلع بالبيع والشراء
٩١ فصل في الأكل	٨٠ فصل في نوع من الخلع
٩٢ فصل في اللبس	٨٢ باب طلاق المريض من يكون فارا ومن لا يكون
٩٢ فصل في سكنى الدار وما يتعلق بها	٨٣ فصل في الإيلاء
٩٣ فصل في الدخول والخروج الخ	٨٣ فصل في الطهارة
٩٣ نوع في الركوب * نوع في الخروج	٨٣ فصل في الكفارة
٩٤ مسائل السكنى	٨٣ فصل في اللعان
٩٤ نوع في عدم الفعل	٨٤ فصل في الردة والفرقة تقع بها أولا تقع
٩٥ فصل في الكلام والশتم	٨٤ فصل في الفرقة
٩٥ نوع في الكذب والشتم والكنية	٨٤ باب العدة والرجعة
٩٦ نوع في الضرب والتعذيب	٨٤ فصل في الرجعة
٩٦ فصل في الجماع الخ	٨٥ فصل في فسخ اليمين وحكم القاضي الشافعي الخ
٩٧ فصل في قضاء الدين	٨٥ كتاب العتاق وفيه أبواب
٩٧ فصل في الكفارة	٨٦ فصل في الكنايات
٩٧ كتاب الحدود	٨٦ فصل في التدبير والوصية
٩٨ في الاقرار بالزنا	٨٧ فصل في العتق المبهم وما يتصل بذلك الخ
٩٨ في الشرب والسكر	٨٧ فصل في النذر بالعتق الخ
٩٩ في القذف	٨٧ كتاب الإيمان وهو مشتمل على فصول
٩٩ في التعزير	٨٨ نوع في التبرى
٩٩ فصل في استيفاء الحدود سقوطه	٨٨ فصل في التحريم والاستحلال
٩٩ فصل في الساحر والساحرة	٨٨ فصل فيما يكون عينين أو عينا واحدا
١٠٠ كتاب السرقة	٨٩ نه عنه
١٠٠ فصل في المسروق ونصابه	
١٠٠ فصل في الحرز	
١٠١ كتاب السير وفيه ألفاظ الكفر	
١٠٢ فيما يذكر له عسكر المسلمين أو يجوز	

مكتبة

٨٢

كلارك المراسم

مصحف	مصحف
١١٦ الفصل الثالث في الائتلاف نسيباً	١٠٣ نوع يثبت به الكفر والردة
الخ	١٠٦ كتاب الاستحسان والكراهية
١١٦ نوع في السعي الى السلطان	ويسمى كتاب الحظر والاباحة
١١٦ نوع في الامر بالاتلاف	والآداب الخ
١١٧ نوع في اختلاط ملك الانسان	١٠٦ فصل في التسبيح الخ
١١٧ نوع فيما يضمن المثل الخ	١٠٦ نوع في الدعاء
١١٨ نوع يقع به الرد وألا يقع	١٠٦ نوع فيما هو من عمل القلب
١١٨ نوع منه	١٠٦ الفصل الثاني في العلوم الاسلامية
١١٨ الباب الرابع في الزرع في أرض	وغيرها
الغير الخ	١٠٧ الفصل الثالث في السلام وجوابه
١١٨ الفصل الخامس في حقوق العامة	١٠٧ نوع في ملاقات الملوك
والجيران الخ	١٠٨ الفصل الرابع في أكل مال الغير الخ
١١٩ الفصل السادس فيما يصير غاصباً	١٠٨ نوع في أكل المضطر وغيره
به الخ	١٠٨ نوع في أكل طعام المسلول وقبول
١١٩ نوع في أحكام الآخرة	الهدايا الخ
١٢٠ الفصل السابع في الابرار والتعليل الخ	١٠٨ فصل في الضيافات والولائم
١٢٠ الفصل الثامن في المنفقات	١٠٩ نوع في التتم والتزين
١٢١ نوع آخر في السعي الى السلطان	١٠٩ فصل في جراحات الأدمى والحيوان
١٢١ كتاب الوديعة وهو مشتمل على فصول	وقتلها
١٢١ الفصل الاول في حفظ الوديعة	١١٠ فصل في الغيبة والامر بالمعروف
١٢٢ في الحرث والغالب	١١٠ نوع في المنفقات
١٢٢ الفصل الثاني في مجود الوديعة	١١١ كتاب اللقطة
وتجهيلها	١١١ الفصل الاول
١٢٣ الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة	١١٢ الفصل الثاني في التعريف
١٢٣ الفصل الرابع في طلب الوديعة	١١٢ الفصل الثالث في الاتفاق وفي
وتأخيرها	المنفقات
١٢٣ مسألة ابداع الثلاثة الخ	١١٣ كتاب اللقيط
١٢٣ الفصل الخامس في الاختلاف بين	١١٣ كتاب المفقود
المودع والمودع الخ	١١٣ كتاب الأبق
١٢٤ كتاب العارية	١١٤ كتاب الغصب والضممان
١٢٥ نوع في رد العارية	١١٤ الفصل الاول فيما يصير به غاصباً أولاً
كتاب الشركة	

صفحة	صفحة
١٣٧ كتاب الهبة وفيه فصول	١٢٦ أنواع الشركات
١٣٧ الفصل الاول بأنواعه	١٢٦ في العنان
١٣٧ فصل في شرط الهبة	١٢٦ نوع في الشركة على تقبل الاعمال
١٣٨ نوع في الهبة في المرض	١٢٧ نوع في الشركة في الاعيان والاملاك
١٣٧ فصل في هبة الدين	الخ
١٣٨ فصل في الهبة الفاسدة الخ	١٢٧ كتاب الصيد والذبايح والضحايا الخ
١٣٨ فصل في الصدقة والهبة	١٢٧ الفصل الاول في الصيد وما يحل أكله
١٣٨ في المتفرقات	الخ
١٣٨ كتاب البيوع	١٢٨ نوع منه
١٣٨ الباب الاول فيما ينفع به البيع	١٢٨ فيما يدخل فيه الشك
١٣٩ فصل في الثمن	١٢٨ نوع فيما يصير به الاهل متوحشا
١٣٩ نوع في قبض المبيع	١٢٨ نوع منه
١٤١ بيع الزرع وأزال الكرم الخ	١٢٩ القسم الثاني من كتاب الذبايح
١٤١ نوع في بيع الفلوس ونحوها	١٢٩ نوع في التسمية
١٤٢ التحرز عن الشبهة	١٢٩ القسم الثالث في الاضحية
١٤٢ الفصل الثاني في بيع المرهون الخ	١٣٠ نوع في وقتها الخ
١٤٣ نوع في المغصوب	١٣١ نوع فيما يجزئ من الاضحية وما لا
١٤٣ نوع في الآبق	يجزئ
١٤٣ الفصل الثالث في بيع الوفاء	١٣١ نوع في الانتفاع بالاضحية الخ
١٤٤ نوع في المكروه	١٣٢ فصل في التضحية عن الغير الخ
١٤٤ الفصل الرابع في بيع الحيوان وغيره	١٣٢ نوع في الشركة في الضحايا
١٤٥ الفصل الخامس في بيع المجمدة	١٣٢ نوع في المتفرقات
والماء	١٣٢ كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب
١٤٥ الباب الثاني في البيوع الفاسدة وفيه	وفصول
فصول الفصل الاول	١٣٢ الباب الاول بما فيه
١٤٧ في بيان حكم خيار الشرط وسقوطه	١٣٣ نوع في الصحة والنبوع
١٤٨ الباب الثالث في العيوب والخصومات	١٣٣ فصل في الموقوف الخ
١٤٩ في الاختلاف بين البائع والمشتري	١٣٣ فصل في الوقف على ... الخ
١٥٠ الباب الرابع في السلم بفصوله	١٣٤ الباب الثاني في الولاية
وأنواعه	١٣٤ فصل في التصرفا
١٥١ الباب الخامس في الاستبراء والبيوع	المتولى والقيم
المكروهة	١٣٥ نوع في تصرفا

صفحة	صفحة
١٥٩ في الاجراء الخاص والمشارك	١٥٢ نوع في اسقاطه
١٦٠ نوع في التساج ١٦١ نوع في القصار	١٥٢ في البيوع المكروهة
١٦١ في فسخ الاجارة ١٦١ كتاب القضاء	١٥٢ في الاحتكار
١٦٥ في كتاب القاضي	١٥٢ الباب الثالث في الاستقراض
١٦٦ فصل في اليمين ١٦٧ في الوصي	١٥٣ نوع فيما يكره ويجرم
١٦٧ نوع في الحبس ١٦٨ كتاب الشهادات	١٥٣ نوع في استقراض الفلوس
١٦٨ في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل	١٥٣ فصل في المنفقات
١٧٠ كتاب الدعوى ١٧٢ كتاب الاقرار	١٥٤ كتاب الشفعة
١٧٢ كتاب الوكالة ١٧٣ كتاب الكفالة	١٥٥ فصل في دعوى الشفعة وفي حيل
١٧٤ كتاب الصلح ١٧٥ كتاب الرهن	ابطالها ١٥٦ كتاب القسمة
١٧٦ كتاب المضاربة ١٧٦ كتاب المزارعة	١٥٧ فصل في الاختلاف والدعوى
١٧٨ كتاب الشرب ١٧٨ كتاب الاشربة	والخصومات ١٥٨ كتاب الاجارات
١٨٠ كتاب الاكراه ١٨٠ كتاب الحجر	١٥٨ فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز
١٨٠ كتاب المأذون ١٨١ كتاب الخنثى	١٥٩ نوع في الشيوع
١٨١ كتاب الوصايا ١٨٤ كتاب الجنائيات	

(فهرست فتاوى العلامة ابن نجيم الحنفى الموضوعة بالهامش)

صفحة	صفحة
١٦٧ كتاب الامانات من الوديعة والعارية	٣ كتاب الطهارة ٨ كتاب الصلاة
١٦٩ كتاب الحجر والمأذون والاكراه	١٢ كتاب الزكاة ١٦ كتاب الصوم
١٧٠ كتاب الشفعة	١٩ كتاب الحج ٢٠ كتاب النكاح
١٧٤ كتاب الصيد والذباح والاضحية	٣٧ كتاب الطلاق ٦٦ كتاب الاعتاق
١٧٥ كتاب الرهن	٦٩ كتاب الايمان ٧٦ كتاب الحدود
١٧٧ كتاب اللقيط واللقطة والمفقود	٨٢ كتاب السير ٨٤ كتاب الشركة
والأبق والموات	٨٦ كتاب الوقف ١٠١ كتاب البيع
١٧٧ كتاب الحيطان	١٢٥ كتاب الكفالة ١٣٠ كتاب الحوالة
١٧٨ كتاب المزارعة والمساقاة	١٣٢ كتاب الوكالة ١٤٠ كتاب القضاء
١٧٨ كتاب الخطر والاباحة	١٤٥ كتاب الشهادات ١٤٨ كتاب الدعوى
١٧٩ كتاب الجنائيات ١٨١ كتاب الوصايا	١٥٥ كتاب الاقرار ١٥٧ كتاب الصلح
١٨٣ مسائل شتى	١٥٧ كتاب المضاربة ١٥٨ كتاب الهبة
١٨٣ كتاب الفرائض	١٦٠ كتاب الاجارة

(بيان الكتب التي طبعت بمعرفة)

المطبعة الاميرية ببولاق

شفاء السقام في زيارة خير الانام

مجلد (١)

شرح تحرير الاصول مع شرح

منهاج البيضاوى

مجلد (٣)

كشف الاسرار مع نور الانوار

وقر الاقرار في الاصول

مجلد (٢)

شرح تهذيب الكلام مع حاشية

الحاميات

مجلد (٢)

شروح التلخيص يعنى ايضاح

وعروس الافراح ومواهب الفتح

وحاشية الدسوقي في مجموعة واحدة

مجلد (٤)

(تحت الطبع)

شرح منظومة الكواكب في

الاصول وشرح منظومته في

الفروع وشرح منظومته في

الفرائض

مجلد (٢)

شروح مسلم النبوت في الاصول

لجبر العلوم وغيره

مجلد (٢)

فرج الله زكى الكردي بالسكة

الجديده بمصر

Library of



Princeton University.